

مارسيل ميرل

سوسيولوجيا العلاقات الدولية

ترجمة

د. حسن نافعة



دار المستقبل العربي

سوسيولوجيا العلاقات الدولية

مارسيل ميرل

سوسيولوجيا العلاقات الدولية

ترجمة

د. حسن نافعة



دار المستقبل العربي

تصميم الغلاف :
الفنان : هجت عثمان

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٨٦

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

إهداء

.. إلى أمين وأمل .. أعز الأبناء والأحباب ..
.. إلى والدتهما ... والتي معها وربما من أجلها تعلمت اللغة التي أنقل منها هذا
الكتاب .. إلى العربية ..
.. إليهم جميعا أهدي هذه الترجمة ..
.. عرفانا بالجميل رغم تفرق السبل .

مقدمة

بقلم الدكتور :

حسن نافعة

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني أن أقدم إلى القارئ العربي في مصر والبلاد العربية كتاب « سوسيولوجيا العلاقات الدولية » ، الذي ألفه الأستاذ الدكتور مارسيل ميل رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة باريس ١ (السوربون) والأستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس . وهناك اعتبارات كثيرة حفزتني للقيام بهذا العمل .

تمثل أولى هذه الاعتبارات في النقص الشديد في الكتب التي تتناول موضوع العلاقات الدولية سواء كانت هذه الكتب مؤلفة بواسطة المتخصصين العرب أو مترجمة عن نصوص أجنبية . والحقيقة أن هذه الكتب ، المؤلفة منها والمترجمة ، لا تتعدى أصابع اليد الواحدة على الرغم من أن موضوع « العلاقات الدولية » أصبح علما له أصول وقواعده التي استقرت في الغرب منذ فترة ليست بالقصيرة ، وهو علم يتطور كل يوم وتتبع منه تخصصات فرعية تكاد تصبح بدورها علوما لها أصولها وقواعدها الخاصة . ويلقى هذا الوضع بمسئولية خاصة على المتخصصين العرب ملء هذا الفراغ سواء عن طريق التأليف أو الترجمة . إذ يحتاج الشباب العربي أكثر ما يحتاج اليوم إلى أن يلم ببعض قواعد هذه العلوم وأصولها لعله يستطيع ، حين يتسلم زمام الأمور في المستقبل ، أن يتمكن بإلمامه هذا من إدارة الصراعات التي قدر لبلاده أن تكون طرفا فيها بمنهج علمي سليم لا يخضع للأهواء أو انقلابات الشخصية .

أما ثلثي هذه الاعتبارات فتتمثل في تلك العلاقة الشخصية التي ربطتني بمؤلف الكتاب . وقد كان الأستاذ مارسيل ميل هو أول من قابلت من أساتذة السوربون وتابعت محاضراته في العلاقات الدولية كما كان هو الأستاذ الذي وقع عليه اختياري للاشراف على الأطروحة التي تقدمت بها للحصول على دكتوراة الدولة في العلوم السياسية من نفس الجامعة — وفي إحدى لقاءاتي مع الأستاذ ميل بعد سنوات من عودتي الى مصر تحدثنا عن إمكانية ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية بعد أن تمت ترجمته إلى بعض اللغات الأوروبية الأخرى ومنها الإنجليزية والألمانية . وربما

انتابني وقتها شعور بأن في عتقي ديناً يتعين الوفاء به ، وأنه ربما تكون هذه هي المناسبة .

لكن ما كان يمكن للعلاقة الشخصية التي أعتر بها مع الأستاذ ميل أن تكفي وحدها للتصدي لعمل يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد خصوصاً وأنني لست من المولعين بالترجمة ولا من عشاقها . غير أنني بعد تفكير وجدت أن الأمر يستحق التضحية وخصوصاً بعد أن تدهورت حركة الترجمة في مصر وعجزت في السنوات الأخيرة عن مواكبة التطور الهائل في ميادين العلوم والفنون ، وهو عجز لا يمكن تلافيه إلا إذا تصدى المتخصصون بكل عزم وهمة لهذه القضية وأسهموا بأنفسهم في دفع حركة الترجمة .

والواقع أن الكتاب الذي أقدمه اليوم للقارئ العربي هو كتاب مهم في موضوع العلاقات الدولية ، بل ربما يكون ، بمعايير عديدة ، كتاباً نموذجياً سواء بالنسبة للمبتدئ في دراسة علم العلاقات الدولية أو حتى بالنسبة للباحث المتخصص . وتعود أهمية هذا الكتاب للباحث المبتدئ في أنه يحتوي على عرض شامل ، وإن كان عاماً ، يختلف القضايا التي تدخل في إطار الحقل البحثي لعلم العلاقات الدولية . ومن ثم فإن قراءة هذا الكتاب تعتبر مدخلاً نموذجياً للإلمام بالموضوع إماماً شاملاً وعمامياً بعد ذلك على إمكانية الغوص في العمق والتأمل في التفاصيل . أما أهميته بالنسبة للباحث المتخصص فتعود إلى أنه يقدم ، في تقديري ، رؤية جديدة في العلاقات الدولية تجعله يتميز عن كثير من المؤلفات الأخرى في نفس الموضوع . وعلى الرغم من أن هذه الرؤية قد تكون غير مستقلة ، ومن ثم ليست مبدعة أو أصيلة على نحو مطلق ، إلا أنها تتميز بأنها رؤية شاملة تأخذ في إيجارها أهم وأفضل ما كتب في الموضوع حتى الآن وتعيد صياغته وعرضه في نسق واحد متدفق .

فقد استطاع الأستاذ ميل بهذا الكتاب أن يحدث تزاوجاً سعيداً وعصباً بين المدرسة الفرنسية في موضوع العلاقات الدولية ، وهي المدرسة التي غلب عليها دوماً الطابع الفلسفي والطابع القانوني ، وبين المدرسة الأنجلو سكسونية التي غلب عليها الطابع التجريبي والبراهيني ولكنها تمكنت من إحداث ثورة في دراسة هذا العلم من خلال تطويرها للمناهج السلوكية والكمية . وتمكن ميل ، وبمخلاق شديد ، من إثبات جنوح بعض التعميمات الفلسفية وشكالية معظم القوالب القانونية وتعت عدد من المناحي الكمية في دراسة مختلف ظواهر العلاقات الدولية ليخلص إلى أن لكل مقام مقال وأن لكل من هذه المناهج دوره وأهميته في لقاء الضوء على هذا الجانب أو ذاك من جوانب الظاهرة الدولية الشديدة التعقيد .

وسوف يدرك القارئ كم حاول الأستاذ ميل أن يكون « علمياً » وموضوعياً إلى حد كبير . ولكنه سوف يتأكد مرة أخرى بعد قراءة هذا الكتاب أن العلمية والموضوعية في العلوم الاجتماعية هي مسائل عسيرة التحقيق على إطلاقها كما أنها نسبية في جميع الأحوال . ولذلك فلا يتعين على القارئ العربي أن يندهش إذا وجد في هذا الكتاب بعض التحليلات التي لا يوافق عليها

وخصوصا تلك التي تمس قضايا عربية اقليمية كانت أم قومية . والواقع أنه رغم اختلال اختلافا شديدا مع بعض هذه المواقف فقد قمت بترجمتها بكل الأمانة وتحاشيت أيضا أن أعلق عليها . ففى اعتقادى أن من حق القارئ وحده أن يتصرف على مايبذعه العقل الغربى كما هو وبدون تعديل وله وحده بعد ذلك أن يحدد موقفه منه سلبا أو ايجابا تقاعلا أو إيجابا .

وإلى إذ اعترض سلفا عن أية أخطاء لأبد وأن تكون قد شابت عملية الترجمة ، التي أقدم عليها لأول مرة ، فأنتى لأرجو أن يكون هذا الكتاب رغم ذلك عظيم الفائدة بالنسبة للدارسين والممارسين .

ولإيفوتى فى النهاية أن أقدم خالص شكرى إلى الأستاذ جاك بيجون رئيس قسم الترجمة بالمراكز العلمية الفرنسية بالقاهرة الذى تمحس لترجمة هذا الكتاب وكان له الفضل الأول فى إخراجها . كما أقدم خالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الكبير محمد فاتق وزير الإرشاد الأسبق ومدير دار النشر التى صدرعها هذا الكتاب ولجميع العاملين معه فى هذه الدار التى شقت طريقها إلى الأمام بسرعة حتى أصبحت ، وفى زمن قياسي ، واحدة من أهم دور النشر بالقاهرة .. كما أشكر الأستاذة سميرة الكيلانى على معاونتها الصادقة لإخراج هذا العمل .

والله يوفقنا جميعا لخدمة الوطن والمواطنين

حسن نافعة

القاهرة فى ١٠/١/١٩٨٥

مقدمة

لا يحمل عنوان هذا الكتاب اسم أى علم يدرس في البرامج الرسمية التعليمية في فرنسا . ومع ذلك فإن مضمونه ليس بمقطوع الجذور أو الصلة . وربما كانت أفضل طريقة لتحديد موضعه بين العلوم القريبه منه هو أن نحدد الاطار العام الذى ينبثق عنه .

وإذا ما عدنا بذاكرتنا خمسة عشر عاما إلى الوراء فسوف نكتشف أن تنهيس العلاقات الدولية كان مقسما إلى أجزاء مبهمة بين علوم شتى (نعلمها خصوصا في التاريخ والقانون والاقتصاد) وكان تلقيا قاصرا على عدد محدود من الطلاب ويتم بطابع يقرب من السرية . أما الآن فقد اختلف الوضع تماما . فقد اشتملت العديد من المناهج الرسمية المقرره على طلاب التعليم العالى على مادة « العلاقات الدولية » منذ العام الدراسى الأول ، فضلا عن أن العديد من الدراسات المنشورة بالفرنسية أصبحت الآن تعالج لحسن الحظ عدیدا من قضايا العلاقات الدولية .

وبعزى هذا التغير في جانب منه الى المحاكاة المتأخرة للطرائق الأجنبية ، وهى محاكاة استفاد منها علم السياسة منذ بداية الخمسينات ، لكنه بعزى في جانبه الآخر إلى عدد من الظروف الموضوعية : فالاستقرار النسبى ، الذى بدأ أنه ساد العالم بعد صلدة الحرب العالمية الثانية ومطلة الحرب الباردة وموجة التحرر من الاستعمار ، ما لبث أن أصبح مع بداية السبعينات ، مجرد ذكرى . كما أدت الأزمة الاقتصادية التى أصابت المجتمعات الصناعية فى الصميم ، وفشل سياسات التنمية فى دولة العالم الثالث ، وتصادد التوتر بين الشرق والغرب ، إلى إثارة اهتمام قطاعات متزايدة من المثقفين بالمشكلات الدولية . وترتب على هذا خروج تلك المشكلات من الدائرة الضيقة للمتخصصين إلى الدائرة الأوسع للرأى العام وهو ما يعقد من مهمة الباحثين والذين عادة ما يطلب اليهم كتابة « وصفات » لمعالجة أوضاع عاجله ليس لهم أدنى سيطرة عليها .

فما هى الاتجاهات الرئيسية التى يمكن أن تقود خطى البحث فى موضوع العلاقات الدولية فى

هذا الاطار ؟ لو كان سينتوزا حيا فلربما قال عن العلوم التقليدية أنها قد حرصت « على التوقُّع داخل الذات » كل منها يحاول في دأب ليس فقط أن يشق لنفسه طريقا خاصا وإنما أيضا توسيع نطاق اختصاصه وفرض سيطرته أو احتكاره حتى وإن اقتصرَت هذه العلوم في أغلب الأحيان على تغيير العناوين دون أن يستتبع ذلك تغيير في جوهر المادة المنتجة^(١) . والواقع أن الأبحاث القطاعية أو المتخصصة هي التي أدت إلى تقدم كبير في غزير المعرفة :

فالدراسات الخاصة بملاقات القوى ، أو بالتخلف ، أو بالاستراتيجية أو تلك القاصرة على أقاليم بعينها ، أضافت قدرا كبيرا إلى كمية المعلومات المتاحة فحفزت على التفكير والاضافة . وتزداد بانتظام اعداد المؤلفات والمقالات التي تكذب عن هذه الموضوعات ، كما تظهر دوريات متخصصة جديدة في الوقت الذي نحافظ فيه الدوريات القديمة على مواقعها وفي الوقت نفسه تزخر المكتبات الآن بحوليات قيمة خاصة بأقاليم عديدة في العالم^(٢) .

وإذا كان ذلك كذلك فلماذا الحديث إذن عن « سوسيولوجية » للعلاقات الدولية ؟ . وإذا كان المؤلف ، وهو ليس بعالم اجتماع يحكم تكوينه العلمي ، قد استعار هذا الوصف من عالم آخر ، فلأنه قد تكون لديه اعتقاد جازم بأن هناك فراغا لابد من شغله . فلقد صمت علماء الاجتماع الفرنسيين بعد أن صدر مؤلف رمون آرون العظيم والجامع عام ١٩٦١^(٣) . ولم يعالجوا مثل هذه المشكلات الا بطريقة عرضية أو ثانوية . أما المؤلفات الجامعة التي صدرت عن علماء القانون أو السياسة فهي مع ندرتها لا تمثل الا رؤية جزئية للأشياء^(٤) .

إن ولوج عالم العلاقات الدولية من باب علم الاجتماع يمكن أن يلقي بأضواء جديدة على طبيعة هذه العلاقات ويبرز جانبها من سماتها التي يمكن أن تكون قد غابت عن نظر المتخصصين الآخرين . ولا نستطيع حقيقة أن نفهم لماذا يتعين على العلم الذي يعالج قضايا المجتمع أن يتوقف عند حدود الدول ويحرم على نفسه اجتياز تلك الحدود في محاولة لفهم العلاقات الاجتماعية التي تدور على مستوى الكون . فعلى العكس قد يساعد اقتراب علم الاجتماع من هذا الميدان على تجديد قضية وجدلية « علم اجتماع » بقي لفته طويله أسيرا لتأمل نفس الموضوع . ولا يستطيع المرء ، في مواجهة تراكم الأبحاث المتخصصة لدراسة الدولة والسلطة ، سوى أن يعبر عن دهشته تجاه الاتِّعاد شبه المنظم عن دراسة البعد الدولي لتلك الظواهر المبحوثة كما لو كان في الامكان فهم بنية وأداء المجتمع السياسي بعيدا عن الاطار الذي تشكله البيئة التي يولد ويتطور فيها هذا المجتمع .

وإذا ما نظرنا إلى القضية بزاوية أكثر تواضعا وأكثر تحديدا في الوقت نفسه فسوف نكتشف أن تطبيق علم الاجتماع على العلاقات الدولية يمكن أن يكون مفيدا لأنه يتيح اللقاء ضوء منظم على كم

ضعفهم ومقدن من الأحداث والظواهر التي لا يمكن فهمها على نحو صحيح إذا درستناها بطريقة معزولة عن بعضها . وتعتمد هذه الخطوة أساسا على مُسَلِّمَين رئيسيتين :

تتمثل أولى هذه المسلمات في أن أى علم لا يمكن أن يتطور إلا من خلال الحوار الدائم بين البحث التجريبي والتأمل النظري . فبلون البحث التجريبي لا يملك التأمل سوى أن يدور في الفراغ . كما أن التأمل النظري لا يستطيع وحده سوى أن يوضح حدود وحوار القضايا التي يتعين علاجها . لكن هل يوجد بالفعل علم يصلح ان تطلق عليه وصف « العلاقات الدولية » أم أنه يتعين بناء مثل هذا العلم ؟ هذا سؤال لا طائل من ورائه وهو يشبه السؤال الخاص بجنس الملائكة . وكل مانستطيع أن نقوله في هذا هو أن الكلمات كثيرا ما تصنع سعادة الأشياء أو شقاءها . فـ « العلاقات الدولية » لا بد وأن تعانى ، مقارنة بقطاعات أخرى من فروع البحث الأكثر رسوخا مثل « علم الاجتماع » أو « علم السياسة » ، من نقص في القدرة على تحديد الحقل البحثي والعلم المرشح لفك أسرارها . ولكن جهود الباحثين يمكن أن تقضى إلى الإرتجال وتنتهى بالفوضى مالم يقنن الحقل البحثي من خلال عدد من التوجيهات المقبولة سلفا من جانب هؤلاء الباحثين أنفسهم .

إننا لا يمكن أن نتعالج موضوع اللامركزية أو صلاحيات مجلس الدولة مثلا دون أن نكون لدينا خلفية عن القانون بشكل عام أو على الأقل ، عن القانون الإداري بصفة خاصة . ومن المؤكد أن يتحول اختصاص القلب أو الأمراض العصبية إلى أطباء تافهين إذا لم يكن لديهم ادراك معين بمجمل وظائف وأعضاء الجسم البشري ككل . وعلى نفس المنوال هل يمكن أن نتصور أن يتجاهل أخصائيو التنمية تماما قضايا الأمن أو الاسلام أو اطروحات الحركة الشيوعية الدولية ، ... الخ ؟ ليست القضية في نهاية المطاف ، أن يتمتع علم جديد بوضع أكاديمي من الناحية القانونية.إن ما نحتاجه دراسة العلاقات الدولية في واقع الأمر ، كى تسير على طريق التقدم، هو حد أدنى من الانضباط الثقافى .

أما المسئلة الثانية والتي تترتب مباشرة على المسئلة الأولى فمفادها أنه قد حان الوقت لبناء قطرة تصل ما بين المتخصصين الذين يتجاهلون بعضهم بعضا إلى درجة تصل في أحيان كثيرة حد الاحتقار . لقد استخدمت كلمة « تعددية المناهج pluridisciplinarité » السحرية لطمس خلافات زائفة وإقامة نوع من حوار الطرشان . ولكن الأسراف في استخدام الكلمات لا يجب أن يخفى الأهمية العاجلة للإصلاح الذى يتعين القيام به فيما وراء حدود التقسيمات العلمية ، وهي تقسيمات مصطنعة لا تقل هشاشة عن الحدود التي تفصل بين الدول .

إن هذه التوصية لا تتوجه فقط إلى اختصاص التاريخ والقانون والاقتصاد والسكان فقط ولكنها تعنى اختصاص السياسة أيضا والذين كثيرا ما حصروا أنفسهم بين « قضايا الداخل » و « قضايا

المخرج . إن التجزئية *parochialisme* ^(٢) التي عادة ما يكتفى بها البحث هي حل سهل يعنى من مواجهة القضايا الرئيسية المتعلقة بالسلطة والمجتمع . فالتحليل الذى يقيم الحواجز بدلا من أن يمد الجسور لابد وأن ينتهى إلى عالم النسيان .

وانطلاقا من هذه المسلمات يمكن أن نحدد بدقة ما الذى يحاول هذا الكتاب تقديمه للقارئ وما الذى يرفض أن يكون .

إن هذا الكتاب ليس سردا ، فالسرد عملية يقتنها المؤرخون أو العاقون ببواطن الأمور ، فيما يتعلق بالأحداث الجارية . ولئى هؤلاء جميعا يرجع الفضل في تقديم تعزيز كاف من المعلومات إلى الجمهور الفرنسى بما يكفى لحثه على التأمل . بقى على هذا الجمهور أن يعرف كيف يستفيد من تلك المعلومات المتاحة . ولن يكون « لعلم الاجتماع » أى معنى إذا لم يركز على المعرفة التامة بالأحداث والتطورات التاريخية ، ومن ثم فلا مناص من أن نأخذ في الاعتبار تلك الحصيلة المعرفية باعتبارها شيئا مكتسبا بالفعل .

كما أن هذا الكتاب ليس وصفا ، إذ يستطيع القارئ أن يمر على العديد من المؤلفات أو المقالات الممتازة التى تصف باعتدال الآليات المؤسسية أو الأزمات أو علاقات القوى .. الخ . وهل نحن فى حاجة إلى أن نذكر القارئ بأن الاحاطة بدواليب العمل والآليات المؤسسية التى يعم من خلالها — من حيث المبدأ على الأقل — تحديد مجرى العلاقات الدولية ، تشكل خطوة لا غنى عنها لفهم تلك العلاقات ؟ . كذلك لا يمكن اغفال الدراسات التى تعالج الأزمات الدولية أو حركات التكامل والتقارب التى يعدها الخبراء حول تلك الموضوعات وغيرها ، فهى عظيمة الفائدة . لكن عملية صياغة علم اجتماع تبدأ من حيث ينتهى هؤلاء أى اعتيادا على تلك المادة المتاحة فى صورتها السردية أو الوصفية .

وأخيرا فإن هذا الكتاب لا يزعم تقديم اجابات عن الأسئلة التى تثيرها الكتاب المعاصرين بحق حول مستقبل هذا العالم . إن التنبؤ اليمى عملية مخوفة بالمخاطر ويقلب عليها طابع المغامرة خصوصا إذا احتكنا إلى الأخطاء فى التقدير التى ترتكب من جانب أكثر الناس علما ببواطن الأمور ^(٣) . أما التنبؤ متوسط الأجل فهو ينطوى على قدر أقل من المخاطرة ويتمتع بمزايا أفضل خصوصا عندما يوظف بطريقة المصباح الكاشف الذى تضيء الأشعة الصادرة عنه جوانب الحاضر بأكثر مما تحاول أن تستكشف خطوط المستقبل فى الواقع .

وربما كان من الأفضل والأهم أن نطرح أسئلة جيدة بدلا من أن نحاول البحث عن اجابات لأسئلة رديئة ، وأن نتحسس مواطن القوة والضعف فى الأتنية بدلا من أن نشغل أنفسنا بتحديد أماكن

وتلويح انهيار تلك الأبنية مستقبلا .

باختصار يطمح هذا الكتاب إلى أن يكون تحليلا *analyse* وتركيبا *synthèse* في الوقت نفسه : تحليلا لمجهر العلاقات الدولية من خلال مختلف الطرق التي تعبر بها تلك العلاقات عن نفسها ، وتركيب يبرز كيفية ترتيب تلك العلاقات باعتبارها عملية خاصة من عمليات التهيئة الاجتماعية . وإذا كان صحيحا أن للعلاقات الدولية سماتها الخاصة — والتي تثير كثيرا من الجدل بين المهتمين وتتطلب شروحا تفصيلية — إلا أنه لا يمكن أن ننكر في الوقت نفسه حقيقة أن تلك العلاقات قد أصبحت الإطار الذي يحيط ويغلط بمجمل الظواهر الاجتماعية . وعلى الرغم من أن « قضايا الداخل » و « قضايا الخارج » ليست من النوع الذي يمكن إحلال أحدهما محل الآخر ، إلا أنهما قد أصبحتا من التداخل والتشابك بحيث بات من الممكن أن نحدد على سطح الداخل والخارج المكان الذي تدور فيه عملية التحولات الحاصمة التي تتم سواء باستخدام العنف أو بدونه — إن المنهج السوسيولوجي ، والذي ينطوي بالضرورة على قدر من التجريد ، هو وحده الكفيل برصد أكبر عدد من الظواهر وإبراز أكثرها دلالة وإدراك التفاعلات التي تحدد مصير المجتمع الانساني .

وربما ندهش من غلو هذه الديباجة من تعريف للعلاقات الدولية . والسبب في هذا يعود إلى الحذر المنهجي الذي ينهنا إليه هاكوب^(٧) ، قبل ديكارت بفترات طويلة ، ولتؤكد على ملاحظة جوهرية أولى بها المؤرخ شارل سينيوبو Charles Seignobos حين قال :

« عندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية فنحن نتعامل في الواقع لا مع أشياء حقيقية ولكن مع ما تمثله هذه الأشياء في أذهاننا نحن »^(٨) .

من هنا نتصور أنه من الضروري أولا أن نتعرف على حقل الأفكار الموروثة قبل أن نبحث عن تعريف ، وأن نتأمل في المنهج الملائم قبل أن نستقر على وضع الزاوية الأفضل لبداء الطريق نحو دراسة العلاقات الدولية .

هوامش المقدمة

(١) إن التردد الذي توحى به عناوين الكتب الدراسية الخاصة بالمؤسسات الدولية التي أعيد طبعها بعد عام ١٩٧٥ له مفزاه في هذا الشأن . انظر على سبيل المثال :

C. A. COLLIARD, *Institution des relations internationales*, Précis Dalloz, Ed. 1980; Paul REUTER et Jean COMBACAU, *Institutions et relations internationales*, P.U.F., 1980; Simone DREYFUS, *Droit des relations internationales*, Masson, 1981.

(٢) بالإضافة إلى الحولية الفرنسية التقليدية والتبعة عن القانون الدولي نذكر على وجه الخصوص الحوليات الخاصة بأفريقيا السوداء وأمال إفريقيا ، والمحيط الهندي ، ودول الكتلة الشرقية ، والعالم الثالث .

(٣) *Paix et guerre entre les Nations*, Calmann Lévy.

(٤) اسلمهم جوينديك كتابه عن العلاقات الدولية بشكل واضح من الفكر الماركسي أما كتاب شلزل زوريب فقد بقى كتاباً وصفاً إلى حد كبير :

Pierre F. GONDEK (*Relations internationales*, Montchrestien, 3^e éd. 1981, en collaboration avec R. Charvin); Charles ZORGBIBE (*Relations internationales*, P.U.F., collection Thémis, Ed. 1978).

(٥) يستخدم هذا الاصطلاح في الولايات المتحدة للتعبير عن الأبحاث المحصورة في إطار حقل بحثي ضيق جداً .

(٦) أكد كورت فالدهايم مثلاً ، وهو سكرتير عام الأمم المتحدة بعد أن عاد من جولة في الشرق الأوسط قبل اندلاع الحرب بأسبوع واحد على أن « هناك » تحرك « في الموقف وأنه لم يحتاجاً بأسلحته الاتفاق على ترتيبات معينة (لوموند : ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣) .

(٧) « إذا بدأنا باليقين فنستنتى بالشك ، أما إذا بدأنا بالشك دون أن نتعجل الخروج منه فنستنتى باليقين » من كتاب : (Fragments du Chancelier Bacon, Amsterdam, 1765).

(٨) *La méthode historique appliquée aux sciences sociales*, Félix Alcan, 1909.

الجزء الأول دراسة العلاقات الدولية

مقدمة

لو أن مجمل الظواهر التي يمكن أن تدرج تحت اسم « العلاقات الدولية » كانت تشكل موضوعا واضحا للدراسة يقر به كل المراقبين من أصحاب النوايا الطيبة ، لأمكن الاكتفاء بطرح تعريف يلقى قبولا عاما ثم ، انطلاقا من هذا التعريف ، نحاول بعد ذلك استنباط النتائج من خلال عملية تبويب وتنسيق المعارف المطلوب اكتسابها حول المحاور الرئيسية التي يتضمنها هذا التعريف ، كما نفعل عادة بالنسبة لفروع المعرفة الأكر رسوخا .

لكن تلك مسألة مستعجلة لسوء الحظ . فقد وضع من خبرة الماضي ومن تجربة الواقع المعاش أن « العلاقات الدولية » قد بلغت من التعقيد حدا يمكن معه أن تتعدد طرائق دراستها وفهمها . وفي الوقت نفسه فقد أدت المحاولات التي بذلت للتخفيف من حدة هذا التعقيد ، عن طريق تبسيط المدرجات ، الى تعريفات متعددة ومختلف عليها .

وعلى سبيل المثال : فما هي السمة المشتركة بين رؤية الدول الغربية للعالم ، وهي رؤية تقول بأن العلاقات الدولية لاتزال تقوم على أساس التعاون الحر بين دول ذات سيادة ، وبين رؤية العالم الثالث التي تستند الى نظرية التبعية والتي تحاول ارجاع شرور العالم كلها الى فجوة القوة التي تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؟ وما هي السمة المشتركة بين أطروحة الاتحاد السوفيتي عن العالم المنقسم الى معسكرين أحدهما رأسمالي والآخر اشتراكي وبين الأطروحة الصينية عن « العوالم الثلاثة » ، وهي أطروحة تضع الاتحاد السوفيتي في قائمة الدول الامبريالية وتطالب بتحالف العالم الثالث مع دول العالم الثاني (أوروبا الغربية واليابان) في مواجهة القوتين العظميين ؟ وعلى أى أساس يمكن أن يلتقى هؤلاء الذين يرون أن الاقتصاد هو الدافع الوحيد للحركة التاريخية وأولئك الذين يضمنون آمالهم كلها في تجميد علاقات القوى القائمة بالوسائل الاستراتيجية والديبلوماسية الناجمة ؟

وهل تقتضى المصلحة فى تحقيق السلم والتنمية المتناسقة بين دول العالم تقوية دور الحكومات والدول أم أن هذه المصلحة تقتضى أن يوجه الاهتمام أساسا الى تلك القوى الكامنة المتشعبة والمتنتلة فى المعتقدات والأساطير وأيضاً فى الأديان واللغات والأجناس والتي قد تؤدى يقظتها وحضورها على المسرح الدولى الى بداية تشكل نظام عالمى جديد ؟

كثيرة هى تلك الأسئلة التى لا يمكن الاجابة عليها الا عن طريق اهمال أو استبعاد جانب من الحقيقة . فلذا كان هذا الاهمال أو الاستبعاد ناجما عن عدم الوعى فانه يعد جهلا اما اذا كان مقصودا فيتعين تبريره علميا حتى لا يثهم بوقوعه فى دائرة العمل الدعائى .

وعلى الرغم من أن التعريفات تختلف من مؤلف لآخر على نحو قد يستحيل معه الاتفاق ليس فقط على تحديد الاطر العام لحل دراسة العلاقات الدولية ولكن أيضا حول مكونات هذه العلاقات من تشخيص اللاعين وتحديد العوامل التى يتعين دراستها ، فانه سوف يكون من الخطأ الاعتقاد بأن مصدر هذه البلبلة يرجع فقط الى تعقد الظواهر الدولية فى العالم المعاصر . ان استعراض تاريخ الأفكار يكفى لاثبات أن الصعوبات الحالية التى تواجه عملية حصر وتمشيط حقل العلاقات الدولية تضرب بجلورها فى تيارات فكرية مختلفة تعاقبت أو امتزجت منذ قرون . وبالتالى فان أفضل مقدمة لدراسة العلاقات الدولية تكمن فى استعراض رؤى كبار المؤلفين أو التيارات الفكرية الرئيسية لما يسمونه « بالعلاقات الدولية » . وبهذه الطريقة يمكن أن تتضح أمام أعيننا الكيفية التى تكونت من خلالها ، وعلى نحو مشابه لعملية الترسب فى طبقات الأرض ، الاطروحات والمناظرات الكبرى والتى لا تزال حتى يومنا هذا تتم الجدل بين كبار المتخصصين المعاصرين .

وحين نفرغ من عرض المشكلات ، فانه يتعين علينا أن نتصدى لحلها . ولهذا فان القضايا المتناهية تعد مسألة أساسية فى هذا الاطر . واذا كان صحيحا أن العلاقات الدولية قد خضعت ، باعتبارها ظواهر اجتماعية ، لتقنيات بحثية معروفة ومنتشرة الآن انتشارا واسعا ، فانه سوف يكون من الملائم أن نتساءل عما اذا كانت خصوصيتها تبرر تفضيل اختيار أداة علمية على أخرى أم أن الأمر يقتضى صياغة منهجية خاصة بها .

الباب الأول

المدخل المختطف للدراسة العلاقات الدولية

قد يكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، تحديد تاريخ ظهور مصطلح « العلاقات الدولية » تحديدا دقيقا . فالتحيز بين الحرب والسلام يبدو مرتبطا بتكوين المجتمعات المنظمة . غير أن مستوى التنظيم يختلف اختلافا كبيرا ، وفي الفترة الزمنية نفسها ، من قارة الى أخرى ، وما نعرفه عن هذا المستوى اليوم ليس أقل تنافرا . فعلى حين يمكن استرجاع التاريخ الفرعوني حتى القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، نجد أنفسنا عاجزين عن تبيين ما حدث بدقة في معظم الاقاليم الأخرى خلال آلاف السنوات الأولى منذ فجر البشرية . وإذا كان التاريخ القديم لحضارات حوض البحر المتوسط هو تاريخ معروف لنا جيدا ، حيث تشكل الكتابات المتعلقة بالحروب والعلاقات السلمية بين المدن والامبراطوريات التي سيطرت على هذا الجزء من العالم مراجع مفيدة ، فإن غياب المصادر المكتوبة والمفصلة عن حياة المجتمعات الأخرى تجعل من العسير عقد المقارنات بين حياة المجتمعات الأفريقية والأمريكية والآسيوية التي شهدت بلورها ، وفي نفس الوقت ، أنماطها التنظيمية والاتصالية الخاصة .

ولما كان من المستحيل أن نغطي بالتاريخ الانساني في لحظة بصر (وهي محاولة تيلو ، على ضخامتها ، عديمة المعنى) ، فقد يكون من الأفضل اختيار لحظة بداية تشكل العالم الحديث ، وهي اللحظة التي تتطابق مع مولد المجتمعات السياسية والتي أصبحت الدولة المصرية هي وريثها المباشر ، كنقطة انطلاق . ومن المؤكد أن اختيار القرن السادس عشر ينطوى على بعض التحكم سواء من حيث الزمان أو المكان .

فقد شهدت العصور الأوروبية الوسيطة أنواعاً من المشكلات والنماط من التنظيم « الدولي » تصلح لأن تشكل قاعدة للمقارنة بالتجارب اللاحقة^(١). لكن ذلك لا ينتقص من حقيقة أن طبيعة المشكلة الدولية تغير منذ اللحظة التي تدعم فيها بسلطة الدولة كشكل سيلاى في مواجهة السلطات الدينية أو السياسية التي حاولت إدارة شؤون العالم المسيحى . وتتضح هذه الحقيقة بشكل سافر حين تتحطم الوحدة الروحية وتنقسم إلى قوتين متصارعتين مفسحة المجال لبروز تصور علمانى للسلطة . و أخيراً فإن الاكتشافات الكبرى تحفز أوروبا ، التي كانت تحت تأثير التهديد التركى منطوية على نفسها حتى ذلك الوقت ، على أن تطرق سبيل الغزو الخارجى الذى سوف يغير وجه العالم (بما فى ذلك وجه أوروبا نفسها) .

وفى الوقت نفسه فإن اختيار القرن السادس عشر هو بلا شك فى صالح أوروبا ، وهو ما يفسح المجال أمام الأهم بالهوية أو المركزية الاثنية ethno-centrisme لكن يمكن الرد على هذا الاعتراض ببساطة بأنه قد يكون من الأفضل تحديد المكان الذى نعرفه بدرجة من اليقين بدلاً من الادعاء بعلمية طموحة ولكن مفتعلة . وعلى غيراء الحضارات الأخرى أن يبنوا لعقد المقارنات المطلوبة لتحديد نسبية الأحكام والتوقعات كلما دعت الضرورة لذلك . ومن تحصيل الحاصل ان هناك إجماعاً لا يرق اليه الشك على ان أوروبا قد مارست ، فى السراء والضراء ، سيطرتها على العالم لمدة ثلاثة قرون . ولهذا فليس من التحكم فى شيء أن نختار الأقليم الذى هباً لنفسه أدوات القوة والمعرفة ، حتى ولو كانت هذه الأدوات نفسها قد انقلبت فيما بعد ضد صانعيها .

وأمامنا خياران لعرض المداخل المختلفة لدراسة العلاقات الدولية . العرض الزمنى chronologique والعرض الموضوعى thématique . ونحن نفضل الخيار الثانى لسببين^(٢) : الأول : هو ان هناك بالفعل عدداً من المؤلفات (المذكورة فى قائمة المراجع) تسمح برصد ظهور وتعاقب المذاهب المختلفة بسهولة ويسر .

والثانى : هو أن المقارنة بين الموضوعات thèmes يمكن أن تفسح المجال ، بسهولة أكثر ، إلى صياغة لإشكالية لا يتيحها مجرد المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة حيث أن أياً من التقاليد الثقافية الرئيسية ، والتي مستعرض لها ، ليست فى الواقع بعيدة عن الجدل المعاصر .

الفصل الأول

الأخلاق

تتوجه الضرورات الاخلاقية وتطالب سلوك الأفراد في الاساس . لكنها تمس في الوقت نفسه حياة المجتمع ، بما في ذلك جوانبه الدولية ، على الأقل من خلال تأثيرها على عملية ضبط سلوك كل فرد على حده . فالقاعدة التي تتضمنها الوصايا العشر le Décalogue والتي تنهى عن اللجوء الى القتل لا تنطوي فقط على تحريم تلك الجريمة ولكنها يمكن أن تقود أيضا إلى ادانة الحرب . ومن هنا فلم يكن من المتصور أن يقف الاخلاقيون موقفا سلبيا في مواجهة الفوضى الكامنة في العلاقات بين الأمراء أو الشعوب أو المدن أو الدول .

١ - مطالب الأخلاق

كانت الأديان ، ومازالت ، مصدرا للعديد من المبادئ في هذا الميدان . غير أن الاخلاق ليست حكرا على الأديان . فالأسس الاخلاقية تضرب بجذورها في فلسفات عديدة بل ، وببساطة شديدة ، في عبادة العقل . والواقع أن السلطات الدينية أو الدنيوية لم تنقطع طوال التاريخ عن تحذير القائمين على السلطة من عواقب اساءة استخدامها عند مباشرتهم لها .

وعلى سبيل المثال فإن الكنيسة الكاثوليكية بذلت جهودا ضخمة منذ القرون الوسطى للتقليل من اللجوء إلى القوة المسلحة أو على الأقل للحد من آثارها . ففكرية « الحرب العادلة » التي تناقلها القدماء^(١) وقتها توماس الاكوينى Thomas D'Aquin في كتابه La somme théologique في القرن التاسع عشر اخضعت شرعية استخدام القوة لشروط ثلاثة : عدالة الأساس القانونى Le juste titre وعدالة القضية la juste cause ، وسلامة القصد l'intention droite ، وإذا كان صحيحا ان الشروط الثلاثة تخاطب ضمير الامير وحده ، فان الشرط الأول قصد به تحريم العنف الفردي وقصر استخدام

السلح على السلطة القائمة على اساس شرعى . ولم يحل هذا الشرط ، الذى أكد عليه القانون الوضعى فيما بعد ، من قيام حروب عديدة فى الواقع ، ورغم ذلك يعود الفضل اليه فى مصادرة حق الأفراد فى الانقصاص لانفسهم على نحو مباشر . أما الشرط الثانى (عدالة القضية) فقد أدى فى الماضى ولايزال يشكل فى الحاضر موضوعا لجدل عنيف يصعب حسمه طالما بقى المجتمع الدولى خاليا من سلطة عليا يكون لها حق الفصل فى المسائل المتنازع عليها وفى تحديد القانون الواجب التطبيق على الأطراف المتصارعة والذى يدعى كل منها دائما استناده للقانون فى مطالبه . وقد استغرقت الفكرة القائلة بعدم أهلية رجل الدولة فى اجازة الحرب على أساس تقديرى وقتا طويلا قبل أن تفرض نفسها ، ومع ذلك فانها تستخدم اليوم كأساس للتمييز بين الحروب الدفاعية (التى أجازتها المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة) والحروب العدوانية التى حرّمها العديد من القوانين الوضعية .

وفى عصر اكتشاف العالم الجديد ، ندد عدد من الاساقفة من أمثال لاس كازاس las cases بوحشية الغزاة الفاتحين^(١) . كما قام عدد من علماء اللاهوت الأسبان بوضع حدود « لحق الاستعمار droit de colonisation » . ويعتقد فيتوريا Vitoria أن « الحق الطيعى للاجتماع والاتصال » يجيز لمواطنيه حق الإقامة فى اراضى الهند والتجارة معهم « ولكنه فى الوقت نفسه ، تحفظ بشدة على « حق الوصاية » أى على حق اسبانيا فى ضم اراضى الهند اليها^(٢) . أما عن التعاليم الأولى التى وجهها البابا، الى البعثات التى استقرت فى البلاد التى لا تدلن بأديان سملوية فقد تضمنت ضرورة بقاء رجالها بعيدا عن الادارة الاستعمارية وان يتمتعوا من جانبيهم عن « نقل فرنسا أو اسبانيا أو ايطاليا أو أية دولة أوروبية أخرى الى الصين »^(٣) .

ولو اتبعت الدول هذه التوصيات أو لو استمرت الكنيسة الكاثوليكية فى حرصها عليها والوفاء بما جاء بها لكان من الممكن أن تتطور العلاقات بين أوروبا وبقية العالم على نحو أفضل وأكثر تناسقا مما حدث بالفعل .

وإذا كان صحيحا أن بقطة الكنيسة الكاثوليكية قد انطفأت على مدى قرنين من الزمان^(٤) . الا أن البابوية عادت ، بعد أن تحررت من عبودية السلطة الزمنية ، تعمل راية الكفاح من أجل السلام والعدالة . ففى ١٩١٧ وجه البابا بنوا الخامس عشر Benoit xv إلى المتحاربين « دعوة نصوحة من أجل السلام »^(٥) فسرت خطأ فى فرنسا على أنها دعوة لوقف القتال والعودة الى الوضع القائم قبل اندلاع الحرب . أما فى الثانى عشر Pie xll فقد وجه أثناء الحرب العالمية الثانية نداءات متكررة من أجل السلام ، ولكن دون أن يجد فيها بصراحة من هو المعتدى ، أما خلفه فقد كانوا أكثر التزاما . وفى رسالته البابوية Pacem in terris (١٩٦٣) طالب جون الثالث والعشرون Jean xxlll بأن « تصبح القضايا الأخلاقية فى العلاقة بين البشر هى نفسها أساس العلاقات بين الدول » وذهب فى ذلك الى حد المطالبة ، بتشكيل سلطة عامة ذات صلاحيات عليية . وفى ٤ أكتوبر ١٩٦٥ صاح بول السادس Paul vi من على منبر الامم المتحدة بأن « لا حرب بعد الآن » ، ولكنه أكد فى الوقت

نفسه على الأهمية العاجلة للتسمية التي وصفها في رسالته البابوية *Populorum Progressio* (١٩٦٧) بأنها « التسمية الجديدة للسلام » . أما جون بول الثاني فقد أكد في رسالته البابوية *Redemptor Hominis* (١٩٧٩) على هذه المعاني في اطلال آخر حين أوضح « أن السلام ينحصر في احترام وعدم المساس بحقوق الانسان »^(٤).

ولا يجب أن نقضى بنا هذه النماذج الى استخلاص نتيجة مفادها أن الكنيسة الكاثوليكية تحتكر الفضيلة أو الاخلاق الدولية . فقد ذهب المجلس الملى للكنائس *Conseil Oecuménique des Eglises* أبعد من هذا بكثير حين قرر مساعدة حركات التحرر من الاحتلال الاجنبي ، وهى حركات تستخدم السلاح عادة ، مساعدة مادية ومالية .

ان ادانة الحرب ، ونقد الاستعمار ، والنضال من أجل إلغاء الرق والعبودية ، والمعارك من أجل توزيع أكثر عدالة للثروة في العالم ليست في الواقع حكرا على الكنائس أو حتى على الأديان . فعلى طول التاريخ دافع عن هذه المعاني فلاسفة ورجال سياسة ومناضلون لم يستلهموا أفكارهم من العقائد الدينية وكانوا في أغلب الأحوال ملحدين^(٥).

واليوم فإن الدفاع عن حقوق الانسان والنضال ضد مخاطر الحرب تفجر تيارات انسانية أو سلمية تتجاوز الحدود وتقصص عن دينامية أخاذه (ويظهر هذا في نشاط منظمة العفو الدولية في الدفاع عن المسجونين السياسيين على سبيل المثال) . وعندما تتجمع الحشود داخل الحرم الجامعي في امريكا للتظاهر ضد حرب فيتنام أو في أوروبا لمعارضة التسليح النووي فإن ذلك يؤكد ، حتى وان كان الأمر يحتوي على قدر من الدعاية أو الاستغلال السياسي ، على أن منطق الدولة *raison d'Etat* وحسابات الخفاء لم يتمكننا حتى الآن من خنق صوت الضمائر . وعلى هذا فإن البعد الاخلاقى للمشكلات الدولية لا يمكن نسيانه أو تلافيه .

٢ - حدود الأخلاق

هل يعنى ما سبق ذكره امكانية الاكتفاء بالأخلاق ؟ الواقع ان تلك قضية أخرى .

أ) فرما كان من الممكن أن تكون عملية تطبيق المعايير الاخلاقية أكثر سهولة في حالة وجود اتفاق على حول مضمون الاخلاق بصفة عامة أو حتى حول نظام خلقى بعينه . لكن التجربة أثبتت أن الأمر ليس كذلك لسوء الحظ ، اذ ترتبط الارشادات المخطية بعقائد متعددة (ومتناقضة على وجه الخصوص) وكذلك يرموز ثقافية شديدة التباين ، ومن ثم يقوم جدار من عدم الفهم بين الأديان بعضها البعض بل ودخل للنزاع الدينى الواحد احيانا .

وقد شهد التاريخ عددا من الحروب الدينية والحروب الصليبية . ولا يوجد ما يبعث على الاعتقاد بأن هذه الظواهر قد اقتربت من نهايتها : فالتفصال باكستان عن الهند ثم استمرار العداء

بينما بعد ذلك ، والوضع القوضوى والمأساوى فى لبنان ، و الصراع الاسرائيلى - الفلسطينى ، والحرب الأهلية فى ايرلندا الشمالية كلها علامات بارزة للتوترات التى تحدث حين يتعين على جماعتين مختلفتين من حيث الانتماء الدنى أن يتعايشا سويا على نفس الرقعة من الأرض أو فى تجلور لصيق .

من هنا فانه لا مفر من الاعتراف بأن الحوار بين الأديان ، مهما عظمت أهميته وضرورته ، يمثل عملية طويلة الأمد لا تؤق أكلها إلا بعد فترات تقاس بالقرون وليس بالسنين وخصوصا اذا ما استرشدنا فى حكمنا هذا بحجرة العالم المسيحى فى توحيد كنائسه . ومن الطيبى أن تضيق فرص التقارب حين يعتقد أحد الأطراف بانه مهدد ، ومن ثم يلجأ الى اعلان الجهاد المقدس فى مواجهة الخصم^(١٠) . والواقع أن المبادئ التى يثبها كل دين وكل كنيسة ، بقصد وضع ضوابط السلوك الفردى والممارسات الاجتماعية للمؤمنين بها ، تصب فى اتجاهات جد متباينة .

بل اننا نجد عادة ان المبادئ التى يتعين الدفاع عنها والتى تمس الاوضاع الاجتماعية ، بما فى ذلك ما يتصل منها بالعلاقات الدولية ، لا تحظى باتفاق عام فى اطار الدين الواحد . يدل على ذلك الجدل العالمى الدائر الآن بين « السلفيين » من ناحية وبين « التقدميين » أو « المحدثين » من ناحية أخرى . وفى الاسلام فان الخلاف بين الشيعة والسنة لا يؤدى فقط الى زعزعة الاستقرار بين هذه الدولة أو تلك ولكنه يثير أيضا توترات فى كل مكان بين الدول التى يجمع مندوبوها - رغم ذلك - فى اطار مؤتمرات القمة الاسلامية ويهدد فى الوقت نفسه وحدة ما يطلق عليه البعض بـدون تحفظ « الأمة العربية » . ويبدو ان القيادات الكنسية فى الولايات المتحدة ، الكاثوليكية منها والبروتستانتية ، أصبحت مناصرة بشكل سافر ، منذ الثمانينات للحركة السلمية . لكن الجيم الجديد ، وهو الذى لم يتمكن من الوصول الى السلطة ، بمقدم ريجان ، الا بفضل تأييد قطاعات أخرى من الأوساط الدينية نفسها ، يعارض هذا الاتجاه ويميل أكثر نحو الحرب^(١١) .

وإذا كان الحال كذلك فى الدائرة المتجانسة والمتاسكة نسييا للجماعات ذات الانتماءات الدينية . فكيف يمكن أن تتصور امكانية اقامة نظام اخلاقى عالمى une morale universelle يمكن ان ينضوى تحت لوائه رأسماليون واشتراكيون ، غربيون وشرقيون ، ملحون ومؤمنون .. الخ . لا توجد اخلاق واحدة ولكن توجد اخلاقيات عدة تتصارع على المسرح الدولى ، وفى الواقع اليومى المعاصر لكل دولة ، وفى الحياة الخاصة للأفراد على السواء .

ب) وحتى اذا افترضنا انه لا توجد سوى اخلاق واحدة une seule morale فلن يضع ذلك حدا نهائيا للمشكلة . فالتواعد قد تتصادم داخل قانون القيم الواحدة . وربما يقبع السر الأسامى الكامن وراء تلك التراجيديا فى ان البطل يصبح بلا دور أو فضيلة اذا كان الخير المطروح أمامه هو خيار واضح بين الحق والباطل أو بين الخير والشر . وتبدأ المشاكل كلها ، على المسرح كما فى الحياة ، منذ اللحظة

التي يتعين فيها أن نضحى بحق ما لكي تتمكن من احقاق حق آخر . وهذا هو الوضع السائد غالبا في الشؤون الدولية . فالسلام والعدل هما فضيلتان محترمتان إلى أبعد الحدود ولكن يصعب التوفيق بينهما في كل الظروف والأوقات على نحو دائم . ففضيل السلام ، رغبة في تحقيق الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية ، قد يعنى التضحية بالعدل حين يؤدي السلام الى دعم وتعميد حالة عدم التكافؤ القائمة . وعلى العكس من ذلك فان تفضيل العدالة ، أملا في اشباع المطالب المشروعة ، ربما يفضى الى السماح بمشكلات قد تعرض السلام ، طبقا للمفهوم السابق ، للخطر . وإذا ما ترجمنا هذا الخيار القاسي الى مصطلحات جيو - استراتيجية فان هذا الوضع ينطبق على محورى : الشرق - الغرب / الشمال - الجنوب المتعاملين . فعلى محور الشرق - الغرب ، حيث تخيم شعب الحرب النووية ، تحت مشاكل الأمن والدفاع الأولوية القصوى ، ومن ثم فان التنسيق بين الخيارات السياسية والعسكرية والمالية يكون بهدف منع الحرب أو محاولة كسبها في حالة وقوعها حتى ولو اقتضى الأمر التضحية مؤقتا بتنمية الجنوب . أما على محور الشمال - الجنوب فتحظى الأهداف الاقتصادية بالأولوية المطلقة ويتم التنسيق بين المعطيات السياسية والمالية والاقتصادية من أجل تحقيق تلك الأهداف التي تتطلب حولا تختلف بالضرورة عن الحلول المطروحة على محور الشرق - الغرب .

ويقضى موقف الأخلاقيين من هذه القضية برفض ذلك الخيار ، وينصحون بعدم التضحية بأى من هذين المدين . وعلى الرغم من أن لهذا الموقف وجهته من وجهة النظر المنطقية البحتة ، إلا أن رفض الخيار قد يساوى الحرب من مشكلة تواجه رجال السياسة بشكل يومى ويتعين عليهم التصدى لها ومحاولة علاجها^(١).

وقد تسهم الاخلاق في القاء بعض الضوء على الخيارات السياسية ، لكنها بالقطع لا تستطيع أن تحمل محلها . فعالم الواقع هو عالم مركب من حقائق صعبة لا تخضع لمقتضيات الضمير في سر . ومن قلب هذه الحقائق ينبت العنف بجميع أشكاله (الجسدية والعسكرية والايديولوجية والثقافية والاقتصادية) . وعلى الذين يعتقدون انه بالإمكان تجاهل مثل هذه الحقيقة أن يتأملوا ملاحظة زيسلوميلوز Czeslaw Milosz التالية :

« ان القول بان القوة لا تكفى كحجة هو قول يتجاهل طبيعة السياسة التي تتطوى كل معركة منتصرة أو خاسرة فيها على آثار مرتحية effets retroactifs . وإذا امكن التخل عن السياسة فسوف تبقى قيم الحقيقة والاخلاق وحدها في الميدان . لكن ذلك أمر مستحيل . ونحن لا نستطيع ، على أحسن الفروض ، سوى أن نعمل على الابقاء على هذه القيم ومحاولة استيعابها في اطر السياسة . اننى ألس هنا معضلة جوهرية تبلغ صعوبتها حدا فشل معه كل المعاصرين في إيجاد حل لها^(٢) .

(ج) وأخيرا فربما يكمن العيب الجوهرى في أن المدرسة الاخلاقية لا تفسر شيئا بالنسبة

للباحث ولا تسهم بأكثر من تقسيم العالم إلى أخير وأشرار تحملهم مسؤولية الخطايا المتفشية في العالم . وحين يتحدث الاخلاقيون عما يجب أن يكون عليه العالم فانهم يكونون على صواب ، لكنهم يصجزون عن تفسير الحالة التي وصل اليها العالم . ويعد هذا التفسير شرطاً أولياً لاكتشاف الطرق المؤدية الى التغير وتحسين الوضع القائم . ومن هذا المنطلق استطاع ملركس ، بما لا يدع مجالاً للشك ، تعرية وكشف الفلسفة المثالية والأخلاقية التي اعتنقها سلفه . غير أن كثرة التردد الأعمى لمقولة أن « الفلاسفة لم يفعلوا شيئاً أكثر من تفسير العالم بأشكال وطرق مختلفة وإن المهم هو تغييره قد أوقع الكثير من الملركسيين في نفس المألزق الذي وقع فيه أولئك الذين تصوروا بسناجة ان مجرد الرغبة في تغيير العالم تفتى عن محولة تفسيره .

ومن ثم فأياً كانت ضرورة الأخلاق فانها لايجب أن تصرفنا عن البحث .

مواشر الفصل الأول

(١) تضمن كتاب الفرائض Les offices لسيسرون Cicéron عبارات بالغة ينتقد فيها اللجوء الى القوة المسلحة. يقول سيسرون: « هناك طريقتان للاعتراض : تتمثل الأولى في مقارعة الحججة بالحجة وتتمثل الثانية في اللجوء الى القوة ، وبينما تشكل الأولى خاصية من خصائص الانسان فإن الثانية هي من شمة البهائم ، وعلى الانسان الا يلجأ اليها أبدا طالما كان في الأولى الكفاية . » (الكتاب الأول ، الفصل الحادى عشر) . ويقول أيضا : « في كل مرة يتعين علينا فيها تأييد الحرب يجب الا تكون تلك الحرب سوى وسيلة للوصول الى السلام ودعمه وتأكيده . » (الكتاب الأول ، الفصل الثالث والعشرون) . لكنه كان أسيرا في الوقت نفسه لتصور مفروق في الشككية عن العدل إذ كتب يقول : « ليست هناك حرب عادلة سوى تلك التي تشبب لاستعادة حق الغتصب أو تلك التي تطلق وفقا للأصول قبل أن تملأ » . (الكتاب الأول ، الفصل الحادى عشر) .

Secunda secundae, Quaestio XI (De bello).

(٢)

Bartolomé DE LAS CASAS, Très brève relation de la destruction des Indes (1552).

(٣)

Maspero, 1979, à comparer avec Hernan CORTES, La conquête du Mexique (1519-1526),

Maspero, 1979.

Relectiones theologicae, De Indis, 1532, 3^e 6d

(٤)

Instruction à l'usage vicaires apostoliques en partance pour les royaumes chinois du Tonkin et la Cochinchine, 1659.

(٥)

Sur la «Querelle des rites» qui a fait échouer la mission des Jésuites en Chine, voir: Letters édifiantes et curieuses de Chine par des missionnaires Jésuites (1702-1776), Garnier-Flammarion, 1979.

(٦)

(٧) انظر النص في كتاب : مارسيل ميول :

Pacifisme et internationalisme, A. Colin, 1966 من ٣٣٢ — ٣٣٦

(٨) حول هذا التطور انظر مارسيل ميول : « الكنيسة الكاثوليكية في مواجهة العلاقات الدولية » ، Economica ، ١٩٨٠ .

(٩) انظر مارسيل ميول :

L'anticolonialisme européen de las Casas Pacifisme et internationalisme السابق الاشارة وأيضا كتابه «L'anticolonialisme européen de las Casas» Karl Marx, A. Colin, 1969.

وهي كتب جامعة للعديد من النصوص .

(١٠) أنظر مقاله مهمنى من أنه « قد أصبح واجبا على المسلمين أن يعلنوا الحرب المقدسة المسلحة على الحكومات التي تندس المقدسات وذلك كي يمكن تصحيح سياسة المجتمع وتبج القائمين على السلطة بما يمتشى مع المبادئ والقوانين الاسلامية » . الذى أضاف « يجب أن يعلم مقاله الامام على قدر احترامنا للقرآن وذلك حتى آخر

المر . وتلك قضية تهم الجميع : الرئيس والقائد والوزير والحاكم والفقير كما تهم العالم كله والانسانية بأسرها « نقلنا عن كتاب : « من أجل حكمه اسلامية » ، Fayard ، ١٩٧٩ .

(١١) أنظر :

Alan GEYER, Religion, political culture and the new right, A. Shalom paper, The Churches' Center for Theology and Public Policy, Washington, avr. 1981, n° 10.

(١٢) إن الحذر الذي أبداه القاتكان تجاه الأمة البولندية في ديسمبر ١٩٨١ يوضح أن ظروفًا محددة قد تفرض خيارًا بين الاعتبارات الأخلاقية التي قد تصادم : فالرغبة في تجنب تدخل سوفيتي أو حربًا أهلية قد غلب على قضية الدفاع عن حقوق الإنسان التي تم اهداؤها بلا تردد . وإذا ما استخدمنا المصطلحات الأخلاقية يمكن القول . أن مقتضيات السلام قد تطلبت على مقتضيات العدل .

مراجع الفصل الأول :

Le seul ouvrage dont le titre corresponde exactement à celui de ce chapitre est celui de

COSTE (René): Morale internationale, Desclée, 1964.

Les exigences de la morale, appliquées aux relations internationales, Sont évoquées dans trois ouvrages qui couvrent également une partie des problèmes abordés dans les chapitres suivants:

LANGE (Chr. L.) et SCHOU (August): Histoire l'internationalisme, Kristiana, H. Aschehoug, t.I, 1919, t.II, 1954, t.III, 1964.

MERLE (Marcel): Pacifisme et internationalisme XVII^e-XX^e siècle, A. Colin,

1966.

RUYSEN (Théodore): Les sources doctrinales de L'internationalisme, P.U.F. t. I, 1954, T. II, 1958, t. III, 1961.

Plus limités par leur titre comme par leur objet, trois autres ouvrages doivent cependant être signalés:

HOROWITZ (Irving L.): War and Peace in contemporary social and philosophical Theory, London, Souvenir Press, 1973.

MAYER (Peter): The Pacifist Conscience. An anthology of pacifist writing, London, Rupert Hart-Davis, 1966.

M'erie (Marcel): L'anticolonialisme européen de Las Casas à Marx, A. Colin, 1969.

(13) *Une autre Europe*, Gallimard, 1968 (rééd. 1980), p. 122.

(14) *Deuxième thèse sur Feuerbach*, 1845.

الفصل الثانى

السياسيون

ولكن هل يمكن أن يستخدم العلم بدوره كحجة ضد الاخلاق ؟ تلك هى احدى القضايا الاساسية التى تطرحها أعمال ميكافيللى ، ومن أتوا على نهجه من بعده .

ان ميكافيللى يتمتع بسمعة سيئة الى الدرجة التى أصبح اسمه مرادفا لصفة تحمل معنى السباب . لكن ذلك لا ينبغى أن يصبح مبررا لاممال الميكافيلية والميكافيليين .

١ - ميكافيللى وفن الحكم

ان الصورة الأكبر ذبوعا عن شخصية مؤلف « الأمير Le Prince » (١٥١٣) ، و« خطاب عن حقبة تيت ليف » الأولى Discours sur la première décade de Tite-live هى أنها شخصية تنزع نحو القوة وتتضمن روحا هزئة ومجردة من الاخلاق .

وثبتت فقرات من كتابات ميكافيللى نفسه دعائم تلك الصورة النمطية ، لكنها عادة ما تكون فقرات مقتتصة وخارجة عن السياق العام ، ومن ثم فهى صورة كاريكاتورية . لقد أفصح ميكافيللى ، منذ خطابه الى لوران دى مديس^{٢٢} Laurent de Médicis عن عزمه على « توضيح وبيان القواعد التى يقوم عليها حكم الامراء » . ولم يستعن فى مهمته تلك بالاستناد على المنطق أو العقل le raisonnement وحده ، وإنما بالخبرة الطويلة بالاشياء الحديثة والقراءة المتصلة عن الحضارات القديمة .

ومؤلف «الامير» هو ايضا مؤلف «فن الحرب» (١٥١٣ - ١٥٢٠)، وفيه يوصي مريده «بأن لا يسقط فكرة ممارسة الحرب مطلقا من اعتباره» حيث أن «الانبياء جميعا ينتصرون حين يكونوا مسلحين ويزمون عندما يسقط السلاح من أيديهم». لكنه في الوقت نفسه يرى أن «المحصومة قد تكون ضارة أو نافعة حسب الأوقات»، وهي عندما تفيد في شيء فأنها تضر بشيء آخر «كما يرى أيضا أن «أفضل قلاع الامير مناعة هي الا يكون مكروها من الشعب».

وإذا كان صحيحا ان الحبث والتظاهر بل والخديعة المتعمدة تأتي كلها في مقدمة الوسائل التي يجب ان يتسلح بها الامير ويثق له استخدامها متى شاء لقهر عدوه، فان الصدق والفضيلة تجب لهما مكانا أيضا في كتابات ميكافيللي: «فالامراء الحكماء والدول الملدرة ادارة جيدة هم أولئك الذين عقدوا العزم على ألا يعملوا أبدا على اسقاط الكبار في برائن اليأس وأن يستجيبوا لمطالب الشعب ويعملوا على اسعاده على اعتبار أن تحقيق هذا الهدف يجب أن يكون احدى المشاغل الاساسية للامير». وطبقا لميكافيللي أيضا فان على الامير أن يشجع الكفايات وأن «يتمتع شعبه بالاعباد والمرح». وأن «يعنى بالتجمعات المهنية والعصية» و«يحرص أحيانا على حضور اجتماعاتهم، ويحل من نفسه نموذجا للانسانية والآية».

وقد تكون هذه النصائح، وغيرها، نابعة من حكمة الأمم أو قد تأتي، ان شئنا، تعبيرا عن الانتهازية، لكنه لا يمكن التسليم بأن السخرية الهازئة *le cynisme* هي جوهر الهامام. فجوهر فكر ميكافيللي هو شيء آخر نستطيع أن نعر على مفاتيحه حين يكتب في «فن الحرب» قائلا: «يتعين على الرجال، حين يتصلدوا لمشروع معين، ان يتبنوا له بكافة الوسائل كى يكونوا على اتم استعداد حين تدق ساعة العمل». من هذا المنطلق يعتقد ميكافيللي ان كل الوسائل مشروعة طالما انها تؤدي إلى تحقيق الهدف المحدد، وحينئذ لا يجب ان يقف أى معيار اخلاقي حائلا في وجه البحث عن اقصى قدر من الفاعلية. ويقترح ميكافيللي نظاما للتفكير مجردا من الاخلاق صراحة. فلم يتردد في القول بأنه «يتعين على الامير الذى يرغب في البقاء أن يعي أنه من الضروري أن يتعلم كيف يكون خيرا وشريرا في نفس الوقت وان يستخدم الخير أو الشر حسب مقتضى الحال»، وكذلك بأنه «من الضروري للامير أن يتعلم كيف يتصرف مثل الانسان ومثل الوحش أيضا». بهلابة أخرى فان فن الحكم عند ميكافيللي يعنى أن الغاية تبرر الوسيلة دائما: «فإذا ما كان هدف الامير هو أن ينتصر على عدوه أو أن يحافظ على بقاء الدولة تصبح الوسائل كلها شريفة وعمودة من الجميع، لان السوق *le vulgaire* لا يحكم إلا بما يراه أو بما يصير اليه الأمر، وحيث انه لا يوجد في هذا العالم سوى السوق، فانه لا يصبح للعدد الضئيل وزن حين تنهى الكثرة لنفسها ما يمكن ان تستند عليه».

ان القول بأن ميكافيللي قد وضع أصول ومبادئ فن الحكم هو قول قابل بطبيعته للنقاش. لكن تماسك نظام التفكير الميكافيللي لا يزال يثير الدهشة في الواقع. وتؤكد غزارة وعصرية الاعمال المستوحاه من فكر ميكافيللي على أن ادانة الميكافيللية لا تكفى وحدها لكى يصبح الانسان لا ميكافيليا.

في كتابه « حديث عن التاريخ العالمي Discours sur l'histoire universelle (١٦٨١) أراد بوسويه Bossuet أن يدلل على أن العناية الالهية تدبر شؤون العالم من أعلى وتتعمد تحطيم الامبراطوريات بهدف إذلال الامراء الذين لا يمثلون لارادتها . ورغم ذلك فقد انطوى كتابه على تنازل له مغزاه من وجهة النظر الميكيايلية عندما كتب يقول : « مع أنه إذا نظرنا الى المصادفات الخاصة فقط نجد أن الثروة تبدو وكأنها وحدها الباعث على قيام وسقوط الامبراطوريات ، فيما يحدث فيها شبيه بما يحدث في المباريات حيث نجد أن اللاعب الأكثر مهارة هو الذى يكسب على المدى الطويل . وفي هذه اللعبة الدموية ، حيث تتصارع الشعوب من أجل الامبراطوريات والقوة ، فإن البعيد النظر والمثابر المتمرس في الأعمال الكبرى والذى عرف أكثر من غيره متى ينذل الجهد ومتى يدخره طبقا لظروف المواجهة ، هو الذى يكون له السبق في النهاية ويوظف الثروة توظيفا جيدا لخدمة أهدافه »^(١).

فإذا كان مؤلف السياسة المشتقة مباشرة من كلمات الكتاب المقدس يقبل بالنظر الى التنافس الدولى على أنه لعبة بين القوى يفوز فيها أكثرها مهارة ، فكيف يمكن إذن أن نتصور أن يصمم ممارسو السياسة آذانهم عن رسالة ميكيايلي ؟ وسوف يكون من العبث في هذا الاطار ، أن نحاول وضع قائمة بالقيادات الميكيايلية لانا سوف نجد في الواقع أن كل الذين يمارسون قدرا ولو ضيلا من السلطة مضطرين الى القبول بقواعد اللعبة السياسية حتى ولو لم يعترفوا بذلك صراحة . ان ممارسة السلطة ، في الداخل كما في الخارج ، تضع في المواجهة أطرافا لكل منهم أهدافه الخاصة التى يتعين عليه تحقيقها ، ولا يمكن لاي منهم أن يأمل في تحقيقها إلا من خلال المطابقة بين الأهداف والوسائل وأخذ جميع تقديرات الخصم في الحسبان .

تلك هي العقبة الكأداء التى تقف دائما في وجه رجال السياسة (ودون تفرقة بين المراحل الزمنية أو الاتجاهات الايديولوجية) هى التى أدت في الواقع الى تأويلات نظرية ساعدت على دعم وتحديث الفكر المستوحى من ميكيايلي .

وإذا ما اقتصرنا على المؤلفات المتخصصة في العلاقات الدولية فسوف نجد أن التيار الأول في هذا الصدد هو ذلك الذى يبيح التركيز على دراسة علاقات القوة والتي ينظر اليها ، من هذه الزاوية ، على أنها علاقات ذات طبيعة صراعية في الأساس حتى ولو كانت تلك الصراعات الموجودة في الزمان والمكان لم تصل بعد الى درجة الصراعات المسلحة .

ومن بين المؤلفين الذين يؤيدون تلك النظرة أولئك الذين يعتقدون أن المهمة الأولى تكمن في وصف ثم تحليل علاقات القوة وبيان طريقة تطورها . ويندرج تحت هذا البند متخصصون تكفى عناوين مؤلفاتهم للافصاح عن اتجاهاتهم : علاقات القوة لجورج شوارزنبيرجر Georg

Schwarzenberger^(١)، والقوة والتوازن في السبعينات لا لاستير بوخان^(٢) Alastair Buchan .

وهناك آخرون ، لا يكتفون بالملاحظة ويرغبون ، انطلاقاً من الضرورات التي تفرضها العقلانية السياسية ، في بناء نظرية « واقعية » للعلاقات الدولية . وهذا هو حال هانز مورجنتاؤ Hans Morgenthau الذي يبرر مشروعه العلمي على النحو التالي : « تقوم النظرية أساساً ، في مفهوم الواقعية ، على ملاحظة الحقائق Faits ومنحها دلالة عقلانية . وتفترض هذه الواقعية انه لا يمكن تحديد سمة سياسة خارجية ما الا من خلال فحص التصرفات السياسية التي كانت قائمة والنتائج المرئية لهذه التصرفات . وبهذه الطريقة نستطيع أن نكتشف ماذا فعل رجل الدولة حقاً ، وبناء على النتائج المرئية لتصرفاته تلك نستطيع أن نستبط الأهداف الكامنة وراءها »^(٣) . واذن فانه يمكن ، عن طريق تتابع الأسباب والنتائج ومن خلال العلاقة بين الغايات والوسائل ، أن نأمل في اكتشاف العقلانية rationalité التي يفترض أن تقوم عليها تصرفات رؤساء الدول .

ان سياسة القوة Power politics والواقعية السياسية Real-Politik لا يمثلان التياران الوحيدان . الباقيان على قيد الحياة والموروثان عن ميكيايالي . فهناك فرع يتصل بالاستراتيجية وينشئ عن الميكيايالية مباشرة ، وهو الفرع الذي وضع كلوزفيتس قواعده منذ القرن التاسع عشر عندما أكد بحق على أن الاستراتيجية العسكرية ، التي تهدف الى شل ارادة الخصم بقوة السلاح لا يمكن فصلها عن الاستراتيجية السياسية . « فالحرب لا تنتمى إلى ميدان العلوم والفنون ولكن إلى ميدان الوجود الاجتماعي . انها صراع بين مصالح كبرى يحسم بالدم . ولذا فهي تختلف ، من هذا المنطلق وحده ، عن باقي الصراعات . وفي هذا الاطار فليس من الملامم مقارنتها بأى فن من الفنون وانما بالتجارة التي هي صراع بين مصالح وأنشطة انسانية . فالحرب شديدة الشبه بالسياسة التي يمكن اعتبارها بدورها ، على الأقل في جانب منها ، فن للتجارة على نطاق واسع »^(٤) .

ان المقولة الشهيرة عن أن « الحرب ليست شيئاً آخر سوى استمرار للعلاقات السياسية بالاستعانة بوسائل أخرى »^(٥) قد اثلرت كثيراً من الجدل . وكان ريمون لرون على حق بالفعل حين أكد على أن الحرب ، في فكر كلوزفيتس كما في فكر ميكيايالي ، تبقى خاضعة لغاية عليا هي السياسة^(٦) .

ولكن ما ان توضع المعادلة على هذا النحو حتى يصبح قلب المصطلحات عملية مفردة . (« السياسة هي الحرب تباشر بوسائل أخرى ») كما سيفعل لينين ومن بعده عدد آخر من الباحثين الامريكيين الذين أعيتهم الشيوعية مثلما أعيت الرأسمالية لينين . وأياً كان الحل الذي تختاره فان اسقاط الحواجز بين الحرب والسياسة ليس له من أثر سوى تدعيم التقليد الميكيايالي الراسخ : الامر الناصح هو الذي يعرف متى يلجأ الى التفاوض ومتى يلجأ إلى القوة ويلجأ الى الخير كما يلجأ إلى الشر وفقاً للظروف .

والواقع أن جماع الفكر الاستراتيجي اللاحق على كلوزفيتس بنضوى تحت لواء الآفاق التي فتحتها الميكانيكالية . فحتى مع افتراض أن القوة والمجد لا يشكلان الغايات النهائية ، فإن هوم البقاء في حد ذاتها تدفع الى العمل على أخذ جميع احتمالات الموقف الصراعى في الحسبان والبحث عن أنسب الردود على تهديدات الخصم^(٨) .

ومن الطبعي أن ننقل من الاستراتيجية التي تعد فنا الى نظرية المباريات *théorie des jeux* التي تطرح نفسها باعتبارها علما قائما على حساب الاحتمالات . وتحلول هذه النظرية ، انطلاقا من الدراسة المتعمقة للمواقف العملية ، بناء نماذج صورية تهدف الى تعليم صناع القرار كيف يستطيعون ، في مواجهة أية حالة من حالات الأزمت ، تعظيم مكاسبهم الى الحدود القصوى وتقليل خسائرهم الى الحدود الدنيا . وكان الاقتصاديون قد تمكنوا ، منذ أمد طويل ، من صياغة أدوات من هذا النوع . واكتشف العسكريون ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، بتابع البحث العلمى الحسالى *la recherche opérationnelle*^(٩) . وعادة ما يلجأ الخبراء الحكوميون إلى الاستخدام المكثف لتكنيك « السيناريوهات » المعقد بصورة أو بأخرى^(١٠) . ومن بين هذه الأدوات ما هو ميكانيكالى بالمعنى السببى ، لكنها جميعا ، بوعى أو بدون وعى ، موروثة عن مبادئ فن الحكم كما وضعها مؤلف « الأمير » .

٣ - حكمة قصيرة النظر

من هنا يستحيل علينا ، سواء على صعيد النظرية أو على صعيد الممارسة ، أن نتفادى البعد « السياسى » للمشكلات . ولكن هل يعنى هذا امكان الاكتفاء بذلك البعد ؟ .

ان الاجابة على هذا السؤال تكون بالنفى حين يتعلق الأمر بالعلاقات الدولية ، وذلك لأسباب ثلاثة :

فأولا : لأن أصول الحكم التي أرسى ميكانيكالى ، ومن أتوا على نهجه من بعده ، قواعدها تصلح لجميع القائمين على السلطة أيضا كانت طبيعة أو حجم مسئولياتهم . اذ يستطيع مدير الشركة أو الزعيم القابلى أو رئيس الحزب أو حتى رجل الترية أن يستلهم هذه المبادئ عند مباشرته لمسؤولياته ، شأنه في ذلك شأن رئيس الدولة . كذلك فان البحث عن أقصى قدر من الفاعلية وتحقيق التناسق بين الأهداف والوسائل لا يختلف ، من وجهة نظر الأمير ، بحسب ما اذا كان الأمر متعلقا « بالشعون الداخلية » أو « الشعون الخارجية » . بل يمكن التأكيد ، بشئء من الحذر ، على أن ميكانيكالى لم يهتم في الواقع بخصوصية المشكلات الدولية . وحول هذه النقطة فانه يمكن القول أن « الا أخلاقية *a-moralisme* » تؤدي إلى نفس النتيجة التي ينفوا اليها الاخلاقيون ألا وهي احتكار الأحكام وعاليتها . ان القول بوجهة النظر الميكانيكالية يساعد بالقطع على فهم بعض نماذج السلوك ، لكن

وجهة النظر هذه لا تحيب على سؤال جوهرى لا يمكن تجنبه : لماذا تعتبر العلاقات الدولية ميدانا خاصا من ميادين البحث ؟ وما هو هذا الميدان ؟ . لكننا سنجد الاجابة عن هذا السؤال عند هوبز وليس عند ميكياڤيللى .

ثانيا : ان سياسة ميكياڤيللى ، حتى حين تروا من عجمة « الميكياڤيللية » ، لا تأخذ فى اعتبارها سوى الجانب العقلانى فى ادارة الأمور . وكان من الممكن لها أن تكون بمثابة أداة لا تشوبها شائبة لو كان البشر يتصرفون بلا أهواء أو رغبات جامحة أحيانا . فعلى حين تمكن بعض رجالات الدول من أمثال ريشيليو ، ومازارين ، وتاليراند ، وميتريخ ، وبسمارك ، وتشرشل ، وديجول ... الخ من السيطرة على مشاعرهم بالقدر الذى جعلهم يتصرفون كفاعلين عقلانيين ، يمكن التساؤل عما اذا لم يكن نابليون ، وهتلر ، وستالين ، بل وحتى وودرو ويلسون ضحايا لأهوائهم الجامحة ؟ ويصبح السؤال أكثر تعقيدا حين نقبل أن ندخل فى الاعتبار مسائل من قبيل لعبة المصالح الخاصة ، تقلب مشاعر الجماهير ، حماس الأنبياء من كل لون ، عنف الأقليات المصرة على فرض وجهات نظرها بكافة الوسائل . ان صناع القرار يواجهون ضغط ما يسميه المؤرخون بالقوى الكامنة "les forces profondes" بما يضع عقلانيتهم أمام اختبار بالغ الصعوبة كل يوم . والواقع أنه باستثناء حالة الصراع المسلح ، حيث تخضع القوات المتحاربة لقيادة موحدة ، يصعب ان نقارن التنافس الدولى بمباراة فى الشطرنج وبهذه البساطة^(٢).

ثالثا : واخيرا فان ميكياڤيللى يكتفى^٣ بالملاحظة ولكنه ، مثله فى ذلك مثل الاخلاقيين ، لا يفسر لنا من أين يستمد الأمير سلطانه ؟ من هم اصداقاه ومن هم أعداؤه ؟ ولماذا أصبحوا كذلك ؟ ومن خلال ديمومه المصالح المتصارعة الا توجد طريقة للارتقاء بالعلاقات الدولية ؟ وهل تصلح النصح ، التى كان من الممكن أن تكون مفيدة للوران دى ميديس كى يتجنب مكائد منافسيه على الممالك الايطالية فى عصر النهضة ، لضبط علاقات القوى فى عصر القنبلة الذرية والأقمار الصناعية والشركات متعددة الجنسيات ؟ . ان احتقار الانسان الذى تتضح به عبارة ميكياڤيللى : « لا يوجد فى هذا العالم سوى كل ما هو سوق » هى حكمة بلغت من قصر النظر حدا لا يمكن لها معه ان ترمى حركة التراجع .

هوامش الفصل التالي :

- (١) مرجع سبق ذكره ، الجزء الثالث
- (٢) Georg Schwarzenberger: Power Politics, London, Stevens and Sons, 1951
- (٣) Alastair Buchan: Power and Equilibrium in the 1970's, London, Chatto and Winders, 1973
- (٤) Politics among nations, the struggle for power and Peace, New York, A.Knopf, الطبعة الثالثة من
- (٥) De la guerre, éditions de Minuit, 1955 من ١٤٥ .
- (٦) المصدر نفسه من ٧٠٣
- (٧) Penser la guerre-Clausewitz, Gallimard, 1976
- الجزء التالي ، ص ٣١٣
- (٨) انظر على سبيل المثال أهم المؤلفات الفرنسية المتعلقة بهذا الموضوع .
Général BEAUFRE, Introduction à la stratégie, A.Colin, 1964, Dissuasion et Stratégie, A.Colin, 1964; Raymond ARON, Le grand débar, Initiation à la stratégie atomique, Calmann-Lévy, 1963; Général Pierre GILLOIS, Stratégie de l'âge nucléaire, Calmann-Lévy, 1960; Général Lucien POIRIER, Des stratégies nucléaires, Hachette, 1977 auxquels il convient d'ajouter la collection «Les septépées» et la revue Stratégique publiées sous le patronage de la Fondation pour les études de défense nationale.
- أما أهم المؤلفات باللغة الإنجليزية فهي : Thomas C.SCHELLING, The strategy of conflict, New York, University Press, 1963; Anatol PAPOPORT, Strategy and Conscience, New York, Schocken Books, 1969 et Henry A.KISSINGER, Nuclear Weapons and Foreign Policy, New York, Doubleday Anchor, 1958.
- (٩) Colonel GONARD, la recherche opérationnelle et la décision, Genève, Droz, 1958.
- (١٠) Le «Rapport sur les principales options du huitième plan soumis par le gouvernement à l'avis du conseil économique et social», La documentation française, avr. 1979.
- (١١) Sigmund FREUD et William C. BULLITT, Le Président Thomas W. Wilson. Portrait psychologique, A. Michel, 1967.

Pierre RENOUVIN et Jean-Baptiste DUROSELLE, Introduction à l'histoire des relations (١٢) internationales, A. Colin, 1964.

(١٣) لكن هذه الملاحظة لا تصدق إلا على الحروب « التقليدية » ففي الحروب الأهلية والحروب الثورية ، وهي الحروب الأكثر شيوعاً نجد أن تمدد الخصم التي تصارع على أرض المعركة يستبعد أى مقارنة يلعبه الشطرنج حيث يقوم لاعبان فقط بتحريك القطع على الرقعة .

الفصل الثالث

القانونيون

ولا نعى « بالقانونيين » هنا أولئك الذين يستون قواعد القانون ، فلك مهمة السلطة التشريعية والتنفيذية ، ولا حتى أولئك الذين تقع على عاتقهم عملية تنفيذها ، فلك مهمة القضاء ، ولكننا نعى بهم أولئك الذين يتولون تفسير القواعد القانونية وتنقيحها . وباختصار فأننا نعى بذلك ما اصطلح على تسميته بالمذهب doctrine أو النظرية théorique القانونية .

ولا يستطيع أى منهما تجاهل المشكلات الدولية بالطبع . ولكن اختلفت اجابات القانونيين في الواقع على مر العصور . ولم يكن ذلك فقط نتيجة لتعدد المذاهب الفكرية بينهم ، ولكن أيضا لأن مضمون وطبيعة « القانون الدولى » نفسه قد تغير بمرور الزمن . فقد اصطلح القانون أولا بالصيغة الاخلاقية ثم تحول بعد ذلك أن يجد لنفسه أساسا صلبا يرتكز عليه من خلال مفهوم « الطبيعة ha nature » . لكن اخفاق تلك المحاولة أدى الى فتح الطريق أمام المدرسة الوضعية L'école positiviste . واليوم يواجه القانون التقليدى ، الذى وضعت الدول أسسه ، موقفا صعبا تحت تأثير الانقلابات التى أصابت المجتمع الدولى ككل والتى تهدد هذا القانون بالانفجار .

١ - مدرسة القانون الطبيعي والدولى العام L'école de droit de nature et des gens اختلط

القانون بالأخلاق ، تحت راية الدين ، في العصور الوسطى . فقد رغبت البابوية في توجيه سلوك الأمراء وخولت لنفسها سلطة انزال العقاب بمن يخرجون منهم على قانونها . ويكفى ذبوع لقب Canonistes ، ويعنى اخصاص القانون الكنسى ، والذي كان يطلق على فقهاء تلك الحقبة للدلالة على تلك الصلة الحميمة بين الوظائف الدينية Confessionnelles والوظائف الدنيوية Profanes .

ومع حركة الاصلاح وقيل الدول صاحبة السيادة وصلت وحدة المجتمع وتنظيمه المرمى

للسلطة حول البابوية الى نهايتها المحتومة . وكان من الضروري حينئذ ، لمحاولة تسوية العلاقات بين دول بعضها كاثوليكي والآخر بروتستانتي ، إيجاد قاسم مشترك اعتقد البعض في اكتشافه باختراع مفهوم « القانون الطبيعي » وهو مفهوم موروث عن القدماء طوره الكنيسة ثم انتهى تدريجيا إلى صيغته العلمانية على يد كبار فقهاء القرنين السابع عشر والثامن عشر والتي مزجت بين مصطلح القانون الطبيعي droit de nature وقانون الشعوب droit de gens⁽¹⁾.

ولسوء الحظ فإن غياب القاسم المشترك لاطار من القيم يقبل به الجميع قد أدى الى تدهور ثم الى اختفاء القانون الطبيعي اختفاء يكاد يكون تاما⁽²⁾. فقد ثار الجدل أولا حول جوهر حالة الانسان « الطبيعية » والتي ذاعت شهرتها كثيرا . وبينما رأى البعض من أمثال بافندورف Pufendorf أن هذه الحالة كانت حالة نعيم خالص رأى البعض الآخر أنها على العكس من ذلك لم تكن سوى حالة سيطرت فيها القوة الغاشمة⁽³⁾. فكيف اذن يمكن أن نستخلص من تلك الافتراضات المتناقضة على هذا النحو قواعد ندعى أن حالة الطبيعة تمثلها على البشر بما فهمه الحكماء ؟ وحتى مع افتراض أنه يمكن التوصل الى اتفاق حول هذه النقطة وتجاوز الجدل الذي لا مخرج منه لكي نبحث ليس حالة الطبيعة ولكن طبيعة الانسان إلا أن الانشفاق سرعان ما برز مرة أخرى من وسط عصر النور Siècle de lumière حين أقام الفلاسفة من عبادة العقل الما يقاتلون به الخرافات والأحكام المسبقة ابتداء من العقائد الدينية نفسها . وقبل أن يخفى القانون الطبيعي تماما كان قد توارى لكي يصبح مجرد إضافة متعلقة على تعريجات ذهنية أو اخلاقية يختلف مضمونها باختلاف مؤلفيها .

وعلى الرغم من حذر أمردى . فاتيل Emer de Vattel فإنه لم يتردد في تغطية عقبة القانون الطبيعي عندما رضع اعتبارا من منتصف القرن الثامن عشر أسس القانون الوضعي droit positif حين أوضح أن عناصر هذا القانون « تنبع من ارادة الأمم »⁽⁴⁾. وبعد هذا بدأت مدرسة القانون الطبيعي في الذبول ولم يتمسك بها سوى رجال الكنيسة الذين يكادون يحكرونها احكاما تاما الآن دون بذل أية محاولة لتطويرها⁽⁵⁾.

وليس من قبيل المصادقة أن تخفى نظرية القانون الطبيعي في نفس الوقت الذي بدأت فيه فكرة سيادة الدول تغفو على السطح وتسد . والواقع أن أفضل تعريف للسيادة والقتال بأنها « القدرة على القيادة والاضطد دون الوقوع تحت القيادة أو الضبط أبدا لكائن من كان على هذه الأرض »⁽⁶⁾ ، لا يعود الى نهاية القرن الثامن عشر ولكن الى نهاية القرن السادس عشر . وقد أصبح الجدل القائم حول مفهوم القانون الطبيعي جدلا نظريا محضا منذ اللحظة التي أقرت فيها الدول هذا التعريف ومارست تصرفاتها على أساسه . ولم تكن محاولة فاتيل المتأخرة أكثر من مجرد استخلاص العبرة من تطور بدأ منذ عصر النهضة .

وليس من قبيل الصدفة أيضا أن نشهد اليوم عملية احياء جديدة للقانون الطبيعي ولكن في ثوب آخر . فالدوافع الحافزة على محاولة إيجاد حد أدنى من القواعد المشتركة ، ان لم يكن وضع

أسس عالمية للتفاعل الاجتماعى *Sociabilité universelle* ترتضيها الدول المنخفضة ، تؤكد فى الواقع على أن دوافع منظرى فكرة القانون الطبيعى كانت دوافع سليمة فى الأساس . لكن فشل هؤلاء المنظرين يوضح فى الوقت نفسه أن الصعوبة الكبرى تبدأ منذ اللحظة التى نحول فيها أن نغرض على الدول قبول قانون لا تكون هى نفسها قد أقرت قواعده سلفا .

٢ - انتصار القانون الطبيعى

تنبأ الوضعية القانونية مركزا مريحا للدول لأنها لا تجعل منها « موضوعا *objet* » فقط للقانون الموجه اليهم وإنما أيضا وفى الأساس طرفا فاعلا *Sujet* لهذا القانون . ومن ثم تصبح هذه الدول ، من خلال لعبه صورية بسيطة أشخاصا *personnes* متساوين من الناحية القانونية . تلك هى فدية مبدأ السيادة والذى شكل عقيدة راسخة ارتكزت عليها أعمال الفقهاء كنقطة انطلاق رئيسية فى جميع تحليلاتهم منذ بداية القرن التاسع عشر^(٣) .

لكن باب الجدل النظرى لم يفلق فى الواقع . فلم يقب عن ذهن عدد من المؤلفين ملاحظة أن القانون المؤسس على تطابق الإرادات (فى صورة معاهدات أو اتفاقيات مبرمة بأشكال متعددة) لا يمكن اعتباره قانونا منشأ لالتزامات حقيقية ، لأن الإرادة التى أوجدت الشيء تستطيع هى نفسها أن تلغيه . ومن ثم فإن القانون الدولى لا يعد قانونا بالمعنى الحرفى للكلمة حيث نجد أن شبكة الاتفاقيات المبرمة بين الدول تحلوى فى الواقع من أية التزامات قسرية أو عقوبات . ولشيت السمة الإلزامية للمعاهدة يجب التأكيد دوما وبالخاص على سمو قاعدة غير مكتوبة هى « قاعدة » وجوب احترام المعاهدات *pacta sunt servanda* المشتقة من القانون الطبيعى والمقيدة لإرادة الدول .

وعلى الصعيد النظرى فهذه المشكلة غير قابلة للحل . أما على صعيد الممارسة فقد احترمت الدول تعهداتها بصفة عامة . وهى حين خرجت على هذه التعهدات (مثلما حدث عندما لم تحترم الامبراطورية الألمانية حياد بلجيكا عام ١٩١٤) فقد تعرضت لردود فعل دفاعية من جانب الدول الأخرى . وهكذا فانه انطلاقا من القانون المدون (المعاهدات الثنائية والجماعية ودساتير المنظمات الدولية) وأيضاً من أحكام القانون العرفى وبدرجة أقل من أحكام القضاء *juris prudencia* ، استطاع القانونيون وضع نظام للتفسير يعتمد على تقصى إرادة الأطراف المتعاقدة ، ونجحوا فى استخلاص قواعد ومبادئ قانون يستند فى جوهره على « مبدأ المساواة السيادية » التى نصت عليها الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة . وقد أدى ظهور ثم تكاثر المنظمات الدولية الحكومية ، وبصفة خاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، الى توسيع نطاق البحث أمام القانونيين^(٤) . لكن هذا الشكل المؤسسى للعلاقات الدولية ، والذى يثير ، كما سنوضح فيما بعد ، عددا من المشكلات التى يصعب حلها ويتعين دراستها ، لم يؤثر كثيرا على منهج القانونيين . فلا يزال القانون المعمول به هو ذلك القانون الذى تفرزه الدول مباشرة أو بطريق غير مباشر . ولا يوجد قانون آخر . ولا يزال هنا

القانون ذاته هو شغل المدرسة الوضعية الشاغل وعمل دراستها .

٣ - النظام القانوني التقليدي في قعر الاجسام

وعلى الرغم من ذلك فقد تعرض هذا البناء المتين ، منذ القرن العشرين ، الى ثلاثة أشكال من التحليلات المتتالية والتي يكفى عنفها في حد ذاته للدلالة على عمق الطفرات التي تميز العالم المعاصر .

أ - وجاءت أولى هذه التحليلات من جانب الثورة البلشفية عام ١٩١٧ . فقد واجهت هذه الثورة مأزقا بسبب الاعتبارات المتناقضة التي تحملها عالمية أيديولوجيتها من ناحية والضرورات العملية الملحة لاقامة الاشتراكية في بلد واحد من ناحية أخرى . وقد أبلت القيادات السوفيتية من الرعيل الأول للثورة ، بلاء حسنا للخروج من هذا المأزق الذي وضعهم بين فكي كاشة . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ليس ، ولا يبره أن يكون ، دولة مثل سائر الدول . انه ، على الأقل في ادراك مؤسسيه ، تجمع للقوميات يشكل صورة مصغرة للعالم microcosme ويعد النواة الأولى التي ستضم اليها دول العالم التي تتحول الى الاشتراكية فيما بعد . ويلاحظ أن الاسم الذي أطلق على الدولة الاشتراكية الوليدة قد خلا من الاشارة إلى أية قومية يمينها (بما في ذلك القومية الروسية) ، وفي الوقت نفسه تقرر منح صفة المواطن « لكل العمال الأجانب المقيمين على أرض الجمهورية الروسية شريطة أن يكونوا متممين إلى الطبقات المعالية والفلاحية »^(١٠) . ولأن العلاقات التقليدية بين الدول هي علاقات قائمة على مبدأ السيادة الذي هو نتاج المجتمع البرجوازي ، فقد رغب الزعماء السوفيت في صياغة قانون جديد يقوم على مبدأ التضامن الطبقي ويفتح طريق التطور مستقبلا أمام امكاناتهم الثورية .

غير أنه كان يتعين على الاتحاد السوفيتي أن يتعاضد ، ولو مؤقتا ، مع الدول الرأسمالية^(١١) ، فقد تفتق ذهن خلفاء لينين عن نظرية عبقرية هي نظرية القانون الوسيط intermédiaire « أو المؤقت » transitoire^(١٢) . فالاتحاد السوفيتي لا يستطيع ، أو بالأحرى لا يرغب ، في أن يجزفه مع تيار « القانون الدولي البرجوازي » . ومن هنا كانت محاولة بلورة قانون « وسيط » يصلح كمنقطة لعبور الفجوة المؤقتة بين العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي . وقد هدف هذا القانون ، الذي بنى على أساس نفقى بحث ، إلى ضمان الحد الأدنى الضروري للاتصال والتعامل بين دول ذات نظم اجتماعية متباينة في ميلادين محددة مثل التجارة وحماية الرعايا السوفيت في الخارج والعلاقات الدبلوماسية ، على سبيل المثال . لكن هذا القانون الوسيط الذي قصد به الاتحاد السوفيتي حماية نفسه من عدوى البرجوازية لم يكن من الممكن أن يكون سوى قانون مؤقت أو عابر سوف يهضم تدريجيا مع نمو وانتشار الاشتراكية في العالم ليحل محله « قانون دولي اشتراكي » ، لم تصنع قواعده بعد ، يدهض نهائيا فرضيات المجتمع الرأسمالي .

وقد اضطر ستالين ، بقسوته الموهودة ، أن يضع نهاية لبراعة تلك الضمومات فكتب في عام ١٩٣٠ ، مستندا في ذلك إلى مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا ، يقول : « ان فناء الدولة لن يكون باضعاف سلطتها وإنما بتقوية هذه السلطة إلى أبعد الحدود كي تتمكن من إزالة الطبقات المختصرة وتنظيم الدفاع في مواجهة الحصار الرأسمالي الذي لم ينفك بعد ولن ينفك في المستقبل القريب »^(١٣) . أما بالنسبة لجدا علمية البروليتاريا والتي جاءت الأهمية الثالثة (الكومنترن) والمؤسسة في موسكو عام ١٩١٩ لتكون بمثابة رأس حربة ، فقد تم تهيئته وتقلص دوره لكي يتطابق أو ينمشى في مع الدفاع غير المشروط عن الاتحاد السوفيتي . فقد كتب ستالين يقول : « الاعمى هو ذلك المستعد دوما بلا شروط أو تردد أو تحفظات ، لحماية الاتحاد السوفيتي . لأن الاتحاد السوفيتي هو قاعدة الحركة الثورية في العالم ، ولأن حماية مسيرة الحركة الثورية ودفعها إلى الامام لا تكون إلا بحماية الاتحاد السوفيتي . ان من يعتقد في امكانية حماية الحركة الثورية ضد ارادة الاتحاد السوفيتي وفي مواجهته يكون معاديا للثورة وينزلق تدريجيا في معسكر اعدائها »^(١٤) .

وقد أدى التركيز اللاحق على مقولات تهدف الى تدعيم سلطة الدولة ، والثارة النزعة الوطنية ، والدفاع المستميت عن السيادة الى اعادة اغلاق الدائرة نهائيا ! . فقد بدأ الاتحاد السوفيتي يتصرف مثل سائر الدول الأخرى ، على الرغم من استمراره في الدعوة إلى ايدولوجية ثورية^(١٥) ، بعد أن اكتشف أن قواعد القانون « البرجوازي » تمده بأنسب الوسائل للدفاع عن مصالحه وتطبيق استراتيجيته . وفي عام ١٩٣٤ أصبح الاتحاد السوفيتي عضوا في « عصبة الأمم » البرجوازية . وفي أغسطس ١٩٣٩ جاءت المعاهدة الجرمانية - السوفيتية بمثابة نذير بموت بولندا ومقدمة للحرب العالمية الثانية .

ويحتل الاتحاد السوفيتي ، منذ عام ١٩٤٥ مقعلا دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ويتمتع فيه ، بهذه الصفة ، بميزة تنفرد بها القوى العظمى . والواقع أن القواعد التي تحكم علاقة الاتحاد السوفيتي بالدول الاشتراكية لا تختلف عن القواعد العامة للعلاقات بين الدول حتى وان كان يعيبها ، وخصوصا في نطاق العلاقة بينها وبين الدية راطيات الشعبية الأوربية ، عدم التوازن القائم في علاقات القوى ، والتوتر الناشئ عن التدخلات العسكرية المستمرة مثلما حدث في المجر (١٩٥٦) ، وفي تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨) . إن انفصال يوغوسلافيا (١٩٤٨) ، والقطيعة مع البانيا (١٩٦٠) والتوتر المستمر مع الصين منذ عام ١٩٦٠ وتلك الصراعات المسلحة التي تندلع بين الدول الاشتراكية (الصين - فيتنام) و (فيتنام - كمبوديا) كلها دلائل تؤكد على أن نظام عمل « المعسكر الاشتراكي » ، إذا جاز هذا التعبير ، لا يخلو من نفس الثغرات أو الضغوط الواقعة على عاتق الدول البرجوازية .

ولا تنفى هذه الملاحظات الادلاء بأحكام قيمية حول الاستراتيجية السوفيتية ، خصوصا ما يتصل منها بتقرير ما إذا كان القادة السوفيت قد تخلوا عن ايدولوجيتهم التوسعية ، وإنما قصد منها

فقط البرهنة على فشل المحاولة التي بدأت في ١٩١٧ لاحتلال مبدأ النضال الطبقي محل مبدأ السيادة الدولية كأساس قانوني للعلاقات الدولية . وحتى مع استخدام المبدأ الثاني أحيانا كغطاء للمبدأ الأول ، فالواقع أن الصور التقليدية للقانون الدولي لم يتأثر كثيرا بظهور وتزايد الدول الاشتراكية .

ب (أما التحدى الثاني فقد طرحه الفكر الألماني للاشتراكية - الوطنية . فعل حين تغتت الفاشية الإيطالية بعبادة الدولة وأعلن موسوليني انتهاء الصريح إلى الميكيفيلية^(١) ، حلول هتلر تيرير شرعية نظامه من خلال مفهوم التسلسل الهرمي العنصرى *hiérarchie raciale* . فالدولة ، طبقا لهذا المفهوم ، لم تعد موضوعا للقانون ، ولكن تحمل عليها في هذه الوظيفة وحده غامضة تسمى في اللغة الألمانية *volksgemeinschaft* أى رابطة الشعب التي يجسدها القوهرة ويحتر مرشدها الأعلى^(٢) . ولا يوجد وعاء اقليمى لهذه الرابطة أى حدود جغرافية شأنها في ذلك شأن الدولة ، ولكنها رابطة عنصرية تمد فروعها إلى حيث يوجد أعضاؤها ولكنها تستبعد في الوقت نفسه كل الأفراد المنتمين إلى أى عنصر آخر . ومن السهل أن نجد بالطبع في هذه النظرية الغامضة تيريرا مزدوجا لاستئصال اليهود داخل حدود الرايخ وللتوسع الاقليمى في جميع البلدان الأوربية التي يشكل العنصر الألماني غالبية سكانها (النمسا ، اقليم السوديت التشيكى ، دانزج) . ولكن سوف يكون من الخطأ الركون إلى هذا التفسير .

فقد انتعج هتلر وأتباعه بضوق الجنس « الآرى » على سائر الأجناس وبالذات على الأجناس السلافية واللاتينية . وحولوا ، تحت غطاء هذا الادعاء بالتفوق ، السيطرة على أوروبا ان لم يكن على العالم بأسره . وفي هذا الاطر تفقد الالتزامات الناجمة من القانون الدولي أية قيمة حقيقية بل وتصبح المساواة بين دول ذات سيادة خرافة غير مفهومة . وعندما احتل هتلر تشيكوسلوفاكيا قلم بضم اقليم السوديت إلى الرايخ الألماني ، بينا أخضع بقية تشيكوسلوفاكيا « غير الآرية » إلى نظام أسماء « عمية يوهيميا ومورافيا » وهو كما ينضج من التسمية ذاتها مشتق من المفردات الاستعمارية .

ولقد كانت الحرب العالمية الثانية ضرورة من أجل وضع حد لهذا الادعاء . ومن المؤكد أن التفرقة العنصرية بشقيها الداخلى والخارجى لم تخف بعد من عالم اليوم ، ولكنها بداية على الأقل من جانب المجتمع الدولي بأسره والذي لا يعترف لأى جماعة اثنية بالتفوق على ما عداها . وعلى أى حال فإن المشكلات العنصرية ما تزال تثير الفتن داخل بعض الدول وتغذى الصراعات الدولية أحيانا ، إلا أن نظرية التسلسل العنصرى غير المعقولة لم تنجح في زحزحة المذهب القديم ، والأكثر بعثا للطمأنينة ، المتمثل في المساواة السيادية بين الدول .

وهكذا لم يستطع التجانس العنصرى كما لم يستطع التضامن الطبقي أن ينالا من مقولمة الدولة القومية وهو ما كان يوحى بدعم أسس النظام القانونى الدولي مستقبلا .

ج (ومع ذلك يواجه القانون المعمول به حاليا تحديا ثالثا من طبيعة خاصة ذو أبعاد هامة .

فدول « العالم الثالث » والتي كانت في معظمها مستعمرات حصلت على استقلالها ابتداء من عام ١٩٤٥ ما ترح تلفت النظر إلى أن قواعد القانون الدولي قد صيغت في غيابها بل وبالتحديد ضد مصالحها . وهذه حقيقة . فإن عددا محدودا من الدول التي كانت تتمتع بمرکز تحكمي بالمقارنة ببقية دول العالم هي التي شاركت في بلورة وصياغة القانون الدولي قبل عام ١٩٤٥ . لكن هذه الدول أصبحت الآن أقلية في التجمعات الدولية . ومن هنا جاء الاغراء بالرفض « الشامل » للمبادئ القديمة وبرزت المطالبة باقامة « نظام دولي جديد » يكون هدفه اعادة تكافؤ القرض بين الشركاء المتصارعين على الثروة والنفوذ^(١٨).

ويستحق هذا الاعتراض أن نتوقف عنده قليلا . صحيح أن القوى الأوربية قد تجاوزت بل وتماذت في استخدام سلطاتها للاستيلاء على الأراضي واستغلالها لحسابها . ومع ذلك فإن مجموعة أخرى من المبادئ التي استقرت قبل عام ١٩٤٥ قد أصبحت بمثابة دليل للقيم له طابع عالمي ودائم : مثال ذلك تلك المبادئ المتعلقة بالحصانات الدبلوماسية أو قوانين الحرب . إلا أن ذلك لم يمنع من أن هذه القواعد نفسها ، والتي من الممكن أن تضمن حنا أدنى من « الألفة » sociabilité في العلاقات بين الدول ذات السيادة ، كانت ولا تزال موضع طعن اليوم على الصعيدين النظري والعمل^(١٩).

ومع هذا فهناك عدد من قواعد القانون الدولي التقليدي ما تزال تتمسك بها الدول الجديدة بل وتخدق وراءها بحرص للدفاع عن مصالحها . من بين هذه القواعد مبدأي السيادة والمساواة اللتان كانتا بولائزان من الخصائص الأساسية المعترف بها للدول على نحو متبادل . وتطالب هذه الدول ، انطلاقا من هذه المبادئ على وجه التحديد ، « بحقها في السيادة على الثروات الطبيعية » أو المساواة في الوصول إلى مصادر الثروة البحرية (الصيد ، بتروال السهل القاري ، ثروات أعماق البحار) .

إن القانون ليس شيئا غير قابل للتطور ، ولن تكون تلك هي المرة الأولى التي يتطور فيها مضمونه طبقا للظروف^(٢٠) ، بل - ولماذا لا نعترف - طبقا لتطور علاقات القوى .

أن أى مساس بتاسك النظام الدولي يشكل تهديدا لأمن العلاقات الدولية . وإذا كان تغيير القانون الدولي يعد مسألة طبيعية فإن تصدعه يصبح أكثر خطورة ، وربما لا تشكل عملية تقليص المبادئ القانونية المعترف بها عالميا إلى تلك التي تسهم في تخفيف حدة التنافس الدولي حلا مفيدا بالضرورة .

وفي هذا الاطار فانه يحق لنا أن نتساءل عن الحجم أو الأثر الحقيقي للتجديد الذي أدخلته اتفاقية فينا لعام ١٩٦٩ والخاصة بقانون المعاهدات . فالمادة ٥٣ من هذه الاتفاقية تشترط لصحة نفاذ المعاهدات المبرمة بين الدول أن تأتى هذه المعاهدات مطابقة « للمعيار الآمرة للقانون الدولي العام » normes impératif de droit international général . وقد نرى في هذه القاعدة مؤشرا للمودة إلى

مبادئ القانون الطبيعي التي تفرض نفسها في كل الظروف على ارادة الدول . وفيما عدا حالة اللجوء الى القضاء ، وهو ما يندر حدوثه ، فان الجدل لا بد وأن يقفز مرة أخرى عندما يتعلق الأمر بالاتفاق على مضمون « المعايير الآمرة » للقانون الدولي العام^(٢٢).

ولم يتمكن القانونيون ، على الرغم من الجهود المتراكمة على مدى القرون ، من رسم وتحديد مجرى العلاقات الدولية . إذ أنهم بتأكيدهم على عقيدة السيادة الدولية تمكنوا من صنع أداة مقبولة ومستخدمة عالميا ، ولكن اللجوء إلى هذه الاداة يعرقل في الوقت نفسه تطوير القانون نحو الأكمل وينع قيام نظام قانوني حقيقي .

هوامش الفصل الثالث :

(١) GROTIUS, Droit de la guerre et de la paix; BURLAMAQUI, Principes du droit naturel; PUFENDORF, le droit de la nature et des gens; WOLFF, Traité du droit des gens.

(٢) Marcel MERL E, «Le droit de la nature et des gens» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit., p. 15-22.

(٣) سنعرض لهذا الجدل فيما بعد حين نناقش نظرية هوبز وأتباعه .

(٤) Le droit des gens ou principes de la loi naturelle appliqués à la conduite et aux affaires des Nations et des Souverains, 1758, Préliminaires.

(٥) Taparelli d'AZGLIO: Essai sur le droit naturel basé sur les Faits, Palerme 1841-1843. نذكر هنا على سبيل المثال كتاب هام لم يزل خطه من الشهرة وهو كتاب

في القرن العشرين نجد أن أهم شرح نظرية الطبيعة هم : Don STURZO, Louis LE FUR وغيرهم .

(٦) Jean BODIN dans les Six Livres de la Republique, (1576)

(٧) أنظر على سبيل المثال :

DE MARTENS, Précis du droit de guens moderne de l'Europe Fondé sur les Traités et l'usage. 1778. Edition française, 1831.

(٨) أهم الكتب الدراسية هي :

C.A. COLLIARO, Institutions des relations internationales, internationales, Dalloz; Paul FEUTER ET Jean COMBACAU, Institutions et relations internationales, P.U.F., Coll. Thémis.

1980.

(٩) هل نحن بحاجة الى التفكير بأن اصطلاح « السوفيت » يعنى المجالس المسالمة والقلاحية وليس .. روسيا ؟

(١٠) المادة ٢٠ من دستور ١٩١٨ .

(١١) وعلى عكس ما يؤكد عديد معهد الدولة للعلاقات الدولية السيد / ليديف Iebedev في احدى مقالاته New stage in international relations, Oxford, Pergamon Press, 1976

في ص ٤ - « نجد أن اعتراف لينين « بأن اتصال الاشتراكية يمكن أن يتحقق في البداية داخل عدد محدود من الدول أو حتى في دولة واحدة رأسمالية « لايفتح الطريق أمام التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتباينة ، إذ نجد أن لينين يستطرد مباشرة قائلا « إن اتصال البروليتاريا في هذه الدول سوف يؤدي ، بعد أن تكون قد حررت الطبقة الرأسمالية من ممتلكاتها ونظمت المجتمع

الاشتراكي ، إلى أن تتورق في وجه بقية العالم الرأسمالي ونظمت المجتمع الاشتراكي ، إلى أن تتورق في وجه بقية العالم الرأسمالي وتحول أن تجذب اليها الطبقات المطحونة في تلك الدول وتحريضها للثورة على الطبقات الرأسمالية ، بل وقد تجدد نفسها عند الضرورة إلى استخدام القوة المسلحة ضد الطبقات المستغلة في هذه الدول .
انظر ليتين «Du mot d'ordre sur les Etats Unis d'Europe» ٢٣ ابريل ١٩١٥ ، الأعمال المختارة ، الجزء الأول والثاني موسكو ، الطبعة الأجنبية ، ١٩٥٤ ، ص ٤٧ .

(١٢) حول مجمل المشكلات والتحولات التي حدثت في الحقبة الستالينية أنظر

Jean-Yves CALVEZ, Droit international et souveraineté en U.R.S.S. L'évolution de L'idéologie soviétique depuis la Révolution d'Octobre, A. Colin 1953 et Ivo LAPENNA, Conceptions soviétiques du droit international, Pédone 1954.

Rapport sur le premier Plan quinquennal.

(١٣)

Staline, (Œuvres, t. X, p. 51, cité par Ivo LAPENNA, Conceptions soviétiques du droit international (١٤) public, op. cit., p. 181.

(١٥) أنظر نص المادة ٢٨ من الدستور السوفيتي الصادر في ٧ أكتوبر ١٩٧٧ : « سوف يطبق الاتحاد السوفيتي دون أي انحراف سياسة لينين السلمية ، وسيقف الى جانب دعم أمن الشعوب وتوسيع نطاق التعاون الدولي .

وتهدف السياسة الخارجية السوفيتية الى تهيئة الظروف الملائمة لبناء الشيوعية في الاتحاد السوفيتي والدفاع عن مصالح الدولة السوفيتية ودعم مواقع الاشتراكية العالمية وتأييد نضال الشعوب من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ومنع الحروب العدوانية والتوصل الى نزع سلاح شامل وكامل وتطبيق مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتباينة تطبيقا متصلا .

والدعاية للحرب هي عمل محرّم في الاتحاد السوفيتي . »

(١٦) أنظر مقدمة الطبعة الفرنسية لكتاب الأمر التي كتبها كل من Hellen و Sergeant عام ١٩٢٩ .

Roger BONNARD, Le droit et l'Etat dans la doctrine national-socialiste, Librairie générale de (١٧) droit et de jurisprudence, 1939.

Mohammed BEDJAOU, Pour un nouvel ordre économique international, U.N.E.S.C.O., 1979. (١٨)

(١٩) يمكن أن نشير هنا ، فيما يتعلق بالمصاصات الدبلوماسية ، الى عملية احتجاز الرهائن الأمريكية بالسفارة الأمريكية بطهران والتي تمت تحت مسؤولية الحكومة الإيرانية ، أما فيما يتعلق بمقتلين الحرب فقد وضع باب الجدل من جديد بمناسبة اتفاقيات جنيف الخاصة بالقانون الانساني . (حول هذه النقطة انظر مارسيل ميلى Forces et enjeux السابق للاشارة اليه ص ٢٧٩ — ٢٨٩ .

(٢٠) كان التقدم في وسائل النقل البحري هو الذي أدى إلى انتصار مبدأ حرب البحار في القرن السابع عشر ، أما اليوم فإن الرغبة في الاستحواذ على الثروة البحرية هي التي تؤدي إلى تضيق نطاق الملاحة البحرية .

Paul REUTER: Introduction au droit des traités, A. Colin, 1972 : انظر

(٢١)

مراجع الفصل الثالث :

Pour l'histoire de la pensée juridique:

Les fondateurs du droit international, Giard, 1904.

LA PRADELLE (Albert de): Maîtres et doctrines droit des gens, Editions internationales, 1950.

Pour la pensée juridique contemporaine:

SCELLE (Georges): Précis de droit des gens, Paris, Sirey, 1932.

— Manuel élémentaire de droit international public, Librairie générale de droit et jurisprudence, 1943.

LE FUR (Louis): Précis de droit international, Paris, Dalloz, 1937.

KELSEN (Hans): Théorie du droit international public, Leyde, Sijthoff, Recueil des cours de l'Académie de droit international de La Haye, 1953.

ROUSSEAU (Charles): Droit international public, Paris, Sirey, 1971.

REUTER (Paul): Droit international public, Paris, P.U.F., Coll. «Thémis», 1972.

DUPUY (René-Jean): Le droit international, P.U.F. (Que sais-je ?) 1963.

BASTID (Suzanne): Droit international public, Principes fondamentaux, Paris, Les Cours de droit, 1972.

NGUYEN QUOC DINH, DAILLIER (Patrick), PELLET (Alain): Droit international public, Paris, Librairie générale du droit et de jurisprudence, 2^e éd. 1980.

THIERRY (Hubert), COMBACAU (Jean), SUR (Serge), VALLEE(Charles): Droit international public, Paris, Montchrestien, 1979.

Sur la conception soviétique du droit international, l'ouvrage de:

TUNKIN (G.I.): Droit international public, Problemes théoriques, Pédone, 1965, présente une version très proche de l'orthodoxie du régime à l'époque où la coexistence pacifique était à l'honneur.

Sur la crise actuelle du droit international:

CHARNAY (Jean-Paul): De la dégradation du droit des gens dans le monde contemporain, Anthropos, 1981.

الفصل الرابع

الفلاسفة

هل نحن بحاجة إلى القول بأن لعبة توزيع الألقاب تتطوى بالضرورة على قدر من التحكم ؟ ان الفلاسفة لا يحتكرون التأمل : فالأخلاقيون والقانونيون والميكانيكيون أنفسهم هم جميعا في حالة بحث دائم عن تصور خاص للعلاقات الدولية . وما يقترحه الفلاسفة في هذا الشأن لابد وأن يكون له صدق أخلاقيا وسياسيا وقانونيا . ولذا فلا محل للعجب إذا ما لجأنا إلى استخدام أسلوب المقارنات والتي سوف تتكرر كثيرا كلما أمعنا النظر في المداخل والمنطلقات .

ولا يمنعنا هذا القول من التأكيد على أن تيلرا قويا قد استطاع ، منذ القرن السابع عشر ، أن يبلور رؤية شديدة الاصلالة للعلاقات الدولية على الرغم من أن هذا التيار قد ضم بين صفوفه عديدا من المدارس الفكرية شديدة التباين في ظاهرها . وقد بلغ هذا التيار من القوة حدا جعله أكثر التيارات استمرارية ، فلا يزال مصدر الإلهام للعديد من الأعمال حتى وقتنا هذا ، كما يعد بمثابة الأساس النظري « *paradigme* »⁽¹⁾ الأكثر ذيوعا إلى الدرجة التي لم تعد الإشارة إليه صراحة مسألة ذات مغزى . فقد غزا وسيطر على كل العقول على الرغم حتى من ارادة الكتاب الذين يستخدمونه .

١ - نظرية حالة الطيعة :

وقد خرجت أولى المحاولات للبرهنة والتدليل عليها من توماس هوبز Thomas Hobbes . وعلى الرغم من أن هذا الفيلسوف الانجليزي يصور عادة على أنه المنظر والمدافع عن الطغيان ، إلا أن القراءة المتأنية لكتابه *Le Léviathan*⁽²⁾ ، تكفي لتبرئته من تلك الاتهامات .

وبعود فضل هوبز الأساسى إلى تمكنه من شرح ، وفى نفس الوقت تبرير ، حالة الأشياء كما يلاحظها هو وكما يرقبها من حوله .

ينطلق هربز من مقولة مفادها أن الانسان يميل دوما إلى الصراع مع اقاربه من البشر مدفوعا فى ذلك أما بالبحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمته أو طمعا فى المجد . وترتبط هذه الحالة الطبيعية ، فى ذهن هوبز ، بنهب السلطة المنظمة : « فطالما يعيش البشر بلا غطاء من سلطة مشتركة يخترمونها ، فانهم يصبحون فى وضع شبيه بحالة الحرب . وهى حرب كل فرد فى مواجهة أى فرد آخر . فالحرب لا تتمثل فى المعارك والقتال القتل فقط ولكنها تعنى أيضاً ، إذا ما أخذنا عامل الزمن فى الاعتبار ، توفر وثبوت ارادة المواجهة وخوض المعارك »^(١).

وانطلاقا من هذا فان الطريقة الوحيدة لتجنب اللجوء الدماء والجماعى للعنف تكمن فى اقامة سلطة يتمكن البشر فى حمايتها من العيش فى سلام . ذلك هو موضوع العقد الاجتماعى والذى يوجهه بتدخل كل فرد عن حريته فى مقابل تحمسه بالحماية التى تكفلها له سلطة مركزه بلا حدود فى يد أمير prince أو جمعية Assemblée لأن « العقود التى لا يحميها حد السيف تصبح مجرد كلمات تقتصر على القوة القادرة على تحقيق أدنى قدر من الأمان للبشر »^(٢).

وقد يحسن أن ننقل بالكامل هنا نص الفقرة الأساسية التى يدافع فيها هوبز عن شرعية اقامة السلطة من خلال العقد الاجتماعى الذى يفترض ان جميع مواطنى أية جمهورية قد شلوكوا فى إبرامه . يقول هوبز :

« ان الطريقة الوحيدة لاقامة تلك السلطة المشتركة ، والقادرة على حماية الأفراد فى مواجهة الاعتداءات التى قد يتعرضون لها من الخارج ومنع الأذى الذى قد يلحقه بعضهم البعض الآخر وحماية الصناعة و الانتاج بما يكفل اعاشة المواطنين واشعلهم بالرضا ، تكمن فى ضرورة التنازل عن كل سلطانهم وكل قوتهم إلى رجل واحد أو إلى جمعية تحتل لإرادتهم جميعا ، من خلال قاعدة الأغلبية ، فى إرادة واحدة . ويعنى هذا اختيار شخص أو جمعية يعبر أو تعبر عن شخصيتهم جميعا ، ويعترف كل فرد له ، أو لها ، بكامل الصلاحيات ويعتبر نفسه صانعا حقيقيا لكل ما يتخذ ، أو تتخذ ، من قرارات تتعلق بالسلم والأمن المشترك . ويتعين بالتالى على كل فرد أن يخضع لإرادته وتقديره إلى إرادة وتقدير الشخص أو الجمعية التى تم اختيارها للتعبير عن شخصيتهم . وليست المسألة مجرد تراضى أو اتفاق فالأمر يتجاوز ذلك لأن المطلوب هو خلق وحدة حقيقية يذوب فيها الكل فى شخص واحد . وهى وحدة تتحقق من خلال عقد يبرمه كل فرد مع الآخر وبطريقة تلبو كما لو كان كل فرد يقول فيه للآخر : اننى أصرح لهذا الشخص أو تلك الجمعية وأعطى له أو لها عن حقى فى أن تحكمنى شريطة أن تتدخل أنت أيضا عن هذا الحق وأن يصرح له أو لها بالقيام بهذا الدور بنفس الطريقة . وحين يتحقق هذا يصير التنوع وحدة ممثلة فى شخص واحد يطلق عليه اسم الجمهورية » « Republique » .

وتعرف الجمهورية بأنها شخص وحيد une personne unique عوله الأفراد المتعددين ، من خلال عقد مشترك اقامه كل منهم مع الآخر ، سلطة القيام بكافة الأعمال باسمهم ونيابة عنهم ومنحوه حق استخدام قوتهم ومواردهم جميعا بالطريقة التي يراها هو من أجل العمل على تحقيق سلامتهم والدفاع المشترك عنهم .

ويسمى من يجسد هذه الشخصية بالمعامل souverain ونقول عنه أنه يملك سلطة سيادية pouvoir souverain وكل ما عنده من المواطنين هم رعاياه ^(٩).

وبهذه الطريقة فإن النظام الذى يسود داخل الجمهوريات ليس نظاما تحكميا لأنه يحظى بموافقة الرعايا والراغبين في تحقيق أمنهم . وتحقق هكذا حالة المجتمع داخل الجمهوريات لكنه ، مع ذلك ، تبقى حالة الطبيعة كما هى بدون تغير فيما بين الجمهوريات حيث لا سلطة هناك تستطيع أن تفرض إرادتها :

« فالملوك والأشخاص الذين يقبضون على زمام السلطة السيادية هم ، بسبب استقلالهم ، في حالة تشكك دائم وفي وضع التأهب للمصارعة لشاهرين سلاحهم وغيوهم ترقب الآخرين : اننى أتمتد هنا عن التحصينات والأسلحة والحشود التي يدفون بها على حدود ممالكهم وعن الجواسيس الذين يجلبونهم لدى جيرانهم ، عن كل تلك الأشياء التي تثير نزعة الحرب » ^(١٠).

ويرتبط على هذا الوضع نتائج حتمية توضح بدقة ذلك التناقض القائم بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة . ومن هذه النتائج يؤكد هوبز على اثنتين منها بصفة خاصة :

الأولى هى أنه في حالة الطبيعة ، أى في حالة العلاقات الدولية ، « ليس هناك شيء غير عادل rien ne peut être injuste » . يقول هوبز : « لا محل هنا لمفاهيم من قبيل الشرعية أو عدم الشرعية ، العدالة أو الظلم . فحيث لا توجد سلطة مشتركة ، ينتفى القانون . وحين ينتفى القانون لا يكون هناك ظلم . فالعنف والخديعة هما ، في زمن الحرب ، عماد الفضائل » ^(١١). وهكذا فإن لكل وحدة ذات سيادة الحق في أن تتصرف كما يحلو لها ، في مواجهة الوحدات السيادية الأخرى ، وذلك للدفاع عن مصالحها . وهى في تصرفاتها تلك لا تخضع لأى قانون لأنه لا توجد سلطة تضمن تطبيق ذلك القانون .

أما النتيجة الثانية التي يؤكد عليها هوبز فهي انه ، وبسبب غياب قواعد تقبلها الوحدات السيادية قبولا جماعيا ، « تنتفى ادعاءات الملكية أو الامبراطورية على أية رقعة كانت ، فكل شخص يمكن أن يمتلك وأن يحوز ما استطاع الاحتفاظ به » ^(١٢). أى أن القانون الوحيد الذى يسود حالة الطبيعة هو قانون الغاب . وفي وضع يتسم بمثل تلك الفوضى العارمة تحول كل جماعة ذات سيادة لنفسها الحق في فرض حقوقها الخاصة بالبقاء والدفاع الشرعى لا يحدها في ذلك سوى قدرة الجماعات السيادية الأخرى على فرض نفس هذه الحقوق . وعلى كل أن يتحمل تبعه ما يفعل .

وإذا ما قبلنا هذه الثنائية *dichotomie* بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع التي يمثلها نظام العقد الاجتماعي فإن ذلك يزودنا برؤية متشائمة ولكنها أيضا ، وعلى وجه الخصوص ، رؤية محددة للعلاقات الدولية . وطبقا لهذه الرؤية فإن العلاقات الدولية تختلف في جوهرها عن العلاقات الاجتماعية السائدة داخل « الجمهوريات » والتي تعيش في كنف العقد الاجتماعي . فبينما تخضع العلاقات الدولية بلا قيود لجبروت القوة ، نجد أن العلاقات الاجتماعية الداخلية هي علاقات متناغمة ومتسلسلة هرميا بفضل ما تتمتع به الحكومة من سلطة . لا وجه للمقارنة أو القياس اذن بين عِلَين يخضع القانون من أحدهما بينما يخضع الآخر لنظام القواعد الاجتماعية . فلكل منهما منطق خاص به .

وتعود نظرية حالة الطبيعة الى تنبئ مقولتين فرعيتين سوف يكون لهما أبعد الأثر في طريقة تناول ودراسة المشكلات الدولية . أما الأولى ، وهي تستبطن مباشرة من الملاحظات السابقة ، فتتمثل في التفرقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . والثانية مفادها أن السياسة الخارجية لا تكون إلا بين وحدات ذات سيادة أى بين دول تملك وحدها ، دون غيرها ، شرعية السيادة وسلطة الاجبار .

٢ - ميراث هوبز

كان ذلك في الواقع هو مدخل كل الذين قبلوا وجهة النظر التي قدمها هوبز . وقليل من النظريات السياسية هي التي حظيت بمثل ما حظيت به نظرية حالة الطبيعة من انتشار . فالذين يشخصون حالة العلاقات الدولية عن طريق الأحالة الصريحة الى حالة الطبيعة يمثلون في الواقع سلسلة ممتدة بلا انقطاع ابتداء من هوبز الى ريتون آرون .

فها هو سبينوزا Spinoza يقول بأن « الأفراد هم ، في الظروف الطبيعية ، في حالة عداء . ويخضع أولئك الذين لا ينتمون إلى نفس الدولة ، لحالة الطبيعة وقانونها ويقون أعداء في مواجهة بعضهم البعض . ولهذا فإنه عندما ترغب الدولة في شن الحرب على دولة أخرى بقصد إخضاعها فمن حقها أن تفعل ذلك ، لأن الدولة لا تحتاج ، لكي تشن الحرب ، سوى أن تتوفر لديها الرغبة في ذلك » . ويضيف : « ان العلاقات القائمة بين امبراطوريتين شبيهة بالعلاقات القائمة بين فردين في حالة الطبيعة مع فارق واحد وهو أن الأمبراطورية تستطيع أن تحصن نفسها في مواجهة الاضطهاد الخارجي ، وهو ما لا يقدر عليه الفرد في حالة الطبيعة »^(١) . وقد استخدم جون لوك John Locke نفس الصيغة التي استخدمها هوبز كلمة كلمة تقريبا حين كتب يقول « إن الأمراء والحكام الموجودين في هذا العالم هم في حالة الطبيعة »^(٢) .

ولا يفوت جان جاك روسو أن يلفت ، في كتابه *L'Emile* ، نظر تلاميذه ومريديه إلى أنه « إذا كان الأفراد يخضعون في علاقتهم للقوانين وللبشر فإن المجتمعات تحتفظ ، في علاقاتها ، باستقلال

الطبيعية » ، قبل أن يتسلسل عما « إذا لم يمكن من الأفضل انشاء مجتمع مدنى *société civile* واحد بدلا من هذه المجتمعات التى تتصلد فى العالم » (الكتاب الخامس) . ويشير كانت *Kant* إلى نفس هذا المعنى حين يقول أن « حالة السلم السائدة بين الأفراد الذين يعيشون معا ليست هى حالة الطبيعة لأن هذه الأخيرة هى أقرب إلى حالة الحرب التى إن لم تكن معلنة دوما فهى منكرة ومتوقعة دائما^(١١) . ثم يستأنف هيجل بدوره أطروحة حالة الطبيعة ليلقى الضوء على العلاقة بين التجمعات السياسية قائلا : « فلأن الهدف الأساسى فى علاقة الدول بعضها ببعض هو السيادة فالنتيجة هى أنهم يصبحون ، فى مواجهة بعضهم بعضا ، فى حالة الطبيعة ، وبالتالي فانهم لا يحصلون على حقوقهم من خلال إرادة عالية تجسدها سلطة يخضعون لها ، ولكن تكمن حقيقة العلاقات الخاصة بينهم فى إرادة كل منهم الفاتية^(١٢) .

ولا نعدم بين الكتاب المعاصرين أيضا من يتشبع لنظرية حالة الطبيعة . إذ يحيل برجسون *Bergson* إليها ضمنا فى كتابه عن « أصول الأخلاق والدين » (١٩٣٢) ، عندما يقابل بين المجتمع المخلق ، الذى تمثله الدولة ، والمجتمع المفتوح الذى تمثله البشرية . يقول برجسون : « ولن ننتقل أبدا من المجتمع المخلق إلى المجتمع المفتوح أو من المدينة *la cité* إلى الإنسانية *l'humanité* بشكل آلى لانهما من جوهر مختلف » (المرجع السابق ص ٢٨٤) . أما جورج بورديو *G. Burdeau* فيطعن ، فى الجزء الأول من مؤلفه الضخم عن علم السياسة *traité de Science Politique* ، فى مفهوم المجتمع الدولى لأنه لا يوجد مجتمع إلا حيث توجد فكرة مشتركة من القانون . وفى غياب هذا البرهان الأساسى عن وجود الألفة الاجتماعية *Sociabilité* فإن القوضى وحدها هى التى تحكم العلاقات الدولية . ويخلص جوليان فريند *Julien Freund* إلى نتيجة مشابهة فى كتابه « جوهر السياسة »^(١٣) .

أما ريمون آرون ، والذى خصص العلاقات الدولية بجانب كبير من أعماله ، فيعد النموذج الأكثر وضوحا من بين المؤلفين المعاصرين حين يقول فى كتابه الهام « السلام والحرب بين الأمم » : « سوف يستمر الفرق الجوهرى بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية طالما لم تتمكن البشرية من أن تتوحد فى دولة عالمية واحدة . وبينما تنزع السياسة الداخلية نحو احتكار القائمين على السلطة لشرعية العنف فإن السياسة الخارجية تقبل تعدد مراكز القوى . فالسياسة ، من منظور التنظيم الداخلى للجماعات ، تهدف إلى إخضاع البشر للقانون ، ولكنها ، من منظور العلاقات بين الدول ، تهدف فيما يبدو إلى المحافظة على البقاء فى مواجهة التهديد التابع من وجود الدول الأخرى . أى أن الدول لم تخرج ، فى علاقاتها ببعضها البعض ، عن طرق حالة الطبيعة . وحين تخرج الدول عن هذه الحالة لن تكون هناك نظرية فى العلاقات الدولية »^(١٤) .

وعندما حلول ريمون آرون ، بعد عدة سنوات ، أن يجيب على الانتقادات التى أثيرتها كتاباته فإنه عاد يؤكد من جديد تمسكه بنظرية حالة الطبيعة : « لقد بحثت عن خصوصية العلاقات بين الأمم أو بين الدول فوجدت أنها تكمن ، فى واقع الأمر ، فى شرعية وقانونية اللجوء إلى القوة المسلحة من

جانب معظم لاعبيها . وفي الحضرات الكبرى فإن هذه العلاقات هي وحدها ، من بين جميع اشكال العلاقات الاجتماعية ، التي تقبل العنف وتعتبر اللجوء اليه مسألة عادية normale^(١٧) .

ويعتقد ريمون آرون أن الفرق بين النظام الداخلي والنوضى الدولية قد بلغ من العمق حدا جعله يذهب في وصف المجتمع الدولي الى حد انكار سمته الاجتماعية . فالمجتمع الدولي بالنسبة له « لا اجتماعي a-Sociale » أى لا يستحق حتى أن نصفه بالمجتمع .

وهكذا فإن نظرية حالة الطبيعة لا تمثل مدركا باليا أو تنطوى على مغالطة تاريخية . فقد استقبلت نظرية هوبز استقبالا حافلا من جانب أجيال متتالية من كبار العلماء الذين تمهدوها بالرعاية والتطوير . ولا تزال هذه النظرية تستخدم كأحد المفاتيح الرئيسية في فهم الظواهر الدولية المعاصرة ، ولكن تفرع عن هذه النظرية العديد من التفرعات والتخريجات يحسن بنا أن نمرض لها قبل أن نحول تقويم النظرية في مجملها .

٣ - التصورات المتباينة لحالة الطبيعة

يمكن ، تأسيسا على المسألة التي عرض لها هوبز ، أن نتصور سلسلة من التصورات المتباينة . فبينما اعتقد عدد من العلماء أن حالة الطبيعة بين الدول تمثل وضعا دائما وثابتا في العلاقات الدولية ، حاول آخرون ، ولكن بطرق جد متباينة ، إيجاد علاج لتلك الحالة وبذلك جاهدوا كبيرة في هذا الميدان .

أ - وقد تمثل الحل الأول في محاولة البحث عن توازن بين القوى الفاعلة على الساحة وذلك لمرقلة محاولات السيطرة التي تبذلها القوى العظمى وتقليل مخاطر المواجهة المسلحة . وفي سبيل التوصل الى حالة التوازن تلك ، والتي قال عنها الفقيه الفرنسي جون بودان Jean Bodin أنها « تقع ككتف مضاد ومسلو للقوة » ، فإن الدول لا تكفى فقط بالاعتدال في طموحاتها ولكنها تقوم أيضا بعقد التحالفات الضرورية فيما بينها . وقد استمر كل من هوبز Hume في إنجلترا^(١٨) ، وفيلون Fénelon في فرنسا^(١٩) في طرح مثل تلك الحلول وبلا ملل . وقد وجدت هذه الأفكار طريقها الى قلب دبلوماسية العهد القديم l'Ancien Régime طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر^(٢٠) واستمرت كنموذج يحتذى من جانب رجال الدولة في القرن التاسع عشر أيضا .

ولم يهدف هذا العلاج الى استئصال حالة الطبيعة وإنما اكتفى بمحاولة التخفيف من اضرارها . وبالطبع فقد اختلفت الآراء في تقويم فعالية هذا العلاج . فبينما اعتقد فولتير « أن الأمم الأوروبية تتفق فيما بينها على تلك السياسة الحكيمة والتي تتمثل في ضرورة العمل قدر المستطاع على تحقيق توازن متكافئ في القوة واللجوء الى المفاوضات باستمرار ، حتى في وقت الحرب ، وتبادل السفراء وكذلك الجواسيس - ذوى المكاتب الأدنى - لمناجاة وكشف الخطة التي تحاك كي يمكن تحذير

أوروبا وفي الوقت نفسه تجميع القوى الصغرى مخاطر الغزو الخارجي الذي تعطل له القوى الكبرى دوما وتستعد للاقدام عليه في كل وقت^(١٠٠)، نجد أن لدى المركز دى ميرابو de Mirabeau ، والذي عاصر فولتير ، تقريبا قاسيا لتلك السياسات : « فالتوازن شرك مملود الى الدول الضعيفة في مواجهة الدول الأقوى وذلك منذ مائة وثلاثين عاما . فبأى شيء أفاضت عليها تلك الفكرة الجميلة ؟ . ان القوى الكبرى لم تكف يوما عن ابتلاع الدول الصغرى .. وبهذا فقد ثبت من التجربة أن الجهود الرامية الى التوازن لم تحقق شيئا للدول الصغرى . ولكن ماذا حققت للدول الكبرى ؟ لا شيء سوى حروب طحنت شعوبها وافقرتها جميعا دون استثناء .. ان التوازن ، في مفهومه القائم حتى الآن ، ليس سوى خرافة خطره . فهو يعنى أن تتضوى أوروبا كلها أو جزء منها تحت لواء القوة الأرجح في مواجهة القوة المسيطرة ، وهكذا يتحول العالم كله إلى لعبة تخضع لأهواء وطموح وغيره حفنة من الأفراد^(١٠١) .

وكان من شأن التناقض الواضح بين وجهتى النظر تلك إثارة الشك في النفوس لو لم تكن تواجه المشاكل ذاتها في عالم اليوم ولكن على نطاق مختلف تماما . فالواقع أن ما يسميه منظرو الردع اصطلاحا « توازن الرعب » يستند في أساسه بالضبط إلى نفس المبدأ السياسى الذى قامت عليه ديبلوماسية العهد القديم مع هذا الفارق الهام ، إذا ما وضعنا في الاعتبار تلك القدرة التدميرية للقوى الموجودة على الساحة الآن ، وهو أن القضية الموضوعة في الميزان ليست أكثر أو أقل من فناء البشرية أو بقائها . ومن المؤكد أن تخفض مخاطر المواجهة طالمابقى هذا التوازن ، إذ أن التوازن يقوم هنا بوظيفة استمرارية . ونظرا لأننا لا نستطيع أن نعلم على مثال تاريخى واحد لبقاء واستمرار حالة التوازن لفترة طويلة ، فسوف يكون من التهور حيثئذ أن نسلم بأن هذا النموذج هو وحده القادر على تحقيق السلام والأمن في العالم .

ب (وللمعالجة حالة الطبيعة عن طريق استئصالها من جذورها فإن الحل المنطقي يكمن في الحصول على موافقة الدول لابرام عقد فيما بينها يشبه العقد الاجتماعي الذى يفترض أن يكون الأفراد قد أبرموه فيما بينهم طلبا للأمن وللنظام داخل دولهم . والواقع أن التاريخ ملء بالعلماء الذين كرسوا حياتهم دفاعا عن تلك القضية ، بدءا من أمريك كروسه Emric Cruce وانتهاء بالفيدراليين المعاصرين مرورا بسان بير L'Abbé de Saint Pierre وإيمانويل كانط Emmanuel Kant .

ففى مشروعه المبكرى ، والذي استلهمه من بعده أولئك الذين صاغوا العديد من الوثائق الدولية فيما بعد ، تبدأ سان بير « بأنه منذ الآن فصاعدا سيكون هناك مجتمع واتحاد دائم وأبدي بين كل الحكام الموقعين عليه ، وإذا أمكن ، بين كل الحكام المسيحيين من أجل عدم تعكير صفو السلام في أوروبا . ومن هذا المنظور أيضا فإن الاتحاد سوف يعمل ، إن أمكن ، على إبرام معاهدات دفاعية وهجومية مع جيرانه من الحكام الذين يدينون بالديانة المحمدية وذلك حفاظا على سلامة الجميع كل

داخل حدوده ، وتبادل ما أمكن من ضمانات الأمن . وسوف يمثل المحكام بصفة دائمة في مجلس دائم للتواب Congrès أو للشيوخ Sénat يقام في مدينة حرة ^(١٣) .

وقد رد جان جاك روسو على هذا المشروع ، بعد نصف قرن من الزمان ، طارحا حجبا من شأنها تبرئة مثل هذه الرؤى المثالية . يقول روسو : « انه ليس هناك ما يحصل على الاعتقاد ، مثلما فعل سان بيير ، بأنه كان من الممكن ، حتى وان حسنت التوايا - وهو ما لا نتوقعه من الأمراء والوزراء - توافر ظرف ملائم لاقامة مثل هذا المشروع . فلكي يكون ذلك ممكنا فانه يمتنع الا تلغى المصالح الشخصية على المصلحة العامة . وأن يعتقد كل فرد بأن تحقيق الصالح العام يحقق له في الوقت ذاته كل ما يأمل فيه من نفع شخصي . وهذا يتطلب قدرا هائلا من التآلف بين عدد ضخم من المصالح وهو ما لا يمكن للصديقة وحدها أن توفر الظروف الملائمة لتحقيقه . فإذا لم يوجد هذا التآلف فان القوة تصبح البديل الوحيد ، وحينئذ فلا مجال للاقناع وإنما للعنف أو الاكراه ، وهو ما يقتضى استغفار الجند بدلا من تأليف الكتب . وهكذا فانه على الرغم من أن المشروع كان بالغ الحكمة ، إلا أن وسائل تحقيقه قد أفضحت عن سطحية المؤلف . إذ أنه قد تصور ببساطة أنه يمكن تشكيل مؤتمر أو جمعية وصياغة مواد وينود تطرح للتوقيع عليها لكي نصل إلى ما ننبئ تحقيقه . ولا خلاف على أن هذا الرجل الأمين قد أدرك بعمق ما يمكن أن يتحقق من نتائج في حالة قيام هذا المشروع ، لكنه كان في براعة الأطفال حين تعلق الأمر ببحث وسائل إقامة مثل هذه المشروعات .. » ^(١٤) .

ويمكن أن يوجه مثل هذا النقد إلى المشروعات التي طرحها كانط والذي أكد ، بعد أن ندد بمساوئ حالة الطبيعة ، على أن « حالة السلم يجب أن تقوم على هياكل مؤسسية ، لأن الكف عن الصراع أى توقعه ، ليس ضمانا في حد ذاته . فحين لا يتمكن جبر من الحصول على هذا الضمان من جاره (وهو ما لا يمكن أن يتم إلا في إطار قانوني) فانه قد يتعامل مع هذا الجبار على أساس إنه عدو عندما يشعر بأنه مهدد » .

فهل أدى خلق وتكاثر المنظمات الدولية الحكومية إلى حل مشكلة الضمانات هذه ؟ لقد كان التوقيع على ميثاق عصبة الأمم عام ١٩١٩ يمثل ، بالمقارنة مع بعض الهيئات الفنية التي انشئت خلال القرن التاسع عشر (مثل اتحاد البريد واتحاد السكك الحديدية ... الخ) ، انجازا رمزيا ذو أبعاد هائلة . فقد بدت الدول وكأنها قد انتقلت بهذه الخطوة إلى مرحلة الاقتناع بضرورة إبرام هذا « العقد الاجتماعي » الشهير والذي من شأنه أن يضع حدا لهذه المصفوفة من الوحدات السيادية غير المنطقية anachronique . وهل نجحت هذه الخطوة في وضع حد لحالة الطبيعة ؟ .

الواقع أن أى مراقب جاد لم يتوصل بعد إلى مثل هذه النتيجة المثالية . ان فشل عصبة الأمم ، والصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن في العالم ، وعجز معظم المنظمات

الأقليمية (جامعة الدول العربية ، منظمة الدول الأمريكية ، منظمة الوحدة الأفريقية) عن تسوية النزاعات القائمة بين أعضائها سلميا ، هي كلها شواهد تؤكد على أن الدول لا تزال في الواقع غير مستعدة للتنازل عن « حريتها » أى عن « سيادتها » تحت عباءة التضامن المشترك .

ذلك لا يعنى عدم جدوى المنظمات الدولية . فالواقع أن تلك المنظمات تقوم ، كما سنرى ، بوظائف حيوية لا يمكن الاستغناء عنها^(٣٥) . لكن نمسك الدول بعدم الاعتماد إلا على قدراتها الذاتية أو التنسيق مع حلفائها بالنسبة للأمور التي تتعلق بأمنها وسلامتها ورفضها لأن توكل تلك المهمة إلى جهاز جماعي ، يعنى في حد ذاته أننا لم نتخط بعد تلك العتبة التي تفصل بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع . وعلى هؤلاء الذين ينتظرون أن يأتي الخلاص عن طريق إبرام المواثيق الرسمية أن يتأملوا هذا التحذير لجون لوك : « لا تنتهى حالة الطبيعة بمجرد إبرام أى نوع من الاتفاقيات ولكنها تنتهى فقط من خلال ذلك الاتفاق الذى نصبح فيه ، وبمحض إرادتنا ، جزءا من نسيج المجتمع مشكلين بذلك جسدا سياسيا واحدا . أما أى نوع آخر من الالتزامات أو المعاهدات التي يستطيع الأفراد إبرامها فانها تبقى عليهم في حالة الطبيعة »^(٣٦) .

ج (ان هشاشة التوازنات وكذا استمرار وجود ثغرات في الادارة المؤسسية للعلاقات الدولية لا تترك مجالا كبيرا للأمل في إمكانية التغلب على حالة الطبيعة في المستقبل القريب .

ولكن مازال بعض الكتاب يعتقدون في أن أبواب الأمل في المستقبل لم توصل كلها بعد . فإذا ما أخذنا البعد التاريخي في الاعتبار وقبلنا أن نتعرف بان الأوضاع الصراعية المولدة للنف يمكن أن تحمل في احشائها معالم نظام جديد على المستوى الكوني ، فإن الأفق يصبح بالقطع أكثر وضوحا .

تلك هي وجهة النظر التي يدافع عنها هيجل ، والذي يعتبر ان الدولة ليست هي الشكل النهائي والتام للتنظيم الاجتماعي . وعلى العكس من فيخته Fichte الذي يؤكد بالحاج على حقوق العنصر الجرمانى ويتبنى بذلك « الشعلة المنتهية للوطنية الراقية والتي لا ترى في الأمة سوى تجسيد للمبدأ الخالد »^(٣٧) ، فإن هيجل يؤكد ، من ناحيته ، على أن « المبادئ الروحية لأى شعب هي في جوهرها مخلوقة بسبب الخصوصية التي يجد فيها افراد هذا الشعب حقيقتهم الموضوعية ووعيتهم بذاتهم كأفراد موجودين »^(٣٨) .

ومن هنا فانه لا يحق لأية دولة أو لأى شعب أن يدعى لنفسه أى تفوق على الآخرين . بل أكثر من ذلك فان التفاعل بين تلك الخصوصيات هو وحده الذى يستطيع أن يعطى للعالمية معنى ، « ففقدانهم وسلوكهم المتبادل تعبير ظاهرى manifestation phénoménale عن جدلية الأرواح (أو العقول) باعتبارها متناه . ومن داخل هذه الجدلية تتبع الروح العالمية أو روح العالم باعتبارها لا متناه أو لا محدود . وفي الوقت نفسه تملس هذه الروح حقها التاريخي عليهم (وهو الحق الأعظم) باعتبارها محكمة للعالم » . هكذا يقول هيجل .

تاريخ العالم ينطوى اذن على معنى ، وليست الفوضى الكامنة في حالة الطبيعة نتاج الصدفة الخالصة . فمن خلال الأزمات بين الوحدات السيادية يتكشف الحجاب عن اتجاه التاريخ وعن معناه وتقدم الروح العالمية في زحفها المنتصر على الخصوصيات القومية .

تلك هى بعينها الأطروحة التى ينافع عنها برودون Proudhon ولكن بطريقة أخرى . ففى كتابه « الحرب والسلام »^(١٠) يعترف برودون بأن مبدأ التضاد Le principe d'antagonisme هو « القانون العالمى للطبيعة وللشريعة » وأن « الحرب هى التى شكلت المجتمع » ، ولكنه يعتقد فى ذات الوقت أن هذا التضاد يطوى فى أحشائه سر تحول ذاته « فمنطق المصالح raison d'intérêt هو الذى يحكم أكثر فأكثر منطق الدولة raison d'Etat ... ، وتنزع العلاقات الدولية نحو التحلل فى إطار العلاقات الاقتصادية الخالصة ، وهم ما يحملنا على استبعاد فرضية الولاية القضائية للقوة hypothèse d'une juridiction de la Force » ويخلص برودون الى نتيجة متناقضة مفادها أن قوة القانون سوف تنتصر على قانون القوة : « فلن تستطيع ميتافيزيقية الفلاسفة أو تلفيقية فقهاء القانون ، أو تقنية رجال الصناعة أو بروتوكولات الدبلوماسيين ، أو الدساتير التى يمنحها السلاطين ، أن تمدنا بالوسائل اللازمة لتحقيق هذا الأمل السامى . أن حكمة الأفراد ، والمدارس والكنائس ومجالس الدولة هى حكمة عاجزة فى هذا المقام . فالحرب ، مثلها فى ذلك مثل الدين والعدالة والعمل والشعر والفن ، ليست سوى التعبير الظاهرى عن الضمير العالمى » .

إن الرؤية الجدلية للتاريخ والتى يزودنا بها ماركس تسمح ، كما سنرى بعد قليل ، بانفراج من المازق وتنبأ بقدم نظام على يخلو أخيرا من العنف فى نهاية حقبة من التطور تنسم بالصراعات الدموية . لكن هذه الرؤية تحيط بها مخاطر أن تتلفقها فى الطريق شعوب حريصة على أن تمسك بناصية التاريخ وأن تملكه لحسابها وتبرر بها ، من خلال الرغبة فى إقامة نظام عالمى جديد ، تطلعهما نحو القوة والسيطرة^(١١) . إلا أن ذلك لا ينبغي أن يقلل من أهمية تلك النظرية وقدرتها على تقديم رؤية عن حالة الطبيعة أقل قتامة وسطحية من التفسيرات السابقة .

وهكذا فإن نظرية حالة الطبيعة لا تشكل كتلة متجانسة . فعلى الرغم من أنها تتطرق من مسلمة واحدة إلا أنها تنطوى على تأويلات عديدة تتأرجح بين الواقعية الخالصة والثالية الخيالية ، ومن التشاؤم الجانح إلى التفاؤل العقلانى . فهل يعد هذا التنوع دليلا على مصداقيتها أم شاعدا على ضعفها ؟ ذلك ما يتعين أن نناقشه .

٤ - تقويم نقدى

لما كانت نظرية حالة الطبيعة تقوم على مسلمة فاته يصعب ، من هذه الزاوية ، اثباتها أو نفيها . والحقيقة أن أنصار هذه النظرية ، وفى مقدمتهم هوبز ، لم يسيروا مطلقا إلى أى وضع تاريخى

محدد يمكن أن يمتد من فترة لأخرى أو قابل للتكرار من وسط اجتماعي إلى آخر . فعالة الطبيعة هي نوع مثالي ، بالمعنى الذي يقصده فيير ، أو نموذج توضيحي لا يمكن إثبات مصداقيته إلا من خلال التطبيقات المنهجية والعملية التي يقود إليها .

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نؤكد أن مقولة حالة الطبيعة تسمح بتفسير عدد من التصرفات بما في ذلك تصرفات عدد كبير من الدول المعاصرة . لكنه يحث لنا في نفس الوقت ان نتساءل عما إذا كان باستطاعة المدرك الذي نحن بصدد مناقشته أن يستوعب كل ظواهر العلاقات الدولية أو ، على الأقل ، الجوانب الأساسية فيها . واذن فإن تقويم نظرية حالة الطبيعة يجب أن يتم على مستوى تطبيقاتها أو نتائجها المنهجية وكذا على مستوى قيمتها الكشفية أو التوضيحية *sa valeur heuristique* .

ان تبني نظرية حالة الطبيعة يؤدي إلى التفرقة من حيث المبدأ بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية كما يؤدي في نفس الوقت الى اضفاء أهمية كبرى على دور الدولة كفاعل في العلاقات الدولية . وستدور مناقشتنا لنظرية حالة الطبيعة حول هاتين النقطتين :

أ — فظنرية حالة الطبيعة تطرح نفسها باعتبارها نظرية واقعية . ولكن هل تقوم التفرقة الجوهرية ، والتي تؤدي إليها نظرية حالة الطبيعة ، بين النظام الداخلي والقوضى الخارجية ، على أساس واقعي في العالم المعاصر ؟ بل هل وجد هذا الأساس أصلا في يوم من الأيام ؟ صحيح أن اللجوء إلى القوة مازال عملا شريعا في العلاقات بين الدول بينما هو ، داخل حدود الدول ، مسألة تنظمها وتحكمها السلطة العامة . ولكن هذه الرؤية هي رؤية قاصرة أو جزئية فضلا عن أنها رؤية شكلية تماما . فالفرق بين المجتمعين الداخلي والخارجي لم يعد ، في عالم اليوم ، فرقا في النوع بقدر ما هو فرق في الدرجة .

وسوف يكون من المغال في ألا ترى أعيننا ، ونحن بصدد تحليل العلاقات الدولية ، سوى حالات التوتر أو الصراع لأنه ، في مجتمع الدول كما في أي مجتمع آخر ، كثيرا ما تعقب مراحل الصراع مراحل أخرى من التعاون في دورات تبادلية . ففي مواجهة إحصاءات الحروب نستطيع أن نقدم إحصائيات أخرى بمعاهدات ومؤتمرات ومنظمات دولية كثيرة ومتعددة في عالم اليوم . أن التناقض القائم بين هذه وتلك لا بد أن يقودنا إلى استبعاد التأويلات المتشائمة على طول الخط أو تلك المفرطة في التفاؤل ، وأن يحفزنا في الوقت نفسه على البحث عن رؤية شاملة وقادرة على الاحاطة بالظواهر التي قد تبدو متناقضة . هذا هو ما فعله بالتحديد بعض الفقهاء ، من أمثال جورج سيل *George Scelle* ، والذين تأثروا في مسيرتهم العالمية بعالم علم الاجتماع الوليد . فقد استطاع جورج سيل ، على عكس كثير من المراقبين الذين رأوا في غياب السلطة المركزية دليلا لا يقهر على القوضى في العلاقات الدولية ، أن يدلل على أن مقتضيات التضامن ودوافعه كانت دائما موجودة على الرغم من غياب السلطة المركزية . فطبقا لنظرية الازدواج الوظيفي *dedoublement fonctionnel* اتضح ان الدول تدخلت في الحالات الأكثر خطورة لكي تحافظ ، باسم وحساب المجتمع الدولي ، على النظام

رغم غياب السلطة المركزية . ويوضع مثال الوفاق الأوروبي *le Concert Européen* في القرن التاسع عشر أن حكومات الدول قد تصرفت في أحوال كثيرة كأعضاء في حكومة دولية واقعية . وقد يبدو هذا الأسلوب بدائيا إذا ما قورن بالآليات الدقيقة التي تنظم عمل السلطة في القانون الداخلي ، ولكن هذه التجربة تبرز ، إذا ما تم تحليلها على أسس صحيحة ، على أن فكرة النظام الدولي *l'ordre international* يمكن أن تسبق مولد المؤسسات الجماعية الدائمة⁽³⁾ .

وإذا ما عكسنا الصورة فسوف نجد أن المجتمعات التي تمثلها الدول ليست على هذا القدر من البساطة التي كان يمكن تصورها في زمن « العقد الاجتماعي » . فقد برهن النقد الماركسي على أن هناك ظواهر تسلط اجتماعي تخفى وراء الحيداء الظاهري للقواعد القانونية . وقد واصل علماء الاجتماع المعاصرين هذا التحليل ووسعوا من نطاقه . وتوصلوا إلى نتائج مفادها أن الكون السياسي *l'univers politique* هو حقل مفلق تتصارع بداخله وبشكل دائم قوى تدافع عن مصالحها وتحاول إحكام سيطرتها . وواجهت المقولة التي روج لها فقهاء القانون ، والتي مفادها أن السلطة هي حكم محاي . ومستقل نقدا مضطردا من جانب هؤلاء الذين ركزوا جل اهتمامهم على الحقائق السياسية . ان « تعدد المراكز *Polyarchie* » هو التعبير الأفضل لوصف النظم المعاصرة في البلدان ذات التقاليد الديمقراطية العريقة ، وهو تعدد يضمن توازنا غير مستقر بين مراكز اتخاذ القرار أو اقطاب النفوذ . أما البلدان الأخرى فهي عادة ما تقع فريسة لجناح *dan* يستولى على السلطة ويمارسها لخدمة مصالحه أو أيديولوجيته دون أن يعير أدنى اهتمام إلى شروط العقد الاجتماعي الأفاضى . وفي كلتا الحالتين فإن المجتمعات السياسية عرضة في الوقت الحاضر لطفرات من العنف تبرز الصورة المطمئنة التي بنى عليها الكلاسيكيون مفهومهم عن الدولة .

وتكشف الملاحظة الثانية للظواهر الداخلية عن وجود تناقضات وأزمات شبيهة بتلك التي تتميز بها ، طبقا لمفهوم البعض ، العلاقات الدولية . ولقد تمكن كلوزفيتس من إدراك هذا التشابه العميق بين هذين النوعين من المجتمعات حين أكد على أن الحرب ليست سوى « استمرار للسياسة بوسائل أخرى » . وفي هذا الاطار فليس من الحكمة أن نجعل أو نقيم من خصوصية العلاقات الدولية مبدأ قائما بذاته .

أما المأخذ الثاني على نظرية حالة الطبيعة فيترتب على الأول مباشرة . فقد قام الفلاسفة بتشخيص العلاقات الدولية باعتبارها علاقات قوة بين تجمعات سيادية ، ومن ثم اضعفوا على الدولة ، التي اعتبروها الفاعل الوحيد والأساسي في هذه العلاقات ، دورا مميزا ومبالغا فيه . ومن ناحية أخرى فقد طابقوا بين الدول والحكماء ، وتقرر للحكماء وحدهم صلاحية تمثيل تجمعاتهم القومية والتحدث باسمها . وهكذا تسر الأمور في طريق يبدو فيه وكأن هناك حاجزا مانعا يفصل ما بين المسائل « الداخلية » والمسائل « الخارجية » ، دون أن يكون هناك أى اتصال بين هذا القطاع وذاك إلا من خلال مبادرات القائمين على السلطة . وتقدم هذه الثنائية مدخلا مريحا للشرح والتفسير ولكنه

غير كاف على الاطلاق . قمع الاقرار بأن الدول مائتال هي الالاعب الاساسى فى العلاقات الدولية فان التساؤل يثور حول ما يضمرة هذا الوصف المجرد الذى نطلق عليه اسم الدولة . وسوف نرى أن التصرفات التى يتتبعها الحكماء باسم الدول تأتى فى الواقع كنتاج أو محصلة لتفاضل نفوذ مركب ومتشابهك تمارسه قوى عديدة تضغط من داخل التجمعات الدولية ذاتها ومن خارجها أيضا . وربما كان للفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ما يبرره فى وقت كان فيه القادة يحتكرون العلاقة مع الخارج . ولكن التطور المائل فى وسائل الاتصال ، والذى مزج بين البشر والأفكار والمصالح ، يفرض علينا أن نعيد التفكير فى تلك المقولة التقليدية . وفى الوقت نفسه فانه يعن لنا أن نتساءل عما إذا كان هناك لاعبون آخرون من غير الدول . فاحتكار الدول ، من الناحية القانونية ، للسلاح ولحق اللجوء إلى القوة لا يعنى بالضرورة استبعاد وجود مراكز أخرى تصنع القرار وتستطيع بدورها أن تلجأ إلى إستخدام أشكال أخرى للقوة . ويمكن أن نشير هنا إلى حالة الشركات متعددة الجنسية ، والتى يتردد ذكرها كثيرا فى عالم اليوم ، لكى نلم بشكل عام بمجاعة اللاعبين الآخرين من غير الدول . كذلك فقد تؤدي ظاهرة التضامن التى تشق طريقها على الصعيد الدولي فى عالم اليوم بين القرناء الاجتماعيين أو الدينين أو المهنيين أو الايديولوجيين إلى تكوين مركز للنفوذ يستطيع أن يتصدى لمناورات القادة المحليين .

وقد لاحظ ديروزيل J.B. Duroselle وهو مؤرخ يصعب اتهامه بالنزعة التجريدية ، فى دراسته للعقليات الجمعية *mentalités collectives* أنه « كلما توغلنا فى القرن العشرين وجدنا أن الأحداث الخارجية تمارس نفوذها على الدول من خلال العقليات الجمعية . ففى بداية القرن العشرين كانت الاضطرابات فى شيل أو الاضطرابات فى الهند الصينية أو أعمال القمع فى بوهيميا هى أحداث عابرة تمر مر الكرام دون أن يلتفت إليها أحد . أما اليوم فإننا نجد أن أعدادا كبيرة من البشر يمكن أن تنحاز وتجتمع وتحمس من أجل قضايا تقع فى شيل أو فيتنام أو تشيكوسلوفاكيا »^(٣٣).

وحتى مع افتراض أن العلاقات بين الدول يجب أن تكون هى العمود الفقرى للدراسة العلاقات الدولية (وتلك نقطة يتعين على أى حال مناقشتها وستحسمها فيما بعد) ، إلا أن فهم تلك العلاقات يقتضى أن نأخذ فى الاعتبار عددا من الظواهر التى لا تستطيع الحكومات ، بسبب طبيعة هذه الظواهر نفسها ، السيطرة عليها لأنها تتبقي فى وقت واحد فى أماكن عديدة من الكرة الأرضية وهم عديدة من الدول فى الوقت نفسه . وعلينا أن نتحرى بالطبع عن تلك العقليات الجمعية لنعرف ماإذا كانت تشكل قوى مستقلة أم أنها عوامل من صنع الفاعلين الدوليين أنفسهم . وسنبحث هذه النقطة فى الجزء الثالث مكتفين هنا بالتعرف على الظاهرة دون الحكم عليها مسبقا .

وقد لاحظ الاقتصادي القرنى فرانسوا بيرو F- Perroux من ناحية « أننا لا نستطيع فهم الاقتصاد العالمى والاقتصاد الدولى إذا قصرنا اهتمامنا على ما يحدث داخل حدود الجغرافيا السياسية ، فنفوذ البنوك المركزية ، ومراكز الاستثمار التى تدير قطاعات خاصة ، وبيوت المال (وهى تركيبة

مقدمة من عمليات تجارية ومن مضاربات وخدمات) ، والمهفات العامة أو المخططة التى تهدف إلى إعادة توجيه أو تقييم الاستثمارات .. يتجاوز حدود الجغرافيا السياسية . ان الوضع المثير للدهشة أن التعامل بين مراكز المال القوية لا يتجاوز فقط الحدود الجغرافية ولكنه يعم على الرغم مما قد تتخذ الحكومات من ترتيبات لمواجهة وعرقلة . فالأنشطة الاقتصادية تنزع ، عن طريق استخدام تقنيات حديثة ، نحو اللامكانية ^(٣٤).

وهكذا فإننا نستطيع القول ، ودون مصادر الحديث قبل الأوان عن دور الدولة ، ان هذه الأمثلة توضح ان الاكتفاء ، بدراسة العلاقات بين الدول يقصر عن الاحاطة بمجمل الظواهر الدولية المعقدة . وربما لامعت نظرية حالة الطبيعة حقبة تاريخية معينة تميزت بظهور حقيقة الدول على مسرح الحياة السياسية ، لكن تغير معطيات الواقع لابد وأن يدفعنا إلى الاستعانة بوسائل للتفسير أكثر مرونة وهو لا .

ج (وتنطوى هذه الانتقادات على اجابة ، أو بمعنى أدق ، على سؤال جوهرى جديد . إذ أن رفض هذه التناكبية بين الداعلى والمخارجى ، بسبب سطحيتهما المتناهية ، وسحب ميزة اللاعب الوحيد فى العلاقات الدولية من الدولة قد يعنى تجريد المراقب من الأدوات الوحيدة التى يجوزها لتحليل الواقع .

ذلك هو ما يعتقد ريمون آرون على أية حال . ففى عرضه للاتجاهات الحديثة فى نظرية العلاقات الدولية كتب يقول : « لقد اكتشف استاتنة « علم » السياسة أن العلاقات بين الدول لا تمثل سوى جزء من كل أكبر يتضمن العلاقات بين الأفراد ، الأعضاء فى مجتمعات متميزة ، والحركات الاجتماعية أو الشركات التى لا تقيم وزنا للحدود السياسية ، بالإضافة إلى المنظمات فوق الدولية . ولكن لم يخلص أحد منهم إلى أن الدول لم يعد لها وجود أو أن السادات القانونية ليست سوى بدعة أو وهم fiction . لكنهم يميلون إلى تناسى تلك الحقيقة التى كانت تستحوذ على جل اهتمامهم منذ سنوات قليلة خلت وهى أن السلطات الحاكمة فى موسكو وبكين وواشنطن لا تزال هى التى تملك أدوات العنف .. » ^(٣٥).

ويمكن الاعتراض على هذا القول من خلال الاستشهاد بالمراقبين الذين اختلطوا عن قرب بواقع الحياة السياسية . فقد لاحظ هؤلاء ، ومنذ أكثر من قرن ، التقيد المتزايد فى العلاقات الدولية . إن جيزو Guizot وهو ليس بالمتخصص الشاب ، هو الذى كتب فى عام ١٨٦١ يقول : « لقد اقتصر القانون الدولى العام les droits de gens تقريبا على المسائل المنبثقة عن العلاقة بين الحكومات وبصرف النظر عن الشعوب التى تقود تلك الحكومات مصيرها . ولم تمر الدبلوماسية اهتماما ، بل ولم تهتم اصلا ، بمعرفة طبيعة النظم الداخلية ، والمؤسسات ، ودرجة واشكال التنظيم السياسى للدول التى تدخل معها فى مفاوضات تتعلق بالحرب والسلام أو التحالف والتنافس . ولكن

منذ أن تجمعت الأمم الأوروبية ، كلها تقريبا ، روح الإصلاح أو الثورة ، وأصبحت الحكومات في صراع مع هذا البديل الرهيب ، بدأ مجال القانون الدول يتسع بشدة كما أصبحت السياسة الخارجية مطالبة بأن تأخذ في اعتبارها عددا - وأن تحمل قدرا - من المشاكل أعقد وأوسع بكثير مما كان يجري عليه الحال قبل ذلك . ومن ثم فقد أضيفت الى المسائل التقليدية التي حظيت بالاهتمام مثل : شكل ومساحة الاقليم ، قضايا التوازن الأوربي ، الصلات السياسية والعلاقات التجارية ، مسائل أخرى تدخل في نطاق العلاقة بين الحكومات وشعوبها مثل الحقوق المتبادلة للسلطة والحرية في مختلف الدول ، الصراعات داخل الأحزاب ودرجة ومدى تنوع مبادئهم وقوتهم ، وفرض وصول كل منهم إلى الحكم . ان السياسة الخارجية لا تستطيع أن تعفى نفسها من ضرورة تأمل هذه الأوضاع وأن تأخذها في اعتبارها عند تحديد خياراتها واتخاذ قراراتها .

ان تقويم النظم الداخلية للدول ، وما يجري فيها من اضطرابات ، وما يعترى أحوالها من تقلبات وكذا المقارنة بين حقوق الأفراد وحقوق الشعوب وحل المشكلات استنادا إلى المبدأ أو إلى الحصافة والتعقل ، أصبحت كلها مسائل تدخل في نطاق القانون الدولي العام^(٣٦) .

وعلى أى حال فان ريمون آرون يعترف شخصيا بأن « المعضلة تكمن في ذلك المبدأ الذي طرحه . في مقدمة كتاب « السلام والحرب بين الأمم » والذي يتعلق بالسمة المركزية للعلاقات بين الدول . ألا يحل هذا النوع من العلاقات موقعا مركزيا في العلاقات بين دول العالم الرأسمالي ؟ وبين دول العالم الاشتراكي ؟ وفي العلاقات بين هذين المسكرين ؟ والا تعتبر الصراعات المسلحة من قبيل تلك الصراعات القائمة بين الهند وباكستان أو بين اسرائيل والدول العربية صراعات هامشية إذا ما قورنت برفع أسعار البترول ؟ ومنذ اللحظة التي يصبح فيها قرار الجيوش هو الاستثناء وليس القاعدة وبشكل موقعا على هامش النظم الدول . فهل يبقى شيء بعد ذلك من عالم كلوزفيلس^(٣٧) .

ولكن ما هي العناصر التي يستند اليها ريمون آرون للتمسك باطروحة حول السمة المركزية للعلاقات بين الدول interétatiques ؟ انها تستند أولا إلى عناصر من الواقع *éléments de fait* هي : دوام وقوة وعالية الظاهرة الدولية بما في ذلك ، بل وعلى وجه الخصوص ، في النظم التي تؤمن بالديمقراطية تحلل الدولة ، وأخيرا غياب قاعل *sujet* تاريخي يمكن استخدامه كبديل حقيقي للدولة (وليس بدلا وهما كالتحصر أو الطبقة) .

غير أن هذه السلسلة من البراهين ليست حاسمة . ويمكن الرد عليها بالقول بأن ظهور الفوضج وتعدده لا يكفيان دليلا على متانة النوع (انظر الشرح الخاص بأزمة الدول القومية في الجزء الرابع) كما أن تشابهها الظاهري يمكن أن يخفي اشكالا متعددة من الشريعة والتضامن (انظر التحليل الخاص بالتفاعلين الدوليين في الجزء الثالث) . بمعنى آخر فان الاتفاق على الوقائع *faits* لا يعنى اتفاقا على المضمون : فكل شيء يتوقف على مستوى التحليل الذي تقف عنده .

لكن ريمون آرون يعود ليتحصن في خط دفاع ثان يفصح عن خيالاته الشخصية ، « اننى أوافق ، إذا أصّر الفيلسوف ، على أنه لا وجود إلا للأفراد وأن الدولة والأمة والجيش لا يوجدون بنفس الطريقة التى يوجد بها الأفراد . ولكن ما أن تخذف هذه المدركات من قاموس الترخيص السياسى حتى يتحول هذا التاريخ إلى مزيج من عدم الفهم والغضب الأعمى والتخبط القوضى »^(٣٨) . أى أن الحاجة إلى دليل للسلوك العقلاى هو الذى يبرر الأبقاء على تلك المدركات ، ومنها مدرك الدولة . ولكن يمكن الرد على ذلك بالقول بان القوضى والظلام هما جزء من الحقيقة والواقع ومن ثم فانه من الأفضل ، من وجهة النظر العلمية ، ان نقيم المسلمة وان نبحث عن أسبابها بعد ذلك بدلا من أن نحاول أن نلصق بغلاف الحقيقة (أو الواقع) تأويلا عقلانيا يقوم على هذا المدرك أو ذلك . ان منطق التاريخ لا يتضح إلا بعد حدوثه *après coup* . وبدون أن نذهب إلى حد التأكيد على أننا نعيش فترة تحول تاريخى لم يسبق لها مثيل ، فانه يحق لنا أن نتساءل : من من رؤساء الدول ، بما في ذلك أعظمها قوة وأوسعها سلطانا ، يستطيع أن يدعى أنه يمسك بخاصية الأمور ويستطيع السيطرة على التحولات التى يروج بها الواقع الدولى ؟

لكن هذه الأطروحة تميل إلى أطروحة أخرى أكثر ارتباطا بتقاليد الكاتب . فقد استعار ريمون آرون من كلوزيفيس تعريفه للسياسة بأنها « عقل الدولة مجسدة » *L'intelligence de l'Etat personifiée* . ومن هنا فقد اعتقد آرون « أن تخفيف حدة الصراع العقلاى ، أو الصراع المسلح يتزايد مع تدعيم شخصية الدولة والاعتراف لها بالسيادة على رقعة جغرافية ... ان حساب المخاطر عن طريق العقل يزودنا ، في العصر النووى ، بفرصة أفضل للسيطرة على العنف المبالغ فيه والكامن في رغبات الجماهير المحمومة وفي الضاد الايديولوجى . ومن المؤسف أن الدول لا تشبه الأشخاص أكثر مما هى عليه الآن ، كما أنه لا عمل للثناء على تشخيص الدولة » (مرجع سابق ص ٢٥٣) . بعبارة أخرى فإن الاعتدال المطلوب لتجنب تصاعد العنف في العلاقات الدولية قد يواجه مأزقا إذا ما ضعفت أو اختضت الدول القومية باعتبارها أطرافا متجلورة متميزة .

ويمكن أن نقرر ، عن طيب خاطر ، أن الكاتب قد كسب هذه النقطة . لكننا لا بد أن نلاحظ في نفس الوقت مسحة الحنين إلى الماضى تقوِّح بها كلماته : إذ لا يكفى أن نفضل نوعا معينا من اللاعبين على لاعبين آخرين أو نمط من التسيويات على أنماط أخرى كى يتخلص هذا اللاعب أو هذا النمط من الأزمة التى تمسك بتلابيه . ان المشكلة في العلاقات الدولية لا تكمن بالضرورة في اكتشاف نمط من التفكير العقلاى خاص بها ولا في تحديد أفضل الطرق لتحقيق التماسق بينها بأى ثمن ولكن في تحديد هؤلاء اللاعبين الذين يدخلون مع بعضهم في تلك العلاقات محل البحث وفي لحظة بعينها . ان الدقة المنطقية لنظرية حالة الطبيعة ، والتى كان ريمون آرون هو أنبغ من عرض لها ودافع عنها دفاعا صلبا ، تطوى في ذات الوقت على عيب جوهرى يتمثل في أنها تفتقر باب الجدل قبل أن تكون قد استوفت في الواقع مناقشة كل البنود . وسوف نرى فيما بعد (في الجزئين الثالث

والرابع) أنه ليس من الضروري استبعاد الدولة كى تقبل بوجود أنواع أخرى من اللاعبين ، كما أن إحدى الصعوبات الأساسية ، فى العلاقات الدولية المعاصرة ، تكمن بتجديدا فى تعدد وتنوع اللاعبين على المسرح .

وهكذا فإن نظرية حالة الطيعة لا تأخذ فى اعتبارها ، شأنها فى ذلك شأن ما سبق أن عرضنا له من نظريات ، كل الجوانب المعاصرة فى العلاقات الدولية .

هوامش الفصل الرابع :

(١) اصطلاح غير دقيق استخدمه كان Kuhn عام ١٩٦٢ وقصد به النظرية السائدة يستخدم أحيانا للدلالة على التفسير الذى يلقى قبولا عاما أو نموذج للاقترب النظرى من الواقع الاجتماعى . أنظر Madeleine GRAWITZ, *Lexique des Sciences Sociales*, Dalloz, 1981.

(٢) نقلنا الاقتباسات التالية عن الترجمة الفرنسية التى نشرتها دار نشر Sirey عام ١٩٧١ .

(٣) مرجع سبق ذكره الفصل الثالث عشر .

(٤) المصدر نفسه الفصل الرابع عشر .

(٥) مرجع سبق ذكره الفصل السادس عشر .

(٦) المصدر نفسه الفصل الثالث عشر .

(٧) المصدر نفسه الفصل الثالث عشر .

(٨) المصدر نفسه الفصل الثالث عشر .

(٩) المصدر نفسه • *Traité Politique* (1677), chap 111

(١٠) • *Traité sur le gouvernement civil* (1690), chap. 1,X1.

(١١) • *Vers la paix perpétuelle* (1795), traduction française, P-U-F, 1958

(١٢) *Principes de la philosophie du droit* (1821), n°333.

(١٣) *Librairie générale du droit et de jurisprudence*, 1966, p. 361-400.

(١٤) Sirey, 1963.

(١٥) مرجع سبق ذكره ص ١٩

(١٦) ورد هذا المقال فى المجلة الفرنسية للطبع السياسية أكتوبر ١٩٦٧ .

R. ARON, Paix et guerre entre les Nations, op. cit., p. 133 et seq. أنظر :

(١٧)

Supplément à l'Examen de conscience sur les devoirs de la Royauté (1734) Ecrits et lettres politiques de Fénelon, Bossard, 1920. (١٨)

(١٩) « لم تتغير سمة الدبلوماسية إلا في القرن السابع عشر بعد معاهدة وستفاليا وتحت تأثير حكومة لويس الرابع عشر . فهي قد نأت بنفسها ، من ناحية ، عن التأثير الأحادي للأمراء الدينيين وأصبحت التحالفات والترتيبات السياسية تم وفقا لاعتبارات أخرى . وفي الوقت نفسه فقد أصبحت الدبلوماسية أكثر انتظاما وتوجهت صوب هدف محدد طبقا لمبادئ دالمة . وقد شهدت هذه الفترة ولادة طليعية لنظام توازن القوى في أوروبا . استحوذ هذا النظام الواقع على السياسة الأوروبية في ظل حكومة لويس الرابع عشر بكل ما ترتبط بها من اعتبارات . »
Guizot: Cours d'histoire moderne. Pichon et Didier, 1828, XIV^e leçon

Le siècle de Louis XIV (1751), Chap. 11

(٢٠)

L'Ami des hommes, ou traité de la population, 1756

(٢١)

(٢٢) تعبر سياسة توازن القوى احد الثوابت التي تشهدها كافة الحكومات المعاصرة . ففي حديث الى مجله ستون الألمانية أعلن ميتران « إذا كنت أدين للمبادئ فإن ذلك يعود الى اعتقادي بأن السلام مرتبط بتوازن القوى في العالم .. إنني أقر بضرورة التسلح أملا في استعادة نقطة التوازن . وعندما يمكن التفاوض . » وقبل ذلك بعام وحينما كان ميتران مائزلا سكرتيرا للحزب الاشتراكي كان ميتران يطلب « بمفاوضات شاملة مع الكتل الشرقية بلا شروط مسبقة » (حديث الى اللوموند في ٣١ يوليو ١٩٨٠) .

Projet de paix perpétuelle en Europe (1713), art. 1. Texte dans Marcel MERLE, Pacifisme et internationalisme, op. cit., p. 72-77. (٢٣)

Jugement sur la paix perpétuelle (1760). Texte dans Marcel MERLE, Pacifisme et internationalisme, op. cit., p. 78-79. (٢٤)

(٢٥) أنظر الجزء الثالث ، الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٢٦) Traité du gouvernement civil مرجع سبق ذكره الفصل الأول - ١٣ .

Discours à la nation allemande (1807). Traduction française J. Molitor chez A. Costes, 1923. (٢٧)

Principes de la philosophie du droit, op. cit. n.340. (٢٨)

(٢٩) المصدر نفسه .

P. J. PROUDHON, *La guerre la paix. Recherches sur le principe et la constitution du droit des gens*, 1861. Les citations qui suivent sont extraites du Livre V, Chap. V.

(٣١) لقد اعطت جميع الشعوب الكبرى بأن القدر قد خصها برسالة عليها أن تؤديها . ولم يفت هذه الشعوب أن تير هذه الرسالة بادعاء تجسيدها للروح العالمية . فقد صاح فيخته في ساميه : « يمكنكم أن تروا ، بهيون الروح ، أن هذا الجبل قد رفع اسم ألمانيا وسط شعوب العالم وأن الأمة الألمانية في سبيلها لأن تعيد شلب العالم » . (مرجع سبق ذكره : Discours XIV) . أما جورجول فقد أعلن على لسان إحدى شخصياته ، التي كانت تختصر تحت ضربات البولنديين في القرن السادس عشر : « إن شعوب العالم ، قريبا ومريدا لابد وأن يحس منذ الآن أن الأرض الروسية سوف تثبت قيصرها ، قيصرها هي ، ولن يكون بمقدور أية قوة في العالم أن تخضعه » . (Taras Boulba) ، ١٨٣٤ ، الأعمال الكاملة *la Pléiade* ، ١٩٦٦ ، ص ٥١٩ . وقد أكد جيمي كارتر في خطابه الافتتاحي ، متمشيا في هذا مع تقليد استقر وتدعم على أن « مجتمعا كان أول من أطلق شعلات الروحانية والحمة الإنسانية وربط نفسه بها . وهذا التأكيد الذي لأشيل له لضمون شخصيته هو الذي يضي عليه اشعاعا استثنائيا » . وفي الصفحات الأولى من مذكرات الحرب كتب الجنرال ديجول يقول : « إن الجانب الماعطي في شخصيتي بصورة في فرنسا كما هو الأساطير أو العذراء المرسومة على جدران الكنائس ولوحاتها الضخمة والتي خصها القدر بجزية بارزة واستثنائية .. أما الجانب الأيچائي في شخصيتي فكان يقتضي دائما بأن فرنسا لا يمكن أن تمر على شخصيتها الحقيقية إلا عندما تصبح في الصف الأول » . أما كوف دي ميوفيل ، الرجل الذي استمر وزيرا للخارجية ديجول لفترة عشر سنوات فقد كتب يقول : « إن العمل الخارجي ليس في النهاية سوى تعبير عن كل الأشياء الأخرى ... وفي حالة فرنسا بالذات ، لابد أن نضيف تلك الخاصة التي تفردها وهي أنها تعكس روح العالم » ، (Pion, 1971 , Une Politique étrangère, 1958-1969 , p. 15 . إن هذه القائمة من النصوص التي تير الأحقية في الأدوار الأولى بسبب التجسيد الخاص والمفرد للقيم العالمية يمكن أن تطول كثيرا وتفتح على الدول . بلا أية صعوبة .

(٣٢) حول هذه النقطة أنظر التحليلات التي قدمها جورج سيل :

Georges SCELE sans son Précis du des gens, Sirey 1932 et dans son Manuel élémentaire du droit international public, Domat-Montchrestien, 1943.

«Opinion, attitude, mythe, idéologie: essai de clarification» dans *Relations Internationales*, no 2, (٣٣) nov. 1974. ص ٢٢ .

«Les droits et devoirs économiques des Etats dans le domaine financier et monétaire» dans *Justice internationale*, Paris, Gallimard, 1976. (٣٤)

Penser la guerre. Clausewitz, op. cit., p. 283. (٣٥)

L'Eglise et la société chrétienne en 1861, Michel Lévy, 1861. (٣٦)

Penser la guerre. Clausewitz, p. 232. (٣٧)

مراجع الفصل الرابع :

Le recours aux textes fondamentaux cités dans ce chapitre est évidemment souhaitable. Les sources ont été indiquées en note.

Pour éclairer le débat sur la pensée de Raymond Aron, il convient de rappeler l'existence de nombreux ouvrages, autres que ceux qui ont été utilisés ici (c'est-à-dire Paix et guerre entre les nations, Penser la guerre, Clausewitz).

Parmi ceux-là, on retiendra spécialement:

- Le grand débat, Introduction à la stratégie atomique, Calmann-Lévy 1963.
- La société industrielle et la guerre, Plon, 1959.
- Etudes politiques, Gallimard, 1972.

Il convient de mentionner aussi les deux volumes de Mélanges en L'honneur de Raymond Aron (Science et conscience de la société, Calmann-Lévy, 1971).

الفصل الخامس

الاقتصاديون

٥٠
هل اهم الاقتصاديون بالمشكلات الدولية في الوقت الذي كان فيه الفلاسفة يتأملون حالة الطبيعة ؟ الواقع أن منافسة حادة من أجل الاستحواذ على الثروة وزيادتها قد بدأت تظهر حين انفتحت الحدود الأوروبية على العالم الخارجي . وقد أثر نمو التبادل الدولي مشكلات جديدة طرحت أولا ، وبشكل ملموس ، في إطار المجتمعات السياسية القائمة أى داخل الدول المستقلة وذات السيادة . فقد استحوذ الأمراء على سلطة سك النقود . وكان باستطاعة هؤلاء الأمراء تشجيع انتاج سلع معينة وفرض ضرائب عند الحدود للحد من الاستيراد وبذل الجهد للرقابة على مصادر الامدادات من العالم الخارجي عن طريق محاولة امتلاك تلك المصادر . ولإزاء هذا الوضع فمن اليسر أن نتصور أن ينتج تفكير الاقتصاديين ، في مرحلة أولى ، نحو محاولة دعم قوة الدولة أملا في تحسين الأحوال المعيشية للشعب . وقد ساد هذا التيار خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ثم جاءت الليبرالية لتمثل قطعة كاملة مع هذا التيار . وانطلاقا من المسلمات التي طرحها الليبرالية انبثق الرفض الكامل للارمالية مع قدوم الماركسية التي حاولت تحطيمها والقضاء عليها قضاء مبرما^(١).

١ - المذهب التجارى Le mercantilisme

ينطلق المذهب التجارى من مقولة أن الدولة يجب أن تصبح هي إطار واداة تراكم الثروة . ويبدو أن هذا الهدف قد تحقق ، في مرحلة أولى ، نتيجة امتلاك الدولة لأكبر قدر من رؤوس الأموال ، أو بمعنى آخر نتيجة امتلاكها لوسائل المدفوعات التي تسمح لها بالحصول على السلع التي يحتاج إليها السوق المحلي من خارج الحدود واللازمة لاشباع الحاجات الأساسية للمجتمع . لكن ذلك كان هو بالتحديد الخطأ الذي وقع فيه الأسبان والبرتغال . خلال القرن السادس عشر حين تصوروا أن

مصدر الرفاهية يمكن في مجرد الحصول على الذهب والقضة التي كانت تجلبها من أمريكا قوافل الكونكيستادورس Conquistadores ، لكنهم اكتشفوا في النهاية أن هذه الكنوز لم تكن سوى مصدر للتضخم المغرب .

وقد استفادت الدول الأوروبية من هذه التجربة فعملوا على زيادة الانتاج القومي لتقليل الاعتماد على الخارج وزيادة حجم الصادرات . ويمكننا القول ، باستخدام المصطلحات المعاصرة ، أن هذه الدول قد حاولت أن يصبح أساس ازدهارها مرتكزا على ما تحققه من فائض في ميزانها التجاري . وقد ذكر ريشيليو في مؤلفه « الوصية السياسية Testament politique » : « لقد أهملت فرنسا وحدها ، ودون سائر الدول ، التجارة بغية تحقيق الوفرة الذاتية ، على الرغم من أنها كانت تستطيع أن تقدم عليها بنفس السهولة التي مكنت لجزائرها . وبهذا تكون فرنسا قد حرمت نفسها من المساعدة التي كان يمكن أن تحصل عليها من جوارها والتي لن تستطيع الحصول عليها ، في هذا الظرف ، إلا خصما من حسابها ... وما لم تتمكن من مساعدة أنفسنا عن طريق المزايا التي منحنا لنا الطبيعة ، فإن النتيجة ستكون حصولنا على المال من هؤلاء الذين يرغبون في الحصول على سلعتنا ذات الضرورة الحيوية بالنسبة لهم مقابل حصولنا على سلمهم الغذائية ذات النفع المحدود بالنسبة لنا »^(١).

ولتحقيق هذا الهدف فقد كان لابد من اتخاذ سلسلة من الاجراءات التي وضع كولبير Colbert ، وزير لويس الرابع عشر ، عطلها بدقة تثير الإعجاب : « لابد من إقامة أو خلق جميع الصناعات ، بما في ذلك صناعات السلع الترفيية ، ووضع نظام للحماية الجمركية ، وتنظيم المنتجين والتجار في طوائف حرفية corporations ، وتخفيف القيود الضريبية ذات الأثر الضارة بالسكان ، وتمكين فرنسا من نقل بضائعها على سفنها الخاصة ، وتطوير المستعمرات وربطها تجاريا بفرنسا ... وكذلك تطوير القوات البحرية كي تتمكن من حماية السفن التجارية » .

ويمكن تلخيص النظام الكولبيرتي ، والذي وضع بالفعل موضع التطبيق من خلال « المراسم الكبرى Les grandes ordonnances » ، باستخدام المصطلحات المعاصرة ، في ثلاثة مبادئ رئيسية هي :

- ١ - الحماية المنظمة والمستمرة للحد من الاستيراد .
- ٢ - التدخل من جانب الدولة في قطاع الانتاج القومي . (وبذكرنا انشاء الصناعات الملكية الكبرى - مثل سيفر وجويلان بالتأميمات المعاصرة) .
- ٣ - الدفاع عن المستعمرات والتوسع فيها بغية احتكار التجارة والنقل البحري مع الممتلكات الفرنسية وكنا نحسب ظروف استغلال هذه المستعمرات عن طريق خلق شركات كبرى (يمكن اعتبارها نماذج أولية للشركات متعددة الجنسية) .

أى أن النظام التجارى (المراكنتى) قد قام فى جوهره ، إذا ما نظرنا إليه من المنظور التنافسى ، على حث وتشجيع تدخل السلطات العامة كما استلهم مبادله مما يمكن أن نسميه بالوطنية الاقتصادية الضيقة .

٢ - المذهب الليبرالى Le libéralisme

وقد ثار منظرو الاقتصاد الحر ، بدءا بأدم سميث ، على هذه الفرضيات بالتحديد وعلى ما ترتب عليها من نتائج .

وانطلاقا من تحيينهم للمبادرة الخاصة فى جميع الميادين فقد احتج دعاة الليبرالية أول ما احتجوا على ما تدعيه الدولة من أحقية فى إدارة الاقتصاد وتنظيمه ، فطالبوا بعدم خضوع العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال أو بين المنتجين والمستهلكين أو بين الصناع والتجار ، إلى أية قواعد تنظيمية وأن تترك للاختيار الحر بين الأطراف المعنية وحدهم ، كذلك طالبوا بوجود أن تكف الدولة عن التدخل لاقامة أو دعم الاحتكارات لأن احترام الحرية المطلقة فى التعامل ، على جميع مستويات النشاط الاقتصادى ، هو وحده الكفيل بإشباع احتياجات السكان وإنتاج السلع اللازمة بأقل تكلفة ممكنة وذلك بفضل الآثار المفيدة حثا والناجمة عن المنافسة الحرة . وفى هذا الاطرل يصبح الدور الوحيد الذى يمكن للدولة أن تقوم به هو العمل على احترام قواعد المنافسة الحرة . وقد ذهب سلى J.B Say إلى حد القول بأن الشعوب تحكم بشكل أفضل حين تكون محكومة بدرجة أقل .

ولكن النتائج الدولية المبشقة عن النظرية الليبرالية هى التى تستحق أن نولها جل اهتمامنا . فالواقع أن آدم سميث ، ومن جاءوا على نهجه ، لم يستخدموا القاطنا لأذعة فى ادانتهم لنظام الحماية والذى اعتبروه مصدرا لتنافس عقيم بين الدول . يقول آدم سميث : « لقد ارتفعت حول المهرين التابعين إلى مصاف المبادئ السياسية الكبرى لإدارة امبراطورية عظيمة . فهذه المبادئ هى التى علمت الأمم أن مصلحتهم تقتضى تجويع جيرانهم ، كما علمتهم أن ينظروا بحسد إلى رفاهية الشعوب التى تتبادل التجارة معهم عن طريق الايهم بأن ما تحصل عليه هذه الشعوب من مكسب لابد وأن يمثل غسلا صافية لهم . وهكذا فقد أصبحت التجارة ، والتى كان من الممكن أن تكون رابطة تحقق الوحدة والألفة بين الأمم والأفراد على السواء ، مصدرا خصبا للعدوة والبغضاء . والواقع أن النزوات الطموحة للملوك والوزراء لم تكن أكثر حسما فى راحة أوروبا ، خلال هذا القرن وطوال القرن الذى سبقه ، مظما كانت عليه الغيرة الوقحة للتجار والصناع »^(١).

ولوضع حد لهذه التجاوزات فإن الحل ، فى المفهوم الليبرالى ، يكمن فى إزالة أو ، على الأقل ، فى التقليل من الحواجز الجمركية لتسهيل المعاملات بين الدول . وسوف تؤدي حرية انتقال السلع بين الدول ، طبقا لهذا التصور ، إلى أن تقوم كل منها بالتخصص فى نمط الإنتاج الذى تتمتع فيه

بجزايا أنتاج أفضل نسبيا بدلا من الأضرار بنناد على مكافحة المنافسة الأجنبية . ويترب على هذا إيجاد قسم دول للعمل له نفس النتائج المفيدة (خفض نفقات الانتاج والتنسيق التلقائي بين المصالح) التي تترتب على إطلاق حرية المعاملات بين الأفراد داخل الدولة الواحدة . وتلك هي الحجة الرئيسية التي قدمها المنظرون البريطانيون والفرنسيون في مستهل ومنصف القرن التاسع عشر دفاعا عن حرية التبادل والتي أخذ بها الحكم بعد اقتناعهم بها في النهاية (إلغاء قوانين الذرة في بريطانيا وتخفيض الرسوم الجمركية عن طريق معاهدة التجارة البريطانية - الفرنسية عام ١٨٦٠ على سبيل المثال)^(٤).

والواقع أن الليبراليين قد اعترضوا على الاستعمار للأسباب ذاتها . وكان الليبراليون حقيقة ، على عكس ما هو شائع الآن ، أكثر صلاية وعنادا في هذا المجال من السياسيين « اليساريين » في القرن التاسع عشر والذين وقعوا ، بدرجة أو بأخرى ، أسرى خرافة « الرسالة الحضارية »^(٥) . فقد اعتمد سياق البرهنة الذي قدمه الليبراليون لتبرير موقفهم المضاد . للاستعمار على الحساب الاقتصادي في الأساس ، ولم تحظ الدوافع الانسانية في هذا الاطار بأى قدر من الاهتمام . واستادا إلى هذا الحساب فقد استنتج الليبراليون أن المستعمرات تعتبر ، بالنسبة للدول المستعمرة ، مصدرا للاتفاق أكثر منها مصدرا للحصول على الدخل . فضلا عن ذلك ، وهذا هو الأهم ، فإن احتكار التجارة والنقل البحري ، الذي تتطلع اليه الدول الاستعمارية ، يشكل عقبة أمام حرية المعاملات في السوق العالمية . وحتى إذا كان المقصود من هذا الاحتكار ، نظريا ، احكام سيطرة القوى البحرية العظمى في ذلك الوقت ، فانه لم يكن بمقدور الليبراليين ، اتسقا مع مبادئهم ، أن يسمحوا للقوى السياسية باستغلال امتيازاتهم الاقليمية لاعتاق تطور التجارة الدولية .

وعلى الرغم من أن الاقتصاديين الليبراليين لم يتمكنوا من فرض كل وجهات نظرهم ، إلا أنهم قد استطاعوا في الواقع أن يوازنوا ثقل التجارين وإن يفتحوا الطريق أمام رؤية جديدة تماما للعلاقات الدولية ، قفى المفهوم المثالي الليبرالية لا تصبح الدولة هي اللاعب المحورى ولا تشكل السياسة تقلا حقيقيا أو حتى عاملا يستحق الالتفات اليه . فليمان الذي تنبسط فيه العلاقات الدولية وتتطور تحت تأثيره هو ميدان التقدم الاقتصادى ، وصناع هذا الميدان هم اللاعبون الاقتصاديون وليس القادة العسكريون أو السياسيون . والعالم الذى يراه آدم سميث وسامى وباستيا Bentham وآخرون كثيرون يختلف تماما ، بل لا وجه للمقارنة بينه وبين العالم الذى يراه آباء الكنيسة وجروسوس Grotius وميكافيل وهوبز .

بقى لنا بعد ذلك أن نرى ما إذا كانت لزاحة السياسة من على المسرح على هذا النحو قد صنعت فغا وقع فيه النقد للمركسى بدوره .

لكي ندرك تصور الفكر الماركسي للمشكلات الدولية يجدر بنا أن نضع هذا الفكر في إطاره التاريخي والتفاني بدلا من أن نحاول فهمه من خلال التؤوليات العديدة التي نجمت عن البناء الماركسي في فترة لاحقة .

والحقيقة أن ماركس لا يدعي بشيء « للاشتراكيين المثاليين » الذين ظهروا قبله مباشرة ، فقد سبّاه أحلامهم العريضة والطوباوية^(١) . كما أنه لا يعد تابعا للنظرية السياسية التي لاقتها على مرأى ومسمع منه اتباع ميكيفيللي واتباع هوبز^(٢) . لكنه كان في الوقت نفسه على دراية تامة بفكر الاقتصاديين الليبراليين الذي شغل في مواجهته آلة حرب جهنمية .

لقد أخذ ماركس على عاتقه مهمة تشرح ما تنطوي عليه الليبرالية من خداع . فالليبرالية ، في مفهوم ماركس ، ليست أكثر من قناع يخفي تناقضات الرأسمالية . إذ يخفي مبدأ حرية التبادل ، على الرغم من جمال مظهره ، سيطرة مالكي رأس المال (البرجوازية) على القوى التي لا تمكك ما تعرضه في السوق سوى قوة عملها (البروليتاريا) . ولا يستطيع هذا النظام أن يبقى إلا مع استمرار استغلال البرجوازية للبروليتاريا . وبهذا المعنى فالنظام ينطوي ، بمضمونه هذا ، على تناقض جوهري تكفي تطوراتها لكي تفسر جميع حركات التاريخ . ولكن طريق الثورة ، عند ماركس ، لا يمر بالقرود وشهر السلاح في وجه الحكام (فهؤلاء ليسوا سوى وزراء مفوضين من جانب البرجوازية المسيطرة) وإنما يتأتى من خلال استغلال التناقضات القائمة في أحشاء النظام الرأسمالي نفسه والتي تعبر عن نفسها بشكل ملموس من خلال الصراع الطبقي ، وهي تناقضات لا يمكن حلها .

وقد يثير عرض الأطروحة الماركسية على هذا النحو بعض الدهشة . لكن الموقف الذي اتخذته ماركس من القضايا الثلاث التي تعرض لها من قبله كل من التجارئين والليبراليين ، هو موقف يعزز في الواقع من صحة هذا العرض :

فماركس يرى العالم ، اجمالا ، على نحو مشابه لرؤية أكثر الليبراليين تطرفا : أي عالم يتقلص إلى الحجم الذي تعبر عنه حالة السوق *un univers réduit à l'état de marché* والذي تبدو فيه البنى السياسية القومية وكأنها مفارقة : « سوف تخفى الخصوصيات والتميزات بين الشعوب تدريجيا مع تطور البرجوازية وحرية التجارة والسوق العالمي والاتجاه نحو معيارية الانتاج الصناعي وما ينجم عنها من أوضاع »^(٣) . ومن هنا فإن العمل الثوري للبروليتاريا لا يمكن أن يتم في إطار الأوضاع المضللة التي يبيحها وجود الدول المستقلة ذات السيادة . وإنما في إطار تحول عالمي يصهره ضغط التوسع الرأسمالي . ومن هذا المنطلق يمكن فهم طبيعة موقف ماركس من القضايا الخاصة بحرية التبادل ومن الاستعمار ومن تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد .

وإذا ما اتينا نظرة على ممارسات الدول التي تتخذ من الماركسية إيديولوجية رسمية لها فسوف نجد أن الحماية الاقتصادية فيها قد وصلت إلى أعلى درجاتها بسبب احتكار الدولة رسميا للتجارة

الخارجية . أما ماركس فقد عبر عن موقفه من هذه المسألة في مؤتمر عن حرية التبادل شارك فيه عام ١٨٤٨ وأعلن فيه : « أن نظام الحماية هو نظام محافظ عموما في عالم اليوم . بينما نظام حرية التبادل هو نظام مدمر بطبيعته . فهو يؤدي إلى تحلل القوميات القديمة ويدفع بالتناقص القائم بين البرجوازية والبروليتاريا إلى منتهاه . وفي كلمة واحدة فإن نظام حرية التجارة يجعل بالثورة الاجتماعية . ومن هذا المنطلق وحده ، أيها السادة ، فإني أصوت إلى جانب حرية التبادل »^(١).

ويؤكد هذا النص على ما يتوقمه ماركس من الرأسمالية التي تحفر قبرها يديها . وفي تقدير ماركس فإن أفضل وسيلة للتصجيل بسقوط الرأسمالية هو ترك تطورها الطبيعي بأخذ مجراه بلا عوائق لأن إجراءات الحماية قد تعمق سقوط هذا النظام وتؤخر حدوثه .

أما فيما يتعلق بموقف ماركس من الاستعمار فقد كان أكثر تعقيدا ومتعدد الظلال . فلم يتردد ماركس - الأنساني وريث الفلسفة التنويرية - من شجب الوسائل « الدينية » التي لجأ إليها الاستعمار لاحكام سيطرته على المستعمرات . لكنه ميز - كإقتصادي - ، مثلما فعل الليبراليون من قبله ، بين المكاسب التي يحصل عليها الأفراد من المستعمرات وبين رصيد ميزان المدفوعات الشامل بين الدول الاستعمارية ، من ناحية ، ومستعمرات هذه الدول ، من ناحية أخرى ، وهو رصيد سالب في معظم الأحيان أي في غير صالح الدول الاستعمارية . ف فيما يتعلق بالجانب الأول نجد أن ماركس قد أكد بالفعل على أن هناك استغلالا للإنسان من جانب الإنسان حيث أن الاحتكار الاستعماري يسمح في الواقع باستقطاع جانب من نتائج عمل الآخرين . أما فيما يتعلق بالجانب الثاني فنجد أن ماركس قد أكد على أن الدول الاستعمارية ، كقوى سياسية ، لا تستفيد بالضرورة شيئا من نتائج عملية الاستغلال هذه . فقد خلص ماركس ، بعد أن قام بفحص الحساب الختامي للوجود البريطاني في الهند ، إلى « أن هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن تكلفة هذه المستعمرات قد توازى كل ما تدره من عائد »^(٢).

وليس هذا في الواقع هو بيت القصيد عند ماركس . فالأهم من ذلك ، في رؤية ماركس التاريخية ، أن الاستعمار مرحلة ضرورية من مراحل التوسع الرأسمالي وبالتالي فهو وسيلة من وسائل التصجيل بسقوطها^(٣) . فلكي تتمكن الرأسمالية من احتواء الضغط الذي تمارسه البروليتاريا (وتأجيل الثورة بالتالي) فإن الرأسماليين يسعون بشكل دائم وراء البحث عن مصادر جديدة للربح أي خلق أشكال جديدة للاستغلال . فالتوسع الرأسمالي هو بهذا المعنى نوع من الهروب إلى الأمام تحول الرأسمالية عن طريقه أن تفلت من القانون الأثري والمتشدد في نزوع هامش الربح دوما نحو الانخفاض . وتستطيع الرأسمالية أن تحتفظ بفرص بقائها كلما أمكنها إيجاد مثل هذا المخرج . لكنه نظرا إلى أن الرأسمالية تحمل معها تناقضاتها الخاصة إلى كل مكان تحط فيه فإنه سوف يترتب على ذلك حتما ، بعد أن تكون الرأسمالية قد قطعت طريقها إلى منتهاه ووصلت إلى « أعلى مراحل الامبريالية » (طبقا لتعبير لينين) ويكون الطوق قد أحكم اغلاقه حيث لا مخرج جديد هناك ، أن ينهار النظام .

بأكمله تحت وطأة المتناقضات الكامنة فيه والتي لا يمكن التغلب عليها بعد ذلك . وقد لخص ماركس أطروحته تلك تلخيصا وافيا في نص يشير إلى السمة الإيجابية للرحلة التاريخية للرأسمالية ومصيرها المحتوم في نهاية تلك الحقبة الانتقالية : « فالإنتاج الرأسمالي يخلق الصناعة العالمية ، أو بعبارات أخرى ، العمل الزائد *le surtravail* أى العمل الخائى للقيم *créateur de valeurs* . هذا من ناحية . وهو ، من ناحية أخرى ، يقيم نظاما لاستغلال الثروات الطبيعية والبشرية على مستوى الكون كله ، وهو نظام له نفع علم ويستند إلى العلم وإلى المزايا الجسدية والروحية الأخرى . ونظرا لأنه لا يوجد لدائرة الإنتاج والتبادل الاجتماعي نظير من حيث علو مكانتها الذاتية وقدرتها على أن تحتوى ميررها الذاتي بين طياتها ، فإنا نجد أن رأس المال يخلق المجتمع البرجوازي والتملك الكوني للطبيعة والعلاقات الاجتماعية نفسها عن طريق أعضاء المجتمع . وهنا يكمن النفوذ الحضارى الضخم لرأس المال : فهو يرفع المجتمع إلى مستوى تبلى معه المراحل السابقة وكأنها مجرد مراحل لارتقاعات عملية للبشرية وهيام بالطبيعة . وحين تصبح الطبيعة نفسها في النهاية موضوعا خالصا للإنسان ومسألة منفعية بسيطة فإنها لا تشكل بعدئذ قوة في ذاتها . كذلك يبدو العقل النظري *l'intelligence théorique* لهذه القوانين المستقلة كما لو كان بهيمنة مجرد حيلة لاختضاعها للحاجات الانسانية كسيلة للاستهلاك أو كوسيلة للإنتاج . ويهدف رأس المال ، في هذا الاطار ، إلى تجاوز الحدود والانغيازات القومية كما يتجاوز في الوقت نفسه مسألة تأليه الطبيعة أو الاكتفاء باشباع الحاجات القائمة الموروثة عن الماضى والمحصورة داخل حدود ضيقة للكفاية وفى اطار تكرار النمط التقليدى للحيلة . وفى ثورته المستمرة يحطم رأس المال كل هذه الأشياء ويمسقط كل الحواجز التي تقف عائقا أمام تنمية القوى الانتاجية وتوسيع الاحتياجات وتنويع الإنتاج والاستغلال وأيضا التبادل بين قوى الطبيعة والعقل *le commerce entre les forces de la nature et l'esprit* .

وعلى الرغم من أن رأس المال يعتبر ، من الناحية الفكرية ، أن كل قيد يمثل عقبة يتعين إزالتها ، فإنه لا يستطيع ، مع ذلك ، ان يتغلب على جميع العقبات التي تواجه طريقه . ونظرا لأن كل قيد يمثل عائقا أمام طموحات الإنتاج الرأسمالي فإن هذا الإنتاج يتطور وسط تناقضات يمكن التغلب عليها باستمرار ولكنها مطروحة على الدوام أيضا . وهناك ما هو أكثر من ذلك . فالحالية التي يتجه نحوها رأس المال بلا كلل تواجه حلولا كامنة في صلبه هو . وحين يصل رأس المال إلى مرحلة معينة من مراحل تطوره فإن الحدود الكامنة في طبيعته تظهره وكأنه نفسه قد أصبح العقبة الكأداء في وجه نزعته العالمية ، ومن ثم تدفعه نحو التدمير الذاتي^(١٧) .

ولما كان طريق الثورة يمر بالتدمير الذاتي للرأسمالية ، فلا حاجة إذن للتوقف عند الأشكال التي سيأخذها المجتمع بعد المرحلة الانتقالية للديكتاتورية البروليتاريا . فحين تخفى الصراعات الطبقة ، تغلب البشرية على كل التناقضات وتحرر من أشكال القهر ، وتحلل الدول التي هى أداة البرجوازية في السيطرة . وفى هذا الاطار يصعب تصور اندلاع الحروب لأن الغناء استغلال

الانسان لأخيه الانسان سوف يترتب عليه بالتالى استحالة استغلال أمة لأمة أخرى . وحين يزول التناقض الطبقي داخل الأمم ، تختفى الأزمت بين الأمم بدورها ^(١٧) .

فى ظل هذه الأوضاع يسهل علينا أن نذكر أن مسألة تدخل الدولة ، والتي كانت تشغل بال التجار والبراريين على السواء ، لم تعد تنطوى على أى معنى هام عند ملركس . ف سواء تدخلت الدولة أو لم تدخل فى الشؤون الاقتصادية فأنها تبقى ، ما بقيت الرأسمالية ، أداة قمع فى يد البرجوازية . وفى مرحلة تالية تستولى ديكتاتورية البروليتاريا على سلطة الدولة لكى تقضى قضاء ميرما على عدوها : تخلى نظام الملكية الخاصة وتقيم بدلا منه نظاما للملكية الجماعية لوسائل الانتاج . وفى المرحلة اللاحقة على مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، وهى الفرضية الوحيدة التى تعرض لها ملركس ، فان تحلل الدولة يخلق الباب نهائيا أمام هذا الجدل دون أن يجيب على سؤال يتعلق بمعرفة الأسس التى سوف يقوم عليها المجتمع الاشتراكى .

بهذه البساطة قلب ملركس كل الاطروحات الليبرالية رأسا على عقب ، ولكن يبقى لنا أن نتساءل عما إذا لم يكن ملركس قد استسلم ، شأنه فى ذلك شأن معارضيه ، وسقط فى تيه الاقتصادية مهملتا البعد السياسى للمشكلات بما فى ذلك المشكلات الدولية .

٤ - من الدول « الاشتراكية » إلى الماركسية الجديدة

تمثل الثورة الروسية لعام ١٩١٧ تحولا تاريخيا الهامته الماركسية ، إلا أنه يصعب ، على الرغم من ذلك ، ادراج هذا التحول فى إطار المنظور الماركسى .

ولكى نفهم هذا الضخيم للثورة الروسية ، وجب علينا أن نتذكر أن المنظرين الماركسيين كانوا قد تنبأوا بأن انقطاع احدى الحلقات فى سلسلة النظام الرأسمالى سوف يؤدى إلى انهيار النظام بأسره . فقد ذكر انجلز عام ١٨٤٧ بأن « الثورة الشيوعية لن تحدث على المستوى القومى فقط ولكنها سوف تندلع فى وقت واحد فى كل البلاد المتقدمة أى ، على الأقل ، فى كل من إنجلترا وامريكا وفرنسا وألمانيا .. كما سيكون لهذه الثورة صدى هائلا فى بقية دول العالم يعمل على تغيير معدل التطور فيها والاسراع به . انها ثورة عالمية وبالتالى فان الأرضية التى تقف عليها لابد وأن تكون عالمية » ^(١٨) .

وقيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كتبت روزا لوكسمبورج تقول : « أن نضال رأس المال من أجل الاحتفاظ بالأراضى التى يتحقق عليها تراكمه يشتد يوما بعد يوم ، وسوف تؤدى حملاته تلك إلى سلسلة من المآسى الاقتصادية والسياسية : أزمت عالمية وحروب وثورات » . ورأت روزا فى هذه العلامات المبكرة اعلااتا من « اللحظة التى تتضح فيها بشكل جلى لعملية الاستغلال بين الرأسماليين من ناحية وبين البروليتاريين من ناحية أخرى وذلك على مستوى البشرية بأسرها بحيث لا

يكون هناك سواما، مما يصبح معه استمرار التوسع، ومن ثم التراكم، الرأسمال عملية مستحيلة^(١٧).

وعلى الرغم من أن ردة الأحزاب الاشتراكية عام ١٩١٤ قد خيبت ظن لينين، إلا أنه قد استمر في الاعتقاد، وكان لا يزال في منغاه بزيورخ، بأن الحرب العالمية الأولى تحتير المشهد الأخير الذي يعلن عن أزمة الرأسمالية المحتضرة^(١٨).

ولأن الظروف قد انتحيت وجهة أخرى فقد وجد لينين نفسه مضطرا إلى الاستسلام للحل القاتل بتطبيق الاشتراكية في بلد واحد^(١٩). بينما اعترضت روزا لوكسمبورج، تلك الحارسة اليقظة على العقيدة، قائلة: «إن سياسة الطبقة العاملة لا يمكن أن تتحقق إلا على الصعيد الدولي، لأن هذه السياسة هي أعمية بطبيعتها وفي جوهرها العميق. فإذا ما انحسرت في بلد واحد، بينما ظل عمال البلاد الأخرى يمارسون سياسة برجوازية، فإن عمل الطبقة الثورية لابد أن يضل وإن تقسد نتائجه اللاحقة^(٢٠)». أما تروتسكي فقد اتهم «نظرية الاشتراكية في بلد واحد، و التي نبتت في مستنقع العمل الرجعي ضد أكتوبر ... بأنها النظرية الوحيدة التي تصادم بشكل عميق ومنطقي مع نظرية الثورة الدائمة^(٢١)».

وهكذا فقد واجهت الممارسات اللينينية والستالينية احتجاجا نجح من قلب الحركة الشيوعية نفسها.

ولا تكفي الضغوط الداخلية والكامنة في عملية إقامة الاشتراكية في بلد واحد، لأن تقصر وحدها ما حدث من انحراف بالمقارنة بالعقيدة الأصلية. وقد سبق أن ذكرنا أن الاتحاد السوفيتي قد انضوى بالفعل تحت لواء المبركات الأساسية للقانون الدولي «البرجوازي» وانخرط في ممارسته^(٢٢). ومن خلال هذه الانتهازية، فقد أصبحت طبيعة الاتحاد السوفيتي نفسها هدفا للنقد والاعتهم.

حقا لقد خرج الاتحاد السوفيتي عن طوق النظام الرأسمالي وتسليح بحكومة وبإدارة يطلق عليهما لقب «الاشتراكية». لكنه بقي دولة قبل كل شيء. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نستمر وال ما لانهائية في تفسير الاضطراب المستمر في قوة هذه الدولة بالتماس أسباب من قبيل ديكتاتورية البيروقراطية أو تهديد الحصار الرأسمالي إذ تستخدم المصطلحات الرسمية أحيانا لكي تطمس معالم سلوك عداوى لقوة عظمى لا نجد له نموذج أكثر اكتمالا (الحماية، السيطرة الاقتصادية للدولة، التوسع الاقليمي) إلا في كتابات المنظرين الماركسنيين (التجربين) وليس في كتابات ماركس نفسه.

والأهم من ذلك أن طبيعة الصراع الدائر الآن بين هذه القوة الدولية والمزودة بوسائل عسكرية هائلة وبين الدول «الرأسمالية» تختلف وتخرج تماما عن الطريق الذي رسمه ماركس بل تحتير

تشوبها كاملا لمضامينه . ذلك لأن الاتصال المحتمل « للاشتراكية » يتوقف على نتيجة مبارزة في القوة بين أحلاف متصارعة أكثر مما يتوقف على التحطيم الذاتي للأرسمالية تحت وطأة تناقضاتها الداخلية^(١٦).

بعبارة أخرى فإن التحليل للمركسي والذي يفسر العالم من خلال التناقضات الاقتصادية قد أغلقت مكانته لتصورات جيوبوليتيكية تعبر عنها بشكل أفضل الحسابات المنبثقة عن الميكانيكالية أو نظريات هوبز .

ويرد القادة السوفيت على هذه الحجج قائلين بأنهم يجسدون الدفاع عن معسكر البروليتاريا في صراع طبقي أصبح الآن على مستوى الكون بأسره . وكان من الممكن أن يكون هذا الرد مقبولا لو لم تطرح دول اشتراكية أخرى تصورا مختلفا تماما عن الوضع الدولي . فقد بلور القادة الصينيون في مطلع السبعينات نظرية العوالم الثلاثة *Les trois mondes* والقاتلة بأن هناك عالم أول ، يتكون من القوتين العظميين اللتين تتنازعان السيطرة على العالم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ، وعالم ثان يتكون من القوى تحت الامبريالية *Sous-impérialistes* (أوروبا الغربية واليابان) مطالب بالانضمام إلى جهود عالم ثالث (الدول المتخلفة) للنضال ضد امبريالية القوتين العظميين .

ولسنا مطالبين بالخيار بين الاستراتيجية السوفيتية والاستراتيجية الصينية . ويمكننا أن نلاحظ أن كلا منهما تستند على تحليل لعلاقات القوى لا يأخذ في اعتباره العامل الاقتصادي إلا بشكل ثانوي .

ولهذا فإن استئناف مناقشة الفرضية للمركسية لتفسير العالم المعاصر من خلال التناقضات الاقتصادية لا يمكن أن يتم إلا انطلاقا من قواعد أخرى غير تلك التي تزودنا بها الدعاية في البلدان الاشتراكية . وتطرح النظرية للمركسية الجديدة ، والتي ذاعت شهرتها على يد كتاب من أمثال سمير أمين ولرغري إيماثويل *Arghiri Emmanuel* وأندريه جونتير فرانك *André Gunder Frank*^(١٧) ، تفسيراً يعتمد على المقابلة بين المركز *centre* والمحيط *periphérie* . ويحتل النظام الرأسمالي ، الذي يسيطر دوما على الاقتصاد العالمي ، موقع القلب أو المركز ويضم عددا من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان ، كما يضم أيضا بعض المؤسسات الخاصة ، مثل الشركات متعددة الجنسية ، والمؤسسات الدولية العاملة مثل البنك الدولي للتعمير والتنمية ، وصندوق النقد الدولي ، و التي تسهم بملء أزمائها في إطالة ودعم السيطرة الرأسمالية على السوق العالمية لرأس المال والسلع . وعلى المحيط تقع الدول المتخلفة الخاضعة للسيطرة الرأسمالية ، و هي الدول التي حكم عليها تخلفها بأن تصبح وتبقى مجرد مورد للمواد الأولية أو منتج من الباطن لصناعات يسيطر عليها المركز . وعلى أسوأ الفروض فإنه لا يسمح لهذه الدول سوى « بتسمية تخلفها » أما تسميتها فإنها لا تحدث ، على أحسن الفروض ، إلا في قطاعات « مفتوحة على الخارج *extra-vertis* » وتستجيب أساسا لاحتياجات المركز . وهذه القطاعات هي قطاعات منعدمة الصلة بالمجموع الذي تعيش فيه والذي ما يزال سجيناً

لائحة الانتاج التقليدى ومحكوم عليه بالتدهور الاقتصادى والاجتماعى .

فإذا ما قبلنا هذا التصور فإن الثورة المالية لا يمكن أن تتبع إلا من تمرّد المحيط على المركز الذى يستفله لأن بقاء النظام الرأسمالى رهن باستمرار ما يحصل عليه من عائد يستقطعه على حساب اقتصاديات الدول المتخلفة .

ومن محاسن هذا التفسير انه يمد الصلة بالبدئية الماركسية الجوهريّة والحاجة الخاصة بحماية « التدمير الذاتى » للرأسمالية بعد وصولها إلى أوج قوتها . لكن هذا التفسير يثير في الوقت نفسه سلسلة من المشكلات :

أولها : يتعلق بمعرفة ما إذا كان هذا التفسير يتمشى مع معطيات الواقع وخصوصا ما يتصل منها بالعلاقة الارتباطية بين نمو الاقتصاديات الرأسمالية وركود اقتصاديات الدول المتخلفة . وسوف نتعرض لهذا الموضوع في الجزء الثانى^(١٧).

وثانيها : ما يتصل منها بتكذيب نبوءة ماركس حول انبثاق الثورة أولا في الدول الرأسمالية الأكثر تقدما ثم انتقالها ، بعد ذلك فقط ، إلى بقية العالم . فإذا ما قبلنا فكرة أن التناقض الجوهري هو ذلك التناقض القائم بين المركز والمحيط لكان معنى ذلك أن بروليتاريا المركز مستهدفة من الناحية الفعلية ، وبالتالي شريكة ، في عملية الاستغلال التى تتعرض لها دول العالم الثالث من جانب الدول الأكثر تقدما . بل ربما أصبح من الممكن ، انطلاقا من هذا ، أن نؤكد على أن أى تقدم في مستوى المعيشة أو في الرعاية الاجتماعية داخل دول المركز لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب دول المحيط أى من خلال مضاعفة عملية الاستغلال التى تتعرض لها . ومن ثم تفقد البروليتاريا المنظمة تنظيميا دقيقا رسالتها الثورية ، إلا إذا قبلت أن تضحي بمصلحتها العاجلة تحالفا مع ثوار العالم الثالث .

وثالثها : يتعلق بالشك الذى يغلف دول المحيط . ففي غياب بروليتاريا منظمة وقادرة على قلب النظم القائمة ، نجد أن شريحة اجتماعية محدودة (البرجوازية البيروقراطية أو القوات المسلحة في الغالب الأعم) هي التى تسيطر على الحكم في هذه الدول . وقد وجدت هذه الشريحة في الوطنية العتيدة سر وصولها وبقائها في السلطة . فإذا افترضنا أن هؤلاء الحكام يرتبطون بالنظام الرأسمالى (وهو وضع يوصف « بالبرجوازية الكومبرادورية ») ، فإن مصلحتهم تمنى في هذه الحالة الإبقاء على الوضع القائم دون تغيير . أما إذا كان العكس هو الصحيح فإن هؤلاء الحكام يتمتعون في هذه الحالة بقدر من المناورة يسمح بانتهاج سياسة الأرجوحة والمزايدة في مواجهة الكتل واستغلال الموارء التى تحصل عليها من هذه الكتل معا ، أو بالتبادل ، لدعم مواقفها في السلطة وتأجيل مجيء الثورة الداخلية^(١٨).

وهكذا فإن الاقتصاد يعود بنا مرة أخرى الى الاستراتيجية . فحتى اذا تحقق الماركسيون داخل قوقعة المقولة الشهيرة والتي مفادها أن الاقتصاد ليس حاسما إلا في المرحلة النهائية en dernière instance فإنه من الصعب مسيرتهم مثلما تصعب مسيرة الاقتصاديين الليبراليين حول مسألة التوازنات التلقائية .

وعلى أى حال فإنه يمكن بسهولة التحقق تجريبيا من تعقد المشكلات ارتكازا على معايير تم استخدامها في هذا الفصل . فما تزال توجد دول تستطيع أن تحقق بسهولة تراكما في الأوراق المالية ، وتمثلها في عالم اليوم الدول البترولية التي تحقق فائضا في رؤوس الأموال . « والتي لا تستطيع أن توظف مدخراتها داخل اراضيها وتسعى بالتالى لاستثمارها خارج حدودها وفقا لمقتضيات مصالحها أو ايديولوجيتها »^(١٠).

وقد أدى خفض الرسوم الجمركية ، تحت اشراف منظمة الجات منذ ١٩٤٥ ، ثم انشاء مناطق التبادل الحر أو « الأسواق المشتركة » إلى سهولة انتقال السلع والأشخاص بين الدول الرأسمالية . لكن آليات الحماية لا تزال تعمل بين أوروبا والولايات المتحدة ، أو بين الدول المستهلكة للمواد الأولية والدول المنتجة لها أو بين الشرق والغرب ، ناهيك عن تطبيق « بنود الانقاذ clauses de sauvegarde » والتي تستطيع الدول أن تتذرع بها عندما تعتقد أن انتاجها المحلي يتعرض لتهديد المنافسة الخارجية . ولا تزال الخلافات بين المصالح والايديولوجيات من الضخامة بحيث يصعب الحديث عن سوق عالمية موحدة توحيدا تاما إلا إذا كان ذلك على سبيل التنبؤ . ولا تزال كل دولة قادرة ، في حدود تلك الرقعة المقسمة إلى العديد من التحالفات ، على انتهاز سياسة تجارية (ميركانتلية) خاصة بحسابها بهدف تعظيم مكاسبها وتخفيض خسائرها إلى حدودها الأدنى .

واليوم ، مثل الأمس ، لا يزال الاقتصاد سياسيا ، ويستطيع الاقتصاد أن يفسر وحده العديد من التصرفات الفردية والجماعية ولكنه ، ماركسيا كان أو ليبراليا ، لا يستطيع أن يزودنا بالفتاح الأوحد لقهم العلاقات الدولية فهما شاملا .

هوامش الفصل الخامس :

(١) ليس المقصد هنا أن نعرض للمشكلات النظرية التي تثيرها قضايا التبادل الدول في الميدان النقدي والتجاري ولكننا نرغب فقط في استعراض تطور الرؤى المتلاحقة والمتناقضة للاقتصاديين حول المشكلات الدولية بصفة عامة . حول القضايا النظرية التي لم نعرض لها هنا مباشرة أنظر :
Gérard MARCY, Economie internationale, P.U.F., 1972 et Bernard LASSUDRIE-DUCHENE (éd.), Echange international et croissance, Economica, 1972.

Testament politique (1624). chap. ix, Sect VI

(٢)

(٣) ثروة الأمم ، الجزء الثاني ص ٨٨ نقلا عن دوجلاس ستوربات ص ١٠٤ .

(٤) جاءت المقولة الوحيد لهذا التيار أساسا من ألمانيا حتى فريدريك ليست مؤلف « النظام الوطني للاقتصاد السياسي » (١٨٤١) كان نفسه متوقفا . فقد ادعى من ناحية أنه « أول من القى الضوء على احتمالات المدرسة العالمية » ، « وبني منظومته على فكرة الألة كوسيط بين الفرد والتنوع الانساني » (المقدمة) ، إلا أنه أيد في الوقت نفسه فكرة الاتحاد الجمركي (Zollverein) فقط بين الوحدات السياسية من أصل جرمانى . وبمكنت أن نجد هذه التوفيق في تلك الصياغة التي لم تفقد حتى الآن شيئا من عصريتها : « إن السلام يعم دوما على الأكالييم والدول المتحدة فيما بينها ، ومن هذا الاتحاد الوحدة التجارية . أما إذا بدأ الاتحاد بين الدول بالوحدة التجارية فإن حرية التجارة سوف تؤدي في هذه الحالة الى استعباد الشعوب » .

(٥) انظر :

Les textes d'Adam Smith, de Bentham, d'Arthur Young, Ricardo, J.B. Say, F. Bastiat, R. Cobden, Gladstone et même ... Disraëli cités dans Marcel MERLE, L'anticolonialisme européen de Las à Marx, op. cit.

(٦) إن المقارنة بين الاعلان الشيوي (١٨٤٨) وكتاب كاييه CABET المعنون « Voyage en Icarie » أى رحلة إلى إيكاريا لأبد وأن تكون عظيمه المنزى .

(٧) ومع ذلك فإن الانتاج الصحفى للمركسى والمناظرات التي شارك فيها قد ترحى بأنه وقع أسيرا بعدد من الأوامر السائدة في تلك الفترة (انظر في الصفحات التالية علامات ذاتية الأئمة) فضلا عن أن تقضيله لبعض البلاد الأوروبية في تلك المناسبة أو ذلك ينطوى في الواقع على إدراك فيه للتسلسل أو الحرب المتعصية . حول هذه النقطة Míldos MOLNAR, Marx, Engels et la politique internationale, Galimard, 1975. أنظر :

Le manifeste communiste.

(٨)

Discours sur le libre échange.

(٩)

(١٠) افتتاحية ظهرت في صحيفة نيويورك ديلي تريبيون عدد رقم ٥١٢٣ الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٨٥٧ . وتلك هي نفس الأطروحات التي غذت العلماء المبني للاستثمار الكولونيال وخصوصا تلك التي دافع عنها في الممسينات على صفحات باري ماتش الصحفي ريموند كلزبه والذي أصبح اسمه رمزاً لهذا الاتجاه .

(١١) أنظر مقال ملركس في نيويورك ديلي تريبيون الذي نشر بالمعد رقم ٢٨٠٤ الصادر في ٢٥ يونيو ١٨٥٣ والذي فيه يتضح تماماً أن احتقار ملركس لجماعات ما قبل الرأسمالية قد اقترنت تماماً بفكرة « المهمة التاريخية » للقوى الاستعمارية .

(١٢) Fondements de la critique de l'économie politique (1857-1858), Anthropos, 1968, t. 1, p. 366-367. (١٢)

Manifeste communiste. (١٣)

Principe du communisme (1847), cité dans Oeuvres de Karl Marx, la Pléiade, t.1.p. 1584. (١٤)

L'accumulation du capital (1913), Maspero, 1969, p. 145. (١٥)

L'impérialisme, stade suprême du capitalisme (1917), Moscou, Ed. du Progrès, 1969, p.165. (١٦)

(١٧) وتضع ملروه وإحباطات لينين من أحكامه اللاحقة . وخصوصا عندما كتب يقول : « كما تصور التنمية على نحو أكثر تبسيطاً بكثير مما حدث . وكما نقول لأنفسنا وللطبقة العاملة في روسيا وفي كل دول العالم أنه لا مجال للخروج من المذبذبة الدائرية الملهوثة والمحرمة إلا عن طريق الثورة . وكما نتعقد أن أحداث شرح في الحرب الاستعمارية عن طريق الثورة سوف يفتح الطريق أمام مخرج مماثل لكافة شعوب العالم . ولكن اتضح أن شعوب العالم الأخرى لم تتجمع في أن تتخطف على طريق الثورة بالسرعة التي تصورناها . لقد كانت توقعاتنا وحساباتنا سليمة . ومع ذلك ظم نحصل على تأييد الطبقات العاملة في جميع أنحاء العالم بالسرعة التي تمنيناهما واحمدنا عليها واعتيناهما أساساً لسياساتنا .. لقد حصلنا على دعم من نوع آخر .. » (السياسة الخارجية للثورة الروسية ، الأعمال الكاملة ، المجلد الخامس عشر) .

Spartakusbriefe, n°8, cité dans Rosa LUXEMBOURG, Ecrits, politiques, t. II. Maspero, 1969, p. 43. (١٨)

La révolution permanente 1928-1931, cité dans Jean BAECHLER, Politique de Trotsky, A.Colin, 1968, p.230. (١٩)

(٢٠) أنظر الفصل السابق .

(٢١) وهنا أيضاً يبدو أن تروتسكي كان على حق حين كتب يقول في نفس النص الذي سبقته الإشارة إليه : « إن التخل عن الزعم الدولية لابد وأن يقود حتماً نحو « المسايته » أو الرسالاتية الوطنية ، أي الاعتراف بمزايا وخصوصيات تسمح لدولة معينة دون الدول الأخرى بالمعب دور لاعتداف به إلسواها » .

Samir AMIN, Le développement inégal, Ed. de Minuit, 1973; Arghiri EMMANUEL, L'échange (٢٢) inégal, Maspero, 1969.

(٢٣) أنظر الجزء الثالث من هذا الكتاب ، الفصل الرابع .

(٢٤) يتضح هذا السلوك في عدد من الحالات كمصر والبراق .

(٢٥) أنظر الجزء الثالث ، الفصل الرابع من هذا الكتاب .

مراجع الفصل الخامس :

Pour un panorama général des problèmes traités dans ce chapitre, voir: DENIS (Henri): Histoire de la pensée économique, P.U.F., Coll. «Thémis».

Le choix des textes cités repose sur une hypothèse qui peut donner matière à controverse. Sans vouloir ranimer le débat sur la «coupure épistémologique» chère à Althusser, il est évident que l'interprétation présentée ci-dessus s'appuie moins sur les écrits de jeunesse de Marx que sur ses travaux postérieurs à 1848. Mais il n'est interdit de penser que le matérialisme historique et la théorie de la lutte des classes s'appuient sur une analyse économique dont Marx a été le principal artisan. Dans ce sens:

DOCKES (Pierre): L'Internationale du capital, P.U.F.

Pour une vue d'ensemble du problème:

CHATELET (François), PISIER-KOUCHNER (Evelyne), VINCENT

(Jean-Marie), Les marxistes et la politique, P.U.F., 1975.

L'exposé des thèses néo-marxistes pourra être complété et mis à jour par la consultation de Revues ou de publications semi-périodiques comme Critique de l'économie politique (Maspero).

الفصل السادس

العلميون

لقد شهدت بداية القرن التاسع عشر في أوروبا مولد مدرسة فكرية أدت الى تعديل محور البحوث المتعلقة بالعلاقات الدولية وأعدت تعريف موضوع الدراسات التي يشملها هذا الميدان .

١ - رؤية علمية للمجتمع

وقد جاء التجديد أولا على صعيد المنهج المستخدم والذي مثل قطيعة مع المناهج المستخدمة من قبل : فبدلا من معالجة الظواهر الاجتماعية باعتبارها مسائل تدخل في اطار الأخلاق أو الفنون أو الفلسفة أو القانون أو حتى الاقتصاد ، اتجه الأمر نحو مضامينها بالظواهر الطبيعية ومحاولة اخضاعها لنفس طرق الملاحظة والوسائل التجريبية التي ثبت بالفعل نجاحها في الميدان العلمى^(١) . وقد جاءت نقطة الانطلاق على طريق هذا التحول على يد مؤلف يجمع بين البعيرة والغموض في نفس الوقت هو الكونت سان سيمون Henri de Saint Simon حين قصد ابتكار « الفيزياء الاجتماعية la physique Sociale » وقد ألهمت كتابات سان سيمون تيارا فلسفيا بأكمله هو تيار الوضعية «Positivisme» والعلمية Scientisme ، كما ألهمت في الوقت نفسه ذرية من التطبيقيين أو الممارسين praticiens الذين حاولوا تطبيق المذهب السان سيموني على أرض الواقع . وقد كانت هذه الثورة الفكرية من العمق بحيث كان من الطبيعي أن تكون بداياتها مترددة وأن يكون ميراثها متباينا . فقد اعتقد سان سيمون أن حركة المجتمعات ، شأنها شأن الكواكب ، تأتى استجابة للقانون العلمى للجاذبية^(٢) . ثم جاء أوجست كونت Auguste Conte ليحتد أن بإمكانه اقامة فلسفة وضعية ، على انقراض العصر اللاهوتي والعصر الميتافيزيقي ، تبني على مبادئ العلم وحده^(٣) ، وحمل الراية من بعده على نفس الطريق اميل

ينرى E. Huxley ومن المقارنة مع ظواهر الطبيعة توصل المفكرون إلى نتائج شديدة التباين . فبينما وجد داروين Darwin في الصراع الشرس بين الفصائل المتنوعة نموذجاً يصلح لتفسير المواجهة العالمية بين الأجناس^(١)، نجد أن سبنسر Spencer قد اعتقد ، على العكس من ذلك ، أن بإمكانه البرهنة على الأداء الطبيعي والتناسق للمجموعات الاجتماعية من خلال التقريب بين علم الأحياء biologie والعلم الاجتماعي la Science Sociale^(٢).

ورغم هذا التباين فقد اتفق ورثة سان سيمون جميعهم على أن الهياكل الاجتماعية corps-sociaux هي بمثابة « أجهزة عضوية organismes » تصلح ويجب أن تكون موضوعاً خالصاً للبحث العلمي . ومن ثم فقد بدت المجادلات السابقة ، والتي تأثرت بالعقائد المحددة سلفاً ، وكذلك المشاجرات الزيفية المنبثقة عن التفكير التجريدي ، شديدة العمق . وهناك إجماع على أنه لا يمكن استكشاف القوانين التي تسمح بتفسير الآليات الاجتماعية إلا من خلال مناهج أثبتت العلوم الدقيقة les Sciences exactes نجاعتها ، على الرغم من وجود خلاف حول أى من فروع هذه العلوم (الفيزياء ، الأحياء ، الرياضيات) يصلح لامدادنا بالعدة العلمية اللازمة . ان تأسيس « علم الاجتماع Sociologie » (وهو مصطلح ابتدعه أوجست كونت للدلالة على علم المجتمعات) كان من معالم موجة « العلمية Scientisme » التي طغت على جميع فروع البحث الثقافى حتى نهاية القرن التاسع عشر .

٢ - « علم للانسانية » une science de l'humanité

ما هي صلة هذا التحول المنهاجى بالعلاقات الدولية ؟

ثبتت هذه الصلة أولاً من أن هذا النهج الجديد حاول أن ينتشل دراسة العلاقات الدولية من هؤلاء الذين احتكروها أو تنازعوا احتكارها . فالعلاقات الدولية ، باعتبارها ظواهر اجتماعية ، لا تستطيع أن تغفل أكثر من غيرها بعيداً عن مناهج البحث العلمي . وتأتى هذه الصلة ثانياً ، وبصفة خاصة ، من حقيقة أن المجتمع الدولى قد أصبح الموضوع المفضل للبحث والمشروعات التجريبية من جانب السان سيمونين وقرنائهم بعد أن اكتشفوا ، من خلال مفهوم الأجهزة العضوية ، وجود هذا المجتمع . ومنذ ١٨١٤ صاغ سان سيمون مشروعاً طموحاً « لاعادة تنظيم المجتمع الأوروبى »^(٣) وهو مشروع لا يخرج عن كونه ، بمستوى العصر الذى ولد فيه ، تصوراً مسبقاً préfiguration للحكومة العالمية المستقبلية . وقد ذاعت العقيدة السان سيمونية من خلال مجلة تحمل اسماً له دلالة : (الكرة الأرضية le Globe) ، وتضمنت عدة مقالات خصصت لمناقشة السياسة الأوروبية . ولم يتردد أوجست كونت هو الآخر ، والذى انتهى بتأسيس « دين للبشرية religion de l'humanité » في بلوزة مشروع « اللجنة الوضعية الغربية Comité positif occidental »^(٤).

وقد يبدو للوهلة الأولى ان هذا الاتجاه يمثل إحياء للتيار الطوبائى والذى سوف يجد في المناخ الرومانسى للنصف الأول من القرن مصادر الهام جديدة . ولكن العناية الثنائية للمصطلحات

المستخدمة والباحث الكاتبة وراء هذه المشروعات ، تشير إلى أن الأسس التي قامت عليها لم تكن أخلاقية أو قانونية بقدر ما كانت علمية . فقد أراد سان سيمون أن « يمد تنظيم أوروبا على أسس عقلانية مضمنا على مقدرة الكفايات (التجار ، العلماء ، القضاة ، والاداريين) وتكليفهم بمسؤوليات عقلية . وقد ذكر انتفانتان Enfantin ، أحد تلامذة سان سيمون ، أن « أثر العصر الحالي هو أثر تنظيمي » وأن « عهد السياسة العقلية الذي يبدأ هو عهد الاتصال مع الأفارقة والاسيويين ، مع المسيحيين والمسلمين »^(٨) . أما ليريه Liré فقد استطاع من خلال سلسلة من المتواليات المنطقية أن يبرهن على أنه « ليس هناك سوى علم عظيم واحد هو علم البشرية الذي يتضمن كل شيء ويخلص كل شيء »^(٩) .

٣ - علم أم طوبالية ؟

وقد تبحث تلك الكتابات على الضحك في أيماننا هذه وذلك بسبب ما يفوح منها من نفمة تقضية وما تتطوى عليه من جوانب قطعية . لقد أعطى أشد أتباع العقلية والوضعية تلقيا مثالا سيفا في الواقع لأن أعمالهم قد تحولت في النهاية إلى مجموعة خطب تحمل بصمات الزهد والتدين . وقد عكست أعمالهم حساسية عصر ما لبث حتى شعراه أن غرقوا سريعا في أوهام التقدم^(١٠) ، أكثر مما عكست خطوات البحث العلمي الصلوم . إن المزاج والعيوب التي تستند إلى التقنية المستخدمة تثير لدى المراقبين ، من خلال ظاهرة غريبة لا تزال نلمس آثارها كثيرا في عالم اليوم ، ردود أفعال انفعالية أكثر منها عقلانية .

ومع ذلك فإن التيلر السان سيموني يستحق أكثر من مجرد وقفة فضول استذكارية . فقد انخرط جانب من أتباع سان سيمون بهمة في مشروعات ضخمة (تطوير السكك الحديدية ، شق قناة السويس) أو وضعا خططا استيطانية (وخصوصا في الجزائر) تشهد على إرادتهم الطموحة في تنظيم العالم^(١١) . أما فيما يتعلق بالثراث الثقالي فقد تبين الانتظار عشرات السنين قبل أن تتمكن ادعاءات العلمية من بلورة نهج علمي لدراسة العلاقات الدولية . ولا يجب أن ننسى أن مناهج جديدة في البحث تستخدم الآن على نطاق واسع ، منها السلوكية « behaviorisme » والوظيفية « fonctionnalisme » على وجه خاص ، قد خرجت من رحم العضوانية « organicisme » عن طريق الولايات المتحدة . وفي كلتا الحالتين فالتناهد بصدد مناهجين يريهان أن يلتزما التزاما تاما بالصرامة العلمية ولكنهما يدعيان بإمكانية تطبيقهما بلا تمييز على كافة الظواهر الاجتماعية سواء كانت « دولية » أم لا . ويهدف المنهج السلوكي إلى دراسة سلوك مختلف اللاعبين الموجودين في الحقل الاجتماعي ، دون أن يهم كثيرا بشخصية هؤلاء اللاعبين ، وذلك من خلال أكثر الطرق العلمية الممكنة صرامة (أى في أغلب الأحيان عن طريق الاستخدالم الكمي Quantification) . أى أن اتباع هذا المنهج يعالجون سلوك الدولة أو المؤسسة أو الثقافة أو الحزب السياسي عن طريق تطبيق نفس المعايير ونفس التقنيات . لكن الاهتمام بالصرامة المنهجية طغى على صلاحية موضوع البحث .

ونستطيع إلى حد ما أن نتحدث بطريقة مشابهة عن التصور العضواني *la conception organiciste* . إذ يتم منظور هذه المدرسة بالتأكيد على تنوع وظائف الالامين ودراسة العلاقة بين البناء *Structure* والوظيفة *Fonction* بدلا من الاهتمام بدراسة السلوك المنزول لمؤلاء الالامين . وقد القى سينسر الضوء على الالاماء البيولوجى لتلك الرؤية الخاصة بالميكمل أو بالجسم الاجتاعى حين قال :

« هناك تشابه حقيقى بين الجهاز العضوى للفرد والجهاز العضوى للمجتمع - ونحن لا ندعى أن يكون التشابه بينهما تاما ومطلقا .. إذ من الواضح أن بناء ووظائف الجهاز العضوى الاجتاعى أقل تحديدا وأكثر عرضة للتغير وأكثر اعتيادا على الظروف المتغيرة على الدوام . لكننا نريد فقط أن نقول أنه توجد ، خلف الظواهر التى تشكل السلوك فى مجملها والتى لا تزودنا بمادة لعلم ، بعض الظواهر الحيوية والقابلة للتسيق العلمى . فكما أن الفرد يمتلك بنية ووظائف تمكنه من الاضطلاع بالأعمال التى يسجلها كاتب لسيرته الذاتية فإن للمجتمع بدوره بنية ووظائف تمكنه من الاضطلاع بالأعمال التى يسجلها عنه المؤرخ : وفى كلتا الحالتين فإنه يتعين على العلم أن يتم بأصل وتطور وذهول هذه البنية وتلك الوظائف »^(١٧).

وبفضل هذا المنهج يميل العضوانيون *les organicistes* إلى الاعتراف بخصوصية الواقع الاجتاعى *fait social* مثلما فعل ديركاجم *Durkheim* بينما ينزع السلوكيون نحو تفتيت عناصر هذا الواقع وتقليصه إلى مصفوفة من ردود الأفعال الفردية تخضع للتحليل النفسى الاجتاعى *psychologie sociale* أكثر مما تخضع لعلم الاجتماع *Sociologie* . وتمثل السمة المشتركة لكل من هذين النهجين فى أن كلاهما يتعامل مع جميع المسائل قيد البحث بطريقة متطابقة تماما وبدون تمييز بين أى مستوى من مستويات الملاحظة . أما بالنسبة للعضوانى *organiciste* فإنه يخضع أى « جسم اجتاعى *corps Social* » ، أيما كانت طبيعته أو حجمه ، إلى نفس قوانين تقسيم العمل والتسيق بين المهام . ولا تتمتع العلاقات الدولية بأية خصوصية تسمح لها بالخروج على تلك القاعدة ، وبالتالي فالتعامل معها يتم على نفس أسس التعامل مع أى جهاز عضوى *organisme* .

وإذا كانت توجه للعضوانية انتقادات حادة باعتبارها نظرية استاتيكية ان لم تكن تيمرا مقننا للنظام القائم ، وإذا كان من النادر ، لهذا السبب ، أن نجد من بين المتخصصين من يعلن انتباهه اليها على نحو صريح ، فالواقع أن الصلة بينها وبين نظريات أخرى تستخدم بكثرة فى عالم اليوم مثل الوظيفة *Fonctionalisme* والتحليل النسقى *analyse systématique* هى صلة واضحة تمام الوضوح . ولم تصمم أى من هاتين النظريتين لمعالجة الظواهر الدولية بصفة خاصة ولكن يمكن استغلالهما فى الواقع لهذا الغرض على نحو مثير بأكثر مما يتيح المنهج الكمى البحث للسلوكيين .

ولكن لم تؤد عملية القرن التاسع عشر فقط إلى فتح الطريق أمام أبحاث جادة ومعقدة ولكنها

أسهمت أيضا ، من خلال انغماسها في جو الرومانسية الانسانية ، في بلورة رؤى للعالم تعتمد على الملاحظة المنهجية ولا مجال فيها للطوباوية التبوتية ، مثل « العالمية monialisme » ، وهي حركة شكلتها أفكار سمحة وسخية اعتقدت أن بالامكان إقامة حكومة عالمية في المدى القصير ، وإلى حد ما الفيدرالية التي يعتبر برودون منظرها الأقوى تماسكا ، والتي تعتمد هي الأخرى على رؤية كونية ولكن في صورة جديدة تماما للعلاقات الدولية والتي استوحت أفكارها من خليط من العلم والمشاعر النبيلة التي تمرر عنها النزعة الانسانية . ومن نفس المنبع أيضا نبل كل من التكنوقراط ، الذين وضعوا عام ١٩٧٠ « النماذج العالمية » ، وعلماء اللاهوت ، من أمثال شاردان p. Teilhard chardin ، الذين اهتموا بالتوفيق بين خطط العناية الالهية وبين تلويح العالم والطبيعة .

إن هذا القويض من المشروعات هو علامة على الفنى وعلى الارتباك أيضا ... فهناك الآن كثرة من المدارس المرشحة للتنافس على تراث العلمية والتي يصعب أن تتحول في ظلها إلى مذهب وبرنامج عمل متجانسين ، ولهذا السبب فإن عصر « المنظمين organismeurs » الذى اعتقد جيمس بورنهام James Burnham أن بمقدوره التبو بمقدمه ابتداء من الحرب العالمية الثانية ، لم يكن أوانه بعد^(١١) . لكن لا يصح استبعاد مثل هذا التصور للعلاقات الدولية باعتباره ، على الأقل ، فرضية قيد البحث hypothèse de travail . إن من شأن هذه الفرضية أن تفتح آفاقاً خصبة للبحث شريطة أن نحذر من الوقوع في براثن حتمية جديدة أو نصديق على رؤية ميكانيكية خالصة للارتقاء الاجتماعى .

هوامش الفصل السادس :

(١) استعان الفلاسفة للمدِين في القرن الثامن عشر بفكرة الطبقة لتفقد الحوافز والمعتقدات الدينية . لكنهم لم يقطعوا الشوط إلى نهايته بالنظر إلى المجتمع نفسه باعتباره موضوعا للبحث العلمي . لكن يتعين علينا هنا أن نذكر هاتين الملاحظتين على سبيل المثال الاستثناء : الأولى تلك التي أولى بها روسو في كتابه « خطاب عن الاقتصاد السياسي ، 1766 » والتي يقول فيها :

« يمكن اعتبار الجسم السياسي بمثابة جسم منظم وحى شبه بالجسم البشري . وتمثل السلطة السيادية رأس هذا الجسد ، كما تعتبر القوانين والعادات بمثابة المخ وركز الأعصاب ووطن القوم والإرادة والأحاسيس ، وتمثل القضاة والفقهاء أعضاءه ، أما التجارة والصناعة والزراعة فهي بمثابة القوم والأعضاء التي تعين على البقاء المشترك . وتلعب المالية العامة دور الدم في الحياة الاقتصادية لأنها بقياسها يوظف تعيد توزيع الغذاء والمال على الجميع . أما المواطنون فهم بمثابة الجسد ، وهم الذين يتركزون الآله بحيث ملأ يصب الجسد يجرح في أي موضع حتى يصل الاحساس بالألم إلى المخ حين يكون الحيوان في حالته الصحية » .

أما الملاحظة الثانية فهي تلك التي أولى بها Sieyès في كتابه « ملهى الطبقة الثالثة Qu'est-ce que le Tiers ? Est (1789) » والتي يقول فيها :

« لن نتسكن مطلقا من فهم الآلية الاجتماعية ما لم نتم بتحليل المجتمع باعتباره آلة تحلل أجزائها على حدة ثم تعيد تركيبها نظما الواحدة تلو الأخرى حتى نحس بالواقعات ونفهم التجانس العام الصادر عنها » .

Mémoire à l'Empereur. (٢)

Cours de philosophie positive (1830-1842). (٣)

L'origine des espèces 1859). (٤)

La science sociale (1873), traduction française 1877. (٥)

œuvres complètes, éd. Dentu, 1868, T.XXXI. (٦)

Conclusion générale du Discours préliminaire. Système de politique positive (1881), t. I, Ed. de la Société positiviste, 1929, p. 384-392. (٧)

Lettre à Aries, fin juillet 1840, Œuvres de SAINT-SIMON et d'ENFANTIN, Dentu, 1866. (٨)

«De la philosophie positive» dans Le National, 2 et 4 déc. 1844. (٩)

(١٠) تأمل هذا الجزء من خطاب ألكسندر هيجو في مؤتمر السلام عام ١٨٤٩ : « أي تقدم هذا رأى تسير ! انظر كيف ترك الطبيعة نفسها للانسان يروضها ، وكيف تصبح المادة على نحو مضطرب أسوأ للعقل وتخدمه للاستهائه ! وكيف تلتقي الحروب والألام : وكيف تتلاشى الشعوب المتباعدة وتقترب المسافات . إن القرب هو بداية الإنهاء .

يفضل السكك الحديدية سوف تصبح أوروبا كلها أصغر من فرنسا في العصور الوسطى . ويفضل السفن التجارية نستطيع اليوم أن نمر المحيط بطريقة أسهل مما كنا نعب البحر المتوسط من قبل . وبعد قليل سيتمكن الانسان من أن يطوف الأرض ملتحاً كانت آلهة هومر تطوف السماء بخطوات ثلاث . لم تبق سوى سنوات وبمحط خط الهاتف السحري بالكلية الأرضية ويضم العالم » .

(١١) انظر :

Sébastien CHARLETY, Histoire du Saint-simonisme, Paul Hartmann, 1931, Gonthier , 1963, en Livre de Poche, Coll. Méditations.

(١٢) مايكل تريف السلوكية عالماً « فبالنسبة للبعض يعنى المدخل السلوكي العلمي دراسة السلوك على نفس نمط دراسة المؤسسات والبنات الشكلية ، أما بالنسبة للبعض الآخر فهو اللجوء الى المعطيات التجريبية والنسبة لتفريق ثالث فهو يعنى التحليل الكمي للأحداث .

نقلا عن (Francis W. HOOLE, «The behavioral science orientation» in Robert S. Jordan.. Multinational Cooperation, Oxford University Press, 1971).

Introduction à la science sociale, 1873. traduction française, 1877, p.61-62. (١٣)

The managerial Revolution. 1945, traduction française, Camann-Libry, 19847. (١٤)

مراجع الفصل السادس

Il n'existe malheureusement pas d'équivalent, pour le XIX^e siècle, des ouvrages de synthèse que Paul Hazard avait consacrés à la crise de la conscience européenne au XVII^e siècle et à la montée de la philosophie des lumières XVII^e siècle Il faut donc repartir des auteurs cités et suivre attentivement les deux courants, positiviste et romantique, qui, malgré la divergence de leurs sources d'inspiration et de leurs manifestations littéraires, se recoupent parfois sur le terrain de l'internationalisme.

Pour H. de Saint-Simon, on trouvera une bonne présentation de l'oeuvre et les citations essentielles dans:

UNESCO (Ghita), Saint-Simon. La pensée politique, Aubier-Montaigne, 1979.

Une bonne introduction à l'œuvre d'Auguste Comte dans:

ARON (Raymond): Les étapes de la pensée sociologique, Gallimard, 1967.

La pensée de Littré a été bien résumée dans une brochure intitulée:

De la Philosophie positive, Librairie philosophique de Ladrangé, 1845
(réédition des articles parus dans Le National de 1844).

L'organicisme ne peut être compris sans une lecture attentive de:

SPENCER (Herbert): Introduction à la science, sociale, 3^e éd., Librairie Germer Baillière, 1877.

Le positivisme exercera ensuite son emprise, successivement, sur l'histoire:

LANGLOIS (CH. V.) et SEIGOBOS (Charles): Introduction aux études
historiques, Hachette, 1897.

Sur la morale:

LEVY-BRUHT (L.): La morale et la science des Mœurs, Alcan, 1903.

Sur la sociologie:

DURKHEIM (Emile), Les règles de la méthode sociologique, P.U.F., 1895.

Une tentative de synthèse entre le scientisme et la pensée politique traditionnelle sera faite par **FOUILLEE (Alfred)** dans La science sociale contemporaine, Hachette, 1880, sous le couvert et pour le grand bénéfice de...l'humanité («Le monde est le langage universel; c'est une idée obscure qui se réalise en se pensant elle-Même et en s'exprimant elle-Même par mille voix et par les mille tressaillements de tous les êtres mis dans l'être»).

ملخصة الباب الأول :

قد يكون مغربا في ختام هذا العرض^(١) أن نقرر بأن كلا من هذه « المداخل » التي درسناها يحتوى على جانب من الحقيقة ، وأن عملية التأليف بينها في كل واحد *synthèse* يجب بالتالى أن ينحو نحو التوفيق عن طريق استخدام جرعات محددة أو حلول وسط . لكن فرصة نجاح هذا المسعى التوفيقى أو التأليفى تكاد تكون معدومة .

... فإذا ما نظرنا إلى الافتراضات التي بنيت عليها أسس كل اطروحة من هذه الاطروحات فسوف نجد أنه يستحيل الاتفاق بينها سواء فيما يتعلق بتعريف الموضوع (طبيعة ومدى الحقل البحثي الذي تغطيه « العلاقات الدولية ») ، أو فيما يتعلق بتشخيص اللاعبين ، أو العوامل التي يتعين دراستها ، وكذلك حول المنهج الواجب التطبيق على تلك الدراسة . ويوضح الجدول الاجمالي في (الشكل رقم ١) بجلاء هذا التنوع غير القابل للاختزال .

الشكل رقم ١
جدول اجمالي للمداخل العلاقات الدولية

المناجاة	المعايير القيمة (القيم المرجعية)	العامل الحاسم	الفاعل المفضل	خصوصية العلاقات الدولية	
استنتاجية	نمطية	الوعى	الأفراد المجموعات المنظمة	لا	الأخلاقيون
استقرائية	واقعية	فن المناورة	الحكام	لا	السياسيون
استنتاجية	نمطية	القانون	الدولة	نعم	القانونيون
استقرائية	واقعية	السياسة	الدولة	نعم	الفلاسفة
استقرائية	توزيعية	الانتاج وتوزيع الثروة	قوى الانتاج	لا	الاقتصاديون
استقرائية	وظيفية	التقدم التكني	المنظمون	لا	العلميون

وفيما يتعلق بتعريف العلاقات الدولية نلاحظ أن القانونيين والفلاسفة هم وحدهم الذين يعترفون بخصوصية العلاقات الدولية وتميزها الجوهري لأن كلا منهم يرى أن هذه العلاقات تلور أساسا بين دول . أما المدارس الفكرية الأخرى فهي وأن كانت لا تنكر خصوصية تميز العلاقات الدولية إلا أنها تعتبر أن هذه الخصوصية هي خصوصية نسبية ، كما أنهم لا يتفقون بالضرورة حول تحديد الحقل البحثي أو دوافع هذا التقسيم للعملية الاجتماعية المعقدة .

ولا يلبث القانونيون والفلاسفة أن يفترقا عندما يتعلق الأمر بتحديد العامل الحاسم في العلاقات الدولية أو تبيان القيم المرجعية أو اختيار المنهجية . وعلى هذه الأرضيات الثلاث يمكن « للفلاسفة » أن يلتقوا مع « السياسيين » . وبالنظر إلى هذه المعايير نفسها فإن القانونيين هم أقرب إلى الأخلاقيين منهم إلى الفلاسفة . وبشكل الاقتصاديين والعلميين ، وسط هذه التيمات غير المستقرة ، عصبية تنتحي جانباً ذلك لأن خياراتهم ، فيما يتعلق باللاعبيين أو العوامل أو القيم المرجعية ، هي خيارات تقع في إطار آخر غير إطار القراء السابقين .

وهكذا فإن التأليف بين وجهات النظر المختلفة هذه لابد وأن يكون وهما . ولكن ميزة هذه المواجهة أنها تبرز جوانب الجدل النظري وتزودنا بالعناصر اللازمة للبحث عن حل آخر . ومن الواضح أن مشكلة تعريف الموضوع ترتبط ارتباطا مباشرا بمشكلة تحديد اللاعبين كما ينحصر الجدل في النهاية حول الدور المقرر للدولة : لأن اعتبار الدولة لاعبا مميزا ، ان لم يكن اللاعب الوحيد ، يعني بالتأكيد على الطبيعة الخاصة للعلاقات الدولية من بين الظواهر الاجتماعية الأخرى كما يعنى كذلك حصر وتضييق نطاق البحث الى درجة كبيرة . أما مجرد ادراج الدولة على قائمة اللاعبين المحتملين دون اسناد دور خاص لها يسمح بتوسيع نطاق البحث الى الدرجة التي تفقد فيها العلاقات الدولية شخصيتها ، بل وقد تختفي كموضوع مستقل للدراسة .

ولكى نخرج من هذا المأزق فإنه يتعين علينا أن نتخلى عن معاملة الدولة « كلاعب » مفضل ، ولكن يجب علينا في الوقت نفسه أن نعترف بأن الدولة تشكل « بناء » structure أولا لا يمكن الانتقاص منه وعليه يقام صرح العلاقات الدولية كله . ان إحلال مدرك « البناء » محل مدرك « اللاعب » يسمح بحل عقدة التناقضات السابقة ويضع الأساس لتعريف واضح وعمل للعلاقات الدولية .

ان أكبر ملاحظات سطحية تشير إلى أن الحيز الصالح للحياة على الكرة الأرضية تخطه جماعات سياسية تنطلق عليها وصف الدول . فالعالم مقسم إلى دول وفي الوقت نفسه يتكون من هذه الدول المتراسة الواحدة بجوار الأخرى . ولا يقتصر تأثير وجود الدول على مجرد تقسيم الحيز الاقليمي للكرة الأرضية ولكنه يؤدي إلى عزل السكان الذين يعيشون في ظل أنظمة (سياسية وقضائية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية) مختلفة بعضها عن البعض الآخر . فإذا ما تصورنا ،

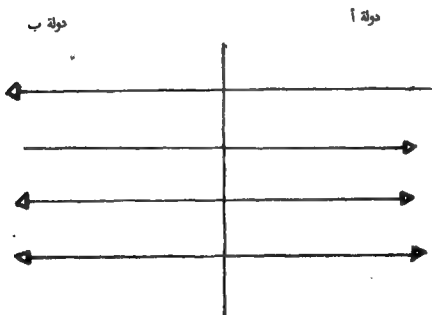
جدلاً ، أن الدول قد اختفت فإن طبيعة العلاقات التي نطلق عليها « دولية internationales » لابد وأن تتغير . وطلما بقيت الدولة واستمر وجودها على الساحة في شكل مادي ملموس يعبر عنه وجود الحدود فإنه لا يمكن تصور العلاقات الدولية إلا بالأحالة إليها .

ولهذا السبب فإن التعريف الذي يلامم العلاقات الدولية على النحو الأفضل هو التعريف الذي يأخذ مسألة « عبور » الحدود كمعيار للخصوصية . وبالتالي فإن كل التدفقات Flux التي تعبر الحدود ، أو حتى تتطلع نحو عبورها ، هي تدفقات يمكن وصفها « بالعلاقات الدولية »^(١).

ويمكن التعبير رمزياً عن هذه الرؤية للأشياء برسم مبسط تماماً . ففي التصور التقليدي المبني على « كرات البلياردو » (Arnold Wolfers: *Discord and Collaborations*, John Hopkins, 1962) ، اعتبرت الدول وحدات مغلقة ومستقلة بعضها عن البعض . أما لعبة علاقاتهم ، كما تحددها حركة الكرات على بساط طولة البلياردو ، فهي التي تشكل « العلاقات الدولية » :



وفي التصور المطروح هنا ، يمكن أن نعبر عن العلاقات الدولية رمزياً بأسهم عديدة تجتاز الحدود ويمثل كل سهم منها عدداً من التدفقات أو المبادلات :



وتشتمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات ، العامة أو الخاصة ، التي تقع على جانبي الحدود . وفي هذا التصور فإن مفهوم اللاعب يضم الدولة وحكومتها ، ولكنه لا يستبعد تدخل لاعبين آخرين محتملين والذين يصعب أن نحدد سلفا قائمة نهائية تضمهم جميعا . كما تشتمل العلاقات الدولية ، المستندة على مصلح الحدود هذا ، على جميع الأنشطة التقليدية للحكومات : الدبلوماسية ، المفاوضات ، الحرب ... الخ ولكنها تشتمل أيضا وفي الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى (اقتصادية ، أيديولوجية ، سكانية ، رياضية ، ثقافية ، سياحية ... الخ) تسبح شبكة من الاتصالات ، تقل أو تزداد كثافة تمقيدها حسب الأحوال ، وتؤدي إلى خلق مناطق من التعاون والصراع (أو التضامن والتناحر) تختلف عن تلك التي يرميها التصور التقليدي للتقسيم الجغرافي للكون على أساس الدول . وبهذا التعريف نأمل أن نكون قد أدركتنا درجة التعقد الرهيب في الظواهر الدولية دون أن نطرح أحكاما مسبقة عن السمات التي تميزها عن بقية الظواهر الاجتماعية .

أن حل مشكلة التعريف يؤدي إلى تسهيل عملية تسوية الصعوبات الأخرى التي يثيرها الجدول الاجمالي الذي فحصناه منذ قليل . فنحن اللحظة التي نكف فيها عن تفضيل الدولة كلاعب ، فإن العامل السياسي يكفي بدوره عن أن يصبح هو العامل الأرجح أو العامل الحاسم . صحيح أن العلاقات الدولية تبتق ، إلى درجة كبيرة ، عن اللعبة السياسية (أو اللعبة الدبلوماسية - استراتيجية diplomatico-stratégique ، إذا شئنا تعبيرا أكثر مواءمة) ، ولكن العوامل الأخرى التي أحصيناها هنا هي عوامل يمكن بسهولة أن نجد مكانا لها في إطار هذه التدفقات : فالضمير الأخلاق ، وقواعد القانون ، وحركة الثروة ، والابداعات الفنية ، كلها عوامل يجب ويمكن أن نجد لها مكانا بين العوامل المؤثرة على مجرى العلاقات الدولية . كذلك يمكن المحافظة على التوازن بين المعايير القيمية المختلفة ، ففي مواجهة مقتضيات السياسة الواقعية Real-Politique لا يجب أن نطالب الأخلاق أو القانون بالترشح عن أماكنهما ، كما لا يجب أبدا أن ننسى تلك المقتضيات الخاصة بتوزيع أفضل للثروات وأداء وظيفي أفضل للعلاقات الدولية .

وبهذا نأمل أن نكون قد تجنبنا الفخ الذي تنصبه الحتمية وأن نكون قد تجاوزنا العناء التقليدي بين أنصار الواقعية وبين المدافعين عن الأخلاق والقانون .

بقى علينا الآن أن ننقش المسائل المنهجية الخالصة .

المواضع :

(١) لا يدعى هذا المرض هوييه من أى نوع . وكان لابد لرجلته من أن تأخذ في اعتبارنا عددا آخر من المداخل : الثقافية ، والديمقراطية والجيوبوليتيكية . لكننا سوف نمرض هذه المداخل عند دراستنا للعوامل (أنظر الجزء الثاني) . وإذا كنا قد أغفلنا هذه المداخل حتى الآن فلأنهم لا يخطون بقل أو طموح الآخمين فضلا عن أنهم في معظم الأحيان ناتج نقوى منشق عن نظم الأفكار التى عرضنا لها في الفصول السابقة .

(٢) يتمشى هذا التعريف مع التعريف الذى طرحه نوعلى روزنبروم **Noemi ROSENBAUM** والذى قال فيه « يمكن تعريف العلاقات الدولية لأطبقا التى تجسدها ولكن طبقا للحدود التى تميزها »

انظر **Readings on the international political System, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1970**

ص ٤ .

الباب الثاني

المتهاجرة

لما كانت العلاقات الدولية هي عبارة عن وقائع اجتماعية *Public Societates* فإنها تخضع بالتالى الى مناهج البحث التى تمت بلورتها والتى تطبق بالفعل فى حقل العلوم الاجتماعية . ومع ذلك فإن خصوصية تلك العلاقات تقودنا الى طرح سؤال عما إذا كان من الملائم ، بسبب تلك الخصوصية ، أن ندخل عليها بعض التعديلات والتحسينات .

ويثور هذا السؤال أولا بصدد مناهج الرصد *methodes d'observation* نظرا لأن دراسة العلاقات الدولية تتناول قضايا معاصرة تخرج عادة عن إطار العمل النعوب والمثابر الذى يقوم به المؤرخ . لكنه يثور أيضا وبصفة خاصة على مستوى تقسيم الوقائع . لأنه سوف يكون من الوهم أن نتصور أنه يكفى ، لكى نتجر عملا علميا ، أن نقوم بجمع الوقائع ، حتى ولو تم رصد هذه الوقائع رسدا دقيقا . ولو صح ما ذكره ريمون آرون من أن « علم الاجتماع هو وسيط بين النظرية وبين الحالت »^(١)، فإن هذه الوساطة تقتضى اللجوء إلى أدوات إدراكية تناسب موضوع الدراسة . ومن وجهة النظر هذه فإن هناك عدة طرق لفهم العلاقات الدولية ، يتعين التحيل من بينها .

الفصل الأول

مناهج الرصد

لا يمكن أن يقتصر الرصد العلمى على المعاينة البسيطة ، حتى ولو كانت رؤية عين ، لأن هذه الرؤية - مثل مشاهدة فابريس Fabrice لميدان معركة واترلو - لا تترك سوى التفاصيل دون المشهد الاجمالى . ومن هنا فان البحث لا يتم إلا من خلال مادة يقوم الباحث بمجمعها وتقويمها وترتيبها قبل أن يبدأ فى استخدامها . وفى هذا الصدد فانه يتعين التمييز بين المادة التى تم الحصول عليها عن طريق الرصد المباشر وبين تلك التى تم الحصول عليها من خلال عملية الرصد الكسمى الأكثر تعقيدا .

١ - الرصد المباشر

الرصد المباشر هو ذلك الذى يعيد سرد الحدث ، أو تعاقب الحوادث ، من خلال سلسلة من الوقائع والبراهين التى لا يمكن الطعن فى صحتها . والمؤرخون هم الأكثر دراية بهذا الموضوع . ولهذا فقد وضعوا منذ قرن مجموعة من التقنيات الملائمة لجمع ونقد واستخدام الوثائق التى تمكنهم من إعادة سرد الماضى .

ومن هذه الزلوية ، فمن المفيد بل من المحم الاستعانة بإرشادات مؤسسى التاريخ الحلقى أو الوقائى *l'histoire événementielle* ^(١) . ومن الطبعى أن يكون التصور العام للبحث التاريخى قد اتسع منذ تلك الحقبة القاهرة . ولا يقصر المؤرخون المتخصصون فى العلاقات الدولية أبحاثهم الآن على التاريخ « الدبلوماسى » ، أى على الوثائق الرسمية المتبادلة بين الحكومات ، ولكنهم يهتمون اليوم بمجانب أخرى أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة فى التحقيق ، مثل دور « القوى العميقة *les Forces profondes* » أو دور الشخصيات ^(٢) . وعلى الرغم من اتساع نطاق البحث فان مقتضيات التمهيص والتدقيق فى دراسة الظواهر لم تضعف أو يلمن جانبها .

ولا تزال منابع البحث التي وضعها المؤرخون نموذجاً يحذى . لكن صعوبة البحث تزداد بدرجة كبيرة حين نتصل بالمعالجة أحداث معاصرة . فمعظم الوثائق المحفوظة داخل الأرشيفات تبقى محاطة بالسرية لمدة ثلاثين عاماً . وفي غياب الوثائق الأساسية فإن الباحث يجد نفسه مضطراً إلى الاكتفاء بما يمكن أن يحصل عليه من مادة ، وإلا فعليه أن يتخلى عن مشروعه . لكن كيف يتأمل الباحث مادته وما هي الاحتمالات التي يتبين عليه اتخاذها قبل استخدامها ؟

أ - تألق الوثائق الرسمية في مقدمة هذه المواد : المعاهدات ، التصريحات ، البيانات ، الخطاب ، المؤتمرات الصحفية ، المناقشات البرلمانية ... الخ . ويمكن التحقق بسهولة من صحة هذه الوثائق ، لكن يصعب بالطبع التحقق من مدلولها أو مضامينها . وهناك مشكلة تتعلق بالترجمة من لغة إلى أخرى وقد تؤدي إلى تفسيرات متباينة لا يمكن التغلب عليها . ويعطي قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الذي صدر بعد حرب الأيام الستة نموذجاً لمثل هذه الصعوبات . فالنص الفرنسي يطالب إسرائيل بالانسحاب « من الأراضي المحتلة : des territoires occupés » بينما جاء النص الإنجليزي « من أراضٍ محتلة of occupied territories » . وقد احتمت كل من الأطراف المتصارعة وراء النص الذي يلائمها .

أما الصعوبة الثانية فتدور حول الأهمية التي يتعين أن نعلقها على المواقف العلنية العلنية التي يتخذها سواء القادة السياسيون أو كل الجماعات أو الحركات التي تناضل على المسرح الدولي . ففي الغالبية العظمى من الحالات تعبر هذه المواقف عن رغبات موجهة للاستخدام الخارجي ولكنها لا تتطابق دائماً مع السلوك الفعلي على أرض الواقع . وفي المجتمعات التي تتميز بنجاح وسائل الاعلام الجماهيرية فإن الخطابات الموجهة إلى الجمهور عادة ما تمثل عناصر في اطار استراتيجية عامة من أجل البحث عن التفوذ . فإذا ما تعاملنا مع هذه الخطابات بشكل حرفي فإنا قد نقع في أخطاء خطيرة . كذلك فإنا يمكن أن نخطئ خطأ فادحاً إذا قمنا بدراسة الدول « غير المنحيزة » أو دول « العالم الثالث » اعتماداً على نصوص مؤتمرات دول عدم الانحياز أو نصوص اجتماعات مجموعة الـ ٧٧ . ويتعين علينا ، في كل حالة على حدة ، ليس فقط أن نخضع النص لاختيار يوضح مصداقية جوهره ، ثم مقررته بالنصوص الأخرى الواردة من نفس المصادر . وإنما أن نحير أيضاً صلاحية الوثيقة بمقارنة ما تتضمنه مع التصرفات الفعلية لأصحابها . تصدق هذه الملاحظة أيضاً على ايديولوجية ودعاة الأحزاب السياسية والحكومات المسككة بزمام السلطة . فالخطاب ليس سوى إحدى أوراق الملف ، ومن ثم فهو يمثل واحداً فقط من المؤشرات ويجب التعامل معه بحرص بالغ .

ب) من الممكن الاعتماد إلى جانب الوثائق الرسمية على وثائق كتابية أخرى ، قد تندر أو تتوافر بكثرة حسب الأحوال وحسب الدول . فهناك « التقارير » العلنية ، ذات التوزيع المحدود أو الواسع حسب الأحوال ، التي يعلها « الخبراء » لحساب أو تحت إشراف الحكومات أو المنظمات الدولية المختصة . ويمكن أن نعتبر هذه التقارير بمثابة « أعمال تمهيدية » من شأنها التأثير على سلوك

القادة ، ولكن قد لا يأتي القرار مطابقا لمضامينها ، كذلك فإن التقارير الهامة عادة ما تحجب عن الجمهور^(٣).

ونحن نذكرنا مذكرات وذكريات الشخصيات التي مارست ادوارا هامة في المسائل الدولية ، والتي كتبوها في حياتهم ، بكمية ضخمة من المعلومات يصعب الحصول عليها عن طريق آخر وتتميز بكونها صادرة عن شهود عيان . ولكن يميزها في المقابل ترجيح وجهة نظر شخصية والدفاع عن السياسة التي مارسها صاحبها . فمذكرات الجنرال دييول مثلا لا تمثل فقط مصدرا لا يمكن الاستغناء عنه من المعلومات ولكنها تعتبر في الوقت نفسه تحفة أدبية رائعة ، ومع ذلك فهي تحتوي على بعض أوجه القصور أو على مسائل « تقريبية » عندما يأتي الحديث على غير ما تشبهى خطط صاحب القرار^(٤). ويذكر جون مونييه Jean Monnet في مذكراته ، بقدر غير متوقع من التفصيل ، كيف أن خطة شومان Schuman لعام ١٩٥٠ والتي استخدمت كنقطة انطلاق للبناء الاقتصادي لأوروبا كان من الممكن أيضا أن تكون هي خطة بيدو Bidault ، ولكنها تبقى على أية حال من صنع يديه^(٥). وقد واجهت مذكرات هنري كيسنجر اعتراضات كثيرة - خصوصا ما يتعلق منها بموضوع التدخل الأمريكي في كمبوديا . ومع ذلك فهي تحتوي على كثير من المعلومات عن المفاوضات الدولية التي أجرتها الولايات المتحدة في عهد نيكسون - كيسنجر أو عن المعلومات الداخلية التي أسفرت عنها تلك السياسة^(٦). وفي النهاية فإن المذكرات تزودنا في الواقع بمعلومات عن شخصية مؤلفها والظروف التي صنعوا فيها قراراتهم أكثر مما تزودنا عن الحقيقة لأن « هؤلاء اللاعبين الكبار لا يمكن أبدا أن يعتمدوا عن الأدوار التي لعبوها . انهم دائما على المسرح وفي مواجهة الجمهور . انهم يتفوضون مرة أخرى مع الأجيال القادمة » طبقا للصيغة الجميلة التي ذكرها البر سوريل Albert Sorel^(٧).

ج) بقي من المصادر المكتوبة تلك المعلومات الضخمة التي تبثها وسائل الإعلام ، وكالات الأنباء ، الصحافة ، الراديو ، التلفزيون . ويعتبر هذا المصدر هو الوسيلة الأساسية للحصول على معلومات عن الأوضاع الجارية . ولكن علينا أن نتذكر دائما وجود عدد من المشكلات المتعلقة بهذه النقطة . فلا تزال حرية التعبير خرافة في عدد كبير من الدول التي تسيطر فيها الحكومات على الوسائل السمية والبصرية وتستخدمها كأدوات للدعاية . وإذا كانت الدعاية يمكن أن تعتبر موضوعا للدراسة في حد ذاته يسمح أحيانا بالتعرف على الاستراتيجية الحقيقية للقاتلين على السلطة ، إلا أنه يتعين عدم الخلط بينها وبين الإعلام . كذلك فليس باستطاعة عدد كبير من الدول الفقيرة انتاج المادة الإعلامية بسبب عدم امتلاكها لوسائل جمعها أو لوسائل نشرها . ومن ثم فمن الصعب على هذه الدول أن تسهم في تغذية شبكة الاتصالات الدولية لأنها تعتمد على وسائل الإعلام والتوجه الأجنبية . وأخيرا فلي الرغم من أن الصحافة الحرة في الدول الليبرالية تقوم بنقل كمية ضخمة من المعلومات ، إلا أن هذه المعلومات عادة ما تكون مصحوبة بتطبيقات تغطي للأحداث

لونا خاصا . ففى أجهزة الاتصال الجماهيرية لا يمكن الفصل أبدا بين الاعلام وبين التعبير عن الرأى ، أى إصدار أحكام قيمة ، رغم ما بين الاثنين من تباين ، حيث نجد أن التعبير لا ينتج اثره فقط عند التعليق على الأخبار ولكنه يتحكم كذلك فى عملية اختيار وعرض هذه الأخبار . وتعتبر هذه الآراء فى حد ذاتها موضوعا خاصا وشيقا للبحث ، ولكن يجب دائما الفصل بينها وبين المادة الاعلامية « الخام » . وهكذا تتطلب كل رسالة منقولة عن طريق وسائل الاعلام جهدا دقيقا لفك طلاسمها ومقارنتها بمصادر المعلومات المختلفة^(٤).

(د) وعادة ما يضطر الباحث ، لاستكمال المصادر المكتوبة ، أن يلجأ إلى الشهادات الشفوية ، ويشكل هذا المصدر ميزة لا يتمتع بها المؤرخ . لكن الصعوبة هنا تتمثل فى أن أمانة وأهمية ما تتضمنه هذه الشهادات عادة ما تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا برغبة الشاهد فى عدم الإفصاح عن شخصيته وهو ما يضع الباحث فى موقف بالغ الحرج عندما يجد نفسه مطالبا بتحديد مصادر معلوماته^(٥).

ونكتب هذه الملاحظات لالتقاء الضوء على الصعوبات التى تواجه المدخل « العلمى » لدراسة الظواهر الدولية . لكن هذه الصعوبات ليست من قبيل الصعوبات التى لا يمكن التغلب عليها ، بل على ذلك تلك الدراسات الممتازة التى نشرها بعض المؤرخين الذين جازفوا بالتعرض لدراسة الأحداث الجارية حيث نجحوا فى الاقتراب من الواقع مستخدمين مجموعة من أكثر المصادر تنوعا^(٦).

لكنه يجب علينا ، على الأقل ، ألا ننسى أبدا ، حين نتعرض لدراسة المشكلات المعاصرة ، تلك القواعد الأساسية والتى تتعلق بضرورة الاحالة إلى المصادر ودقة عرض الوقائع واحترام تسلسل الأحداث .

٢ - الرصد الاحصائى

وأما كانت نوعية الخدمات التى يقدمها لنا المنهج التاريخى ، إلا أن هذا المنهج لا يستطيع أن يتناول سوى جانب من الظواهر الدولية ، أو بمعنى أدق تلك التى يطلق عليها اسم الأحداث événements . وهناك عدد من المعطيات التى يمكن معالجتها كميا quantifiables أو أنها موجودة بالفعل على هذه الصورة الكمية déjà quantifiées . ولكى يسرع الباحث بالتحيز عمله مع نغاشى الذاتية subjectivité قدر الامكان فإن عليه حتى أن يلجأ إلى الاداة العلمية فى هذه الحالة . فالرهنة التى تعتمد على الأرقام وعلى الحساب هى برهنة تقوم على أساس أكثر صلابة ومتانة ، وكما قال ليبنيز Leibniz « فلنكف عن الاملاء ولنحسب » .

وقد اتخذ العرض الكمي ، خصوصا فى الولايات المتحدة ، صورة المنهجية التى أصبحت غاية فى حد ذاتها . وكان التلر السلوكى هو الذى وجه كل طاقاته نحو الدراسة الكمية للسلوك أسفرت

عن العديد من الأبحاث التطبيقية . وهكذا فقد وجدت « العلمية Scientisme » ملجأ مؤقتا لها فيما وراء الاطلنطي لأسباب قد يكون من المثير أن نستطلعها . لكن فلنكتف بذكر بعض هذه الأسباب التي تقصر هذا الاتجاه والتي من بينها : وزن التقاليد التجريبية في دراسات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي ، نفوذ الليبرالية الفردية ، والرية تجاه التفسيرات المؤسسة على استقلالية الواقع الاجتماعية (ديركاييم ، ماكس فيبر) والرغبة ، في ميدان العلاقات الدولية على نحو خاص ، في التأني عن الخصومة القديمة حول الميكانيكية وحالة الطبيعة والتي اعتبرت مسئولة عن إفساد العقلية الأوروبية . وإلى جانب هذه العوامل ذات الطبيعة الثقافية فقد ساعدت عوامل أخرى على تغذية الأصرار العنيد على استخدام تلك المنهجية ، منها الرغبة الطبيعية في محاولة استغلال طاقات العقول الالكترونية ، والتي كانت في متناول أيدي الباحثين الأمريكيين منذ فترة طويلة ، استغلالا كاملا . وتكفي كل هذه الأسباب لتعليل وجود هذا الانتاج الضخم والذي عادة ما يدهش القارئ بسبب مستوى التعقيد البالغ للادوات العلمية المستخدمة فيه .

وفي مواجهة قوة هذا التيار فسوف يكون من الغباء أن نتخندق وراء التقليد الفكري أو ، بالأحرى ، خلف ندرة ادوات البحث ، لشرح والدفاع عن حرفة artisanat لا تزال في أغلب الأحوال عبارة عن خليط من الحدس intuition والحرفة غير المدروسة bricolage ويجب علينا أن نتعامل كحياكل ما هو قابل للتحويل الكمي في أي مكان كان في فرنسا أو في أوروبا ، في الولايات المتحدة أو في كندا .

أ) وتتلخص المشكلة الأولى بمعرفة ما إذا كانت كل المعطيات الضرورية للدراسة المشكلات هي بطبيعتها قابلة للمعالجة الكمية .

وقد بذلت جهود ضخمة لهذا الغرض وخصوصا بواسطة المنظمات الدولية الحكومية والمؤسسات الخاصة⁽¹⁾ ويشير فحص وثائق هذه المنظمات الى الصعوبة المتناهية التي تواجه الباحث عندما يرغب في جمع معطيات أساسية في صورة رقمية . ويرجع السبب في ذلك الى أن الدول نفسها هي مصدر هذه المعطيات . ولكن قد يحدث أحيانا ألا تكون الدول في وضع يسمح لها بتقديم هذه المعطيات ، إما لأن هذه المعطيات ليست في حوزتها أو لأنها لا ترغب في الكشف عنها حتى لا تسبى إلى سمعتها : كما قد يحدث أحيانا أن تقدم الدول معطيات مظلومة عن عمد أو غير دقيقة . فالأرقام ليست بريفة .

في المسائل الديموغرافية نجد أنه لا يوجد لدى كثير من الدول حتى الآن ، أو يوجد لديها منذ وقت قصير ، سجلات لتقيد المواليد يمكن اعتيادها عليها اجراء مسح احصائية دورية ، وقد لا تمتلك هذه الدول الوسائل الفنية أو المالية الضرورية لاجراء احصاء بعدد سكانها هي⁽²⁾ . وتؤدي عمليات القياس بالعينة sondage وهي تعتمد على اختيار عينة وتعميم النتائج التي يتم التوصل اليها من

خلال فحص هذه العينة) ، وفي هذا الاطار ، إلى نتائج مشكوك في صحتها تماما حيث لا تتوافر لوحدات القياس القاعدية (العائلة) نفس التركيبية أو نفس القيمة الاحصائية لمختلف المجتمعات المدونة : فالعائلة الأفريقية مثلا بفروعها وامتداداتها العديدة ، لا تتشابه الا في القليل جدا مع العائلة الغربية من النوع « النوى » . نالغيك عن صعوبة استخدام أسلوب الاستشارة البحثية questionnaire في تقدير المجموعات العمرية أو الحالة الزوجية أو حتى لتحديد نسب الذكور إلى الاناث . ولهذا فإن خبراء الأمم المتحدة على حق تماما حين يلفتون النظر إلى ضرورة الاحتراس عند استخدام الأرقام التي تحتوي عليها سجلات الأمم المتحدة نفسها^(١١).

ويضاف الى هذا تعتمد الحكومات أحيانا حجب المعلومات حين تخشى إمكانية استغلال الأرقام التي تقدمها ، بواسطة الدول الأجنبية . وعلى سبيل المثال فالتا لا نجد أثرا البتة لنسبة الوفيات عند الأطفال في الإحصائيات السوفيتية منذ عام ١٩٧٤^(١٢).

وهناك صعوبات أكبر تتورح من الأمر بدراسة الهجرة الدولية^(١٣). إذ يندر أن تتطابق الإحصائيات الواردة من بلاد المنبع مع إحصائيات الواردة من بلاد المصب^(١٤). كذلك يستحيل الفصل بين المهاجرين المؤقتين والمهاجرين الدائمين ، فضلا عن صعوبة إعادة تفريغ الأرقام التي تسجل حركات العودة إلى بلد المنبع والتي تستغرق وقتا متعدد المراحل ، في الإحصائيات النهائية . اما فيما يتعلق بالهجرة التي تعرف بـ سكان القوارب boat-people فإن أعداد النازحين منهم لا تتطابق لسوء الحظ ابدا مع اعداد المهاجرين « الفعليين »^(١٥). ولذا ينصح الخبراء الدوليون في هذا الميدان أيضا ، وعن حق ، بالخبر : « وفي النهاية فالتا نستطيع القول بأن الإحصائيات المتعلقة بالمهاجرين الدولية هي إحصائيات أقل مبيعا على الرضا من تلك المتعلقة بمنصرى السكان الآخرين : المواليد والوفيات »^(١٦).

وهذه الصعوبات هي من قبيل الصعوبات الفنية الناجمة عن مناهج الرصد واختيار المعايير . وتزداد المشكلة تعقيدا حين نضيف إليها الحسابات والمقوعات السياسية . فقد بقي عدد السكان الصينيين خاضعا للتخمينات فترة طويلة . إذ ظهرت تقديرات خرافية لعدد السكان الصينيين فيما بين فترتي المسح الإحصائي الرسمي (٨٥٢ مليون عام ١٩٥٣ ، ٩٥٧ مليون عام ١٩٨٠) ، فهل كان مبعث هذه التقديرات الخرافية هو الرغبة في التأثير على العدو من خلال المبالغة في تضخمها أو المبالغة في التقليل منها أم أن ذلك كان نتيجة فقط للجهل بالأحصاء الحقيقي ؟ . من ناحية أخرى فانه يستحيل ، لأسباب جد متباينة ، حصر عدد اللبنانيين . إذ لا يوجد أى احصاء رسمي منذ عام ١٩٣٤ لأن مثل هذا الاحصاء قد يحل بالتوازن الحش بطبيعته بين الطوائف الدينية التي تتقاسم

المناصب في الجهاز الحكومي . يضاف الى ذلك ان جزءا كبيرا من السكان الذين يتمتعون بالجنسية اللبنانية (من المؤكد أنه يقترب من النصف) يعيش في الخارج بصفة دائمة (وبالذات في افريقيا

وامريكا اللاتينية) . وفي هذه الحالة فما هي حقيقة الدلالة التي يعطيها رقم الملايين الثلاثة الذي تحتوى عليه السجلات الاحصائية للأمم المتحدة ؟

وإذا كان من شأن القصور الفني أو العنن السياسي أن يضرأ بصلاحيه الاحصاءات السكانية فإن من شأن هذه المسائل أن تضر ، من باب أولى ، بصلاحيه الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية . ومن المفيد في هذا المجال إلقاء نظرة على التقرير السنوى للتنمية الذى أصدره البنك الدولى عام ١٩٨٠ . فقد لا نهم كثيرا حين نعرف أنه لم يكن بمقدور كمبيوترشيا أو لاس تقديم أرقام تتعلق بتطور نصيب الفرد من الدخل القومى العالم أو نسبة التضخم أو نسبة تعليم الذكور فيها . أما أن تنفل كل من كوريا والمملكة العربية السعودية تزويد البنك باحصائيات عن المؤشرين الآخرين فإن ذلك لا يمكن إرجاعه ببساطة إلى فوضى السياسة الداخلية أو إلى التخلف . أما عن الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتى ، أوروبا الشرقية ، الصين ، كوبا) فإنها تعتمد الاخفاء المنظم لعدد كبير ومتباين من المؤشرات : المتوسط السنوى لنسبة التضخم ، المتوسط السنوى لعمق قطاعات النشاط ، المتوسط السنوى لعمق الاستثمارات ، حجم الدين الخارجى ، ميزان المدفوعات^(١٩) . ومن المعروف أن هذه المعطيات متوفرة في الواقع ، إذ يستطيع الباحثون المتخصصون أن يحدوها ، ولكن غياب اقرار السلطات الرسمية بصحة نتائجها يفسح المجال دائما للجدل والاستخدام الدعائى ، لكنه ، لسوء الحظ ، لا يفسح المجال للمقارنات الاحصائية الرسمية .

ويجب أن نذكر من دلالة الأرقام التي يطلب من الحكومات اجراء تقديرات ذاتية بشأنها . ففى عام ١٩٨٠ أعلنت ثمان وثلاثون دولة أن متوسط الدخل السنوى للفرد فيها يقل عن ٣٥٠ دولارا . ويبحث مثل هذا الرقم ، الذى نحصل عليه عن طريق قسمة مجموع الدخل القومى العالم على عدد السكان ، على الصدمة ويؤذى مشاعر الدول الغنية . وفي بعض الحالات فإن هذا الرقم يتطابق بالفعل مع الوضع السائد حيث يسود الفقر المدقع وتنتشر المجاعات وسوء التغذية بشكل وبائى ، لكنه يتعين في حالات أخرى أن ندقق عند فحص الاحصائيات السكانية وأن نبحث ، عن قرب ، المعايير التي تم على أساسها حساب حجم الدخل القومى العالم (وهى معلوم الخيرة الغريبين في هذه الحالة) وأخيرا فقد يكون من الملائم أن ندرس العلاقة بين احتياجات السكان وبين ظروف المعيشة وظروف الانتاج : فعين يحمل فلاح من بنجلاديش ٩٠ دولارا في جيبه ويذهب بها إلى نيويورك أو باريس فإنه لا يستطيع البقاء على قيد الحياة أكثر من عدة أيام . لكن ذلك لا يعنى انه يواجه بالضرورة نفس المصير في وسطه الطبيعي الذى يسود فيه أسلوب حياة غصص (بفضل الاستهلاك الغنائى الناتج وحصوله الأبدى العاملة العائلية والمتوفرة ، وهما عنصران يصعب إدراجهما عند حساب الدخل القومى العلم) .

ونتمتع الميزة الموهلة ، والمعترف بها ، للحكومات فيما يتعلق بمسئولية الامداد بالمعلومات الاقتصادية هاما للمتوفرة تستطيع تلك الحكومات استخدامه في مواجهة شركائها سواء كان هؤلاء

الشركاء منظمات دولية أم ممولين للمعونات الخاصة أو العامة . إذ تساعد التقديرات المنخفضة على إطلاق آليات المساعدات الجماعية ، في إطار الإجراءات المتخذة لمساعدة الدول الأقل تقدما على سبيل المثال ، ولكنها قد تؤدي إلى احجام الاستثمارات الخاصة وربما العامة أيضا . وفي المقابل فقد تلتفت النتائج الباهرة نظر المالكين لرأس المال ، ولكنها قد تضر في الوقت نفسه بطلبات الحصول على مساعدات .

ولا تتردد الدول الصناعية ، من ناحيتها ، في التضخيم من حجم القروض التي تخصصها للتنمية وذلك باستخدام حيل محاسبية^(١٠) . فلكي تصل الحكومة الفرنسية إلى الرقم المطلوب تخصيصه لمساعدة الدول النامية ، وهو ٠,٧ ٪ من إجمالي الدخل القومي العام ، فإنها لم تتردد في إدراج المبالغ المخصصة لأراضي ما وراء البحر ، والخاضعة لسيادتها ، ضمن الرقم الإجمالي الذي تخصصه لمساعدة الدول النامية .

ولكل هذه الأسباب فإنه لا يمكن اعتبار الأرقام التي يحصل عليها الباحثون من المنظمات الدولية سوى أرقام تقريبية . واذن فإننا نتعرض لبعض المخاطر حين نحاول إعداد حسابات علمية اعتادا على مثل تلك القواعد المشقة . ولكي نتغلب على تلك المخاطر يتعين علينا أن نتسلح ببعض الأدوات الملائمة لنقد وتمحيص المعطيات الرسمية وإحلالها بمعطيات أخرى^(١١) ...

ب) وتور عقبة ثانية بصدد المعالجة الكمية حين نحاول كيميا علاج بعض المعطيات غير القابلة بطبيعتها للمعالجة الكمية .

ففي كتاب ممتاز ، سوف نتاح لنا الفرصة فيما بعد للحديث عن مزياه ، حلول فيه مؤلفان أمريكيان ، لاثبات وجهة نظرهما ، بناء سلم للقوة يسمح بترتيب موقع الدول عليه ترتيبا هرميا^(١٢) . ومن أجل ذلك ، فقد وقع اختيارهما على خمسة مؤشرات تصلح ثلاثة منها للمعالجة الكمية (الناتج القومي الإجمالي ، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، عدد السكان) أما الاثنان الآخران فقد كان من الصعب معالجتهما كيميا (القدرة النووية والمهية prestige) . وقد تم ترتيب وترجيح المؤشرات الثلاثة الأولى على النحو التالي :

١ - الناتج القومي الإجمالي (بالمليون دولار)

١ :	أقل من ٠,٩
٢ :	من ١ - ٣,٩
٣ :	من ٤ - ٦,٩
٤ :	من ٧ - ٩,٩
٥ :	من ١٠ - ١٩,٩
٦ :	من ٢٠ - ٢٩

- ٧ : من ٣٠ - ٣٩
- ٨ : من ٤٠ - ٥٩
- ٩ : من ٦٠ - ٩٩
- ١٠ : من ١٠٠ - ١٩٩
- ١١ : من ٢٠٠ - ٤٩٩
- ١٢ : أكثر من ٥٠٠

٢ - نصيب الفرد من الناتج القومي

- ١ - أقل من ٢٠٠ دولار
- ٢ - من ٢٠٠ - ٥٩٩ دولارا
- ٣ - من ٦٠٠ - ٩٩٩ دولار
- ٤ - أكثر من ١٠٠٠ دولار

٣ - السكان (بالمليون نسمة)

- صفر : أقل من ٢
- ١ : من ٢ - ١٩
- ٢ : من ٢٠ - ٥٩
- ٣ : من ٦٠ - ٩٩
- ٤ : من ١٠٠ - ٢٤٩
- ٥ : أكثر من ٢٥٠

أما المؤشران الآخريان فلم يكن من الممكن ترتيبهما الا استنادا على معايير غير كمية نوعية :

٤ - القدرة النووية :

- صفر : لا توجد أية امكانية نووية على المدى المرق
- ١ : امكانية الحصول على الأسلحة النووية : في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٥
- ٢ : امتلاك الأسلحة النووية
- ٣ : القدرة المتقدمة على توجيه ضربة ثانية

٥ - الهيبة :

- صفر : سياسة خارجية تابعة
- ١ : متحاذة في اطار أحد الأحلاف

- ٢ : معاملة أو غير منحازة
٣ : زعيمة لنظام من أنظمة الأحلاف

وقد أمكن المزج بين هذين النوعين من المؤشرات عن طريق حاصل جمع الأرقام الدالة على ترتيب كل دولة في التقسيمات الخمسة المستخدمة . وبفضل هذه الصيغة فقد انتقلت فرنسا من المركز الرابع بين القوى العالمة ، وهو المركز الذى كانت تحتله عام ١٩٥٠ إلى المركز الثالث عام ١٩٦٧ .

ويؤدى استخدام هذه المؤشرات إلى إبراز التغير في الترتيب الهرمى للقوى من حقبة زمنية لأخرى :

١٩٦٧	١٩٥٨	١٩٥٣ - ١٩٥٠
١ - الولايات المتحدة	١ - الولايات المتحدة	١ - الولايات المتحدة
٢ - الاتحاد السوفيتى	٢ - الاتحاد السوفيتى	٢ - الاتحاد السوفيتى
٣ - فرنسا	٣ - بريطانيا	٣ - بريطانيا
٤ - الصين	٤,٥ - الصين	٤ - فرنسا
٥ - اليابان	٤,٥ - فرنسا	٥ - الصين
٦ - بريطانيا	٦,٥ - ألمانيا الاتحادية	٦ - كندا
٧ - ألمانيا الاتحادية	٦,٦ - الهند	٧ - ألمانيا الاتحادية
٨ - إيطاليا	٨,٥ - كندا	٨ - الهند
٩,٥ - الهند	٨,٥ - إيطاليا	٩ - اليابان
٩,٥ - كندا	١٠ - اليابان	١٠ - استراليا
الغ	الغ ...	الغ ...

وتعزى هذه النتيجة ، كما توضحها العملية الحسابية الآتية ، إلى زيادة عدد « النقاط » التى حصلت عليها فرنسا في مجال « امتلاك الأسلحة النووية » وفي مجال « الهيبة » (انتقال فرنسا إلى وضع « الدولة غير المنحازة » بعد خروجها من معاهدة الاطلنطى عام ١٩٦٦) .

تقيم النتيجة « Score » التى حصلت عليها فرنسا

١٩٦٧	١٩٥٨	١٩٥٣ - ٥٠
٢٠ = ٢ + ٢ + ٢ + ٤ + ١٠	١٧ = ١ + ١ + ٢ + ٤ + ٩	١٦ = ١ + ١ + ٢ + ٤ + ٨

ويوضح هنا المثال حجم التجاوزات التى يمكن أن تؤدى إليها المعالجة الكمية المفتعلة . ولم

تكن المعايير التي وقع الاختيار عليها تحكّمية فقط ولكن المزج بين رقم السكان ودرجة الهية لا يمكن أن يعتبر دقيقاً . ومع افتراض انه يمكن وضع تقدير علمي للترتيب الهرمي للقوى ، إلا أن هذا التقدير لا يمكن أن يتم مطلقاً استناداً الى حسابات على هذا المستوى من التقريب . ورغم ذلك فإن هذه الحسابات الرقمية المندقة على أسس قابلة للجدل هي التي تغذي العقول الالكترونية ومنها نستخلص نتائج .. علمية لمجرد أنها رقمية .

جـ) أما المشكلة الثالثة المرتبطة بالمعالجة الكمية فتثور بصدد اختيار معطيات الدراسة . وتتمثل الميزة الظاهرة للمنهج الاحصائي في انه يقدم عدداً غير محدود من الافتراضات تساعد في رسم المنحنيات أو حساب المعاملات الارتباطية . وهكذا تصبح أفق الأبحاث مفتوحة على جميع الاتجاهات . وهنا يثور سؤال يتعلق بالحصر والتحديد ولا ينبثق مباشرة من التقنية الاحصائية ذاتها .

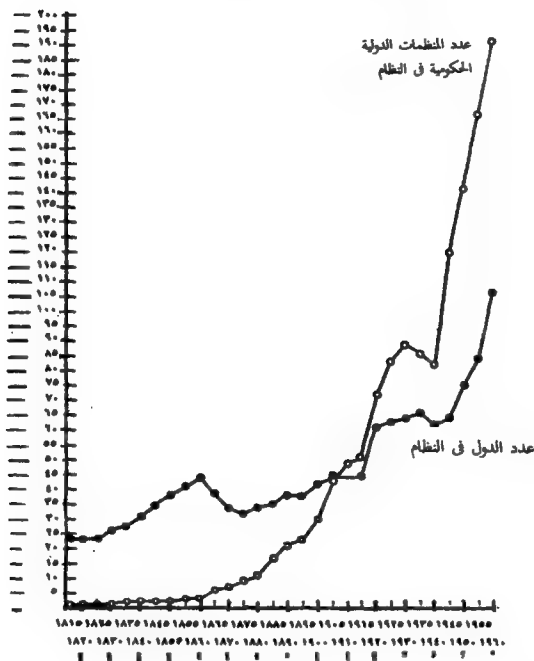
وتشير التجربة ، على أي حال ، إلى أن فائدة البحث تتوقف على طبيعة المشكلة موضوع البحث بأكثر مما تتوقف على درجة تعقيد Sophistication الوسائل المستخدمة في حلها . وهناك عدد من الأمثلة التي تؤكد صحة هذه الملاحظة .

فقد قام كل من ميشيل والاس Michel Wallace ودافيد سنجر J. David Singer ، واللذان تتصف أعمالهما بالتقريب الدقيق ، بإبحاث عن التطور المقارن لأعداد الدول والمنظمات الدولية الحكومية منذ بداية القرن التاسع عشر^(٢٢) . وتعتمد هذه الدراسة على معطيات أولية تم فحصها بعناية وخصوصاً فيما يتعلق بمدرجات الدولة والمنظمة الدولية الحكومية والتي تطورت كثيراً خلال الفترة موضوع الدراسة . وبدون هذه الأعمال التمهيدية ، والمفيدة بالنسبة لهؤلاء المهتمين بتاريخ التنظيم والأبنية في العلاقات الدولية ، كان من المستحيل إجراء أية مقارنة أو رسم أي منحني . ومع ذلك فلا يبدو أن للرقم المرتفع لمعامل الارتباط والذي توصلت اليه الدراسة ، أي معنى هام . فالأبحاث الرياضية لوجود علاقة ارتباطية بين تزايد عدد المنظمات الدولية وتزايد عدد الدول هو تحصيل حاصل (انظر الشكل ٢) .

فهو نستطيع أن نتنبأ ، بناء على هذه النتيجة ، ان ثبات عدد الدول (إذا أمكن التحقق منه) سوف يترتب عليه حتماً انخفاض معدل تزايد المنظمات الدولية الحكومية ؟ لو أن هذه الدراسة كانت قد أخذت في اعتبارها عدداً آخر من المتغيرات (نمو التبادل بين الدول مثلاً بدلاً من مجرد تزايد أعداد الدول) ألم يكن من الممكن أن نوضح بشكل أفضل ما حدث في الماضي وأن تلقى الضوء أكثر على مستقبل الظاهرة المؤسسية في العلاقات الدولية ؟ إن فائدة المعالجة الكمية للمعطيات تتوقف في الواقع على مدى ملائمة اختيار المتغيرات .

وهناك مثال آخر يؤكد ذلك على نحو أفضل . فقد قام اثنان من الباحثين الأمريكيين بدراسة غاية في الطموح^(٢٣) تهدف إلى تحديد العوامل التي تحفز على التغلّب بين الدول .

الشكل رقم ٢
 النمو المقارن لعدد المنظمات الدولية الحكومية
 وعدد الدول منذ ١٨١٥



سنة البداية في كل مرحلة

المصدر :

DESOUCHES Dominique, Information et développement en Côte-d'Ivoire, thèse, 1973, Université de Paris I, U.E.R. 11.

فقد بدأ الباحثان باختبار عيتين ، تضم الأولى خمسين دولة تقريبا (وهى فى الواقع تمثل الدول التى أمكن الحصول على معلومات بشأنها) . وتضم الثانية الدول الأعضاء فى « المجموعة الأطلنطية » ، والتى يفترض أن يكون التضامن بينها أقوى . ومن البديهي أن تتبع فائدة هذه الخطوة من المقابلة بين النتائج التى يتم التوصل إليها داخل كل عينة . وقد حاول الباحثان ، من ناحية ، وضع قائمة بالعوامل التى تساعد على التقريب بين الدول ، وتحديد المعايير التى يمكن استنادا إليها قياس كثافة العلاقة بين الدول ، من ناحية أخرى ، داخل كل من العيتين .

وكانت نتائج الدراسة على النحو التالى :

ففيما يتعلق بالبند الأول (عوامل التقارب) نجد : القرب أو البعد الجغرافى ، تشابه *homogénéité* أو اختلاف *hétérogénéité* الأنظمة السياسية والأنظمة الثقافية ، مستوى التبادل الاقتصادى ، درجة التنمية ، أقدمية العلاقات ... الخ . ويسفر كل من هذه العوامل عن تحديد مقاييس توضع قدر الامكان فى صورة كمية . فدرجة التقارب الجغرافى يعبر عنها بالمسافة بين عاصمتي الدولتين مثلا ، ودرجة التنمية يعبر عنها برقم الناتج القومى الاجمالى ... وهكذا .

أما فيما يتعلق بالبند الثانى (كثافة العلاقات) فعبر عنها اعداد المعاهدات المبرمة بين الدولتين ، من ناحية ، بالإضافة إلى عدد آخر من المتغيرات التى تعكس المعاملات الخاصة بين هاتين الدولتين من ناحية أخرى : الرسائل المتبادلة (البريدية ، والتلغرافية ، والتليفونية والتلكس) ، السلع المتبادلة (التجارة) ، حركة الأشخاص (التبادل الطلابى ، السياحة) ، والمشاركة فى المنظمات غير الحكومية .

ولاتخلو نتائج هذه الدراسة ، والتى يضمها الجدول الذى يعبر عنه الشكل رقم ٣ ، من أهمية .

فقد استطاع كل من كوب R.W. Cobb والدكتور Charles Elder اثبات ان درجة كثافة العلاقة بين الدول هى دالة لعدد من العوامل غير متكافئة الأهمية والتى لا يتسوى تأثيرها بالضرورة فى كل العينات المدروسة . فعلى سبيل المثال نجد أن وزن التقاليد الدبلوماسية والتشابه فى مستويات التنمية تلعب دورا أكثر أهمية فى التعلون بين الدول من ذلك الدور الذى تلعبه عوامل أخرى مثل تطابق أو استقرار النظم السياسية . كما يملرس التقارب الجغرافى قوة جذب أكبر فى اطار العينة العامة عنه فى اطار العينة الخاصة بالمجموعة الأطلنطية . ولا يمكن إهمال مثل هذه النتائج ، والمبنية على أساس كمية ضخمة من الاحصائيات ، خصوصا عندما نقارنها بما نلاحظه من تقديرات عائمة لهذه المسائل مشتقة من الحس المشترك .

وهناك مثال ثالث يعالج تطور النظام الدبلوماسى الأفيقى فى السنينات . فقد حاول باحث من الكاميرون دراسة درجة تماسك والترتيب الهرمى لشبكة العلاقات بين الدول الأفريقية والتى

النموذج رقم ٣

عوامل الصراع بين الدول

(عوامل الارتباط الذي تم الحصول عليه في الصيغتين طبقا للعوامل المختلفة المستخدمة)

٤٤

عوامل الارتباط	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١٠٠											
٩٩											
٩٨											
٩٧											
٩٦											
٩٥											
٩٤											
٩٣											
٩٢											
٩١											
٩٠											
٨٩											
٨٨											
٨٧											
٨٦											
٨٥											
٨٤											
٨٣											
٨٢											
٨١											
٨٠											
٧٩											
٧٨											
٧٧											
٧٦											
٧٥											
٧٤											
٧٣											
٧٢											
٧١											
٧٠											
٦٩											
٦٨											
٦٧											
٦٦											
٦٥											
٦٤											
٦٣											
٦٢											
٦١											
٦٠											
٥٩											
٥٨											
٥٧											
٥٦											
٥٥											
٥٤											
٥٣											
٥٢											
٥١											
٥٠											
٤٩											
٤٨											
٤٧											
٤٦											
٤٥											
٤٤											
٤٣											
٤٢											
٤١											
٤٠											
٣٩											
٣٨											
٣٧											
٣٦											
٣٥											
٣٤											
٣٣											
٣٢											
٣١											
٣٠											
٢٩											
٢٨											
٢٧											
٢٦											
٢٥											
٢٤											
٢٣											
٢٢											
٢١											
٢٠											
١٩											
١٨											
١٧											
١٦											
١٥											
١٤											
١٣											
١٢											
١١											
١٠											
٩											
٨											
٧											
٦											
٥											
٤											
٣											
٢											
١											

قائمة بالعوامل المضمنة لكل صيغة

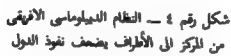
- ٧ - الاستقرار السياسي
- ٨ - القوة العسكرية
- ٩ - القوة الاقتصادية
- ١٠ - الصناعات الادارية
- ١١ - الصناعات الساحلي
- = البيئة الاجالية
- ط = البيئة الخاصة بالمجموعة الاقليمية
- ١ - القرب الجغرافي
- ٢ - تباين القيم السياسية
- ٣ - التباين الثقافي
- ٤ - التدرج المديري
- ٥ - الرقعة الجغرافية
- ٦ - مستوى التنمية

استقلت حديثاً^(٢٠). وقد صمم لهذا الغرض سلسلة من المؤشرات تعتمد على تبادل البعثات الدبلوماسية ، ومشاركة الدول في المنظمات الدولية الدائمة . وأخيراً على الاتصالات الثنائية والجماعية المتقطعة . وقد استطاع الباحث أن يتوصل إلى نتيجة مزدوجة من دمج المراكز التي تحتلها الدول في هذه التقسيمات . فلا يزال النظام الدبلوماسي ، على الأقل بالنسبة للفترة المبحوثة ، نظاماً « منفتحاً extraverti » أى نظاماً متجهاً نحو الخارج . وبالمثل نحو أوروبا . هنا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فقد شكلت بعض الدول الأفريقية عدداً من مراكز النفوذ على الرقعة الدبلوماسية الأفريقية ، (أنظر الشكل رقم ٤) .

تلك هي بعض نماذج الدراسات العديدة التي اعتمد على المنهج الكمي . ويمكن أيضاً أن نثير تحت نفس هذا البند موضوع تطبيق عدد من التقنيات المضنية على الخطاب السياسي لتحليل مضمونه . كذلك فمن المفيد أن يستكمل مدخل حقول المفردات بدراسة للغة . وحول هذه النقطة فقد أشار ابف ديلاهـاي Yves Delahaye إلى الآفاق التي تفتحها نظرية الرموز والدلالات la semiotique لدراسة العلاقات الدولية^(٢١).

إن الآفاق التي طرقها البحث الكمي هي في الواقع آفاق هائلة وتستحق أن تستغل من جانب الباحثين الفرنسيين على نحو أفضل .

ومع ذلك فإن للمعالجة الكمية مقتضياتها الخاصة ، وهي مقتضيات عادة ما يقلل من شأنها التلاميذ غير المتحمسين ، كما إن لها في الوقت نفسه حدوداً لا تتجاوزها . وعلى الرغم من أنها تسمح بتجاوز الملاحظة أو الرصد المباشر إلى مرحلة أكثر دقة في عملية الرصد ، إلا أنها لا تعالج أو تمس من قريب أو بعيد تلك المشكلة المتعلقة بتفسير الظواهر الدولية .



14.

هوامش الفصل الأول — (الباب الثاني)

(١) أنظر : Ch. V. LANGLOIS et Ch. SEIGNOBOS, Introduction aux historiques Hachette. 1897 et Ch. SEIGNOBOS, La méthode historique aux sciences sociales, F. Alcan, 1909.

(٢) P. RENOUVIN et J. DUROSELLE, Introduction à l'histoire des relations internationales, A. Colin, 1964.

(٣) كان هذا وما يزال هو الحال فيما يتعلق بتقارير جوريس Gorse عن سياسة الدولون في ١٩٧١ ، بينما نشر كل من تقرير جريني Jeanneney (١٩٦٣) وأبلان Abelin (١٩٧٥) ، في الوثائق الفرنسية .

(٤) كتب الجنرال ديغول ، وهو الرجل الذي اتى بقوله لاندراج صياغة في دستور ١٩٥٨ مفادها أن الانتهاء الى الجماعة الفرنسية يتعرض مع فكرة الاستقلال (مادة ٨٦) ، في مذكراته (Mémoires d'espoir) يقول أن « الجماعة ... ان تدخل في أى تصنيف معين ، وأنها ، حسب مايقضى مشروع تكوينها سوف تتطور على طريق الانصهار بلا هزات » (ص ٤٢) . وعندما تمين انتهاء من ١٩٦٠ إلغاء المادة ٨٦ تحت ضغط الدول الأفريقية اكتفى الجنرال ديغول بالتطبيق قائلا « وفي شهر مايو ، وبالطريق البيلاني ، تم توضيح نص الدستور بالنسبة للجمع » (ص ٨٦) .

(٥) Mémoires, Fayard, 1976, P. 354-360.

(٦) A la Maison Blanche, Fayard, t. I et II, 1979

(٧) «Sur l'enseignement de l'histoire diplomatique», Revue internationale de l'Enseignement, 15 janv. 1981.

(٨) في جميع الدراسات الصحفية أو الدراسات الرسمية وشبه الرسمية يجب أن نأخذ في الاعتبار مسألة الرقابة الذاتية . فهذه الرقابة لا يمكن تجنبها حتى فيما يتعلق بالتصوص التي تقوم الشخصيات الأكاديمية باعدادها والمنشورة في كتب أو دوريات تحت اشراف المنظمات الدولية . وتعتبر التوجيهات الصادرة عن اليونسكو في هذا الاطار ذات مغزى خاص . إذ تنص المادة التاسعة من التوجيهات التي أقرها المؤتمر العام عام ١٩٧٦ على أنه « يتعين أن تستلهم المنشورات مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء من ناحية وبين المنظمة والدول الأعضاء من ناحية أخرى . ولا يجب أن تسعى تلك المنشورات بأي حال من الأحوال الى روح الوفاق والدولون أو تتصلر مع القرارات التي تتخذها اليونسكو أو أية هيئة أخرى تاهه للأمم المتحدة .

(٩) وقد تم حل هذه القضية على نحو عمقري من جانب ميشال بلر زوهرل في أذروحة للدكتوراه والتي نشرت تحت عنوان طفاق بشكل لا مبر له « السهس .. سرى للغة » (١٩٦٤) . إذا بشرح المؤلف في ديباه الكتاب أنه نظرا لتعدد نشر أسماء الأشخاص الذين أجرى معهم مقابلات فإنه لم يعتمد من كم المعلومات التي نشرتها الصحافة في

ذلك الوقت (١٩٥٦) سوى تلك التي تأكد من مصداقيتها بعد اجراء المقابلات . ومن ثم تعتبر المقابلة بين المصادر الشفهية والمكتوبة طريقة لا بأس بها .

(١٠) أنظر على سبيل المثال مؤلفات ديروزل عن أزمة تهستا (١٩٤٣ - ١٩٥٤) التي نشرها معهد علم الاجتماع التابع لجامعة بروكسل الحرة عام ١٩٦٦ ، وأيضا كتاب جوايو JOYAUX عن « الصين والتسوية الأولى لمشكلة الهند الصينية ، من منشورات السوربون ١٩٧٩ .

(١١) أنظر المحاولات (الكتب السنوية) التي تنشرها الأمم المتحدة والتقارير السنوية التي يعدها البنك الدولي (عن التنمية) والجات (عن التجارة الدولية) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (عن المساعدات المالية) . أما عن المنشورات الخاصة فيذكر هنا على وجه الخصوص تقارير منظمة المعو الدولية والكتاب السنوي للمنظمات الدولية الذي يصدر عن اتحاد الروابط الدولية (بروكسل) .

(١٢) هناك الكثير من الأعمال الأدبية التي توضح هذا القصور الإداري . وعلى سبيل المثال يمكن أن نذكر من روسيا النصف الأول من القرن التاسع عشر رواية شهيرة يشرح فيها مؤلفها لماذا وكيف كان يمكن لأي مغامر خسيس أن يشتري بضمن بئس « أرواحا ميتة » يقول المؤلف : « طبقا للقوانين المعمول بها في تلك الامبراطورية التي يبلغ لشهرتها مثيل ، يستمر إدراج الذين رحلوا عن الحياة على قوائم الضرائب الى أن تم المراجعة التالية ، وذلك حتى لا تتكلف الادارة خاطرها بعمل إضلال وتضيف دولابا آخر الى الجهاز الحكومي المعقد بما فيه الكفاية » . . . ومع ذلك فقد كان هذا الاجراء رغم عدائه باهظ الثمن بالنسبة لكثير من الملاك الذين اضطروا لدفع ضريبة الرؤوس عن الأموات مثل الاحياء » . جوجول ، الأرواح الميتة ، الأعمال الكاملة ، Ed. de la Pléiade ، ص ١٢٠٩ .

(١٣) انظر على سبيل المثال شرحا لمل هذه الصعوبات في مقدمة كتاب الأمم المتحدة السنوية عن السكان . وعخصوصا طبعه ١٩٧٨ .

(١٤) Chritopher DAVIS et Murray FESHACH, Rising infant mortality in the URSS in the 1970's (١٤) Washington, U.S. Department of Commerce, bureau of censies, p. 95, n° 74, 1980. Extrait de problèmes économiques et sociaux, série U.R.S.S., n°430, la Documentation française, 18 déc, 1981.

(١٥) انظر : Les : Commission internationale d'histoire des mouvements sociaux et des structures sociales: migrations internationales de la fin du XVIII^e à nos jours, C.N.R.S., 1980.

(١٦) سجلت بلجيكا فيما بين ١٩٠١ - ١٩١٣ ، ٢٤٧١٧ مهاجر الى أميركا الشمالية في الوقت الذي احتوت فيه السجلات الأميركية والكندية على ٥٣٢٧٩ مهاجرا بلجيكيا . وفي الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٩ سجلت ألمانيا الاتحادية لنسبا ٩٦٠ ١٩٠١ مهاجر من إيطاليا بينما كان الاحصاء الايطالي عن نفس الفترة ٨٠٣٥٤٣ مهاجرا .

(١٧) وعلى الرغم من المجهودات التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لنوث اللاجئين فإنه يصعب إثبات الأرقام الصحيحة بسبب

سواء نيه الدول المستقبلة للاجئين في كثير من الأحيان انظر توضيحا لحالة الصومال في مقال جون بيتر لانجيه في
جريدة اللوموند الصادره بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٨١ .

O.N.U. — Département des affaires économiques. Etudes démographiques et sociales . Tendances (١٨)
et caractéristiques des migrations internationales depuis 1950. New York, 1980.

(١٩) ونلاحظ أيضا أنه فيما يتعلق بتوزيع الدخل بين الأسر لا يستطيع البنك الدولي أن يزودنا إلا بإحصائيات خاصة
تعمس دول فقط من بين ٧٠ دولة من بين الدول ضعيفة أو متوسط الدخل . وحول هذه النقطة أيضا لا توجد أى
بيانات احصائية خاصة بالدول الاشتراكية أو الدول النفطية .

(٢٢) أنظر ملاحظات جونار ميغال النقدية حول هذه النقطة في :

Gunnar MYRDAL, «Le problème de l'égalité devant le développement mondial» dans Justice
économique internationale, Gallimard, 1978.

(٢١) وللغزابة نجد أن ميدان تصنيع وتجارة الأسلحة ، وهو ميدان تفلقة السرية العسكرية ، هو الميدان الذى نعرف عنه
معلومات أكثر تفصيلا وربما أكثر دقة من أى ميدان آخر وذلك بفضل دراسات وتقارير معهد ستوكهولم للسلام
الدولى ومعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن . لكن التأخر في إصدار مثل هذه التقارير والدراسات يجعل المعلومات
الوليدة بها قلبه دوما بعض الشيء .

Robert Cox et Harold JACOBSON, The anatomy of influence. Decision making in international (٢٢)
organizations, Yale University Press, 1973.

«Intergovernmental Organization in the Global System: a Quantitative description» in (٢٣)
International Organization, 1970, n°2. Voir, du même auteur, Quantitative International Politics,
New York, Free Press, 1968.

Roger W.COBB et Charles ELDER, International Community. A regional and global study, Holt, (٢٤)
Rinehart et Wilson, New York, 1972.

Augustin KONICHO-KOUMEGNI, Le système diplomatique africain, Pédone, 1977. (١٥)

La frontière et le Texte. Pour une sémiotique des relations internationales, Payot, 1977 et L'Europe (٢٦)
sous les mots, Payot, 1979.

مراجع :

Pour le traitement des documents, les bonnes vieilles recettes des historiens sont encore les meilleurs:

LANGLOIS (Ch. V.) et SEIGNOBOS (Charles): Introduction aux sciences sociales,

Alcan, 1909.

Pour la méthode quantitative, les économistes ont mis au point un outillage

perfectionné:

PIATIER (André): Statistique et observation économique, P.U.F., (Thémis), 1961.

الفصل الثاني

Les méthodes d'interprétation مناهج التفسير

ان تراكم المواد على موقع البناء يعد شرطا ضروريا لاقامة المبنى . لكن ذلك وحده لا يكفى . ويعايش المهندسون يوميا هذه التجربة : اذ يتعين عليهم أولا أن يقوموا بعملية البلورة ، أى التصور الفكرى ، ثم ترجمة هذا التصور إلى خطط تفصيلية لمشروع يسمح لتلك المواد المختلفة أن تتجمع معا من أجل انجاز العمل المطلوب .

كذلك الحال بالنسبة للعمل الفكرى : فيدون حد أدنى من العلة المنهاجية فان الباحث يجد نفسه أمام كم غير مميز من الوقائع التى يصعب عليه استخدامها .

١ - وجهة نظر المؤرخين

ولا يشارك المؤرخون ، أو على الأقل بعضهم ، وجهة النظر هذه . فديروزيل ، مثلا ، يعتقد « أن التاريخ مصنوع من مجموعة أحداث » وأن « هؤلاء الذين يعتقدون أن بالامكان تجاوز الحدث sortir de l'événement هم فى الواقع ضحايا خطأ خطير »^(١).

ويمكن الرد على هذا الافتراض قائلين بأنه اذا كانت وظيفة vocation المؤرخ تقوم على معالجة الأحداث ، فان عالم الاجتماع أو عالم السياسة يتتأن أكثر بدراسة الظواهر . ونقصد بالظواهر مجموعات الأحداث التى تشكل ، بسبب تكرارها الزمنى أو تزاوجها المكافى ، واقعا اجتماعيا قابلا بذاته للتقصى والبحث . فميلاد شخص أو زواجه أو طلاقه أو وفاته تشكل جميعها أحداثا جساما بالنسبة لمن يهيم الأمر . لكن هذه الأحداث لا تهم عالم السكان الا حين يمكن تقريبا من حوادث متطابقة وتسمح ببناء وقائع جماعية Faits collectifs هى نسبة المواليد natalité أو نسبة عدد الزيجات nuptialité أو نسبة الوفيات mortalité . ويسرى نفس الوضع على العلوم الاجتماعية الأخرى :

فالجريمة والانتحار هي مصائب فردية ، ولكن لا يصبح لمثل هذه الأحداث معنى ، كظواهر اجتماعية ، إلا إذا أمكن تحديد درجة ترددها وسمحت أسباب وظروف حدوث كل منها بالمقارنة بأخرى . إن التوقيع على تعاقد للعمل أو فصل عامل من الخدمة تمثل أحداثا لا تهم عالم الاقتصاد إلا من خلال منحنيات الأسعار ، أو توازن ميزان المدفوعات أو نسبة البطالة .

فإذا كانت جميع العلوم الاجتماعية تعالج ظواهر ولا تعالج أحداثا فانا لانستطيع أن نفهم لماذا تصبح العلاقات الدولية استثناء من هذه القاعدة . ان لقاء بين رئيسي دولتين ، أو اندلاع واستمرار حرب هي أحداث أو سلسلة من الأحداث التي تتعلق ، بالقطع ، بمناهج بحث المؤرخ ، لكن الحرب ، والردع ، والوفاق ، والتفويض ، والتخلف ، والقومية ، والتكامل ... الخ كلها ظواهر لا يمكن اختزالها الى مجرد الرقم الذي يعبر عن آلاف الأحداث التي تتألف منها والتي سوف تستعصي تماما على الفهم إذا كان علينا أن ننتظر أن يفرغ مؤرخو المستقبل من مناقشة عدد من رسائل الدكتوراه مماثل لعدد ما يقع في العالم يوميا من أحداث « سابقة وبالتالي فريدة ! »^(٦).

ان معرفة ما اذا كان التاريخ ، بصورته هذه ، يمكن أن ينطوي على قيمة تفسيرية يمثل موضوعا للتطاحن بين المؤرخين وحدهم . اما تمثل العلوم الاجتماعية الأخرى ، وهم مستهلكون ومستفيدون من الأبحاث التي يجريها المؤرخون ، فليسوا معنيين بهذا الجدل ويمكنهم أن يستعملوا حريتهم في العمل عند مستوى مناهج التفسير .

أنهم يستطيعون ان يقوموا بهذه المهمة بقدر أقل من الحيرة التي تنتاب المؤرخين الذين يجلبون أنفسهم ، حين يرغبون في تجاوز الدراسات التجريبية الأحادية monographies وإيجاد « تعريف صالح لكل العصور »^(٧) ، مضطرين للجوء إلى مدركات اشتقتها علوم أخرى^(٨).

٢ - استخدام النماذج :

ان اصطلاح « نموذج modéle » ، والذي يستخدم استخداما واسعا في اللغة العلمية ، لا يجب أن يؤخذ هنا بمعناه الأخلاقي (مثل يحتذى به) . فهو يعبر هنا عن مشروع تأليفي Schéma synthétique ومجرد يمكن التنسيق من خلاله بين عناصر الواقع في تكوين دقيق .

وينطلق بناء « النموذج » من سلسلة من الملاحظات الملموسة أو التجريبية المتعلقة بوقائع أو بمعطيات تمت معالجتها كيميا . ثم نبدا ، استنادا الى هذه الملاحظات باثبات وجود علاقة بين بعض العناصر ذات الدلالة . ثم بعد ذلك نستنبط من وجود تلك العلاقات مشروعا تفسيريا يمكن أن ينطبق بعد ذلك على أوضاع متشابهة وبالتالي يمكننا من تحديد الثوابت والمتغيرات الخاصة بكل حالة مدروسة على حدة^(٩).

والواقع ان كل فروع العلوم الاجتماعية تلجأ الى مثل هذه النماذج حتى حين لا تشير الى هذا المصطلح صراحة : فنظرية النظم السياسية مثلا هي نظرية مؤسسة على تصنيف النماذج التي تأخذ في اعتبارها تركيبة وتوزيع السلطات بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية . ونميز دراسة الأحزاب السياسية بين نماذج مرجعية modèles de références انطلاقا من معايير خاصة مثل تكوين العضوية أو العلاقة بين القاعدة والقمّة في الجهاز الحزبي (الأحزاب النخبوية أو الأحزاب الجماهيرية ، المركزية الديمقراطية أو التعددية المنظمة) . وما كان يمكن للقانونيين أن يتقدموا في أعمالهم إذا لم يلجأوا ، هم أيضا ، إلى أدوات ادراكية ناقلة مثل المركزية أو اللامركزية أو الفيدرالية وما الذي كان يمكن أن يصير اليه حال علم الادارة بدون « النموذج البيروقراطي » أو مدرك « المشاركة » ، وعلم الاجتماع بدون نموذج تقسيم العمل الاجتماعي وعلم الاجناس بدون نموذج القرابة ؟

أما الاقتصاديون فانهم يشتغلون من جانبهم بنماذج للنمو ، والأزمة ، والتنمية ، والتبادل ... الخ ، والتي عادة ما تعرض في صور رياضية (كالمعادلات مثلا) وذلك بفضل ما يحصلون عليه من مصادر كمية .

وهناك مئات من النماذج التي تم بناؤها في ميدان العلاقات الدولية والتي يتلوها الباحثون . وتكفي عدة أمثلة لاثبات أهمية هذه الأعمال .

نظرية المباريات : la théorie des jeux

يمكن أن نعتبر أن نظرية المباريات هي تطبيق خاص للمنهج السلوكي . وتعني هذه النظرية بدراسة سلوك لاعبين ، أو أكثر ، في علاقاتهما المتبادلة حول قضية تهم كلاهما . ومن هنا فإن المسألة المطروحة على بساط البحث لا تنحصر في مجرد وصف سلوك اللاعبين ولكن حساب السلوك الأمثل لكل لاعب في مواجهة ردود الفعل المتوقعة من جانب الخصم . ويتمثل هذا السلوك النموذجي من جانب كل لاعب في محاولة تعظيم المكاسب إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن ، وفقا لمقتضيات التنكيك المستخدم من جانب اللاعبين الآخرين .

وقد أثبتت دراسة هذا النوع من المواجهات أن الأوضاع التي تواجه اللاعبين على الساحة ليست قابلة للتعدد أو التنوع إلى ما لا نهاية . إذ يمكن تقليص هذه الأوضاع ، عمليا ، إلى عدد من « النماذج » التي تختلف باختلاف موضوع المواجهة ، وإمكانية الاتصال بين الخصوم وعدد اللاعبين .

ونميز هذه النظرية بين المباريات الصفرية $\sum = 0$ ، وهي المباريات التي يمثل أى مكسب يحققه طرف فيها خسارة متساوية القدر تماما بالنسبة للطرف الآخر ، وبين المباريات متنوعة النتيجة $\sum \neq 0$

somme variable حيث يتقاسم الطرفان ، بطريقة غير محققة ، نتائج المكسب والخسارة . ولهذا التمييز أهمية حاسمة في مجال العلاقات الدولية . اذ نكون بصدد مباراة صفرية حين يحول أحد طرفي النزاع فرض الاستسلام بلا قيد أو شرط على الطرف الآخر لأن الانتصار الكامل لطرف يقابله ، افتراضا ، هزيمة كاملة للطرف الآخر . وقد كان هذا هو الوضع السائد أثناء الحرب العالمية الثانية وتلك كانت النتيجة التي أسفرت عنها هذه الحرب في النهاية ، اذ استسلمت كل من ألمانيا واليابان استسلاما كاملا ولم يكن أمامها مفر من وضع اراضيها كاملة تحت ادارة المنتصر . كذلك يمكن اعتبار ان الوضع الذي ساد فيه التنافس بين النظم الاجتماعية - السياسية في فترة الحرب الباردة ، قد عبر عن وجود أزمة تقترب في شكلها من صورة المباراة الصفرية لأن الهدف المعلن لكل نظام كان هو القضاء على الطرف الآخر ، وفي هذا النوع من المواجهات فان التصعيد الى الحدود القصوى يشكل مخاطرة دائمة بسبب ضخامة الرهان .

ولحسن الحظ فانا نجد أن التنافس الصراعى بين النظم والدول هو ، في معظم الأحوال ، من قبيل المباريات غير الصفرية . ومع ذلك فلا تزال توجد أوضاع يهدف فيها أحد الأطراف الى فرض الاستسلام الكامل على العدو بحيث لا يترك للطرف الآخر ، أو لأحد الأطراف على الأقل ، فرصة المسلوطة : فقد اعتقد الأمريكيون أنهم قد وجدوا ، بالتوقيع على اتفاقيات باريس ، حلا وسطا للحرب في فيتنام . لكن هذا الحل لم يدم طويلا بسبب النصر الكامل الذى أحرزه الفيتناميون على أرض المعركة . ويعبر موقف اسرائيل عن هذا الوضع بشكل أفضل ، فاسرائيل تعتقد أنها تدافع ، فيما وراء الأراضى التى استولت عليها ، عن حقها فى الوجود فى مواجهة القوى التى تهدف ببساطة الى ازالتها تماما من على الخارطة . أما زعماء الدول العربية المجاورة ، والذين تحملوا عبء حروب أربع مع اسرائيل ، فانهم لا يهدفون فى الواقع سوى استعادة أراضيهم التى احتلتها اسرائيل بطريقة غير شرعية . لكن عدم الوضوح الذى يغلف أهداف الفلسطينيين وكذلك التصريحات الغامضة للدول العربية الأخرى تزود اسرائيل بحجة تبرر التكتيك الذى تسلكه والذى يتمثل فى : كل شيء أو لا شيء

ومع ذلك فانا نلاحظ عدم التماثل dissymétrie القائم بين المثالين السابقين ، ففى الهند الصينية لم يكن هدف الولايات المتحدة هو تعطيل فيتنام الشمالية بينما حدد خصوم الولايات المتحدة أهدافهم بانسحاب القوات الأمريكية ، واسقاط حكومة سايغون ، وتوحيد فيتنام فى آن واحد . هنا نجد أن الولايات المتحدة كانت تلعب مباراة غير صفرية ، بينما كانت فيتنام الشمالية تلعب ، على الأرض المحدودة للعمليات العسكرية ، مباراة صفرية . أما فى الشرق الأوسط فان اسرائيل لا تمتلك وسائل القضاء المبرم على القوات المعادية من حولها ، لكن تسلط وسواس الإبادة هو الذى يدفعها الى الخوف من أية حلول وسط ، بينما نجد أن أعداءها منقسمون ، حتى على أنفسهم ، حول التكتيك الواجب استخدامه فى مواجهتها . ويمكن أن نستنتج من هذا تفوق الطرف الذى يلعب مباراة صفرية على أرضه هو بالمقارنة بالأطراف التى تحدد أهدافا عديدة وقابلة للتفاوض . ويمكن ، استنادا على

ذات المنطق ، اثبات السمة الجهنمية caractère inépuisable للمواجهات التي يلعب فيها كل من الطرفين مباراة صفرية .

ونميز النظرية بعد ذلك بين الحالات الافتراضية والتي يستحيل فيها على الأطراف المتصارعة اجراء اى اتصال بينهما (الحالة التي تشتهر تحت اسم « خيار السجين dilemma du prisonnier » ، ولكنها تنطبق ايضا على حالة المواجهات العسكرية) ، وبين تلك التي يمكن فيها التشاور اثناء المباراة (وتمتدنا الأزمات الدبلوماسية بمثال جيد بالمقارنة بالأزمات المسلحة) . كما تميز أخيرا بين المباريات التي تضم لاعبين فقط ، وفيها يخضعان لقواعد مبسطة وسهلة نسبيا ، والمباريات التي تضم اطرافا عديدة والتي تفرض على اللاعب أن يأخذ في اعتباره جميع الاحتمالات التي يمكن فيها للخصوم اقامة تحالفات فيما بينهم : فلذا ما استخدمنا لغة نظرية المباريات في تحليل عملية الانتقال من « الثنائية القطبية bipolarité » إلى « التعددية القطبية multipolarité » ، نجد أن هذا الانتقال يضاعف من الشعور بعدم الأمن وعدم الاستقرار بسبب عدم قدرة اللاعبين على السيطرة على مبادرات اللاعبين الآخرين وصعوبة التأكد من المواقف التي يمكن فيها لمؤلاء اللاعبين الاخرين أن يصبحوا حلفاء أو أعداء ، حسب الأحوال . (وتكفي الفرضية التقليدية ، والتي تنعكس فيها التحالفات ، لتوضيح هذه الحالة) .

ومن خلال هذه النماذج المختلفة ، والقابلة دوما لمزيد من التنقيح وأخذ مزيد من الاحتمالات في الاعتبار ، يمكن أن نحدد رياضيا أنسب طرائق السلوك عقلانية ، في مختلف الظروف . وحيث نستطيع أن نتنبأ ، بل وأن نتدارك ، وذلك بتطبيق الصيغ التي تم اختيار نجاعها سلفا ، لحل هذه الأزمة أو تلك . وتسمح نظرية المباريات في الواقع باجراء تجارب معملية (اصطناع الأزمات Simulation) يمكن أن نبلور فيها ماشاء لنا من نماذج للجابه على مختلف الفرضيات .

وقد تم تطبيق نظرية المباريات ولا تزال تطبق على أوضاع كثيرة في ميدان العلاقات الدولية . وقد استخدمها العسكريون أولا لايجاد حلول لعدد من المشكلات الاستراتيجية أو التكتيكية التي ثارت اثناء الحرب العالمية الثانية . وكثيرا ما تطبق اليوم على الأوضاع السياسية أو الأوضاع السياسية - الاستراتيجية . وقد أمكن بالفعل صياغة قوالب رياضية matrices أو رسوم بيانية Schémas graphiques لتوضيح استراتيجية الردع ، على الأقل في اطار الثنائية القطبية . ومن الممكن استخدام نفس المنهج في حالة الأزمات الحقيقية أو المحتملة .

ولا يعنى هذا ان نظرية المباريات هي نظرية لا تغطي أو انها قابلة للتطبيق عاليا . فهي تقوم بالفعل على افتراض أن اطراف الصراع مهياون دوما للاقدام على السلوك والتصرفات العقلانية وهو ما لا يجلت في جميع الحالات وخاصة في حالات الأزمات الدولية (وتمثل استراتيجية الردع ، من وجهة النظر هذه ، حالة خاصة لأن طرفي النزاع يناطرون ، اذا ما أعطوا التقدير ، بتعطيل أنفسهم

تخطيا شاملا ومن ثم فإن سلوكهم يتسم بالخفر الشديد) . من ناحية أخرى فإن هناك فجوة تفصل دائما بين النظرية والواقع . فقد كتب غير متخصص في هذا الشأن يقول : « ... لا ترتبط نتيجة أية نظرية شكلية بالواقع . وبالتالي فلا قيمة مسبقة لاية خلاصة يمكن ان تخلص اليها نظرية المماريات سواء فيما يتعلق بمنطق استراتيجية قيام التحالفات ، أو اقتسام السلطات ، حين يتعلق الأمر بلرشادنا عن الكيفية التي يتصرف بها الأشخاص حقيقة في مثل تلك المواقف » . ثم يضيف قائلا

« ولكن هذه الخلاصات تشكل نقط انطلاق مفيدة لوضع فرضيات حول سلوك الأشخاص . وتفيد هذه الفرضيات في تركيز اهتمام الباحث على ما يمكن أن يكون حاسما في هذا السلوك . وطالما أن هذه الافتراضات تمثل موضوعا للاختبار التجريبي ، فإن البحث المنظم يشق طريقه وبصرف النظر عن النتائج »^(٣).

وهكذا تكمن أهمية نظرية المماريات في كونها أداة للبحث أكثر منها أداة للعمل يمكن استخدامها على نحو مباشر . ومع الأخذ في الاعتبار هذا التحفظ فقد سمحت تلك النظرية ببناء عدد من النماذج للسلوك يمكن بها معالجة وتفسير عدد كبير من المواقف .

نموذج الاتصال Le modèle de communication

ويزودنا البحث السلوكي بنوع آخر من النماذج وهو النموذج الذي اقترحه كارل دويتش في دراسته عن القومية والاتصال الاجتماعي . فبدلا من أن يبحث عن تعريف للقومية اعتمادا على معايير أيديولوجية ، حاول دويتش اثبات وجود علاقة ارتباطية بين درجة تماسك الجماعة السياسية وبين مستوى الاتصالات (كثافة وسرعة ودرجة تردد جميع أنواع التبادل) القائمة بين أعضاء هذه الجماعة .

« فالاجتمع Société مثل الجماعة Communauté يتطوران من خلال المراس الاجتماعي l'apprentissage Social ، وتضم أية جماعة كل هؤلاء الذين تعلموا ألا يقتصر اتصالهم ببعضهم البعض على مجرد تبادل السلع والخدمات .. فالجماعة التي تسمح بوجود تاريخ مشترك يمكن أن يتغير ، بصفته تلك ، هي جماعة تتكامل علاقاتها ، وتتمتع بتسهيلات اتصالية . وهي تطالب ، ان جاز التعبير ، بتجهيزات معينة للقيام بمهمة معينة . وتتمثل هذه المهمة في تخزين واستعادة ونقل و خلط وإعادة استعمال سلسلة متحدة نسيان المعلومات ، أما « التجهيزات » فتتمثل في الذكريات المسجلة والرموز والعادات والمآثر الفعلية والتسهيلات المكتملة واللازمة لانجاز هذه الوظائف . ويمكن أن نطلق على أي مجموعة عريضة من الأشخاص الذين يرتبطون فيما بينهم بمثل هذه العادات المتكاملة والتسهيلات الاتصالية لفظ « الشعب le peuple »^(٤).

وانطلاقا من هذا الافتراض فقد قام دويتش بدراسة عدة أنواع من المجتمعات تتعايش فيها

أجناس ولغات وثقافات متباينة (فنلند ، بوهيميا - مورافيا ، سيليزيا ، الهند - باكستان) ، وبحث العلاقة الارتباطية بين درجة التماسك الاجتماعي وبين كثافة الاتصالات بين فئات وطوائف هذه المجتمعات غير المتجانسة . وقد اتضح ان تبلور أو تفسخ المجموعة القومية يمكن أن يفسر من خلال التغيرات التي تحدث ليس فقط في التوازن الجغرافي بين هذه المجموعات العرقية واللغوية والثقافية ... الخ ، ولكن أيضا ، وبصفة خاصة ، من خلال التحولات التي تتحرى ، بمرور الوقت ، مكانة هذه المجموعات المختلفة في التسلسل الهرمي داخل مجتمع معين . وقد أمكن ، من خلال المقارنة بين عدة مجموعات من الملاحظات ، بناء نموذج (يمثله ، بطريقة مبسطة جدا ، الشكل رقم ٥) . كما أمكن أيضا ، من خلال الجمع بين كل المؤشرات المستخدمة ، اشتقاق صيغة رياضية (انظر هذه الصيغة في المرجع السابق (٨) ص ٢٣٥ - ٢٣٩) . وتسمح هذه الصيغة بتحديد نسبة التغير في درجة التماسك والتعبئة الاجتماعية *assimilation et mobilisation sociale* والتي يعتمد عليهما تماسك أى شعب . ويغيد النموذج الذى تم بناؤه على هذا النحو ليس فقط في التحليل الاستذكاري للأوضاع التاريخية السابقة ولكن في التنبؤ أيضا بالتطورات الجارية في المجتمعات المهددة بالانفجار .

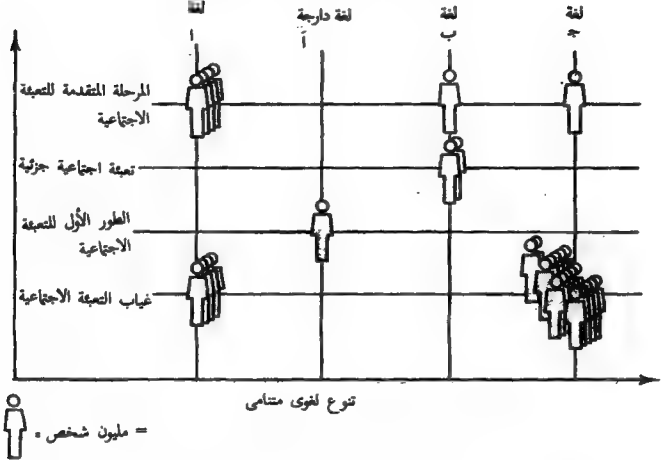
ويمكن كذلك الاستفادة من نموذج الاتصال في دراسة العلاقة بين الوحدات السياسية القومية وقياس سرعة ودرجة الاندماج التي تتم داخل مجموعة اقليمية أو حلف من الأحلاف . كما يمكن أن نضم إلى هذه المحاولة جهود كل من كوب وإيلدر التي سبقت الإشارة إليها وكذلك العديد من الدراسات المتعلقة بالوحدة الأوروبية^(١).

ولكن لا يزال الجدل قائما بين المتخصصين حول مدى صلاحية المعايير المشتقة من كثافة الاتصالات لقياس درجة الاندماج على المستوى الاقليمي أو المستوى الدولى^(٢).

كذلك فإن نظرية الاتصالات ليست هى الاداة الوحيدة لتحليل ظاهرة الاندماج *intégration* فقد حاول باحثون آخرون ، انطلاقا من معايير مختلفة ، تقويم درجة التقارب بين الدول من خلال قياسات الرأى العام أو تركز الشركات ، على سبيل المثال^(٣) . ولذا فإن نموذج الاندماج لا يتطابق تماما مع نموذج الاتصال .

ويمكن بناء نماذج أخرى عديدة عن طريق رصد ومقارنة المعطيات الكمية . ومن بين هذه النماذج المستخدمة على نطاق واسع نذكر نماذج اتخاذ القرارات والتي تحول القضاء على الظروف التي يتخذ فيها المسؤولون قراراتهم . وتصاغ بعض هذه النماذج في صور رياضية دقيقة مثل نموذج (المنبه / الاستجابة *stimulus/réponse*) الذى صممه لويس ريتشلاردسون L. Richardson للدراسة سباق التسليح^(٤) . وهناك نماذج ذات نطاق أوسع مدى مثل النموذج « الهيرقراتى » الذى صممه جراهام اليسون G.T. Allison عند دراسته للآزمة الكوبية^(٥) . وتتمثل أهمية هذه المحاولة في أنها تثبت أن القرارات التي تنسب إلى الحكام ترجع في أحوال كثيرة إلى مناورات الأجهزة الاستشارية وتلك

الشكل رقم ٥ : التكامل والصعوبة الاجتماعية



طريقة مبسطة لتوضيح حالة السكان في أطوار مختلفة للصعوبة الاجتماعية وتحدثون عدة لغات أو لهجات . فإذا ما تطور التصنيع بسرعة نجد أنه من المحتمل ، في هذا الشكل التوضيحي ، أن تسود اللغة ج محل اللغة أ التي كانت سائدة في الأصل .

المصدر : دوتش مرجع سابق ص ١٤١

التي تمد القادة بالمعلومات وهي أجهزة لها استراتيجيتها الخاصة سواء فيما يتعلق بعلاقتها بالأجهزة المنافسة داخل الدول نفسها أو بعلاقتها بالأجهزة المقابلة لها في الخارج . ان تطبيق النموذج البيروقراطي على دراسة موضوع مثل سياسة التعاون الفرنسية يمكن أن يؤدي إلى نتائج باهرة لأنها قد تثبت أن كثيرا من القرارات (المتعلقة بمجموع وشكل و مكان المساعدة) والتي تعزى في العادة إلى 'عمليات ايمولوجية أو حسابات مصلحة لا تعكس في واقع الأمر سوى حلول وسط تفرضها العلاقة بين الأجهزة الادارية وبين المجموعات المنظمة داخل وخارج حدود الدول المعنية .

وفي النهاية يمكننا أن نذكر هنا نموذجا آخر ، من بين النماذج العديدة التي يمكن تطبيقها على دراسة العلاقات الدولية ، هو نموذج الربط « Linkage » الذي يعالج العلاقات التسقية *les rapports systematiques* بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية^(١٤) .

ويعتبر النموذج ، أما كان موضوعه ، هو نقطة النهاية المنطقية للمنهج السلوكي . فقيامه على أساس عمل بحثي دقيق (جمع ومعالجة المعلومات) ، وارتكازه على معالجة كمية للعديد من دراسات الحالة ، المتعلقة بسلوك مجموعات شديدة التنوع ، ييسر عملية تدقيقه ، بعد سلسلة من الخطوات الاستقرائية ، في بناء نظري *Formalisation* يمكن بواسطته الانتقال من الخاص الى العام ومد جسور يصل ما بين التحليل والتنبؤ .

وأخذا في الاعتبار هذه الايضاحات ، يثور التساؤل لمرة ما إذا كان يتعين علينا التمسك بتقنيات النماذج لتفسير العلاقات الدولية . ويجب أن تكون الاجابة على هذا السؤال واضحة الظلال . فقد سمح تصميم وانتشار النماذج بانتشار جانب من البحث من برائن التقريبية وحوار الطرشان بين الآراء المتعارضة .

لكن « النمذجة *modélisation* » لا تحل جميع المشاكل . إذ تتوقف متانة الابنية النظرية على سلامة المعلومات الأولية ، وهو ما يحيلنا إلى المشكلة التي سبق أن أثرناها عند الحديث عن ميدان التوثيق والمعالجة الكمية . من ناحية ثانية فإن التعقيد المتنامي والذي يحكم عملية بناء النماذج ، لا يضمن بالضرورة الاطمئنان إلى إمكانية استخدامها : قس على ذلك بالأهمية الخاصة لعملية المعالجة الكمية وانتقاء المعلومات الأكثر دلالة . وغالبا ما يقع هؤلاء الذين يملكون تحت تصرفهم وسائل مدهشة للبحث والدراسة تحت اغراء شديد لبناء نماذج لا يمكن التحقق من قائلتها ولن تمحص ابدا . وفي النهاية فإن تعدد النماذج يطرح بصفة خاصة مشكلة الربط والتسيق بينها في اطار نظرية متماسكة .

ان لكل نموذج وظيفة خاصة به تقتصر على حل نوع معين من المشكلات ، ويصعب الانتقال من نموذج لآخر ، كما يزداد الأمر صعوبة ، بل قد يستحيل علينا ، أن نصل ونربط بين هذه النماذج : فظيرية المباريات تسمح بأن نأخذ في الاعتبار عددا من الأوضاع المحددة لا علاقة لها بالأوضاع التي

نتم يبحثها نظرية الاندماج أو نظرية الاتصال . وإذا كان من الممكن التقريب بين نظرية الاندماج ونظرية الاتصال ، الا أن ذلك لا يعنى أنهما يتوافقان بالضرورة .

وهناك أسباب أقوى بالطبع تحول بين إمكانية التوحيد بين نماذج تختلف الى هذا الحد ، سواء بالنسبة لموضوعها أو بالنسبة لبنيتها ، مثل نماذج اتخاذ القرار ونماذج الاتصال . ويصعب علينا تماما صياغة نموذج تفسرى عام من مجرد الجمع الاقنى juxtaposition بين هذه النماذج الخاصة .

. وفى النهاية فالتا تسامل عما إذا كان البناء النظرى الذى تتطلبه عملية تصميم النماذج لا يقع فى عطفية الجمود المبالغ فيه ويؤدى ، بطريقة تصفية ، الى التنويه بوجود ، مشكوك فى صحته ، لسلسلة من الظواهر . ولتجاوز العتية التى تفصل ما بين التحليل والتنبؤ ، عدل كثير من الباحثين عن نظرية النماذج وقاموا عوضا عن هذا ، ببناء « سيناريوهات Scénarios » حاولوا فيها تجميع المتغيرات كدالة لسلسلة من الفرضيات . ويمكن أن نجد نموذجا جيدا لهذا المدخل الاحتمالى فى أعمال « اللجنة المهيمنة للخطة السابعة » حول موضوع « العلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج » .^(٣)

٣ - اللجوء إلى مدرك النظام

ومن بين النماذج المتداولة يوجد نموذج يبدو أنه يفلت من هذه الانتقادات ويمكن أن يقدم اطرا مناسباً لدراسة العلاقات الدولية .

وقد اشتق مفهوم « النظام système » فى ميدان العلوم الطبيعية أولاً ، لكى يأخذ فى الاعتبار وجود علاقة بين العناصر الخاصة بمجموعة معقدة (النظام الشمسى مثلا) . وتم نقل هذا المفهوم ، على أسس غير دقيقة ،الى ميدان دراسة المجتمع اعتباراً من القرن التاسع عشر فقط^(٤) . وقد أسهمت أعمال علماء الرياضة فى رياضة فى وضع القواعد النظرية لمفهوم النظام^(٥) ، كما أسهمت أعمال علماء الأنثروبولوجيا والاقتصاد فى ادخال التحليل النسقى الى الحقل الاجتماعى^(٦) . ومع ذلك فقد تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين قبل أن يظهر مفهوم واضح ومتناسك للنظام الاجتماعى وذلك من خلال الدراسات التى قام بها تالكوت بيرسون^(٧) Talcott Pearson .

ويتعين علينا ، بالذات فى هذا الميدان أكثر من أى ميدان آخر ، أن نحترس من مصيدة المفردات . فالاستعمال الشائع .. يماثل بين النظام وبين أى « مركب combinaison » . وليست اللغة العلمية بمنأى ، هى الأخرى ، عن الخلط . اذ يستخدم مصطلح النظام أحيانا للدلالة على وحدة للمقاييس (فنقول النظام المترى Le système métrique مثلا) . وعمدنا المؤرخون بشغف عن النظم الدبلوماسية (نظام مترنيخ أو بسمارك) للدلالة على مركبات القوى التى عملت على تأكيد تفوق دولة أو انتصار مبدأ سياسى احدث ورائه مصلحة هذه الدولة أو تلك وحافظت عليها . وعندما

يتحدث الماركسيون عن « النظام الرأسمالي » أو الفريون عن « النظام الاشتراكي » فانهم يفصلون مجموعة العلاقات الواقعية والقانونية القائمة بين المالكين لوسائل الانتاج ، وهو ما لا يمت بصلة ، إلى النظم الديبلوماسية كما يقصدها المؤرخون . ولكن عندما يتحدث دافيد سنجر ، في الدراسة السابق ذكرها ، عن « النظام الدولي Le système internationale » فانه يقصد مجموعة الدول الموجودة على سطح الكرة الأرضية وليس عن نوع من معين من أشكال القوى ، أو مبدأ سياسى معين ، كما لا يقصد ايضا بنية اجتماعية محددة .

وقد صمم النظام الاجتماعى فى أعمال بارسون^(٣) على أساس انه مجموعة مركبة من الوظائف *agregés de Fonctions* المتنوعة . وهذه الوظائف هى بصفة خاصة :

- أ — المحافظة على النموذج الأصلى والمحدد للعلاقات التى تؤكد شخصية المجموعة .
- ب — القدرة على التكيف مع الضغوط القادمة من البيئة الخارجية .
- ج — القدرة على تحقيق أهداف معينة تهم حياة المجموعة بأسرها .
- د — المحافظة على الاندماج الاجتماعى (الاتفاق العام *consensus*) .

ويقوم بكل وظيفة من هذه الوظائف ، وبطريقة مميزة ، قسم محدد من أعضاء المجموعة : فقوم الأبنية العائلية بالمحافظة على النموذج ، وتقوم الأجهزة الاقتصادية بالتكيف مع الضغوط الخارجية ، وتقوم السلطات السياسية بتنفيذ القرارات وتقوم المؤسسات الاجتماعية والثقافية بالعمل على استمرار الوفاق العام . وتتوفر للجماعات الأكثر كالا واتقانا فقط ، وظيفتان أخريان هما القدرة على تغيير الأهداف المرغوب الوصول إليها ، والقدرة على التحول الذاتى *auto-transformation* بدون المساس بالشخصية .

ولم يسلم المدخل الوظيفى لبارسون من تحفظات وانتقادات . فقد وجه اليه اللوم ، مثلما وجه إلى العضويين *organistes* من قبل ، على أساس انه يقدم لوحة لمجتمع متناسق تماما بلا صراعات وحريص على الاستمرارية بلا مشاكل ، أو باختصار ، استنادا إلى أن قواعد هذا النظام لن تكون سوى مجرد تبرير لاعادة انتاج الوضع القائم *reproduction de l'ordre établi* . ولا يخلو هذا الاعتراض من وجاهة على الأقل فى مواجهة تفصيرات معينة للوظيفية . ولكنه مع ذلك لا يمتشى مع دروس التجربة : فإذا كان صحيحا ان النظم الاجتماعية تحوز من اللوارد ما هو ضرورى لبقائها (والا فانه سوف يكون من المتصور حتى مجرد التمييز بينها) ، إلا أن هذه النظم معرضة للأعطاب الوظيفية (*dysfonctionnements*) مثلها فى ذلك مثل الأعضاء البيولوجية ، فهذه وتلك معرضة ، فى ظروف معينة ، للفناء التام اذا انفجرت من داخلها أو تعرضت للضغط من خارجها .

ويتعلق الاعتراض الآخر الموجه للوظيفية ، بسمتها « الميكانيكية » والمستوحاه من نموذج العلوم الطبيعية فى الوقت الذى يتكون فيه المجتمع من بشر له من أجهزة الوعى ما يجعل من عملية

التنبؤ بسلوكهم أمراً عبثاً^(٣٦). ومن البديهي أن تخضع التصرفات الفردية أو الجماعية لسلطة الأجواء في نفس الوقت الذي تخضع فيه لسلطة العقل أيضاً ، ومن هنا فمن البديهي أن تتعذر إمكانية التنبؤ بتلك التصرفات . ومع ذلك فإن هذه التصرفات لا تظل من انتظام ملحوظ .

ويسمح ما استحدثه دافيد ايستون D. Easton في هذا الصدد بالتغلب ، إلى حد كبير ، على تلك العقبات^(٣٧). فقد أكد ايستون ، عند بناء النظام السياسي على ما يلي :

- ١ - أهمية العلاقة بين النظام وبيئته .
- ٢ - أهمية ضبط انقياع النظام عن طريق سلطة قادرة على الرد الملائم على التحديات القادمة من البيئة .

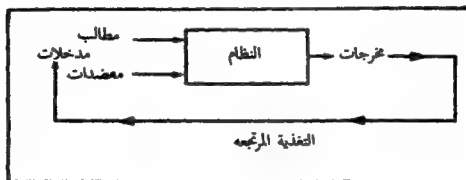
وينطوي تحليل النظام أو التحليل النسقي على دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين النظام وبين بيئته من خلال عملية دائرية من التفرع السيرنطيفي .

« والنظام » ، المكون من مجموعة محددة من العلاقات ، هو في حالة اتصال مع بيئته من خلال آلية « المدخلات inputs » والمخرجات outputs . وتتكون المدخلات من مجموعة المطالب والمضندات الموجهة إلى النظام باعتبارها كل واحد . (أنظر الشكل رقم ٦) . وفي داخل النظام تتحول المطالب والمضندات تحت تأثير رد الفعل المركب للعناصر التأسيسية للنظام نفسه لتثير في النهاية رد فعل شامل من جانب سلطة نظم الانقياع ، يعبر عن الطريقة التي يسعى بها النظام نحو التكيف مع التحريضات والضغوط النابعة من البيئة . وبينما يشكل رد الفعل الشامل هذا (المخرجات) استجابة réponse النظام أو رده على المدخلات ، فإنها تمهد في الوقت نفسه لدائرة جديدة من رد الفعل (التغذية المرتجعة Feed-back) والتي تسهم بدورها في تعديل البيئة والتي منها ستتطلب مطالب ومضندات أخرى ... الخ .

ومن هذه المسلمات يمكن أن نشق التعريف التالي : أى نظام هو عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدد من الالاعين الذين يضمهم نمط يفي معنى ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة .

ويمثل التحليل النسقي ، على النحو الذى صوره دافيد ايستون ، ميزة مزدوجة . فهو يسمح بصياغة قوانين للدينامية الاجتماعية ، لأنه لا ينصرف إلى معالجة قرار بعينه وإنما يعمل جهده للاحاطة بعملية تسلسل ردود الفعل والتي من خلالها يتم اتصال النظم بعضها البعض على نحو يؤدي إلى تغلبها على العقبات التي تواجه طريقها . ومن ناحية أخرى فإن هذا التحليل يسمح بتقويم دقيق جداً ، على الرغم من أنه ليس بتقويم كمى وغير قابل للمعالجة الكمية في معظم الأحوال ، للتفاعلات التي تظهر على طول الدائرة ، بين المتغيرات الداخلية (أى للمتغيرات التي ينطوى عليها النظام) والمتغيرات الخارجية (أى تلك التي تنطوى عليها البيئة) . لكن لا ينبغي علينا أن ننسى الثمن الذى يتعين دفعه مقابل الحصول على تلك الميزة المزدوجة : فلا يوجد « النظام » موضوع الدراسة إلا بصفته دالة

الشكل رقم ٦ نموذج استون



ليته ، ولا يمكن تحديده أو تحليله الا منسوبا الى هذه البيئة .

ونطاق النظام الایستوى هو نطاق عام ، اذ يمكن تطبيقه بنفس الطريقة على دراسة مؤسسة أو ادارة ، وعلى دراسة حزب سياسى أو نقابة كما يمكن تطبيقه ايضا للدراسة الدولية . وهذه السمة هى من الأهمية بحيث لا يمكن التغاضى عنها ، لان تطبيق التحليل النسقى على دراسة العلاقات الدولية يمكن أن يسمح بتحديد وضع ومكان تلك العلاقات من النسيج العام لجمل العلاقات الاجتماعية . وبلون اصدار احكام قيمة مسبقة عن خصوصيتها الجذرية .

ولا يعوزنا الأساس لتساعل حول جدوى مدرك النظام من أجل فهم أفضل وأكمل للعلاقات الدولية .

إن الواقع المتمثل فى انتساب معظم المتخصصين الى هذا المدرك صراحة لا يعد فى حد ذاته ضمانا كافية^(١١) . وعلى أى حال فانه يجب أن نخطأ وألا نقدم مطلقا على محاولة الصاق نموذج مجرد على الواقع الحى . ان النموذج ، حتى ولو كان نسقيا ، لا يمثل أكثر من فرض عمل يتعين اختبار مكوناته وفرزها بل وتعديلها ، اذا اقتضى الأمر ، لكى نخدم الباحث لا أن تستعبد^(١٢) .

ان ميزة النظرية النسقية هى انها تمدنا ب أدوات للتحليل . ولكن « التحليل يعنى التفكيك فالمقارنة فادراك العلاقات » طبقا للصيغة الممتازة التى استخدمها كوندلياك^(١٣) . فلذا نطلقنا من فرضية ان العلاقات الدولية تشكل « نظاما » فان هذا يفترض أولا أن نميز بين النظام وبين بيئته ، وهذا يفترض ثانيا أن البيئة ، الخاصة بالنظام الدولى ، قد تم تحديدها وحصر مكوناتها ، وهوما يقتضى أيضا تشخيص العناصر المكونة للنظام (اللاعبين أو الأنظمة الفرعية) وتحديد تقويم موقع آلية نظم الايقاع ، وأخيرا فان ذلك يفترض أن العلاقات بين النظام وبين بيئته وكذلك العلاقة بين العناصر المكونة للنظام تشكل بدورها موضوعا لبحث مدقق .

ولا يعنى ادراك العلاقات الدولية من خلال هذه الزلوية استباق الأحكام حول نتائج التحليل . وفى هذا يعتبر التحليل النسقى محايدا ، فهو لا يمنع نحو التناؤل أو التشاؤم . انه بتأكيده على مفهوم الشمولية *la notion d'ensemble* يلزم ، على العكس ، بعزل وفحص مختلف العوامل التى تؤثر على مجرى العلاقات الدولية ، كما يلزم أيضا بتحديد اللاعبين ، الفردين أو الجماعيين ، الذين تتداخل قراراتهم فى دائرة شبكة بالغة التعقيد ، كما يلزم فى النهاية بوضع خريطة مسحية *topographie* وعمل صورة بالأشعة *radiographie* للأزمات التى تواجه هؤلاء اللاعبين ، وذلك قبل أن يفصح عن حكم قهسى عن طبيعة ، ان لم يكن عن وجود النظام الدولى ذاته ، على النحو الذى يحاول به أن يعمل أمام أعيننا .

ولكن يجب أن يكون مفهوما أن اللجوء الى التحليل النسقى لا يعنى ضرورة التبنى الميكانيكى

لطريقة ايستون . وسوف يكون خطأ منهجيا جوهريا أن نحاول الاستعاضة عن الواقع بنماذج نظرية .
اذ تبقى النماذج النظرية مجرد تجريدات على ضوئها يجب أن نحلل الواقع ونقومه ونحدده . وقد أبد
دافيد ايستون ، في المقدمة التي كتبها بمناسبة صدور الطبعة الفرنسية من كتابه « تحليل النظام
السياسي » ، أن النظام الدولي يتشابه ، على الرغم من وجود ظلال لقروق طفيفة ، مع سمات النظام
السياسي الذي درسه في المجتمعات الداخلية . لكن هذا التصميم لا يصمد أمام الاختبار . بل على
العكس فاننا يمكن أن نأمل في اكتشاف طبيعة خصوصية « النظام الدولي » اذا عكسنا طريقة ايستون
نفسه . وسوف نرى أن النظام الدولي يعتمد أصالته من سمتين أساسيتين :

١ - فعل العكس من النظم الأخرى نجد أن النظام الدولي هو نظام ملموس ويمكن تحديد
قسماته الفيزيائية وهو نظام مغلق على نفسه - مما يثير مشاكل معقدة ، ولكنها مثيرة للبحث ،
خصوصا فيما يتعلق بعلاقة النظام الدولي ببيئته .

٢ - وعلى العكس من النظم الأخرى أيضا فإن النظام الدولي يتخلو من اداة ملائمة لضبط
الايقاع وهو ما يسمح بشرح وتحديد المطب الوظيفي الذي قد يصيبه .

ولا يمكن اعتبار عملية استخدام النماذج (بما في ذلك التحليل النسقي) عملية مشمرة وخصبة
إلا اذا نظرنا اليها باعتبارها أداة للعمل تسمح بادراك السمات الرئيسية للواقع . وبالتالي فلا مجال هنا
مطلقا لمحاولة فحص ما اذا كان نموذج ايستون يتطابق مع النظام الدولي ، ولكن على العكس تماما ،
فاننا سوف نستخدم هذا النموذج عالمي المستوى لمحاولة فهم لماذا وكيف تشكل « العلاقات الدولية »
نظاما محددا وأصيلا للتيه الاجتماعية .

ولكى نبقي أمانة على هذه الطريقة في التناول فمن الملام أن نصف المشكلات . وسوف
نتعرض أولا لبيئة المجتمع الدولي ، أى للعوامل التي تحكم اليوم كيفية اضطلاع بوظائفه ، من زاوية
ما تؤثر به هذه العوامل على سلوك اللاعبين . ثم بعد ذلك سنحاول تشخيص اللاعبين الموجودين
على المسرح الدولي . وانطلاقا من هذه العناصر نستطيع حينئذ فقط أن نفهم بنية النظام الدولي
وطريقة أدائه لوظائفه أو عجزه عن القيام بها .

هوامش الفصل الثاني : (الباب الثاني)

(١) «la nature des relations internationales», Politique étrangère, n°5. Ces affirmations ont été reprises et développées par l'auteur dans son récent ouvrage Tout Empire périt, Publications de la Sorbonne, 1981.

Tout Empire périt, op. cit. p. 10 (٢)

(٣) كتب اندريه كاسي تعليقاً على كتاب « كل امبراطورية مآلها الزوال » يقول : « إن اللجوء إلى التاريخ مسألة لابد وأن يشوبها الغموض . فتاريخ البشر ملء بالمتناقضات . والسياسة الداخلية قد يتحدد السياسة الخارجية ، وقد يكون العكس هو الصحيح ، كما أنه لا توجد رابطته بينهما بتاتا . وتستطيع أي من المؤرخين أن يجد ميوزات تعضد إحدى هذه المقولات الثلاث . إن أهمية السياسة الخارجية تختلف في الواقع باختلاف الدول وعقليات كل منها ، وهي تتوقف داخل نفس الدولة على الظروف والمبادئ التي تسود فيها .. وباختصار هل يمكن القول أن التاريخ يزودنا برشادات محدده في هذا الإطار ؟ ليس هذا يؤكد على الإطلاق . فالتاريخ كالفنعة الناصحة تستطيع أن تبين على الشيء وتقيضه .»

(Politique Internationale no 13, 1981) ص ٢٠

(٤) كل امبراطورية مآلها الزوال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤

(٥) حاول ديرونييل أن يقدم شرح شاملاً من خلال مفهوم انثرو — بولوجي يهد من حقبة القلوي .

(٦) انظر :

Jacques ATTALI, Les modèles politiques, P.U.F., 1972. «La modélisation; la réalité prend forme», Impact, Sciences et sociétés, U.N.E.S.C.O., vol. 31, n° 4, oct.-déc 1981.

Anatol RAPOPORT, Combats, débats et jeux, Dunod. 1967, p. 154. (٧)

Nationalism and social Communication, M.I.T. Press, 1966, p. 91-96. Cf. du même auteur, The nerves of Government, The Free Press, 1966 et de Richard MERRITT (éd): Communication in international Politics, University of Illinois Press, 1972. (٨)

Ernst HAAS, The Unhking of Europe, Stanford University Press, 1958; Leon LINDBERG, the Political Dynamics of European Integration, Stanford University Press, 1963; Karl DEUTSCH, Political Community and the North Atlantic Area, Princeton University Press, 1957; Bruce M. RUSSEIT, Transactions, Community and International Political Integration, Journal of Common Market Studies, 1971-3; Joseph NYE, «Comparative regional Integration-Concept and Measurement», International organization, 1968. (٩)

(١٠) انظر الخلاف بين Karl DEUTSCH و R. INGLEHART في المؤلف الذي نشر تحت اشراف Dusan SIDJANSKI, Méthodes quantitatives et intégration européenne, Genève, Institut d'études européennes, 1970.

(١١) أنظر حول هذه النقطة إضافة إلى D. SIDJANSKI, «Les syndicats et les groupes de pression français face à l'intégration européenne» dans l'ouvrage collectif: La France et les communautés européennes, Paris, L.G.D.J. 1975).

Arms and Insecurity, Londres, Stevens, 1960. (١٢)

Essence of decision: Explaining the Cuba crisis, Boston, 1971. (١٣)

James ROSENAU, Linkage Politics-Essays on then Convergence of the National and International Systems, New York, 1969, The Free Press. أنظر : (١٤)

(١٥) وهم في ذلك مثل زملائهم الأمريكيين لابد وأن يخضعوا لهذا القانون القاس : انشر أو ارحل ، إذا كانوا يرغبون في احترام المهنة .

(١٦) الوثائق الفرنسية ، مارس ١٩٧٥

les développements consacrés ci-dessus au scientisme, Tit. I, Chap. VI. أنظر (١٧)

BERTALANFFY, Théorie générale des systèmes, Paris, Dunod, 1973. : أنظر (١٨)

André MARCHAL, Systèmes et structures économiques, P.U.F., 1959. : أنظر (١٩)

not., The system of modern societies (1971), traduction française, Dunod 1973. (٢٠)

Le système des sociétés modernes, 1971, traduction française, Dunod, 1973. (٢١)

Tout Empire périt, op. Cit., p. 12. (٢٢)

A systems Analysis of Political Life (1966), traduction française, A. Colla, 1974. (٢٣)

(٢٤) من بين أشيع التحليل النقي مطبقا على العلاقات الدولية أنظر مؤلفات كل من :

Philippe BRALLARD, Théorie des systèmes et relations internationales, Bruylant, 1977; J.W.

BURTON, Systems, States, Diplomacy and Rules, Cambridge University Press, 1968 et «Pour

une approche systémique des relations internationales», in Revue internationale des sciences

sociales, vol. XXVI, 1979-I; Karl KAISER, «Transnational Politics: Toward a theory of

multinational politics» in International Organization, 1971.IV. Pour une réflexion critique sur le

sujet, cf. P.A. RAYNOLDS, An introduction to International Relations, Longman, 1971 et M. B.

NICHOLSON et P. A. REYNOLDS, «General Systems, the International Systems and the

Eastonian Analysis» in Political Studies, vol. XV, 1967-I.

(٢٥) وسوف نرى فيما بعد تعديدا أنه لا يمكن فهم النظام الدولي إلا إذا قبلنا أن تمكس بعض مسلمات السنن .

De L'art de penser

(٢٦)

(٢٧) لأدعى هذا الكتاب بحث العلاقات الدولية منذ ظهور الإنسان على كوكب الأرض . فالنظام الذى نغول تحليله هنا هو ذلك النظام الذى ظهر عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن هذه القطعة ، مثل كل الاقطاعات التاريخية ، تطوى على قدر من التحكيم والاضى مطلقا من العدة ، عند الحاجة ، الى ماوراء ١٩٤٥ .

مراجع :

Pour le point de vue des historiens sur les problèmes d'interprétation, on se reportera d'abord aux ouvrages classiques, déjà cités, de LANGLOIS et de SEIGNOBOS. On complètera par: RENOUVIN (Pierre), DUROSELLE (Jean-Baptiste): Introduction à l'histoire des relations internationales, Paris, A. Colin, 1964.

«Etudes d'histoire des relations internationales», Mélanges Pierre Renouvin, Paris,

P.U.F., 1966.

DUROSELLE (Jean-Baptiste): Tout Empire péira, Publications de la Sorbonne,

1981.

FRIEDLANDER (Saul), COHEN (Raymond): «Réflexions sur les tendances

actuelles de la recherche en relations internationales», Revue internationale des sciences sociales, 1974. 1.

Sans oublier toutefois le point de vue adverse défendu par l'Ecole des Annales,

notamment par:

BLOCH (Marc): Apologie pour l'histoire, A. Colin, 1952.

BRAUDEL (Fernand): Combats pour l'histoire, A. Colin, 1953.

Et sans négliger non plus l'apport considérable de:

ARON (Raymond): Introduction à la philosophie de l'histoire-Essai sur les limites

de l'objectivité historique, Gallimard, 1938.

Pour la théorie des modèles et pour une première approche de l'analyse

systemique, les ouvrages cités en note dans le chapitre ci-dessus de l'analyse systemique, les ouvrages cités en note dans le chapitre ci-dessus (BRAILLARD, EASTON...) peuvent suffire comme initiation bibliographique.

الجزء الثاني
الوسط الدولي

العوامل هي العناصر المشكلة لبيئة النظام . كما أنها هي مصدر التبدلات التي تؤثر على مجمل الفاعلين الذين يدخلون في إطار هذا النظام .

ورجبا يتعين علينا ، كى نفهم جيدا ما سورد شرحه ، أن نحدد منذ الآن ثلاث نقاط أساسية :

١ - فالتمييز بين « النظام *systeme* » و« البيئة *environnement* » هو عملية تجريدية في المقام الأول ، بمعنى أنها عملية ذهنية تهدف الى عزل عنصرين من عناصر الواقع تمهيدا لبحث العلاقة بينهما . وكقاعدة عامة فإن الحدود التي تفصل بين النظام والبيئة هي حدود صورية لا يمثلها خط مادي مرسوم على أرض الواقع بحيث يمكن رؤيته بالعين المجردة . فمن البدئى ، حين نتحدث عن بيئة منظمة دولية (أو مؤسسة أو نقابة ... الخ) ، ألا تتطابق الحدود التي تفصل بينها وبين النظام محل الدراسة مع حدود المقر الذى تمارس تلك المنظمة نشاطها من داخله . ويقترح منظرو التحليل النسقى ، كى نترك مدى تعقد العلاقة بين النظام والبيئة ، أن نفرق بين البيئة الاجتماعية الداخلية *intra-sociétal* وبين البيئة الاجتماعية الخارجية *extra-sociétal* . ولا تتكون البيئة الاجتماعية الخارجية بالضرورة من قوى يمكن تحديدها تحديدا ماديا وتقع ، طبوغرافيا ، خارج نظام مرسوم ومحدد على أرض الواقع . وللتمييز بين النظام وبين بيئته فالتا نقوم بعملية عزل يتم بموجبها فصل مجموعة متجانسة من العلاقات عن الوسط الذى تعمل بداخله تلك المجموعة .

وقد يحدث في بعض الظروف أن تكون النظم التي تقوم بدراستها نظما ملموسة يمكن تشخيصها وتحديدنا طبوغرافيا . وهذا هو الوضع بالنسبة لأنظمة الدول *systemes étatiques* لأن الدول موجودة وجودا ماديا في المكان وتحدها حدود جغرافية معروفة . وفي هذه الحالة فالتا عادة ما

تقع تحت ضغط اغراء قوى لكي تماثل بين البيئة وبين جميع العناصر (القوى ، الفاعلين ، التدفقات) الواقعة ماديا خارج حدود نظام الدولة محل الدراسة . لكن هذا الوضع السهل من الناحية اللغوية قد يدفعنا الى الوقوع في خطأ أن نصبح أسرى رؤية مبسطة ومختزلة لواقع أعقد بكثير : إذ كيف يمكن أن نحدد موقع الاستشارات الخارجية التي تقوم بها مؤسسات ، خاصة أو عامة ، من نظام الدول محل الدراسة أو كيف يمكن أن نحدد مناطق النفوذ الثقافي التي تمتد غالبا فيما وراء الحدود ، في اطار هذه الرؤية للأشياء ؟ واذن فإن التمييز بين النظام (الدولى static) وبين بيئته هي عملية تجريدية ويجب أن تبقى كذلك حتى في حالة الدول ، بل وعلى الأخص في هذه الحالة^(١).

ومع ذلك يثور التساؤل ، ولكن بطريقة مختلفة ، عندما يتعلق الأمر بالنظر الى النظام الدولى في مجمله أى النظام الكونى . فهذا النظام ، المفترض فهو له ، هو نظام محدد فيزيائيا داخل نطاق الكرة الأرضية . ومعنى ذلك فإننا بصدد نظام ملموس علاوة على أنه نظام مطلق على نفسه أى بدون بيئة خارجية^(٢) . ومن المؤكد أن الكرة الأرضية ليست سوى عنصر من عناصر المجموعة الشمسية ، الا أنها لا تدخل مع هذه المجموعة في علاقات اجتماعية رغم وجود علاقة مادية بينهما . ويرجع هذا ليس فقط الى أن الانسان لم يكتشف في الفضاء حتى الآن ، على الرغم من هذا الاعجاز التقنى والذي سمح له بأن يها بأقدامه على سطح القمر ، سوى « الصمت الأبدى للفضاء اللانهائى » ، ولكن أيضا الى أن البشر والذين يعتمد بقاؤهم على قيد الحياة وتتوقف شروط وجودهم على ما يحدث بالفعل على كوكب الأرض ، لا يمتلكون أية وسيلة للتأثير على هذه البيئة (غياب الأثر المرتجع retroaction) .

وينتج عن ذلك أن بيئة النظام الدولى ليست ، ولا يمكن أن تكون ، سوى بيئة داخلية . ومن ثم فإن غياب البيئة الخارجية التي يمكن للبشرية أن تتفاعل معها ، يعد إحدى السمات الأساسية المتميزة للنظام الدولى ، وبه تتأثر بالضرورة كل العلاقات التي تدور بداخله . وسوف نرى كيف تأخذ التناقضات التي تتراكم داخل نظام مطلق شكلا صراعيا حادنا ، بسبب عدم امكان « تصديرها » وخصوصا عندما يصل الى المرحلة التي يكون الانسان قد أتم اكتشاف واستغلال كافة الموارد المتاحة .

٢ - ان التمييز بين العوامل *facteurs* والفاعلين *acteurs* يثير مشكله في حد ذاته خصوصا داخل نظام مثل ذلك الذي فرغنا حالا من تعريفه . فقد تمكن بعض اللاعبين بالفعل من الاستحواذ على كثير من العوامل (مثل الحيز أو القوة) وهناك محاولات مستميتة ومستمرة تبذل لاستعادة بعضها الآخر ، عن طريق آليات الأثر الاسترجاعى . وهذا هو نفس المعنى الذى يقصده ريمون آردن ولكن بطريقة أخرى حين يقول بأن « التفرقة بين المتغيرات الداخلية *endogènes* والمتغيرات الخارجية *exogènes* هي عملية مستحيلة » في العلاقات الدولية ، وبأن كل موقف صراعى بين الفاعلين ينسحب « الى العند ، أو المساحة أو الموارد أو الأنظمة (العسكرية والاقتصادية والسياسية

والاجتماعية) ، وبأن هذه العناصر تشكل بدورها موضوعا للأزمات les enjeux des conflits بين الدول^(٣).

وإذا كان من الضروري أن نقبل بوجود هذه العلاقة الديالكتيكية الدائمة بين الفاعلين والعوامل بين القوى Forcos وحجم الزهان enjeux ، فإنه يتعين علينا في الوقت نفسه أن نعترف بأن ذلك لا يمثل سمة خاصة بالعلاقات الدولية . فالحلل السياسي في مجمله ، داخليا وخارجيا ، يخضع لهذا القيد . وتلك حقيقة يعترف بها ريمون آرون على أى حال ، إذ يؤكد في نفس المقال المشار اليه ، على أنه من المستبعد أيضا وجود « نظرية خالصة تخص السياسة الداخلية »^(٤) . فعلى جميع مستويات النشاط الاجتماعى وفى كل صنف التنظيم ، نجد أن عملية التفرقة بين القوى ودرجة المخاطرة ، وكذا عملية التشخيص المنفصل للمتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية ، تتيران مشاكل من نفس النوع .

هل يجب حينئذ ، أن نعدل عن محاولة عزل العوامل وأن نقوم بمعالجتها على اعتبار أنها « ملكية » خاصة بالفاعلين ؟ إن ذلك يعنى فى الواقع العودة إلى مسلسلة هورن ومحاولة مسح لحالة الطبيعة مرة أخرى . لكننا نجد أن عملية رصد الوقائع تشير فى الوقت نفسه إلى أنه ليس بمغفلور الدول أو الفاعلين الآخرين السيطرة على حركة جميع التدفقات ، إذ أن عددا من هذه التدفقات ، والتي يعتقد هؤلاء الفاعلون أنهم يسيطرون عليها ، تخرج فى الواقع من نطاق سيطرتهم : مثال ذلك على الأقل ما يتعلق بحركات السكان والمواد الوسيطة اللازمة للتقدم الفنى . فالقوى السكاني ، وعدم التوازن الذى يعترى هذا القوى على الصعيد العالمى ، هما من عوامل عدم الاستقرار التى تؤثر على مجمل النظام . ولا تستطيع الحكومات أن تفعل شيئا حيالهما ، كما أن الانقلاب فى وسائل الاتصال لا يؤدى فقط الى تغيير شكل العلاقات الدولية وإنما يؤثر أيضا على جوهر تلك العلاقات وبصرف النظر عن طبيعة النظم القائمة .

وإذا كان من الأفضل أن نلزم جانب الحذر ونغن بصدد تقويم استقلالية العوامل ، الا أن فحص هذه العوامل يعد مسألة لا غنى عنها لكى تتمكن بعد ذلك من تحديد حجم الضغط الواقع من الخارج على سلوك الفاعلين .

٣ - ان قائمة العوامل التى سندرسها فيما يلى ليست قائمة جامعة مائمة ، ولكنها شاملة ، مع ذلك ، بما فيه الكفاية وبما يسمح بتكوين فكرة عامة عن السمات الحالية للوسط الدولى . ونقول بعض التفسيرات بأن هناك حتمية تقبع خلف كل من هذه العوامل . ومع ذلك فإنه يمكننا ، منذ الآن ، استبعاد مثل هذه التفسيرات ولا يرجع ذلك فقط الى صعوبة عزل العوامل ، التى تم اختيارها للدراسة ، بعضها عن البعض الآخر ، ولكن أيضا الى أن هذه العوامل تؤثر فى بعضها البعض وتتأثر ببعضها البعض فى عملية تفاعل مستمر . ان تاريخ الفند ليس مسجلا على منحنيات أو مصاعغا فى قوالب من أى نوع ، وعلى ذلك فلن يستطيع البشر أن يسيطروا على مصيرهم ما لم يتمكنوا من التحديد الدقيق للأوضاع التى تحكم مياديرهم .

هوامش مقدمة الجزء الثاني :

(١) إن التفرقة بين « الدولة القومية » و«التجمع الاقليمي» واضح تماما في مؤلفات الاقتصاديين . أنظر :

Cilles BERTIN qui définit ainsi la nation; «ensemble des actifs. matériels et immatériels, mis en jeu par les centres de décision, dans une entité commune, distincte et reconnue sur le plan international» (les objectifs extérieurs des Etats, Economica/ 1981, p.52).

Marcel MERLE, «La clôture de l'espace et le système international» dans Forces et (٧)
enjeux dans les relations internationales, op. cit., p. 161-174.

«Qu'est-ce qu'une théorie des relations internationales?», art. cit., p. 851. (٧)

id., p. 848. (٤)

الفصل الأول

الحيز

من البديهي أن تجرى العلاقات الدولية داخل حيز ما . ولما كانت مساحة الكرة الأرضية تتشكل من عناصر متجاورة شديدة التباين : فهناك المياه واليابسة ، والجبال والسهول ، والأقاليم الخصبة والمناطق القاحلة أو المتجمدة ، والقارات الضخمة والجزر ، والشواطئ التي نحتاجها عوامل التنمية: وتلك التي تحدها الرمال المتناسقة . في هذا الاطار يمكن القول بأن « الحيز يتباين L'espace différencie » طبقا للتعبير الجميل الذي استخدمه جون جوتمان⁽¹⁾.

ان احتلال البشر لهذا الحيز من شأنه أن يخضعهم لنيره أو أن يقدم لهم فرصا غير متكافئة : فلك مناطق يمكن استغلالها بسهولة تامة لتغذية السكان ، وأخرى تحتوى في باطنها على ثروات معدنية ، وثالثة تتيح منفذا بحريا يسهل معه استغلال ثروات البحار ، بينما هناك مناطق أخرى تستحيل الحياة فوقها أصلا أو لا تكون ممكنة الا من خلال جهد عنيد وباهظ التكاليف يتعين على الانسان أن يقوم به في مواجهة الطبيعة . واذا فانه حتى مع افتراض أنه كان يمكن توزيع السكان بطريقة موحدة داخل هذا الحيز ، الا أن تحكم المناخ ، ونزوة التضاريس ، ومفاجآت طبقات الأرض ، كلها عوامل من شأنها أن تفرض على الجماعات البشرية المختلفة ظروف عمل وحياة تختلف اختلافا بينا من جماعة إلى أخرى . ان اغفال هذا العنصر القسرى الابتدائي هو مسألة شائعة لسوء الحظ . ولذا فليس من قبيل الصدفة أن تقام « المجتمعات الطوبائية utopies » ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، في حيز خيالي غير واقع تحت رحمة أى قيود أو خاضع لمبودية تفرضها الطبيعة .

وتعتقد المشكلة أكثر حين نلاحظ أن المصادفات التاريخية les hasards de l'histoire تقوم بدورها في تقسيم هذا الحيز الى وحدات سياسية غير متكافئة المساحة على الاطلاق وبالتالي غير متكافئة في

ثرواتها الطبيعية . وهكذا فإن التحكيمية التي تنطوى عليها عملية توزيع الموارد وأسباب القوة بين الدول المائة والخمسين أو أكثر قليلا ، والتي تشكل المجتمع الدولي ، هي تحكيمية مزدوجة اذن . ويخلق هذا التوزيع التحكيمي أوضاعا من عدم التكافؤ تشكل مصدرا مستمرا للتنافس والصراعات . ان الحيز هو عامل من عوامل الثروة وهو عامل من عوامل القوة أيضا ، ولكنه ليس عاملا حاسما في حد ذاته من حيث التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين .

١ - الحيز والثروة L'espace et la richesse

حين تمتلك دولة ما موارد طبيعية وفيرة على أرضها فإن ذلك يهد ميزة مؤكدة بالنسبة لها . وتستطيع الدولة التي تتوافر لها مثل هذه الميزة اما أن تنطوى على نفسها دون الاعتماد على الامدادات الخارجية ، والتي عادة ما تكون باهظة الثمن أو غير مضمونة ، أو أن تتمكن من الحصول على كل ما ينقصها من بضائع . وعادة ما نستنتج من هذه الملاحظة العادية جدا أن ثروة الدولة تتناسب طرديا مع مساحتها ، وندلل على ذلك دوما بالإشارة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

أ) ومع ذلك فإن هذه النظرة هي نظرة تبسيطية الى أبعد الحدود . فإذا ما استندنا إلى معيار نصيب الفرد من الدخل القومي العام فسوف نجد أن الدول البترولية الصغيرة هي أوفر دول العالم ثروة (الكويت ، الامارات العربية) كما أن الدول التي تحقق أكبر معدلات النمو هي دول تحتل مساحات ضيقة في العادة وتفتقر الى الوفرة في الموارد الطبيعية (اليابان ، سنغافورة) .

واذن فلا تعد السيطرة على حيز واسع عاملا من عوامل الثروة الا اذا اقترن ذلك بسلسلة أخرى من العوامل من بينها العامل السكاني ، والقدرة التكنولوجية والتراكم الرأسمالي والمهارة السياسية .

فلذا كان عدد السكان كبيرا بالمقارنة بالموارد المتاحة من ناتج الأرض ، فإن معنى ذلك أن السكان سوف يتلعون كل الانتاج الزراعي ولن يتمكنوا من البقاء بدون استيراد السلع الغذائية والتي هي مصدر من مصادر التبعة السياسية . وهذا هو الحال بالنسبة لعدد من الدول المتخلفة التي يتزايد فيها معدل نمو السكان بشكل أكبر من معدل قدرتها على الانتاج الغذائي (بنجلاديش) . ولكن هذا الوضع ينطبق أيضا على دول شاسعة مثل الاتحاد السوفيتي ، والتي تستورد كميات ضخمة من الحبوب ، أو البرازيل ، والتي لا تزال تحتاج الجماعة بعض أقاليمها مثل الاقليم الشمالي الشرق . واذا كان من المعتاد أن يفسر المخلون أسباب هذا الوضع بعبور الادارة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، وبالخلل الاقتصادي الناتج عن توجه الاقتصاد الوطني نحو انتاج سلع للتصدير في البرازيل ، فإن ذلك يؤكد على أن موارد الاقليم ليست وحدها المسؤولة .

ان نوعية السكان تحظى أيضا بأهمية قصوى . فالفلاحة العائلية ، والأيدى العاملة غير المدربة

لا يسمحان باستغلال الموارد المتاحة على الوجه الأكمل . وذلك هو الوضع السائد غالباً في الدول حديثة العهد بالاستقلال . وعلى العكس نجد أن اليابان قد استطاعت أن تحقق معدلات انتاجية عالية جداً . وذلك بفضل الانضباط التام في نظام التعليم واصالة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي :

كذلك تلعب المقبرة التكنولوجية دوراً في هذا الصدد ، فلا تزال العديد من الدول غير قادرة على استقلال بل واستكشاف مواردهم الذاتية ، وبعضها لم يتمكن من تحقيق ذلك إلا بواسطة المبادرات الأجنبية ، ولم يكن من الممكن اكتشاف ثم استخراج البترول من قلب الصحراء ، أو من شواطئ البحار الآن ، إلا بفضل التقنيات المستوردة بمساعدة الشركات الرأسمالية ، ولم يكن باستطاعة مصر أن تبني سد أسوان العالى بدون اسهام الفنين السوفيت .

ويعد تراكم رأس المال في أيدي الشركات الخاصة أو السلطات العامة شرطاً ضرورياً لاستصلاح الأراضي واستغلالها . وإذا كانت هناك أجزاء من أراضي هذا العالم مستغلة استغلالاً مكثفاً ، فإن أجزاء أخرى لا تزال مستغلة استغلالاً سيباً أو استغلالاً محمداً بسبب نقص رأس المال . ولكن قد يحدث أحياناً أن تهمل دولة استغلال مواردها الطبيعية بسبب قدرتها على توظيف رأسمالها بالخارج بما يعود عليها بفائدة أكبر مفضلة أن تحصل من الخارج على ما تستطيع أن تنتجه بالداخل . وهذا هو حال بريطانيا التي تملت التضيحية بالزراعة من أجل تنمية صناعاتها واستثماراتها الخارجية .

وهكذا فأننا إذا أخذنا في الحسبان تعدد المتغيرات التي تدخل في عملية تكوين الثروة ، فسوف نجد أن العلاقة بين هذه الأخيرة وبين السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي بواسطة السلطات العامة ليست على هذا القدر من البساطة الذي قد يوحي به الاعتقاد الذي ساد ولا يزال . ويشهد التاريخ على هذا القموض الذي يكتنف العلاقة بين الحيز والثروة ، فقديمًا استمدت بريطانيا ثروتها من استغلال الفحم الذي بدأ ينقرض الآن ليحل محله البترول . وتمتتع الدول المصدرة للبترول (دول الأوبك) بمركز أفضل يضمن عليها الآن ثروة ونفوذاً . لكن هذا المركز هو مركز هش في الواقع لأن تلك الثروة وذلك النفوذ معرضان للاختفاء حين يتم استفاد ممتلكة هذه الدول من حقول البترول الجارية استغلالها . فقد بدأت الطاقة النووية تحمل عمل البترول راحة بذلك عطلوا جديده لتوزيع قوى الطاقة على خريطة العالم . وقد تؤدي قفزة جديده على طريق التقدم التقني ، خلال الحقب القليلة القادمة ، إلى إحداث انقلاب في هذه المعطيات جميعها بغير مرة أخرى من هيكل مراكز النفوذ التي تتشكل حول منابع الطاقة .

ب) لكن ذلك لا يقلل من حقيقة أن الحيز لا يزال ، في أغلب الحالات ، هو سند الثروة وعضدها . ولهذا ما يرح الحيز يشكل موضوعاً للتنافس بين الدول ، وهو تنافس يعبر عن نفسه في اشكال ثلاثة مختلفة :

١ - فلا تزال الدول تتنازع حتى اليوم تلك المناطق الإقليمية غير المأهولة ، وهي مناطق قليلة أو نادرة ، منذ اللحظة التي تثبت فيها الأهمية الاتصالية لهذه الأماكن أو احتوائها على موارد يمكن استغلالها . فالأزمة القائمة حول الصحراء الغربية ما كان من الممكن أن تتبدل على لم تكن تلك الأراضي التي رحلت عنها أسبانيا هي أراض غنية بالفوسفات . إذ يبدو أن الدافع وراء تأييد الجزائر لمنظمة البوليساريو ليس قاصرا على الرغبة في التصدي للطموحات المغربية ولكنه ينطوي أيضا على الرغبة في اغتنم نصيب من هذه الموارد والحصول في ذات الوقت ، ومن جار مجامل ، على منفذ بحري على الساحل الاطلنطي . وتتنازع كل من شيل والأرجنتين حقوق المرور في قناة بيجل Beagle وما تزال الحرب بين العراق وإيران مشتتة بسبب آهل البترول ومن أجل السيطرة على المناطق الحيوية بالنسبة للمنافذ الخارجية لكل منهما .

وإذا كانت حدة المنازعات حول الأراضي ، بسبب أهميتها الاقتصادية ، قد خفتت نسبيا فان ذلك يرجع إلى أن كل المناطق القابلة للسكنى قد تم شغلها بواسطة دول مستقلة ذات سيادة . فقد انقضى عصر المغامرات الكبرى للتوسع الاستعماري . وانتقلت التوترات التي لا فكك منها ، إلى مسائل أخرى أو أخذت أشكالا جديدة .

٢ - ولأنه لم يعد باستطاعة الدول أن تستولى على اراض خالية أى أراضي « بلا صاحب » فقد انتقل اهتمامها الى المناطق البحرية حيث تحوى مياهها وطبقات باطن الأرض فيها على ثروات ضخمة . ان تحديد منطقة السيادة الاقتصادية الخاصة بالدول البحرية بمثابة ميل بحري يثير عددا كبيرا من المشكلات ذات الأهمية القصوى . فرغبة الدول في تملك الثروات البحرية قد أحال البحار ، والتي كانت فيما مضى مفتوحة للملاحة البحرية ، الى منطقة للتنافس الاقتصادي وشجع النزعات الاستقلالية ، داخل الجزر التي لا تخص ، على المطالبة بالسيادة . ولهذا السبب فمن المؤكد أن عملية تكاثر الوحدات الدولية على سطح الكرة الأرضية لم تنته بعد . من ناحية أخرى تثير القواعد المعمول بها عددا من الصعوبات الفنية والسياسية عند تحديد الخطوط الفاصلة بين حقوق الدول البحرية في عدد من اقاليم العالم والتي تفرض تضاريس سواحلها مثل هذا التحديد . ويمدنا النزاع القائم بين تركيا واليونان حول تقسيم بحر ايجه ، بمثل واضح على مثل تلك الصعوبات . ومن ناحية ثالثة تُؤْخِضُ المقادير الجغرافية عاملا آخر من عوامل عدم التكافؤ بين الدول ويتمثل في أن الدول البحرية هي وحدها التي يمكن أن تستفيد من الترتيبات الجديدة الخاصة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والتي تمنحهم لسيادتها وحدها بينما لا تتمتع الدول غير الساحلية بأية منافذ بحرية أو أية مزايا مقابلة . وأخيرا فان السؤال المتعلق بكيفية استغلال ثروات البحار ومن الذى سوف يقوم بتلك المهمة مازال مطروحا ، فمن المعروف أن القوى الكبرى هي وحدها التي تملك الوسائل الفنية والمالية التي تؤهلها للوصول إلى تلك الموارد ، بينما تأمل الدول الأخرى اقامة سلطة دولية لقاع البحار تكون لها صلاحية الرقابة على تلك الأنشطة وتوزيع فوائدها .

وأخذنا في الاعتبار كل هذه القضايا التي يثور حولها الجدل ، فإن مصر ما أمكن تسميته
بـ « التراث المشترك للبشرية » هو رهن بمرادة تلك الثروة البحرية . (أنظر الشكل رقم ٧) .

أما الجزء الآخر من الحيز والذي لا يزال مفتوحا للمناقشة فهو حيز الفضاء الخارجي والذي
بدأ احتلاله بالفعل عن طريق تسير مركبات فضائية موجهة من الأرض . وتتمثل أهمية هذا الشكل
المتكرر من أشكال الاحتلال في طابعه العلمي والثقافي (بث المعلومات) وكذا في طابعه
الاستراتيجي (مراقبة التجهيزات على الأرض ومتابعة حركة الجيوش) ولكن لا يوجد ما يحمل
مطلقا على استبعاد احتمالات الاستغلال الاقتصادي .

وهكذا يحاول الانسان بكل ما أتبع له من امكانيات أن يجد وسيلة يقلت بها من مخناق الحيز
الذي يقطنه البشر عن طريق التوجه صوب الحيز الذي لم يتم شغله بعد ، باحثا عن الموارد اللازمة
لزيادة انتاجه من السلع المادية .

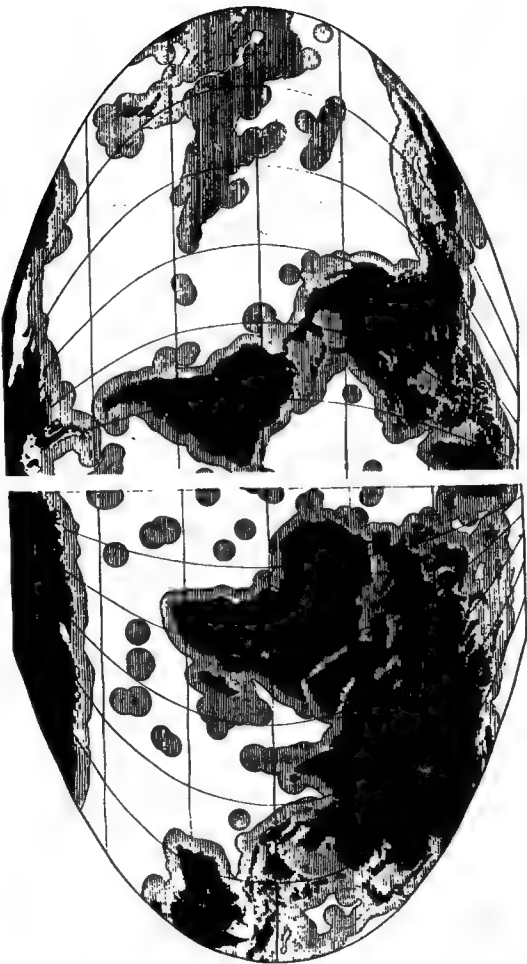
٣ - ولم يضع احتلال الحيز الذي تشغله الدول ذات السيادة حدا للتنافس الدولي من أجل
الاستحواذ على الثروة . ونظرا لصعوبة العمل من خلال الاحتلال المباشر ، فقد عبر التنافس الدولي
عن نفسه بأشكال أخرى والتي بمقتضاها أصبح البحث عن النفوذ بديلا لاستخدام العنف المسلح .

ومن أجل ضمان استمرار الامدادات وانتظامها أصبح شراء رضاء الحكومات أكثر نفعا من
احتلال أراضيها عسكريا حتى ولو اقتضى الأمر غرض النظر عن التصف الذي تمارسه تلك
الحكومات أو التجاوزات التي قد تحدث بسبب مباشرتها لسلطتها . وقد تسهم العقود الجزية التي
تبرمها المؤسسات ، أو الحكومات في دعم الحصول على هذه الامدادات ، حتى لو اقتضى الأمر
مقايضتها بالسلع المصنعة مثل الأسلحة . ويعتمد هذا النوع من المبادلات على تقنيات الحلول الوسط
وذلك فقط في حالة حدوثها بين قوى متكافئة . أما اذا كانت القوى غير متكافئة ، وهو واقع الحال
في الغالب الأعم بالنسبة للدول الجديلة ذات الهياكل الاقتصادية والسياسية المشقة ، فمن السهل
حيثما فضح المناورات التي تلجأ اليها القوى الكبرى باعتبارها تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية
للدول الصغرى . ان التقسيم السياسي للحيز والذي يمثل تحديا للرشادة الاقتصادية يجعل هذا النوع
من الضغوط حتميا طالما كان باستطاعة الدول أن تستخدم بحرية أدوات القوة التي في حوزتها .

وعلى سبيل المثال فإن المنطقة البترولية ، والتي تمتد في عالم اليوم من الشرق وحتى شواطئ
الخليج الفارسي تعتبر بالكامل منطقة العصب الحساس بالنسبة للدول الصناعية الغربية (أوروبا ،
الولايات المتحدة ، اليابان) وعلى درجة بالغة الأهمية . وبالتالي فإن طرق الوصول إلى مخزون الطاقة
هذا تصبح مشكلة مطروحة ، إذ أن اغلاق مضيق هورموز ، أو قناة السويس أو عدم تأمين الطرق
البحرية في المحيط الهندي أو في منطقة رأس الرجاء الصالح تنطوي جميعها على مخاطر الموت خنقا .
وفي هذا الاطار فمن الممكن فهم بقطعة الدول المستهلكة للبترول تجاه ما يجري داخل الدول التي

الشكل رقم ٧

المناطق الاقتصادية القصية للدول والمستقيمة من المحيط البحري .



المصدر : Joseph MARTRAY: A qui appartient l'Océan? Editions maritimes et d'outre-mer, 1977.

تحصل منها على جزء من الطاقة اللازمة لها ، ومن ثم فقد أصبح العمل على تحقيق الاستقرار في هذا الاقليم وتأمين الاتصالات فيه من قبيل الاهداف الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية . وهكذا فان بعض أجزاء الحيز تصبح ذات وزن خاص ، على صعيدى التلون والصراع ، بسبب ما تطوى عليه من ثروات .

وعلى صعيد آخر يختلف فان مصير العديد من البلدان الأفريقية يرتبط اليوم ارتباطا وثيقا بالمنافسة الخارجية من أجل السيطرة على مواردها الطبيعية ، ففرنسا تحاول الحفاظ على امداداتها من اليورانيوم ولكن ليبيا تعترض طريقها بمحاولة فرض سيطرتها على تشاد ان لم يكن على عدد آخر من بلدان أفريقيا الوسطى ، وربما لم تكن روسيا لتخاطر بمساندة أصدقائها ودعمهم بالسلاح بما في ذلك انجولا ، لو أنها كانت قد أغفلت أهمية الموارد التي تحتلها هذه المستعمرة البرتغالية القديمة .

وعلى الرغم من أن الصراع من أجل الاستحواذ على الثروة ينطوى على عناصر أخرى عديدة ، إلا أن هذا الصراع لا يستطيع أن يتجاهل معطيات الجغرافيا . ومن هذه الزاوية فان الجغرافيا عادة ما تقود السياسة .

٢ - الحيز والقوة :

تعتبر الثروة ، لا جدال ، أحد عناصر القوة ، ولكنها ليست العنصر الوحيد . فهناك بعض الجماعات التي تبحث عما كان الأقدمون يسمونه بـ « le gloire » ، أى السيطرة على الآخرين ، إلى حد التضحية برغبتهم نفسها من أجل تحقيق هذا الهدف (وهذا هو حال الاتحاد السوفيتى) ، والجميع مشغولون على أى حال بأمنهم أى بالدفاع عن استقلالهم في مواجهة تصرفات الجماعات المنافسة . وهكذا فلا تستطيع أى دولة من الدول أن تنغازى عن علاقات القوة . فما هو إذن الدور الذى يلعبه الحيز في تلك المواجهة الدائمة ؟

أ) يجب منظر الجغرافيا السياسية على هذا التساؤل قائلين بأن دور الحيز هو دور حاسم أو حتى^(٧) .

وحين يعرضون لأطروحاتهم لا يهتم هؤلاء المنظرون بما تحتويه حدود الدولة الجغرافية من ثروات في داخلها بقدر ما يهتمون بثلاث سمات فيزيائية خالصة للأراضى التي تشغلها هذه الدول وهى : مساحة أو حجم هذه الأراضى ، تضاريسها ، وموقعها الجغرافى .

وعادة ما ينظرون الى المساحة باعتبارها ضمانة أوليا للقوة . وفلا ، فلم يستطع كل من نابليون أو هتلر غزو روسيا على الرغم من أن اليابان استطاعت هزيمتها عام ١٩٠٥ . من ناحية أخرى تؤدي سعة الأراضى إلى إطالة الحدود التي يتعين الدفاع عنها (فالاتحاد السوفيتى عليه أن

يراقب حدودا مشتركة مع الصين يبلغ طولها ثمانية آلاف كيلو متر بالإضافة إلى خط دفاعه المتقدم صوب الشرق الأوسط وأوروبا) ، كما قد تؤدي في الوقت نفسه إلى إحاقلة حركة القوات داخل البلاد (فقد تمكنت إسرائيل الصغرة عام ١٩٧٣ من نقل الجبهة بسرعة مذهلة من الجولان إلى سيناء) . وبالتالي تميل مزايها ومسئولها المساحة في الواقع نحو التعادل . وحين ترجع كفة الميزان في جانب دون آخر فإن ذلك يرجع إلى عوامل أخرى لا تتعلق كلها بالجغرافيا السياسية .

ولكن الواقع هو أن حرص الدول على قوتها يدفعها إلى البحث الدائم والمنظم عن توسيع نطاق وحدود الأراضي التي تسيطر عليها . وهي تحاول ذلك بأساليب متنوعة : فهي أحيانا تعمل على إحاطة نفسها بعدد من الدول تستخدمها كحواجز ، وقائية في مواجهة القوة المنافسة (وقد اتبعت بريطانيا هذا التكتيك في القرن التاسع عشر لكي تتأى بامبراطوريتها في الهند عن النفوذ الروسي ، وهو تكتيك استخدمه الاتحاد السوفيتي نفسه منذ عام ١٩٤٥ للوقاية ضد خطر العدوان المباشر من ناحية الغرب) ، وهي أحيانا أخرى تحاول السيطرة السياسية والعسكرية على الدول المجاورة (مثال : التدخل السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩) ، وأحيانا تعمل على الحصول على قواعد عسكرية (بحرية وجوية) خارج حدودها بما يتيح لها حماية أفضل أو إمكانية الوصول إلى الخصم بسهولة أكبر ومن أماكن بعيدة عن حدودها . وقد توسعت كل من بريطانيا وفرنسا في استخدام هذا الأسلوب وذلك بفضل ممتلكاتهما الاستعمارية . ولا تزال فرنسا تحفظ بعض القواعد العسكرية في أفريقيا . كما تسيطر بريطانيا ، باستمرار ، بوجودها العسكري في جبل طارق . لكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما أقوى متنافسان الآن ، ومنذ ١٩٤٥ ، لتوسيع نطاق نفوذهما الخارجي وللسيطرة على طرق المواصلات التي تعتبرها كل منهما حيوية . وهكذا فيتمتع علينا عند حساب الحيز المشغول بالفعل أن نضيف إليه إذن تلك الأراضي الاستراتيجية الواقعة خارج الحدود .

أما العنصر الثالث الذي يتعين أخذه في الاعتبار لفهم العلاقة بين الحيز والقوة فيتمثل في تضاريس الأرض . فعادة ما تكون الجزر محصنة بطبيعتها ضد الغزو الخارجي (مثال : بريطانيا) . كما أنها يمكن أن تقدم ملجأ ملائما لمقاومة الغزو الخارجي إذا تمكن منها ، بعكس السهول الواسعة وهي بطبيعتها مفتوحة وتشكل ميادين ملائمة للمعارك (مثال : المنطقة الساحلية لأوروبا الشمالية) . وتدخل كل هذه العناصر بالضرورة في الحسابات الاستراتيجية .

ولكن العنصر المتعلق بالموقع الجغرافي يبقى هو العنصر الأكثر أهمية . فالدول الواقعة في قلب القارات لا تتمتع بمثل الحماية الطبيعية المتاحة للدول التي تحدها البحار من ناحية أو ناحيتين . والدول التي تتمتع بمنفذ بحري دائم (كفرنسا والولايات المتحدة) تتمتع بميزة على دول أخرى ، مثل الاتحاد السوفيتي ، والتي تقع موانئها على بحار تسهل السيطرة على مخرجها (البحر الأسود ، والبحر الأبيض المتوسط ، وبحر البلطيق) أو تلك التي تتمتع بمخرج بحري مغلق بواسطة الجليد طوال

جزء من العام (المحيط الأركيكي ، شمال الباسفيك) . وفى هذا الصدد فإن الاتحاد السوفيتى يواجه نفس الصعوبات التى كانت تواجه الامبراطورية القيصرية ويضلل نفس الجهود التى كانت تبذلها للحصول على المنافذ البحرية التى تحتاج إليها فى اتجاه المحيط الهندى .

وهناك دول أخرى تتمتع بمزايا السيطرة على طرق هامة للمواصلات (مضائق أو قنوات واصله للمحيطات) ، ولكن عادة ما تدفع هذه الدول ثمن تلك الميزة فى صورة علاقة تبعية تجاه الدولة الراغبة فى السيطرة والرقابة على حرية المرور (مصر حتى عام ١٩٥٤ ، جمهورية بنما) . وأخيرا تلقى اعتبارات الجوار بثقلها لتحديد مصير بعض الدول : فربما كان مصير بولندا مختلفا تماما عام ١٩٨١ لو أنها لم تكن واقعة وسط الدول الشيوعية .

ويمكن أن نضيف الى ما لا نهاية عديدا من التبعيات حول هذا الموضوع لكى نبرهن على أن الظروف الجغرافية لكل دولة يمكن أن تحد أو أن تدعم من ارادة القوة لديها . وهكذا فإن القول بأن الجغرافيا تُسبب السياسة هو قول صحيح الى حد ما .

ب) غير أن العلاقة بين الحيز والقوة ليست على هذا النحو من البساطة التى يحلول منظور الجغرافيا السياسية اظهارها به .

فالمساحة والتضاريس والموقع الجغرافى ليست سوى بعض عناصر القوة التى يجب أن نضيف إليها العنصر البشرى (من حيث العدد والمستوى الصحى والتعليمى) ، والموارد ، والأسلحة ، والروح الجماعية . وفى هذا الاطار ، فالجغرافى جون جوتتمان Jean Gottmann على حق تماما حين يؤكد على أنه لا قيمة للحواجز الا بقدر ما يتيحها التنظيم الداخلى للأجزاء التى تدخل فى اطارها ^(١) .

ويحق لنا ، فيما وراء هذه البدئية ، أن نتساءل عما إذا لم تكن السيطرة على الحيز قد فقدت جزءا كبيرا من أهميتها الاستراتيجية بعد اكتشاف أنواع جديدة من الأسلحة ومصادر جديدة للطاقة المحركة . إذ أن شطرا كبيرا من الأسطول الحرقى ، بما فى ذلك الغواصات ، مزود الآن بمحركات أو آلات تسيرها الطاقة النووية بما يتيح استقلالية أكبر بالمقارنة بالقطع البحرية التقليدية والتى تحتاج إلى أن ترسو بصفة دورية فى الموانئ للتزود بما تحتاج إليه من وقود سواء كان فحمًا أو بترولاً . كذلك فإن تطوير الطائرات المقاتلة ، وامكانية التزود بالوقود فى الجو ، قد قللا من ضرورة التوسع فى استخدام التجهيزات الأرضية . فمنذ اللحظة التى يملك فيها الخصم وسائل تلعب مشابهاة يمكن تركيها على صواريخ تطلق من أى مركبة (أرضية أو فضائية أو بحرية عائمة أو غاطسة) ، تفقد السيطرة المسبقة على الحيز الوسيط جزءا كبيرا من أهميتها ، ويصبح احتلال أرض العدو خاليا من أى معنى .

وللإستراتيجية النووية ، يمكن تحقيق النصر من بعيد ، مع الحفاظ بالطبع بالنسبة لحالة الردع حيث تكمن القدرة على الانتقام في إمكانية توجيه ما يسمى « بالضربة الثانية » وهو ما يعنى احتفاظ كل من الطرفين المتصارعين بالأمل في أن أيًا منهما لن يجرؤ على اللجوء الى السلاح النووي قبل الآخر . ومن هنا يواجه الإستراتيجيون المعاصرون معضلة شائكة : فالرهان الكامل على السلاح النووي يعنى ضمان أكبر قدر من الأمان في حالة قيام نظام الردع بأداء الوظيفة المتصورة له ، ولكن اعتماد أى طرف على الردع النووي وحده لضمان أمنه وأمن حلفائه يعنى منع ميزة الخصم الذى يستطيع القيام بحرب تقليدية ، مستخدماً أسلحة غير نووية أو أسلحة نووية تكتيكية (والتي يمكن استخدامها في ساحة المعركة نظراً لضعف طاقاتها التدميرية) . وهكذا نجد أن الجدل لمزال عتدا بين مدرك « الردع » والذى يعتمد أساساً على تطوير وسائل نقل السلاح النووي وبين مدرك « المعركة » والذى يعتمد أساساً على القدرة على السيطرة على أكبر حمز ممكن .

ومن أجل عدم المخاطرة باعتماد خيار مأساوى ، يحاول الخبراء التوفيق بين هاتين الإستراتيجيتين وبالتالي يرفضون استبعاد أهمية المجال الأرضى استبعاداً تاماً والاعتماد فقط على الصواريخ الموجهة . أما بالنسبة للدول التى لا تملك السلاح النووي أو أدوات النقل الملائمة له ، فإنها لا تزال خاضعة بالطبع ، كما كانت في الماضي ، لقيود الحمز عندما تصدى لصياغة إستراتيجياتها .

خلاصة :

يتعين علينا حين نحاول بحث علاقة الحيز بالثروة أو بالقوة أن نستبعد تماما أية تفسيرات حتمية . فالحيز لا يلعب دوره الا بالتكامل مع عناصر أخرى . وعلى أى حال ، يفترض في الحيز أن يكون جامدا لا يتحرك (الا بفعل الأحداث الطبيعية والمحدودة التأثير مثل الزلازل أو العفريات البركانية) ، كما أنه لا يتحول (الا اذا أخذنا في الاعتبار التحولات التي تحدث بفعل الظواهر الجيولوجية) . ولهذا فإن الحيز يعد في نهاية التحليل موضوعا للصراع *en enjeu* أكثر منه عاملا *facteur* من العوامل .

ولكن المعطيات الفيزيائية والسياسية التي تشكله تسهم في بناء بيئة النظام الدولي وبالتالي توجه وتحدد قنوات التدفقات التي تعبر عن نفسها في إطاره .

هوامش الفصل الأول - الجزء الثاني

La politique des Etats et leur géographie, A. Colin, 1952.

(١)

(٢) حول كافة المشاكل التي تناقشها مؤتمرات الأمم المتحدة للبحر منذ سنوات عديدة انظر :

René-Jean DUPUY, L'Océan, Pédone, 1979; Joseph MARTRAY, A qui appartient ? Ed. maritimes et d'outre-mer, 1977.

(٣) كان الألمان رائد هو الذي اخترع اصطلاح الجغرافيا السياسية ثم قام عديد من المؤلفين الهولنديين (من أمثال كايندر Mc Kinder) والفرنسيين من أمثال (الأميال كاستكس Castex) تطوير أطروحة الجغرافيا السياسية . وتجد عرضا شاملا وموجزا لهذه القضية في :

Pierre CELERIER, La géopolitique, P.U.F., Que sais-je?

La politique des Etats et leur géographie, op. cit.

(٤)

مراجع :

Généralités:

CELERIER (Pierre): Géopolitique et géostratégie, Paris, P.U.F., Que sais-je?n 693.

1993.

ANCEL (Jacques): Géographie des frontières, Gallimard, 1938.

GOTTMANN (Jean): La politique Etats et leur géographie, Paris, A. Colin, 1952.

L'intérêt des auteurs contemporains se porter, de préférence, sur le sort des

espaces maritimes qui ont fait l'objet de nombreuses publications:

DUPUY (René-Jean): L'Océan, partagé, Pédone, 1979.

LARROUSSE (Contre-Amiral Henri). Le droit de la mer: problèmes économiques

et stratégiques, Paris, 1977.

MARTRAY (Joseph): A qui appartient l'Océan? Editions maritimes et

d'outre-mer, 1977.

WALL (Patrick) (ed): The southern oceans and the security of the free World,

Stacey international, 1977.

COLLIARD (C. A.), DUPUY (R. J.): Le fond des mers, A. Colin, 1971.

Pour l'utilisation de l'espace par satellites:

— L'utilisation des satellites directe (ouvrage collectif), P.U.F., 1970.

الفصل الثاني

البشر^(١)

ينتمي البشر الذين يعيشون على سطح الكرة الأرضية إلى أجناس وحضارات متباينة ، فهم لا يتحدثون نفس اللغة ولا يدينون بنفس الدين إذا كانوا متدينين أصلا . وليست هذه الانتباعات المختلفة في الواقع سوى رواسب متراسة تماسكت تدريجيا على مر التاريخ الانساني ولكنها لا تشكل بالضرورة قاعدة تصلح للانضباط في جماعات سياسية منظمة . فهؤلاء البشر مرتبطون أولا بدول معينة ، وهم ، وبصرف النظر عن عقائدهم أو لغاتهم ، رعايا هذه الدول ويمثلون جنسيتها . وهنا يفرض تقسيم الحيز نفسه ويقود الى البحث ، من خلال التوزيع الجغرافي للبشر ، عن خاصية جديدة وعن معيار جديد لقوة الدول التي يتمتعون بها .

وبالفعل فإن المقارنات على هذا المستوى تبدو هامة لأنها تظهر التباين الشديد بين الدول بكل ما يترتب عليه من عدم التكافؤ . فأى معيار مشترك يمكن أن نجده بين الصين بتعدادها البالغ ٩٥٠ مليون نسمة وقطر بتعدادها البالغ ٧٠٠٠٠ نسمة فقط ؟ أو بين الاتحاد السوفيتي بمساحته الممتدة ملايين الكيلومترات المربعة وبين سنغافورة التي لا تتجاوز مساحتها مساحة مدينة .

ومع ذلك فإن المشكلة التي يطرحها التوزيع الجغرافي للبشر هي مشكلة تختلف بطبيعتها عن تلك التي يطرحها التقسيم السياسي للحيز . فالحيز هو أحد المعطيات التي لا تتغير عبر الزمن ، وبصرف النظر عن المحاولات العابرة لاعادة ترتيب الخرائط السياسية . أما البشر فهم يولدون ويتوالدون وينتقلون ويموتون . وأما كانت الأهمية التي توليها الحكومات المختلفة الى تلك الظواهر ، إلا أنها تشكل قيودا بيولوجية وثقافية قد تؤدي إلى النمو أو الى الضمور كما أنها تؤثر على حركة السكان . ان مجموع هذه الظواهر ، والتي تعد موضوعا لعلم الديموغرافيا ، تشكل اذن عاملا

مستقلاً يؤثر ، من خلال أشكال عديدة من التدفقات ، على تصرفات وسلوك اللاعنين الدوليين . بل إنه يمكن القول دون المخاطرة بالخطأ أن التدفقات الديموغرافية تشكل في الوقت الراهن أحد التحديات الأساسية لاستقرار العلاقات الدولية .

١ - النمو السكاني

يبدو أن المشكلة السكانية قد تسلمت على عقول البشر في جميع العصور ، ولكنهم لم يهاشوا ، طوال عدة قرون ، سوى تجارب محدودة (المجاعات ، الأوبئة) أو يدرسوا سوى بعض المعطيات الجزئية (كالقيام بأحصاءات عرضية) والتي من شأنها الحث على التأمل . ويمكن أيضاً أن نرصد آراء المفكرين حول هذا الموضوع تتباين أشد التباين ، بل وتتناقض تناقضاً أساسياً مع بعضها البعض : فقد اعتقد كثير من قدماء المفكرين أن من الأفضل ثبات عدد السكان^(١) ، واعتبروا هذا الثبات بمثابة شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي . وعندما بدأ التفكير في معالجة المشكلات الديموغرافية الخاصة ، أى اعتباراً من القرن الثامن عشر^(٢) ، كان محور الاهتمام الأساسي مركزاً ، فيما يبدو ، على مخاوف التناقص السكاني والناتج عن الكوارث الطبيعية ، أو الحروب ، أو الهجرة إلى المستعمرات^(٣) .

وقد أثار مالتس Malthus الدهشة والشك عندما أعلن عن قانونه الشهير والذي بمقتضاه يتزايد السكان طبقاً لتوالي هندسية بينما تزايد الموارد الغذائية طبقاً لتوالي عدية^(٤) ، علماً بأنه لم يستطع البرهنة على ذلك . ولأنه لم يكن بالإمكان تصور حل لهذه المعضلة (لأن الهجرة ليست سوى تأجيل للمشكلة وليست حلاً لها) ، فقد ساد الاعتقاد بأن الحل الوحيد ، لتجنب المجاعة ، يكمن في التحديد الاختياري للنسل .

واستمر الجدل بين مؤيدي مالتس ومعارضيه في ظروف مربكة اختلطت فيها الحدود بين الليبراليين والاشتراكيين^(٥) . والواقع أنه لم يوجد أى دليل ، طوال القرن التاسع عشر ، يؤكد صحة توقعات مالتس المتشائمة . صحيح أن عدد السكان في العالم كان في تزايد (أنظر الشكل رقم ٨) ، لكن معدل التزايد كان بعيداً تماماً عن معدل المتوالي الهندسية الذي تنبأ به مالتس . وقد أحيى الانفجار السكاني من جديد هذا الجدل ، اعتباراً من النصف الثاني للقرن العشرين فقط ، وبحثت المخاوف مرة أخرى من احتمالات الزيادة السكانية^(٦) .

وهناك مجموعتان من الحقائق يتعين أخذهما في الاعتبار قبل الادلاء بأى تعليق :

أ (فلذا ما فحصنا الأرقام الاجمالية لتعداد السكان في العالم فسوف نجد أن الاحصاءات تشير الى وجود قفزة لم تحدث من قبل في التاريخ الانساني . اذ يتضاعف السكان في العالم مرة كل ثلاثين عاما (أنظر الشكل رقم ٩) . ويرجع هذا التزايد أساساً الى انخفاض معدل الوفيات العالي وذلك

بسبب تقدم الطب ومكافحة الأوبئة ، وانتشار الوعي الصحي^(٨) . وينتج عن هذا استمالة عمر الإنسان في جميع دول العالم بما في ذلك الدول المتخلفة . ففى عام ١٩٦٠ كان متوسط عمر الإنسان يقل عن ٥٠ عاما في ٧١ دولة . وفى عام ١٩٧٨ انخفض عدد هذه الدول الى ٣٦ دولة فقط .

فهل سيستمر هذا التطور الى ما لانهاية ؟ الواقع أن رأى الخبراء حول هذه النقطة يتسم بالخلو . فعلى الرغم من أنه يمكن التنبؤ بالطبع بثبات أو حتى انخفاض معدل تزايد المواليد في الدول التي ترتفع فيها نسبة الخصوبة ، إلا أن تحقيق هذا الهدف ، كما ستوضح فيما بعد ، ليس بالسهولة التي يمكن تصورها . وحتى إذا اتجه معدل المواليد نحو الانخفاض فإن هناك عاملين يمكن أن يساعدنا على استمرار تزايد عدد السكان في العالم : اذ من الممكن أن تنخفض نسبة الوفيات الى ما يقرب من النصف في عدد من البلدان التي لا تزال هذه النسبة مرتفعة فيها بشكل غير طبيعي ، وثانياً فإن ارتفاع نسبة الشباب في عدد من البلدان ، حيث تبلغ نسبة من تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما الى ما يقرب من ٥٠٪ ، من شأنها أن تبقى على عدد المواليد مرتفعاً لجيل أو لجيلين قادمين حتى ولو انخفضت النسبة العامة للمواليد (أنظر الشكل رقم ١١ : التركيب العمري للسكان) . وللظواهر الديموغرافية خصوصيات تمثل في آن أثارها ، الايجابية أو السلبية ، لا تظهر الا بعد مرور فترة من الوقت . فلذا ما أعلننا مختلف هذه العوامل في الاعتبار ، فإن أكثر التوقعات تفاؤلاً لا تسمح بالرهان على ثبات سكان العالم والذي سيتراوح ما بين ٩ و ١٠ مليار نسمة قبل منتصف القرن القادم .

ب) ومع ذلك فإن أقاليم العالم المختلفة تتأثر بهذه الاتجاهات العامة تأثراً شديداً التباين . وقيل الحرب العالمية الثانية كان خبرها جاد مثل البر ديمانجون Albert Demangeon ما زال يشيد بالحياة الديموغرافية والتوسع الأوروبيين ، أما اليوم فإن المؤرخ بير شونو Pierre chaunu هو الذى يشكو من « الطاعون الأبيض »^(٩) ، الذى يمتد غسلاً في جميع الدول الصناعية وفي نصف الكرة الشمالى .

وقد انخفضت معدلات الوفيات في هذه الدول بفضل تقدم الطب والحماية الاجتماعية الى المستوى الذى يصعب تحقيق أفضل منه ، ولكن معدلات المواليد انخفضت كثيراً بدورها في الوقت نفسه وبنسب كبيرة (أنظر الشكل رقم ١٢) . وتصيب هذه الظاهرة دول الشرق والغرب على السواء (أنظر الشكل رقم ١٣ والشكل رقم ١٤) مما يؤكد على نسبية الانشقاق الابدولوجي في مواجهة بعض السلوكيات السوسيوبيولوجية . وينجم عن هذا الوضع اصابة السكان بالشيخوخة مما

النمط رقم (أ)
تطور السكان الكلي للسكان في جميع

[illegible]

Marcel REINHARD: Histoire générale de la population mondiale, Mouton, 1968. : المصدر

الشكل رقم (٩)

تطور السدود الكتل للسكن في الشام طبقاً للأوضاع الجغرافية
(باليونان)

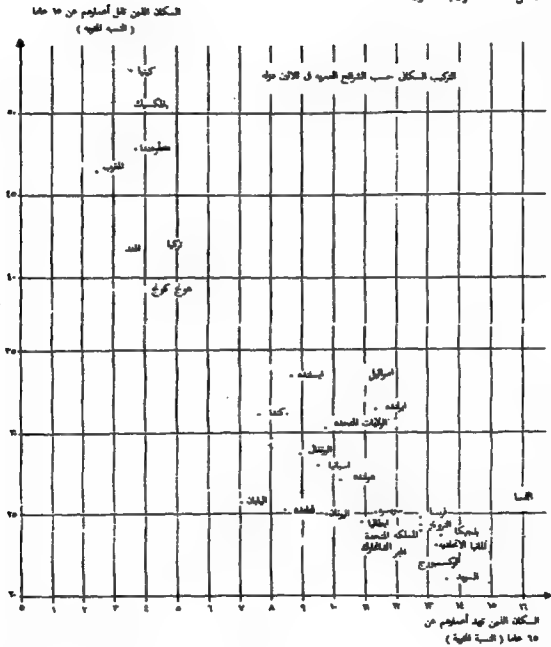
سنة الحصاد	١٩٦٨ ١٩٦٥ - ١٩٦٨	١٩٦٥	١٩٦٠
البنجر	١١١١ (١٩٦٨)	١١١١ (١٩٦٥)	١١١١ (١٩٦٠)
القمح	١١١١ (١٩٦٨)	١١١١ (١٩٦٥)	١١١١ (١٩٦٠)
الذرة	١١١١ (١٩٦٨)	١١١١ (١٩٦٥)	١١١١ (١٩٦٠)
الفاصوليا	١١١١ (١٩٦٨)	١١١١ (١٩٦٥)	١١١١ (١٩٦٠)
الزيتون	١١١١ (١٩٦٨)	١١١١ (١٩٦٥)	١١١١ (١٩٦٠)
الحمضيات	١١١١ (١٩٦٨)	١١١١ (١٩٦٥)	١١١١ (١٩٦٠)
الخضروات	١١١١ (١٩٦٨)	١١١١ (١٩٦٥)	١١١١ (١٩٦٠)
الفواكه	١١١١ (١٩٦٨)	١١١١ (١٩٦٥)	١١١١ (١٩٦٠)
المجموع	١١١١ (١٩٦٨)	١١١١ (١٩٦٥)	١١١١ (١٩٦٠)

شكل رقم ١٠
السكان في العالم
التوزيع والاشتراكات الطاقية

١٩٨٠	١٩٨٠	
		- الدول محدودة الدخل (٢٨ دولة)
٦٥٠ (٢.٣٤٪)	١٣٤٨ (٢.٢٥٪)	
		- الدول متوسطة الدخل (٥٢ دولة)
١٤٠٩ (٢.٢٥٪)	٩٢١ (٢.٥٨٪)	
٧٣٦ (٢.١٥٪)	٦٧٢ (٢.١٥٪)	- الدول الصناعية (١٤ دولة)
		- الدول المصدرة للنفط ذات
١٠٤ (٢.١٧٪)	٦٤ (٢.١٤٪)	النفط الرأسمالية (٥ دول)
		- الدول ذات الاقتصاد
		المختلط
١٧٢ (٢.٨٣٪)	١٣٨١ (٢.٣٥٪)	مركتها (١٢ دولة)
٦٠٢٩	٤٢٨٧	الإجمالي

المصدر : تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٠ (البنك الدولي)

شكل ١١ - التركيب العمري للسكان



Encyclopedia, Universalis Organism.

المصدر :

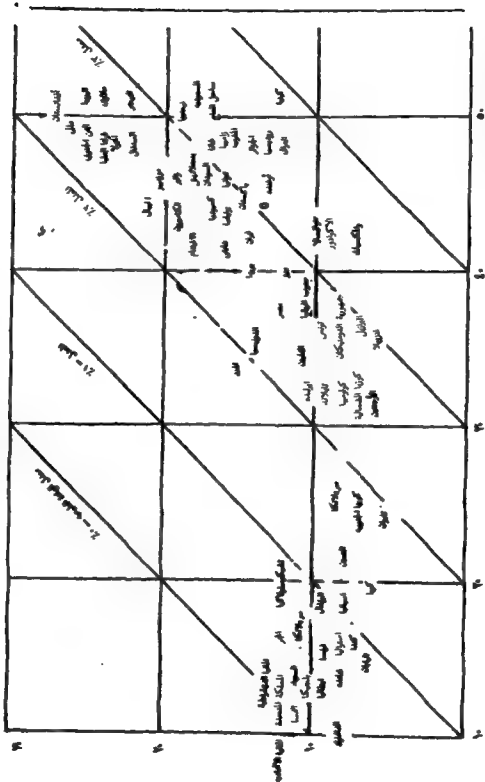
شكل رقم (١٢)
الإنفاق للعلوم في مجالات الميزانية والخطط

	الخطط		الميزانية	
	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
العلوم محدودة الدخل	٤٨	٣٩	٧٤	١٥
العلوم متوسطة الدخل	٤٠	٣٥	١٤	١١
العلوم الصناعية	٦٠	١٤	١٠	٩
العلوم المتقدمة للعلوم	٤٨	٤٣	٢١	١٤
العلوم ذات الاقتصاد المنخفض مركبها	٣٢	١٨	٣٣	٧

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم (١٩٨٠)

المكسر رقم ١٣ معدل الخوايد والزيوت والوقود الطبي في عام ١٩٧٧ في البلاد التي ينفذ مصادرها من ٥ ملايين ليرة

(%)



المعدل الاجمالي للموارد (%)

三

universitella, Eucytopella universella 1983

معدل المواليد في أوروبا الشرقية
ومقارنة ببعض الدول الغربية

الشكل رقم ١٤



Marcel KEINHARD, Histoire générale de la population mondiale, Mouton-Rhenania, 1968. المصدر :

يؤدي بالضرورة الى الضعف المتزايد في ديناميتها ، بالإضافة الى أن عملية تحديد هؤلاء السكان ليست مؤكدة حيث أن معدل الانحجاب قد أصبح الآن ، في دول مثل ألمانيا الاتحادية ، أقل من الواحد ا لصحيح .

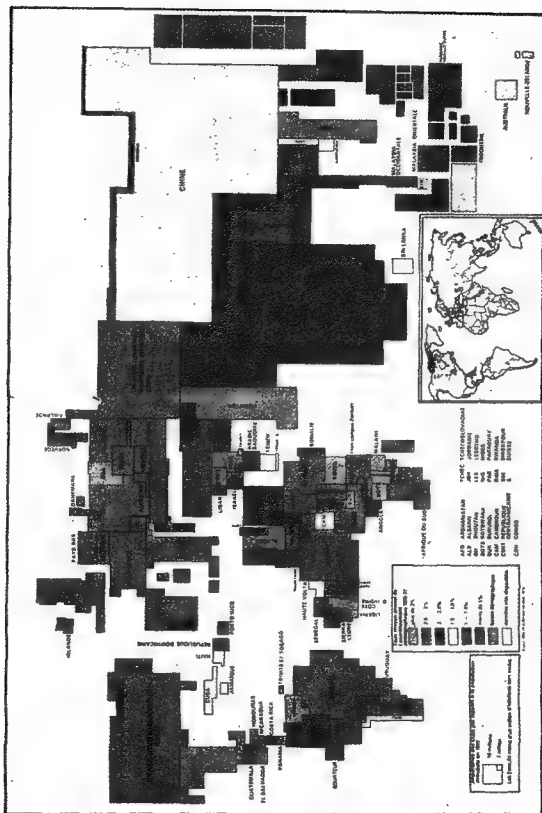
وعلى الناحية الأخرى لهذا التدهور ، والذي سوف يملرس آثاره التراكمية لفترة جيل أو جيلين ، نجد أن الدول المتخلفة والواقعة في نصف الكرة الجنوبي وفي آسيا الشرقية قد أصبحت مراكز للنمو السكاني حيث لايزال معدل المواليد فيها عاليا جدا . وهكذا يتدحرج الثقل العالمي للسكان من الشمال في اتجاه الجنوب ومن الغرب في اتجاه الشرق (أنظر الشكل رقم ١٥) . ويبحث هذا الحلال على القلق ، في الحاضر وعلى الأخص في المستقبل ، لأن العجز السكاني يحدث في الدول التي تتمتع بمستويات معيشية مرتفعة ، بينما يقع الضغط الديموغرافي على الدول التي تواجه صعوبات جمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ان لم يكن في توفير الغذاء الملازم لسكانها (أنظر الشكل رقم ١٦) .

ج) ما هي النتائج المترتبة على هذا الانفجار السكاني ؟

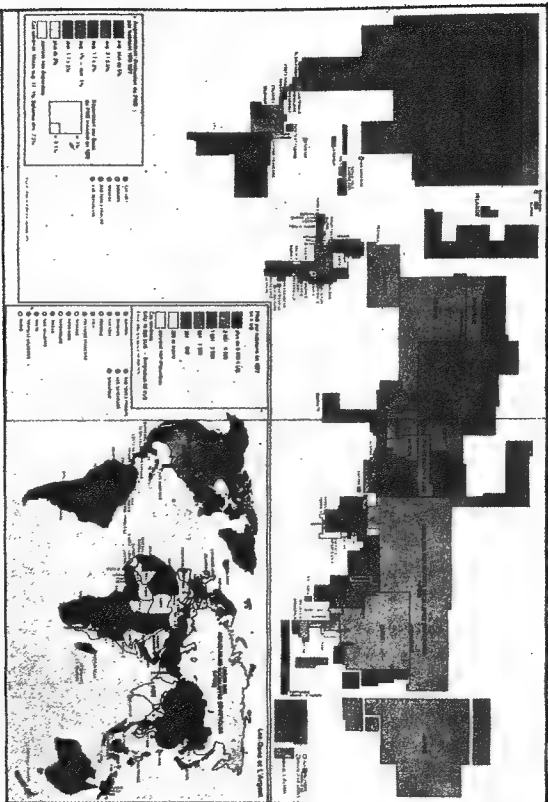
أول هذه النتائج ، والتي كثرت ما يعم التكرار لها عادة ، هو أن البشرية في مجموعها تواجه ، لأول مرة في تاريخها ، تحديا ضخما . فأى جهاز لا يستطيع أن يضاعف من طوله أو من سحته ، وفي وقت قصير ، لأبد وأن يمانى معاناة شديدة ، ذلك اذا صح أن تؤدي التفورات الكمية في مرحلة معينة حتما إلى تحولات كمية . ومن المؤكد أن إيجاد حلول للمشاكل الناجمة عن هذا النمو المفاجيء ليست عملية مستحبة بالضرورة ، حتى في المجال الفئائي ، ولكن هذه الحلول تتطلب لإيجاد نقلا سريعا وضخما للموارد ، والأيدى العاملة ، والتكنولوجيا ، ورأس المال ، وهو مما يتعسر تحقيقه بدون التأثير على مستويات المعيشة في الدول الغنية ، وبدون استئثار أثمانها معينة قد يصعب على الدول المتخلفة تحمل آثارها والتكيف معها . بالإضافة الى ذلك فلا توجد حتى الآن سلطة قادرة على فرض هذا النقل .

وتتمثل ثلثي هذه النتائج في أن الضغط السكاني عادة ملهموق النمو الاقتصادي الذي هو شرط ضروري لتقدم الدول الفقيرة . فحين تصبح نسبة الزيادة السكانية أعلى من نسبة زيادة الناتج القومي ، فإن ذلك يعنى بداية عملية تدهور في مستويات المعيشة ، على الرغم من كل الجهود المبذولة لتطوير الناتج الصناعي والزراعي . ويعترف الصينيون اليوم بأن هناك تناقضا لا يمكن حله بين القدرة على تطوير الاقتصاد وبين النمو السكاني الزائد عن الحد ، على الرغم من أنهم ظلوا لمدة

١٥ ٢١ ٢٢



۱۷ رشتہ



ملهله من أشد معارضى المالتسية يقول أحد المسؤولين الصينى :

« يلاحظ أن عدد السكان فى الصين وفى كثير من الدول النامية هو عدد زائد عن الحد ، كما أن نسبة النمو الديموغرافى مرتفعة .. ويوجد عدم توازن واضح بين الزيادة السكانية وبين القدرة على تنمية الموارد فى الصين .. كما يوجد تناقض بين زيادة وسائل الانتاج وبين السكان فى سن العمل والذين يتزايدون سنويا ، منذ عام ١٩٦٦ ، بمقفل ١٧ مليون شخص بعد قيام الصين الجديدة .. ان الانفجار السكانى لا يلام عملية التحديث الاشتراكى فى وطننا . ولتحقيق هذا الهدف لابد من زيادة الجانب التراكمى فى عملية توزيع الدخل القومى زيادة مناسبة . ولكن نظرا لأن الشطر الأعظم من الثروات المادية المضاعة يتم استهلاكه فى الوقت الحاضر من جانب عدد متضخم من السكان فإن ذلك يؤدى الى عاقلة تراكم الموارد الضرورية لاعادة الانتاج الموسع لرأس المال »^(١).

وثالث هذه النتائج هو زيادة التوتر بين مايسمى بسيطا الشمال والجنوب . فرفاهية الشمال تعنى بالنسبة للجنوب فضيحة وتحديا يضيفان الشرعية على مطالب الجنوب جميعها . وعادة مايبوجد تفاوت كبير بين الدخل داخل حدود الدول نفسها يختلف باختلاف الأقاليم ، ولكن هذا التفاوت يمكن تصحيحه من خلال اجراءات التكافل الاجتماعى أو اعادة توزيع الدخل حسب مآقرره السلطة المركزية . أما سياسة اعادة توزيع الدخل على صعيد العلاقات الدولية فعادة ماتصطدم بمقاومة ، ليس فقط من جانب الحكومات المعنية وإنما ايضا من جانب السكان المحييين على الاحتفاظ بامتيازاتهم . فقول يمكن فى غياب الاتفاق على أسس « نظام اقتصادى دولى جديد » ، وهو اتفاق لايبود واردة فى المستقبل القريب ، أن أمل فى التقليل من حدة التوتر بين الشمال والجنوب عن طريق تركيز الاهتمام على العامل الديموغرافى .

د) ان أى مبادرة يمكن اتخاذها فى هذا الاطار لا تؤتى أكلها الا بعد حين ، أى على المدى الطويل وذلك للأسباب التى أشرنا اليها قبل ذلك . ومع افتراض أن حكومات الدول جميعها يمكن أن تنفق على تخطيط على للظواهر الديموغرافية ، الا أنه يجب الاعتراف بأن الخلل القائم حاليا سوف يزداد اتساعا بفعل السرعة المكسبة ، وذلك خلال ربع القرن القادم . واذن فإن البشرية ستتم على أى حال بمرحلة حرجة من وجودها .

وقد تساعل عن قدرة الحكومات على تنظيم التدفقات الديموغرافية . ومن الطبيعى أن ترغب كل حكومة فى الاحتفاظ بكامل سيادتها فى هذا المجال ضد أية محاولات من جانب الحكومات الأخرى أو المنظمات الدولية لاملأ خط معين لسلوكها . فقد وافق المؤتمر العالمى للسكان والذى عقد فى بوخارست عام ١٩٧٤ فى قراره النهائى على أن « صياغة وتنفيذ السياسات الديموغرافية هى من قبيل الحقوق السيادية للدول . ووجوب ممارسة هذا الحق طبقا للأهداف والاحتياجات الوطنية دون أى

تدخل خلرجى ، مع الأخذ في الاعتبار أهمية التضامن العائلى من أجل العمل على تحسين نوعية الحياة لجميع سكان العالم . وتقع على السلطات العامة أساسا ، داخل كل دولة ، مسؤولية السياسات والبرامج الديموغرافية الدولية . وقد ظهرت في هذا المؤتمر خلافت حادة بين الخبراء الغربيين ، الذين طالبوا بسياسة مستمرة ومنظمة لتحديد النسل ، وبين ممثلى دول العالم الثالث بقيادة الصين ، والذين ألغوا بمسؤولية تخلفهم على سياسة التنبؤ الاقتصادى التى انتهجتها الدول الصناعية^(١١).

ولكننا اذا ما نظرنا إلى ما وراء هذا الجدل بين أنصار الملائسة ومعارضها ، فسوف نجد أن كل الدول كانت قد حددت موقفها بالفعل من هذه القضية . فالوعى بالمصعب الذى يسببه التضخم السكانى كان قد دفع قادة العالم الثالث بالفعل إلى اعتماد سياسات لتحديد النسل . (أنظر الشكل رقم ١٧) . وتأتى الصين ، على الرغم من دعائها الموجهة للخارج ، فى مقدمة الدول فى هذا المجال ، فقد دعمت منذ ١٩٧٤ قوانين مكافحة النسل ، وذهبت فى ذلك الى حد فرض عقوبات ، فى شكل ضرائب أو قيود اسكانية ، على العائلات عند انجاب الطفل الثالث . وفى الهند قامت حكومة انديرا غاندى الأولى بفرض تعميم اجبارى على قطاع من السكان المذكور . كما قام العديد من الحكومات فى شمال أفريقيا وإفريقيا السوداء بإنشاء مراكز لتنظيم الأسرة .

ولم تأت هذه الاجراءات ، فى حدود معرفتنا ، الا بنتائج محدودة . فقد أُنعت القيود التى فرضتها حكومة الصين بعض الثار فى المدن ، لكن نتائجها فى الريف تكاد تكون معدومة . وقبول تعميم الذكور بالاستئجاب فى الهند . وتواجه المبادرات الحكومية ، فى الدول الاسلامية والكاثوليكية وفى المجتمعات الأفريقية التقليدية ، عقبات دينية وعرفية عادة ما تكون أقوى من القانون . ومع ذلك ، فلا يزال السؤال مطروحا لاختبار مدى صحة ملاحظة مونتسكيو الساخرة والمقززة القائلة بأن « البشر الذين لا يملكون شيئا على الإطلاق من أمثال الشحاذين ، لديهم أطفال كثيرة . وهذا هو الحال عند الشعوب الوليدة : فلا يكلفهم شيئا أن ينقلوا فهم هذا إلى أطفالهم الذين يصبحون ، عند مولدهم ، أدوات هذا الفن ، وفى بلد غنية أو وهمة فإن أمثال هؤلاء الناس يتوالدون لأنهم لا يتكفلون بالمجتمع^(١٢) . وعلى أى حال فقليل هى الدول التى أستطاعت أن تكسر هذه الحلقة المعيبة والتمثلة فى التضخم السكانى و التخلف .

أما بالنسبة للدول الصناعية فنجدها داخل شبكة أخرى من التناقضات . فقد أدى حرص الحكومات على الاستجابة لحركات تحرير المرأة ، والحرية الجنسية أو ، بشكل عام ، للمطالب الاستمتاعية hedonistes ، الى رفع القيود عن عدد من المنوعات (أدوات منع الحمل والأجهزة بصفة خاصة) ، وبذلك أسهموا فى خفض نسبة المواليد . ولكن قلقهم من تناقص عدد السكان دفع بهم فى الوقت نفسه الى تشجيع الانجاب من خلال عدد من الاجراءات الضريبية والاجتماعية^(١٣) . وكانت نتيجة ذلك ثبوت منحى السكان تقريبا . وباختصار فإن الصين تفرض ضرائب جديدة على المواليد بينما تمنحهم فرنسا اعانات دون أن يتمكن أى منهما من التأثير الدائم على السلوكيات .

ومن الطبيعي ألا نمتنع ذلك من احصاء عدد السكان في كل دولة وأن ندخل هذا العدد في حسابنا لقوة كل منها بالمحصم أو بالاضافة . ولكن فيما يتعلق بموضوع كهذا بمس التوازنات الدولية الكبرى ، نلاحظ أن الحكومات ليست هي صاحبة اليد الطولى وإنما تتحكم فيه التقاليد والعادات والمزاج العام للملايين من البشر في عمر الاحجاب . ان التلصقات الديموغرافية تخرج عن طوع اللاعبين السياسيين وقد تتقلب ضدهم . ولم يأخذ كل من ميكافيللي أو هوبز هذا المتغير في اعتبارهما عند طرح كل منهما لاشكاليته .

الشكل رقم ١٧

السياسات السكانية في الدول النامية

١ - سياسة مناهضة لزيادة المواليد بطريقة معلنة وصريحة

عدد الدول	% من سكان الدول النامية
٣٩	٧٤٪ من اجمالي سكان الدول النامية يمثلون
منها ٧ دول افريقية	٢٢٪ من السكان الأفارقة يمثلون
٦ دول من أمريكا اللاتينية	١٢٪ من سكان أمريكا اللاتينية يمثلون
١٨ دولة آسيوية	٩١٪ من سكان آسيا يمثلون

٢ - دعم رسمي لأنشطة تنظيم الأسرة بدون سياسة ديموغرافية أخرى

عدد الدول	% من سكان الدول النامية
٢٨	١٣٪ من سكان الدول النامية يمثلون
منها ٩ دول أفريقية	٤٠٪ من سكان أفريقيا يمثلون
١٤ دولة من أمريكا اللاتينية	٤٤٪ من سكان أمريكا اللاتينية يمثلون
٤ دول آسيوية	٤٪ من سكان آسيا يمثلون

٣ - سياسة محايدة أو مشجعة للنسل

عدد الدول	% من سكان العالم
١٩	١٣٪ من سكان العالم يمثلون
منها ٣٦ دولة افريقية	٣٨٪ من سكان افريقيا يمثلون
٩ دول من أمريكا اللاتينية	٤٤٪ من سكان أمريكا اللاتينية يمثلون
١٩ دولة آسيوية	٥٪ من سكان آسيا يمثلون

لم يكتف السكان بالوالد في أماكنهم ، وإنما انتقلوا في كل المصور من مكان الى آخر على سطح الكرة الأرضية ناشرين الدمار والبؤس عادة على طريق ترحلهم ومتسبين في الوقت نفسه في مزج الأجناس بعضهم ببعض الآخر واقامة حضارات وولادة أنواع جديدة من المجتمعات .

ان موجه هجرة من هذا النوع هي التي حملت خمسين مليوناً معظمهم من الأوروبيين واليا يرجع الفضل في استيطان الولايات المتحدة وكندا في القرن التاسع عشر . وكان من المتوقع ان تؤدي نهاية الحركة الاستعمارية واقامة الحدود بعد أن اكتمل شغل الحيز الكوني الى التقليل من سرعة ايقاع حركات الهجرة نظرا لأن الحكومات أكثر قدرة على احكام الرقابة على حركة الانتقال عبر الحدود منها على ضبط تدفق المواليد . ومع ذلك فقد أدت الضغوط السياسية والاقتصادية ، ولا تزال ، الى وجود حركات هجرة جديدة يمكن أن تؤدي تأثيراتها الى إحداث عدم استقرار ، من الداخل ومن الخارج ، في العلاقات بين الدول .

أ) وربما كانت الحركة السياحية هي أول ما يلفت النظر فيما يتعلق بتدفقات الهجرة . ويتعلق الأمر هنا بتحركات قصيرة ومؤقتة ، يتدفق من خلالها فيض من الرعايا الأجانب الى دول تتمتع بمزايا من حيث المناخ أو الفروقة الفنية (أنظر الشكل رقم ١٨) .

ولا تؤثر هذه الاتصالات العرضية والحدودة ، فيما يبدو ، على المزاج العام للسكان المعنيين الا بالقدر الذي تؤكد فيه على الانحيازات الطبيعية المسبقة ، ولكننا لا نستطيع اجمال الآثار الاقتصادية للحركة السياحية : اذ تسهم التدفقات النقدية في تصحيح موازين المدفوعات . ولكن الرغبة في جذب عدد أكبر من الأجانب تحت دوما على توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة (لبناء الفنادق وتمهيد الطرق) أي نحو اوجه يثور الشك حول أهميتها في تطوير الاقتصاد القومي . وتزداد المضاربة على القطاعات المتطورة بينما تبقى القطاعات الأخرى من النشاط ، مثل الزراعة ، مهملة بسبب عدم استجابتها الكبيرة للربح السريع ، ويضاف الى عناصر التفكك الداخلي هذا (والذي يمكن أن نلمسه بشدة في اليونان على سبيل المثال) الآثار السلبية للتضخم (الناجمة عن تزايد حركة دوران النقود الورقية دون خلق ثروة مقابلة) .

وتؤدي كل من هذه المسلوء الحقيقية الى جانب المزايا الماجلة الى خلق نوع من التبعة للخارج ، على الأمد الطويل . وقد يؤدي الخوف من حدوث زلازل أو وقوع اضطرابات أو حوادث داخلية (مثال المسولمت التي مارسها الارهابيون الباسك) الى الانخفاض المفاجيء في

الشكل رقم (١٨)

عدد السياح وإيرادات السياحة الدولية
(١٩٦٣ - ١٩٧٩)

السنة	عدد السياح (بالمليون)		الإيرادات بملفين الدولارات		نسبة السياحة
	العدد	نسبة السياحة	القيمة	نسبة السياحة	
١٩٦٣	٩٩٥	١٤,٢	٨٣٠٠	٦,٢	
١٩٦٤	١٠٨٥	١٦,٦	٩٦٠٠	١٥,٧	
١٩٦٥	١١٥٥	١٦,٩	١١٠٠٠	١٤,٦	
١٩٦٦	١٣٥٨	١٩,٢	١٢٥٠٠	١٩,٦	
١٩٦٧	١٣٩٥	١٩,٦	١٣٤٠٠	١٩,٢	
١٩٦٨	١٣٩٧	٢٠	١٣٨٠٠	٢٠	
١٩٦٩	١٥٤٦	٢٠,٣	١٥٤٠٠	١٩,٦	
١٩٧٠	١٦٨٤	٢٠,٣	١٧٩٠٠	١٩,٢	
١٩٧١	١٨١٥	٢٠,٨	٢٠٩٠٠	١٩,٨	
١٩٧٢	١٩٨٥	٢١	٢٤٧٠٠	١٩,٨	
١٩٧٣	٢١٥٥	٢١,٨	٢٧٦٠٠	١٩,٨	
١٩٧٤	٢٠٩٥	٢٢	٢٩٠٠٠	١٩,٨	
١٩٧٥	٢١٦٥	٢٢	٣١٩٠٠	٢٠,٨	
١٩٧٦	٢٢٢٥	٢٢,٦	٤٣٧٠٠	٢٠,٨	(١)
١٩٧٧	٢٤٢٦	٢٣,٣	٥٢٤٠٠	٢٠,٨	
١٩٧٨	٢٥٩٤	٢٣,٥	٦٥٠٠٠	٢٠,٨	
١٩٧٩	٢٧٥٥	٢٣,٥	٧٥٠٠٠	٢٠,٨	

(قديمي)

(١) نسبة محسوبة استنادا إلى سلسلة جديدة

المصدر : Organisation mondiale du tourisme, cité par R. Lanquar, Le tourisme international, Paris, P.U.F, (coll. Que sais-je ?), 1981.

التدفقات السياحية والتي قد تخذلت ايضا بسبب قيود قد تلجأ دول المنبع الى فرضها لأسباب اقتصادية . وتعتبر السياحة الدولية مصدرا مهما للحصول على العملة الصعبة ولكنها ليست صناعة حقيقية للثروة أو مصدرا للتبادل الثمر . وبالتالي فإن حساسيتها وضعفها تجاه العوامل الخارجية بالمقارنة بالعوامل الاقتصادية الهامشية الأخرى ، تجعل من فائدتها أمرا مشكوكا فيه^(١٠).

ب) وتستمد الفقة الثانية من التدفقات أصولها من الخلافات السياسية التي قد تجبر أعدادا كبيرة من المواطنين على النزوح الى الخارج . وقد أدى تفاقم هذا الوضع ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الى الحث على انشاء المنظمة الدولية للاجئين في اطار الأمم المتحدة . وقامت هذه المنظمة بتقديم مساعداتها الى مليون وسبائة ألف لاجيء (١ ٦٠٠ ٠٠٠) أمكن دمج معظمهم في الدول المضيفة . وقد انتقلت اختصاصات ووظائف المنظمة الدولية للاجئين اعتبارا من أول يناير ١٩٥١ الى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين والتي تزايد العبء عليها لسوء الحظ مع مرور الوقت . اذ أدت الأزمات الدولية والثورات التي اندلعت والنظم الديكتاتورية التي أحكمت قبضتها على العديد من البلدان ، الى مضاعفة اعداد اللاجئين في كل مكان في العالم . ويلاحظ على سبيل المثال ، انه ومنذ عام ١٩٤٩ كان اعلان قيام الدولة الاسرائيلية قد أدى بالفعل الى تحويل مليون مواطن فلسطيني الى لاجئين^(١١).

وقد حدثت حركة هجرة مزدوجة بين الدولتين الالمانيتين : فقد كان على المانيا الغربية في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٦٠ أن تقبل المواطنين الألمان الذين طردوا من الأراضي التي اعتبرتها اتفاقيات بالتا أراضي بولندية (ما يقرب من مليون شخص) . وقد أضيف الى هذا الفيض من المهاجرين ، فيض آخر تكون من اللاجئين الذين تركوا باختيارهم المانيا الديمقراطية وتوجهوا للاستقرار في المانيا الاتحادية قبل أن تم اقامة « حائط برلين » عام ١٩٦١ (ما يقرب من ٢ ٧٠٠ ٠٠٠ كان من بينهم اعدادا كبيرة من الكوادر العليا وأصحاب المهن الخاصة) . وعلى الرغم من بعض محاولات التعبئة السياسية لهؤلاء اللاجئين (اتحاد المطرودين واللاجئين) . الا أنه أمكن دمج هؤلاء اللاجئين دون صعوبات جمة في نسيج المجتمع الألماني الغربي ولم يتمكنوا من التأثير كثيرا على السياسة الخارجية لالمانيا الغربية . وقد أدت سلسلة الأزمات في الهند الصينية (حرب فيتنام ، الحرب الأهلية في كمبوديا ، الاحتلال العسكري الفيتنامي لكمبوديا) إلى قذف مئات الألوف من الأشخاص خارج تلك الأراضي . وقد أمكن ابواء ٤٠٠ ٠٠٠ منهم في معسكرات في جنوب شرق آسيا وفي ظروف صعبة . وفي افريقيا أدت الاضطرابات الداخلية والحروب في الدول المجاورة الى اجبار ما يقرب من مليوني شخص الى النزوح خارج الوطن ، ويتكون ربع هذا العدد على الأقل من الذين رحلوا من منطقة الأوجادين الى الصومال والسودان بأعداد متساوية تقريبا . وفي نفس الوقت استقبلت الولايات المتحدة وكندا ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجيء معظمهم من امريكا اللاتينية . أما بالنسبة لفرنسا فقد كان عليها أن تستقبل عام ١٩٦٢ المواطنين الفرنسيين الذين

« أهدوا الى وطنهم » من الجزائر (والذين بلغ عددهم ما يقرب من المليون شخص) ، كما فحمت أبوابها الى حد كبير منذ عام ١٩٧٥ لاستقبال اللاجئين السياسيين من أمريكا اللاتينية ، ومن شرق أوروبا (المنشقين) وبالذات من الهند الصينية^(١٧) . وأخيرا فان بريطانيا فحمت أبوابها هي الأخرى لاستقبال المواطنين من دول الكومنولث بما في ذلك ٧٤ ٠٠٠ باكستاني - هندي أمرهم عهدي أمين دادا رئيس الدولة الأوغندية بالرحيل فورا عام ١٩٧٢ .

ومع الأخذ في الاعتبار السمة التفريرية للاحصاءات الموجودة وكذلك تزايد عدد الأزمات في العالم (أفغانستان ١٩٧٩ ، بولند ١٩٨١) فانه يمكن تقدير عدد الأشخاص النازحين بحوالى ١٠ مليون شخص . وأيا كانت المآسى الانسانية المرتبطة بكل حالة على حدة فان المشكلات السياسية المترتبة على هذه الأوضاع تبدو ثابته ، وذلك باستثناء الحالات التى يصبح فيها اللاجئين بمثابة دولة داخل الدولة (الأردن ، لبنان) . ويرجع هذا الى توزيع اللاجئين على عدد كبير من الدول المضيفة^(١٨) ، وأيضاً الى رغبة اللاجئين فى الاندماج بأسرع ما يمكن داخل الدول المضيفة وذلك بالحصول على جنسية هذه الدول والعزوف عن أى نشاط سياسى بداخلها^(١٩) . بل قد يحدث أحيانا أن يطلب العمال المهاجرين التمتع بوضع اللاجئين السياسيين أملاً فى تحسين أوضاعهم وتسهيل عملية اندماجهم اللاحق فى مجتمع الدولة المضيفة^(٢٠) .

وعلى الرغم من أن تزايد عدد اللاجئين يفصح عن وجود مرض فى جسد النظام الدولى ، الا أن المشكلة الحقيقية التى يطرحها هذا الوضع تتعلق بكيفية تحقيق اندماج هؤلاء اللاجئين فى الدول المضيفة . ومن هذه الزاوية تلمح هذه المشكلة بمشكلة هجرة العمالة .

جـ) وليس هناك أصعب من عملية التقدير الكمية لعدد العمال المهاجرين . ليس فقط لأن الاحصاءات لا تتضمن العمال غير الشرعيين أى الذين يمارسون أعمالهم فى الخفاء بعيداً عن القوانين ، أو العمال الموسمين الذين يعبرون الحدود للعمل فقط أثناء جمع المحاصيل ، أو العمال « المتخمين Frontaliers » أى الذين يقيمون فى بلد مجاور ويعملون فى البلد الآخر^(٢١) اذ أن هذه الاحصاءات لا يمكن بالأحرى أن تدرج هؤلاء « العائدين » الذين يعودون ببلادة خاصة لاستئناف عملهم فى مواعيد لا يمكن التنبؤ بها ولأسباب متعددة .

وبعد هذه التحفظات فان ملاحظة مزدوجة تفرض نفسها علينا فى هذا المجال :

١ - فقد جذبت الوظائف المتاحة فى الدول الصناعية عددا ضخما من العمال غير المؤهلين أصلا أو الذين لم تتح لهم سوى فرص ضئيلة للتأهيل المهني .

٢ - وهناك قطاع لا يمكن إهماله من الكوادر والتخبط المؤهلة فى التول النامية انتهى به المطاف الى الاستقرار والعمل فى الدول ذات المستوى المعيشى المرتفع . (وهى الظاهرة التى يطلق عليها نزيف أو هجرة العقول) .

من الواضح أن هجرة الأيدي العاملة غير المؤهلة هي الهجرة الأكبر حجماً . وتعود أسباب هذه الهجرة إلى عمليات الجذب والاذواء التي تمارسها الاقتصاديات المسيطرة والقادرة على أن تقدم فرص عمل إلى من هم مستعدون لقبول ظروف عمل قاسية وأجور متواضعة للغاية . ويشكل هؤلاء « جيش الاحتياط » في الدول ذات المستوى المعيشي المرتفع . وتشمل هذه الدول أوروبا الغربية^(٢٢)، على الأمل حتى عام ١٩٧٤ (انظر الشكل رقم ١٩) ، والولايات المتحدة الأمريكية . ولكن يجب أن يضاف الآن إلى تلك الدول فئة أخرى من الدول المضيفة للأيدي العاملة وهي الدول البترولية والتي تبلغ نسبة العمالة المهاجرة إليها حدوداً لم تعرف من قبل وليس لها مثيل^(٢٣) . أما فيما يتعلق بدول المنبع ، أي الدول المصدرة للعمالة ، فتشمل ، بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة دول « الجنوب » (شمال أفريقيا ، البرتغال ، تركيا ، المكسيك ، يوغوسلافيا) عادة ، أما بالنسبة للدول المصدرة للبترول ، فتشمل دولاً ذات دخول منخفضة أو لديها فائض كبير في الأيدي العاملة (باكستان ، الأردن ، مصر ، اليمن) أو عمالاً بلا وطن (الفلسطينيين) . كذلك يؤدي عدم التكيف في التنمية بين الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء إلى هجرة الأيدي العاملة من المناطق الأكثر فقراً (فولتا العليا ، مالي ، غينيا ، توجو) في اتجاه الدول الأفضل حالاً (ساحل العاج ، غانا ، الجابون ، جنوب أفريقيا)^(٢٤) . أي أننا بصدد مشكلة عالمية ولنا بصدد عاصفة أصابت دول أوروبا الغربية الرأسمالية وحدها .

١ — وتعتبر الحركة الدولية للأيدي العاملة هذه ، والتي تشجعها أو تجمّعها الحكومات طبقاً لظروف كل منها ، مصدراً للاختلالات والتوترات على المدى الطويل .

فعل الصعيد الاقتصادي قد تبدل المكاسب موزعة توزيعاً طبيعياً وعدلاً بين الدول المستقبلة والدول المصدرة للعمالة . فاللؤلؤ المستقبلة تعرض الوظائف وتوفر الأجور التي لا تستطيع الدول المصدرة تقديمها إلى تلك العمالة . وعادة ما يتمكن العمال المهاجرون من تحويل جانب من أرباحهم لأعاشة باقي أفراد عائلاتهم الذين بقوا في الدول الأم ، ويكون ذلك في العادة على حساب تضحيات شخصية جسام من جانبهم وفي ظروف عمل غالباً ما تكون غير إنسانية . فإذا ما فقد العمال المهاجرون وظائفهم فجأة وطردوا من الدولة المضيفة فإن عودتهم إلى بلادهم تمثل في العادة عبئاً قد لا تستطيع هذه الدول المتخلفة والمصدرة للعمالة احتياله . ولكن يترتب على هذه الميزة العاجلة نوع من التبعية على المدى الطويل لأن الموارد التي تعتمد عليها الدول المصدرة للعمالة من أجل موازنة ميزان مدفوعاتها هي موارد تحصل عليها من التحويلات النقدية الخاصة والمحصلة في دول أجنبية . (انظر الشكل رقم ٢١) .

المسحرة والاصحية في الشرق الأوسط

توزيع السكان المهاجرين في الطرق الأربعة حسب دولة الإقامة والوطن الأصلي، ١٩٧٥

تاریخ													
روز	روز	روز	روز	روز	روز	روز	روز	روز	روز	روز	روز	روز	روز
۱۳۸۵	۱۳۸۶	۱۳۸۷	۱۳۸۸	۱۳۸۹	۱۳۹۰	۱۳۹۱	۱۳۹۲	۱۳۹۳	۱۳۹۴	۱۳۹۵	۱۳۹۶	۱۳۹۷	۱۳۹۸
۱۳۸۹	۱۳۹۰	۱۳۹۱	۱۳۹۲	۱۳۹۳	۱۳۹۴	۱۳۹۵	۱۳۹۶	۱۳۹۷	۱۳۹۸	۱۳۹۹	۱۴۰۰	۱۴۰۱	۱۴۰۲
۱۴۰۳	۱۴۰۴	۱۴۰۵	۱۴۰۶	۱۴۰۷	۱۴۰۸	۱۴۰۹	۱۴۱۰	۱۴۱۱	۱۴۱۲	۱۴۱۳	۱۴۱۴	۱۴۱۵	۱۴۱۶
۱۴۱۷	۱۴۱۸	۱۴۱۹	۱۴۲۰	۱۴۲۱	۱۴۲۲	۱۴۲۳	۱۴۲۴	۱۴۲۵	۱۴۲۶	۱۴۲۷	۱۴۲۸	۱۴۲۹	۱۴۳۰
۱۴۳۱	۱۴۳۲	۱۴۳۳	۱۴۳۴	۱۴۳۵	۱۴۳۶	۱۴۳۷	۱۴۳۸	۱۴۳۹	۱۴۴۰	۱۴۴۱	۱۴۴۲	۱۴۴۳	۱۴۴۴
۱۴۴۵	۱۴۴۶	۱۴۴۷	۱۴۴۸	۱۴۴۹	۱۴۵۰	۱۴۵۱	۱۴۵۲	۱۴۵۳	۱۴۵۴	۱۴۵۵	۱۴۵۶	۱۴۵۷	۱۴۵۸
۱۴۵۹	۱۴۶۰	۱۴۶۱	۱۴۶۲	۱۴۶۳	۱۴۶۴	۱۴۶۵	۱۴۶۶	۱۴۶۷	۱۴۶۸	۱۴۶۹	۱۴۷۰	۱۴۷۱	۱۴۷۲
۱۴۷۳	۱۴۷۴	۱۴۷۵	۱۴۷۶	۱۴۷۷	۱۴۷۸	۱۴۷۹	۱۴۸۰	۱۴۸۱	۱۴۸۲	۱۴۸۳	۱۴۸۴	۱۴۸۵	۱۴۸۶
۱۴۸۷	۱۴۸۸	۱۴۸۹	۱۴۹۰	۱۴۹۱	۱۴۹۲	۱۴۹۳	۱۴۹۴	۱۴۹۵	۱۴۹۶	۱۴۹۷	۱۴۹۸	۱۴۹۹	۱۵۰۰
۱۵۰۱	۱۵۰۲	۱۵۰۳	۱۵۰۴	۱۵۰۵	۱۵۰۶	۱۵۰۷	۱۵۰۸	۱۵۰۹	۱۵۱۰	۱۵۱۱	۱۵۱۲	۱۵۱۳	۱۵۱۴
۱۵۱۵	۱۵۱۶	۱۵۱۷	۱۵۱۸	۱۵۱۹	۱۵۲۰	۱۵۲۱	۱۵۲۲	۱۵۲۳	۱۵۲۴	۱۵۲۵	۱۵۲۶	۱۵۲۷	۱۵۲۸
۱۵۲۹	۱۵۳۰	۱۵۳۱	۱۵۳۲	۱۵۳۳	۱۵۳۴	۱۵۳۵	۱۵۳۶	۱۵۳۷	۱۵۳۸	۱۵۳۹	۱۵۴۰	۱۵۴۱	۱۵۴۲
۱۵۴۳	۱۵۴۴	۱۵۴۵	۱۵۴۶	۱۵۴۷	۱۵۴۸	۱۵۴۹	۱۵۵۰	۱۵۵۱	۱۵۵۲	۱۵۵۳	۱۵۵۴	۱۵۵۵	۱۵۵۶
۱۵۵۷	۱۵۵۸	۱۵۵۹	۱۵۶۰	۱۵۶۱	۱۵۶۲	۱۵۶۳	۱۵۶۴	۱۵۶۵	۱۵۶۶	۱۵۶۷	۱۵۶۸	۱۵۶۹	۱۵۷۰
۱۵۷۱	۱۵۷۲	۱۵۷۳	۱۵۷۴	۱۵۷۵	۱۵۷۶	۱۵۷۷	۱۵۷۸	۱۵۷۹	۱۵۸۰	۱۵۸۱	۱۵۸۲	۱۵۸۳	۱۵۸۴
۱۵۸۵	۱۵۸۶	۱۵۸۷	۱۵۸۸	۱۵۸۹	۱۵۹۰	۱۵۹۱	۱۵۹۲	۱۵۹۳	۱۵۹۴	۱۵۹۵	۱۵۹۶	۱۵۹۷	۱۵۹۸
۱۵۹۹	۱۶۰۰	۱۶۰۱	۱۶۰۲	۱۶۰۳	۱۶۰۴	۱۶۰۵	۱۶۰۶	۱۶۰۷	۱۶۰۸	۱۶۰۹	۱۶۱۰	۱۶۱۱	۱۶۱۲
۱۶۱۳	۱۶۱۴	۱۶۱۵	۱۶۱۶	۱۶۱۷	۱۶۱۸	۱۶۱۹	۱۶۲۰	۱۶۲۱	۱۶۲۲	۱۶۲۳	۱۶۲۴	۱۶۲۵	۱۶۲۶
۱۶۲۷	۱۶۲۸	۱۶۲۹	۱۶۳۰	۱۶۳۱	۱۶۳۲	۱۶۳۳	۱۶۳۴	۱۶۳۵	۱۶۳۶	۱۶۳۷	۱۶۳۸	۱۶۳۹	۱۶۴۰
۱۶۴۱	۱۶۴۲	۱۶۴۳	۱۶۴۴	۱۶۴۵	۱۶۴۶	۱۶۴۷	۱۶۴۸	۱۶۴۹	۱۶۵۰	۱۶۵۱	۱۶۵۲	۱۶۵۳	۱۶۵۴
۱۶۵۵	۱۶۵۶	۱۶۵۷	۱۶۵۸	۱۶۵۹	۱۶۶۰	۱۶۶۱	۱۶۶۲	۱۶۶۳	۱۶۶۴	۱۶۶۵	۱۶۶۶	۱۶۶۷	۱۶۶۸
۱۶۶۹	۱۶۷۰	۱۶۷۱	۱۶۷۲	۱۶۷۳	۱۶۷۴	۱۶۷۵	۱۶۷۶	۱۶۷۷	۱۶۷۸	۱۶۷۹	۱۶۸۰	۱۶۸۱	۱۶۸۲
۱۶۸۳	۱۶۸۴	۱۶۸۵	۱۶۸۶	۱۶۸۷	۱۶۸۸	۱۶۸۹	۱۶۹۰	۱۶۹۱	۱۶۹۲	۱۶۹۳	۱۶۹۴	۱۶۹۵	۱۶۹۶
۱۶۹۷	۱۶۹۸	۱۶۹۹	۱۷۰۰	۱۷۰۱	۱۷۰۲	۱۷۰۳	۱۷۰۴	۱۷۰۵	۱۷۰۶	۱۷۰۷	۱۷۰۸	۱۷۰۹	۱۷۱۰
۱۷۱۱	۱۷۱۲	۱۷۱۳	۱۷۱۴	۱۷۱۵	۱۷۱۶	۱۷۱۷	۱۷۱۸	۱۷۱۹	۱۷۲۰	۱۷۲۱	۱۷۲۲	۱۷۲۳	۱۷۲۴
۱۷۲۵	۱۷۲۶	۱۷۲۷	۱۷۲۸	۱۷۲۹	۱۷۳۰	۱۷۳۱	۱۷۳۲	۱۷۳۳	۱۷۳۴	۱۷۳۵	۱۷۳۶	۱۷۳۷	۱۷۳۸
۱۷۳۹	۱۷۴۰	۱۷۴۱	۱۷۴۲	۱۷۴۳	۱۷۴۴	۱۷۴۵	۱۷۴۶	۱۷۴۷	۱۷۴۸	۱۷۴۹	۱۷۵۰	۱۷۵۱	۱۷۵۲
۱۷۵۳	۱۷۵۴	۱۷۵۵	۱۷۵۶	۱۷۵۷	۱۷۵۸	۱۷۵۹	۱۷۶۰	۱۷۶۱	۱۷۶۲	۱۷۶۳	۱۷۶۴	۱۷۶۵	۱۷۶۶
۱۷۶۷	۱۷۶۸	۱۷۶۹	۱۷۷۰	۱۷۷۱	۱۷۷۲	۱۷۷۳	۱۷۷۴	۱۷۷۵	۱۷۷۶	۱۷۷۷	۱۷۷۸	۱۷۷۹	۱۷۸۰
۱۷۸۱	۱۷۸۲	۱۷۸۳	۱۷۸۴	۱۷۸۵	۱۷۸۶	۱۷۸۷	۱۷۸۸	۱۷۸۹	۱۷۹۰	۱۷۹۱	۱۷۹۲	۱۷۹۳	۱۷۹۴
۱۷۹۵	۱۷۹۶	۱۷۹۷	۱۷۹۸	۱۷۹۹	۱۸۰۰	۱۸۰۱	۱۸۰۲	۱۸۰۳	۱۸۰۴	۱۸۰۵	۱۸۰۶	۱۸۰۷	۱۸۰۸
۱۸۰۹	۱۸۱۰	۱۸۱۱	۱۸۱۲	۱۸۱۳	۱۸۱۴	۱۸۱۵	۱۸۱۶	۱۸۱۷	۱۸۱۸	۱۸۱۹	۱۸۲۰	۱۸۲۱	۱۸۲۲
۱۸۲۳	۱۸۲۴	۱۸۲۵	۱۸۲۶	۱۸۲۷	۱۸۲۸	۱۸۲۹	۱۸۳۰	۱۸۳۱	۱۸۳۲	۱۸۳۳	۱۸۳۴	۱۸۳۵	۱۸۳۶
۱۸۳۷	۱۸۳۸	۱۸۳۹	۱۸۴۰	۱۸۴۱	۱۸۴۲	۱۸۴۳	۱۸۴۴	۱۸۴۵	۱۸۴۶	۱۸۴۷	۱۸۴۸	۱۸۴۹	۱۸۵۰
۱۸۵۱	۱۸۵۲	۱۸۵۳	۱۸۵۴	۱۸۵۵	۱۸۵۶	۱۸۵۷	۱۸۵۸	۱۸۵۹	۱۸۶۰	۱۸۶۱	۱۸۶۲	۱۸۶۳	۱۸۶۴
۱۸۶۵	۱۸۶۶	۱۸۶۷	۱۸۶۸	۱۸۶۹	۱۸۷۰	۱۸۷۱	۱۸۷۲	۱۸۷۳	۱۸۷۴	۱۸۷۵	۱۸۷۶	۱۸۷۷	۱۸۷۸
۱۸۷۹	۱۸۸۰	۱۸۸۱	۱۸۸۲	۱۸۸۳	۱۸۸۴	۱۸۸۵	۱۸۸۶	۱۸۸۷	۱۸۸۸	۱۸۸۹	۱۸۹۰	۱۸۹۱	۱۸۹۲
۱۸۹۳	۱۸۹۴	۱۸۹۵	۱۸۹۶	۱۸۹۷	۱۸۹۸	۱۸۹۹	۱۹۰۰	۱۹۰۱	۱۹۰۲	۱۹۰۳	۱۹۰۴	۱۹۰۵	۱۹۰۶
۱۹۰۷	۱۹۰۸	۱۹۰۹	۱۹۱۰	۱۹۱۱	۱۹۱۲	۱۹۱۳	۱۹۱۴	۱۹۱۵	۱۹۱۶	۱۹۱۷	۱۹۱۸	۱۹۱۹	۱۹۲۰
۱۹۲۱	۱۹۲۲	۱۹۲۳	۱۹۲۴	۱۹۲۵	۱۹۲۶	۱۹۲۷	۱۹۲۸	۱۹۲۹	۱۹۳۰	۱۹۳۱	۱۹۳۲	۱۹۳۳	۱۹۳۴
۱۹۳۵	۱۹۳۶	۱۹۳۷	۱۹۳۸	۱۹۳۹	۱۹۴۰	۱۹۴۱	۱۹۴۲	۱۹۴۳	۱۹۴۴	۱۹۴۵	۱۹۴۶	۱۹۴۷	۱۹۴۸
۱۹۴۹	۱۹۵۰	۱۹۵۱	۱۹۵۲	۱۹۵۳	۱۹۵۴	۱۹۵۵	۱۹۵۶	۱۹۵۷	۱۹۵۸	۱۹۵۹	۱۹۶۰	۱۹۶۱	۱۹۶۲
۱۹۶۳	۱۹۶۴	۱۹۶۵	۱۹۶۶	۱۹۶۷	۱۹۶۸	۱۹۶۹	۱۹۷۰	۱۹۷۱	۱۹۷۲	۱۹۷۳	۱۹۷۴	۱۹۷۵	۱۹۷۶
۱۹۷۷	۱۹۷۸	۱۹۷۹	۱۹۸۰	۱۹۸۱	۱۹۸۲	۱۹۸۳	۱۹۸۴	۱۹۸۵	۱۹۸۶	۱۹۸۷	۱۹۸۸	۱۹۸۹	۱۹۹۰
۱۹۹۱	۱۹۹۲	۱۹۹۳	۱۹۹۴	۱۹۹۵	۱۹۹۶	۱۹۹۷	۱۹۹۸	۱۹۹۹	۲۰۰۰	۲۰۰۱	۲۰۰۲	۲۰۰۳	۲۰۰۴
۲۰۰۵	۲۰۰۶	۲۰۰۷	۲۰۰۸	۲۰۰۹	۲۰۱۰	۲۰۱۱	۲۰۱۲	۲۰۱۳	۲۰۱۴	۲۰۱۵	۲۰۱۶	۲۰۱۷	۲۰۱۸
۲۰۱۹	۲۰۲۰	۲۰۲۱	۲۰۲۲	۲۰۲۳	۲۰۲۴	۲۰۲۵	۲۰۲۶	۲۰۲۷	۲۰۲۸	۲۰۲۹	۲۰۳۰	۲۰۳۱	۲۰۳۲
۲۰۳۳	۲۰۳۴	۲۰۳۵	۲۰۳۶	۲۰۳۷	۲۰۳۸	۲۰۳۹	۲۰۴۰	۲۰۴۱	۲۰۴۲	۲۰۴۳	۲۰۴۴	۲۰۴۵	۲۰۴۶
۲۰۴۷	۲۰۴۸	۲۰۴۹	۲۰۵۰	۲۰۵۱	۲۰۵۲	۲۰۵۳	۲۰۵۴	۲۰۵۵	۲۰۵۶	۲۰۵۷	۲۰۵۸	۲۰۵۹	۲۰۶۰
۲۰۶۱	۲۰۶۲	۲۰۶۳	۲۰۶۴	۲۰۶۵	۲۰۶۶	۲۰۶۷	۲۰۶۸	۲۰۶۹	۲۰۷۰	۲۰۷۱	۲۰۷۲	۲۰۷۳	۲۰۷۴
۲۰۷۵	۲۰۷۶	۲۰۷۷	۲۰۷۸	۲۰۷۹	۲۰۸۰	۲۰۸۱	۲۰۸۲	۲۰۸۳	۲۰۸۴	۲۰۸۵	۲۰۸۶	۲۰۸۷	۲۰۸۸
۲۰۸۹	۲۰۹۰	۲۰۹۱	۲۰۹۲	۲۰۹۳	۲۰۹۴	۲۰۹۵	۲۰۹۶	۲۰۹۷	۲۰۹۸	۲۰۹۹	۲۱۰۰	۲۱۰۱	۲۱۰۲
۲۱۰۳	۲۱۰۴	۲۱۰۵	۲۱۰۶	۲۱۰۷	۲۱۰۸	۲۱۰۹	۲۱۱۰	۲۱۱۱	۲۱۱۲	۲۱۱۳	۲۱۱۴	۲۱۱۵	۲۱۱۶
۲۱۱۷	۲۱۱۸	۲۱۱۹	۲۱۲۰	۲۱۲۱	۲۱۲۲	۲۱۲۳	۲۱۲۴	۲۱۲۵	۲۱۲۶	۲۱۲۷	۲۱۲۸	۲۱۲۹	۲۱۳۰
۲۱۳۱	۲۱۳۲	۲۱۳۳	۲۱۳۴	۲۱۳۵	۲۱۳۶	۲۱۳۷	۲۱۳۸	۲۱۳۹	۲۱۴۰	۲۱۴۱	۲۱۴۲	۲۱۴۳	۲۱۴۴
۲۱۴۵	۲۱۴۶	۲۱۴۷	۲۱۴۸	۲۱۴۹	۲۱۵۰	۲۱۵۱	۲۱۵۲	۲۱۵۳	۲۱۵۴	۲۱۵۵	۲۱۵۶	۲۱۵۷	۲۱۵۸
۲۱۵۹	۲۱۶۰	۲۱۶۱	۲۱۶۲	۲۱۶۳	۲۱۶۴	۲۱۶۵	۲۱۶۶	۲۱۶۷	۲۱۶۸	۲۱۶۹	۲۱۷۰	۲۱۷۱	۲۱۷۲
۲۱۷۳	۲۱۷۴	۲۱۷۵	۲۱۷۶	۲۱۷۷	۲۱۷۸	۲۱۷۹	۲۱۸۰	۲۱۸۱	۲۱۸۲	۲۱۸۳	۲۱۸۴	۲۱۸۵	۲۱۸۶
۲۱۸۷	۲۱۸۸	۲۱۸۹	۲۱۹۰	۲۱۹۱	۲۱۹۲	۲۱۹۳	۲۱۹۴	۲۱۹۵	۲۱۹۶	۲۱۹۷	۲۱۹۸	۲۱۹۹	۲۲۰۰
۲۲۰۱	۲۲۰۲	۲۲۰۳	۲۲۰۴	۲۲۰۵	۲۲۰۶	۲۲۰۷	۲۲۰۸	۲۲۰۹	۲۲۱۰	۲۲۱۱	۲۲۱۲	۲۲۱۳	۲۲۱۴
۲۲۱۵	۲۲۱۶	۲۲۱۷	۲۲۱۸	۲۲۱۹	۲۲۲۰	۲۲۲۱	۲۲۲۲	۲۲۲۳	۲۲۲۴	۲۲۲۵	۲۲۲۶	۲۲۲۷	۲۲۲۸
۲۲۲۹	۲۲۳۰	۲۲۳۱	۲۲۳۲	۲۲۳۳	۲۲۳۴	۲۲۳۵	۲۲۳۶	۲۲۳۷	۲۲۳۸	۲۲۳۹	۲۲۴۰	۲۲۴۱	۲۲۴۲
۲۲۴۳	۲۲۴۴	۲۲۴۵	۲۲۴۶	۲۲۴۷	۲۲۴۸	۲۲۴۹	۲۲۵۰	۲۲۵۱	۲۲۵۲	۲۲۵۳	۲۲۵۴	۲۲۵۵	۲۲۵۶
۲۲۵۷	۲۲۵۸	۲۲۵۹	۲۲۶۰	۲۲۶۱	۲۲۶۲	۲۲۶۳	۲۲۶۴	۲۲۶۵	۲۲۶۶	۲۲۶۷	۲۲۶۸	۲۲۶۹	۲۲۷۰
۲۲۷۱	۲۲۷۲	۲۲۷۳	۲۲۷۴	۲۲۷۵	۲۲۷۶	۲۲۷۷	۲۲۷۸	۲۲۷۹	۲۲۸۰	۲۲۸۱	۲۲۸۲	۲۲۸۳	۲۲۸۴
۲۲۸۵	۲۲۸۶	۲۲۸۷	۲۲۸۸	۲۲۸۹	۲۲۹۰	۲۲۹۱	۲۲۹۲	۲۲۹۳	۲۲۹۴	۲۲۹۵	۲۲۹۶	۲۲۹۷	۲۲۹۸

الشكل رقم ٢١
اليمين : الميزان التجاري وميزان الصناعات الخاصة
من ١٩٧٧/٧٦ - ١٩٧٢/٧١

بالمليون دولار

١٩٧٧/٧٦	١٩٧٦/٧٥	١٩٧٥/٧٤	٧٤/٧٣	٧٣/٧٢	٧٢/٧١
١٨٤٤	١١٧	١١٢	١١١	٩١	٤٩
٧٢١٧	٤٥٦	٢٠٨٧	١٤٩٠	٨٢١	٤٧٨
٧٤٣٣-	٣٨٩٩-	١٩٧٥-	١٣٧٩-	٧٦٠-	٣٥٩-
١٠٠٦٠	٥٥٦٠	٣١٥٥	١١٨٩	١١٦١	(٥٨٦)
المصادر : اليمين ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ .					

الشكل ٢٢ : التحويلات النقدية التي تحصل عليها الدول المصدرة للعملة ، ١٩٧٨

الدولة	المبالغ المحولة (بالمليون دولار)	قيمة هذه التحويلات منسوبة إلى إجمالي الصادرات
يوغسلافيا	٢٩٢٨٠	٥٣٨
تركيا	١٠١٣١	٤٤٠٥
اليونان	٦١٨٨٩	٦٠٥
المغرب	٧٦٤٥	٥٣٢
مصر	١٧٦١٣	٨٨٠٨
بنجلاديش	١١٥١	٢٣٠
الهند	١٢٢٨٣	١٤٨
باكستان	١٢٤٤٢	٩٤٩
الأردن	٥٢٠٢	١٧٥٤
اليمن الديمقراطية	٢٥٤٧	٠
اليمن	١٢٧٧٠	٠
فولتا العليا	٦٥٩	٥٩٣
مالي	٣٣١	٣٢٠

• وهذه التحويلات النقدية تكاد تكون المصدر الوحيد للعملة الصعبة في هذه الدول .

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ، ١٩٨١ البنك الدولي ، أغسطس ١٩٨١

وإذا ما أمعنا النظر أكثر لتحليل التدفقات النقدية فسوف يبدو لنا أن الدول المستقبلية للعمالة هي الدول الأكثر استفادة من حصيلة العمالة الأجنبية على أرضها على الأقل ، في الأمد القصير^(٣٥) . فهي تقوم ليس فقط بدفع أجناس الأسعر في مقابل استخدام أعداد ضخمة من العمال لم تحسر في عملية إعدادها شيئا على الإطلاق ، ولكنها أيضا تحقق بهذه الطريقة تنميتها دون أن تسهم في تنمية الدول المصدرة للعمالة الا على نحو ظاهري فقط . بل ان نمو هذه الدول الأخيرة يواجه بعقبات لا تستطيع السيطرة عليها : امتصاص دائم للعمالة بها يصعب التنبؤ به ، مخاطر التضخم الذي يمكن أن يؤدي اليه التدفق النقدي القادم من الخارج في صورة عملات أجنبية ، التشجيع الذي يلاقيه نمط الاستهلاك التافه (أو الاستغزالي) ، تكلفة إعادة التوطين عند العودة ... الخ . وباختصار و فلا تتطوى قنوات الهجرة الدولية على أية آلية ذاتية endogène لنقل التقدم الاقتصادي على المستوى الدولي^(٣٦) .

وعلى الصعيد الاجتماعي يُؤكد تراكم العمال المهاجرين الأجانب في بعض الأقاليم أو القطاعات حيازات عنصرية قد تصل الى حد استخدام وسائل العنف المادي ، ونستطيع أن نعلم على حالات عديدة من عدم التسامح المتبادل سواء في فرنسا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة . ولكن وضع العمال الباكستانيين في الكويت أو في قطر ليس بأحسن حال من وضع العمال الجزائريين في فرنسا . وإذا ما قررت الدول المضيفة أن تجعل ظروف عمل العمال المهاجرين أكثر انسانية (رفع الأجور ، تحسين نظام الضمانات الاجتماعية ، منح الحقوق الثقافية ان لم تكن السياسية) فانها تخشى أن يكون ذلك بداية لعملية قد تؤدي في النهاية ، على الأقل بعد جيل ، الى عملية دمج جزئي داخل الجماعة القومية ، وخصوصا عندما تكون واقعة تحت إغراء استخدام هذه الظروف لتكملة النقص الديمغرافي الذي الأسبان عام ١٩٣٦ والمهاجرين البولنديين في شمال فرنسا) بصدد عملية زرع بشري وليس فقط مسألة هجرة عمالة : فإلى أي مدى يمكن أن تفقد هذه الجماعات هجرتها شخصيتها القومية ؟ وهل ستجد الدول التي تنخفض فيها معدلات المواليد نفسها مضطرة ، من أجل البقاء ، لأن تتحول الى مجتمعات متعددة الأجناس وأن تدفع ثمن ذلك ؟^(٣٧) .

إن هجرة العمالة تخترق بداخلها على بنور لتغيرات عميقة تتعدى آثارها كثيرا مسألة الرفاهية المتبادلة للمجتمعات المعنية . ولهذا فعادة ما يكون العمال المهاجرون موضوعا لمسلومات بين الحكومات المعنية كما يدل على ذلك تحليل النزاع الذي ثلر حول هذا الموضوع بين الجزائر وفرنسا عام ١٩٦٢ . فكل طرف يملك في مواجهة الآخر سلاحا للضغط لا يتردد في استخدامه لكي يحقق مكاسب على مستويات أخرى (اتفاقيات التعاون ، امتدادات البترول والغاز) . ان وضع الرهينة

ليس وضعا مربحا على الإطلاق ، حتى ولو كان هؤلاء الذين يملكون تقرير مصيرك يعيشون في قصور رسمية .

٢ - وعلينا أن نميز في هذا الاطر بين هجرة الأيدى العاملة وهجرة « العقول » . ونقصد بالعقول هؤلاء الأشخاص المؤهلين والقادرين على شغل وظائف عليا في قطاعات الانتاج أو الادارة أو البحث العلمى . وتضم هذه الفئة اما الطلاب الذين يفدون على الدول المتقدمة لمتابعة أو انهاء دراساتهم العليا ثم يقرروا البقاء في تلك الدول أملا في الاستفادة الأفضل مما حصلوا عليه من تأهيل ، واما الأشخاص الذين تم تأهيلهم كاملا بالفعل في بلادهم (وبالذات الأطباء والمهندسون) ثم يهاجرون بعد ذلك طلبا لفرص ، عمل أفضل أو أكثر ربحا .

وتؤثر هذه الحركة ، مرة أخرى ، على العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وعادة ما تصبح الولايات المتحدة وكندا بمثابة المطينين النهائيين على طريق هذه الهجرات بعد أن تكون بريطانيا قد لعبت دورا أشبه بدور محول الطاقة وقامت بعملية التهذيب للفرى اللازم . بل ان الولايات المتحدة تعملت تخفيف حدة قيود الهجرة لكى تشجع دخول هذه « العقول » القادمة من الدول الأجنبية . فقد تضمن قانون الهجرة Immigration Act الصادر عام ١٩٥٢ بعض الاستثناءات التى بمقتضاها تم تعديل نظام الحصص بما يسمح بقبول المهاجرين « الذين يحتاجهم الولايات المتحدة بشدة وعلى نحو عاجل بسبب رقى مستواهم التعليمى أو تأهيلهم الفنى أو خبرتهم المتخصصة أو قدراتهم الاستثنائية .. أى الذين يمكن أن يسهموا بشكل أساسى ومفيد في تطوير الاقتصاد القومى أو المصالح الثقافية أو مستوى المعيشة للولايات المتحدة » . وقد عدل هذا القانون عام ١٩٦٥ وبمقتضاه « تم التخل عن نظام الحصص وحلت معايير خاصة بالصلات العائلية محله ، ولكنه أكد في الوقت نفسه على معايير المؤهلات المهنية اللازمة لسد الاحتياجات الاقتصادية ولتحسين عملية توظيف الأشخاص المؤهلين بشكل خاص »^(١٨) . فلذا ما أضفنا الى هذه الاهتمامات الانتقائية حقيقة ان الولايات المتحدة قبلت فيما بعد اعدادا كبيرة من اللاجئين السياسيين المؤهلين تأهيلا راقيا فاننا نستطيع حينئذ أن نتفهم درجة الجذب التى تمارسها الولايات المتحدة على النخب في العالم أجمع .

وسوف يكون من الخطأ أن نهمل بعض التدفقات الأخرى والتي لا تقل دلالتها أهمية . فقد هاجر كثير من الأطباء البريطانيين (طيب من بين كل أربعة أطباء) أو الأطباء المؤهلين في بريطانيا ، إلى الولايات المتحدة . وهاجر ٢٥٠ . ٠٠٠ فنلندى من بلدهم الى السويد في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ (٨٠٪ منهم من العمال المهرة) . وفي الفترة ما بين ١٩٤٥ - ١٩٧٠ فقدت تركيا ٧٪ من مهندسيها المعماريين ، ٥,٣٪ من مهندسيها ، ٨,٢٪ من أطبائها المتخصصين ، ٢١,٤٪ من أطبائها العموميين . وقد توجه كثير منهم الى أوروبا والولايات المتحدة ولكن البعض توجه الى الدول الشيوعية (وبالذات الى ليبيا حيث يصل راتب المهندس الكهربائى الى خمسة أمثال راتبه في تركيا) . وفي ليبيا بلغت نسبة تشغيل الكوادر الأجنبية ٥٨٪ من مجموع وظائف الادارة العليا ، وقطاع المهن

الحررة ، ٣٥٪ من مجموع وظائف الفنين والمراقبين ، ١٦,٥٪ من مجموع موظفي الحكومة . وفي الكويت نجد ما يقرب من ٤٠٠٠ من الكوادر الفلسطينية و ١٠ ٠٠٠ من الكوادر المصرية ومثلهم من الكوادر الأردنية^(٣٩).

ومن ثم فإن هجرة العقول تمثل ظاهرة واسعة الانتشار لها اسبابها العديدة : جاذبية الدخول العالية ، والبحث عن تسهيلات اضافية للعمل وأيضاً الفرار من القيود التي تفرضها النظم الديكتاتورية على النخب^(٤٠). ويقال ان الدول المتقدمة استغلت كثيراً من حركات الهجرة هذه . وقد استطاع البعض تقديم ارقام تشير الى حجم الوفورات في نفقات التأهيل المبدئي التي حققتها هذه الدول من جراء استخدام الكوادر الأجنبية^(٤١)، وحجم الاستغلال الذي تتعرض له هذه الكوادر . وبالفعل يمكن توضيح هذه « الأرباح » حسابياً ، لكن « المكاسب » التي تحقّقها الدول المتقدمة في هذا الصدد لا يمكن مقارنتها ، على أي نحو ، بالخسائر التي تلحق بالدول المتخلفة نتيجة هذا النزيف المتواصل لكوادرها . فالدول المتقدمة تستطيع بلا جهد يذكر أن تحل محل هؤلاء الخبراء الأجانب في غضون عدة سنوات ، بينما يشكل العجز الذي تواجهه بعض الدول النامية في كوادر الإدارة العليا والفنيين كارثة لانه يؤدي الى تعميق حدة التخلف ، وبالتالي ، التبعية للخارج^(٤٢). ولا يمكن علاج هذا الوضع بدون تحقيق انضباط ذاتي داخل الدول الأكثر تخلفاً ، الا اذا تصورنا انه يمكن إلغاء الفقرة الثانية من المادة ١٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والتي تنص على أنه « يحق لكل شخص مغادرة أمة دولة ، بما في ذلك دولته ، والعودة الى موطنه الأصلي » .

وهكذا تعتبر حركات هجرة العمالة عاملاً يؤثر بشكل أو بآخر على العلاقات الدولية لأنها تؤدي الى نوع من الخلل وعدم الاستقرار في هذه العلاقات .

٣ - الشخصية القومية والتركيب السكاني

لا تمثل الهجرات الدولية ، رغم ذلك ، سوى جانب خاص من مشكلة أعم وأشمل وهي تلك التي يطرحها الرضاء العام اللازم للحفاظ على بقاء التجمعات الدولية . وهنا أيضاً نلاحظ أن المبادرات الخاصة التي يتخذها الأفراد تلقى بثقلها على مصير الدول .

(أ) فعندما تتطوى حدود الدولة على جماعات تنتمي الى أصول قومية مختلفة أو أجناس أو لغات أو أديان متباينة ، فإن أي تمثيل في التوازن بين هذه الجماعات يمكن أن يقوض الاستقرار في الدولة بل قد يؤدي الى تهديد وجودها ذاته . فقد أدت الزيادة الديموغرافية في السكان الفلندين *Les Flamands* بالمقارنة بالسكان الفالونيين *Les Wallons* الى زيادة حدة التوترات اللغوية والسياسية في بلجيكا الى الحد الذي أصبح فيه الطابع القومي لهذه الدولة كما لو كان طابعاً مصنعاً . ووحدة لبنان مهددة ليس فقط نتيجة تركز جانب كبير من المهاجرين الفلسطينيين في هذه الدولة

والتدخل السورى المباشر فى شعونها ولكن ايضا بسبب الخلل المتزايد فى التوازن السكانى بين المسلمين والمسيحيين .

ان مشكلة الشخصية القومية لا تواجه الدول الصغيرة فقط . فقد أثبت هيلين كارير دانكوس Hélène Carrère d'Encausse أن بقاء « القوميات » فى الاتحاد السوفيتى يطرح عددا متناقضا من المشكلات التى يتعذر حلها بالنسبة للنظام السائد منذ عام ١٩١٧ والذى يتحكم فيه عناصر من أصل روسى أو أوروى^(١١) . وحتى اذا استبعدنا احتمال تفكك الدولة السوفيتية ، فإن مجرد فقدان المجموعة الروسية للأغلبية التى كانت تتمتع بها قد يؤدى بالفعل ، على المدى الطويل ، الى تغير فى علاقات القوى بين القوميات ومن ثم الى التأثير على التوجه الحالى للسياسة السوفيتية . وهكذا يتعين أخذ التيارات الديموقراطية الداخلية فى المجتمعات المتعددة الأجناس أو اللغات فى الاعتبار حتى يتم رسم وتقدير خطوط القوة فى السياسة الخارجية .

ب (وتصح هذه الملاحظة نفسها من باب أولى حين تصبح الحدود مفتوحة بالنسبة لمختلف أنواع الهجرات التى سبقت الإشارة اليها . وتعتبر الولايات المتحدة فى هذا الاطار حالة لاقفة للنظر . صحيح ان عملية الصهر الشهيرة قد انتظمت على مدى الأجيال . فقد تمكنت الولايات المتحدة لفترة من تحقيق التكامل بين سكانها من ذوى الأصول المختلفة وذلك بفضل سيطرة « البروتستانتين البيض الانجليسو ساكسونيين » (الراسب «W.A.S.P.» White Anglo-Saxon Protestants) على معظم مفاتيح الاقتصاد القومى وعلى السلطة ، وبفضل عمليات القرز المتتالية التى فرضتها قوانين الهجرة . ومع ذلك فقد بدأت موجات الهجرة الحديثة القادمة من جنوب شرق آسيا ومن أمريكا اللاتينية تثير مشكلات خطيرة فى بلد بدأ يبدو بشكل متزايد وكأنه فيسلفى القوميات . واذا كانت التوترات المنصرية لم تصل بعد الى مرحلة القطيعة فإن ذلك يعود الى التشتت الجغرافى للسكان السود . لكن التوترات الاجتماعية تتفاقم فى بؤر الفقر التى تتكون على شكل مجموعات من الجيتو يضم كل منها جماعة بشرية من أصل اجنبى . ولا تزال تحتفظ بعض هذه الجماعات ، بما فيها تلك التى استوعبت واندجمت فى غط الحيلة الأمريكى ، بروابط متميزة مع الدولة الأم ، وتتحول عند الضرورة الى جماعات ضغط (لوى) قوية (اليهود ، الايطاليون والبولنديون على سبيل المثال) لا يستطيع مسئولو السياسة الخارجية الأمريكية احمال تأثيرها . واخيرا فإن موجة الأسبنة hispanisation التى تهب بشكل متزايد على ولايات الجنوب تثير عددا من المشكلات اللغوية والاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تأخذ أبعادا سياسية بمرور الوقت . ومن حظ الولايات المتحدة بالمقارنة بالاتحاد السوفيتى فى هذا الصدد أنها لا تعرف سوى نوع واحد من القيدالية الا وهى القيدالية الجغرافية ، وعلى ذلك فلا يمكن أن نستبعد تماما مخاطر الانفصال اذا ما سقطت ولاية من الولايات تحت سيطرة أغلبية « قومية »^(١٢) .

وتقدم اسرائيل مثالا آخر على ما يمكن أن تحدثه لعبة الهجرة من تعديلات على الهياكل أو البنى

الداخلية . فقد تشكلت الطلائع الأولى أساسا من يهود « اشكناز » من أصل أوروبي ، لكن سرعان ما لحق بهذا الجيل منذ ١٩٤٨ جيل آخر تشكل في معظمه من يهود شرقيين « سفرديين » ، قدموا أساسا من دول حوض البحر المتوسط . وقد أسهمت الخلافات العميقة ، في النزعات الدينية لهاتين الطائفتين وكذلك فيما يتوقعه كل منهما من إسرائيل ، في تعديل هيكل الاستقطاب الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع الاسرائيلي ، وهو ما يفسر جزئيا تشدد السياسة الخارجية الاسرائيلية .

وفي الدول الأخرى التي لم يصل فيها الوضع الى مثل هذه الدرجة من الخطورة نجد أن تفاعل الأوضاع الناجمة عن حركة الهجرة مع تلك الناجمة عن تقلبات معدل الانجاب بين المجموعات البشرية المختلفة على الساحة يمكن ان يؤدي الى تغير في البنية السكانية وقد يفضي اما الى مشكلات عنصرية داخلية أو الى إعادة تقييم أهداف السياسة الخارجية تحت ضغط الأقليات النشطة . ففى المملكة المتحدة يبلغ عدد المهاجرين الذين قدموا اليها من دول الكومنولث الجديد (جزر الانتيل ، باكستان ، الهند) منذ عام ١٩٤٥ مليون و ٢٥٠,٠٠٠ مهاجر (أى ٢٪ من اجمالي السكان) ، بينما ينزع البريطانيون أنفسهم نحو الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٠) وفي كندا تزايدت نسبة السكان من أصل اجنبي خلال قرن واحد (١٨٧١ - ١٩٧١) من ٨,٤٪ الى ٢٦,٧٪ أى بنسبة تصل الى اجمالي الأقلية الناطقة بالفرنسية^(٣١) . وقد استقبلت استراليا ، والتي انتهجت سياسة منظمة للهجرة ، ٢,٥ مليون أجنبي على اراضيها ، منذ عام ١٩٤٥ حتى الآن . وبينما لم يشكل السكان من أصل غير بريطاني سوى ١,٨٪ من مجموع السكان في استراليا نجد أن نسبة الاجانب في هذه الدولة تصل الآن الى ٢٠٪ . وقد تزايدت نسبة المهاجرين من أصل اسويى بشكل ملحوظ اذ ارتفعت من ٢,٥٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٩٪ من مجموع السكان الأجانب في استراليا عام ١٩٨٠ . ويرجع تزايد السكان في بلجيكا في الفترة ما بين ١٩٦١ - ١٩٦٨ أساسا الى زيادة المهاجرين اليها . ويمثل عدد الأجانب في فرنسا (٣ مليون و ٥٧٠,٠٠٠ نسمة) ٧٪ من مجموع السكان . ولكن تزايدت في الوقت نفسه نسبة الزواج المختلط مع ضرورة الأخذ في الاعتبار ان خصوبة السكان الأجانب أعلى منها عند الفرنسيين (يشكل المواليد من أصل أجنبي نسبة ١٠٪ من مجموع المواليد في فرنسا) .

وبديسى أن تؤثر هذه المتغيرات ، في المدى الطويل ، على سلوك الدول المعنية ، وكذا على المناخ العقلي السائد وعلى الخيارات السياسية . فالحرركات الديمغرافية تنخر في صلب المجتمعات من داخلها ويصعب قياس آثارها المباشرة ، الا أن تأثيراتها لا بد وأن تظهر على المدى الطويل .

ج) ولكي يمكن لنا أن نقوم باستجلاء وتقويم عدد من الآثار لعملية إعادة التوزيع الديموغرافي ، فانه يبدو من الملامم أن نستوضح الظواهر المتعلقة بالشتات *diaspora* .

ويعد تعبير « الدياسپورا » على تشتت السكان الذين سبق تجميعهم على أرض واحدة في مناطق العالم المختلفة . وعلى الرغم من أن هذا التعبير قد اقتصر استخدامه للدلالة على وضع اليهود الا

أنه يمكن أن ينطبق على جماعات أخرى شاعت لها أقدار التاريخ أن تستقر بشكل نهائى أو شبه نهائى على أرض أجنبية . وعلى الرغم من أن القرنين قد اشتهروا بعدم ميلهم للقرية أو الاستقرار النهائى خارج الوطن الا أنه يمكن احصاء ما لا يقل عن ٢ مليون فرنسى يعيشون بصفة دائمة فى الخارج ، نصفهم فقط مسجل لدى القنصليات الفرنسية فى مختلف أنحاء العالم . ومن المؤكد أن أعداد البريطانيين أو الأمريكين الشماليين أو الألمان المقيمين بصفة دائمة فى الخارج يتجاوز كثيرا هذا الرقم .

ان تكرار الظاهرة لا يجب أن يضل الباحث . فلكى تمارس جماعات الشتات تأثيرا على العلاقات الدولية يجب أن تحقق شروط عدة . أولا أن يمثل عدد المهاجرين رقما له دلالة (أعداد الصينيين المقيمين فيما وراء البحار والذين يصل تعدادهم الى حوالى ٣٠ مليون نسمة على سبيل المثال) ، أو نسبة غالبية لها دلالتها من تعداد الدولة الأم (اذ يبلغ عدد البولنديين المقيمين بالخارج أربعة أو خمسة ملايين نسمة يمثلون ١٢٪ من مجموع سكان بولندا) . كما يتعين من ناحية أخرى أن نأخذ فى الاعتبار تركيز هؤلاء السكان فى مناطق يستطيعون فيها المحافظة على تماسكهم و اظهار شخصيتهم المستقلة . فالثغالبية الساحقة (٩٦,٥٪) من الصينيين المقيمين فيما وراء البحار يقطنون آسيا فى بلاد مجاورة للصين . ويعيش ثلاثة أرباع المختيرين البولنديين فى الولايات المتحدة الأمريكية والباقي موزعين على أوروبا وأمريكا اللاتينية وأستراليا . واخيرا يتعين على هذه الجماعات أن تحتفظ ، بطريقة أو بأخرى ، بعلاقات خاصة مع الدولة الأم .

وتمثل الدياسبورا البولندية حالة خاصة cas-limite فى هذا الاطار ، اذ أن حساسيتها تجاه كل ما يتعلق بمصير بولندا واضحة جدا . وهى لا تدخر جهدا فى المساعدة بكل طاقاتها من خلال الهيئات الدينية أو الشبكات العائلية . لكنها لم تصل فى أى دولة ، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، الى الدرجة التى تجعلها تمارس تأثيرا يتجاوز حجم التأثير العادى لجماعة ضفط ، مثلها فى ذلك مثل الجماعات العديدة من هذا النوع ، حتى لو كان بوسعها أن تفاخر بأن أحد أبنائها وهو زيجينو بريجنسكى قد استطاع أن يقيم فى البيت الأبيض كمستشار للرئيس كارتر لشئون الأمن القومى . وقد حاولت الصين الشعبية أن تعيى المهاجرين الصينيين لخدمة قضيتها وأنشأت لهذا الغرض ، ومنذ عام ١٩٤٩ « لجنة شئون المهاجرين الصينيين » . لكن ذلك لم يكن فى الواقع سوى مناوره قصد بها « حماية » الصينيين فى الخارج والذين توقعت منهم حدا أدنى من تفهم مواقفها ومن المساعدة المالية . وقد تمت محاولات لاستخدام هؤلاء الصينيين فى أغراض دعائية نشطة أو فى اثاره القلائل فى الدول المجاورة ابان الثورة الثقافية . ومع التسليم بأن عددا كبيرا من قيادات الأحزاب الشيوعية فى اقليم جنوب شرق آسيا كانت ولا تزال قيادات صينية ، الا أن الغالبية العظمى من جبهة المهاجرين الصينيين ، حتى فى داخل البول المضيفة التى تمارس تأثيرا عميقا فيها أو تسيطر عليها (سنغافورة) ، قد حرصت على أن تبعد عن كل من بكين وفرموزا (تايوان) . فلم تكن هناك « صين ثالثة » ولم يوجد أبدا « طابور خامس » صينى فى خدمة الثورة الملوية أو ما بعد الملوية .

وأخيرا فإن الدياسبورا اليهودية هي الدياسبورا الوحيدة التي يحسب حسابها على مسرح السياسة العالمية . فقد أسهمت الحركة الصهيونية ، (التي أسست في بال عام ١٨٩٧) ، والتي كانت تضم مليونين من الأعضاء عام ١٩٤٦ ، ملدبا وسياسيا في اقامة الدولة الاسرائيلية . ومنذ عام ١٩٤٨ لايزال أربعة أحماس يهود العالم يعيشون خارج اسرائيل (٦ مليون في الولايات المتحدة ، ٣ مليون في الاتحاد السوفيتي ، ٣ مليون في أوروبا الغربية ... الخ) . وقد صدر في اسرائيل عام ١٩٥٢ قانون بمنع وضعا مميزا للمنظمة الصهيونية العالمية . وتمتد هذه المنظمة في عالم اليوم بمحاكاة « أومية » خاصة "internationale" privée ذات سمعة نصفها عنصرية ونصفها الآخر ديني يتمحور دورها حول الدفاع عن الاقليات اليهودية في الدول المضيفة وأيضا وعلى وجه الخصوص تقديم الدعم غير المشروط لاسرائيل .

وعلى الرغم من أن هذه المنظمة تموج بتيارات عديدة في داخلها ، إلا أنها تمثل في مجملها هدفا مختارا لكل التيارات المعادية للعنصرية بما في ذلك التيارات التي تدعو العنصرية اليهودية باسم عنصرية أخرى مستترة . ومع ذلك فلايزال التأيد المالى والسياسى الذى تقدمه الدياسبورا اليهودية لاسرائيل يمثل أعظم الضمانات من أجل المحافظة على بقاء هذه الدولة . وعلى الرغم من أن رئيس الولايات المتحدة لا يأتزم بأمر الصهيونية إلا أنه يصعب عليه تماما أن يتخذ قرارا يضعه في مواجهة مباشرة مع « اللوى » اليهودى ، الحاسم التأثير في الولايات المتحدة . في هذه الحالة ينزع التضامن عبر القومى بين الجماعات المشتتة جغرافيا والتي تنتمى إلى أصل واحد نحو التفوق على التضامن القومى^(٣) .

خلاصة :

ان « القراءة » الديموغرافية للوضع العائلى تظهر حجم ونوعية التلغقات التى قد تغير تدريجيا من سمات الدول ، والتي تخترق الحدود وتخل بتوازن المجتمعات وتقوى أو تدعم فى طريقها عملية التفالوت فى الغنى وتسج عيوطا للتضامن هنا بينا تبلر بنور الشقاق هناك .

وعلى سطح الرقعة التى نسجها التاريخ باتساع الكرة الأرضية تتشكل هذه التلغقات وتتخرط فى قوى شاردة لا سيطرة لاحد عليها ، أو تتحطل دون أن تقدم للحكومات حسابا أو تطلب منها تعليمات . فكثيرا ما ننسى أن العلاقات الدولية هى أيضا علاقات بين الأفراد

هوامش الفصل الثاني :

(١) يدين هذا الفصل بالكثير الى أبحاث ومجهودات الطلاب الذين تابعوا في عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ حلقة البحث الخاصة « بالمشكلات الدولية للسكان » في إطار دبلوم الدراسات العليا D.E.A. في العلاقات الدولية .

(٢) حدد أفلاطون عدد السكان النموذجي في المدينة بـ ٥.٤٠٠ فردا (القوانين ، الكتاب الرابع) وطالب بتطبيق اجراءات خاصة بالنسب للابقاء على سيطرة الشعب في مواجهة « قطع الحراس » (الجمهورية ، الكتاب الرابع) . أما سقراط فقد أكد على أنه « من الصعب إن لم يكن من المستحيل تسود القوانين الجيدة في دولة كثيفة السكان . ولا يوجد من بين الدول التي تتمتع بسمعة طيبة فيما يتعلق بمصافة الحكم من لم يراقب في بقعة تامة كل ما يمس رقم السكان » . (السياسة ، الكتاب السابع ، الجزء الرابع) .

(٣) أول الكتابات التي تستحق أن تذكر في هذا الإطار هو كتاب الماركيز دي ميراو :
Marquis DE MIRABEAU, L'ami des hommes ou traité de la population, 1756.

(٤) يؤكد مونتسكيو ، على سبيل المثال ، على أن « الأثر الطبيعي للمستعمرات ينحصر في إضعاف الدول الأم ، دون تعمير الدول الأخرى » . ولم يتدد في أن يخلص إلى أن أوروبا ما تزال في حاجة اليوم إلى قوانين تحث على تكاثر العنصر البشري . (روح القوانين ، ١٧٤٨ ، الكتاب الثالث والعشرون ، الفصل السادس والعشرون) .

(٥) Essai sur le principe de population, 1797.

(٦) يعتقد ساي J.B.SAY أن « عدد السكان يتناسب مع حجم الإنتاج » (دراسة في الاقتصاد السياسي ، الطبعة الخامسة ، ١٨٣٦ ، الجزء الثاني ، ص ٣٨٥) . أما ماركس الذي يصف ما تنبأ به « فرد » وبياجم « حبه القسيس » لديه فإنه يتفق مع ساي حين يقول إن « السكان لا تمهد بالأرقام ولا يوجد حد مطلق لإنتاجية المواد الغذائية . فعل العكس نجد أن ظروف الإنتاج المحددة هي التي تضع حدود السكان ومستوى الزيادة السكانية » (أسس نقد الاقتصاد السياسي ، الجزء الأول ص ١٠٨) . وعلى العكس يعتقد برودون « إن كان العمل يضاعف من القوة ، فإن السكان تتضاعف على نحو أسرع » ، (الحرب والسلام) مرجع سبق ذكره ، الجزء الثاني .

(٧) Halte à la croissance, Fayard 1972. انظر التحيز الأول لنادي روما

(٨) غطت أحد علامات النجاح الحارقة في هذا الميدان في القضاء على الجندى بعد تعميم استخدام المصل الذي اخترعه في نهاية القرن الثامن عشر الإنجليزي جينر Jenner على النطاق العالمي .

(٩) « كان الطابع الرئيسي للديموغرافيا العالمية ، منذ قرون ثلاثة ، هو تزايد السكان الأوروبيين بشكل غير عادي ، فقد بلغ معدل هذا التزايد ضعف معدل تزايد السكان في آسيا - أي الجنس الأبيض كان يتكاثر بطريقة مدهشة . ففي عام ١٦٥٠ كان سكان آسيا وإفريقيا يمثلون حوالي ٨٠٪ من سكان العالم ، ولم تكن أوروبا تمثل سوى ١٨,٣ ٪ . أما في عام ١٩٣٣ فقد تقلص تعداد سكان إفريقيا وآسيا إلى ١٦ ٪ وقطر تعداد السكان الأوروبيين إلى ٢٥,٢ ٪ ، ولكي نقس أهمية الجنس الأبيض يجب أن

نأخذ في اعتنا أيضا سكان أمريكا من أصل أوروبي . وطبقا لـ Wilcox « طوال العصور الحديثة أبعاد الإنسان عن سكنى المناطق الاستوائية واقترب من سكنى المناطق المعتدلة والباردة » . وبجاء هذا الفتح الحديث للبشرية الى جهة السكان الأوروبيين الذين أعانهم اتقان وسائل الحياة على أن ينتشروا في الأرض .
(Albert DEMANGEON, *Annales de géographie*, n° 226, mars 1938.)

Pierre CHAUNU et Georges SUFFERT, *La blanche*, Gallimard, 1976 et Pierre CHAUNU, *Un futur sans avenir*, Calmann-Lévy, 1979.

(١١) حديث أدلى به XU Dixin رئيس الجمعية السكانية الصينية

Interview de XU Dixin, président de la Société de démographie de Chine, Agence Chine nouvelle, Pékin, 30 oct. 1981, reproduit dans « Politiques démographiques et alimentaires en Asie du Sud et de l'Est ». Problèmes politiques et sociaux, Série Extrême-Orient, n° 433, La Documentation française, 12 févr. 1982.

(١٢) أنظر :

Yves CHARBIT, *La population du monde et la Conférence de Bucarest*, La Documentation française, Notes et Etudes documentaires, 8 oct. 1975, n° 4218-4220.

De l'esprit des lois, Livre XIII, Chap. XI.

(١٣)

(١٤) لتكون رؤية عامة عن فرنسا ، أنظر :

Une politique de la famille. Grandes orientations et mesures nouvelles 1974-1981, Actualités-Documents, 1981.

(١٥) حول مشكلات السياحة : أنظر :

R. LANQUAR, *Le tourisme international*, P.U.F. 1981; Danielle ROZENBERG, *Tourisme international et sociétés locales*, La Documentation française. Problèmes politiques et sociaux, n° 443, 11 sept. 1981.

(١٦) ويتكامل فرع عاص بالاهتمام بولاة اللاجئين وهو مكتب الأمم المتحدة لوكالة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين U.N.R.W.A. وتشير الإحصاءات الى وجود ٣ مليون فلسطيني يعيش نصفهم داخل معسكرات بينما يعيش نصفهم الآخر في دول الشرق الأوسط أساسا وحيث يتسبب وجودهم في بعض الأحيان في إثارة بعض ردود الفعل المعادية (مثال : المذابح التي ارتكبتها الأردن ضد الفلسطينيين في سبتمبر ١٩٧١) .

(١٧) في عام ١٩٨٠ أحصى المكتب الفرنسي للاجئين والمهاجرين من أصلهم وجود ١٦٠٠٠٠ لاجئ سياسي في فرنسا ، وهو ما يعني

وجرد حول ٢٥٠,٠٠٠ شخص إذا أضفنا إلى هذا العدد زوجات اللاجئين وأطفالهم الذين نقل أعمالهم عن ١٦ سنة .

(١٨) أنظر الملف الذي نشرته جبهة الليونند يوم الأحد ٢٣ سبتمبر ١٩٧٩ .

(١٩) في الفترة ما بين ١٩٧٥ — ١٩٧٩ تقدم ١١٥٠٠ مواطن من المند الصينية (المقيعون بفرنسا ، وهو رقم يمثل ثلث العدد الاجمالي ، يطلب للحصول على الجنسية الفرنسية ، وحصلوا عليها .

(٢٠) تضاعف عدد طلبات التمتع بوضع الالجيء في ألمانيا الاتحادية ثلاث مرات في ثلاث سنوات . وقد وصل عدد هذه الطلبات خلال الشهور الأربع الأولى من عام ١٩٨٠ ٢٨٠٠٠ . وقد وصلت ٦٠٪ من هذه الطلبات من جانب الأعمال الاتراك المهاجرين في ألمانيا .

(٢١) يقدر عدد العمال « المتاحين » في دول السوق الأوروبية المشتركة بحوالي ٢٥٠٠٠٠ عامل .

Les travailleurs étrangers en Europe occidentale, La Documentation française. Problèmes politiques et sociaux, n° 227, 17 mai 1974.

(٢٢) أنظر الأشكال ١٩ ، ٢٠ . وسوف تلاحظ أن قوى موجبات هجرة العمال الأجنبية إلى أوروبا فإن هذه الهجرة لم تكن تمثل أكثر من ٢,٤٪ من اجمالي سكان البلد المضيف ، بينما تتجاوز هذه النسبة ١٠٪ في الدول الحرة المستقبلية للعمال .

(٢٤) أنظر :

Jean-Loup ANSELLE, *Les migrations africaines. Réseaux et processus migratoires*. Maspéro, 1976.

(٢٥) انظر شرحا لهذا الموضوع في :

G. TAPINOS, *L'économie des migrations internationales*, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1974.

(٢٦) O. Tapinos ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٠ . سمع ذلك يعتقد السيد/ كلوش مدير البنك الدولي أن الثلاثة أو أربعة ملايين عامل مهاجر إلى الدول النشطة قد أثبتوا أن لديهم « قدرة كبيرة على الإدخال » وأنهم « يرسلوا معظم دخولهم إلى أوطانهم الأم — حوالي ٤ مليارات من الدولارات عام ١٩٨٠ فقط » . يعتقد أن الروابط المقيدة هكذا بين الدول المصدرة والمستوردة للعمال مفيدة للجائتين وأنها تساعد على مضاعفة القدرة التصديرية للأول إلى الثانية . (إيرادات الصادرات الباكستانية إلى دول الشرق الأوسط من ٢٪ عام ١٩٧١ إلى ١٤٪ عام ١٩٨٠) . أنظر .

(٢٧) وتعتبر المصلحة من بين الوسائل التي تساعد على هذا الاندماج . فمن بين ٣٣٥٠٠٠ زيجة سجلت عام ١٩٨٠ في فرنسا بلغ عدد الزيجات المختلطة ٢٦٠٠ مقابل ٦١٠٤ زيجة كان طرفاها من الأجانب . وفي الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٨ ارتفع رقم زواج الفرنسيين الذكور من جواريات إلى ٦٤٧ مقابل ٨٤ فقط ورقم زواج الفرنسيات من الجواريات الذكور ١٥٢٩ مقابل ٩٤١ فقط . أما عن « الثمن الذي يتعين دفعه » فيمكن أن نتذكر حركة المعارضة التي قامت من مدينة رين Rennes بفرنسا احتجاجا على مشروع بناء مسجد فيها .

(٢٩) حول هذه القضية أنظر :

Jean-Jacques TUR, Les Emirats du golfe, P.U.F., Que sais-je ? 1976; BIRKS et C.A. SINCLAIR, International migrations and development in the arab region, Organisation International du Travail, 1980.

(٣٠) أنظر :

William GLASER, The "brain drain", Emigration and returns, Unitar, Research Report, n° 22, Pergamon Press, 1978.

(٣١) نشرت صحيفة التايمز نشال تايمز ، المرفوعة بمجديتها ، في ٢١ ايلول ١٩٦٧ أولها تقول أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت مكاسب تصل إلى ٤ مليارات من الدولارات من وراء الأطباء العاملين في الولايات المتحدة الذين تم تأهيلهم في بريطانيا . وهناك تقديرات أخرى تدخل في حسابها جميع الأطباء المستوردين إلى الولايات المتحدة وتكلفتها التأهيل المهني هؤلاء الأطباء ، وهي تؤكد على أن اجمالي هذه المكاسب أكبر بكثير من هذا الرقم .

(٣٢) لاحظ أبعاد ظاهرة هروب المهن الطبية . إذ أن نسبة هجرة الأفراد من قوى المهن الطبية إلى الخارج مقارنة بنسبة من يبقى منهم داخل أوطانهم الأصلية هي نسبة عالية جدا في بعض الدول المتخلفة . إذ تصل هذه النسبة في باكستان إلى ٥٠ ٪ ، وفي سوريا ٤٠ ٪ ، وفي إيران ٢٠ ٪ ، وفي الهند ٢٠ ٪ ، وفي الفلبين ٢١ ٪ ، وفي سريلانكا ٢٠ ٪ .

L'Empire éclaté, Flammarion, 1978

(٣٣)

(٣٤) تقول توقعات علماء السكان أن السكان من أصل أمريكي لاتيني سوف يصبحون في عام ١٩٩٠ أهم الأقليات في البلاد . وفي هذا الوقت تقريبا سوف يصبح نصف سكان كاليفورنيا وثلث سكان تكساس من الناطقين بالأسبانية . وفي عام ٢٠٠٠ قد يشكل هؤلاء السكان أغلبية في ثلاث أو أربع ولايات أمريكية (Business week ، ٢٢ يونيو ١٩٨٠) . حول كافة هذه التفاعل انظر :

Marie-France TOINET, Les Etats Unis et leurs populations مرجع سبق ذكره ، أما عن كافة المشاكل الأخرى المقيدة والتي تنبؤا قضية الاندماج « الثقافي » و « الميكلي » للمهاجرين انظر :
« l'Etude pilote sur les Chinois de Long Island » (Phylon, Athanta, 1970) reproduite dans Les Chinois dans le monde, La Documentation française, «Problèmes politiques et sociaux», n° 79-80, juillet 1981.

Monica CHARLOT, Naissance d'un problème racial. Minorités de couleur en Grande : أنظر :
Bretagne, A. Colin, 1972.

(٣٦) أنظر :

René LAHOUE, Population et économie du Canada, La Documentation française, N.E.D., n° 4531-4532, 10 oct. 1979.

(٣٧) سوف يكون مفيدا أن تتأمل عن قرب نتائج انتخابات الرئاسة في فرنسا التي جرت في ١٠ مايو ١٩٨١ . فإذا ما أدخلنا في حسابنا أرقام الناخبين الذين ينتمون إلى هاتين الفئتين ، فسوف نكتشف أن تكتل التصويت اليهودي وضباع أصوات المستوطنين الفرنسيين (وهما شريحتان لهما خصوصية غريبة) يمكن أن يفسر هزيمة فالوى جيسكار ديستان .

مراجع :

Ouvrages généraux:

SAUVY (Alfred): *Théorie générale de la population*, P.U.F., deux volumes, 1952, 1956.

— De Malthus à Mao Tsé Toung, édition Denoël, 1958.

BEAUJEU-GARNIER (Jacqueline): *Géographie de la population*, deux volumes, édition M. Th. Génin, 1956.

— Trois milliards d'hommes, Hachette, 1965.

REINHARD (Marcel) et autres: *Histoire générale de la population*, Montchrestien, 1968.

«Eléments pour une politique démographique», *Revue internationale des sciences sociales*, U.N.E.S.C.O., vol. XXVI, 1974, II.

CHARBIT (Yves): *La population du monde et la Conférence de Bucarest*, N.E.D.,

n° 4218-4219-4220, 8 oct. 1975.

Données statistiques:

Annuaire démographique des Nations Unies.

Rapports annuels sur le développement dans le monde de la Banque mondiale et Atlas de la Banque mondiale.

O.I.T.: *Une marée humaine — Les problèmes démographiques vus par L'O.I.T.*,

Genève, 1974.

O.N.U.: *Aperçu de la situation démographique dans le monde en 1970-1975 et ses*

incidences à long terme, 1974.

O.N.U.: *Aperçu de la situation démographique dans le monde en 1977, 1980.*

O.N.U.: *World Statistics in brief*, 1980.

Travaux divers:

CHARLOT (Monica): Naissance d'un problème racial. Minorités de couleur en

Grande-Bretagne, Paris, A. Colin, 1972.

CENTRE DE RECHERCHES EUROPEENNES: L'exode des cerveaux, Lausanne,

1968.

«Les travailleurs étrangers en Europe occidentale», Problèmes économiques et

sociaux, La Documentation française, n° 227, 17 mai 1974.

TAPINOS (Georges): L'économie des migrations internationales, Presses de la

Fondation, 1974.

O.C.D.E.: L'O.C.D.E. et les migrations internationales, Paris, 1975.

GEORGE (Pierre): Les migrations internationales, Paris, 1976.

ANSELLE (Jean-Loup): Les migrations africaines. Réseaux et processus migratoires, Maspero, 1976.

GLASER (William): The brain, Emigration and Return,, UNITAR, Research report n°22, Pergamon Press, 1978.

COMMISSION INTERNATIONALE D'HISTOIRE DES MOUVEMENTS

SOCIAUX ET DES STRUCTURES SOCIALES: Les migrations internationales de la fin du XVIII^e siècle à nos jours, C.N.R.S., 1980.

O.N.U.: Tendances et caractéristiques des migrations internationales depuis 1950,

1980.

BIRKS (J.S.), SINCLAIR (C.A.): International migration and development in the

Arab region, publication B.I.T., 1980.

الفصل الثالث

التقدم الفنى

ان معالجة التقدم الفنى باعتباره أحد العوامل المؤثرة على مجرى العلاقات الدولية يقتضى مرد بعض الايضاحات الأولية . فالخيز والبشر معطيات يمكن رصدتها وقياسها على نحو مباشر . أما التقدم الفنى ، وهو نتاج العبقرية الانسانية فى نضالها ضد الطبيعة ، فلا يمكن الامساك بتلابيه أو قياس أهميته الا من خلال مظاهره المتعاقبة ، فمثلا فيما يتعلق بالملاحة ظهر الشراع أولا ، فالدفعة فالبوصله ... الخ .

ومع ذلك يلتقى مؤيدو التقنية ومعارضوها حول وجهة نظر مختلفة : فهم يعتقدون أن الابتكار الفنى يكتسب نوعا من الاستقلالية تجاه مخترعه بمجرد دخوله الى مجال التطبيقات العملية . فحيث ان الابتكار يساعد على الوصول الى مستوى عال من الفاعلية ، من خلال تحقيق الغلة المثل للجهد المبذول والترشيد الأمثل للسلوك ، فانه يلغى التجارب السابقة عليه ويطور تأثيراته الخاصة على نحو تراكمى وغير قابل للارتداد . وما أن يتم تجاوز الحاجز الذى يفصل بين الكشف العلمى واستغلاله فيها حتى يصبح الانسان والمجتمع فى موقف أشبه بموقف من أطلق الجبان من القمم ويصبحان غير قادرين على السيطرة على الأدوات التى كانا قد مكتسها نهاية من التحرر من ربه الطبيعة . بهذا المعنى نستطيع أن نتحدث عن تأثير التقدم الفنى^(١).

وعلى أن نغمر من اساعة فهم هذا المدرك بان نتاسى أن هذا « التقدم » ليس سوى مجموع العديد من الابتكارات الخاصة والتى يتعين ، كى نرسم لوحة دقيقة لها ، أن نضمها فى اطارها التاريخى وأن نقوس أثرها .

من أجل هذا نعين علينا أن نستعرض تلويح البشرية كله والذي حولت الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها مجراه . وليس من الضروري أن نكون من أنصار الضمور المادى للتاريخ لكن نحتف بان المراحل المتعاقبة ، والتي استطاع الانسان من خلالها أن يحكم قبضته على الطبيعة ، قد أسهمت في تغير العقلية الفردية والفعالية الاجتماعية بأكثر مما أسهم به الجدل الابدولوجى . وفي العلاقة الجدلية بين العلم Science والضمور conscience نجد أن العلم هو الذى يخلق الابتكار دائما ، مثبرا بذلك نمدا أمل الضمور . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن العلم ، على الأقل في جانبه التطبيقى ، قد أنجز من التقدم خلال الخمسين عاما الماضية بأكثر مما تم انجازه خلال آلاف السنوات السابقة .

كيف يؤثر هذا المعدل السريع على العلاقات الدولية ؟ أولا من خلال ما يؤدى اليه من مضاعفة القدرة على تحويل الطبيعة ودفع هذا التحول نحو نقطة للعودة ، ثم من خلال ما يؤدى اليه من عملية توحيد ومعرفة حقل العلاقات الدولية في جميع مظاهرها وبالثات في ميادين الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة .

١ - السيطرة على الطبيعة :

لقد أدى اللجوء المكثف الى الميكنة ، والتقدم الذى حدث في المعرفة وفي مجال تحويل المادة ، الى زيادة القدرة على الكشف واستغلال الموارد البشرية أو الطبيعية بطريقة يكاد يستحيل قياسها .

والى هذه الزيادة في القدرات التحويلية يرجع الفضل في زيادة الانتاج الصناعى والزراعى والسيطرة على موارد جديدة للطاقة (بترولية ، وهيدرولية ، ونووية ، وشمسية) . وهى كلها عوامل أدت الى تحسين مستوى المعيشة والارتقاء بها بالنسبة لقطاعات واسعة من السكان . والى هذا التقدم ايضا يرجع الفضل في تفجير الثورة العلمية وأثرها العميقة التى أشرنا اليها في الفصل السابق (مكافحة الأوبئة ، زيادة عمر الانسان ، ولكن أيضا انخفاض معدل المواليد بسبب انتشار وسائل منع الحمل) . وإذا كانت غيرات هذا التقدم لم توزع بالفعل بشكل عادل على سكان العالم الا أن الانتشار التدريجى للتقنيات تلبو وكأنها مسألة مفروغ منها طال الزمن أو قصر .

ويمكن الخطر في الاثر الضارة المترتبة على الاستخدام غير المعتدل للتقنيات . إذ يؤدى مثل هذا الاستخدام الى تهديد التوازنات الطبيعية ، وتلوث الموارد غير القابلة للاحتلال (مثل المياه والهواء) ، ومخاطر وقوع حوادث نووية ، واشتداد الرقابة البيروقراطية باستخدام نظم المعلومات ، وأخيرا فانه قد يغرى بالتلاعب في المسائل الوراثية (الجينية) . وهكذا يبدو أن الانسان قد وصل الى مرحلة يخشى فيها أن تنقلب اختراعاته واكتشافاته ضده .

ولا شك أن هذه المشاكل تتور داخل الدول ، ولكنها عادة ما تنزع ، وبسرعة ، نحو تجاوز حدود هذه الدول . فتلوث الانهار بالمواد الكيميائية والمحيطات بمخلفات ناقلات البترول والقضاء

بالانفجرات النووية ، هي مسائل لا تقف أمامها حدود . وقد أدت بالفعل الى ظهور خصومات ومنزعات بين الدول المتجورة (النزاع بين فرنسا والدول الواقعة على غير الراين ، احتجاج كل من استراليا ونيوزيلند على التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادى) ، كما ظهرت مشاكل خاصة بالرقابة والحماية لا يمكن حلها بقرارات من جانب واحد وهو ما تؤكد من خلال المناقشات التى دارت فى مؤتمر ستوكهولم للبيئة الذى عقد عام ١٩٧٢ . فما الذى يمكن أن يحدث فى المستقبل إذا ما تمكنت دولة ما من التحكم فى الأحوال الجوية Flux climatique على حساب الدول المجاورة ؟ وإذا كان قد أمكن بالفعل حل بعض المسائل عن طريق المعاهدات (مثل الالتزام بعدم استخدام الفضاء الخارجى كميّان للتنافس النووى) ، فإن عددا آخر من المسائل بقى وسيبقى بلا حل طالما لم توجد بعد السلطة الدولية القادرة على التصدى لها وعلاجها .

ان التطور الذى وصل اليه فن استخراج المواد الأولية فى صورته الحالية يهدد فى الواقع التقسيم المنطقى عليه للموارد الطبيعية ويهدد السيادة الاقليمية للدول ، اذ أن منطق أحدهما يتعارض مع عشوائية الآخر .

٢ - تحول الدبلوماسية :

لقد غير التقدم الهائل الذى تم احرازه فى ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدبلوماسية تغيرا عميقا ان لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها .

وإذا كانت السفارات المتقلة أو المؤقتة قد وجدت دائما ، وفى كل العصور ، فإن تبادل واعتماد الممثلين الدبلوماسيين الدائمين لم يستقر بين الدول الا اعتبارا من القرن السادس عشر فقط تحت تأثير جمهورية البندقية . وبالتدريج تكونت شبكة دبلوماسية^(١) بين الدول الأساسية ، وهى تتسع اليوم لتشمل الكرة الأرضية قاطبة ولا يحد من ضموها هذا سوى بعض العوائق الايدولوجية أو المادية .

لقد أدى الانتقال من نظم البعثات المؤقتة الى نظم البعثات الدائمة الى التخفيف من حدة المشكلات التى نجمت عن تباعد المسافات وطول الوقت الذى كان يستغرقه الاتصال بين العاصمتين ، دون أن يقضى نهائيا على تلك المشكلات^(٢) . وكان السفراء يوظفون بوظيفة تمثيلية ، ليس فقط من الناحية البروتوكولية ولكن أيضا من الناحية العملية ، لحساب رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية . وبواسطتهم كان يتم الاتصال الشفوى والكتابى مع السلطات الأجنبية . ومن ناحية أخرى فقد اضطلع السفراء بوظيفة اعلامية لحساب حكوماتهم المعنية (وهو دور كان موضع اهتمام دائم أو تشكك فى ممارسة الجاسوسية) . كما كانوا يلعبون دورا نشطا فى المفاوضات ويمهدون الطريق أمام إبرام المعاهدات ويناقشون بنودها عند الضرورة . وأخيرا فقد

اضطلعت السفارات ، بمعلونة التفصيلات ، بحماية أشخاص وممتلكات رعاياها المقيمين بصفة دائمة أو مؤقتة على أرض الدولة الأجنبية .

وباستثناء الجانب البروتوكولى للوظيفة التمثيلية التى لم يبق منها سوى مغزاها الرمزى^(١) ، فقد أصبحت المهام الثلاث التقليدية الأولى للخدمات الدبلوماسية خالية تماما من أى مضمون حقيقى . فلم تعد القيادات السياسية فى حاجة إلى خدمة السفارات للقيام بوظيفة الاتصال فيما بينها ، اذ تقوم هذه القيادات بالانتقال بنفسها باستمرار وبسرعة من بلد لآخر ، أو يتقابلون بشكل دورى فى المؤتمرات الدولية . وبالإضافة إلى الانتقال الشخصى فهناك وسائل الاتصال العديدة : التليفون ، التللكس ، البريد ، أو « التليفون الأحمر »^(٢) ، التى يمكن استخدامها فى اجراء محادثات مباشرة عند الضرورة . وأخيرا تستخدم وكالات الأنباء والصحافة والاذاعة والتلفزيون فى الدول ذات الأنظمة الشمولية كوسيلة لنقل « رسائل » شبه رسمية كان من الممكن أن تنقل من قبل من خلال القنوات الرسمية للبعثات الدبلوماسية .

ولم يخف الدور الاعلامى للبعثة الدبلوماسية تماما ، ولكنه أجبر على التفرغ . اذ علادة ما يعم التداول القورى للانباء عن طريق وسائل الاعلام قبل أن تتمكن السفارات من نقلها ، وبالتالي فلا يبقى لهذه السفارات من دور سوى محاولة تحذير حكوماتها من التفورات المتوقعة ، التى لم تعرف بعد ، أو جمع وتحليل وتفسير الأخبار التى تم نشرها بالفعل . وفى هذا الاطار فعلا ما يمكن الصحفيون من تحقيق السبق على الدبلوماسيين . أما فيما يتعلق بالتفاوض فتجد أن هذه الوظيفة تقلت بدورها تدريجيا من نطاق المهام الموكولة الى السفارات حيث يقوم بها المسؤولون الرسميون مباشرة .

وعلى العكس من ذلك نجد أن الوظيفة الراهبة قد تطورت تطورا ملموسا مما يقطع بتتوع وازدياد كثافة العلاقات الدولية . فقد تطورت الخدمات التجارية والمالية والثقافية والاجتماعية تطورا ملموسا فى السفارات وهو ما يؤكد على أن السفارات قد تحولت ، حين عجزت عن الاستمرار كمراكز للتأثير السياسى ، الى شىء أشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجارى^(٣) .

والواقع أن الشبكة الدبلوماسية تعتبر ضحية للتقدم فى وسائل الاتصال . لكن ذلك لا يعنى أنها قد أصبحت من مخلفات الماضى . فالدبلوماسية كفن للتفاوض بين الحكومات لم يخف . ولكنها تتم الآن « على الهواء مباشرة » بين المسؤولين المباشرين . ان ما أحدثه التقدم التكنى من تغير فى هذا المضمار له بعده السياسى أيضا ، فقد أدى الاستغناء عن الوسطاء ، وهم من ذوى الدراية والخبرة ، ليس فقط الى زيادة سرعة الاتصال المباشر بين الحكومات ، ولكن أيضا الى تسير عملية الاتصال ذاتها بكل ما يتطوى عليه ذلك من مسلوئء أو محاسن .

٣ - الانقلاب في جوهر الاستراتيجية :

لقد أثرتنا هذا الموضوع من قبل ، ونحن في معرض الحديث عن العلاقة بين الحيز والقدرة العسكرية .

كان التقدم الذي تم احرازه في مجال التسليح لايزال ببطئا حتى وقت قريب ، وعكس هذا التقدم ، بل وجاء تعبرا عن جدلية العلاقة المعروفة بين السيف والدرع : إذ كان من شأن كل ابتكار يضيف ميزة جديدة الى ما يتمتع به طرف من الأطراف ، اثارة عدد من ردود الأفعال تمكن الطرف الآخر ، وخلال فترة وجيزة ، من اكتشاف ميزة مضادة لاحباط مفعول الميزة الأولى أو اعادة التوازن المختل . وقد اعتقد فردريك انجلز ، في معرض تحليله للحرب الفرنسية - الألمانية عام ١٨٧٠ منذ أكثر من قرن مضى ، أن بإمكانه أن يكتب قائلا : لقد تقدمت صناعة السلاح وأصبحت من الدقة بحيث يستحيل تصور انقلاب جديد حاسم في هذا الميدان . فعندما نحتوى ترسانة السلاح الآن على مدافع تستطيع أن تصب نيرانها على الكتيبة المعادية وبمجرد رصدها عن طريق الرؤية المباشرة ، وعلى بنادق تستطيع احراز نتائج مشابهة عندما تصوب على الانسان ، وهي بنادق يستغرق حشوها بالذخيرة وقتا أقل من الوقت اللازم للتصويب ، فإن أى تقدم يحدث بعد ذلك في مجال الأسلحة الأرضية سوف لا يكون له تأثير يذكر . لقد ولى عصر التطور في هذا الميدان^(١) .

ولكى يتسنى لنا قياس المسافة التي قطعها التطور في هذا المجال منذ تلك النبوءة الخائبة ، يمكن أن نعرض لجانب من نص الخطاب المفتوح الذي وجهه الحزب الشيوعي السوفيتي الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني (مارس ١٩٦٣) في الوقت الذي كان فيه ملوتسكي توج لايزال يصف القنبلة النووية الأمريكية بأنها « ثمر من ورق » :

« ان القنبلة النووية لا تعبر اهتماما إلى أى مبدأ طبقي ، ولا تشغل نفسها بمعرفة من هو الامبريال ومن هو الكلداح .. فلقد غير السلاح النووى والصواريخ الناقلة له والتي تم اختراعها خلال هذا القرن كل الأفكار المسبقة عن الحرب » .

ولقد أدى التطور الدقيق في مجال صناعة السلاح ، وحتى دون أن نأخذ في الاعتبار التأثيرات المحتملة للابحاث الجارية لتطوير التقنيات في هذا الميدان والتي قد تأتى بنتائج وانقلابات يصعب التكهن بأبعادها ، أقول أدى هذا التطور بالفعل الى ثلاث نتائج نهائية لا رجعة فيها :

١ - وتتمثل النتيجة الأولى في أن حجم المخزون الحالى والمتراكم لدى الدول النووية يمكنه لتدمير العالم (عدة مرات على حد تعبير الخبراء) . وازالة أى أثر للحياة على سطح الأرض .

٢ - وتتمثل النتيجة الثانية في أنه يمكن الآن ، بسبب التطور في صناعة الصواريخ ووسائل إطلاقها

(من القواعد الأرضية الثابتة أو المتحركة أو من الطائرات أو الغواصات) ، إصابة أى هدف للخصم بدقة بالغة وخلال ثلاثين دقيقة انطلاقا من أية نقطة على سطح الأرض . لقد اتصل الحفل الاستراتيجى وتوحد الآن بشكل كامل ونهائى .

٣ - وتمثل النتيجة الثالثة فى أنه أصبح باستطاعة وسائل الرصد عن طريق الأقمار الصناعية أو عن طريق طائرات التجسس تصوير ونقل صور كل الأجسام الساكنة أو المتحركة والتي تصل أحجامها الى حجم كرة التنس ، وذلك فى النو والحال^(١) ، كما تستطيع شبكات الرادار الثابتة أو الطائرة أن تراقب من على البعد كل التحركات العسكرية لأى خصم محتمل^(٢) .

وإذا كان من شأن هذا الابتكار الفنى الأخير أن يحد قليلا من حرية استخدام الابتكرين الآخرين ، فإن ذلك لا ينتقص من حقيقة أن الحرب النووية تخرج بطبيعتها كلها من نطاق الاستراتيجية التقليدية . فإنتاج الأسلحة النووية لا يتم بقصد الاستخدام حيث أن وظيفته الأساسية هى منع الخصم من استخدامه كوسيلة لحماية النفس من الدمار ، ذلك لأن استخدامه قد يجر البشرية كلها الى عملية انتحار جماعى . وهذا هو بالضبط منطق الردع الذى يعتمد أساسا على إمكانية المحافظة على القدرة فى توجيه ضربة ثانية للخصم أيا كان حجم الضربة الأولى . وقد أدى هذا الوضع الى خلق جو من « التواطؤ » بين الدولتين اللتين تمتلكان الترسانة الرئيسية للسلاح النووى (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى) ، وهو التواطؤ الذى قام ريمون آرون بتحليله باقتدار فى كتابه « السلام والحرب بين الأمم » ، لكنه خلق فى الوقت نفسه سباقا حزنونيا على التسليح . غير أن هناك عوامل ثلاثة ، تتصل اتصالا وثيقا بالضغوط التكنولوجية ، تتدخل لتفرض بنور الشك فى قلب استراتيجية الردع هذه :

١ - فهناك خوف دائم من أن يتمكن طرف من اكتشاف السلاح المطلق والذى يمكنه من شل قدرة الطرف الآخر بضربة قاضية واحدة . وهذا يفسر استمرار البحث الدائم عن أسلحة أكثر تطورا ، على الرغم من التوقيع على اتفاقيات خاصة بتحديد كميات الأسلحة الاستراتيجية . ان انتفاء التوازن سوف يؤدى بالفعل الى انتفاء منطق الردع ويمكن أحد الأطراف المتصارعة من أن تتوَل له السيطرة المطلقة بلا منازع .

٢ - ان انقاص حجم « العبوات » النووية ، ومن ثم إمكانية استخدامها جنبا الى جنب مع أسلحة أخرى فى حرب « تقليدية »^(٣) ، يجعل من المسير التفرقة بين منطق الردع وبين منطق المعركة فى هذه الحالة . ويتجادل الخبراء الآن حول معرفة ما اذا كان من شأن هذا الوضع أن يقلل أو يزيد من مخاطر التصعيد ، وحول ما اذا كان من شأن « الرد المتدرج » la riposte graduée أن يسهل أو يعوق عملية الاتجاه نحو التطرف فى التصعيد . ولا يمكن تقديم اجابة علمية على هذا السؤال .

٣ - وحتى مع افتراض امكانية قيام الردع بوظيفته على الوجه الأكمل بما يسمح باستبعاد احتمال التدمير النووي ، فإن احتمالات اللجوء إلى الحرب التقليدية لا تزال قائمة ، يشهد على ذلك التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام والتدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان . ومعنى ذلك أنه يتعين على كل من القوى النووية الكبرى اعتماد استراتيجيتين بدليتين يستجيبان لمنطقتين مختلفتين : منطق الردع ومنطق المعركة ، وتوجيه جهودهما التسليحية وحساباتهما العسكرية في الوقت نفسه بما يتلاءم مع هذين الافتراضين .

واذن فإن السيطرة التكنولوجية على أكثر ترسانات الأسلحة النووية تقدما لا يعفى من وجود مساحة من عدم اليقين تشكل تحديا لم يسبق له مثيل أمام القدرة على الفهم والادراك^(١١).

وتواجه الدول ذات القدرات النووية المحدودة مشاكل من طبيعة أخرى لكنها ليست أقل خطورة ، فالمنهج العسكري الفرنسي مؤسس رسميا على مبدأ « تقديس » التراب الوطني "Sanctuarisation" du territoire national وهو ما ينطوي طبيعيا على رفض احتمال المشاركة في « معركة أمامية » ، مع اللجوء في حالة التعرض للتهديد إلى أكثر وسائل الرد تصعبا : استراتيجية ضرب المدن بدلا من ضرب القوات . ويؤدي منطق هذا الاتجاه إلى عزلة دبلوماسية كاملة . لكن الواقع أن الاستراتيجية النووية الفرنسية لا تستطيع أن تتجاهل مقتضيات التضامن مع حلفائها الأوروبيين أو ألا تأخذ في اعتبارها ما تقدمه لها « المظلة النووية » الأمريكية من حماية في حالة الأزمة . ومن هنا جاء التناقض الذي أصبح عنه فرانسوا ميتران بشكل واضح حين كان لا يزال مرشحا لرياسة الجمهورية :

« يستحيل على فرنسا في ظل الوضع الحالي للحلف أن تفعل شيئا آخر سوى حماية ترابها الوطني عن طريق الردع النووي . وأى خروج لها من حدودها يتعارض على نحو أساسي مع هذه الاستراتيجية ، ومن شأنه أن يؤدي إلى استئراجنا في أزمت لا نستطيع عندئذ السيطرة عليها ، وأن يدخلنا في نظام نفقد فيه استقلالية قراراتنا . إلى نوع من الحيد تجاه الأوضاع الدولية وبالذات تجاه أقرب أصدقاءنا . فلذا كما نرفض التضامن مع هؤلاء فكيف نستطيع في الوقت نفسه أن نطلب تضامنهم معنا ؟ ان هناك تناقضا antinomie في عالم اليوم بين الاستراتيجية القائمة على الدفاع عن التراب الوطني وحده والاستراتيجية القائمة على أساس التحالف ، وأى سياسى يخشى من مواجهة هذه المشكلة هو سياسى مضلل للرأى العام . ولهذا فإن أطالب بأن نعى تماما طبيعة الشيء الذى نتحدث عنه ، وألا نتخرج من الحديث عنه »^(١٢).

لكن الصعوبة تنجم ، لسوء الحظ ، من عدم امكانية تقديم اجابة على هذا التساؤل^(١٣) . بل قد يمكن اللجوء إلى حد التأكيد على أن استمرار الغموض الاستراتيجى قد أصبح مطلوباً في حد ذاته من أجل الإبقاء على عنصر الشك في ذهن الخصم .

ومنذ اللحظة التي نسلم فيها زمام أمورنا الى الاستراتيجية النووية ، يصبح لتلك الاستراتيجية منطقها الخاص والذي ينطوى على قدر من عدم اليقين يستحيل علاجه . وفي هذا الاطار يصعب علينا أن نشير بأصابع الاتهام الى أوضاع تتعلق بحسن نوايا البشر أو صفاه ذههم ، ولكن يتعين أن يوجه الاتهام الى عدم امكانية السيطرة التامة على استخدام وسيلة تدمر لا تخضع ، بسبب طاقها وسرعتها ، للقوانين التقليدية التي تحكم النزاع المسلح . ويؤدى هذا الوضع الى اضطراب كبير في قدرة اللاعبين على التحكم في اغتلاز القرارات ، ومن ثم ، الى زعزعة قواعد اللعبة الاستراتيجية نفسها على الصعيد العالمى . وهكذا ينجم عن الابتكار الفنى نوع من الخلط فى الأوراق السياسية .

٤ - التحولات فى الحقل الثقافى

تعتبر التغيرات التي طرأت على عملية نقل المعلومات والمعرف بين البشر من أهم الانقلابات التي شهدتها تلوخ البشرية . فقد أسهم ابتكار الطباعة ونشر الكتاب ، ابتداء من القرن السادس عشر ، الى زعزعة العقائد الراسخة ، وساعدا فى الوقت نفسه على الترويج لنظم قيمة جديدة . ولكن هذه التغيرات لم تمس سوى غبة صغيرة كانت قادرة على شراء الكتب وقراءتها . ان وصول الجماهير الى عالم المعلومات يعود الى القرن الماضى فقط مع ابتكار ثم انتشار الصحافة اليومية جنباً الى جنب مع انتشار التعليم الإلزامى وما أدى اليه من محو الأمية . لكن بقيت شبكة المعلومات فى معظم الحالات قاصرة ومحدودة بحدود الدول . وكانت سرعة نقل الأنباء لا تتجاوز نفس سرعة القطارات الى أن تم اكتشاف البرق (التلغراف) .

أ) وقد تغيرت هذه الصورة تغيراً كلياً بعد قرن واحد من الزمان وذلك من حيث الطبيعة وأيضاً من حيث العمق . ولا يعود ذلك فقط إلى ولوجنا الى عصر وسائل الاتصال الجماهيرية ، والتي تنقل فى كل لحظة ، وبأشكال عديدة ومتباعدة « رسائل » (سمعية أو بصرية ، اعلامية أو نمطية) ، ولكن لأن هذا الاتصال قد اكتسب صفة عالمية وفورية ، أو فى سبيله الى اكتساب هذه الصفة . فالخطوط التليفونية والموجات الاذاعية تميز الحدود وتتسع شبكة عالمية للاعلام .

ويعتمد هذا السوق الجديد على سلسلة من الاجراءات الفنية التي دخلت تدريجياً فى صميم حياتنا وعاداتنا وعلى نحو يصعب معه تقديم آثارها على طرائق حياتنا وتفكيرنا : فالتلغراف والتليفون والتلكس وآلات البرق الكاتبة *Téléscripteurs* . وأجهزة التليفون المتصلة بنظم المعلومات *Télé-informatique* (والتي يمكن من خلالها الاتصال بينك المعلومات بواسطة أجهزة الكمبيوتر) ، هي كلها مصادر تحت تصرف الأفراد والصحف والشركات والأجهزة الادارية تمكنهم من اجراء الاتصال المباشر فيما بينهم وقفراً ، عند الحاجة ، فوق الحدود . ويؤدى تزايد عدد الصحف المطبوعة والموزعة والأطلام المنتجة والمروضة الى الاسهام فى تشكيل عقلية جماعة *mentalité collective* تتسم بسرعة ايقاع وتتابع المعلومات والتقاليم الفكرية والمظهرية والأخلاقية المنحرفة من نفوذ النخب

المحلة والتقليدية التي كان لها التأثير الحاسم حتى ذلك الوقت . (انظر الأشكال ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦) .

لكن المرحلة الحاسمة في هذا التطور جاءت نتاجا لاختراع الراديو والتلفزيون . فقد استطاعت الموجات الصوتية أن تربط أجزاء العالم المختلفة . وأصبح العالم يشكل كلا واحدا في هذا المجال ، وذلك بفضل الأقمار الصناعية للاتصالات المباشرة . (انظر الشكل رقم ٢٧) . ولا توجد الآن أية صعوبات فنية لبث واستقبال الرسائل المنقولة عن طريق الراديو . ونظرا لتزايد أجهزة الاستقبال بشكل منتظم وفي جميع دول العالم ، على الرغم من عدم عدالة توزيعها ، فإنه يمكن لاعداد كبيرة ومتزايدة ، بما في ذلك الاميين ، استقبال أى برنامج اذاعي ، وهو ما يؤكد على أن سوق الاعلام قد اقترب أو وصل بالفعل الى عتبة العالمية والفورية *instantané* . أما نقل الصورة فإنه لا يزال يتطلب وجود تجهيزات فنية أرضية تستخدم كمحولات لنقل الموجات الى الأقمار الصناعية وذلك لاعادة بثها . غير أن درجة التقدم التي تم التوصل اليها بالفعل تكفي لتكئين المشاهدتين من المتابعة المباشرة لعملية هبوط الانسان على سطح القمر أو للمباريات الرياضية التي تدور على الجانب الآخر من الكرة الأرضية . ويعتقد الخبراء أنه ، مع نهاية الثمانينات ، لن تكون هناك حاجة الى التجهيزات الأرضية ، والتي كان بإمكان الحكومات استخدامها لأحكام رقابتها في هذا المجال ، اذ سيصبح في مقدور أى مواطن ، وبمجرد تغيير الموائى في جهاز الاستقبال لديه ، أن يتابع البرامج التي تبثها أية محطة لرسال تلفزيوني في العالم .

ب) فهل يمكن أن نتصور أن هناك حضارة جديدة ، تعبر عن العالمية ، هي الآن في طور التكوين وأنها ستبتيق من ثنائيا هذا القرض المتدفق من الاتصال المستمر ؟ الواقع أن هناك عددا من الخبراء لا يترددون في الاجابة على هذا التساؤل بالإيجاب ، ومن بين هؤلاء عالم الاجتماع الكندي ماك لوهان *Mc Luhan* الذي يعتقد أننا نشهد الآن عملية تخلق لما يسميه هو « بالقرية الكونية » *Le village planétaire* والتي تصبح فيها ظاهرة « التدليك الثقافي » *Le massage culturel* أكثر أهمية من ظاهرة « الرسالة الثقافية » *le message culturel* ، وهي الفكرة التي يعبر عنها بقوله : إن « الرسالة هي التدليك » *The message is the massage* . بل إن هناك جماعات سياسية يصعب أن ندخلها في عداد الجماعات المحافظة اعتقدت أنها تستطيع أن تؤسس إيمانها بإمكانية قيام حكومة عالمية في القريب العاجل على هذه الشبكات الاتصالية الجديدة :

« البروليتاريون لا وطن لهم . وينحصر هدفهم لا في إقنانه وطن خاص بهم وإنما في نسج

الشكل رقم ٢٤

وضع الصحف اليومية في العالم عام ١٩٧٥

الأقاليم الكبرى	العدد	العدد التقديري للنسخ المطبوعة الاجمالي (بالمليون) لكل ١٠٠٠ نسمة	
الهند	١٩٠	٦	١٤
آسيا	٢٢٣٠	٩٠	٦٤
أوروبا	١٦٦٠	١١٥	٢٤٣
أمريكا الشمالية	١٩٣٥	٦٦	٢٨١
أمريكا اللاتينية	١٠٧٥	٢٣	٧٠
أوسيتيا	١٧٠	٧	٣٠٥
الاتحاد السوفيتي	٦٩٠	١٠١	٣٩٦
الاجمالي العالمي	٧٩٠٠	٤٠٨	١٣٠
الدول المنظمة	٤٦٢٠	٣٥٠	٣١٢
الدول النامية	٣٢٨٠	٥٨	٢٩

المصدر : الأرقام مستمدة من الكتاب الإحصائي السنوي لليونسكو ، ١٩٧٧

الشكل رقم ٢٥

التقديرات المئوية للكتب المنشورة

الأقاليم الكبرى	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٥
١- إفريقيا	٣٠٠٠	٧٠٠٠	١١٠٠٠
٢- أمريكا الشمالية	١٤٠٠٠	٥٨٠٠٠	٩٢٠٠٠
٣- أمريكا اللاتينية	١١٠٠٠	١٩٠٠٠	٢٩٠٠٠
٤- آسيا	٥٤٠٠٠	٦١٠٠٠	٨٨٠٠٠
٥- أوروبا	١٣١٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٦٤٠٠٠
٦- أوسيانيا	١٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٧- الاتحاد السوفيتي	٥٥٠٠٠	٧٦٠٠٠	٧٩٠٠٠
الاجمالي العالمي	٢٦٩٠٠٠	٤٢٦٠٠٠	٥٦٨٠٠٠
الدول المتقدمة	٢٢٥٠٠٠	٣٦٦٠٠٠	٤٨٠٠٠٠
الدول النامية	٤٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	٨٨٠٠٠

المصدر : الأرقام مستمدة من تقرير لجنة ماكبرايد ، لينسكو ، ١٩٨٠

الشكل رقم ٢٦

الانتاج العالمي لبعض المواد الترفيهية

المساحة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٤
أفلام تصوير (بآلاف الأمتار المترية)	١٩٠٨٨٢	٢١٢٤١١	٢٤٤٧٦٩
أجهزة استقبال تلفزيونية (بآلاف)	٢٩٩٧٥	٤٥٨١٥	٤٩١٦٤
أجهزة استقبال اذاعية (بآلاف)	٧٢٨٤٧	١٠٧٨٤٠	١٢٢٥٣٤
أجهزة ترانزيسور (بآلاف)	٢٥٠٤	٧٧٣٩	١٤٨٩٥
مسجلات صوتية (بآلاف)	٧٢٧٥	٢٢٩١٤	٤٧٦٣٧
أشرطة صوتية مسجلة (بآلاف)	١٦٧٣٦	٢٠٧١٣	١٩١٤٧
أسطوانات (بآلاف)	٤٤٧٠٠٠	٦٦٧٠٤٠	٩٦٣٣٣٨

المصدر : UN YEAR BOOK OF INDUSTRIAL STATISTICS, 1976.

الشكل رقم ٢٧
تقدير عن عدد أجهزة التلفزيون العاملة (١٩٦٠ - ١٩٧٦)
(بالآلاف)

السنة	أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	آسيا	أوروبا	أوسيانيا	المجموع
١٩٦٠	١٢٢	٦٠٧٨١	٢١١٠	٧٠٦٤	٢٠٩٧٣	١١٢٥	٩٢١٧٧
١٩٦٥	٥٦٢	٧٧٨٢١	٥٥١٠	١٩٣٣٠	٧٤٣٥٢	٢٣٩٥	١٧٩٩٧٢
١٩٧٠	١٢٠٥	٩٦٥٤٠	١٢٥٧٠	٢٧٤٢٧	١٢٥٢٥٤	٣٤٧٩	٢٦٦٤٧٩
١٩٧٦	٢٧٥٦	١٤٢٧٠٠	٢٠٣٠٠	٣٩٤٠٠	١٧٤٢٠٠	٥٧٣٢	٣٨٥٠٨٩

العدد الإجمالي لأجهزة الاستقبال الانعكاسية للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٦ (بالآلاف)

السنة	أفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	آسيا	أوروبا	أوسيانيا	المجموع
١٩٦٠	٤٠٠٠	١٨٤٠٠٠	١٤٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٣٦٠٠٠	٣٠٠٠	٣٦٢٠٠٠
١٩٦٥	٩٠٠٠	٢٦٥٠٠٠	٢١٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٨٤٠٠٠	٣٠٠٠	٥٢٥٠٠٠
١٩٧٠	١٦٠٠٠	٣٢٥٠٠٠	٣١٠٠٠	٥٨٠٠٠	٢٣٣٠٠٠	٨٠٠٠	٦٧٢٠٠٠
١٩٧٦	٣٠٠٠٠	٤٥٤٠٠٠	٥٨٠٠٠	١١٣٠٠٠	٢٨٤٠٠٠	١٤٠٠٠	٩٥٣٠٠٠

المصدر : U.I.T , 1977.

الشكل رقم ٢٨
نسبة ترويج وسائل الإعلام على القارات

النسبة المئوية لترويج الصحف اليومية	النسبة المئوية لترويج أجهزة الاستقبال اللاسلكية	النسبة المئوية لترويج الكتب المنشورة	النسبة المئوية لترويج أجهزة الاستقبال التلفزيونية	النسبة المئوية لترويج أجهزة الاستقبال التلفزيونية
أفريقيا (باستثناء الدول العربية)	١٢	١٢	١٢	١٢
أمريكا الشمالية	١٢	١٢	١٢	١٢
أمريكا اللاتينية	١٢	١٢	١٢	١٢
آسيا (باستثناء الدول العربية)	١٢	١٢	١٢	١٢
الدول العربية	١٢	١٢	١٢	١٢
أوروبا	١٢	١٢	١٢	١٢
أستراليا	١٢	١٢	١٢	١٢
الاتحاد السوفيتي	١٢	١٢	١٢	١٢

لا تشمل هذا الجدول كلا من الصين ، كوريا الديمقراطية ، وبقاع .
المصدر : الكتاب الإحصائي السنوي لليونسكو ، ١٩٧٧

الشكل رقم ٢٩
ترويج وسائل الإعلام الجماهيرية على الأقاليم الكبرى في العالم

الصحف اليومية	أجهزة الاستقبال اللاسلكية	أجهزة الاستقبال التلفزيونية	الطليقون*	عدد مرات التردد على دور العرض السينمائية
الدول	لكل ألف نسمة	لكل نسمة		
١ - متوسط الدخل	١٩٢	٥٦	٤٢	١٢
القرى المعام	١٩٢	٥٦	٤٢	١٢
ب - متوسط الدخل	١٩٢	٥٦	٤٢	١٢
القرى المعام	١٩٢	٥٦	٤٢	١٢
ج - الدول المنخفضة	٣٦٨	٧٤	٣٢٨	٣٥٢

* لا تشمل الإحصائيات الخاصة بالطليقون الصين

المصادر : Annuaire statistique de l'Unesco, 1977; Atlas de la Banque mondiale (pour les chiffres démographiques); Annuaire mondial de la radio et de la télévision (World Radio and TV Handbook) 1979; World Communications (Unesco 1977); Statistical Abstracts, U.S.A. 1978; Rapport I.P.C., avril 1979; Rapport interne, I.N.A., etc.

الشكل رقم ٣٠

تصدير المواد الثقافية
(نسبة إلى الإجمالي العلى)

المواد	صادرات الدول المتقدمة			صادرات الدول النامية		
	١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧١	١٩٧٤	١٩٧٦
النصوص المطبوعة	٩٤,٧٠	٩٢,٨٥	٩٢,٦٠	٥٢,٣٠	٧,١٥	٦,٤٠
الكتب المطبوعة	٩٢,٤٠	٩١,٥١	—	٦,٦٠	٨,٤٩	—
أجهزة الاستقبال التلفزيونية	٩٤,٨٨	٩٤,٧٨	—	٥,١٧	٥,٢٧	—
أجهزة الاستقبال الاذاعة	٨٧,١٦	٧٨,٢٧	—	١٢,٨٤	٢١,٧٨	—
مسجلات الصوت	٩٨,١٢	٩٤,٧٠	٩٢,٩٠	١,٨٨	٥,٣٠	٧,١
أدوات التصوير والسينما	٩٨,٧٤	٩٨,٣٢	٩٧,١٠	١,٧٦	١,٦٨	٢,٩٠
أفلام السينما العامة	٧٩,٥٥	٧٦,٧٣	٧٩,٤٠	٢,٤٥	٢٢,٢٧	٢٠,٦٠

المصدر : UN Yearbook of Industrial Trade Statistics, 1975 et 1977.

شبكة من المجالس العمالية على اتساع العالم بأسره . إذ أن تطور وسائل المواصلات والاتصال المباشر واستخدام ايجال من العقول الالكترونية تزداد قوة على مر الأيام ، قد نقل هذا الهدف من نطاق الطوباوية العلمية الى أرض الواقع . « ان الاشتراكية هي المجالس العمالية مضافا اليها التوحيد الآلى automation » وليست هذه بصيغة هزلية .. فالعقل الالكتروني الجبلر والتليفزيون موجودان ، وهما أقوى وأكثر فاعلية من أية نصائح أخلاقية ، ويواسطتهما يمكن تأكيد مشركة الجميع في اتخاذ القرارات الهامة ، إذ يمكن القيام بمساهمات موضوعية وسريعة دون عوائق ادارية وعلان النتائج في الحال . لقد أصبحت هذه حقيقة وليست مجرد ديماجوجية ولم تعد الحكومة العالمية حلما ولكنها عمل ممكن سياسيا وفتيا «^(١٧)» .

وهذه النظرة التنبؤية ليست في الواقع سوى استباق للحوادث يطلب عليه طابع المغامرة ، إذ لاتزال هناك مسافة كبرى بين المقنعة الفنية وحقيقة التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يتعين حلونها قبل عبور هذه الفجوة . فتعدد اللغات وتباينها مزالا عائقا يصعب تخطيه كما أن امكانية وصول نفس الرسالة الى الجميع لا يعنى بالضرورة أن هذه الرسالة سوف تستقبل وتفسر من الجميع بنفس الطريقة أو يستخلص منها نفس المعنى . ويعرف خبراء الاتصال تمام المعرفة ان الرسائل المستقبلية تمر بمراحل الترسيب والقرص والتقوم ، من جانب المستقبلين لها ، من خلال نظام قيمى محدد سلفا ، تفقد خلالها الرسائل جانبا كبيرا من جوهرها ان لم يكن من مدلولها^(١٨) . وقد يؤدي الاكتر من الجمرعات الدعاية ، الارادية أو اللاارادية ، أو حتى الاسراف في استخدام الرسائل الأجنبية المصدر ، الى اثارة ردود فعل جماعية رافضة (كما حدث في ايران الحمينى) ، ومن ثم الى نفس العملية الاتصالية نفسها ، وأخيرا فانه يتعين أن نلقت النظر الى الآثار الشعبية effets de saturation التي قد تؤدي ، على المدى الطويل ، الى تجميد الآثار الايجابية لسرعة الاتصال . لقد لاحظت مارى كلود سموتس Marie Claude Smouts أن مجموعة الوثائق الصادرة عن سكرتارية الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ قد بلغ ٥٥٧,٧٦٨,٥٥٠ صفحة^(١٩) . فهل بمقدور أى باحث أن يتصدى لمثل جبل الأوراق هذا ؟ أما وليام والاس William Wallace^(٢٠) فيشير الى الزيادة الموهلة في عدد الريقات التي ترسلها أو تستقبلها وزارة الخارجية البريطانية :

السنة	عدد الريقات المستقلة	عدد الريقات المرسلة
١٩٣٩	٢٥٠٨٨	١٨٣٥١
١٩٦٢	٧٥٣٩١	١٥٥٠٢٠
١٩٦٩	١٦٦٠٠٠	٢٧١٠٠٠
١٩٧٢	٢٣١٠٠٠	٣٩١٠٠٠

فأى إدارة تستطيع مهما بلغ شأن التنظيم بها أن تعالج بشكل صحيح ٢٠٠٠ رسالة يوميا ،
أى ٢٥٠ رسالة كل ساعة من أيام العمل الرسمية ؟ ومن هو هذا المولع بالملذباع أو بجهاز التليفزيون
والذى يستطيع أن يسجل كل المعلومات أو البرامج التى يتم بثها كل لحظة على اتساع العالم ؟ ان
الاسراف فى الاعلام مثله فى ذلك مثل أى مجال يؤدي الى وجود مخزون كبير تالف .

وبدون أن ننكر وجود تحولات جينية خلقتها شبكة الاتصال العالمية - خصوصا ما يتعلق
منها بمشركة الرأى العلم العلمى بشكل أكثر حيوية فى القضايا الدولية - إلا أنه من السابق لأوانه
التنبؤ بانتصار قريب للمجتمع أو الحضارة العالمية . ولذا فإن جان جاك روسو لم يكن ملهما حين
كتب عام ١٧٦٢ يقول :

« كلما كثر اختلاط الأجناس والشعوب ، كلما أدى ذلك الى الاختفاء التدريجى
للاختلافات القومية التى كانت تثير الانتباه من أول نظرة ... فهناك روابط بين أوروبا وآسيا هى
الآن أقوى مرة مما كانت عليه الروابط القائمة قديما بين فرنسا وأسبانيا ، فلأوروبا وحدها كانت
أكثر تبعدا مما هو عليه العالم كله الآن .. ولذا السبب فى التفرقة القديمة بين الأجناس وبين
خصائص التربة والمناخ كانت تنطبع بشكل قوى على سلوك وأشكال وعادات وسمات كل شعب من
الشعوب بأكثر مما يبدو عليه الحال الآن .. »^(١).

ومع ذلك فإن الاعتقاد فى فاعلية وسائل الاعلام الجماهيرية قد بلغ من القوة حدا جعل كل
اللاعبين الدوليين والمتنافسين يحولون التقاطها واستخدامها لمصلحتهم الخاصة شأنها فى ذلك شأن كل
المرابا الناجمة عن التقدم الفنى .

٥ - التقدم الفنى وعلاقات القوى :

من المؤكد أن الامساك بنصاية العلم واتقان تطبيقات التكنولوجيا سواء فى ميدان الانتاج أو
الدفاع أو الاتصال يمثل سلاحا فعالا فى حقل المنافسة الدولية . ومن ثم يلجأ اللاعبون على الساحة
إما الى محاولة احتكار العلم أو منافسة الآخرين فيه . ومن طبيعة الأشياء أن يضم الجدل حول هذه
القضية تلك الأطراف التى تتمتع « بتقدم » فى هذا الميدان فى مواجهة الأطراف التى تعانى من
« تأخر » فيه أى الدول الصناعية فى مواجهة الدول المتخلفة .

أ) وقد استوعبت الدول الصناعية وبالذات منذ أزمة الطاقة وما صاحبها من تهديد بقطع
إمدادات المواد الأولية ، درساً مفاده أن فرصتهم الوحيدة للاحتفاظ بتفوقهم تكمن فى الاستغلال
المكثف للمادة الوسيطة *la matière grise* . وحول وجهة النظر هذه فإن استراتيجية اليسار تختلف فى
الواقع عن استراتيجية اليمين ، على الأقل فى فرنسا ، إذ لا يشير « الخطاب » السياسى الى أى حل
يضمن الاستمرارية .

١ - ففى ميدان الدفاع كان يحلو للجنرال دييجول أن يعطى : « وباعتصار فلان بلادنا تواجه مرة أخرى ضرورة أن نحوز أقوى أسلحة العصر تدموا »^(١). أما فالورى جيسكار ديستان فكان يعطى من ناحيته « يجب المحافظة على الردع ، وهذا يعنى أن نصل به دوما الى المستوى الفنى المطلوب وهو ليس بالأمر السهل لأن الآخرين يتقدمون وبالتالي فنحن مضطرون أيضا أن نتقدم »^(٢). أما رئيس الوزراء بيير موروا فقد أعلن حديثا من فوق منبر الجمعية الوطنية فيما يتعلق « بالقدرة الوطنية على الردع » أن : « فرنسا لا تستطيع أن تتأخر قيد أنملة فى هذا السباق التكنولوجى الدام والذى يجرى على هذا المستوى »^(٣).

٢ - وفى الميدان الاقتصادى ، لم يتوقف الجنرال دييجول يوما فى خطابه وأحاديثه ومؤتمراته الصحفية عن المطالبة بأحراز « التقدم الاقتصادى والفنى والعلمى والذى يتوقف عليه كل شيء »^(٤) أو « وصول التقنية الى جميع القطاعات »^(٥). ويؤكد فالورى جيسكار ديستان على أن « تطوير وتعميق الجهد البحثى فى فرنسا يمثلان أولوية مطلقة وضرورة أن تحتل فرنسا مكانها فى الصف الأول وفى طليعة مثيلاتها من الدول وذلك من خلال حجم ونوعية ما تجريه من بحوث »^(٦). أما فرانسوا ميتران فقد أكد بوضوح أكثر على ما يمكن أن تحققه حكومة يسارية من طموحات فى هذا الميدان : « إن أحد المفاتيح الرئيسية للخروج من الأزمة هو مفتاح البحث العلمى ، فالبحث العلمى هو مفتاح التجديد . وليس أمام فرنسا سوى أن تبذل جهدا عملاقا فى ميدان البحث العلمى لأن ذلك هو الطريق الوحيد الذى يسمح لها باحتلال مكان مرموق بين حفنة الدول القليلة والقادرة وحدها على السيطرة على التكنولوجيا ، ومن ثم ، وفى التحليل النهائى ، على المحافظة على استقلالها .. البحث .. هو قمة الطموح فى سياساتنا . فالدول الشجاعة هى الدول التى توجه عملية الارتقاء بالتقافة وتوجه نموذج النمو . وإذا أردنا أن نتحكم فى المستقبل لا أن نصبح العوبة فى يده ، فإن علينا منذ الآن وبوضوح وصفاء ذهن كاملين أن ننمى ثروتنا الأساسية ، والتى تتمثل فى هنا الاحتياطى من الدينامية والحركة والاستقلال التى تتطوى عليها الجماعة العلمية الفرنسية ذات الحماس الشديد والكفاءة العالية »^(٧).

ومن شأن هذه الرغبة التى يؤكد عليها القادة الفرنسيون باستمرار والمتمنطة فى ضرورة البناء دوما فى « موكب المقدمة peloton de tête » ، أن تقلص تصرفاتهم المتعددة والخاصة بتضامهم مع العالم الثالث ، الى حجمها الطبيعى . فقد اقتصر فرانسوا ميتران فى نفس الخطاب على مجرد ابتداء استعادته فقط لمساعدة دول العالم الثالث على « أن تدير عن مطالبها وإن تكون متجوبة مع هدفها الرامى الى البحث عن طريق للتنمية يتلاءم مع أوضاعها الخاصة » . والواقع أنه من الطبيعى أن ترفع الدول الصناعية نفس الشعارات وأن تنبئ نفس هذا الخط السلوكى^(٨).

٣ - وعلى المستوى الثقافى نجد أن التنافس من أجل التفوق مزال مستمرا هو الآخر . فمنذ الحرب العالمية الثانية أنشأت معظم وزارات الخارجية فى العالم كما أنشأت البعثات الدبلوماسية فى

الخارج ادارات متخصصة في العلاقات الثقافية . ولما كانت وكالات الأنباء في الدول الصناعية هي التي تتحكم في الواقع في توزيع وبث المواد الاعلامية بالتلويح مع أجهزة ارسال الاذاعة والتليفزيونية والأقمار الصناعية ، يصبح من البديهي حينئذ أن يتحكم في شبكة الاعلام الدولية هؤلاء الذين يملكون الادوات الفنية والتكنولوجية اللازمة . (أنظر الشكل رقم ٢٨) .

أما بالنسبة « للمنتجات الثقافية » والتي تنتقل عبر وسائل الاتصال مثل (الموسيقى ، والسينما ، وبرايم المنوعات) فنجد أنها تغزو أسواق الدول المتخلفة التي ينذر أن تكون في وضع يتيح لها منافسة الواردات الأجنبية في هذا الميدان . (أنظر الشكل رقم ٣٠) . وعلى الرغم من أن نشاط الحكومات لا يكتفى في هذا الميدان إلا أنه يصعب توجيه اللوم الى الحكومات وحدها ، فهناك أطراف أخرى مشاركة في العملية مثل الصناعات (صناعة السينما والاسطوانات) والروابط المهنية ذات المصلحة القومية (الصحفيين ، والمعلمين) . وباختصار نستطيع القول أن التسهيلات والموارد التي يقدمها العلم والتكنولوجيا على مستوى تصنيع أو نشر المواد الثقافية ، شأنها في ذلك شأن التسهيلات التي يقدمها في الميادين الاقتصادية والعسكرية ، تعزز من تحكم الدول المتقدمة وأحكام سيطرتها (أنظر الاشكال رقم ٣١ - ٣٥) .

ب) ويفسر هذا الوضع ردود أفعال الدول النامية ومحاولتها لعبور فجوة هذا الخلف وللحاق بركب الدول المتقدمة . لكن الأرضية التي ينلورون عليها تختلف اختلافا شديدا .

١ - ففي الميدان الاقتصادي نجد أن المشكلة المثارة ، أي تلك المتعلقة بنقل التكنولوجيا ، هي من طبيعة شديدة التعقيد . ويعتقد بعض المدافعين عن العالم الثالث أن نقل التكنولوجيا ليس فقط عملا غير مجد وإنما ضار أيضا : فهو غير مجد لأن الدول الصناعية غالبا ما تحجب التكنولوجيا المتقدمة عن الدول النامية ولا تقبل أن تنقل الى هذه الأخيرة سوى التكنولوجيا البالية ، وفي مقابل ثمن باهظ تحصل عليه من بيع براءات الاختراع ، وهو ضار ، لأنه في أحسن الحالات سوف يترتب على نقل التكنولوجيا استيراد نماذج للتنمية من شأنها تحطيم البنية الاجتماعية والشخصية الثقافية للدول الفقيرة . وينافع أصحاب هذا الرأي عن استراتيجية القطيعة مع العالم الصناعي ويضعون آمالهم في التنمية المحملة على الذات (Self reliance) . ومن الناحية العلمية نجد أن موقف الحكومات المعنية هو موقف أكثر مرونة^(٣٨) . لكن المشكلة لا تزال قائمة ، وهي تنحصر في معرفة ما اذا كان نقل التكنولوجيا ، والذي يبدو ضرورة لا فكاك منها لتحقيق الانطلاق الاقتصادي في الدول المتخلفة ، لا ينطوى على مخاطر اتباع النمط الانتاجي والاجتماعي الذي يفرضه مالكو هذه التكنولوجيا .

الشكل رقم ٣١

عدد اللغات المستخدمة بواسطة أجهزة البث الاذاعي الموجهة للخارج (١٩٧٢)

عدد اللغات	جهة البث	عدد اللغات	جهة البث
١٧	١١ - راديو فرنسا O.R.T.F	٨٤	١ - راديو موسكو
١٦	١٢ - راديو الاكادور Vos des Andes	٦٠	٢ - راديو تيوانا
		٤٠	٣ - الإذاعة البريطانية B.B.C
١٣	١٣ - راديو يوغوسلافيا	٢٨	٤ - راديو بكين
١٣	١٤ - صوت فهدم (الشمالية)	٣٧	٥ - راديو ألمانيا D.W
١٢	١٥ - راديو اسبانيا القوي	٣٦	٦ - صوت أمريكا V.O.A
١٢	١٦ - راديو كندا	٣٦	٧ - راديو القاهرة
١١	١٧ - راديو أنقرة	٢٦	٨ - راديو إيطاليا R.A.I
١١	١٨ - الإذاعة البلطية	٢٣	٩ - راديو اليابان
١١	١٩ - راديو وارسو	١٩	١٠ - راديو الهند
١١	٢٠ - راديو برلين الدولي		
١٠	٢١ - راديو اسرائيل		

ملحوظة : نعلمنا عدم ذكر محطات الدينية الخاصة بـ شير الصليبية والتي تبث برامجها من اليونان (١٤ لغة) ، والفلبين (٢٦ لغة) وموناكو (٣٦ لغة) ولم نذكر أيضا راديو القديس (٣٢ لغة) .

شكل ٣٧ : الأذاعات الموجة الى الخارج
(مرتبة حسب أهميتها طبقا لعدد ساعات البث الأسبوعية)

الأذاعة	عدد ساعات البث الأسبوعية	المصدر
١ - راديو موسكو	١٩٢٦,٥ ساعة	راديو ألمانيا
٢ - راديو بكين	١٣٦,٣٢ ساعة	راديو بكين
٣ - راديو أمريكا	٨٤,٦ ساعة	راديو أمريكا
٤ - راديو القاهرة	٧٨,٧ ساعة	راديو ألمانيا
٥ - الأذاعة البيطانية	٧٢,٦	الأذاعة البيطانية
٦ - راديو ألمانيا	٦٠,٠	راديو ألمانيا
٧ - راديو أوروبا الحرة	٥٦,٨	راديو ألمانيا
٨ - راديو الحرية	٥٤,٤	راديو ألمانيا
٩ - راديو ألبانيا - تيرانا	٤٨,٧	الأذاعة البيطانية
١٠ - راديو صوچ نايج	٤٧,٦	الأذاعة البيطانية
١١ - راديو سيول	٤٧,٠	راديو ألمانيا
١٢ - راديو البينغال	٤٥,٦٢	راديو ألمانيا
١٣ - الشركة المصرية للبث الإذاعي	٤٢,٥	راديو ألمانيا
١٤ - راديو إسبانيا القومية	٤٠,٠	راديو إسبانيا القومية
١٥ - راديو الهند	٣٧,٩,٢	راديو ألمانيا
١٦ - راديو استراليا	٣٦,٠	الأذاعة البيطانية
١٧ - راديو هافانا (كوبا)	٣٥,٨	راديو ألمانيا
١٨ - راديو الأكوادور	٣٥,٤,٥	راديو ألمانيا
١٩ - راديو هولندا	٣٤,٦,٠	راديو هولندا
٢٠ - راديو الهند	٣٤,٠	راديو الهند
٢١ - راديو فرنسا	٣٣,٦	راديو فرنسا
٢٢ - راديو اليابان	٣٥,٦	راديو اليابان
٢٣ - فونتش لانغونغك	٣٠,٠	راديو ألمانيا
٢٤ - راديو بلجيكا	١٨,٢	راديو بلجيكا
٢٥ - راديو إسرائيل	١٧,٦	الأذاعة البيطانية
٢٦ - راديو إيطاليا	٢١,٨	راديو إيطاليا

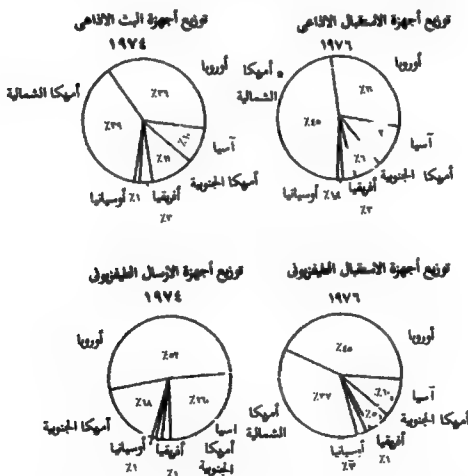
المصدر : Syndicat national des journalistes (section O.R.T.F.) «La voix de la France», Constat d'une faillite. Livre blanc sur l'action extérieure de l'O.R.T.F., supplément au Journaliste, n° 144, Paris, oct. 1973.

شكل (٣٣)
احصائيات عامة بحد من وكالات الأنباء المتحدة

وكالة الأنباء	عدد النور الى نطليا	عدد للشركين	عدد النور الى نطليا مراسلها	عدد الكلمات التي رسلها يورا
A. P.	١٠٨ ١٠٠٠ غير ٣٤٠٠ مجلة افاعة وتليفون بالولايات المتحدة	١٣٦٠ صحيفة ٥٥٩ مرسل	٢٢ مكتب خارجي	١٧ مليون
U.P. I	٩٢ ٢٢٤٦ مشترك خارج الولايات المتحدة ٣٦ وكالة عليه	٢٧٧٩ صحيفة ٥٧٨٨ مرسل	٨١ مكتب خارجي ٢٠٠ صورة	١١ مليون
A.F.P	١٥٢ ٦٩ وكالة عليه	١٢٠٠٠ صحيفة ١٧١ مرسل ١٢٠٠ مرسل بالقطعة	١٠٨ مكاتب خارجية ٥٠ صورة	٣٣٥٠٠٠٠
REUTER	١٤٧ ٤٠٠ مجلة افاعة وتليفون	٦٥٠٠ صحيفة ٣٥٠ مرسل ٨٠٠ مرسل بالقطعة	١٥٢ دولة	١٥٠٠٠٠٠
TASS	٨٠ ٢٠٠ مشترك بالصورة ٣٢٥ مشترك أجنبي	١٣٠٠٠ مشترك ٤٠ مكتب ٦١ مرسل	١١٠ دولة	
D.P.A	٧٨ ٥٥ مجلة أفلام	١٤٤ مشترك أجنبي ٣٧ عمدة أفلام ١٠٥ مرسل	٨٠ دولة	١٥٠٠٠٠
ANSA	٦٩	٦١٠٠ مشترك ٤٧ مرسل ٢٩٥ مرسل بالقطعة	٦٩ مكتب	٢٠٠٠٠٠
EF.E	٣٢	١٧٢٤ مشترك ٢٣ مرسل	٥٢ دولة	٥٠٠٠٠٠
KYODO	٣٧ ٤٠ وكالة أجنبية ٦٤ صحيفة يابانية ٥٩ مجلة افاعة وتليفون ١٤ + صحيفة غير أعضاء	٣٣ وكالة عليه	٣٧ مكتب ٣٥٠٠٠ كلمة إنجليزية	٢٢٠٠٠٠ كلمة يابانية
TANJUG	١٣	٤٦ مرسل	٤٦ دولة ٤٠ - ٥٠ صورة	١٧٠٠٠ إلى ٧٥٠٠٠
IP.S	٣٦ ٤٠٠ صحيفة أسبوعية وأسبوعية	١٩ وكالة ٤٤ مرسل	٥٠ دولة	١٠٠٠٠٠
MENA	٢٥ ٢١ وكالة عليه لندال الصور	٣٣ وكالة عليه لندال الآباء ٣٥ دولة ٢٠ مرسل		١٨٥٠٠٠

المصدر : François Balle, Médias et société, éditions Montchrestien, 19880.

الشكل رقم ٣٤ : التوزيع الجغرافي لأجهزة البث والاستقبال اللاسلكي والتلفزيوني



الشكل رقم ٣٥

نسبة البرامج الأجنبية في إذاعة وتلفزيون ساحل العاج^(١)

الإذاعة	
٥٠٪ منها	اتحاد ساحل العاج
٥٠٪ منها	الاتحاد الأجنبي
١٧٪	منها : اتحاد فرنسي
١٧٪	اتحاد المجلو - ساكسوي
١٠,٢٪	اتحاد أمريكا اللاتينية
١٠,٤٪	اتحاد دول القبة أخرى

التلفزيون	
٣٩,١٪	اتحاد ساحل العاج
٦٩,٩٪	اتحاد أجنبي
٢٦,١٪	منها : اتحاد فرنسي (منوعات فقط)
١٧,٦٪	اتحاد أمريكا
٤,٧٪	اتحاد المال
١٨,٥٪	اتحاد متوع

(١) المصدر :

Michael WALLACE ET J.David SINGER, «Intergovernmental Organization in the Global System. 1815-1964: A Quantitative description» in International Organization, 1970, n°2.

وتتعلق هذه الأرقام بتحويل البرامج الأسبوع (من ٢٠ - ٢٦ سبتمبر ١٩٧١)

أما الصعوبة الثانية فتتعلق عن طرائق نقل التكنولوجيا . فقد يتم هذا النقل عن طريق الاتفاق بين الحكومات عندما يتعلق الأمر بعمليات واسعة النطاق (مصانع جاهزة ، تسليم المفتاح ، يقوم بها الاتحاد السوفيتي أو الدول الشرقية أو منشآت نووية تقوم بها الدول الغربية في العراق وباكستان) . وفي هذه الحالة فإن المعايير التي يتم الاستناد إليها لاختيار العميل أو نوعية التكنولوجيا المقبولة غالباً ما تكون معايير سياسية واستراتيجية وليست معايير قائمة على أساس التقييم الموضوعي لاولويات الحاجات التي يتعين إشباعها . ويستخدم نقل التكنولوجيا هنا كمبرر أو كغطاء للمحافظة على مناطق النفوذ . ولكننا نجد أن الشركات الخاصة ، وخصوصاً الشركات المتعددة الجنسية ، هي التي

تستخدم في معظم الحالات كوسائل vecteurs للتكنولوجيا وذلك باستخدام وسائل عديدة لتنشيط عملية التنمية على الطبيعة . ومن بين هذه الوسائل : بناء المصانع في الدول الأجنبية وتأهيل الأيدي العاملة الماهرة وتحديث وسائل التصنيع القائمة . وفي هذه الحالة يكمن الخطر في احتمال الاندماج في دائرة الاقتصاد الرأسمالي بأكثر مما يكمن في التبعية السياسية . ومع ذلك يعتقد بعض الباحثين من ذوى الرؤية الماركسية ، من أمثال ارغيرى إيمانويل ، بأن التنمية الصناعية ترتبط بعملية نقل التكنولوجيا المتطورة عن طريق الشركات متعددة الجنسية^(٢٩) . أى أن تضيق الهوة التكنولوجية يصعب بلا جدال هو الشرط الأساسى لتحقيق تكافؤ الفرص في سوق المنافسة الدولية الذى لا يرحم ، الا أنه يترتب بالضرورة على عملية انتشار وتوجهات هذا النوع من التدفقات سلسلة من الآثار داخل المجتمعات المعنية .

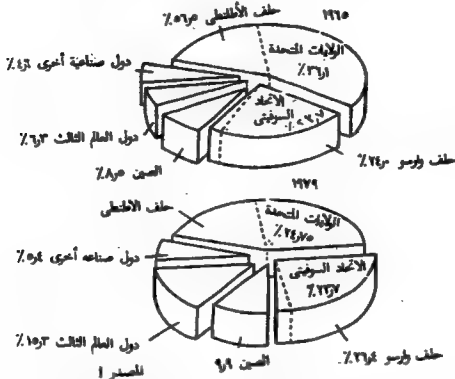
٢ - وفي الميدان العسكرى تسهم الدول النامية ، من خلال طلباتها من الأسلحة في تغذية وتنشيط تجارة السلاح وبالتالي تحافظ على ازدهار وربحية صناعة السلاح والتي تحتكرها الدول الكبرى (أنظر الشكل ٣٦ ، ٣٧) . لكن الدول الغنية ذات الفوائض الكبيرة من العملات القوية هي التي تسمح لنفسها بالحصول على الأسلحة الحديثة والمعقدة . وتجد هذه الدول نفسها في علاقة تبعية بالنسبة لكل ما يتعلق بالحصول على قطع القبار اللازمة أو تدريب الأفراد أو الحصول على معدات جديدة على المعدات التي تم تدميرها أثناء القتال . فضلا عن ذلك نجد أن الدول الأكثر تقدما تهتم غاية الاهتمام بالمحافظة على هامش تفوقها وخصوصا في الميدان النووى عند إبرام تلك العقود .

٣ - وكان ميدان السيطرة الثقافية هو الميدان الذى استطاعت فيه الدول النامية أن تبرز مطالبا على نحو صحيح (لكن ليس بالضرورة على نحو يضمن النجاح في تحقيقها) واستطاعت استخدام اليونسكو كبرق caisse de résonance لتحقيق هذا الغرض وترجيح فكرة إقامة « نظام اعلامى دولى جديد »^(٣٠) .

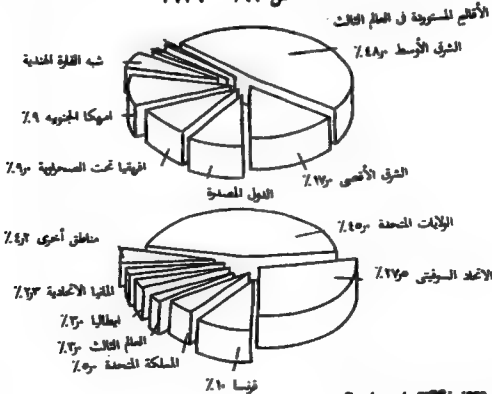
ولقد غيرت اليونسكو اتجاهاتها منذ نشأتها بشكل لافت للنظر وذو دلالة . فبينما كان المؤتمر العام يؤكد عام ١٩٤٨ على ضرورة « مضاعفة الجهد من أجل ازالة العقبات التي تعوق عملية تداول الأفكار عن طريق الكلمة أو الصورة » . موصيا الدول بالعمل على « الاعتراف بحق كل مواطن بالاستماع الى البرامج الاذاعية التي تبثها دول أخرى » ، نجد نفس هذا الجهاز يبنى في ١٥ نوفمبر ١٩٧٣ « اعلانا بالمدى » يؤكد على احترام سيادة كل دولة وحقوقها في « تحديد مضامين البرامج التعليمية المنقولة الى رعاياها عبر الأقمار الصناعية » . وهكذا تم الانتقال من مبدأ الحرية الى مبدأ الدفاع عن سيادة الدول ضد ما سماه المنلوب السوفيتى دون تردد بـ « التلوث الثقافى » . ولا يكتفى هذا النوع من القيود في الواقع لتعديل لعبة علاقة القوى خصوصا عندما لا يترتب على عملية إدانة الاسراف في استخدام الحرية من انجاد بديل آخر سوى المطالبة باحكام احتكار الحكومة للعملية الاعلامية .

الشكل رقم ٣٦

توزيع النفقات العسكرية في الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٧٩



الشكل رقم ٣٧ : دول العالم الثالث : حصص المعدنين والمستهلكين للألومنيوم الثقيلة من ١٩٧٧ - ١٩٧٩



ويقدم لنا تقرير لجنة ماكبرايد عرضاً مفصلاً عن عدم التكافؤ والخلل اللذين يتسم بهما النظام الدولي للاتصال ، ولكنه لا يقدم لنا ، في معرض البحث عن حلول ، سوى بقعة من الأمان الطيبة أو عدد من الأهداف التي يتعين الوصول إليها دون أن يوضح الوسائل التي تمكن من تحقيق تلك الأهداف ... « يجب التحرك بالنظام في اتجاه تحقيق الاستقلال الذاتي ومزيد من المساواة .. كما يجب أن تطوى السياسات الاتصالية على توجيه يحد الأولوية . مجال الاعلام بأجهزته المختلفة واختيار التكنولوجيات الملائمة . فالاتصال ليس مجرد نظام للاعلام الجماهيري ولكنه أيضا له مزاياه من العملية التعليمية والتنمية .. ويجب أن نولي أهمية خاصة لتنظيم عملية اتخاذ القرار استنادا الى المشاركة وارتكازا على الوعي بمسألة التأثير الاجتماعي للخيارات المختلفة .. ومن الضروري أيضا تعديل أوضاع التبعية الثقافية التي يعاني منها العديد من الدول التي وصلت بالفعل الى مراحل متقدمة أو التي في طور النمو ... فالاتصال يمكن أن يكون وسيلة قوية لدفع والارتقاء بالديمقراطية في المجتمع وتوسيع قاعدة مشاركة المواطنين في عملية بلورة واتخاذ القرارات ... وتكتسب الأبعاد الدولية للاتصال طابعا عميق الدلالة يحتم ضرورة تطوير التعاون الدولي في هذا المجال منذ الآن .. ويقضى النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال بضرورة تحقيق التعاون السلمي بين الأمم ، كما يجب أن يصبح أداة من أدوات هذا التعاون ... الخ » .

ومن المفيد بالطبع التذكير بمقتضيات التعاون الدولي أو حتى الدول المتخلفة على أن عيىء لديها أولا « الظروف المادية الضرورية والناخ النفسى اللازم لخلق اعلام مستقل *autonome* . لكن يبدو أنه من الأرجح أن تستمر وصاية هؤلاء الذين يتحكمون في انتاج وبث المواد الثقافية لفترة طويلة أخرى مالم يتم اللجوء إلى وسائل صرامة لاحكام العزلة وفرض المقايضة الثقافية .

خلاصة :

يحترق التقدم الفني ، أيا كان الميدان الذي يطبق فيه ، عاملا من عوامل التحول لأنه يضع طريقة بنور التغيير المستمر . فهو يعدل من ظروف الحياة والعمل والعلاقات بين البشر وبين المجتمعات . لكنه في نفس الوقت الذي يفتح فيه آفاقا جديدة نجده ييث الغاما لتقويض الأبنية والعقليات التي تعجز عن مجاراته . وفي الوقت الذي يدعم فيه عدم التكافؤ القائم نجده يركز الضوء على مصادر عدم التكافؤ وأسبابه ، ومن ثم يجعل من الصعب استمرار التسامح مع وجوده . وهو ما يجعل العالم صغيرا ولكنه يجعله في الوقت نفسه أكثر وحدة واعتمادا متبادلا .

وفي هذا الأمل لا يجب أن ندعش حين نرى أن التقدم الفني قد أصبح موضوعا رئيسيا من .
موضوعات التنافس الدول بين الدول ولكن تشترك فيه أيضا الشركات والجماعات المهنية والتيلرات
الايديولوجية والمنظمات الدولية .

هوامش الفصل الثالث :

(١) حول هذه النقطة انظر :

Jacques ELLUL, La technique ou l'enjeu du siècle, A. Colin 1954.

(٢) اشتق اصطلاح الدبلوماسية من كلمة « دبلوم » *diplôme* التي كانت تعني في الأصل « وثيقة صادرة من المعامل ومغطاة بشكل مزدوج » *« Act plié en deux et émanant des souverains »* (ليري Littre). وكان الدبلوماسيون هم الأشخاص المكلفون بحمل وتسليم هذه الوثائق الرسمية.

(٣) غادر محمد أحمدى سفير تركيا فوق العادة مدينه القسطنطينة في ٢٦ أكتوبر ١٧١٩ ولم يصل بليرس الا في ٨ مارس من العالم التالى . فقد استغرقت رحلته البحرية ٥٠ يوما ومكث شهرا في الحجر الصحى أما باقى الأيام فقد استهلكها في قطع الطرق البنية القرنسية قبل أن يصل الى بليرس . انظر : *Le paradis des infidèles. Un ambassadeur ottoman sous la Régence. (1757), Maspero, 1981*. وعندما تقرر ارسال دبلوماسيس الى فرنسا لتسليم يوميات السفينة ونتائج الأعمال الكشفية قام بها تيمس الحظ لاپروز *Laprouse* فقد استغرقت رحلته من الساحل الباسيفيكي لروسيا الى فرساي سنة كاملة (سبتمبر ١٧٨٧ — سبتمبر ١٧٨٨) . انظر :

Cf. Voyage de Laprouse autour du Cercle du bibliophile.

(٤) وهناك بعض المسائل التي ما تزال تحتفظ بمخزائها الرزى : فقد كان السفير الفرنسي لدى موسكو هو السفير الشرقى الوحيد الذى سمح له بحضور العرض العسكري التقليدى في الميدان الأحمر في أول مايو ١٩٨٠ ، أى بعد ستة أشهر من الغزو السوفيتى لأفغانستان . وقد فسر هذا على أنه محاولة للتهدئة ، وهي لأفغانستان . وقد فسر هذا على أنه محاولة للتهدئة ، وهي محاولة اخفكت ردود الفعل حولها كثيرا سواء في فرنسا أو في الخارج .

(٥) وفي الحقيقة فقد تم وضع آلات التلكس في مكاتب رئيسى الدولتين مباشرة . وقد حدث هذا لأول مرة بين الكرملين والبيت الأبيض في أعقاب الأزمة الكوبية (١٩٦٢)

(٦) وقد أوضح الرئيس بوميلو وهذا التحول في الدبلوماسية في مؤتمره الصحفى الذى عقد في ٢١ سبتمبر ١٩٧٢ حين قال : « قد تخلى سفرائنا عن الجلسات التي لا تنهى حول أقذاح الشاى والجلبوس وبدأوا ينظرون على أن الصفقات التجارية والاعتادات والقروض المالية هي من قبيل القضايا التي يجب أن تغطى باهتمامهم وليس فيها ملابش ١ . وقد بدأوا في تعيين ملحقين تجاريين يعرفون معنى التجارة وبدأوا ينصحون ويوجهون رجال الصناعة في بلادنا ويقدمونهم الى الأوساط الأهلية المعنية الحكومية منها أو الخاصة . أنظر أيضا مقالتي موريس دى لارى عن « اصلاح الخارجية الفرنسية » اتي نشرهما في اللوموند ٣٠ — ٣١ مايو ، ١ يونيو ١٩٧٦ .

(٧) *Théorie de la violence, dans Philosophie, économie politique, socialisme (anti-Dühring) 1878, traduction française, Paris Gésard, 1911, p. 218-219.*

(٨) انظر 1973. S.I.P.R.I., *Sur ce point, l'annuaire du*

(٩) يتطوّر نص المادة ١٧ من المعاهدة السوفيتية — الأمريكية الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية (المرفوعة

بالتفافية (سولت) والموقعة في موسكو في ٢٦ مايو ١٩٧٢ على ما يشر بشكل غير مباشر الى شرعية هذا النوع من الرقابة .

(١٠) وقد تم البحث عن حل لهذه القضية من خلال تصنيح قبلة التيريز التي تصيب البشر فقط ولكنها لاتصيب الأسلحة أو المباني بأية أضرار .

(١١) أنظر Marcel MERLE, «Aspects intellectuels et moraux de la défense» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. Cit., p. 296-314.

(١٢) Interview au Monde, juill. 1980, reproduit intégralement dans François Mitterrand: Ici et maintenant. A. Fayard 1980.

(١٣) وقد أكد مير موروا في خطابه أمام الجمعية الوطنية عن السياسة العامة والذي القاه في ٨ يوليو ١٩٨١ على أن « الأمانة تقتضي أن تركز على الأهمية التي نعلقها على شبكة صلاتنا وتعاملاتنا مع دول أخرى في العالم . وفي مقدمة هذه الدول تأتي الولايات المتحدة وشركائنا الآخرين في حلف الأطلسي . إن هذا الحلف لا يمثل فقط مجرد وسيلة للأمن الجماعي ..» ثم أضاف « ولقد أن أذكر بالجهود التي بذلت كي نمتلك بلادنا وسائل الدفاع عن استقلالها ، وبالذات الوسائل النووية . وسوف نواصل تلك الجهود كي تبقى سياستنا الدفاعية ، وهي السياسة القائمة على قدرتنا الوطنية على الردع ، هي الضمان النهائي لسيادتنا .»

(١٤) ولانترود مارشال مال لوهان Mr LUHAN . وفي أن يحيى بحماسة ورحب بمقدم لفه جديدة : « إن الضافة الالكترونية للقيمة الكونية تضمننا في مواجهة موقف يتحتم فيه على كافة المجتمعات أن تدخل في علاقات مع بعضها البعض من خلال إعادة إتصال لغوية تحتفظ تماما عن لغة الخطاب العادي ، أي من خلال نوع من « الأشارات الميكروسكوبية » (Paix et guerre dans le village planétaire, R. Laffont, 1970, p. 17).

(١٥) Ce que veut la Ligue communiste, Maspero, 1972, p. 50-51
وأنظر شكل آخر من أشكال هذه الرؤية المستقبلية في Le siècle (Arthur C. CLARKE, «Babel surpassée: Le siècle des communications par satellites», La radiodiffusion par satellites, U.N.E.S.C.O. Etudes et documents d'information, n° 60, 1971).

(١٦) انظر حول هذه النقطة

Francis BALLE, Médias et société, Montchrestien 1980.

(١٧) La France à l'O.N.U., Presses de la Fondation des sciences politiques, 1980, p. 173.

(١٨) The Foreign Policy Process in Britain, George Allen and Unwin, 1977, p. 62.

(١٩) L'Émile- chap-V

(٢٠) Allocution radio-télévisée du 19 avr. 1963.

Interview Antenne 2, 12 nov. 1975.

(٢١)

Déclaration de politique générale, 8 juill. 1981.

(٢٢)

Allocution radio-télévisée, 31 déc. 1962.

(٢٣)

Conférence de presse, 29 juill. 1963.

(٢٤)

Communiqué de la République à l'issue du Conseil restreint sur la recherche scientifique et technique, 28 février 1975.

(٢٥)

Discours prononcé à l'ouverture des Etats généraux de la science, 13 janv 1982.

(٢٦)

(٢٧) ينطبق هذا الوضع أيضا على الدول النامية وبخصوصا على الصين . انظر تصريحات المسؤولين حول أهمية التحديث والبناء الاقتصادي في (DENG Xiaoping, Rapport sur la situation actuelle et les tâches (mars 1980), «Chine: quelle stratégie économique?», Problèmes politiques et sociaux, n° 419-420, 17-31 juill. 1981, La Documentation française.

(٢٨) وتؤكد الاتجاهات الجديدة للقيادة الصينية على هذه الحقيقة . تقول إحدى النشرات الرسمية الصادرة عن بكين : « إن الشعب الصيني مصمم على بناء دولة اشتراكية قوية وحديثة . وتؤكد تجرب العديد من الدول الأخرى على أن استخدام رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد التكنولوجيا الأجنبية من شأنهما دفع عملية التنمية الاقتصادية على نحو فعال وتحديث البلاد ، إذا ما تم استخدامها على نحو نشط ورشيد وفي إطار التعاون الاقتصادي بين الدول الأجنبية » .

ولا يتروك مؤلف هذه النشرة أن يوضح في نفس النص قائلا : « علينا ألا نتأكد فقط من قدرتنا على رد المبالغ المقرضة ولكن أن نطمئن أيضا إلى أن المستمر سوف يحصل على فوائد عادلة » . وشرح تفصيلا كيف أن « مناطق اقتصادية خاصة » قد تم « تحديدها » داخل أربع مدن « لخلق بيئة مواتية للمستثمرين عن طريق منحهم تسهيلات خاصة كالطرق والمستودعات البحرية ووسائل الاتصال والمياه والكهرباء وحتى تمهيد الأرض ... ومنحهم معامل تفضيلية فيما يتعلق بالجسور والآبار والضرائب على الدخول » . ويوضح الكاتب أننا قمنا في منطقة شينزين الخاصة « بتخصيص إقليم تبلغ مساحته ٩٨ كم^٢ وفق الخطة لبناء منطقة صناعية ومنطقة تجارية ومنطقة سياحية وهي سكي . وقد حضر رجال الأعمال والصناعة من ٣٣ دولة لبحث إمكانية الاستثمار في هذه المنطقة وحتى بداية هذا العالم كانت هنام ٤٩٠ شركة قد استقرت بالفعل في هذه المنطقة » . نقلا عن : J.-J. CHONGWEL, «L'absorption des capitaux étrangers par la Chine et la politique s'y rapportant», Pékin-Information, n° 16, avr. 1981. التي أفضت الى نظام « الامتيازات » والذي أدى ، مع نهاية القرن التاسع عشر ، الى ادخال الرأسمالية الأجنبية الى الصين ؟ .

Technologie appropriée ou technologie sous-développée, P.U.F. 1981. (٢٩)

(٢٠) انظر : سين ماكليود : أصول متعددة ، عالم واحد . الونسكو ، ١٩٨٠

مراجع :

Généralités:

BRZEZINSKI (Zbigniew): La révolution technétronique, Paris, Calmann-Lévy, 1971.

Sur les transformations de la diplomatie:

NICOLSON (Harold): L'évolution des méthodes en diplomatie, Neuchâtel, La Baconnière, 1955.

CHAZELLE (Jacques): La diplomatie, P.U.F., «Que sais-je?» n° 129.

BAILLOU (Jean), PELLETIER (Pierre): Les Affaires étrangères, Paris, P.U.F., 1962.

Sur les transformations de la stratégie:

VENEZIA (Jean-Claude): Stratégie nucléaire et relations internationales, Paris, A. Colin, 1971.

GIRADET (Raoul): Problèmes contemporains de défense nationale, Paris, Dalloz, 1974.

et les ouvrages cités en au chapitre II de la première partie (titre I).

Sur les transformations culturelles: L'information à travers le monde (presse, radio, télévision, film), Paris, U.N.E.S.C.O., 1966.

L'information à l'ère spatiale (le rôle des satellites de communication), Paris U.N.E.S.C.O., 1968.

SCHRAM (Wilbur): L'information et le développement national, Paris, U.N.E.S.C.O., 1966.

BALLE (Francis): Médias et société, 2^e édition, Montchrestien, 1980. MAC BRIDE (Sean). Voix multiples. Un seul monde. Communication et société, aujourd'hui et demain, U.N.E.S.C.O., 1980.

Sur les transferts de technologie:

JUDET (P.), KAHN (A.-C.), TOUSCOZ (J.) (sous la direction de): Transfert de technologie et de développement, Paris, Librairie technique, 1977 (Travaux du Centre de recherche sur le droit des marchés et des investissements internationaux; 4).

GERMINIDIS (Dimitri) (sous la direction de): Le transfert des technologies, Paris Presses universitaires de France, 1976.

— Les transferts de technologies, Paris: Institut des sciences mathématiques et économiques appliquées, 1976.

EWING (Arthur F.), KOCH (Gloria-Veronica): Les transferts de technologie vers les

pays en développement, Problèmes politiques et sociaux. n° 368, 3 août 1979.
EMMANUEL (Arghir): Technologie appropriée ou technologie sous-développée,
P.U.F , 1981.

الفصل الرابع

المصالح

« يعتقد معظم الأفراد أن تنمية الثروة أو المال هي الوسيلة التي يمكن من خلالها تحسين أحوالهم ، إنها الوسيلة التي تحظى بالقبول العام والتي تخطر على الفكر أولاً »^(١) . ولم يقصد آدم سميث من وراء عرضه لهذه البديهة مجرد توضيح أحد القوانين العامة التي سوف يستخدمها لتبرير مذهبه في الحرية الاقتصادية وإنما التأكيد أيضا على أن البحث عن المصالح يشكل احد المحركات أو الحوافز الأساسية للنشاط الانساني .

وما ينطبق على الانسان الفرد في هذه الحالة ينطبق على التجمعات باشكالها المختلفة : طبقات اجتماعية ، جماعات مهنية ، دول أو مجموعات دولية . ففي عالم يفترض فيه أن تكون موارده المتاحة في لحظة ما محدودة ، والقدرة على الوصول الى مصادر الثروة فيه موزعة بطريقة غير متكافئة بسبب المصادفات المزدوجة للجغرافيا والتاريخ معا ، يصبح من الضروري أن تتصادم المصالح على الساحة مع بعضها البعض . وقد أظهرت الدراسات المتعلقة بالحيز ، وتلك المتعلقة بالمو والحراك السكانى ، وكذلك تلك المتعلقة بآثار التقدم التكني ، وجود عدم التكافؤ هذا في توزيع الثروة وى فرص الجماعات المختلفة في تعديل هذا التوزيع .

ويمكن حساب هذا التباين كميًا على مستوى الدول استنادا الى معايير من قبيل : الناتج القومي العام (الاجمالى أو نصيب الفرد منه) ، معدل النمو ، القدرة الاستثمارية ، المركز المالى أو القدرة على الوفاء بالدين Solvabilité أو ميزان المدفوعات . وتسهل اجراء مقارنات من هذا النوع اعتيادا على ما يتوفر لدى الحكومات من احصائيات ودفاتر محاسبية تسمح ، من خلال إلتبادل الدول ، بقياس « كفاءة الأداء » performances في كل دولة على حدة .

ان ترتب الدول في سلم هرمي ، يبدأ من وضع القلقة وينتهي بوضع الصخمة ، يمكن أن يزودنا بالفعل بنقطة ارتكاز مرجعية مفيدة . ومع ذلك يجب علينا ألا نكتفي بمجرد عرض الواقع المعقد والمؤثر على المستوى العاطفي . فلكي نلم حقيقة بطبيعة وبمدى التوترات التي يعج بها الواقع الدولي بسبب الرغبة في الاستحواذ على الثروة والتحكم فيها ، فانه يتعين علينا ، أن نأخذ في الاعتبار جددا غير قليل من العوامل :

١ - أولها عامل الوقت . فليس هناك أكثر هشاشة من ثروة الامبراطوريات . اذ يعلمنا التاريخ ، ومنذ الأزل ، أن ثروات الأمم لا تدوم ولا يمكن أن ترجع كفة احدها على نحو دائم ابدا . فلذا ما وجعنا نظرنا الآن ، مؤقنا ، صوب أوروبا فسوف نجد أن كلا من أسبانيا ، والممسا ، والسويد ، وانجلترا ، وفرنسا ، ثم ألمانيا سيطرت على منافسها في مرحلة أو أخرى قبل أن تعود الى مكانها في الصف أو تبدأ في الانزلاق على طريق الانهيار . وتصدق الخبرة المستخلصة من المدى الطويل على المدى القصير أيضا .. فمن ذا الذي كان يمكنه التنبؤ منذ ثلاثة أرباع قرن بانهيال

الامبراطورية البريطانية ؟ . بينما وجدت الولايات المتحدة ، والتي كانت تواجه أزمة الكساد عام ١٩٢٩ ، نفسها في وضع القوة المتحكمة عقب الحرب العالمية الثانية ، لكنها الآن تواجه من جديد مشكلات اقتصادية تحد كثيرا من قدرتها على ممارسة النفوذ . ولم تكن المملكة العربية السعودية منذ نصف قرن سوى صحراء جرداء ، ولكنها تحتك الآن فوالض غزيرة من رأس المال بفضل انتاجها من البترول . وهكذا فانه يجب أن يأخذ أى تحليل للوضع الاقتصادي العالمي هذه التقلبات في اعتباره أو يحاول ذلك على الأقل بدلا من اعادة استخدام نفس مناهج الشرح النظرية الى ما لانهاية .

٢ - ويمثل ثلث هذه العوامل في حقيقة تنوع معايير الغنى أو الثروة . فالتقدير القائم على معيار واحد (وليكن نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي العام) قد يخفي أحيانا ضعف دولة تتمتع بميزة أتية ولكنها عرضة ، اذ ليس من المتصور أن نعتبر أن الكويت « أغنى » من الولايات المتحدة الأمريكية بمجرد أن نصيب الفرد الكويتي من الدخل القومي (١٧٠٠٠ دولار في السنة عام ١٩٧٩) قد تجاوز نصيب الفرد الأمريكي (١٠٧٠٠ دولار عن نفس العام) . فليس هناك وجه للمقارنة بين الدولتين من حيث الموارد أو القدرة على الانتاج . كذلك فقد يؤدي تخصيص أو توزيع الموارد المتاحة على القطاعات المختلفة الى خطأ في تقدير الامكانيات المختلفة للدول . وعلى سبيل المثال فقد اختار الاتحاد السوفيتي عاملا متعلما أن يقوم بتحويل جانب كبير من دخله القومي الى النواحي الدفاعية . وفي هذا الاطار تغطي الولايات المتحدة في الواقع جملش أكبر للمناورة لانها تستطيع ، ان هي قررت تخفيض مستوى معيشتها عن مستواه الحالي ، حشد وتعبئة موارد توجه للجهد العسكري أكبر مما يستطيعه الاتحاد السوفيتي . وأخيرا فانه يمكن القول أن رفاهية الدول تعتمد الى حد كبير على قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو ، اذا شئنا الدقة ، على أمن الامدادات الخارجية : فالاعتماد على المصادر الخارجية للحصول على الطاقة يهدد عملية النمو في عديد من الدول الصناعية وغير الصناعية .

وهكذا يبدو لنا ، إذا ما أخذنا هذه الاعتبارات الثلاثة (والتي يمكن أن نضيف إليها اعتبارات أخرى كثيرة) في الحسبان ، أنه لا يمكن تقدير والمقارنة بين ثروات الأمم من خلال منهج أحصائي بحت .

٣ - وهناك عقبة ثالثة تعوق عملية المقارنة هذه . فلذا ما اعتبرنا أن الدول هي وحدات اقتصادية من طبيعة واحدة تماما ومنفصلة على نفسها بطريقة محكمة ، فإن ذلك يجرمنا من ملاحظة نوعين من الظواهر المرتبطة ارتباطا مباشرا بحركة وحجم التدفقات الاقتصادية الدولية . إذ نجد أن هناك مصالح أو جماعات تصارع داخل كل دولة من أجل الاستحواذ على الثروة . فالمقاولون أو المنظمون *entrepreneurs* يبحثون عن الربح داخل الحدود وفي خارجها أيضا ، والعمال والموظفون *salariés* يدافعون عن مستوى معيشتهم ويحاولون الحفاظ على وظائفهم ، والصناع يبحثون عن المواد الأولية وعن الأسواق لتصريف منتجاتهم .. وهكذا تلقى المنافسة الداخلية ، أيما كان الشكل الذي تأخذها سواء تمثل في صراع طبقي أم أزمات ثروة أو قطاعية ، بثقلها على السياسة الاقتصادية لكل حكومة ، بل قد تؤدي أحيانا إلى أن تطفئ عليها حين تترجم هذه المنافسة في شكل مبادرات خاصة تتجاوز الحدود (عقد صفقات ، استثمارات ، مشروعات تقانية لاتخاذ مواقف موحدة ... الخ) . وباختصار شديد يمكن القول أن الحكومات لا تتحكم بالمبادرات إلا على نحو استثنائي ، إذ يمكن المصدر المباشر أو غير المباشر للكثير من التدفقات الاقتصادية في المبادرات الخاصة أساسا .

إن اظهر العلاقات بين الدول في صورة الوحدات الاقتصادية المترصة جنباً إلى جنب والتي يقوم بينها حالة تبادل ، هو وضع يعتمد بدوره عن الحقيقة ولا يمثل سوى صورة كاريكاتورية . فالدول ترتبط مع بعضها بروابط خاصة أو تسج فيما بينها شبكة من العلاقات التضامنية طبقا لنوع النظام السائد (رأسمالي أو اشتراكي) ، وطبقا لدرجة تطورها (صناعية أو غير صناعية) . صحيح أن هذه الروابط لم تكف للقضاء على المنافسة فيما بينها إلا أن ذلك لا يعني مطلقاً أن المنافسة الاقتصادية تدور بين الدول فقط وإنما هي تدور أيضا بين نظم يضم كل منها عددا من الدول التي ترتبط فيما بينها بروابط مصلحة أو قيمة يتعين الدفاع عنها على نحو مشترك . فاستراتيجية لجنة المساعدة في التنمية C.A.D (وهي اللجنة التي شكلتها الدول الرأسمالية المشاركة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) تختلف عن استراتيجية مجموعة ال ٧٧ (والتي شكلتها الدول المختلفة والراغبة في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد) . كما أن التكتيك المستخدم من جانب الجماعة الاقتصادية الأوربية يختلف عن التكتيك المستخدم من جانب الكوميكون (المجلس الاقتصادي للمساعدة المتبادلة ، والذي شكلته الدول الاشتراكية) ، وذلك لأن الجماعة الأولى تقوم على مبادئ الحرية الاقتصادية بينما تقوم الثانية على أساس فكرة التخطيط الشامل لعملية التنمية .

وهكذا يتعدد اللاعبون المشاركون في اللعبة الاقتصادية الدولية - واستنادا إلى المبادرات التي يتخذها هؤلاء اللاعبون فقد تشكلت وتحددت وجهة التدفقات التي تمثل في الوقت الحاضر أحد أهم

العوامل والقضايا التي تشكل ملامح النظام الدولي ، ألا وهو عدم التكافؤ في توزيع الثروة وفي فرص التنمية .

١) أوضاع عدم التكافؤ

تلتقى كل المعطيات الاحصائية المتاحة حول نقطتين أساسيتين : الأولى : تتعلق بوجود فوارق ضخمة بين الدخل في الدول الغنية والدول الفقيرة . (أنظر الشكل ٣٨) والثانية : تكمن في حقيقة أن فرص تضيق هذه الفوارق تلقائيا هي فرص ضئيلة للغاية وذلك اذا مأخذنا في الاعتبار معدلات النمو (الاقتصادى والسكانى) خلال السنوات العشرين المنصرمة ومما يؤيد اليه الحال اذا استمرت هذه المعدلات على ما هي عليه حتى نهاية القرن الحالى . وتحتاج هذه النتائج الاجمالية الى بعض التنقيح .

أ) فاذا كان صحيحا أن نصف سكان العالم يعيشون في مستوى يكاد يصل الى حد البؤس (في ظل متوسط دخل سنوى لا يتجاوز ٢٣٠ دولارا للفرد) ، الا أنه من الصحيح أيضا أن أوضاع الدول ذات الدخل المتوسطة قد تحسنت ، بل أن بعض الدول المتخلفة قد سجلت معدلات نمو أعلى من تلك التي سجلتها الدول الصناعية (كوريا الجنوبية ٧,١ ٪ ، البرازيل ٤,٨ ٪) . ومن ثم فلا يعد الفقر مسألة قدرية *une fatalité* ، إذ أن « الانطلاق الاقتصادى » مسألة ممكنة من الناحية الفنية .

ب) ويشير فحص عملية التغير في معدل نمو الانتاج (أنظر الشكل رقم ٣٩) الى أن النتائج القومية الباع قد زاد في الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧٩ حتى في الدول ذات الدخل المحدودة . أى أن هذه الدول الأخيرة هي الضحايا الرئيسية للضغط السكانى والذي من المحتمل أن يستمر لجيل أو جيلين آخرين على الأقل .

ج) فاذا ما قسمنا هذه النتائج الى فترات تشمل كل منها عشر سنوات لوجدنا أن معدل النمو قد انخفض في جميع انحاء العالم خلال السنوات العشر الأخيرة^(١) ، وذلك باستثناء الدول الاشتراكية (والتي لا تتطابق الأرقام الرسمية لمعدلات الاداء فيها مع واقع الحرمان الذي يعاني منه السكان وخصوصا في بولندا) . وبعد هذا أحد المظاهر البالغة الدلالة على الأزمة الاقتصادية العالمية التي تربت ، اعتبارا من ١٩٧٣ ، على الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول ، وهى الأزمة التي عانت منها

الشكل رقم ٣٨

المعدلات المقارنة للنمو ١٩٦٠ - ١٩٧٩

معدل نمو السكان	معدل نمو الدخل القومي للفرد	
١٩٧٩ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٦٠	١٩٧٩ - ١٩٦٠
		- الدول محدودة الدخل (٣٦ دولة تشمل على كل من الهند والصين) . ويبلغ اجمالي عدد السكان بها ٢ مليار ٦٢٣ مليون نسمة
٢,١	٢,٢	١,٦
		- الدول متوسطة الدخل (٦٠ دولة يبلغ اجمالي عدد السكان بها ٩٨٥ مليون نسمة)
٢,٤	٢,٥	٣,٨
		- الدول الصناعية الرأسمالية (١٨ دولة يبلغ اجمالي عدد السكان بها ٦٧١ مليون نسمة
٥,٧	١	٤
		- الدول المصدرة للنفط ذات القوالب الرأسمالية (٤ دول يبلغ اجمالي عدد السكان بها ٢٥ مليون نسمة)
٤,٥	٣,٦	٥
		- الدول الصناعية ذات الاقتصاد الخطوط (٦ دول يبلغ اجمالي عدد السكان بها ٣٥١ مليون نسمة)
٥,٨	١,١	٤,٣

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ، ١٩٨١

الشكل رقم ٣٩

المعدلات المقارنة للصادرات في الناتج القومي العام

١٩٦٠ - ١٩٧٠ ١٩٧٠ - ١٩٧٩		
٤٧	٤٥	الدول المصدرة للدخل
٤٩	٤٥	— وسبها الصين والهند
٣٨	٤٣	— الدول الأخرى
٥٥	٤١	الدول معسطة الدخل
٣٧	٤١	الدول الصناعية الرأسمالية
٦٥	—	الدول المصدرة للبرول ذات القوالب الرأسمالية
٤٧	٤٨	الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ١٩٨١

الشكل رقم ٤٠

معدل النمو السنوي للاقتصاد السوفيتي (%)

النمو	الدخل القومي	الناتج القومي العام
	(طبقا للمصادر السوفيتية)	(الذي اعاد ستالين كون S.Cob حساباه)
١٩٥٥ - ١٩٥٦	١١٣	٥٨
١٩٥٦ - ١٩٦٠	٩٧	٦٥
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٦٥	٥٠
١٩٦٦ - ١٩٧٠	٧٨	٥٥
١٩٧٠ - ١٩٧٦	٨٥	٣٨ ^(١)
١٩٧٦ - ١٩٨٠	٧٧ ^(٢)	—

(١) تقديرات

(٢) المستهدف في الخطة العاشرة

المصدر : Philippe LEFOURNIER, «L'U.R.S.S. et la crise», Projet, mars 1975

تدل النتائج التي حققها الاقتصاد السوفيتي والتي نشرتها صحيفة اليوفنا في ٢١ أكتوبر ١٩٨٠ ، طبقا لرؤية مراسل صحيفة لوموند الفرنسية ، على وجود فرق ملموس بينها وبين توقعات الخطة فيما كانت نسبة النمو المستهدفة في الإنتاج الصناعي ٥٨٪ لم تصل النسبة المتحققة الا إلى ٣٩٪ . وكان المستهدف نهاده انتاجيه العمل بنسبة ٣٨٪ أما المتحقق فكان ٢٩٪ . وانخفضت كمية الفحم المستخرج عام ١٩٨٠ عما تحقق عام ١٩٧٩ ، وانخفض انتاج المواد الغذائية .. الخ . (لوموند ٢٣ أكتوبر ١٩٨٠) .

كل البلاد المستوردة للطاقة أى الدول الصناعية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والدول الاشتراكية أيضا^(٢). وكذلك ، فقد عانت هذه الأخيرة ليس فقط من زيادة أسعار ما تستورده من بترول ولكن أيضا من زيادة أسعار المنتجات المصنعة والتي حرصت الدول الصناعية على أن تحمل عليها الفروق التي دفعها فى تكلفة الطاقة التي استوردتها .

ولهذا السبب فانه يتعين علينا أن نخلى عن اعتبار أن ما حدث خلال سنوات ٥٠ - ١٩٧٠ يحير مرجعا يمكن الاستناد اليه للتنبؤ بالمستقبل ، مثلما فعلنا حتى الآن . فقد حققت الدول الصناعية خلال هذه السنوات العشرين معدلا استثنائيا للنمو ، فى الوقت الذى بدت فيه الدول المتخلفة وكأنها قد بدأت تخطو على نفس الدرب ، وإن كانت خطاها أقل اتساعا . لكن قوة الدفع فى عملية النمو هذه بدأت تضعف منذ عام ١٩٧٤ ، اذ بدأت الدول الصناعية تواجه العديد من المشاكل (التضخم ، البطالة ، انخفاض معدل النمو) ، واتخذت مواقف متشددة لمواجهة منافسة العالم الثالث (عودة أسلوب الحماية ، تخفيض حجم المساعدات) . وباستثناء حالات قليلة تمثل استثناء من القاعدة (مثل الدول البترولية بطبيعة الحال ، وبعض الدول الأخرى أيضا مثل سنغافورة والتي تستخدم كقاعدة ارتكاز لتوسع المؤسسات الرأسمالية) ، فلم يعد بمقدور الدول المتخلفة الاستفادة من التأثيرات الإيجابية للتنمية اقتصاديات الدول الصناعية . وفى هذا الاطار تصبح عملية تضيق الحوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أكثر صعوبة مما كان عليه الحال فى الماضى .

وإذا كانت الفوارق فى توزيع الثروة قائمة بين الدول وبعضها فان هذه الفوارق موجودة أيضا داخل كل دولة على حدة . وقد أدت الأزمة الاقتصادية الى القاء الضوء على وجود قطاعات فقيرة فى قلب الدول الغنية ، كما أوضحت أيضا أن الفوارق الضخمة بين ثروات أقلية مرفهة وأغلبية مطحونة هي أكثر حدة فى الدول المتخلفة عنها فى الدول الصناعية حيث تؤدي أنظمة الضرائب والحماية الاجتماعية دورها لتقليل الفوارق فى الأجور وفى توزيع الثروات داخل هذه الأخيرة . علاوة على ذلك ، نجد أن تفاعل عامل الضغط السكانى مع عامل التحديث يؤدي فى الدول المتخلفة ، وفى غياب سياسة رشيدة للأمن الاجتماعى ، الى سلسلة متوالية من الاختلالات (التوسع العمرانى الزائد ، البطالة) يترتب عليها ازدياد حالة القطاعات الشعبية الواسعة سواء حتى فى حالة اظهار الاحصاءات الرسمية لتحسن فى الانتاج وفى الدخل القومى العام .

ان التناقض القائم بين رفاهية البعض وفاقة البعض الآخر يشكل احد للمعطيات الأساسية التي يواجهها النظام الدولى اليوم .

٢ (أسباب عدم التكافؤ

لقد كان عدم التكافؤ بين الشعوب قائما دائما بسبب السمة التحكيمية لعملية توزيع الموارد

لتطوير الاقتصاديات المحلية . وباعتصار شديد يمكن القول بأن المحافظة على المصالح المسيطرة يؤدي في النهاية الى دعم « تطوير التخلف » Le développement du sous-développement بما يفسح المجال لظهور وضع صراعى في العلاقات الدولية يمكن تشبيهه بوضع الصراع الطبقي . ولا يمكن تحطيم حلقة الفقر الجهنمية هذه الا من خلال استراتيجية قطيعة كاملة في مواجهة الهيمنة الرأسمالية .

ويتميز هذا التفسير بالبساطة المتناهية والترابط المنطقي ، علاوة على أنه يجدد المسؤولية بوضوح شديد ويرشد الضحايا الى أسماء وعقول المجرمين الذى يتعين استصالحهم ! . وعلى الرغم من احتواء هذا التفسير على جانب من الحقيقة ، إلا أنه يعتمد عن الواقع الى درجة تجعل من الصعب اعتاده كتفسير علمي .

وربما يكون من الملامح أن نتساءل أولا عن أصل وأسباب تفوق الاقتصاديات الرأسمالية . ان القرن الذى أسهم به استغلال ثروات المستعمرات في عملية تكوين رأس المال خلال القرن التاسع عشر يبدو ضئيلا أو ثانويا اذا قورن بعوامل ثلاثة أخرى وهى : المزايا الناجمة عن الابتكارات الفنية (استخدام الآلة *machinisme*) ووفرة وقرب منابع الطاقة (الفحم ، مساقط المياه) ، وأخيرا الاستقطاعات التى تمكن مالكو وسائل الانتاج من احتجازها من عائد قوة العمل^(١) . ولم تؤد المنافسة بين الدول الرأسمالية الى ضم المستعمرات واستغلال مواردها في اطار استراتيجية النمو الا اعتبارا من عام ١٨٧٠ فقط . وقد نبه ماركس الى هذه الحقيقة في معرض حديثه عن السيطرة البريطانية على الهند^(٢) ، وتحليل حساب التكاليف والعوائد الناجمة عن السيطرة على المستعمرات .

كذلك يتعين علينا أن نفحص الدليل المرتكز على « الاستعمار الجديد *néo-colonialisme* » بشيء من الحذر . صحيح أن أكثر فترات التوسع الاقتصادى للدول الصناعية سواء من حيث السرعة أو القوة على طول التاريخ (١٩٥٠ - ١٩٧٠) كانت هى نفس الفترة التى شهدت موجة لا تقاوم من أجل ازاحة الاستعمار سياسيا ، وهو ما يمثل مفارقة غريبة . ولكن هل معنى ذلك أن هناك علاقة سببية بين الظاهرتين ، وفى هذه الحالة ، ماذا يمكن أن تكون عليه تلك العلاقة ؟ ويمكن الرد على هؤلاء الذين يقولون بأن عملية الاستغلال قد تدعت ، بملاحظة أن نهاية الادارة الاستعمارية قد أدت الى تحرير رؤوس أموال أمكن إعادة استثمارها في الدول الاستعمارية ذاتها .

• وتسمح الأرقام التى تحت أيدينا عن فترة العشرين أو الثلاثين سنة الماضية بالخروج من هذا الجدل العقيم والذي يغلب عليه طابع محاكمة النوايا أكثر من محاولة البرهنة العلمية . وفى هذا الاطار فان عددا من المعلومات الرئيسية تستحق أن تضاف الى هذا الملف . أولاها تتعلق بالاحصاءات الخاصة بالتجارة الدولية (أنظر الشكل رقم ٤١) . وتدل الأرقام الواردة بهذا الجدول على أن التبادل التجارى الدولى يعم في معظمه بين الدول الصناعية ذات النظم الاقتصادية الرأسمالية . ويتجه نصيب دول العالم الثالث من هذه التجارة (باستثناء البلاد البترولية) نحو التبات ، بينما يتناقص نصيب

التأهيل البشرى والقعدة على استعمال التقدم الفنى (أنظر الفصلين الثانى والثالث من هذا الكتاب) .
فلماذأ أذن أصبحت الاختلافات فى مستويات المعيشة وفى أنماط الحياة تشكل وصمة عار فى عالمنا
المعاصر ؟

أولاً لأن الفوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة قد ازدادت وتعمقت بشكل ظاهر . فبينما
ارتفع متوسط مستوى المعيشة فى الدول الصناعية وبمعدل مستمر منذ أكثر من نصف قرن من الزمان
وعلى نحو لم يسبق له مثيل فى تاريخ البشرية ، فقد هوت الدول الأخرى ، فى الوقت نفسه ، الى قاع
البؤس . وثانياً لأنه يمكن قياس هذا التباين فى مستويات المعيشة الذى أصبح معترفاً بوجوده عالمياً
بفضل ما يلحسه البشر أنفسهم حين ينتقلون من بلد الى آخر وكذلك بفضل ما تبثه وسائل الاعلام
المختلفة من معلومات حول هذا الموضوع . لكنه اذا كان من السهل أن نفهم أسباب ادراك هذه
الظاهرة الا أن أسباب وجودها هى موضوع للجدل تختلف حوله الآراء .

أ (ويرتكز التفسير الأول على بعض البراهين ذات الطبيعة الظرفية *d'ordre conjoncturel* .
وطبقاً لهذا التفسير فإن تخلف الدول النامية يرجع الى أنها لم تتمكن من الامساك باللمحة الحاسمة
للقيام بعملية التحديث بسبب خضوعها للاستعمار وبالتالى ظهورها متأخرة على المسرح الدولى .
وتعانى هذه الدول ، بالمقارنة بالدول التى تم تصنيفها بالفعل منذ قرن أو قرنين من تخلف عن ركب
التنمية يتعين اللحاق به كى تتمكن من أن تصبح فى وضع يسمح لها بالتنافس وهو ما يستحيل تحقيقه
بدون بذل جهد مثير للجهد الذى قامت به المجتمعات الصناعية من قبل . فالتحديث يتطلب فى
الواقع تعبئة مكثفة للموارد المادية والبشرية لم يتمكن النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى من فرضها
الا عن طريق تضحيات ضخمة تحملتها عدة أجيال متعاقبة . وبضباغف من التحدى أمام الدول
المتخلفة أن عليها أن تواجه فى ذات الوقت ضغطاً سكانياً رهيباً . لكن انخراط الدول النامية التدريجى
فى اطار السوق العالمية وتلقيها لمساعدات خارجية مكثفة من شأنها نقل هذه الدول تدريجياً من مرحلة
الانتاج الحرفى الى وضع الشريك مع الدول الصناعية .

ويشير هذا التفسير المتضائل نسبياً ، فى المدى الطويل على الأقل ، عدداً من الملاحظات :

قولاً : من الصعوبة بمكان تقدير مسؤولية « المستعمر » فى هذا الشأن . فإذا كان صحيحاً أن
النظام الذى يعرف باسم « الحلف الاستعمارى *Le pacte colonial* » ، والذى استطاعت الدول
الاستعمارية من خلاله احتكار التجارة والنقل مع المستعمرات ، قد خدم مصلحة الدول الأولى أكثر
من الثانية ، الا أنه لا يمكن فى الوقت نفسه اغفال أثر الاستثمارات التى تمت فى المستعمرات
وخصوصاً فى قطاعات البنية الأساسية (الطرق ، والموانئ ، والمطارات) ، والادارة (التجهيزات
الجماعية ، والتعليم ، والصحة) . ان المقارنة بين الدول التى استعمرت وتلك التى لم تستعمر بالفعل
(مثل أفغانستان أو إثيوبيا حتى عام ١٩٣٦) يميل فى الواقع الى صالح الأولى لأنها قد استفادت على

الأقل من معلونة خارجية كانت بمثابة منشط أولى لعملية التنمية . وهناك مقارنة ، قد تفرض نفسها هنا بين الآثار المفيدة أحيانا للاستعمار الأوروبي والمعم الاقتصادي للاستعمار التركي والذي ننسى أحيانا أنه كان واحدا من أكثر الحقب الاستعمارية طولا على مر العصور .

وثانيا : يمكن أن تستند مقولة « التأخر » في سياق التنمية على التطور المقارن لمعدل النمو خلال السنوات العشرين الماضية : فقد تزايد معدل النمو في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ طبقا لوتيرة تكاد تكون واحدة في كل من الدول المتخلفة والدول الصناعية ، كما تراجع النمو منذ ١٩٧٣ بنفس القدر من الوضوح بالنسبة لمائتين الفيتين من الدول . وبهذا يتأكد الدور القيادي Locomotive الذي لعبته الدول الصناعية والتي غمارس ديناميتها تأثيرا حافزا للدول المتخلفة كما وأن كسادها ينتقل بدوره بالضرورة الى باقي القافلة السائرة على طريق النمو .

لكن التوازي الملحوظ في هذا التطور يكشف في الوقت نفسه عن أوضاع التبعة التي توجد فيها الدول « المتأخرة » وعدم قدرة معظمها على الانطلاق وحدها على طريق التنمية الاقتصادية . علاوة على ذلك ، فلا يبدو أنه سوف يكون بالإمكان في الوقت الحاضر تضيق الهوة التي تفصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة فيما يتعلق بمستويات المعيشة ، بل ان هذه الهوة تتجه نحو الاتساع بالنسبة للدول التي ترتفع فيها معدلات الزيادة السكانية .

وهكذا فإن أطروحة التأخر لا تقدم ، على الرغم من ارتكازها على أساس تاريخي ، تفسيرا كافيا أو ، على الأخص ، حلا لمشكلة التخلف .

ب (أطروحة السيطرة الهيكلية : يعتقد كثير من الاقتصاديين الماركسيين ومعهم عدد كبير من المتخصصين المنتمين الى العالم الثالث أن البلاد الرأسمالية تسيطر على البلاد المتخلفة سيطرة من شأنها اغلاق أى باب للأمل أمام الدول المتخلفة في أن تجارى اقتصاديات الدول الرأسمالية يوما ما . فقد استطاعت الدول الواقعة في قلب النظام الرأسمالي ، بعد أن تمكنت في مرحلة أولى من استغلال ونهب موارد المستعمرات ، من أن تحافظ بمهارة على تفوقها عن طريق تقسيم للعمل تسيطر على كل عيوبه وتضبط حركة ايقاعه : فهيكّل التجارة الدولية لا يفسح للدول الفقيرة سوى دور المورد للمواد الخام ، في الوقت الذي تستفيد فيه الدول الصناعية عند بيعها لمنتجاتها المصنعة من القيمة المضافة والناجمة عن تفوقها التقني والتكنولوجي ، وفي الوقت نفسه تؤدي سيطرة مالكي رأس المال على السوق الى تزييف النظام السعري وتضاعف من الخلل في شروط التعاون الدولي (كمية البضائع التي يمكن أن تحصل عليها دولة مقابل بيع انتاجها) على حساب الدول الفقيرة . كما استطاع المستثمرون ، من خلال استراتيجية محددة ، من التظلم على عقبة الحدود وتمكنوا من الوصول الى الأماكن التي يستطيعون فيها الحصول على أرباح اضافية سواء من عملية استخراج المواد الأولية أو لقلة الصناعات التي يوجه انتاجها في العادة لاشباع احتياجات السوق الرأسمالي أكثر من توجيهها

التشكل رقم (٤١)
المصدريات المالية موزعة حسب الأقاليم الكبرى
(مجلدات الميزانيات والمصروفات المالية)

المصدر	السنة	الأقاليم الشمالية		البلد المصرية للبريد		البلد القارية		البلد الأجنبية		البلد		البلد	
		النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%	النسبة	%
الأقاليم الشمالية	١٩٦٣	٧٠	٤٦	٤	٥٥	١٨	١٧	٤	٥٣	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
	١٩٦٨	١١٨	٤٩	١	٥٦	٢٥	٥٦	١	٥٦	١١	١١	١١	١١
	١٩٧٣	٢٤٤	٥١	٢١	٥٨	٥٣	٥٨	١٨	٥٣	٣٩١	٣٩١	٣٩١	٣٩١
	١٩٧٥	٣٨١	٥٣	٤٧	٥٤	٨٣	٥٤	٣٣	٥٣	٥٥٤	٥٥٤	٥٥٤	٥٥٤
	١٩٧٦	٤٣٦	٥٣	٥٣	٥٣	٨٥	٥٣	٣٣	٥٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
	١٩٧٧	٤٩١	٥٣	٥٣	٦٧	١٠٠	٥٣	٤١	٥٣	٣١	٣١	٣١	٣١
	١٩٧٨	٥٨٥	٥٣	٧٩	٦١	١٠١	٥٣	٥٣	٥٣	٨٤١	٨٤١	٨٤١	٨٤١
	١٩٧٩	٧٣٤	٥٣	٧٧	٦١	١٠١	٥٣	٥٣	٥٣	١٠٣٥	١٠٣٥	١٠٣٥	١٠٣٥
	١٩٨٠	٨٤٤	٥٣	١٠١	٥٣	١٨٥	٥٣	٥٣	٥٣	١٢١٥	١٢١٥	١٢١٥	١٢١٥
	١٩٨١	٩٤٨	٥٣	١٠١	٥٣	١٨٥	٥٣	٥٣	٥٣	١٢١٥	١٢١٥	١٢١٥	١٢١٥
البلد القارية المصرية للبريد	١٩٦٣	٧	٤٣	٠	٥٣	٢	٥٣	٠	٥٣	٩	٩	٩	٩
	١٩٦٨	١١	٤٣	٠	٥٣	٢	٥٣	٠	٥٣	١٤	١٤	١٤	١٤
	١٩٧٣	٣٣	٥٣	٠	٥٣	٢٣	٥٣	١	٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣
	١٩٧٥	٨٥	٥٣	١	٥٣	٢٣	٥٣	١	٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣
	١٩٧٦	١٢٣	٥٣	١	٥٣	٢٣	٥٣	١	٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣
	١٩٧٧	١٢٣	٥٣	١	٥٣	٢٣	٥٣	١	٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣
	١٩٧٨	١٢٣	٥٣	١	٥٣	٢٣	٥٣	١	٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣
	١٩٧٩	١٢٣	٥٣	١	٥٣	٢٣	٥٣	١	٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣
	١٩٨٠	١٢٣	٥٣	١	٥٣	٢٣	٥٣	١	٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣
	١٩٨١	١٢٣	٥٣	١	٥٣	٢٣	٥٣	١	٥٣	١٣	١٣	١٣	١٣

البلد النامية الأخرى									
١٩٦٣	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٦٨	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٣	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٥	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٧	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٨	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٩	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٨٠	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
البلد المتقدمة									
١٩٦٣	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٦٨	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٣	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٥	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٧	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٨	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٧٩	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٩٨٠	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
السلام									
١٩٦٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : GATT: Le commerce international en 1980/81, Genève, 1981.

الدول الاشتراكية منها . فإذا كان صحيحا أن التوسع الرأسمالي قد تم نتيجة لما تكسبه الدول الرأسمالية على حساب الدول المتخلفة لانهكس ذلك بالضرورة على تلك الاحصاءات في شكل تضخم أرقام الصادرات أو الواردات الخاصة بدول العالم الثالث .

أما العنصر الثاني الذي يتعين أخذه في الاعتبار في هذا المجال فيتعلق بمحجم ووجهة الاستثمارات . فإذا كانت أطروحة الاستثمار الجليلد صحيحة لكان معنى ذلك أن تنجبه الاستثمارات لغزو أسواق ما وراء البحار ، لكن الاحصاءات تيرهن مرة أخرى هنا على أن الاستثمارات (وخصوصا تلك التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية) قد تدفقت بين الدول الرأسمالية بمعدل أكبر من معدل تدفقها من الدول الرأسمالية في اتجاه دول العالم الثالث ، وذلك على الرغم من ضعف معدل العائد في الحالة الأولى عنه في الحالة الثانية (أنظر الأشكال من ٤٢ - ٤٥) . ومن المؤكد أن تدفق الاستثمارات الأمريكية على أوروبا خلال الستينات ثم تراجعها خلال السبعينات يعد عاملا من عوامل ازدهار ثم أزمة الاقتصاديات الأوروبية . وإذا ما أخذنا معيار الاستثمارات واشتداد القبضة الحارجية على مفاتيح الاقتصاد الوطنى ، فإن أكثر الدول تبيعة للولايات المتحدة لن تكون في هذه الحالة إحدى دول العالم الثالث ، وإنما الجبار الأكبر والمباشر للولايات المتحدة الا وهي كندا والتي لا تعد مع ذلك من بين الدول المتخلفة (أنظر الشكل ٤٥) . وطبقا لمعايير التبادل التجارى والاستثمارات فإن الخطر الأكبر الذى يتعرض له العالم الثالث لا يتمثل في احتمال ابتلاعه في اطار الاقتصاد الرأسمالى بقدر ما يتمثل في تهميشه وإبعاده عن المراكز الكبرى للتنمية .

ويتعلق العنصر الثالث بموضوع الامدادات من المواد الأولية . فليس ثمة شك مطلقا في أن المعدل القياسى للتوسع والذى شهدته اقتصاديات الغرب الرأسمالية في الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٧٣ قد تحقق بفضل انخفاض أسعار الطاقة وبالذات البترول والذى سيطرت الشركات الرأسمالية على عمليات انتاجه وتوزيعه . يدل على ذلك بوضوح شديد ما أحدثته الصدمة البترولية من ارتياك في اقتصاديات الدول الرأسمالية منذ حرب أكتوبر . في هذه الحالة يصبح من المشروع الاعتراف بوجود ربيع *une renaissance* مبالغ فيه (أو أن شتينا استغلالا) يمثل استقطعا تقوم به الدول المستهلكة للبترول على حساب الدول المنتجة . لكن يتعين أن نشترن هذه الملاحظة بتحفظين : الأول هو أن جميع الدول ، متقدمة أو متخلفة قد استفادت من نفس الميزة على مدى عشرين عاما ، والثانية أن مثال البترول لا يسرى على باقى المواد الأولية . فالدول الغريبة هى بالفعل دول مصدرة للغذاء وتحقق فائضا في انتاج المواد الأولية الزراعية ، وحتى بالنسبة للموارد المعدنية فإن المتخصصين

الشكل رقم ٤٢

متوسط عائد الاستثمارات المباشرة في الخارج (حسب القيمة المضافة)

المنطقة	الولايات المتحدة		الملكية للصحة	
	المتوسط عن الأعوام ٦٥ - ١٩٦٨		المتوسط عن الأعوام ٦٥ - ١٩٦٨	
	جميع القطاعات	بعد استبعاد التبرول	بعد استبعاد التبرول	
الدول الرأسمالية المتقدمة	٩٣	٧٩	٩٣	
الدول النامية	١١٥	١١٥	٩٨	
المتوسط	١٠٧	٩٥	٩٥	

المصدر : O.N.U., Centre de la Planification, des projections et des politiques relatives au développement, : d'après: Département du Commerce des Etats-Unis, Survey of Current Business, divers numéros, et Service de statistiques Government du Royaume-Uni, Business Monitor, M4, Overseas, 1969 (Londres, 1971).

شكل ٤٣

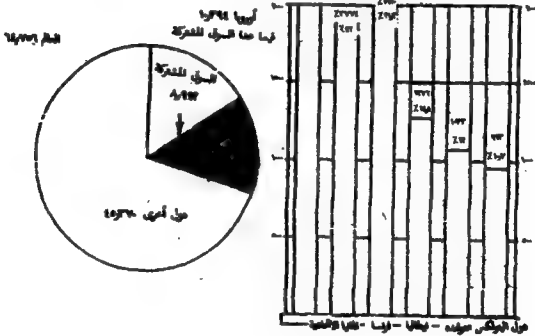
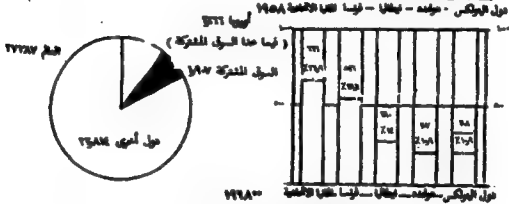
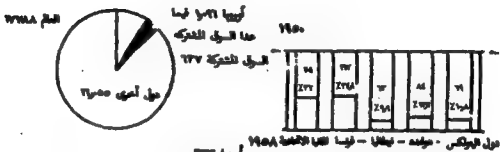
الاستثمارات المباشرة في الخارج
تطور القيمة المضافة للأصول المتراكمة
التوزيع طبقا للمناطق الجغرافية

مليار الدولارات

البلد	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
كندا	١٣٢	١٥٢	١٩٥	٢٣١	٢٤٨
أوروبا	٦٧	١٤	١٩٤	٢٣٧	٢٤٥
اليابان	٣	٢٧	١١	٢٢	٥١
استراليا ، نيوزيلندة ، جنوب افريقيا	١٢	٢٣	٢٥	٢٧	٤٣
	١٩٤	٢٢٢	٤٢٥	٤٧٩	٥٢١
أمريكا اللاتينية	٤٤	١٥٩	١٢١	١٢٨	١٤٧
أفريقيا	—	٤٤	٢	٢٢	٢١
الشرق الأوسط	—	٥٥	٢٨	٢٨	٢١
آسيا والباسيفيك	٤٦	٤٤	٢٩	٢٢	٢٥
أقاليم غير مصنفة	—	٢	١٤٨	٢١	٢٣٤
	٢٢	٤٩٣	٦٥	٧١	٧٨١

المصدر : SURVEY OF CURRENT BUSINESS (octobre 1971)

الشكل رقم ٤٤ : الاسطوانات الأنبوبية للبخارة في الخارج
(بملاين الدولارات)



الشكل رقم ٤٥

حصص رأس المال الأجنبي المستثمر في كندا من ١٩٠٠ - ١٩٧٣^(١)

حصة المملكة المتحدة	حصة الولايات المتحدة	حصة الدول الأخرى
٨٥	١٤	١
٧٢	٢٣	٥
٣٦	٦٠	٤
١٧	٧٧	٦
٩	٧٧	١٤

(١) ولد لروى راويل لاهوج Raoul Lahogue نشر هذا الجدول مصححاً بالتعليقات التالية :
في ١٩٣٩ قدرت صحيفة تورنتو دخل سنير عدد المؤسسات الكندية التي تسيطر رؤوس أموال أجنبية بـ ١٣١٠٠ مؤسسة وعدد المؤسسات التي كانت تحت السيطرة أو الإشراف الأجنبي بـ ٩٥٠٠ مؤسسة من بينها ٧٠٠٠ مؤسسة تسيطر عليها رؤوس الأموال الأمريكية وحدها .

وفي عام ١٩٧٥ كانت هناك ٢٨٠ شركة من بين أكبر ٥٠٠ شركة في كندا (طبقاً لرقم أصلها) واقعة تحت السيطرة الأجنبية .
وفي ٣١ ديسمبر ١٩٧٣ قدرت الاستثمارات الأجنبية طيلة الأمد في كندا بموال ٥٢١١٠ ملايين دولار كندية انحصت منها :
- الولايات المتحدة ٤٣١٥٠ - المملكة المتحدة ٤٩٩٢ - الدول الأخرى ٧٤٦٨ ولا يخفى أن ضخمة هذه الأرقام يمكن أن تتروى عدداً من المشاكل للدولة المضيفة . وفي ١٩٧١ كان هناك تقرير يؤكد على أن رؤوس الأموال الأمريكية تحتل أو تسيطر على نصف الصناعات للمدينة والبترونية والصناعات الخفيفة في كندا ، بل وأحكمت رؤوس الأموال هذه قبضتها حتى وصلت إلى ٧٥٪ في الصناعات الكيماوية والكهربائية و ١٠٠٪ في صناعة الألمونيوم والكيوتشوك والسيارات

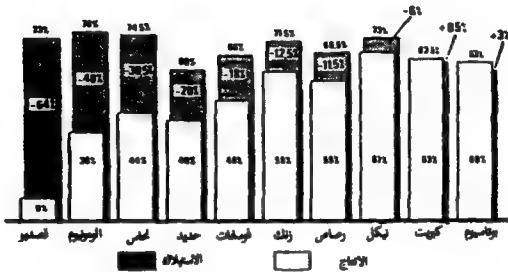
(Population et économie du Canada, La Documentation française, Notes et études documentaires, N° 4531-4532, 10 oct. 1979).

يؤكدون على أن توزيعها الجغرافي قد تم بطريقة « تجعل ارتفاع أسعارها غير ذي جدوى بالنسبة لـ ٩٠٪ من سكان الدول النامية بل ، على العكس ، من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الأعباء بالنسبة لأكثر هذه الدول تحفظاً (أنظر الشكل ٤٦)^(٢) .

إن أوضاع التبعية (والتي يمكن تعديلها ، كما تفر من عليه حالة البترول) ليست في الواقع ثمرة لحسابات تجارية دائمة ، وإنما هي كامنة في عدم التكافؤ في عملية توزيع الموارد أو ، على الأقل ، في التكلفة النسبية لاستغلالها .

إن تفسير التخلف الاقتصادي استناداً إلى السيطرة الهيكلية للدول الرأسمالية يستدعي سرد سلسلتين أخريين من الملاحظات . أولاً يتعلق بعدم ملائمة العرض العام للتأجيل التي حققها كل من المجموعتين التي يطلق على إحداها متقدمة والأخرى متخلفة . ومن الملام هنا أن نستبعد ،

شكل رقم ٤٦
تجه الدول الغنية المواد المعدنية



يحمل الحيز الأثني نصيب الدول الغنية من الإنتاج العالمي لكل من هذه المواد ؛ أما الحيز الرمادي (الأسود) فيحمل نصيب هذه الدول نفسها من الاستهلاك العالمي . ويحمل الفرق بين هاتين النسبتين درجة اعتماد هذه البلدان في كل من هذه المواد . ولا يتجاوز هذه النسبة ٣٠ ٪ إلا بالنسبة لمواد ثلاثة فقط هي القصدير والأكزيم والنحاس . وهذه هي نفس المواد أيضا التي يتجاوز إنتاج العالم الثالث منها ٣٠ ٪ (إذ يصل إنتاجها منها إلى ٧٥ ٪ ، ٥٠ ٪ ، ٣٣ ٪) على التوالي . من الإنتاج العالمي .

المصدر : ليوموند في ٢٢ أبريل ١٩٧٥

اعتبرا من ١٩٧٣ ، الدول المصدرة للبتروال والتي تحظى بإمكانيات كبرى للتنمية والتي أصبح بعضها ، مصدرا لرأس المال . فلذا ما قمنا بعملية تنقيح للاحصائيات مثلما اعتاد البنك الدولي أن يفعل في تقاريره السنوية الخاصة بالتنمية في العالم فسوف نجد أن الترتيب الهرمي للدول العالم على أساس الفقر أو الغنى يسفر عن ثلاثة مستويات على الأقل : مستوى البلاد الأقل تطورا (Pays moins avancés أو العالم الرابع Quart-Monde طبقا للمصطلحات الجارية) وهي الدول التي لا تزال على عتبة الفقر المطلق والتي يستحيل عليها أن تتطور بدون مساعدة خارجية^(١) ، والدول الوسيطة *intermédiaires*

ومن بينها دول أوروبية وأخرى آسيوية أو لاتينية أمريكية أو أفريقية ، وأخيرا الدول ذات الدخل العالي . ولا نعدم أن نجد من بين دول الفئة الثانية من استطاع بالفعل مقاومة غزو الانتاج الصناعي للدول المتقدمة وذلك بفضل انخفاض مستوى الأجور المحلية . فآزمة صناعة المنسوجات والحديد والصلب في الدول المتقدمة ليس لها من سبب في الواقع سوى الاسترداد الكئيف من دول الشرق الأقصى (كوريا الجنوبية بالنسبة لصناعات الصلب ، تايوان ، ماكاو والصين بالنسبة للمنسوجات) ، ودول جنوب شرق آسيا وشمال إفريقيا (المنسوجات) (أنظر الشكل ٤٧) . ولهذا فقد كان تيبور مند Tibor Mende محقا حين كتب يقول : ان التناقض الجوهرى في المصالح ليس قائما في الواقع بين الدول الفقيرة والمجموعات الرأسمالية الحديثة والديناميكية والمتعددة القوميات ، وإنما هي بالأحرى بين المنتجين من ذوى الدخل المنخفضة في الدول المتخلفة والفلاحين والحرفيين والصناعات التي تعتمد على قوة العمل والمجبر على تلويحها بالزوال من جانب العالم الغنى . ولقد اشتهرت بعض الدول بقدرتها الفارقة على التوفيق بين استغلال الأيدي العاملة الأجنبية بأجور الأسفل مع الموارد التي تتيحها التكنولوجيا الغربية والاستفادة منها الى أقصى حد على نحو ما يبدو من الحديث الصحفي الذي أدلى به رئيس وزراء سنغافورة وأشار فيه الى الأفاق التي يفتحها توقيع الاتفاقية التجارية لعام ١٩٧٩ مع الصين : « وبشكل عام فإن المبدأ الذي تقوم عليه تلك المشروعات هو الآتى : فسوف يقام مصنع في الصين يتولى انتاج بعض المعدات . وهي عبارة عن قطع غيار مخروطية أو مطروقة ، تمثل مساهمة الصين في صناعة محرك سيارة . في مرحلة أخرى سوف تقوم شركة أوروبية أو أمريكية متعددة الجنسية بإنشاء مصنع في سنغافورة يتولى انتاج المعدات المكسلة واللازمة لانتاج المحرك . ان شراء القطع المنتجة في مصنع الصين ، ولكن مصنع شنفهاى ، سوف يمول من حصيله بيع القطع المصنعة في سنغافورة والتي سوف تحتاج اليها الصين لإتمام المحرك . أى أنه سوف يصبح في حوزة الصين محرك لم يكن لديها من قبل وبدون أن تفقد أية عملة صعبة .

وهكذا فإن المحرك الذي ستكتمل صناعته في سنغافورة سوف يكون مكونا حيزا من بعض القطع المصنعة في سنغافورة ، وبعض القطع الأخرى المصنعة في الصين . وسوف يباع المحرك في السوق الدولية من خلال الشبكة التجارية للشركة متعددة الجنسية وستستمر المفاوضات لعدة شهور أخرى . ونأمل أن يصبح أحد هذه المشروعات على الأقل نموذجا لنقل التكنولوجيا بين الشركة الأمريكية أو الأوروبية من ناحية وبين الصين وسنغافورة من ناحية أخرى^(٢) .

وعلى الرغم من أن عدم التكافؤ في الدخول وفي القرص مازال ملفتا للنظر بشكل عام فإن الهوة قد بدأت على أى حال تضيق ، على الناحيتين ، بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

وأخيرا فإن أطروحة « المؤامرة الرأسمالية » ضد تطور العالم الثالث تنطوى على عيب رئيسي وهو أنها تحفى فقط الاختناق الداخلى الذى تعاني منه الدول النامية وتشجع الزعماء والنخب في هذه الدول علىلقاء مسؤولية كل المساءء التى يمانون منها على الأطراف الخارجية . ان الملاحظات الثاقبة التى صاغها مكسيم رودنسون وهو يصد الحديث عن التوترات الحالية بين الاسلام والغرب يمكن فى الواقع نقلها بسهولة الى ميدان التوترات الاقتصادية .

« لقد تعودنا أن نشير للماضى بأصابع الاتهام وان تلقى بمسؤولية كل الأخطاء على الاليدىولوجية التى خلفها الاستعمار . ولا يخلو ذلك من جانب من الحقيقة . لكننا نستنتج من ذلك أحيانا ويتعجل لا يمرر له أن تبني خطأ راديكاليا مناهضا للاستعمار (أو حتى الاستعمار الجديد) سوف يقضى نهائيا على كل المساءء وإلى الأبد .

وهذا خطأ فى تصورى . فالمشكلة لا تكمن فقط فى ميراث الماضى وثقله ، فهناك أيضا

الشكل رقم ٤٧

الميزان التجلى لدول السوق الأوروبية المشتركة
(مع الدول الحرة) (بالمليون وحدة نقد أوروبية) (٢)

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٢	١٩٦٨	١٩٦٢	١٩٥٨	
١٠٢٦ -	٤٤٢ -	٤٢٧ -	١٤٥ -	٥٤ -	٨٧ +	٢٦ +	٥٥ +	جمهورية كوريا
١٢٩٢ -	٨٤٢ -	٥٤٧ -	٢٧٢ -	١١١ -	١ -	١ -	١٩ +	تايلان
-	١١١ -	٤١٨ +	٢١١ +	١٥٠ +	٩٩ +	٩٨ +	٦٠ +	سنغافورة
١٤٦٩ -	١٢٢٧ -	٥٨٤ -	٦٥٥ -	٢٨٢ -	٦٥ -	١ -	٤٥ +	هونغ كونج

(٢) دول السوق الأوروبية التسع

المصدر : Fiches documentaires de 30 jours d'Europe

(ويجب منذ الآن أن نقول وبصفة خاصة) أعباء الوضع الحاضر .

فالجوء الأعمى الى الابدولوجيات المضادة لا يمثل العلاج الناجع لمواجهة خضوع المستشرقين للابدولوجيات السائدة في المجتمع البرجوازي الليبرالي مهما كانت جاذبية أو اغراء هذا الاتجاه .

ان الحل لا يكمن في تبنى الماركسية الفجة والجامدة بمؤسساتها التي تحولت الى عقيدة سواء كانت مع الدول أو ضد الدول . ان النقد الذي يأتي من هذا الجانب هو في العادة نقد صحي وفي موضعه . وقد يحوى التنظير على عناصر صالحة . ولكن الالتزام بهذا الاتجاه قد يقود الى خرافات قد لا تكون أقل ضررا أو غداعا من تلك التي قامت هذه التنظيرات لنقلها أصلا . ان جوهرية ومثالية المنصر - الأمة - الشعب تعود للظهور بأشكال أخرى مقنعة . فالجوهرية المثالية للطبقة (وهي اختلاق في العادة) والدولة (التي تمتع بالاشتراكية) ، والتي يفترض فيها عدم قابليتهما للخطأ تؤدي إلى نتائج مأسوفية .

وليست الابدولوجية الوطنية للثابعين أو المستعمرين القدامى هي المنقذ وذلك بصرف النظر عن حقيقة ما أخذهم وأيا كانت وجهة النقد الذي يوجهونه وأيا كانت الضرورة التي تحم أخيلها في الاعتبار . لكن انتقاداتهم عادة ما تصف بالعمومية . فالتنقد الذي يبقى أسيرا في مرحلة الوطنية عادة ما ينزع نحو احلال تمجيد أمة أو مجموعة من الأمم محل أمة أخرى أو مجموعة أخرى من الأمم . ولا يؤدي ذلك الى التقدم من وجهة نظر العلم . أن الآثار الناجمة عن الارهاب الثقالي والتبعية النضالية *Suivieme militant* تخدم قضية المثقفين والبيروقراطيين ، وهم فئة مميزة ، في دول العالم الثالث بأكثر مما تخدم قضية الجماهير التي يتحدثون باسمها . ولا يحصى ذلك عدم صحة ملاحظاتهم ولكن هذه الملاحظات لا يمكن أن تكون هي الأخرى ببناءى عن الحساب النقدي . وهي ملاحظات لا يجب أن تحت على السلبية أو العبودية ^(١٠) .

جـ) عدم الملازمة الوظيفية : ان عدم كفاية التفسيرات السابقة يدفع الى توجيه البحث الى مناح أخرى تتجاوز مجرد المقابلة بين التخلف والتنمية ، الى بحث أسباب ما يمكن تسميته « بالفوضى الاقتصادية المحلية » ^(١١) .

وتزودنا عالية الأزمة (كساد تضخمى وبطالة في الغرب ، ندرة في الشرق ، وتخلف في الجنوب) ، بمحل خصص للبحث بحصل العديد من الافتراضات . ان أولى هذه الافتراضات وأكثرها سهولة وانتشارا يتمثل بالطبع في أزمة الطاقة . وليس هناك شك في أن الارتفاع المفاجيء في أسعار البترول الخالم قد وجه لطمة قاسية الى المستهلكين واثار سلسلة متصلة من الاختلالات . غير أن التضخم وعدم الاستقرار للمال قد سبقا في الواقع عملية رفع المنتجات البترولية . والأرجح إذن ان رفع أسعار البترول لم يؤد سوى الى التعجيل بانفجار أزمة كانت بذورها قد غرست بالفعل .

وكانت الدول الغربية الصناعية قد اتجهت عقب الحرب العالمية الثانية ، ونحت تأثير الولايات المتحدة ، نحو إلغاء الحواجز الجمركية وعقبة الظروف الضرورية لازدهار الاقتصاد الليبرالي . وعلى الصعيد الاقليمي ، فقد أدت هذه الجهود الى اقامة مناطق للتبادل الحر أو « أسواق مشتركة » قدمت أوروبا أشهر نموذج لهما وقلدها مناطق أخرى . غير أن وضع هذه المناطق ، التي حققت درجة أو أخرى من التكامل فيما بينها ، الواحدة بخوار الأخرى ، كان من الممكن أن يؤدي الى تجزئة السوق ، لى الى تعدده . ولكن المفاوضات التي أجريت في الوقت نفسه تحت رعاية منظمة الجبات (الانفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة) والتي لم تتوقف في الواقع منذ ١٩٤٩ قد أدت الى خفض ملموس للقيود الجمركية بالنسبة للسوق العالمية ككل وخصوصا منذ أن انضمت اليها غالبية الدول الاشتراكية وجانب كبير من دول العالم الثالث^(١) . وعلى الرغم من أن هناك قيودا أخرى ، غير الضرائب الجمركية ، مازالت تعوق تطوير التبادل الدولي ، فقد شهدت التجارة الدولية بسبب هذه الاجراءات الليبرالية ، توسعا مرموقا (إذ زادت بمعدل ٧٪ سنويا منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٧٣ ، وبمعدل ٤٪ — سنويا منذ ١٩٧٤) وهو معدل يفوق معدل التهاة في الانتاج نفسه (٥٪ سنويا في الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٧٣ ، ٣٫٤٪ منذ ١٩٧٤) . من ناحية أخرى فقد أدى رفع وتضييق نطاق القيود المفروضة على أسعار الصرف الى تسهيل حرية تدليل النقد القابلة للتحويل والاستثمار خارج الحدود .

وقد أدى هذا الوضع الى عدد من النتائج . فأولا دب النشاط في الحمية الاقتصادية بما أدى الى ارتفاع مستوى المعيشة في الدول المعنية وثانيا : خلقت الروابط التجارية والمالية - والتي تم نسجها عبر الحدود - حالة من الاعتماد المتبادل يصعب تماما التكويم أو الارتداد عليها حتى في حالة الأزمة : فقد صرح قادة اليسار الفرنسي الذي وصل الى السلطة في ربيع ١٩٨١ بأن الاقتصاد الفرنسي حتى وإن كان « اشتراكيا Socialisme » فإنه سوف يبقى خاضعا لقانون السوق ، لانهم كانوا يطمون تماما أن أية محاولة للعودة الى نظام الاكتفاء الذاتي سوف تؤدي الى اتخاذ اجراءات مضادة من جانب الآخرين يصعب احتمالها^(٢) . وثالثا فقد فقدت الحكومات جانبا كبيرا من قدرتها على الرقابة التي كانت تمارسها على ادارة الاقتصاد الوطني . فالضمان بين الدول والحكومات في المجال الاقتصادي قد تكون له آثاره السلبية (تصدير التضخم أو البطالة ، حرب رؤوس الأموال) كما قد تكون له آثار ايجابية (انتشار الرفاهية) . وقد كان من الممكن اصلاح ما يحدث من خلل بدون هزات عنيفة في الوقت الذي ساد فيه استقرار نظام النقد العالمي والذي أدى الى ضبط ايقاع تدفق رؤوس الأموال . ومنذ قرار الرئيس نيكسون عام ١٩٧١ بوقف حرية تحويل الدولار الى ذهب وتعويم العملة الأمريكية التي كانت تستخدم كقاسم مشترك ومرجع للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، بدأت عوامل عدم الاستقرار تسود على كافة المستويات . فقد أدى تعميم نظام تعويم أسعار الصرف الى تشجيع المضاربة وظهور كمية هائلة من النقود التي لا تكف عن الترحال وراء أسعار الصرف أو أسعار الفائدة^(٣) ، كما ساد الحذر وعنصر المخاطرة في سوق العقود الدولية أو كان

أبرام هذه العقود مصحوبا بشروط قاسية للتغلب على تقلب أسعار الصرف ، واشتدت المنافسة تماما . وتقلل ضغوط البعض كان يرم اللجوء عادة ما إلى أساليب مكتوبة لكسب أرضية على حساب ، أو من وراء ظهور ، البعض الآخر . وباعتصار فقد عادت الحكومات مرة أخرى إلى انتاج السياسات التجارية القديمة لكي تتجنب العيوب التي أدى إليها وضع لا يمكنها مبدأ الليبرالية الاقتصادية من السيطرة أو الرقابة عليه . ومن هنا فقد لجأت الدول بشكل متزايد إلى استخدام بنود الانتقاذ classes de Souveraineté لحماية قطاعات الاقتصاد الوطني للمهددة . ومن هنا أيضا كان لجوء الدول إلى التدخل في عملية التبادل الدولي بأشكال مختلفة : إعانة الصادرات ، البحث عن عقود ضخمة مع الدول التي لديها فائض كبير من العملات القوية ، السباق على الأسواق المتعطشة للتجهيزات بما في ذلك أسواق الدول الشرقية (على الرغم من الوقاية الأيديولوجية والمخاطر التي ينطوي عليها دعم مركز عدو محتمل) .

وتعكس هذه المنافسة الحادة ، والتي تدور بسبب الصدمات البترولية وتغلبها الرغبة الدائمة في الاستجابة إلى المطالب والضغوط الاجتماعية والقوية الداخلية ، في صورة خلل عام في أداء النظام وعدم استقرار متزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي هذا الاطار تحيل الدول الصناعية التي تحس بأن رفاهيتها مهددة ، قضية تنمية العالم الثالث الحادة إلى قضية من الدرجة الثانية ، وتركز على البحث عن مصالحها العاجلة مهما كانت التصريعات المصولة عن حسن النوايا . ان أقل ما يمكن أن يقال في هذا الاطار هو أن الأزمة التي تمر بها الدول الصناعية لا تسهم على أى نحو في إعادة التوازن في علاقات الشمال بالجنوب .

٣ - علاج عدم التكافؤ

عندما شعرت الدول النامية بالأحباط تجاه المساعدات التي تقدم لها من جانب الدول المتقدمة ، فلها وضعت منذ بداية الستينات شعار « التجارة لا المعونة Trade not aide » . ومنذ ١٩٧٤ تطالب بمجموعة ال ٧٧ والتي تضم الآن في الواقع أكثر من ١١٠ دول بإقامة « نظام اقتصادى عالمى جديد » .

ويبرهن هذا السيل من المطالب على أن ترسانة الوسائل التي يمكن الاستعانة بها لعلاج قضية التخلف هي في الواقع متنوعة بما فيها الكفاية . لكن أيها منها لا يمكن وحده للقيام بتلك المهمة .

أ) مشكلة المعونة

الواقع أن الدول المتخلفة لم تكف عن طلب المعونات الخارجية ، رغم فخامة الخطاب التي تحدثت عن « التنمية المحمودة على الذات développement auto-centré » . وذلك لأن قيادات هذه

الدول تعى جيدا أن الحصول على رؤوس الأموال ، والمعونات الفنية ، والخبرات المؤهلة تأهيلا عاليا تمثل إحدى الوسائل الضرورية للقيام بعملية تحديث الاقتصاد .

والواقع أن هذه المعونات لم تتوقف مطلقا وإن كان حجمها غير كاف ، كما وأنها لا تتكيف بطبيعتها مع الاحتياجات الحقيقية للدول المستفيدة .

فعلى الرغم من أن حجم المعونات العامة التى تقدم سنويا للدول النامية من جانب الدول المانحة لما قد زادت زيادة طفيفة فى قيمتها الاسمية أو فى قيمتها الحقيقية ، إلا أنها لا تزال أقل بقليل من الحجم المطلوب حيث أنها لا تكاد ، بالنسبة لبعض الدول ، تكفى لمواجهة خلعمة الديون المتعاقد عليها مع بيوت المال .

إن تحليل مصادر المعونة يعطينا بعض النتائج العامة . إذ تعتبر رؤوس الأموال التى تقدمها للدول الاشتراكية ليست فقط ضئيلة الحجم جدا ولكنها فى سبيلها الى التناقص أيضا . أما الدول الرأسمالية الصناعية فهى التى تقدم الجانب الأساسى من معونة التنمية . وعلى ذلك فباستثناء هولندا لم تصل معونة أى من هذه الدول الى النسبة المقررة كهدف من جانب المنظمات الدولية (١٪ من اجمالى الدخل القومى) (أنظر الأشكال ٤٨ - ٥٠) . وفى هذا الاطار فلا يتعين أن نفعل أن نسبة الـ ١٪ المقررة لا تزال بلورها بعيدة تماما عن نسبة الـ ٥٪ التى يعيها تقرير ليو تيف *Leonard* النسبة المثل لاشباع الاحتياجات المالية للدول المتخلفة منذ الآن وحتى نهاية القرن الحالى^(١) ، علاوة على أن المنح لا تمثل سوى ٦٠٪ من اجمالى التحويلات الرأسمالية . وفى المقابل فقد بذلت الدول الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبتروىل جهدا أكبر بكثير ، ولكن هذا الجهد يفتقر مع مرور الوقت . إذ تفصل الدول المصدرة للبتروىل ، كما يشير الجدول رقم ٥١ ، تحويل فوائدها من رؤوس الأموال الى سندات حكومية (خصوصا فى بريطانيا والولايات المتحدة) ، أو الى ودائع فى البنوك أو المشاركة المباشرة فى رؤوس أموال الشركات الكبرى الأمريكية أو الأوروبية أو اليابانية . وأخيرا فإن عملية تدوير رؤوس الأموال البتروولية تسهم فى الواقع فى دعم الاقتصاديات الغربية بأكثر مما تسهم به فى تنمية العالم الثالث .

وتؤدى المعونات الخاصة الى سد بعض النقص فى المعونات العامة أو الحكومية ، ولكن ينظر أن تكون هذه المعونات الخاصة خالصة لوجه الله أو بلا مقابل (أنظر الشكل ٥٢) ، وتؤدى الى زيادة المديونية والتى ارتفع رقمها فى أوائل عام ١٩٨٠ الى ٤٥٠ مليار دولار . ويمثل نصيب بعض الدول البتروولية (وهى دول مدينة) حوالى ٢٥٪ من هذه المديونية . أما نصيب الدول الصناعية النامية (مثل البرازيل وكوريا الجنوبية) فيمثل حوالى ٤٤٪ ، ولا يمثل نصيب الدول الأقل تقدما ، والتى لا تتمكن كثيرا من جذب رؤوس الأموال الخاصة ، سوى ٤٪ منها^(٢) . ومن ثم فإن العبء يقع أساسا على الدول المحترف لما بالقدرة على الوفاء بمديونتها ، ولكن الصعوبات الكبرى التى

الشكل رقم ٤٨

الميزان العامة للقائمة من جانب مجموعات الدول المانحة

القيمة			بملايين الدولارات			النسبة إلى الدخل القومي العام		
١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
لجنة الميزنة من أجل التنمية								
C.A.D. (الدول								
الرأسمالية)								
٦٩٩	٢٦٤	٢٦٨	١٩ +	٩ +	٢٤٤	٢٥٥	٢٣٧	٢٣٧
— منظمة الدول المصدرة								
للنفط								
٩٠٠	٩٦١	٩٦١	١٥ +	٥ +	٩٦١	٩٦١	٩٦١	٩٦١
مجلس المساعدات الاقتصادية								
للشركة (الدول الشرقية								
الكومكون (ب)								
٩٦١	٩٦١	٩٦١	٩٦١	٩٦١	٩٦١	٩٦١	٩٦١	٩٦١
المجملة								
٨٩٢	٢٣٣	٢٥٥	١٧ +	(٧) +	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧

(أ) في ١٩٧٨ كانت هناك ثلاث دول فقط من بين الدول المصدر للنفط مانحة للمعونة هي المملكة العربية السعودية ، والكويت ، وليبيا . وكانت نسبة مبالغه هذه الدول من مساعدات عامة إلى دخلها القومي العام في المتوسط ٤.٤٪ عام ١٩٧٨ ، ٥.٦٪ عام ١٩٧٩ ، ٥.٦٪ عام ١٩٨٠

(ب) انظر تغطية هذه النقطة في الفصل التاسع

الشكل رقم ٤٩

المساعدات المقدمة من جانب مجموعات الدول للناقة (١٩٨٠)

الدولة	المساعدات العامة للتسوية بملايين الدولارات	المساعدات العامة المالية %	النسبة إلى الدخل القومي إلى العام %	تصيب الفرد من الدخل القومي العام
الولايات المتحدة *	٧٧٢٨	١٩٩	١٢٧	١١٥٤٠
فرنسا	٤٠٥٩	١٧٢	١٢٧	١١٦٤٠
ألمانيا	٢٥٨٧	٩٨	١٤٢	١٢٤٠٠
اليابان	٢٢٨٤	٩٢	١٢٧	٨٩٠٠
انجلترا	٢٧٨١	٥٦	١٢٤	٩٢٣٠
هولندا	١٥٧٧	٩٢	١٢٩	١١٢٤٠
كندا	١٠٣٦	٩١	١٢٧	١٠٢٩٠
السويد	٩٢٢	٩١	١٢٦	١٤٦٦٠
إيطاليا	٦٧٢	٩١	١٢٧	٦٩٠٠
استراليا	٦٥٧	٩٨	١٢٨	٩٤٢٠
بلجيكا	٥٨١	٩١	١٢٩	١١٠٥٠
النرويج	٤٧٢	٩٢	١٢٧	١٤٠٠٠
الدانمرك	٤٦٨	٩٢	١٢٧	١٢٦٦٠
سويسرا	٢٤٦	٩٢	١٢٤	١١٢٦٠
ألمانيا	١٧٢	٥٦	١٢٧	١٠٢٥٠
إسبانيا	١٤٦	٩٢	١٢٧	٥٧٢٠
فنلندا	٩١	٩٢	١٢٦	١٠٢٦٠
نرويج لاند	٩١	٩٢	١٢٧	٩٠٠
فيلاند	٢٦	٩٢	١٢٨	٥٦٠
مجموع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	٢٦٩٢٢	٧٥٩	١٢٦	١٠٤٨٠
منها لجنة العمل للتنمية	٢٢٧٢٧	٧٤٩	١٢٧	١٠٢٦٠
السلطة الأوروبية المشتركة	١٢٦٨٠	٢٥٥	١٢٦	١٠٦٠
منظمة الدول المصدرة للنفط منها	٦٩٧٨	١٩٥	١٢٥	٢٢٦٠
مجلس العرب	٦٨٠٢	١٩٠	١٢٤	٥٥٤٠
السودان	٢٤٠	٩٥	١٢٠	٩٤٠
الكويت	١٨٨٨	٩٢	١٢٨	٢٢٧٦٠
الامارات العربية	١٨٢	٩٠	١٢٦	٢٧٨٩٠
البحرين	٨٢٩	٩٢	١٢٧	٢٢٨
قطر	٢٦٩	٩٢	١٢٨	٢٦٩٠٠
لبنان	٤٨١	٩٨	١٢٧	١٠٢٨٠
الجزائر	٨٢	٩٢	١٢٦	٢٦٠
مجلس غير عرب	١٧٥	٥٦	١٢٨	٢٦٤٠
لجنة التعاون الاقتصادي للتبادل منها	١٨٧٢	٩٢	١٢٧	٤٠٠٠
الاتحاد السوفيتي	١٥٨٠	٩٢	١٢٦	٤١٤٠
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	٧٢	٩٢	١٢٦	٢٧٥٠
شرك لورندا	٢١٥	٥٦	١٢٨	٢٤٠

أم البلاد المذكورة أعلاه

المصدر : Coopération pour le développement; efforts et politiques poursuivis par les membres du Comité : d'aide au développement, O.C.D.E., 1981.

من أجل القيمة في صناديق وأجهزة المنظمات الدولية
١٩٨٠ - ١٩٧٠

المجلس : 1981, O.C.E. : le Comité d'aide au développement des membres du Comité d'affaires et relations pour le développement

الغسل (٥١)
الحساب الحطى لميزان العمليات الجلية
واسرار القواض المروؤلية فى الخارج
(١) ١٩٧٩ - ١٩٧٤

١٩٧٩-١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
على ميزان العمليات الجلية							
٨٤٨	٢١٣	١٢٨	١٤٤	١٢٠	١٠٧	١١٦	حصول الصاؤرات المروؤلة
٢٢١	٧٤	١٠٠	٢٧	٢٥	٢٩	٢٧	رصيد ميزان العمليات الجلية
							القواض المروؤلية للسفارة لى
٢٢٦	٥٢٨	١٢٤	٢٢٥	٢٥٨	٢٥٢	٥٢٢	الخارج (٢)
							مبا :
	١٠٥	٢٢٣	٢٢١	١٢٠	٢٢١	٢٢١	- وقف بالبنوك
							(أموال مؤقولة لى السوق
(٨٤)	(٢٢٣)	(٢٢١)	(٢٢١)	(٢٢١)	(٢٢١)	(٢٢١)	الأممية)
٧	٢٢٣	-	٢٢١	-	٢٢١	٢٢١	- صاؤرات الصاؤرات الأجل
١٠	-	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	- صاؤرات طيلة الأجل
							- اسرار مبادى ، أسهم ،
٥٨	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	فروض ... الخ
							- صندوق القفد القولى والملك
٨	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	القولى
٢٨	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	- صاؤرات القيمة للصاؤرات
							الفرق الجلفى :
٥٠	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	- للملكة للصاؤرات
٥٢	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	- القواض للصاؤرات
١٢٢	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	- قولى أخرى

(١) اصاؤرات هذه الأرقام على الصاؤرات الى قام ملك الجلفى بصاؤها

(٢) الفرق بين رصاؤد ميزان العمليات الجلية والقواض المروؤلية هو الفرق لاجم عن القروض الصاؤرية وبعد أخرى غير صاؤرية .

تواجهها بعض هذه الدول لتسديد فوائد وأقساط هذه الديون يدل بوضوح على ضعف هذه الوسيلة من وسائل المعونة^(١٨).

كذلك فإن من مسلوى المعونة أيضا ، العامة منها والخاصة ، ارتباطها دوما بالدفاع عن مصالح الدول المانحة . ويوجه هذا النقد الى الدول الغريبة التي تفضل تقديم معونتها من خلال الاتفاقيات الثنائية بدلا من تقديمها الى الصناديق التي تديرها المنظمات الدولية (أنظر شكل ٥٢) . ومع ذلك فإن ما ينطوى عليه هذا التفضيل من اختيار حر للشريك يجد أيضا هوى في نفس الدول المستفيدة والتي عادة ما تختشى بطء وتعقد الاجراءات داخل البيروقراطية الدولية . لكن من الملامم أيضا لفت الأنظار الى أن نصيب المعونات متعددة الأطراف (أى المعونة التي تقدمها المنظمات الدولية) يتزايد بمعدل أكبر من تزايد المعونات الثنائية .

أما فيما يتعلق بالدول الاشتراكية فثابتنا نجد أنها هي الأخرى ، وعلى نحو أكبر ، تفضل صيغة المعونات الثنائية والتي تقدمها ، طبقا لأولويات تحددها ، الى الدول الصديقة أو الحليفة (كوبا ، جمهورية كوريا الديمقراطية ، فيتنام ، أفغانستان ، كمبوديا ، لاوس ، وحينئذ أنجولا) . أى أن المعايير التي يقوم عليها الاختيار هي معايير سياسية في الأساس (أنظر شكل ٥٣) . كذلك فإن الدول المصدرة للبترول لا تسهم الا بقدر محدود في تمويل المؤسسات الدولية (١١٦٩ مليون دولار عام ١٩٨٠) ، أما الجزء الأكبر من معوناتها فيتم من خلال الاتفاقيات الثنائية (٦١١٤ مليون دولار) مع تفضيل الدول العربية والاسلامية والتي تغطي بمعاملة خاصة في هذا الاطار^(١٩).

وعادة ما يضاف الى عملية تسييس المعونة هذه ، عملية التجهة التجارية ، اذ تلتزم الدول المستفيدة بالمعونة ، في مقابل ما تحصل عليه من مساهمات مالية ، بأن تقوم بشراء منتجات الدول المانحة للمعونة .

وهكذا يندر أن تكون المعونة خالصة لوجه الله ، ودون أن نذهب الى حد تأييد مقولة أنها تمثل شكلا جديدا من أشكال السيطرة (التي يشترك فيها أيضا ، كل بطريقة الخاصة ، الدول الاشتراكية والدول المصدرة للبترول) ، فانه يمكن القول بأن المعونة ليست مصممة أساسا استجابة الى الاحتياجات الحقيقية للتنمية وخصوصا في الدول الفقيرة والأكثر حاجة .

ب (مشكلة التجارة

ينطوى التبادل التجارى بين الدول الصناعية والدول المتخلفة على نوع من عدم التكافؤ المزوج : فالدول المتخلفة محكوم عليها عادة بامداد الدول الصناعية بالمواد الأولية مقابل الحصول على المواد المصنعة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تسيطر الدول المستهلكة للمواد الأولية والمصدرة للمواد المصنعة على السوق العالمية بسهولة ، اذ يمكنها ببساطة القيام بعمليات تخزين كبيرة

الشكل رقم (٥٢)
مجموع الإعانات المالية المقدمة للدول النامية والبلدان
المصدرة الأطراف من جانب الدول الأعضاء في لجنة المعونة من أجل التنمية (ب. الجنيه الإندونيسي)

صافي المدفوعات	توسط ٧٠ - ٧٢	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
أولا المعونات العامة للتنمية (أ.ب.) لجنة المعونات العامة للتنمية إلى الدخل القومي العام	٧٩.٤٩	١٥٧٤٤.٨	١٩٩٩٤.٥	٢٢٤٩٩.٢	٢٦٧٧٥.٧
١ - المعونات العامة للتنمية ثنائية - الأطراف (٢+١)	٣٠	٣٢	٣٥	٣٥	٣٧
١ - الفتح ولشبابها	٦٢١٥.٧	١٠٠٨٠.٣٠	١٣٢٢٤.٤	١٥٩١٧.٩	١٧٦٤٠.٨
١ - ١ - الصناعات القسي	٣٧٦٩.٥	٧٢.٤٧	٩٤٠.٣٨	١١٨٩.٢	١٣٦٥.٦
١ - ١ - المعونة الغذائية	٢١٧.٧	٣٠١.٦	٣٧٧.٩	٤٦٨.٤	٥٤٧.٥
٢ - أسواق المدون	٥٣١.٨	٧٠.٥	٧٧.٣	٨٠.٥	٧٩.٨
٤ - منح أخرى	١٠.٤	٢١.٦	٦٦.٥	٥٩.٠	١١٥.٤
	١٤٦٧.٧	٣٢٦.٣	٤١٨.٤	٥٢٨.٣	٦٢٢.٩
٢ - قروض وبيع أصول للتنمية	٢٤٤.٣	٢٨٧.٣	٣٧٢.٠	٤٦٨.٤	٣٩٤.٨
٢ - ١ - قروض جديدة للتنمية	١٨٧.٥	١٩٦.٠	٢٨٥.٧	٣٥٨.٣	٤١٩.٧
٢ - ٢ - قروض للمعونة الغذائية	٣٤.٥	٧.٠	٦٥.٣	٨٣.٤	٨٩.٥
٢ - ٣ - مدفوعة الدين	٢٢.٨	٢٠.٣	١٩.٩	١٥.٦	٨.٧
٢ - ٤ - مشاركة وصافى أخرى للأصول الغذائية	٥.٩	١٥.٣	١٢.٨	٥.٨	١٠.٩
ب - مساهمات في ميزانيات وبرامج لميزانيات المصدرة الأطراف (٣+٢+١)	١٩٩.٣	٥٦٤.٥	٦٨٧.٥	٦٥٠.٣	٩١٣.٩
١ - منح - - - - -	٧٥.٥	٢٢٣.٥	٢٤٢.٩	٣٤٣.٣	٤١٣.٧
١ - ١ - في منظمات الأمم المتحدة	٤٨.٤	١٢.٠	١٥٨.٣	١٦٩.٠	٢١٧.٠
١ - ٢ - السبل المتعددة	٢٢.٤	٧١.٨	٥٣.٤	١٢٢.٣	١٥٧.٣
١ - ٣ - هبات أخرى	٤.٩	٢٢.٣	٣١.٠	٥١.٨	٣٩.٢
٢ - منها : منح في شكل معونات غذائية مجتمعة	١٦.٠	٥.٤	٦١.٨	٦٥.٤	٩٢.٤
٢ - ١ - إكسبات في رأس المال	٨٩.٨	٣٣.٩	٤٤.٣	٣.١٥	٤.٩
٢ - ٢ - ١ - البنك الدولي	٤.٨	١٢.٨	٢٨.٣	٨.٥	١٤.٠
٢ - ٢ - ٢ - هيئة الدولية للتنمية	٦١.٨	٢١٥.٣	٣١٥.٤	١٩٦.٠	٣٠٩.٣
٢ - ٣ - بنك التنمية	٢٣.٢	٩٩.٣	٨٤.٣	٨٣.٣	٦٤.٣
٢ - ٤ - هبات أخرى	٤.٠	٤.٥	١٤.٣	١٧.٧	٧.٢

صنع شكل (٥٧)

٢٨٩٨	٥٦٩	٢٦٢	٢٨٩٨	٣٧٧	٢ - فروع إحصاء
٥٢٧٩٨	٢٧٥٢٨	٥٤٩٤٩	٢٤٩٢٢	١٥٤٢٧	فانيا : أوجه أخرى للقيم من جانب
					القطاع الملم (أ+ب)
٥٢٨٦٢	٢٩٩٦٤	٥٢٢٨٢	٢٣٦٥٢	١٢٣٦٢	١ - فروع حلة القصير
٢١٠٦٢	١١٩٦٥	٣٠٤٩٢	٢١٢٨٦	٨٤٤٢٢	٢ - مفازات وعناصر أخرى
٢٢٨٥٢	١٨٠٤٨	٢٢٩٤٢	١١٨٧٥	٢٨٧٢	ب - مفازات متعددة الأطراف
١٠٦٢	٢٤٢٨	١٥٦٧	١٢٦٧	٣١٦٤	منها الملك الدول
١١٠٨	٢٨٥٨	٩٩٢	١٠٠٢	٢٩٩٧	
					المجموع القوي (أولا + ثانيا) -
٢٦٠٥٥٢	٢٥١٧٦٧	٢٥٤٨٩٢	١٩١٨٧٢	٩٤٤٧٥	المطابقات الإحصائية الملمة
					للم : للمح القلمة من مفازات القطاع
٢٢٧٠٢	١٩٩٦٨	١١٧٥٢	١٤٨٩٢	٩٣٦٢	المحاصر
					وأيضا : الإحصائيات للقيمة بطروط
٤٠٦٢٤٢	٤٨٥٢٢٢	٤٤٠١٨٢	٣١٢٢٤٢	٧٤٣٩٢	السوق من جانب القطاع المحاصر
٨٨٩٦٢	١٢٩٤٥٢	١٠٨٠٠٢	٩٤٥٢٢	٣٧٤٤٢	(٤+١)
					١ - استلزمات ملاحية
٧٧٠٢٢	٢٢٤٤٢٨	٢١١٠٤٢	١٠٧٣٦٢	١١٣٤٢	٢ - استلزمات في الأوقات المالية
١٤٦٨٢	٢٠٨٧٥	٢٢٢٨٤٢	٢٦٤٢٤	٦٣٧٢	(المالية)
					٣ - استلزمات في الأوقات
١٢٥٦٧٧	١٠٠٤٤٧	٩٨٨٦٢	٨٤٩٠٢	١٩٢٢٨	(المالية) - متعددة الأطراف
(٢٣٧٧٦٧)		٢٠٢٢٧٢	١٠٨٤٢٧	٨٤٩٢	٤ - فروع خاصة للقصير
					وأيضا (٥) - القطاع
					المقضى للخرج في وأيضا
					(١) مملكة طيبة : استلزمات مالية
	(٢٢٤٦٥٢)	١٩٤٠٩٢	١٠٢٠٠٢	٨٦٢٢	معدودة
			٣٧٨٩٢	٢٢	- بالقدرة الأجنبي
			٢٢	٢٢	- بالقدرة المثل
					(٢) استلزمات في الأوقات المالية للمعدودة
	(١٣٠٦٢٨)	٨٥٧٢	٦٤٢٤	٣٢٤	الأطراف
					عليا : إجمال مصادر الإحصائيات
٧٥٠١٢٢	٧٥٦٩٥٧	٧١١٨٢٤	٥٢٠٠٠٢	١٧٨٢٢٨	(من أولا - وأيضا) نسبة إحصاء
٢٢٨	٦٢٧	٦٢٥	٢٢٨	٢٢٨	إلى الدخل القومي الملم

أو اشغال المنافسة بين الدول المنتجة للتأثير على الأسعار عندما لا تتوفر لديها الامكانيات اللازمة لانتاج مواد بديلة تقلل من اعتمادهم على الموردين التقليديين . وفي هذا الاطار فليس من المستغرب أن تصاب الدول النامية بالأحباط الآن بعد أن كانت قد أملت في بداية الستينات ، في امكان تحقيق التوازن في التبادل الدولي . ومع ذلك فقد بذل كلا الطرفين جهدا في هذا الاتجاه لتطبيع التبادل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وهذا « التطبيع » يمر بالضرورة من خلال عدد من الاتفاقيات تهدف الى تحقيق التوازن في « شروط التبادل » باتباع عدد من الاجراءات أو المعاملات التفضيلية نظرا لأن الحقل أو التدهور فيها ينجم أساسا (وذلك باستثناء البترول) من تطبيق قوانين السوق .

وقد تم استخدام نوعين من الاجراءات التي مازال معمولاً بها حتى الآن . الأول يتمثل في الاعفاءات الجمركية التي اغلقت في اطار منظمة الجبات لتسهيل صادرات دول العالم الثالث إلى الدول الصناعية . وبعد الخروج على مبدأ المساواة في التعامل وشرط الدولة الأولى بالرعاية ، تنزلا من جانب الدول المتقدمة يعطى ميزة لا يستهان بها للدول المتخلفة . ومع ذلك فلايزال بحوزة الدول المتقدمة ترسانة من الأسلحة الدفاعية تستطيع ، إن شئنا ، أن نحد كثيرا من فاعلية ومن نطاق تطبيق هذه التنازلات مثل : استمرار تطبيق القيود الكمية ، اللجوء الى استخدام « بنود الإنقاذ » في حالة تدهور أوضاع السوق الداخلية ، تقديم الإعانات الحكومية أو تخفيض الضرائب على القطاعات الصناعية المهددة ، حث الدول الأقل تقدما على الدخول في حلبة المنافسة للحد من خطورة « الدول الصناعية الجديدة » . وعمدنا الاتفاقية الخاصة بالأكاياف المتعددة ، والتي أقرت عام ١٩٧٤ ووجدت في أول يناير عام ١٩٨٢ لمدة أربعة أعوام أخرى ، بمثابة جيد على طريقة استخدام مثل هذه الأسلحة وكذا عن الصعوبات التي تكتنف تطبيقها نظرا لأن الاتفاقية تم ٥٠ دولة يبلغ حجم التعامل التجاري بينها ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية للمنسوجات والملابس . فلبداىء التي تقوم عليها هذه الاتفاقية التي تمهد مجرد اطار عام للتعامل accord-cadre ، تفصح مجالا كبيرا للمساومة وتضع الدولة المصدرة وجهها لوجه أمام الدولة المستوردة بطريقة يصعب معها تماما قيام الأجهزة الجماعية ، للنوط بها الاشراف على تطبيق الاتفاق ، بوظيفة التحكم أو التوفيق . لكننا يجب ألا ننقل من خطورة المشكلة إذ أن دولة مثل فرنسا تستورد نصف ما تستهلكه من المنسوجات سنويا ، منذ بداية الثمانينات ، وهو ما أدى الى تدهور عدد كبير من الشركات الفرنسية بالانفلاس وعاصها البطالة . وهكذا نجد أن منافسة الدول النامية للدول الصناعية قد أصبحت حقيقة في عدد من القطاعات ، مثل قطاع المنسوجات هذا ، وأصبحت عملية التوفيق بين المصالح ضرورية بقدر ما هي دقيقة .

أما النوع الثاني من الاجراءات فيهدف الى محاولة تحقيق الاستقرار في أسعار المواد الأولية والتي عادة ما تشكل المصدر الرئيس لصادرات الدول المتخلفة والتي يمكن أن يؤدي التدهور المفاجيء في أسعارها الى نتائج مأساوية بالنسبة للميزان التجاري لهذه الدول . وقد تكونت اتحادات *cartels* من الدول المنتجة ، على نمط منظمة الدول المصدرة للبترول ، فأصبح للدول المنتجة للبوكسيت اتحاد عام

(١٩٧٤) ، والنحاس (١٩٦٧) ، والحديد (١٩٧٥) ، لكن هذه الاتفاقيات لا تقيم في معظم الأحوال سوى جانب من الدول المنتجة وبالتالي فهي لا تستطيع أن تدعى أنها تسيطر على السوق بنفس القدر الذي تتمتع به منظمة الدول المصدرة للبترول . وقد تم إبرام اتفاقيات خاصة ببعض المنتجات الأساسية *produits de base* (مثل اللحوم البقرية ، الزيوت ، القمح ، الشاي ، البن ، الكاكاو ، السكر ، منتجات الألبان) بين الدول المنتجة والدول المستهلكة . وتطوى هذه الاتفاقيات على تحديد للحدود الدنيا والقصى للأسعار وتحقيق قدر من المخزون يسمح بضمان انتظام التبادل واستقرار الأسعار . وقد تضمنت اتفاقية لومي الأولى ، والموقعة بين دول السوق الأوروبية المشتركة و٥٩ دولة من أفريقيا ومنطقة الكاريبي والباسيفيك ، في ٢٨ فبراير ١٩٧٥ ، حق أداة جديدة تعرف باسم « ستابكس » التي تطوى على معنى تثبيت أسعار الصادرات « تحقق للدول النامية أطراف هذه الاتفاقية ميزة اضافية بالمقارنة بالاتفاقيات الخاصة بالمنتجات الأساسية وتمثل في الضمان المالي الذي تقدمه الدول الأوروبية في حالة انخفاض أسعار الصادرات . وقد وسعت الدول الأوروبية من نطاق هذا الضمان بالتوقيع على معاهدة لومي الثانية في ٣١ أكتوبر ١ٹ٧٩ فأصبح يشمل قائمة أكبر من تلك القائمة من المنتجات التي كان يغطيها الاتفاق الأول (٢٣ صنفاً) وبذلك امتد هذا الضمان الى عدد آخر من المنتجات وبالذات المعنينة منها (النحاس ، الكوبالت ، المنجنيز ، البوكسيت ، القصدير ، والحديد ، وهو ما يفسر إطلاق اسم « سيسمين » *syminine* على هذا الجزء من الاتفاقية) . وتحتير الآليات التي انطوت عليها اتفاقيات لومي (والتي اكتملت بإلغاء القيود على الصادرات من المنتجات الزراعية في حدود ٧٢٪ من حجمها الكلي) نموذجاً يحذى لتطوير فعالية المعونة المقدمة الى العالم الثالث . وبدون التقليل من أهمية ما تم احرازه بالفعل من تقدم الا أنه تجدر ملاحظة أن عددا كبيرا جدا من الدول مازال خارج إطار هذا النظام من الضمانات ، كما وان تطبيق هذا النظام لا يتم الا تحت شروط معينة تحد من نطاقه ، بالإضافة الى أن مجمل هذا النظام ينطوى في الواقع على محاولة ادخال الطمأنينة وإزالة الخوف بأكثر مما يسهم في تحقيق التنمية .

وبدل نظام المعاملات الجبركية التفضيلية المكروس (أى لمصلحة الدول الثامنة) ونظام ضمان أسعار المواد الأولية على أن التصدي للعبة قانون السوق الذي لا يرحم ، لا يكون الا بابتداع قواعد غير متكافئة *des normes inégales* أى لا تنطوى على مبدأ للمعاملة بالمثل ، وهو ما قد يتقود يوما ما الى بدء الطريق الموصل الى « النظام الاقتصادي العللي الجديد » والذي لا تكف دول مجسوة الى ٧٧ عن المطالبة به دوما في المؤتمرات الاقتصادية الدولية^(٢).

ملاحظة :

تتم الحكومات عادة ، في إطار هذا الجدل ، بالإنانية وبالتخندق وراء قاعدة السيادة للدفاع عن المصالح القومية الضيقة . لكنهم يسلوكهم هنا ، وفي معظم الأحوال ، ليسوا سوى المتحدثين الرسميين باسم الشعوب التي يمثلونها . فالرأي العام في الدول الصناعية لا يمر في الواقع سوى قدر ضئيل من الاهتمام إلى قضية تنمية العالم الثالث . ففي يونيو ١٩٧٦ رفض الشعب السويسري ، من خلال استفتاء ، منح قرض مقلده ٢٠٠ مليون فرنك سويسري إلى :الهيئة الدولية للتنمية (وهي أحد فروع البنك الدولي) في نفس اليوم الذي أقر فيه ونفس الطريقة ، أي بالاستفتاء ، مشروعا للتأمين ضد البطالة . ويحصد الرأي العام الفرنسي أن تقديم المعونة إلى دول العالم الثالث مسألة ضرورية ، ولكنه في نفس الوقت لا يرغب في زيادة قيمة هذه المعونة(انظر الشكل رقم ٥٦) . وعندما استطلع رأيه حول التهديدات التي تشكل خطرا على استقلال فرنسا ، جاء ترتيب دول العالم الثالث في مقدمة هذه التهديدات (٢١٪ من الآراء) في مقابل ١٦٪ للاتحاد السوفيتي و ١٥٪ للولايات المتحدة^(١) . وهذا هو بالقطع السبب الذي دفع جون بير كوت J.P. Coe وزير التعاون والتنمية إلى أن يصرح في ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ قائلا : ان كل فرنك تدفعه فرنسا كمعونة يجب أن يكون موجها لخدمة المصالح القومية الفرنسية والافسوف يستحيل اقتناع الرأي العام الفرنسي بهذا مزيد من الجهد في هذا الاتجاه . وسوف تؤكد فرنسا على تفضيلها للمساعدات الثنائية لأنها أكثر فاعلية سواء من وجهة نظر الدول المانحة للمعونة أو من وجهة نظر الدول المستفيدة منها^(٢) .

وعلى الرغم من أن السويد تشتهر بالجهد الذي تبذله لمساعدة الدول المتخلفة إلا أن هناك نفورا واضحا ، وخصوصا من جانب الثقافات ، يقلوم هذا الجهد ، وهو ما يفصح عنه هذا التصريح الذي أدلى به زعيم عمالي ، وهو في نفس الوقت نائب استوكهلم ، آرن جيجر Arne Gijer : « أستطيع أن أؤكد للبرلمان وللمستمعين أن هذه المعونة التي تقدم للدول الأجنبية لا تحظى بتأييد جماعي في هذا البلد . إن هذه المعونة عميقة ، ولايمكن تخير هذه الكراهية عن طريق حملة من المعلومات أو الدعاية . انني أستطيع ان اؤكد على ذلك لأنني اسافر كثيرا وأقابل الكثيرين في مواقع العمل في مناطق كثيرة من هذا البلد . ان لدى الناس مشاكلها الخاصة وهي تعتقد أن هذه المشاكل تولى بالرعاية .. وبصراحة فاني اطالب شخصا بأن لا تتسرع في الوصول بالمعونة إلى نسبة ١٪ من الدخل القومي العام والتي تقرررت كهدف يجب تحقيقه^(٣) . وفي الدول الأوروبية نجد ان غالبية المرشحين للانتخابات مقتنعون تماما بضرورة زيادة المعونة المقدمة إلى دول العالم الثالث ، الا ان الرأي العام يقل اقتناعا في الواقع (انظر الشكل رقم ٥٥) .

الشكل رقم ٥٥
موقف الرأى العام الأوروبي من المساعدات لدول العالم الثالث

١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٩
مجموع الرأى العام %	مجموع الرأى العام %	مرشحون في الانتخابات %
٢٣	٢٠	٥٠
٣٣	٣٠	٣٩
٢١	٢٢	٤
١٤	١٣	١
٩	١٥	٦
١٠٠	١٠٠	١٠٠

١-٤ يجب زيادة المعونة الاقتصادية
للعالم الثالث
— موافق تماماً
— مجمل إلى الموافقة
— لا يميل إلى الموافقة
— لا موافق مطلقاً
— ليس لهم رأى

الاجمالى

المصدر :

ج ٥٥

المصدر : EURO-BAROMETRE, No 16, décembre 1981

مؤلف الرأى العام القترنى، من المساعداات للءول النلمة

السؤال الثالث			السؤال الثاني			السؤال الأول			
أ	بعضها	كثافتها	رطبها	أ	لا	بعض	أ	لا	بعض
١٣	٣٥	٤٤	أ	١١	٢٢	٦٧	١٩	٢٢	٣٨
١١	٢٩	٥٠	ب	أ	١٨	٧٤	٢٨	٣١	٤١
١١	٣٧	٤٤	أ	أ	٢٥	٦٧	٢٩	٣٢	٣٩
١٥	١٠	٣٨	ب	١٣	٢٥	٦٢	٢٣	٣٧	٣٠
١٩	٣٢	٤٣	ب	١٥	٢١	٦٤	٢٨	٣١	٤١
فوق من الخالص والساخن									
٢٧	٣٧	٤٠	ب	١٨	٢٧	٦٠	٤٧	٢٩	٧٤
١٣	٤٦	٣٥	ب	١٥	٢٧	٥٥	٢٤	٣٦	٤٠
٩	٢٧	٥٠	١٤	١٤	١٥	٧٣	١٩	٣٠	٥١
أ	٣٧	٤٦	٩	٥	٢٢	٧٣	٢١	٣٣	٤٦
١٠	٣٤	٤٨	أ	أ	٢١	٧٤	٣٠	٣٤	٣٦
١٧	٣٤	٤٣	ب	١٢	٢٤	٦٤	٢٤	٣٤	٤٧
المأخرون									
أ	٣٧	٤٥	ب	١	٢٨	٦٦	٢٠	٤٠	٤٠
١٠	٣١	٥١	أ	٩	١٨	٧٣	٢٨	٢٨	٤٤
أ	٣٩	٣٣	ب	أ	٢٥	٧٧	٢٣	٣٦	٥١
١٨	٣٢	٣٥	٥	٢١	٢٢	٥٧	٤٩	١٨	٣٣
المأخرون الأضراسيون P.D.G.S									
الوسط البيناري U.D.									
الحرب البويري									

السؤال الأول : فيما يتعلق بالعلاقات القرسية — الجزائية

هل تستلذ أن تقرضا مصلحة بل أنتاج سياسة معلومة مع الجمهور ؟

السؤال الثاني : هل تعتقد أنه يجب حل فرنسا أن تساعد الدول المتطرفة ؟

السؤال الثالث : هل محمد علي بن عبد الله الساعاتي المالك هو الذي كتب هذا الكتاب ؟

(أسئلة طرحت في الامتحان من ٨ - ١٣ ديسمبر ١٩٦٧)

واذن فان مسؤولية الدول أو الحكومات ليست وحدها محل التساؤل أو الخلاف . اذ من شأن التقلبات التي تتحرى عملية التبادل الدولى ، المساس بشكل مباشر أو غير مباشر بحدود من المصالح العامة أو الخاصة لبعض الفئات الاجتماعية أو المهنية التي تحاول بشكل غريزى تعظيم أرباحها أو التقليل من خسائرها الى أقصى أو ادنى الحدود . وبالتالي ترتبط استراتيجية الدول ، التي تجتهد نفسها وجها لوجه على طاولاة المفاوضات ، ارتباطا مباشرا بالضغط التي تمارس عليها من الداخل والتي تخلط عادة عن غير وجه حق بين الدفاع عن مصالحها الخاصة والحالة وبين المصلحة الوطنية . وعلى الرغم من أن التضامن الدولى يمكن أن يمثل أطروحة تصلح شعلا لحركات خطابية بلاغية ، الا أنه لسوء الحظ لا يمثل حجة مقنعة انتخابيا ، ففى عالم يسيطر عليه تنافس لا يرحم لا نستطيع أن نتوقع امكانية نقل الثروة بطريقة ذاتية أو ارادية . وحين تتملر امكانية اقتناع المحظوظين بالتنازل عن امتيازاتهم لا يبقى لنا سوى أن نعرف ما هى القوة التي يمكن أن تجبرهم على ذلك . والى أن يحين هذا الوقت فسوف تمثل المصالح المتعارضة ، والتي تفصح عن نفسها من خلال الدول ، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه عملية تنفيذ العلاقات بين أطراف النظام الدولى .

هوامش الفصل الرابع :

Adam Smith, Richesse des nations, Livre II, chap. III.

(١)

(٢) يتناقص معدل نمو الاقتصاد السوفيتي بشكل مستمر وهي حقيقة تؤكدتها الإحصاءات الرسمية نفسها .

(٣) والواقع أنه لاصحة مطلقا لما تردد حول عدم تأثير الدول الاشتراكية بالأزمة الاقتصادية التي نجمت عن ارتفاع أسعار البترول ، ولا تنطوي هذه الشائعة أن تكون عملا من أعمال الدعاية . « لقد تأثرت يوغوسلافيا أيضا بالآثار السلبية لأزمة الطاقة . ولكن يوغوسلافيا ليست دولة متقدمة جدا فلا الاضرار التي أصابها كانت أخف من تلك التي أصابت الدول المتقدمة .. لكن الارتفاع في أسعار البترول ضاعف من حدة الضغوط التضخمية في الداخل إذ أنه في عام ١٩٧٤ ققط كان مجموع الحساسة الصافية التي لحقت بالاقتصاد اليوغوسلافي نتيجة لارتفاع أسعار البترول يصل الى ٥٣٠ مليون دولار »

Ljubisa ADAMOVIĆ, «World Energy Crisis and its effects upon Yugoslav Economy» dans Le socialisme dans la théorie et pratique yougoslaves, Belgrade, 1976.

(٤) انظر ظروف وشروط العمل الغير انسانية والتي تندبها ، فيما يتعلق بفرنسا ، فطري Villermé منذ ١٨٤٠ في تقريره « صورة للحالة الصحية والمنحبة للعمال في مصانع القطن والصوف والحبر » .

(٥) أنظر الجزء الأول ، الفصل الخامس من هذا الكتاب

P. BOURRELIER, F. CALOT, R. DIETRICH et J. HUGON, «Matières premières minérales et relations internationales», Annales des mines, janv. 1975.

(٦)

(٧) وهذا هو السبب الذي من أجله عقد مؤتمر خاص بالدول الأقل تقدما في باريس في سبتمبر ١٩٨١ . أنظر : Gabriel MIGNOT, Les pays les plus pauvres: quelle coopération pour quel développement? Institut français des relations internationales, 1981.

(٨) وتقبل بعض القيادات الماركسية الثرية بوجهة النظر هذه . يقول برلينجر : « وصحيح ، من ناحية أخرى أن عملية تغير شروط التبادل مع الدول النامية سوف تؤدي الى مشاكل صعبة بل ومعقدة مع الحركة العمالية في بلادنا » .

BERLINGUER, «Intervention à la Conférence de Bruxelles des P.C. d'Europe occidentale», 21 janv. 1974 dans les P.C. espagnol, français et italien face au pouvoir, Ch. Bourgeois, 1976).

(٩) «Technology, trade and diplomacy», Far Eastern Economic Review, Hong-Kong, 21 nov. 1980. Reproduit par «Problèmes économiques et sociaux, La Documentation française, n° 408, 13 févr. 1981.

(١٧) انظر

Thibaut FLORY, Le G.A.T.T., Droit international et commerce mondial, L.G.D.J., 1968 et
Daniel JOUANEAU, Le G.A.T.T., P.U.F., 1980.

(١٣) أعلن جاك ديلاور وزير المالية أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٨ يوليو ١٩٨١ أن « الاغتراب في الاقتصاد العالمي أصبح ضرورة مطلقة لا يمكن الابتعاد عنها » كما أعلن مير مورو رئيس الوزراء أمام رؤساء الشركات الخاصة في ٨ فبراير ١٩٨٢ « نحن نعلم قيمة المنافسة الاقتصادية على الصعيد العالمي . ولن نتف فرنسا موقفا متوجدا . إذ أن الفرصة كبيرة أمامها لتواجه التحدي الذي تفرضه تلك المنافسة إذا فعلت ذلك بروح ديناميكية وانتفاع على العالم » .

(١٤) ويتضح تماما عجز الحكومات عن الرقابة على التدفقات المالية من فحس الطبقة التي أدت الى قيام سوق أوروبية للمعاملات قدرت قيمتها في عام ١٩٧٩ بـ ٦٠٠ مليار دولار . ويتنقل هذا الكم الهائل من رؤوس الأموال ، وهي أموال خاصة أو عامة ، من دول الى أخرى أو من قطاع اقتصادي الى آخر حسب الظروف السائدة ولكنه أصبح يشكل مصدرا هاما من مصادر السيولة سواء بالنسبة للشركات أو الحكومات التي تواجه صعوبات مهمة . ويلقى تباطؤ الحكومات مع هذه التجمعات المالية ، التي تشترك فيها بنسب مختلفة شركات متعددة الجنسية وشركات عامة ، بالضوء على حقيقة فقدان الحكومة لمركزها التقليدي فيما يتعلق بإحتكائها لعملية خلق القود . وإذا استمرنا الصيغة المتأخرة التي عبر بها عدد من الخبراء عن هذا الوضع يمكن أن نقول « أن سوق العملات الأوروبية بنهذ من الاتحاد المتبادل بين الدول في الميدان الاقتصادي والمالي » ولكنه « يحل استقلال السياسات المالية للدول الى وهم Dominique CARREAU, Patrick JULLIARD, Thibaut FLORY, Droit international économique, L.G.D.J., 2^e éd., 1980, p. 175). وقد تجاهل هؤلاء الخبراء والذين لا يرون في الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية على نحو يدعو للدهشة ، تحليل هذه التحولات والتي تتزايد عميقا بعد إقامة سوق سندات أوروبية التي يصفها هؤلاء الخبراء أنفسهم « بأنها سوق مالية دولية بلا حدود .. وتقرس وظائفها من خلال مؤسسات قانونية عديدة ومعقدة صاغتها السلطة الملكية الدولية » (المصدر نفسه ، ص ١٧٩) . فما الذي يتبقى ، بعد كل هذا ، من تلك العقيدة الجامدة التي ما تزال تتحدث عن سيادة الدولة ؟ .

(١٥) حتى عام ١٩٨٠ كانت فرنسا تدرج في الاحصائيات الخاصة بالمساعدات التي تقدمها للدول النامية كافة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها لأقاليم ودوليات ملوارة البحار . أما القيمة الحقيقية لمساعداتها فلم تكن تتجاوز ٠,٢٥٪ من اجمالي الناتج القومي . وقد التزمت حكومة اليسار التي وصلت الى السلطة في مايو ١٩٨١ بهيأة هذه المساعدات والوصول بها الى نسبة ٠,٣٠٪ .

1999. L'expertise de Wasaily Leontief, Op. Cit.

(١٦)

(١٧) انظر الملاحظات الهامة الواردة في :
Rapport annuel de l'Institut français des relations internationales :
R.A.M.S.E.S. 1981, Economica, 1981.

(١٨) وتصبح للمشكلة أكثر تعقيدا بالصبة البنوك وخصوصا عندما يتبين عليها أن تواجه في نفس الوقت مشكلة عدم قدرة بعض دول الكتلة الشرقية (خصوصا بولنده التي وصلت مديونيتها الى ٢٥ مليار دولار-) على الوفاء بالتزاماتها . إن الضمانات التي تقدمها الحكومات الغربية لبنوكها الخاصة تصبح في مثل هذه الحالات بمثابة احلال للمعونة محل المعونة الخاصة ..

(١٩) وخصوصا المغرب وميتروك والصومال وباكستان واليمن وبنجلاديش الذين استفادوا وحدهم بنحو ربع التسهيلات الأثمانية التي قدمت منظمة الدول المصدرة للنفط في عام ١٩٨٠ .

(٢٠) حول الاتفاقيات المتعلقة بالملاصبات الأساسية أنظر :

Actualités (Revue de la Banque française du commerce extérieur, déc. 1980). Sur les Accords de Lomé, cf. «La C.E.E. et le Tiers-Monde», Problèmes politiques et Sociaux, n° 425, 9 oct. 1981, la Documentation française.

(٢١) المصدر : استطلاع للرأى نشرته Le recours républicain في فبراير ١٩٧٨

(٢٢) مؤتمر صحفي عقد في مركز السلام الدولي ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ ، لوموند ، ٢٠ سبتمبر ١٩٨١ .

Risksgaden Protokoll, 1973, n° 72, Stockholm 1973, p.36-37 cité d'après Nathanelli BONY, La (٢٣) Suède et L'Afrique noire, thèse dactylographiée, Paris I, 1978.

مراجع :

— مؤلفات عامة

KEREVER (André), VIATTE (Gérard): Les rouages de L'économie internationale, Paris, Editions ouvrières, 1972.

DE LAUBIER (Dominique): Les relations financières internationales, Paris, Editions ouvrières, 1975.

G.A.T.T.: Le Commerce mondial (Rapport annuel).

Banque mondiale: Trends in developing Countries, 1973.

DE MONTBRIAL (Thierry): Le désordre économique mondial, Paris, Calmann-Lévy, 1974.

RUSSETT (Bruce M.): Economic theories of international relations, Chicago, Markham, 1968.

CARREAU (Dominique), JULLARD (Patrick), FLORY (Thiébaud): Droit

international économique, L.G.D.J., 2^e éd., 1980.

FLORY (Maurice): Droit international du développement, P.U.F., ١٩٧٤ .

1978.

— عن التقسيم الدولي للعمل :

DE LA CHARRIERE (Guy): La nouvelle division international du travail, Geneve, Paris, Droz, 1969.

MENDE (Tibor): De l'aide à la recolonisation, Paris, Seuil, 1975.

EMMANDUEL (Arghiri): L'échange Paris, Maspero, 1969.

AMIN (Samir): Le développement inégal, Paris, Editions de Minuit, 1973.

Justice économique internationale (ouvrage collectif), Paris, Gallimard, 1976 «Les Pays industrialisés à la recherche d'un nouvel ordre économique mondial».

Revue française de science politique (n° spécial) août 1976.

GROSSER (Alfred) (et autres auteurs): Les politiques extérieures européennes dans la crise, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976.

— عن الاستراتيجية السوفيتية تجاه العالم الثالث :

JOUKOV (E.) (et autres auteurs): Le Tiers monde- problèmes et perspectives, Moscou, Editions du Progrès, 1969.

OULIANOVSKL (R.): Le socialisme et les pays libérés, Moscou, Editions du Progrès, 1975.

— عن مشروعات اصلاح النظام الاقتصادى العالمى :

— «La culture, la société et l'économie dans un monde nouveau», Cultures, U.N.E.S.C.O., 1976, n° 3.

— Vers un nouvel ordre économique et social international», Revue internationale des sciences sociales, 1976, n°4.

TINBERGEN (Jan) et ALIA: Reshaping international order: a Report to the Club of Rome, New York; E.P. Dutton, 1976.

LEONTIEF (W.) et ALIA: Nations Unies - 1999- Une étude de L'O.N.U. sur l'économie mondiale future, Dunod, 1977.

HERRERA (Amilcar O.): Un monde pour tous— Le modèle mondial lotion-américain, P.U.F., 1977.

O.C.D.E.: Interfutures - Face aux futurs, Pour une maîtrise du vraisemblable

et une gestion de l'imprévisible, O.C.D.E., 1979.

BRANDT (Willy) et ALIA: Nord-Sud, Un programme de survie, Gallimard 1980.

BEDJAOUT (Mohammed): Pour un nouvel ordre économique international, U.N.E.S.C.O., 1979.

الفصل الخامس

« الأهواء » ، « Les Passions » ،

إذا كان صحيحا أن العلاقات المتبادلة بين البشر تتم وفقا للمصالح المادية وإذا كان صحيحا أنه يمكن النظر الى الدول ، من هذه الزاوية ، باعتبارها وحدات متجانسة تنصرف طبقا لحسابات عقلانية محضة ، فقد لا تصبح العلاقات الدولية بالضرورة علاقات سلمية ولكنه كان من الممكن على الأقل فك طلاسم هذه العلاقات من خلال الرسوم البيانية للنتاج والتبادل أو طبقا للحسابات الاستراتيجية لأطرافها . إلا أن هاتين الفرضيتين ، قد صيغتا في الواقع لتسهيل البحث ، رغم اتساقهما ، لسوء الحظ ، بعدم الدقة^(١). إذ يخضع سلوك الجماعات ، مثله في ذلك مثل سلوك الأفراد ، لسلسلة من المؤثرات تبعد بطبيعتها إجمادا كليا عن العقلانية ، ومن بين هذه المؤثرات : الأهواء passions ، العقائد croyances ، الأساطير mythes ، الأيديولوجيات idéologies ، أى باختصار كل ما يتصل بالنظم القيمية أو « الثقافة culture » (بالمعنى الأنثروبولوجي للمصطلح) وهى مؤثرات تدخل في لعبة للمشاحات الدولية . وإذا كان هذا هو شأن العلاقات الدولية دائما ، إلا أن سهولة انتقال الأفراد والأفكار عبر الحدود (أنظر الفصلين الثانى والثالث) ، قد أسهم في زيادة كثافة وسرعة هذا النوع من التلحقات .

في هذا الإطار لا يتعين أن نصاب بالدهشة إذا اكتشفنا أن العقلانية أو الرشادة لا تحل في سلوك القاطنين الدوليين ، بما في ذلك الحكومات ، سوى قدر ضئيل ، وألا ننسى قوة التطلعات بمختلف أنواعها والتي عادة ماتغيب حسابات الخيراء .

ان الحرص الشديد على تحقيق قدر من النظام في العالم وهو حرص يتجلى بوضوح لدى كل الرجال القادرين على العمل ، وكنا حاجة الخبراء والباحثين الماسة إلى الوضوح ، بفضيانه عادة الى النظر الى العلاقات الدولية وكأنها مبلرة يتنافس فيها لاعيون عقلانيون . ومن هذه الزلوية تلقى المسيرة العلمية للاقتصاديين (الليبراليون منهم والماركسيون) بمسيرة السياسيين من أنصار الواقعية السياسية . فيصرف النظر عما اذا كان موضوع البحث هو المزايا المادية أو القوة فان سلوك اللاعبين يتركز على استراتيجية مفادها تنظيم القوائد الى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن . وفي هذا الاطار لا يكون للخطاب السياسي ، أو الايماء الايديولوجي أو الشعار الدعائي من وظيفة سوى الحرص على الدفاع عن العائد أو عن الرشادة ، وهو حرص غير مشرف على أى حال .

وربما يكون من المفيد كثيرا أن تكون لدينا شبكة أو مصفوفة للشرح والتفسير يمكن من خلالها التعامل مع الفاعلين الذين يتبادلون المواقع ، والتنبؤ ، استنادا الى معايير متفق عليها ، بما سيكون عليه سلوك هؤلاء الفاعلين . ومع ذلك فقد بدأ الاقتصاديون أنفسهم بتشككون في حصافة مثل هذه التفسيرات ، وبالتالي فمن باب أولى يتعين أن نعي خطورة الاكتفاء بمنهج عقلاني لتفسير الواقع الاجتماعي عندما تدخل السياسة الى الحليمة . وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية فانه يتعين علينا أن نتساءل ، على الأقل ، عن مدى امكانية وحلود فهمها من خلال منهج عقلاني صرف .

ان اهتمامنا يجب أن ينصرف أولا الى هؤلاء القادة الذين وضع القدر بين أيديهم مصائر شعوبهم وآلت اليهم مسؤولية اتخاذ قرارات الحرب والسلم . إذ نجد أن من بين هؤلاء الابطال أو الزعامات الكاريزمية من يمكن وصفهم « بالعقلانيين » ليس فقط لانهم حرصوا دائما على أن يواصلوا بين الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه ولكن لأنهم عرفوا أيضا كيف لا يتجاوزون حدود قدراتهم . ولكن كثيرون هم أولئك الذين أصيبوا منهم بجنون العظمة *megalomanie* أو الذهان الهذلي *paranoie* أو انفصام الشخصية *schizophrénie* أو حتى بالاضطراب العقلي *confusion mentale* مما أودى ببلادهم الى التهلكة : فهل كان نابليون أو هتلر أو ستالين نماذج للرشادة العقلانية ؟ . واذا نظرنا للحاضر ، ودون الدخول في ترهات كلامية أو تعمد القذف ضد أحد ، فأنم نقع كبودها وأوغندة وغينيا الاستوائية أمام أعيننا ضحايا ديكتاتوريات متعصبة أو دموية ؟ كذلك فان السلامة العقلية لرجل الدولة يمكن أيضا أن تهن بفعل الزمن أو المرض . فهل كان روزفلت في وضع يسمح له بالتفاوض ندا لند مع ستالين في مؤتمر يالتا (فبراير ١٩٤٥) والذي عقد قبل أسابيع قليلة من وفاته ؟ واذا صدقنا رواية سيجموند فرويد Sigmund Freud ووليم بوليت W. Pollit (سفير الولايات المتحدة لدى فرنسا) ، فسوف نجد أن ويدرو ويلسون ، والذي سيطرت عليه نوبات داخلية ، قد تصرف بطريقة غريبة *aberrante* أثناء المفاوضات التي جرت لابرلم معاهدة فرساي وبشكل أغرب أثناء الحليمة التي قام بها في مواجهة الرأي العام الأمريكي عقب عودته عندما حاول اقتناعه بمزايا هذه المعاهدة والتي رفض الكونغرس الأمريكي في النهاية التصديق عليها^(١) . وهكذا ، وبدون أن نقع في

محظور التشاؤم أو التشهير المطلق ، يحق لنا أن نتساءل عما اذا كان تصورنا المسبق عن العقلانية التي تحيط بعمل الأمراء الذين يحكموننا هو تصوير يستند في حد ذاته الى أسس عقلانية .

فاذا ما نحينا الأفراد جانباً ونظرنا الى الأفعال *actes* فسوف نجد أن اثبات العقلانية مسألة ليست سهلة هنا أيضاً . فكم من القرارات التي اذا نظرنا اليها في حد ذاتها ، نكتشف أنها قد اتخذت بدافع الحرص على المكانة *prestige* أكثر منها استجابة لحسابات عقلانية رشيدة (تصنع طائرة الكونكورد الأسرع من الصوت والتي يصعب الاستمرار في استغلالها تجارياً بسبب ما تحققة من عجز ضخم) . وبشكل عام فعادة ما تبرز التصرفات السياسية استناداً الى مفاهيم من قبيل منطق الدولة *raison d'Etat* أو المصلحة الوطنية *intérêt national* . فكثيراً ما استخدم المفهوم الأول كغطاء لنزوات الأمراء ، أما الثاني فقد حظى بسمعة أفضل نظراً لما له من صدى ديمقراطي هو أيضاً ليس سوى فغ في الواقع . فالديكتاتوريون لا يتورعون عن استخدامه لتبرير تصرفاتهم . أما في الدول التي يسود فيها حرية الرأي والنقاش وتصارع الآراء فنادراً ما يتم الاتفاق على مضمون موحد للمصلحة الوطنية بين الحكومة والمعارضة الى الحد الذي يختلف فيه تعريف هذا المفهوم في كل مرة يحدث فيها تغير للأغلبية الحاكمة : فالمصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية تختلف في مفهوم الرئيس جونسون عنها في مفهوم الرئيس نيكسون أو كارتر أو ريغان . بل ان الطريقة التي يمكن بها الدفاع عن المصلحة الوطنية قد تكون محل خلاف بين القوى التي تساند الأغلبية الحاكمة نفسها . فقد انتقد حزب « التجمع من أجل الجمهورية » R.F.R. لقاء بريجنيف - ديستان في وارسو في ربيع ١٩٨٠ ، على الرغم من أن هذا الحزب كان ممثلاً في الحكومة . ولم يحل الائتلاف الحكومي القائم بين الحزبين الفرنسيين الشيوعي والاشتراكي منذ يونيو ١٩٨١ ، من الائتلاف فيما بينهما حول السياسة السوفيتية في أفغانستان أو بولندا . كذلك شجبت النقابات العمالية (فيما عدا الاتحاد العام للشغل C.G.T) العقد الذي أبرمته الحكومة الفرنسية في يناير ١٩٨٢ مع الحكومة السوفيتية لتزويد فرنسا بالغاز الطبيعي . ومثل هذه الاختلافات كثيرة وهي تؤكد على أن المصلحة الوطنية لا تزال موضوعاً للجدل في كل وقت ، وذلك باستثناء الدول التي تمنح طبيعة النظام القائم فيها أى نقاش من حيث المبدأ . فهل يجب علينا حينئذ أن نعتبر أن الديكتاتوريات هي وحدها التي تتمتع براحة الضمير حول موضوع المصلحة الوطنية ؟

والواقع أننا لو وضعنا مدرك المصلحة الوطنية في اطاره التاريخي أو الزمني فسوف نجده أقل تماسكاً مما قد يبدو لأول وهلة . فقد يتضح أن الاتفاق العام الذي تحقق حول سياسة معينة في لحظة معينة ، وعلى ضوء الخبرة اللاحقة ، متعارضاً مع المصالح الحقيقية للدولة . لقد أصيب ادوارد دالادييه E. Daladier بالدهشة حين استقبل كفاتيح بعد عودته من مؤتمر ميونيخ (١٩٣٨) . وبعد عامين فقط وافقت أغلبية الفرنسيين على توقيع اتفاقية الهدنة وفتح صفحة جديدة في سياسة التعاون مع ألمانيا النازية . ومع ذلك فقد أوضحت الأحداث اللاحقة أنه كان لدى الأقلية التي عارضت اتفاقية ميونيخ أو المجموعة الصغيرة من رجال المقاومة التي التفت ، منذ ١٨ يونيو ١٩٤٠ ، حول الجنرال

ديجول ، احساس اصدق بالمصلحة الوطنية من معظم المواطنين الذين عاصروهم . والواقع اننا لا نستطيع ان نقرر فحوى المصلحة الوطنية الا بعد فوات الأوان فقط ، وأحيانا بعد مرور فترة طويلة .
اذ أن تقدير أى موقف محدد ينطوي لا محالة على قدر من التنبؤ أو المخاطرة ويحمل حسابات عقلانية متعارضة ، ومن شأن هذا كله أن يضيف قدرا من الضبابية حول مدرك المصلحة الوطنية والذي يستخدم على نحو خاص كمبرر من جانب القادة الحاكمين ويعكس في الوقت نفسه لعبة الأفكار المسبقة والأهواء والأساطير أكثر مما يعكس الحسابات الباردة والموضوعية .

وعلى أى حال فلنكن يمكن تقويم موضوع المصلحة الوطنية تقويما صحيحا فلا بد من الاتفاق على طبيعة المخاطر ووزن الأخطار التي يمكن أن تهدد الدول محل الاعتبار . لكن الخبرة العملية تشير الى أن مثل هذه التقديرات تبتنى في الأساس عن « ادراك perception » أو « تصور representation » صناع القرار (ومن باب أولى الرأي العام الذي لا يتوفر له نفس القدر من المعلومات ويتصرف على نحو أكثر عاطفية) لشخصية الخصوم ان لم يكن لطبيعة المشاكل التي يتعين حلها^(١).

وفي العلاقات بين الدول عادة ما تتبع هذه التصورات وتعبر عن نفسها استنادا الى « قوالب لفظية clichés » أو « قوالب سلوكية stéréotypes » تختمر فيها بقايا الذاكرة الجماعية والتوبات العاطفية . فقد تطلب تصحيح صورة الألمان في اذهان الفرنسيين ، بعد الحرب العالمية الثانية ، سنوات عمل متصلة تضاعفت فيها جهود فرق عديدة من المناضلين مع جهود بعض الهيئات المتخصصة مثل المكتب الفرنسي - الألماني للشباب^(٢) . كذلك يلاحظ أن الدعاية المخرضة *la propagande partisane* تعمل في طياتها آثار عدم ثقة غريزية في مواجهة « العدو الوراثي l'ennemi héréditaire » حيث الشكوك متبادلة حول الرغبة في الانتقام (فالتعبير الأثير لدى الحزب الشيوعي لوصف قادة المانيا الغربية هو « عشاق الثأر في بون les revanchards de Bonn ») أو التمهيد للخيانة عن طريق الانقلاب المفاجيء في التحالفات (وفي هذا الاطار عادة ما يتم التذكير بـ *برابالو* أو الاتفاق الألماني - السوفيتي الذي أبرم عام ١٩٣٩)^(٣) . أما في الحالات الأخرى مثل العلاقات الفرنسية - البريطانية أو الفرنسية - الأمريكية فنجد أن للمعطيات السيكولوجية عادة ما تكون أكثر دقة *subtiles* اذ تنصرف كل دولة كما لو كان لديها نوعان من الصور والشعارات المخزونة بحيث يمكن استخراج أى

• يشير المؤلف إلى المعللة الميعة بين روسيا وألمانيا عام ١٩٤٢ في مدينة رايالو الإيطالية (المترجم)

منها لتعميق الصداقة (« الوفاق القلبي l'entente cordiale » أو « لافايت ها نحن قد علنا La Fayette nous voile ») أو لاثارة البغضاء (« الريطاني الخادع la perfide Albion » ، أو « الأمريكى الشرير le vilain américain ») . وهما يتعلق بكيفية ادراك الدول والحضارات تصبح المسألة أكثر تعقيدا وتناقضا حيث لا تتمكن الانطباعات الباهرة لعدد من المتخصصين من التغلب على الشعور السائد بعدم المبالاة أو احتقار الآخرين (أنظر الشكل ٥٧) . ولذا فمن الطبيعي ألا تتميز كراهية الأجانب *zénophobie* عن نفسها بشكل مفتوح دائما ، إذ أن عدم الفهم يبقى في الواقع عملة رابحة .

كذلك فإن ادراك المسائل التى تؤدى الى اثارة التنافس فى العلاقات الدولية يتم فى العادة من

الشكل رقم ٥٧

درجة ثقة الدول الخمس الأعضاء فى الجماعة
الأوروبية تجاه السوفييت والأمريكيين والصينيين واليهود
تطور الاتجاهات فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠

نسبة كبيرة	نسبة متوسطة	رؤية	لا ثقة مطلقا	بلا رأى	الاجمال	معامل الارتباط
١ - السوفييت :						
١٩٧٦	٢٣٪	٤٤٪	١٠٪	١٨٪	١٠٠٪	٠.٦٣
١٩٨٠	٣٠	٤١	٩	١٥	١٠٠	٠.٦٩
٢ - الأمريكيون :						
١٩٧٦	١٦	٤٥	١٩	٨	١٧	٠.٣٦
١٩٨٠	٢٤	٤٤	١٦	٧	٩	٠.٥٠
٣ - الصينيون :						
١٩٧٦	٤	١٨	٢٤	٣١	٢٣	٠.٥٣
١٩٨٠	١٣	١٩	١٢	٢٧	٢٩	٠.٢٣
٤ - الروس :						
١٩٧٦	٤	١٨	٢٧	٣٤	١٧	٠.٥٨
١٩٨٠	٤	١٥	٢٣	٤٧	١٥	٠.٦٣

(١) المتوسط المرجحي للاتجاهات للتوصل عليها فى الدول الخمس

المصدر : *Barometre*, no 14 ١٩٨٠

٥٥ وهو الوصف الذى أطلقته المورخ الفرنسى جيمز Guizot على مرحلة الفجارب البطالان - الفرنسى والذى يمكن فرنسا من الخروج من العزلة التى ضرت حولا فى أعقاب ثورة ١٨٣٠ (الترجمة)

خلال مفردات concepts ليست على قدر تام من الوضوح أو التماسك . ومن بين العناصر التي تسهم في تشكيل الاتجاهات الجماعية attitudes collectives نجد المعتقدات ، والأساطير ، والأيديولوجيات ، والطوباويات utopies .

(أ) وتقصّد بالمعتقدات الصور المبرولة représentations isolées أو العرضية accidentales التي تشمل بهذه الظاهرة أو تلك من ظواهر الحياة اليومية : كادراك الخطر الخارجي (خطر الغزو السوفيتي ، واحتمال أن تؤدي حرب فيتنام الى إثارة حرب عالمية ثالثة ، والقتال في الشرق الأوسط) أو الأمل في التوصل الى حل سعيّد لمشكلة ما (صورة البلدوزر rouleaux compresseur على الرصيف والذي سيتمكن من سحق الامباطوريات في وسط أوروبا عام ١٩١٤ أو شعار «فتدفع ألمانيا ٢٨٠٠٠٠٠٠٠ الذي رفع في العشرينات) .

ومن بين المعتقدات التي يمكن أن تعيّد الناس حول مشروع ما هو ادراكهم « للأخطار » التي تهدد أمنهم القومي أو وجودهم ذاته . وتظهر استطلاعات الرأي العام أو الدولي ، والتي تتم بانتظام حول هذا الموضوع ، درجة استجابة شديدة للتغير وفقا للظروف . ففي أوقات الاستقرار يصبح الاحساس بالخطار ذات السمات الشخصية أقوى بكثير من الاحساس بمخاطر الحرب (أنظر الشكل رقم ٥٨) ثم بمجرد أن يتدهور الوضع الداخلي تحت مشكلات البطالة والتضخم المقدّمة في ترتيب للمشاكل والاهتمامات (أنظر الأشكال ٥٩ و ٦٠) وعندما يتدهور الوضع الدولي فإن الخوف من الحرب يسيطر على المشاعر كلها (الأشكال ٦١ ، ٦٢) .

الشكل رقم ٥٨ : ادراك الرأي العام الفرنسي للأخطار

(١) ترتيب الأخطار حسب احتمالات وقوعها

الأخطار الثانية الأكثر احتمالا

٨٩٪	- حوادث الطرق
٨٨٪	- الأمراض النفسية والعصبية
٨٦٪	- الحياة المرهقة والمضطربة
٨١٪	- تدهور البيئة الطبيعية
٧٩٪	- الأوبئة
٧٨٪	- الارهاب
٧٤٪	- الجريمة
٧٤٪	- الأزمة الاجتماعية
	الأخطار الخمسة الأقل احتمالا

٦٥٠	- فشل الوحدة الأوربية
٦٢٥	- رفض التقدم
٦٢٢	- وقوع انقلاب عسكري
٦١٩	- الغزو العسكري
٦١٤	- الهجوم النووي

(٢) ترتيب الأخطار حسب جسامتها

	الأخطار الثانية الأكثر جسامته
٩٦	- تدهور البيئة الطبيعية
٩٦	- الأمراض النفسية والعصبية
٩٥	- حوادث الطرق
٩٥	- الجريمة
٩٤	- الهجوم النووي
٩٣	- البطالة
٩٢	- الارهاب
٩٢	- الحياة المرهقة والمضطربة
	الأخطار الخمسة الأقل جسامته
٥٤	- العمال المهاجرون
٥٠	- البيروقراطية
٤٨	- المصبات
٤٨	- أزمة الدين
٤٧	- الاثلة الجنسية

(٣) ترتيب الأخطار حسب قوتها الصعوبة

	الأخطار الثانية الأكثر قدرة على إثارة الاهتمام
٥٥	- المشاكل الأسرية
٥٥	- تدهور البيئة الطبيعية
٤٧	- الصراع بين الأجيال
٤٥	- الحريات العامة
٤٣	- اعتماد المثاليات
٣٨	- الحياة المرهقة والمضطربة

٣٦٪	- حوادث الطرق
٣٦٪	- الأزمة الدينية
	الأخطار الخمسة الأكل قدرة على إثارة الاهتمام
١٠٪	- فشل الوحدة الأوروبية
٨٪	- الأزمة النقدية
٨٪	- العمال المهاجرون
٨٪	- عدم انضباط الجيش
٧٪	- الخطر على الامدادات البترولية

وإذا كانت هذه النتائج تعكس طبيعة الاهتمامات الحالية والعاجلة وتنطوي على نعمة التفكير إلا أنها لا تترجم بالضرورة التسلسل الواقعي أو الحقيقي للأخطار . ومع ذلك تشكل الأفكار المسبقة التي تحرك الرأي العام قيوداً تحد من قدرة الحكومات على المناورة : إذ كيف يمكن اقتناع الرأي العام ببذل جهد أكبر في النواحي الدفاعية إذا كان الاعتقاد السائد هو أن التلوث أو القوضى الاقتصادية يشكلان الخطر العاجل ؟

(٢) ويمكن تعريف الاسطورة بأنها مجموعة المعتقدات التي تنظم حول محور مركزي جاذب أو منفّر . وعلى عكس المعتقدات المعزولة والتي لا تتعلق سوى بقعة من الوقائع أو الأحداث والتي قد لا يكون بينها رابط بالضرورة، تطرح الاسطورة تفسيراً أو حلاً عاماً انطلاقاً من الميل التفضيلي الى عنصر واحد ومحدد تم اختياره عن عمد . وقد يتمحور هذا العنصر حول مرحلة تاريخية أو شبه تاريخية تستخدم كإطار مرجعي (الأيام الخوالي *la belle époque*) أو « العصر الذهبي *l'âge d'or* » أو في ضحية أو شناعة تلصق بها أو تعلق عليها مسؤولية كل الأخطار والخطايا (« أمة تجار الحروب *l'internationale des marchands de canon* » أو الخطر الأصفر *le péril jaune* » أو حتى في مبدأ (مثل اسطورة « التوازن » - الدولي أو الاقتصادي *budgetaire* - أو أسطورة الاستقرار أو اسطورة الثورة) .

ومن بين الأساطير المستخدمة استخداماً شائعاً في العلاقات الدولية المعاصرة يمكن أن نذكر اسطورة « العالم الثالث » *Tiers-Monde* وأسطورة « أوروبا » .

فقد ظهر مصطلح « العالم الثالث » في الخمسينات ، ويبدو أنه قصد به في الأصل نوع من « الدولة الثالثة في العالم *Tiers-Etats du monde* » قياساً على تعبير *Tiers-Etat* الذي أطلق على عامة الفرنسيين عشية الثورة الفرنسية للتمييز بينهم كقوة أو طبقة وبين الفتيين أو الطبقتين المتنازعتين الآخرين في المجتمع الفرنسي . وقد انتهى المطاف بهذه المقابلة ، الحالية من الدقة في الواقع ، الى تفسير آخر مفاده أن « العالم الثالث *le Tiers-Monde* هو « عالم ثالث *un troisième monde* » قائم في مواجهة

العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي . في ذلك الوقت كان معيار الانتهاء الى العالم الثالث هو معيار سياسي وهو عدم الاشتراك في أحلاف تقودها الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي أو في الصراعات الدائرة بين هاتين الكتلتين . وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ المصطلح يتلون تدريجيا باللون الاقتصادي وبالتالي أصبح العالم الثالث مرادفا للعالم المتخلف في مواجهة العالم المتقدم . وقد أدت محاولات تطبيق معيار التخلف إلى ظهور عدد من الصعوبات وهو ما أسفر في النهاية عن ظهور مصطلح آخر هو « العالم الرابع » Quart-Monde ، أو « البلاد الأقل تقدما » les pays les moins avans ، تميز هذه الدول عن « الأغنياء الجدد » (وبالقوات الدول البترولية) والتي لا تزال تتحد بأنبائها الى العالم الثالث . وأخيرا فإن التفسير الواسع لمصطلح العالم الثالث قد جعله يستخدم أحيانا للدلالة على حالة التخلف أيضا وجعلت جغرافيا وأما كان أساسها السياسي . وبهذا المعنى فقد كان من الممكن القول بأن « العالم الثالث يبدأ في أفريقيا » Ambervilliers .

وتوجد اختلافات جوهرية بين هذه الاستخدامات المختلفة ، وهي اختلافات تنمكس على الخرائط وعلى الإحصاءات ، ولكن لا يوجد في الواقع أى معيار علمي يسمح بتحديد المعنى الموضوعي لمصطلحات « العالم الثالث » . وأى محاولة لتقليص هذا المدرك لن تؤدي إلا إلى الفراغ من مضمونه وحرمانه من السمة التعبوية التي يتميز بها . إذ تستمد أى أسطورة قوتها من الغموض الذي يكتنفها حيث تتوحد أطروحاتها حسب قوة الشحنة العاطفية التي تحوى عليها وبصرف النظر عما تطوى عليه تلك الأطروحات من تماسك منطقي . ولا معنى ذلك أنه يستحيل الاستغناء عن تلك الأسطورة أو أن مدرك العالم الثالث لا يمكن إحلاله بمدرك آخر للدلالة على تجمع يفتقر إلى التحديد وينطوى مضمونه على مفاهيم لا تقل غموضا مثل مفهوم « التخلف » أو « عدم الانحياز » .

وينطبق نفس الوضع على أوروبا : تلك « الرأس الصغير للقارة الآسيوية » (طبقا لتصوير لـبول فاليري) والتي تظل من حدود جغرافية واضحة المعالم . ولم تنجح الدعاية لقضية الوحدة الأوربية في إزالة غموض الجغرافيا سواء فيما يتعلق بحدود أو بطبيعة أوروبا المزمع بناؤها . فأى أوروبا نتحدث عنها : هل هي أوروبا الممتدة من ديلان الى فلاديفوستوك ومن الرأس الشمالى Cap Nord الى مالطة ، تلك التي مثلت في مؤتمر الأمن والصلون الأوروبي ، أم أوروبا ذات الأعضاء التسع : أى أوروبا السوق المشتركة أم أوروبا الغربية : أى تلك المنطقة في المجلس الأوروبي أم أوروبا بالمفهوم الدبجولي ، ذلك المفهوم الغريب حقا ، والتي تمتد من « الاطلنطي الى الأورال » ؟ . وليس من السهل الإجابة على هذا التساؤل وإن كان من الممكن القول بأن لكل من هذه المقترحات المتعلقة بأوروبا مضمونا سياسيا مختلفا . أما فيما يتعلق بالتكامل الأوروبي ، فهو حتى وإن كان قاصرا على السوق الأوربية المشتركة ، إلا أنه يحمل صياغات متصلة لا يوجد بينها أى تسلسل منطقي : فهناك أوروبا الاوطان ولأوروبا الشعوب ، وهناك أوروبا الاحكارات والشركات الكبرى ، ولأوروبا العمال ولأوروبا الضعفاء .. وهكذا تفرخ الاسطورة الرئيسية سلسلة من الأساطير الثانوية التي تستمر في الواقع في

الشكل رقم ٥٩

الشكلت الشخصية الأكثر الخاسا اليوم

	الأسعار ، الأجور		مشكلت شخصية أو عائلية		العمل أو البطالة		مشكلت أخرى	
	أكتوبر/نوفمبر ١٩٧٥	مايو ٧٥	أكتوبر/نوفمبر ١٩٧٥	مايو ٧٥	أكتوبر/نوفمبر ١٩٧٥	مايو ٧٥	أكتوبر/نوفمبر ١٩٧٥	مايو ٧٥
أيرلندة	٧٦٣	٧٥٣	٧١٠	٧١٠	٧١٧	٧١٧	٧٤	٧٧
المملكة المتحدة	٧٥٣	٧٥٠	٧١٣	٧١٣	٧١٨	٧١٨	٧١٧	٧١٧
إيطاليا	٧٣٥	٧٣٤	٧٢٥	٧٢٥	٧١٤	٧١٤	٧١٨	٧١٨
لوكسمبورج	٧٢٧	٧٣٣	٧٢٨	٧٣٢	٧١٥	٧١٧	٧١٣	٧١٣
فرنسا	٧٢٦	٧٢٥	٧٢٠	٧٢٧	٧١٩	٧٢٤	٧١٩	٧١٩
ألمانيا	٧٢٣	٧٢٢	٧٤٠	٧٤٠	٧١٤	٧١٣	٧١٣	٧١٣
هولندة	٧١٤	٧١٨	٧٢٧	٧١٧	٧١٠	٧١٢	٧١١	٧١١
بلجيكا	٧١٩	٧١٦	٧٣٠	٧٣٨	٧١١	٧١٥	٧١٠	٧١٠
الدانمارك	٧١٨	٧١١	٧٢٥	٧٢٥	٧١٣	٧١٧	٧١١	٧١١
الجماعة ^(١)	٧٣٣	٧٣١	٧٢٥	٧٢٦	٧١٣	٧١٥	٧١٧	٧١٥

(١) لم يتضمن الجدول من لا رأى ثم . وهم يمثلون ١٥٪ بالنسبة للجماعة الأوروبية ككل ، ٦٪ في إيطاليا ، ٢٨٪ في هولندة
(٢) متوسط ترجيحي طبقا لحجم القيمة الواقعة بين من الخمسة عشرة لما فوق لكل من الدول التسع .

المصدر : Euro-baromètre, n° 4 décembre 1975.

الشكل رقم ٦٠
الأهمية المعلقة على مختلف المشاكل^(١)
(بالنسبة للصناعة الأوروبية ككل).

مهم جداً	مهم	قليل الأهمية	عدم الأهمية	لا أرى له	المقياس ^(٢)
٧٧٪	٢٢٪	٢٪	١٪	١٪	هـ - مكافحة البطالة ^(٣)
٧١	٢٤	٢	١	١	جـ - مكافحة التضخم
٥٧	٢٤	٦	١	٢	ب - حماية الطبيعة ومكافحة التلوث
٥٤	٣٥	٧	٢	٢	ل - حماية المستهلكين ضد الغش التجاري والمعلومات الإعلانية
٤٥	٤١	١٠	٣	٢	د - بناء عدد كاف من المساكن
٣٥	٤١	١٣	٥	٦	ي - تحسين الصلح طيفا للإحتياجات الحديثة للإنسان
٣٧	٣٥	١٧	٧	٤	حـ - العمل لتقليل أعداد طاشى التراء ومنعش الفقر
٢٢	٢٩	١٩	٥	٨	ط - الدفاع عن الوطن في مواجهة القوى الغضبي (الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي ... الخ)
٢٦	٣٠	١٨	٨	١٨	(و) - الرقابة على نشاطات الشركات مصلحة الجنسية . أ - تقليل الحوة بين الأقاليم عن طريق مساعدة الأقاليم الأقل تطوراً
١٢	٤٦	١٨	٧	٧	ك - تنمية القدرة التنافسية في مواجهة الأعداد المتصاين
١٨	٢٦	٢٥	١٩	٣	ز - نهضة استغلالية الأقاليم
١٣	٢٦	٢٥	٢١	١٥	

المصادر : يوليو ١٩٧٦ Euro-baromètre, no5

(١) الموضوعات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها .

(٢) وقد تم توزيع درجات القياس كالآتي :

«مهم جداً» = ٣ ، «مهم» = ٢ «قليل الأهمية» = ١ ، عدم الأهمية = صفر

(٣) هنا الجدول لايشتمل على إيطاليا لأن السؤال طرح فيها بطريقة خاصة .

شكل رقم ١١ : تقيم خطر إطلاق حرب عليه جديده خلال السنوات الخمس القادمة
(أكتوبر - يونيو ١٩٧٧)

[illegible]

(١) المخطط الزمني
(٢) هسوب على أساس الرموز الخاصة بالدرجة الاجتماعية المحيطة مع اتجاهه من الأثر لم

المجلد : العدد 8، كانون الثاني، 1978 : Euro-baromètre,

المكافئ رقم (١٧)
 حق طر الدلاع حرب طلبة جديدة
 عداد السنوات الغير القادمة
 (بالنسبة لكل ١٠٠ شخص يداين بأزدهم) (١)

المركبة % المكونة	مركبة %	توسيع %	إجمالي %	مركبة %	لغيا %	الباقي %	المركبة %
(١٧)	١١	٧	١٣	١٧	١١	١١	٨
(١٧)	١٥	١١	٨	١٥	١٧	١١	٩
(١٧)	١٤	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	٨٣
١٩٧٧ - ١٩٧٧							
١٤	١٣	١١	١٤	١٤	١٣	١٠	١١
١٣	١١	١٣	٩	١١	١٠	١١	١٣
١٤	١١	١٣	١٧	١٤	١٧	١٠	١١
١٩٨٠ - ١٩٨٠							
١٤	١٣	١٥	١٣	١٣	١٥	١٨	١٣
١٥	١١	١٣	١٤	١٣	١٥	١٤	١١
٥١	٤٥	١٨	٥٤	٥٧	١٠	١٣	٥١

السلير : Euro-baromètre, no 13, Juin 1980.

- (١) التقييم الكمية للإحداثيات المتكثرة هذا تدل على التوزيعات الحالية وفقا لاسم الجنس الذي طرح على المستجيبين : حرب مركبة أو حصيل حصة أكثر من ٥٠ - ١٠٠ = ٩٠ ، إحصائيات طر الدلاع حصة ٥٠ - ٥٠ = ٥٠ ، أقل من ٥٠ ، أو إحصائيات طر الدلاع حصة ٤٠ - ٤٠ = صفر (٢) متوسط ترجيح . لم طرح المسألة عام ١٩٧٧ إلا على الدول الست التي كانت تشكل منها الجماعة الأربعة حينئذ .

تغذية الأطروحة المركزية . ولكن عندما تأتي اللحظة التي يتعين فيها الاختيار بين أحد التصورات المطروحة على الساحة ، فقد تواجه الاسطورة نفسها خطر الانهيار مظلما حدث أثناء الحملة الانتخابية التي سبقت الاستفتاء الذي أجري في فرنسا في ابريل ١٩٧٢ وبدرجة أقل أثناء انتخاب البرلمان الأوروبي عن طريق الاقتراع العام في ١٩٧٩^(١). هنا أيضا نجد أن الاسطورة تستمد قوتها التصوية من عدم دقتها .

وإذا كنا قد استخلصنا مثل هذه النتيجة من تحليل مدركات تستمد على الأقل إلى قدر من الأساس الجغرافي ، فكيف يمكن أن نتصور ما يكون عليه الحال إذا قمنا بتحليل مدركات أكثر تجريدا تنطوي ، عن عمد ، على جرعة قوية من الغموض مثل : « الأسترخاء الدولي » *la détente* ، أو « التعايش السلمي » *la coexistence pacifique* ، أو « الحرب الباردة » *la guerre froide* (وهي كلها مصطلحات دخلت القاموس السياسي المعاصر) . الواقع أن هذه المدركات هي أساطير^(٢) في معظمها ولا يمكن استخدامها كأدوات للبحث إلا بعد تمحيص نقدي دقيق .

٣ - أما الأيديولوجيات فهي ، على خلاف الأساطير ، مجموعة من التصورات *représentations* تنطوي على رؤية متأسكة للواقع من شأنها تفسير الظواهر على نحو شامل وفي الوقت نفسه تتخبط في إطار نظام قيمي من شأنه تبرير الالتزام بما تطرحه من برامج عمل . ويندرج تحت هذا البند : الليبرالية ، الشيوعية ، الفيدرالية ، الاشتراكية .

ومن السهل أن نتصور لجوء الحكومات إلى الأيديولوجيات لتستلهم منها ما من شأنه إضفاء الشرعية على خياراتها في السياسة الخارجية . ولكن قد تتعرض طريقها نظم قيمة أخرى يرمكها فاعلون آخرون .

٢ - السياسة الخارجية وأنظمة القيم

نظرا لأن عملية تقدير المواقف المحددة واستخدام الفاعلين على الساحة (من القادة أو الرأي العام) للمدركات ، يتوقان إلى حد كبير على انماط « الإدراك » وعلى مضمون « التصورات » ، فإنه يتعين على السياسة الخارجية أن تتألف بالضرورة مع هذه العناصر ذات الأصول غير العقلانية كي تتوفر لها المصداقية والتماسك . وحتى مع افتراض أن السياسة اليومية هي عملية لرتجالية أو رد على الفعل بفعل مماثل ، إلا أن استلهم السياسة الخارجية وبالذات صياغتها يقتضيان الاحالة إلى نظام للقيم يكفل عملية تبريرها .

وفي هذا الإطار يوجد كثر مشترك تنهل منه كل الحكومات ، ألا وهو القومية *nationalisme* . إذ لا يمكن تصور وجود الدولة الجديدة بدون دليل كودي على قدر كاف من الوضوح يسمح بتشكيل أو استمرار شخصية الجماعة وتمييزها عن الجماعات السياسية الأخرى . لكن عملية الجمع

والتوفيق بين « الشعور القومي » وجهاز الدولة يمكن أن تقصح الجبال لظهور تنويعات عديدة . وكقاعدة عامة نجد أن هذه المسألة محسومة وبلا تعقيدات في حالة البلاد القديمة ، حيث أسهم كل من التاريخ واللغة والتقاليد المشتركة في صياغة عقلية جماعية تصلح كتقاعدة لممارسة السلطة . لكن يختلف الوضع في كثير من البلدان الجديدة والتي خرجت حديثا من تحت عباءة الاستعمار ، إذ لم تحصل هذه البلاد على استقلالها الا منذ امد وجيز ووجدت نفسها داخل حدود مصطنعة . وهنا يجب ألا نتخدد بما يظهره قادة هذه الدول من وطنية فاضحة . فالواقع أن وجود الدولة سابق على وجود القومية . ولهذا نجد أن عملية « البناء القومي » والتي تحظى بحق بأولوية تفوق ما عداها من المهام ، تواجه بصعوبات خطيرة (مشكلات وثنية ، لغوية ، ودينية) تؤخر عملية التنمية وتسهل ولوج النفوذ الاجنبي ، بل وتحت الزعماء السياسيين على الهروب الى عالم المزايدات اللغوية لاختفاء هشاشة السلطة الفعلية التي يمارسونها . وعادة ما تقصح المشاعر القومية عن نفسها بشكل مغالى فيه كلما كانت قواعدها السوسولوجية ركيكة^(٨) .

وحتى مع افتراض انه يمكن حل هذه المشكلة ، تبقى حقيقة ان القومية يمكن أن تعزف على تنويعات عديدة من الاتجاهات بدءا من الامبريالية العدوانية وانتهاء بالعزلة مرورا بالعديد من الاتجاهات الوسيطة . (انظر الشكل ٦٣) . وهنا يثور سؤال يتعلق بمعرفة العوامل التي تحد تلك الخيارات . ان الطعن في مدرك المصلحة القومية لا يجب أن يقودنا الى قبول مدرك آخر ، أكثر مدعاة للجدل ، هو مدرك « السمة القومية *caractère national* » بلا تحفظ . فلا يزال هناك العديد من القوالب الأدبية الجماعية أو القومية يستخدم في هذا المجال حتى يومنا هذا وهي قوالب يتعين أن نحذر من تثبيتها أو تقويتها بشكل أو بآخر .

شكل ٦٣ : جدول اجمالي للايديولوجيات

١ - الايديولوجيات الكلية التي من شأنها التأثير على رؤية المشكلات الدولية

- الرأسمالية
- الليبرالية
- الاشتراكية
- الشيوعية
- الفاشية ... الخ

٢ - الايديولوجيات الخاصة بالمشكلات الدولية ذاتها

أ - القومية *nationalisme*

ب - التوسعية (= القومية الثائرة *exacerbé* أو الغازية)

أ - الامبريالية :

- العسكرية

- الاقتصادية

- الثقافية

أو نقيضها

ب - الاستعمار

ج - العنصرية السياسية أو الدينية

- الاشتراكية الوطنية national-socialisme

- الجرمانية

- السلافية

- العروبة

- الاسلامية

- الصهيونية

ج - الأمم :

أ - الفيدرالية

ب - التضامنة

ج - الاقليمية :

- الافريقية panfrancisme

- الامريكية panaméricanisme

- الاوروبية pan européenisme

- الآسيوية pan asiatisme

د - العالمية mondialisme

هـ - الأمم البروليتارية

د - الحيادية : neutralisme

هـ - السلمية :

أ - اللا عسكرية antimilitarisme

ب - الفوضوية anarchisme

ج - الاحادية (نزع السلاح من جانب واحد) unilatéralisme

د - الانسانية humanitarisme

هـ - اللاعنف non-violence

غير أنه يمكن التأكد من تأثير الابدولوجية على السياسة الخارجية في العديد من الحالات وخصوصا إذا تبين ان هناك استمرارية في فحوى الخطاب والتصرفات السياسية على الرغم من تغير النظام والأغلبية الحاكمة على مدى فترة طويلة .

فكيف يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية دون أن تشمل نقطة البدء في بحث تلك المطابقة بين مصالح البلاد وانقاذ الجنس البشرى بصفة عامة ، على النحو الذى آمن به أجدادنا في الفترة الممتدة من ١٧٨٩ - ١٧٩٣ ؟ فالذا كانت الجمعية الوطنية قد أصدرت ، في ٢٢ مايو ١٧٩٠ ، اعلان « السلام في العالم » فان الجمعية التأسيسية Convention ها قد طالبت ، من ناحيتها ، في مرسومها الصادر في ١٩ نوفمبر ١٧٩٢ بـ « الأخاء ونجدة كل الشعوب التى ترغب في استعادة حريتها والزام السلطة التنفيذية باصدار الأوامر الضرورية الى الجنرالات لتقديم العون الى تلك الشعوب .. » . وهكذا استقرت وسادت ، منذ الثورة الفرنسية التى صهرت فرنسا المعاصرة ، فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هى التجسيد الحى للقيم العالمية ، وانه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم^(١).

ولاتزال التقاليد الجمهورية أمانة على هذا الالهام المزدوج ، اذ تستخدم فكرة التماثل مع الحضارة كحجة للتوسع . وقد اشار لا مارتين Lamartine وزير الخارجية عام ١٨٤٨ الى « ضمير » فرنسا المتمثل في « مهمتها التحريرية والحضارية في هذا القرن »^(٢). ومن ذا الذى لا يتذكر تلك الصفحات الأولى من « يوميات الحرب » mémoires de guerre ، والتي ترد فيها فرنسا على خاطر ديجول وكأنها « أميرة الأساطير أو السيدة العذراء في اللوحات الملطقة على جدران الكنيسة والتي خصتها الأقدار بمهمة استثنائية » قبل أن يؤكد في الحال على اقتناعه بان « فرنسا لا تكون . كذلك حقا الا حين تكون في الصف الأول » ٩ . وفي الخطاب الذى القاه في ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ ، يصبح ديجول قائلا :

« ان علمنا ينصب على تحقيق أهداف تستجيب ، لاتها فرنسية ، الى مصالح البشر »^(٣). وسنجد فالوى جيسكار ديستان يكتب من نفس المنطلق مؤكدا على أن فرنسا « لن تتوقع على نفسها لأنها موطن الأفكار العالية ومسرح أكبر فوزه سياسية في العصور الحديثة ، ومنجبة الشعب الذى حمل لفته وثقافته الى آفاق بعيدة »^(٤). أما ميران فقد أعلن من ناحيته وفي نفس يوم تنصيبه في قصر الأليزيه (١٢ مايو ١٩٨١) أن « من شيمة الأمم الكبرى أن تكون لها احلامها العريضة . وفي عالم اليوم فما هو الطموح الذى تستطيع بلادنا أن تقدمه الى العالم أشرف وأجمل من حرصها على تحقيق التحالف بين الاشتراكية والحرية ؟ » وقد أعلن بير موروا رئيس الوزراء ، وعلى نحو أكثر حذرا ، في الخطاب الرسمى الذى حدد فيه السياسة العامة لحكومته امام الجمعية الوطنية (٨ يوليو ١٩٨١) انه « من خلال كل هذه الأعمال ، سوف تتمكن فرنسا من استعادة صلتها بالتاريخ الذى أسبغ عليها الى حد كبير سمعتها الدولية . ولا يمكن تصور ازدهار فرنسا في العالم بمزول عن ثقافتها

وعن ماضيها . فرنسا في الخارج هي فرنسا ثورة ١٧٨٩ ، هي فرنسا الجريئة . وتستطيع فرنسا في عالم اليوم ايضا أن تعطى مثلا يحتذى وأن تقدم عملا خلاقا . ونحن نريد أن نعمل بلادنا ، من خلال العودة الى تقاليدنا ، عاليا وبعبدا قيم حقوق الانسان والاعاء وتفهم ثقافة الشعوب الأخرى . ولكنه يعود فيضيق من نطاق هذا البرنامج الطموح على نحو له مغزاه حين يضيف قائلا : « وسوف نولي اهتماما كبيرا الى عملية تطوير التبادل الثقافي في اطار الدول الناطقة بالفرنسية على نحو خاص . وسوف نطور في كل مكان ، وكلما كان ذلك ممكنا ، لأواصر اللغة والثقافة الناقلتين لتلك الحضارة التي نرتبط بها ارتباطا عميقا » .

وهكذا فمن الملفت للنظر هنا استمرار مضمون الخطاب ، على الرغم من تنوع الرجال واختلاف النظم والأغلبية الحاكمة ، وهو خطاب فحواله : أن فرنسا تتحير نفسها مفوضة في انجاز مهمة تعتقد انها من أجل صالح البشرية كلها ألا وهي مهمة نشر مشروعها الاجتماعي الخاص *son propre modèle de société* في العالم كله . ومن صلب هذا الوحي مباشرة مارست الثورة الفرنسية حروبها التحريرية لازاحة الطغاة عن عروشهم ، كما مارست فتراتها الاستعمارية استنادا الى هذه « المهمة الحضارية » . وفي عالم اليوم أيضا فإن ترجمة الشعور بوجود مهمة يتعين إنجازها عادة ما يتم من خلال الرغبة ، على الأقل ، في تحقيق « وجود ثقافي » وإقامة صلات خاصة مع اطراف « بعضها »^(١٤) . ومن المؤكد أن تحليل هذه الصيغ استنادا الى الواقعية السياسية لابد وأن يؤدي الى اعتبارها مجرد بلاغة لفظية تحضى سلوكا امبرياليا باحثا عن مناطق النفوذ . ومع ذلك فإن المسألة أعقد من ذلك بكثير . فحين نتأكد من الحقيقة ، بعد اختبارها تجريبيا بالفعل ، والقائلة بأن أية حكومة لم تستطع ان تخرج من اسار ذات الفكرة ، لاصبح ذلك في حد ذاته دليلا على أن الدفاع عن المصالح لا يمكن ، في حالة فرنسا ، ان يتم في غياب ايدولوجية تضمن استمراريتها وتماسك السياسة الخارجية . وقد تؤدي الضغوط الخارجية أو الأوضاع الظرفية الى طرح حلول وسط تم صياغتها عند الحاجة ، لكن الاحالة الى نظام محدد للقيم (وبصرف النظر عن سلامة أو عدم سلامة الأسس التي يقوم عليها هذا النظام) هو وحده الكفيل بتمكين الباحث من استنباط المحاور الأساسية للسياسة الخارجية .

ولا تتحير فرنسا هي الدولة الوحيدة التي تدعى انها تجسد وتخدم القيم العالمية ، فالمنافسة حادة في الواقع داخل سوق الأيديولوجيات التبشيرية .

وكان جورج كينان من أوائل الذين اشرخوا الى الاستخفاف المفرط ، من وجهة نظره ، للأخلاق والقانون في السياسة الخارجية ، فقد كتب يقول :

« ان أكبر المسوئء التي انتطورت عليها سياستنا الخارجية في الماضي يكمن في نظرتنا للمشكلات الدولية بروح يهلب عليها ما اسمه بالطابع القانوني - الاخلاقي . وهي روح مبحثها الانتفاع بانه من الممكن القضاء على التطلمات الخطيرة والقوضوية التي تحرك الحكومات اذا ما قبلت

هذه الأخيرة عددا من القواعد والالتزامات في الميدان الدولي . وتمثل هذه القناعة بالتأكيد محاولة لحث الحكومات المعنية على تطبيق التصور الانجلو - سكسوني للقانون المدني .

ان مصدر هذه القناعة يعود الى الذكريات المتصلة بأصل نظامنا السياسي حين تمكنا ، من خلال قبولنا المشترك لبناء ادارى وقانونى عديد ، من تقليل حدة التعارض بين مصالح المستعمرات الثلاثة عشر الى حدودها الدنيا وإقامة علاقات سلمية بينها .

لكن الناس لا يستطيع أن تفهم أن ماكان ممكنا بين المستعمرات الثلاثة عشر ، وفي اطار ظروف محددة ، لم يعد ممكنا في الميدان الدولي . ولهذا فبدلا من البحث عن حلول للمشكلات الدولية على النحو الذى لا يضر بالاستقرار الدولي ، نعتقد انه من الأفضل خلق معايير ذات طابع قانونى تلزم بها الدول في سلوكها . ثم يسند الى أجهزة دولية مهمة وصلاحيه تقرير ما اذا كان سلوك الدول يتماشى مع المعايير التى تم قبولها من قبل . والواقع انه يقيع وراء هذا التصور مبدأ امريكى مفاده أن المسائل التى تتصارع الشعوب حولها ليست شريفة الى هذا الحد كما انها ليست على هذا القدر من الأهمية وبالتالي فانها تأقى في المرتبة الثانية بعد موضوع النظام والسلم الدوليين . ومن هذه الزاوية فقد أصبحنا عاجزين عن فهم أسباب عدم قبول الشعوب الأخرى لقواعد اللعبة التى نقترحها عليهم لتنظيم شئون الحياة الدولية على نفس النوال الذى تقبل به قواعد تنظيم المباريات الرياضية حتى لا تتحول هذه المباريات إلى ساحات للهمجية أو تتضخم أهميتها على نحو غير ملائم ..^(١٧).

ولسوء الحظ فلم يكن لهذا النقد الدقيق سوى صدى خافت اذا ما احتكما الى التصريحات اللاحقة للزعماء الأمريكين .

يقول جون كيندى :

« .. اعتقد ان الطموح الأمريكى يجب أن يبقى كما كان دوما منذ ميلاد دولتنا ، وهو أن نثبت أن تنظيم المجتمعات البشرية وارساء أسس العلاقات بين البشر على أساس من الحرية الانسانية ليس مسألة مستحيلة أو غير معقولة ، ولكنها على النقيض من ذلك ليست فقط ممكنة عمليا ولكنها أيضا مسألة بالغة النبل والفضى . ان طموحنا يجب أن يتمثل في ضرورة اثبات ان نظامنا القائم على الحرية في اطار الشرعية هو نظام قادر على حل مشكلاته الذاتية بالتراضى بين الجميع في داخل بلادنا التى تشكل ديمقراطية كبرى . أما فيما يتعلق ببقية العالم فان طموحنا يجب أن يتركز ليس فقط على الدفاع عن سلامة هذا المجتمع الديمقراطى وانما على العمل ايضا على دعم قضية الحرية الانسانية والقانون وإقامة سلام عالمى عادل ومتين »^(١٨).

أما جيرالد فورد المتواضع فقد أعلن في رسالته عن حالة الاتحاد (يناير ١٩٧٦) : « لقد

لعبت امريكا دورا لا نظير له في العالم منذ أن أعلنت استقلالها قبل ذلك بمائتي عام . ومنذ الحرب العالمية الثانية لم تتوقف ابدا عن حمل عبء كبير من مسؤولية تحقيق أمل الانسانية في التقدم . والحقيقة اننا أعظم ديمقراطية في العالم .. وسوف نبقي رمزا لطموحات الانسانية في الحرية والحياة الكريمة . اننا نجسد الأمل في التقدم»^(١٨).

ولم يتراجع أعضاء فريق الرئيس ريجان عن هذا الخط ، فقد أعلنت جان كير كياتريك مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة في بداية ١٩٨١ ، « لقد فكرت طويلا في الطموحات المشروعة لشعبنا .. فحين تحدثت كثيرا في الأمم المتحدة عن الطموحات المشروعة للشعوب الأخرى . لقد أخذت حكومتنا على عاتقها مهمة ترجيع كفة طموحاتنا . وهذا يقتضي منا على الأخص أن نستعيد ثقتنا في أنفسنا وفي شخصيتنا القومية وفي قيمنا الأساسية . وبقدونا ذلك بالضرورة الى اعتبار أن الدفاع عن المصالح الأمريكية هو هدف اخلاقي يستوجب الاحترام . ان مأساة سياستنا الخارجية هي اننا اعتبرنا ان هناك تناقضا بين الأخلاق وبين مصالحنا الوطنية والواقع أن المحافظة والدفاع عن هذه المصالح يشكلان هدفا اخلاقيا خليقا بشعب حر . فلذا ما آمنتم بذلك فسوف تؤمنون باشياء أخرى : ضرورة تقوية نظامنا الدفاعي ، أهمية أن نكون فخورين بأنفسنا ، وواجب أن نصر على أن يحترمنا الآخرون بقدر ما نحترمهم » . واعتقد جيمس وات وزير الداخلية الأمريكي ، وفي نفس المقابلة ، ان من الملام ان يضيف قائلا : « هناك حجة الهية *théologique* يجب أن نسوقها في معرض الجدل الفلسفي الذي يشغلنا هذه الأيام ! فحكوماتنا تهدف كما قلت الى اعادة دمج المواطن في سياق حريته وهو ما ينطوي بالضرورة على اعتقادها بأنها مسؤولة عن تصرفاتها ليس فقط أمام المجتمع وامام الرأي العام ولكن ايضا امام قوة أعلى متمثلة في الخالق»^(١٩).

وهكذا نجد أن الفهم الأمريكي للأيديولوجية الوطنية يعتمد ، مثله في ذلك مثل الفهم الفرنسي لها ، على الاحالة الى الرسالة المقدسة للاجداد العظام (أي الى « الآباء المؤسسين » للمجتمع والديمقراطية الأمريكية في هذه الحالة) لكن الفهم الأمريكي يختلف عن مثيله الفرنسي فيما تتضمنه الأيديولوجية الأمريكية من ايمانيات دينية كامنة وفي محاولة اقلية تناغم غريب بين الاخلاق والمصالح . وبهذه الطريقة تصبح الأيديولوجية الأمريكية هدفا أكثر عرضة للنقد المنحصر لادانة « قناع المثالية»^(٢٠). غير أن الجدل المثار حول الشرح والتفسير لا يزال قائما ، اذ لا يمكن استكثار ما يتضمنه اتجاه ما من خداع لانكار مصداقيته أو صفته الإيجابية . ولقد قام ستيفن كراسنر *Stephen Krasner* بدراسة دقيقة لسلسلة من القرارات التي اتخذتها الادارة الأمريكية ، وهي قرارات كانت مسألة الدفاع عن المصالح الاقتصادية والمالية الامريكية مطروحة بشأنها . وقد خلص الى أن الأيديولوجية السائدة ، هي التي تشكل ، بالحق أو بالباطل ، المفتاح الرئيسي للسياسة الخارجية وذلك بأكثر مما يشكله الدفاع عن هذه الميزة المادية أو تلك :

« فلكي يمكن لنا تفسير السياسة الأمريكية على نحو مقنع ، يتعين علينا أن نستكشف ميدان

الايديولوجية وه الرؤية . لقد كان نفور الولايات المتحدة من الشيوعية عميقا ودائما . وشجعت بعض عناصر السياسة الخارجية على انتشار موجة الفزع المناهض للشيوعية والذي ساد في أعقاب الحرب العالمية الأولى كما شجعت موجة المكثرية في نهاية الاربعينات . وعندما زار كاسترو الولايات المتحدة عام ١٩٥٩ ، كانت دهشة المحيطين به كبيرة من سيطرة وسواس « الشيوعية » على العقل الأمريكي . وقد بدا ذلك وكأنه يعني أن الولايات المتحدة لا تهم أدنى اهتمام لما كانت عليه الأوضاع في كوبا ، كان المهم فقط الا تصبح كوبا شيوعية (توماس : كوبا) . وكانت معارضة الشيوعية هي السبب وراء انزلاق الولايات المتحدة في حريين طويلتين ودمويتين في آسيا .

ولا يمكن فهم عمق رد الفعل هذا الا على أساس انه ، وكما يقترح لويس هارتز Louis Hartz ، نتيجة للسيطرة المخالصة للنموذج الليبرالي على طريقة جون لوك . ولم تكن هذه الرؤية السياسية ابدا على اعتراض في الولايات المتحدة سواه من جانب اليسار أو اليمين . وقد شرح روبرت باكنهام R. Packenham ببراعة محاولة تطبيق هذه الرؤية الأمريكية على العالم الثالث . فقد أوضح باكنهام أن افتراضات أولية أربعة قد حكمت تحديد وجهة attitude الزعماء الأمريكيين في هذا الاطار وهي : أن التغيير والتنمية ممكنان بسهولة ، وأن الأشياء الحيرة تتآلف معا ، وأن الراديكالية والثورة شران مستطوان ، وأن توزيع السلطة أكثر أهمية من تركيزها . وتمكس كل هذه الافتراضات الالتزام الأمريكي تجاه الفردية والديمقراطية أو التجربة الأمريكية التاريخية والتي تمكنت من تحقيق معدلات سريعة للنمو بدون انقلابات ثورية .

وقد جاءت الشيوعية متناقضة تماما مع هذه المعتقدات . فقد انبثقت استجابة الى تطلعات اشتراكية لم تجد لها جنورا قط في الولايات المتحدة الأمريكية . وركزت على ابراز التناقضات الرئيسية الكامنة داخل المجتمع . وطالبت بالتغيير عن طريق العنف . ورفضت الفردية . ومن الناحية العملية فقد ازدادت سلطة الدولة قوة في المجتمعات الشيوعية . وتمثل الشيوعية بالنسبة للزعماء الأمريكيين تهديدا أكبر من أى تهديد ايديولوجي واجهوه من قبل ^(١) .

ويتحدث ستانلي هوفمان عن « هوة القيم » fossé de valeurs التي تجعل علاقة الولايات المتحدة بالغرب والشرق والجنوب محكومة « بالموقع الذي تحتله في قلب الاستعراض العالمي ، أى بالبحث عن النفوذ ، أكثر من البحث عن الشعبية » ^(٢) . ويحدد المؤلف ان الدبلوماسية الأمريكية لن تستطيع استعادة دورها البناء الا اذا راجعت هذا التصور البالي . وليس هناك أكثر من ذلك تأكيدا على أهمية ظواهر العقلية الجماعية mentalité collective في العلاقات الدولية .

ويقدم لنا الاتحاد السوفيتي مادة غنية وارضيا خصبة للبحث في موضوع البشرية الايديو - سياسية messianisme politico-ideologique ، على الرغم من انه يختلف اختلافا بينا عن الحالتين التي عرضنا لهما . ومن الطبعي ان تستجد الدعاية السوفيتية وتغني باشتغال كل اهتمام يوجه اليها

بالامبريالية وتعيد تصويب السهم الى غور من اطلقوه . لكن نفس هذه الدعاية هي التي تبث منذ أكثر من نصف قرن صورة الاتحاد السوفيتي باعتباره الوريث الشرعي الوحيد لثورة اكتوبر الجيدة ، وزعيم المسكر الاشتراكي ، والقوة الصناعية للحركة الثورية العالمية . هنا تصبح ثورة اكتوبر علم ١٩١٧ هي الفاصل التاريخي الذي يقيم الشرعية ويصوغ الرسالة العالمية التي يمتحن التبشير بها . ويكشف خطاب ليونيد بريجنيف الذي القاها بمناسبة مرور ٦٠ عاما على هذا الحدث عن الايديولوجية الرسمية بوضوح : « لقد بدأت ثورة اكتوبر ، بطبيعة الحال ، بمحاولة حل المشكلات التي تواجهها بلادنا ... ومع ذلك فلم تكن هذه المشكلات من طبيعة عملية محضة لانها كانت مشكلات تواجه ، بفعل مجرى التطور الاجتماعي ، الانسانية بأسرها . ويكمن المغزى أو الأثر التاريخي العالمي لثورة اكتوبر بالتحديد في انها فتحت الطريق نحو حل هذه المشكلات وبالتالي نحو خلق نمط جديد للحضارة على هذه الأرض . ان ثورة اكتوبر قد برهنت على أنه من الممكن تغيير الأسس السياسية التي يقوم عليها المجتمع تغييرا جذريا . لقد مكن انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية بلادنا وشعبنا من الانتقال الى موقع طليعي في التقدم الاجتماعي .. فحين أول من ابتدع مجتمعا اشتراكيا متطورا وأول من اقام الشيوعية .. وليس هناك حدث تاريخي في العالم كان له أثر أكثر عمقا وديمومة بالنسبة للانسانية مثلما كان لثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة . فقد أضلعت ومضات البرق في اكتوبر طريق المستقبل امام شعوب دول كثيرة ، لقد تقدم التاريخ في الواقع بخطى عملاقة » .

ويجمل بريجنيف في معرض حديثه عن « ظهور وتطور النظام الاشتراكي الدولي » الى صيغة بالغة الدلالة كان لينين قد استخدمها : « ان النموذج الروسي يشير الى كل الدول بشيء ما - بالغ الأهمية - يتعلق بمستقبلهم المحتوم » (الأعمال الكاملة ، الجزء ٣١ ، ص ١٦) . وبعد أن أكد على أن « العلاقات الجديدة التي قامت بين الدول الاشتراكية وبالذات بين بلاد المجموعة الاشتراكية تعتبر ، بفضل السياسة الاممية للحزب الشيوعي ، اسهاما هائلا من جانب للمسكر الاشتراكي الدولي في حياة العالم الحديث » يعود فيؤكد على أنه يصعب التمييز من شأن الأثر الضخم لثورة اكتوبر على حركة التحرر الوطني « والتي » تمكنت من اسقاط النظام الاستعماري للامبريالية في أشكالها التقليدية ، وعلى أن الدول التي تحررت من رقة الاستعمار « تستطيع أن تحمى على الدول الاشتراكية كأصدقاء مخلصين وموثوق بهم ومستعدين لتأييدهم ومساعدتهم قدر الامكان في مسيرتهم الصاعدة نحو التقدم . ولا يقتصر هذا التأيد على الجانب المعنوي أو السياسي فقط وانما يمتد ليشمل الجانب الاقتصادي والعمل بما في ذلك المساعدات اللازمة لتقوية أنظمتهم الدفاعية » (٣٣) .

وانطلاقا من مثل هذه الرؤية للعالم ، فكيف يمكن أن يتمتع الاتحاد السوفيتي عن التدخل النشط للتصجيل بمقدم الثورة العالمية ؟ ومن الجائز تفسير هذه الايديولوجية التوسعية على أساس أنها انعكاس للمادة التاريخية التي ترى نفسها بدورها كترجمة سياسية لعقلانية بعينها ان لم يكن تفسيرا

« علميا » للمجتمع . ولكن يحق لنا أن نتساءل ، فيما وراء الاحالة التي لا مناص منها الى الارثوذكسية الماركسية اللينينية ، عن الجذور التاريخية للعقيدة السائدة لدى الزعماء السوفيت .

كيف لا يمل لنا أن نقارب بين هذه التوسعية التضالية وبين التبشيرية التي سيطرت على عقول الانتلجنسيا الروسية خلال القرن التاسع عشر ؟ . لقد لفت نيكولاس برديف Nicolas Berdiaev النظر الى هذه النقطة الرئيسية منذ عام ١٩٣٨ : « قد تأخذ الأفكار التبشيرية أحيانا شكل الرؤية الدينية forme apocalyptique وأحيانا تأخذ الشكل الثوري ، وسيأتي حدث مذهش حقا ، مذهش بالنسبة لمصر روسيا . فبدلا من أن تقيم روسيا روما الثالثة أقامت الأهمية الثالثة . وقد أخذت هذه من تلك أكثر من سمه . ومن الصعب جدا على الغرب أن يفهم أن الأهمية الثالثة ليست دولة بقدر ما هي فكرة قومية روسية . انها تحويل للتبشيرية الروسية . والحقيقة أن الشيوعيين الغربيين والمثقفين بالأهمية الثالثة يلعبون دورا مهيئا لانهم لا يدركون أنهم بانتاتهم الى الأهمية الثالثة فانهم ينتمون في الواقع الى الشعب الروسى ويعملون على تحقيق رسالته التبشيرية »^(١).

ويقول المؤلف في موضع آخر محمدا « أن الوطنية patriotisme التي تطورت في روسيا ليست فقط وطنية شيوعية ولا هي حتى وطنية سوفيتية ، انها في الواقع وطنية روسية . ولكن وطنية أى شعب عظيم يجب أن تتمثل في الاعتقاد بالرسالة العالمية والعليا لهذا الشعب .. ان رسالة الشعب الروسى هي تحقيق العدل الاجتماعى في اطار المجتمع الانسانى ، ليس فقط في روسيا ولكن في العالم أجمع . ويتلهم هذا الدور تماما مع تقاليد الشعب الروسى جميعها . ان المحزن أن تقتصر هذه المحاولة لتحقيق العدالة الاجتماعية بالقمع والجريمة والوحشية والاكاذيب الكريهة »^(٢).

وتأييدا لهذه الأطروحة فكيف يمكن لنا أن نغفل الحديث عن شهادة المركيزدى كوستين Marquis de Custine في كتابه الذى قال عنه جورج كينان « انه اذا لم يكن كتابا جيدا جدا عن روسيا ١٨٢٩ فانه بالقلم كتاب ممتاز ، بل هو أفضل الكتب جميعا بلا شك ، عن روسيا الستالينية بل وأيضا كتاب لا بأس به على الاطلاق عن روسيا بريجنيف وكوسيجين »^(٣) . يقول المركيز « يحتمل في قلب الشعب الروسى طموح ضخم وغير منظم . انه نوع من تلك الطموحات التي لا تبت الا في ضمير وروح الطموحين تغذيه أحزان أمة بأسرها . ان هذه الأمة الغالزية بطبيعتها ، والتي امتلأت نهما من فكرة ما عاتته من حرمان ، تكفر عن نفسها مقعدا ، ومن خلال خضوع مهين ، بالتطلع بشغف الى ممارسة الطغيان لدى الآخرين : فالقوة والغنى اللذان تأمل في الحصول عليهما من شأنهما أن يشغلاهما عما تعانته من عار . وهى لكى تفصل يديها من كل التضحيات التي تحملتها في ظل غياب كامل للحريات العامة والخاصة ومن العبودية والذل الذى ذاقته ، تعلم بالسيطرة على العالم .

ان ما أحبوه في الامبراطور نيكولاس ليس هو الانسان ، وانما السيد الطموح والذى يجسد أمل أمة أكثر طموحا منه . وتبدو أهواء الروس وكأنها فصلت على غط أهواء الشعوب القديمة ،

فكل شيء يذكر بالعهد القديم L'Ancien Testament : آمالم عظيمة بقدر ما كان غناهم وبقدر ما اتسعت امبراطوريتهم .

وهنا فلا حدود لاي شيء : لا للالم أو الثواب ، للتضحية أو الأمل . وتصبح سلطنتهم هائلة ولكنها سلطة تم شراؤها من خلال ثمن دفعته شعوب آسيا لتثبيت دعائم حكوماتهم وعلى حساب سعادتها .

وبسبب انقساماتنا فإن روسيا ترى في اوربا فريسة مستلهمها ان عاجلا أو آجلا ، فهي تبت القوضى عندنا على أمل أن تستفيد من الفساد الذي تعمق من تفشيه بيننا لانه يساعدها على تحقيق أهدافها . انه تاريخ بولنده يعيد نفسه مرة أخرى على نطاق واسع . فمنذ أمد طويل تقرأ باريس صحفا ثورية ، ثورية في جميع الاتجاهات ومدفوعة الثمن من روسيا . « وقد قيل في بيترسبورج أن اوربا تسلك نفس الطريق الذي سلكته بولنده ، انها تتشنج بلييرالية عديمة الجدوى . أما نحن فسوف نبقى أقوياء لاننا بالتحديد لسنا أحرارا ، فلنصبر تحت النير ، وسوف يدفع الآخرون ثمن عازنا » .

وقد تبدو اللحظة التي أكشف عنها النقاب هنا ، وكأنها محض خيال بالنسبة لأعين شاردة ، ولكنها خطه اعتقد في صحتها فعلا كل ذى دراسة بمسوة الشؤون الأوروبية وأسرار الحكم خلال السنوات العشرين الماضية^(٢٧) .

وعلى أى حال فإن مابقى في حوزتنا من أعمال ادبية معيرة عن تلك الفترة يؤكد على قوة الآمال التي تغل بها صلور وعقول الشعب الروسى وقبل اكتشاف الماركسية اللينينية بفترة طويلة^(٢٨) . فكيف يتسنى لنا في هذه الظروف أن نحدد الخط الفاصل بين المدخل العلمى العقلانى لفهم العالم ، وبين الرؤية الرومانتيكية التي تضرب بمجنورها في تاريخ الطموحات والاحباطات القومية ؟ أليست الاستمرارية أكثر وضوحا من القطيعة ؟ ومهما كانت الاجابة على تلك التساؤلات فإن السياسة الخارجية السوفيتية لاتنفصل عن الايديولوجية النضالية والتوسعية . ومن ثم فليس أمامها سوى الاصطدام بالأفكار التبشيرية المنافسة .

ولم نورد النماذج الثلاث التي عرضنا لها الا على سبيل المثال ، ففى عالم تمسك وسائل الاعلام بأعصابه وتحركه الاهواء التي أثارها ظهور الجماهير على المسرح السياسى ، لايمكن في الواقع لاي سياسة خارجية الا أن تتلمس لها ركيزة ايديولوجية . وحتى في حالة التوقع وتبنى اتجاهات دفاعية او انفضالية او حيادية ، فإن على الزعماء ان يبحثوا عن عناصر معرفية cognitifs أو حسية affectifs تمكنهم من شرح وتبرير سياستهم تجاه شعوبهم . وعليهم من أجل هذا أن يقوصوا في أعماق الذاكرة

الجماعة والتقاليد والعقيدة القومية وأن يسترشدوا برأى الخبراء . وفي هذا تستحق كل حالة من الحالات بحثا منفصلا . وكل ماتعرفه يؤكد على أن عملية الإدراك والدفاع عن المصالح لا يمكن فصلها عن القيم الخاصة بكل من المجتمعات الموجودة على الساحة^(٢٩) .

٣ - بقطة الهبات الثقافية

لا تحتكر الدول والحكومات نظم القيم . وهى اذا ما حاولت تعبئة الشعور الوطنى لمصلحتها فانها تواجه بوجود أشكال أخرى من التضامن المؤسس على الانتفاء الاثنى أو اللغوى أو الدينى للجماعات . ويقوى الاتفاق الوطنى كثيرا عندما لا يكون هناك فرق بين الدولة وبين أحد هذه الجماعات . أما فى غياب هذا التوافق فيصبح خطر التفكك من الداخل أو الاعتراق من الخارج قائما .

فهل يمكن أن نرى فى ذلك نوعا من مقلومة تفشى نموذج الدولة أو تقويته ؟ ان هذا السؤال من الاثارة بحيث يتعين طرحه . وعموما فاننا نشهد اليوم عملية احياء قوية للخصوصيات والعاليات الثقافية .

أ) ويظهر النزاع أولا داخل العديد من الدول . فالدول الجديدة ، وللأسباب التى ذكرناها من قبل ، هى أكثر عرضة للتنافس القبلى والاثنى والدينى . وقد شهدت العديد من الدول الافريقية ، منذ ١٩٦٠ ، العديد من التوترات اللداخلى أسفرت حينذاك عن مذابح للأقليات العاصية (بوروندى) وحينما آخر عن حروب أهلية (تشاد) أو محاولات انفصالية (زائير ، نيجيريا ، اثيوبيا) . وفى جنوب شرق آسيا انفصلت باكستان الشرقية وأصبحت دولة مستقلة تحمل اسم بنجلاديش على الرغم من الانتفاء الى نفس الدين الاسلامى . ولم تقم حرب « الهند الصينية » بسبب التدخلات الاجنبية وحدها ولكنها كانت أيضا ، وربما قبل هذه التدخلات ، حربا أهلية لا يمكن اخفال طابعها الدينى (مقاومة الكاثوليك للشيوعية الملحدة التى جسدتها حركة فيت - منه) . وفى الشرق الاوسط ، فانه يمكن ، بل ويجب أن يفسر نزاع اسرائيل مع جارائها العرب استنادا الى أسس ثقافية ، ولكن هذا النزاع يؤدى بشكل مباشر الى اثارة حدة التوترات بين الجماعات الدينية المختلفة التى تحاول أن تتمايز سويا فى لبنان . وإذا ما ألقينا نظرة حولنا فسوف نجد أن مستقبل الاقليات مهدد فى كل مكان : فلايزال الأرمن ، الذين نجوا من مذبة ١٩١٥ ، يمارسون الارهاب فى مواجهة تركيا ، ولايزال الاكراد الذين تقاسمت اراضيهم أربع دول يحولون ، دون جدوى ، إقامة وحدتهم الوطنية . وعادة ما يمارس الاضطهاد ضد الاقليات المسيحية فى الدول الاسلامية ، ولكن هذه الدول لا تتورع فى الوقت نفسه عن انزال أقصى العقوبات باخوانهم فى الدين أيضا (الاخوان المسلمين فى مصر ، والبهائين فى ايران) . ونجد الجزائر المستقلة نفسها فى مواجهة العديد من المطالب الثقافية من جانب السكان البربر .

فهل نحن هنا بصدد « امراض طفولة » محكوم عليها بالاختفاء بفعل الزمن عند الوصول الى مرحلة النضج ؟ الواقع ان تاريخ « الدول القديسة » ، والتي مازال يزهو هذا النوع من الخصومات ، لا يسمح لنا بمثل هذا التشخيص . فالخصومات اللغوية لاتزال تميز كلا من بلجيكا وكندا . وعلى الرغم من تمكن بريطانيا ، على ما يبدو ، من احتواء المطالب الوطنية في مناطق الجبال واسكتلند ، الا أنها تواجه بحرب دينية حقيقية في ايرلند الشمالية . واستطاعت اسبانيا أن تنزع سلاح الانتماء الانفصالي في كتالونيا ولكنها لم تستطع أن تحل مشكلة الباسك . وعلى فرنسا نفسها أن تأخذ على محمل الجد الجبهة الوطنية لحرير كورسيكا .

وباختصار فاننا نشهد بقطة جديدة للخصومات الاثنية أو اللغوية أو الدينية حتى في تلك المناطق التي كنا نتخذ أن تلك الخصومات كانت قد دفت تحت ركام التاريخ^(٣٠) . وتشهد هذه العودة غير المتوقعة على شعور هذه الجماعات بالأحباط تجاه التهديد الذي تواجهه الخصائص التقليدية لثقافتها وشخصيتها تحت ضغط المركزية والقولية المهيمنة اللذان تفرضهما دينامية الدولة الحديثة . ومن الطبيعي أن تؤدي مثل هذه التطورات الى اضعاف سلطة جهاز الدولة التي تفرق في محاولة إيجاد حلول لمشكلاتها الداخلية كما تؤدي في الوقت نفسه الى تعقيدات دولية حين يحاول العدو الخارجي استغلال الانقسامات الداخلية لحسابه الخاص^(٣١) . وهكذا فان الصورة التي يرسمها هوبز للدولة ، والتي يلتحم فيها المواطنون في كتلة واحدة حول المسؤولين عن السلطة ، هي في الحقيقة صورة بعيدة عن الواقع .

ب (وقد يحدث ان يمتد التضامن الثقافي ليربط بين جماعات دولية مختلفة مؤدبا بذلك الى خلق قاعدة للمناورة والمطالب تتجاوز قدرة الحكومات .

وعلى الرغم من أن حركة الوحدة الافريقية قد قامت تأسيسا على اعادة اكتشاف الرغبة négritude إلا أنها قد أسهمت بشكل أساسي في إقامة منظمة الوحدة الافريقية (١٩٦٣) والتي تضم الآن الدول العربية - الاسلامية في المشرق والمغرب . وكثيرا ما تستعيد هذه المنظمة وحدتها وتماسكها ، على الرغم من كل تناقضاتها الداخلية لادانة بقايا العنصرية البيضاء ، قديما في انجولا وموزمبيق واليوم في ناميبيا وجنوب افريقيا . وكان انشاء المجلس الاوروي (١٩٤٩) استجابة الى حاجة الدول الديمقراطية في أوروبا الغربية لتأكيد تمسكها بالقيم الاساسية للحرية الفردية واحترام حقوق الانسان ، من خلال اقامة مؤسسات شديدة المرونة . ولهذا الهيئة الفضل الأكبر في صياغة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان كما انها لعبت دورا سياسيا لادانة النظم السلطوية (استيلاء العسكريين على السلطة في اليونان ، ١٩٦٧) أو الاجرامات الديكتاتورية التي اغتلتها بعض الحكومات (تركيا ، ١٩٨٢) .

وأخيرا فقد أظهرت الحركات التضامنية عبر القوميات نشاطا ملحوظا على المستوى الطائفي

confessional . فقد استعادت الكنيسة الكاثوليكية ، وبعد فترة طويلة منذ نهاية ولاية البابا بي الثاني Pie II ، قوتها ومصداقيتها وذلك بفضل جهود جون الثالث والعشرين وبول السادس ، وساعدها ذلك على أن تصبح ليس فقط محاورا أثريا لدى السلطات العامة والمنظمات الدولية ولكن ايضا « قائدا للرأى » يتأثر به عشرات بل مئات الملايين من المؤمنين في جميع أنحاء العالم . وقد شكلت الكنائس المسيحية الأخرى في عام ١٩٤٨ مجلسا مليا أخذ مبادرات لا تلقى هوى في نفوس الحكومات عادة وخصوصا ما يتصل منها بمساعدة حركات التحرير . ومن المؤكد أن قدرة هذه القوى ، والتي لا تزال مشتتة ومبعثرة ، على الفعل أضعف من ان توازن أو تنافس قدرة الدول في هذا الصدد ، لكنها تسهم في تشكيل تيارات الرأى العام والذى لا تشكله الرؤية القومية الضيقة وحدها ، وقد تؤدي أحيانا الى اثارة حفيظة الكنائس المحلية ضد الحكومات المتسلطة في بلادهم (بولندا ، امريكا اللاتينية) . ومع التسليم بصحوية تقويم الدور السياسى للكنائس ، الا أن الرسالة الصادرة منها تشكل أحد مكونات الحولر الدولى^(٣٣).

ويأتى مثال الاسلام ليضيف تأكيدا جديدا الى هذا القول . ولكن بطريقة أخرى . فقد ظهر الاسلام منذ الحرب العالمية الثانية كوعاء catalyseur تتجمع حوله القوى السياسية الجديدة وايضا كعامل للمقاومة لصعد محاولات الاختراق من جانب القيم الغربية . وتلتقى وجهات النظر المختلفة حول صعوبة التمييز هنا بين ما هو سياسى وما هو دينى . ولم يتردد منظرو الاحياء الاسلامى من طرح حركتهم كأداة للنضال . يقول ميشيل عفلق أحد مؤسسى حزب البعث في مؤتمر عقد في بيروت عام ١٩٤٣ قائلا : « ان اوروبا تخاف الاسلام اليوم مثلما خافت منه بالامس ، ولكنها تعرف ان قوة الاسلام (التى كانت في الماضى تعبيرا عن قوة العرب) قد بعثت لتظهر مرة أخرى في ثوب جديد هو ثوب القومية العربية . ولهذا توجه اوروبا كل أسلحتها ضد هذه القوة الوليدة ، في الوقت الذى نراها تسير قوى الاسلام القديمة بل وتدعمها »^(٣٤).

ويقول حسن البنا في « عقيدة الاخوان المسلمين »^(٣٥) مؤكدا « اننى أعقد أن راية الاسلام يجب أن ترفع عالية خفاقة فوق البشرية وأن من واجب كل مسلم أن يلقن العالم تصاليم الاسلام »^(٣٦) . وقد حاول عبد الناصر تعبئة القوى الدينية لخدمة مشروعه السياسى . يقول في كتابه « فلسفة الثورة » : « يجب أن تكون للحج قوة سياسية ضخمة ، ويجب أن تبرع صحافة العالم الى متابعة انبائه ، لا بوصفه مراسم وتقاليده تصنع صورا لطيفة لقراء الصحف وإنما بوصفه مؤتمرا سياسيا دوريا يجتمع فيه كل قادة الدول الاسلامية ورجال الرأى فيها ، وعلماؤها في كافة أنحاء المعرفة وكتابها ، وملوك الصناعة فيها ، وتجارها وشبابها ... وحين أسرح بحمالي الى ثمانين مليونا من المسلمين في اندونيسيا وخمسين مليوناً في الصين ، وبضعة ملايين في الملايو وسيلام وبورما وما يقرب من مائة مليون في منطقة الشرق الاوسط ، واربعين مليوناً داخل الاتحاد السوفيتى ، وملايين غورهم في أرجاء الأرض المتباعدة - حين أسرح بحمالي الى هذه المئات من الملايين الذين تجمعهم عقيدة واحدة ، أخرج

باحساس كبير بالامكانيات الهائلة التي يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعا ، (تعاون لا يخرج عن حدود ولائهم ولاوطنهم الأصلية بالطبع) ، لكنه يكفل لهم ولاخوانهم في العقيدة قوة غير محدودة (٣٥) .

وعلى الرغم من انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي (القاصرة على رؤساء الدول) فان رؤية عبد الناصر والتي حملها العقيد القذافي من بعده لانتزال في طور الحلم . صحيح أن الاسلام لعب دور الناقل للتنفيذ السياسي . وخصوصا في الجزء الشمالي للقارة الأفريقية ، لكن الوحدة الاسلامية لانتزال حتى وقتنا هذا ، اسطورة . ويرجع هذا الفشل الى عوامل سياسية (مقاومة الدول العربية - الاسلامية لكل محاولات التكامل حتى وقتنا هذا) وإلى عوامل ثقافية ايضا : فهناك الاختلافات اللغوية بين العالم العربي من ناحية وجزء كبير من العالم الاسلامي من ناحية أخرى ، وهناك ايضا وعلى وجه الخصوص الانقسامات بين الطوائف الاسلامية الشيعية والسنية والعلوية . وسوف يتوقف مستقبل العالم الاسلامي ، وبالتالي علاقة الاسلام بالغرب ، على علاقات القوى بين هذه التيارات الثلاثة . وهكذا نجد العامل الثقافي واقعا في قلب جدل قد يترتب عليه (بسبب المكان الذي يتركز فيه الموارد البترولية) تغير التوازن العالمي .

والى جانب هذه القوى التي تكاد تكون منظمة ، فمن الملام ان نفسح مكانا هنا للاضطرابات الثقافية التي تؤدي اليها محاولات فرض غمط النمو الغربي على كثير من البلدان المتخلفة . اذ ان تأثير هذا التحول لا يقتصر فقط على الاقتصاد والحياة الاجتماعية (انفتاح قطاعات النشاط على الخارج ، وتفكيك الابنية التقليدية) ولكنه يمتد أيضا الى الضمائر والعقول الجماعية . فالانتلجنسيا ممزقة بين الاصالة والمعاصرة . وقد يقع قطاع من هذه الانتلجنسيا نفسها تحت اغراء التقوقع على ذاته ويقود بلاده على طريق رفض أى تعاون مع الخارج . ويقدم المثل الاميراني برهانا على أن مثل هذا الحل ليس من قبيل الخيال المحض . هنا أيضا نجد أن استقرار العلاقات الدولية يتوقف على خيارات تخرج تماما عن اطار المنفعة أو العقلانية .

• أسقطت هذه الفقرة — التي وضعها بين قوسين من النص الفرنسي الذي نقل عنه المؤلف ، على الرغم من أهمية دلالتها في سياق النص .

خلاصة :

إن الاعتقاد بأن الخيارات الاقتصادية والسياسية تتأثر تماماً مع الحسابات العقلانية هو اعتقاد ينطلق من رؤية شديدة التبسيط للأشياء . فالعقلانية لا توجد بذاتها إلا في نطاق العلوم الدقيقة فقط *sciences exactes* . وعندما تدخل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية : ومن باب أولى الاعتبارات السياسية في الحساب ، يصبح التنبؤ عملية مشكوك فيها ، وتتضاعف احتمالات الخطأ بسبب تعدد الشركاء الموجودين على الساحة . قس ميلان العلاقات الدولية بالتحديد نجد أن الساحة لا تخلو للحكومات والخبراء وحدهم . وحتى عندما لا يقع هؤلاء ضحايا أحلامهم الخادعة *fontaines* فإن عليهم أن يأخذوا في حساباتهم ما يتوقعه منهم أطراف عديدة جداً ، وهي توقعات لا يمثل جانب البحث عن المصلحة المادية فيها سوى وجه واحد من اهتمامات شديدة التنوع . ولا يهم كثيراً هنا أن نعرف ما إذا كانت المصالح أم الأفكار هي التي تحرك العالم ، فواقع الحال أن الأهواء والحسابات يوجدان معاً في قلب العملية العقلانية ذاتها وعلى نحو لا يمكن فصله . وعلى أي حال فليس هناك ما يمكن الاستناد إليه للظن في صحة المبدأ الاساسي *maxime* الذي يطرحه الكاردينال دي ريتز *Cardinal de Retz* والذي يقول : « يمثل المبدأ الاساسي الأكثر صحة للحكم على مقاصد البشر بشكل صحيح ، في بحث مصالحهم لأن هذه المصالح هي القاعدة العادية جداً التي تحكم تصرفاتهم ، غير أن السياسة الدقيقة لا ترفض رفضاً باتاً أن تأخذ في اعتبارها الظروف التي تنجم عن أهواء البشر لأن هذه الأهواء تخطط أحياناً وبشكل مفتوح كما أنها تتسبب على الدوام تقريباً لتصب في نفس الآلة التي تمهد حركة القضايا الأكثر أهمية »^(١) . ولهذا السبب فانه يتعين علينا أن نأخذ التناقضات الثقافية في الاعتبار ضمن العوامل والقضايا التي تشكل الوعي الدولي .

هوامش الفصل الخامس :

- (١) أجاد هيرشمان A.O HIRSHMAN في أزاحة القناب عن وهم الكتاب البيرواني الذين اعتقدوا على طريقة مونتسكيو بأن « التجارة تسهم طبعها في تحقيق السلم » ، ... انظر
Les passions et les intérêts, P.U.F, 1980
- (٢) Sigmund FREUD ET William C.BULLITT, Le Président Thomas Woodrow Wilson. Portrait psychologique, Albin Michel, 1967.
- (٣) يلاحظ ديروزل عن حق أن « مجرد الاعتقاد بوجود استقلال يؤدي إلى أن تصبح لاهصد عامل اقتصادي وإنما بصدد عامل سيكولوجي مثير للاجباط . وهذا هو الحال بالنسبة لكل العوامل الاقتصادية . وهذه العوامل لا تلعب دورا إلا من خلال الإدراك وعندما يؤدي هذا الإحساس بوجود شيء « غير مقبول » وحتى « غير محتمل » . نقلا عن Tout Empire périra مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٤ :
- (٤) أنظر :
La revue Documents, spécialement les numéros spéciaux consacrés aux «relations franco-allemandes depuis 1963» (nov. 1978) et «Information et communication. Les médias et les relations franco-allemandes» (déc.1979).
- (٥) عن زابالو ، انظر :
Renata BOURNAZET; Rappello. Naissance d'un mythe, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1974.
- (٦) أنظر ،Le numéro spécial de la Revue française de science politique, déc. 1979, «Les élections européennes, enjeux, campagnes, résultats».
- (٧) عن الأساطير أنظر :
André RESZLER, Mythes politiques modernes, P.U.F. 1981, Gérard CHALIAND, Mythes révolutionnaires du Tiers-Monde, Seuil, 1976, Marcel MERLE, «Logique et mythologies» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, Op. Cit.
- (٨) وهنا يمكن الحظر ، على الأقل في هذه الحالة ، والتاجم عن محاولة تحليل سياسة الدول من خلال الاتحاد حزبا على خطب زعمائها .
- (٩) انظر على سبيل المثال المقارنة التي عقدها H. TAINÉ بين الشخصية الفرنسية والشخصية الألمانية في :
Elie FAURE, Découverte de La Fontaine et ses fables (١٨٥١) وأنظر أيضا كتاب L'Archipel (1932), Livre de poche, 1978.

(١٠) يشهد على ذلك بعض مقاطع الأخاف الشعبية :
«سوف يتوقف مصير العالم على مصير وطننا ... — نحن نعلم نفس الوطن — كل الرجال الأحرار فرنسيون (Réveil du peuple) — « الجبهة موانه بالتحليل الخالد — «والد تقضى على الحسام — الجمهورية تفرد جناحها على جميع البشر» (République, 1848)

Circulaire aux agents de la République française, 4 mars 1848. (١١)

M.COUBE DE MURVILLE épropos de la politique étrangère de la France «cette faculté- (١٢)
singulière de traduire l'universel», Une politique étrangère, Plon, 1971, p.15.

La démocratie française, Fayard, 1976, p. 165. (١٣)

(١٤) يقول بير موروا في نفس الخطاب الذى سبق ذكره :
« نحن لنا ثراث علينا أن نحافظ عليه وأن نختار منه أفضل ما فيه ونسهب في تضخمه . ولأن فرنسا تحرم نفسها
فسوف تولى بكل ماتمهدت به ولن تحب أمل كل الذين توشوا منها أن تصبح حليفا مخلصا . وأعطى هنا على سبيل
الخصوص كل الدول الأفريقية التى أسهمت أحداث التاريخ في تربط معها بروابط وثيقة » .

La diplomatie américaine 1900-1950, Calmann-Lévy, 1952, p.132-135. (١٥)

Stratégie de la Calmann-Lévy, 1961, p. 9-11. (١٦)

(١٧) مقتطفات من رسالة الرئيس فورد الى الكونغرس عن « حالة الاتحاد » (واشنطن ١٩ يناير ١٩٧٦)

(١٨) أنظر تطبيقا مفصلا على هذه الأطروحة في :
Zbigniew BRZEZINSKI, Illusion dans l'équilibre des puissances, l'Herne, 1977, spécialement le
premier intitulé «L'Amérique dans un monde hostile».

Public Opinion. 1981. texte reproduit dans Dialogue, 1981, n° 4. (١٩)

(٢٠) كلود جوليان هو الذى استخدم هذا التعبير في كتابه « الامبراطورية المهيكمة » ، ١٩٦٨ . أما النقد فيشترك فيه
كثير من الكتاب المهيكين انظر :

Arthur M. SCHLESINGER, La crise de confiance, Denoel, 1970.

Stephen D. KRASNER, Defending the National Interest, Princeton University Press. 1978, p. (٢١)
338-339.

Le dilemme américain: suprématie ou order mondial, Economica, 1982, p. 266. (٢٢)

(٢٢) نصوص مقتطفه من الخطاب الذى نشرته وكالة نيوستى للأخبار ، ١٩٧٧ فيما عدا النص المتعلق بلينين والذى نحن أن نضمه لى هذا السياق .

(٢٤) Les sources et le sens du communisme russe, Gallimard, 1938, p. 195.

(٢٥) المصدر نفسه ص ١٩٩ — ٢٠٠

(٢٦) The Marquis of Custine and his Russia in 1839, Princeton, 1971.

(٢٧) Lettres Russie. La Russie en 1839, Gallimard 1975, p. 368-369.

(٢٨) أنظر ما يؤكد هذا الوضع فى أعمال أدبيه روسية أخرى كثيرة وخصوصا فى مؤلفات جرجول « تراس بوليا » وه الأرواح الميتة » .

(٢٩) يبدو أن الانشقاق الصينى — السوفيتى لأبعد الى خلاف عقائدى بقدر ما يعود الى أن الصينيين حولا منذ البداية التوفيق بين الماركسية وبين التراث الوطنى . ول الوقت نفسه فإن النزوع الصينى . القيتنامى بقسو انتماءات نزوع تاريخى وتوترات ثقافية قديمة . بأكثر بما بقسو الخلاف العقائدى . حول دور العامل الثقافى فى سياسة إيطاليا الخارجية انظر :

le rapport de Sergio ROMANO dans travaux de la Table Ronde du 1^{er} Congrès de l'Association française de science politique: «Pour ou contre une interprétation culturaliste des relations internationales», Paris, 1981, 1981 (dactylographié).

(٣٠) لم يتردد جون بول الثانى فى أن يمنح ، فى الذى ألقاه فى اليونسكو فى ٢ يونيو ١٩٨٠ ، تأييده للطموحات المتعلقة بالخصوصيات الثقافية بما فى ذلك تلك التى يمكن أن تؤدي الى الانفصال .

(٣١) سمعت العلاقات بين الحكومتين الفرنسية والكندية بعد التهارة الرسمية التى قام بها الجنرال ديغول والتى أعلن أنها تأييده لاستقلال كيبك (١٩٦٧) . وتحمل القوات السورية لبنان منذ ١٩٧٦ بحجة الفصل بين الأطراف المتصارعة من مسيحيين ومسلمين .

(٣٢) أنظر :

Marcel MERLE (Id.) Les Eglises chrétiennes et la décolonisation, A. Colin, 1967; «L'Eglise catholique face aux problèmes internationaux» des Forces enjeux dans les relations internationales, Op. Cit., les numéros spéciaux de la Revue Relations internationales 27 et 28: «Les Eglises chrétiennes et la vie internationale au xx^e siècle»; A. JACOMY—MILLETTE, A. DESMARTIS (éd.) Eglies et système mondial, Centre québécois de relations internationales, 1980.

Le Caire, Abdul MALIK.

(٣٣)

(٣٤) وهي فيها نفس المبررات التي استخدمها أية لغة الحميني فيما بعد أنظر : Cf. Principes Principes : philosophiques, sociaux et religieux, Ed. Libres, Hatier, 1979.

(٣٥) Texte reproduit dans «Ecrits et discours du Conseil National», Notes et Etudes documentaires, n° 2206, 20 août 1956, La documentation française.

Mémoires, Gallimard, Pléiade, 1956, p. 1008-1009.

(٣٦)

مراجع الفصل الخامس :

مؤلفات عامة :

Association française de science politique: «Pour ou contre une interprétation culturaliste des relations internationales?» Table ronde du Congrès de L'A.F.S.P. Paris, octobre 1981, multigraphié.

عن القومية

FRANKEL (Joseph): National interest, London, Pall Mall, 1970.

KRASNER (Stephen D.): Defending the national interest.

GIRARDET (Raoul): Le nationalisme français, 1871-1914, A. Colin, 1966.

HASSNER (Pierre): «Nationalisme relations internationales», Revue française de science politique, 1966.III.

EARLE (Edward M.): Nationalism and Internationalism, New York; Columbia University Press, 1951.

عن دور الأساطير والأيديولوجيات :

AERLE (Marcel): «Le rôle du facteur culturel dans les relations internationales» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, Op. Cit.

RESZLER (André): Mythes politiques, P.U.F., 1981.

CHALIAND (Gérard): Mythes révolutionnaires du Tiers-Monde — Guerillas et socialismes, Seuil, 1979.

BENOT (Yves): Idéologies des indépendances africaines, Maspero, 1972.

ARDANT (Philippe): «Le néo-colonialisme: thème, mythes et réalités» Revue française de science politique, 1965. V.

عن الخصوصية الثقافية والعلاقات الدولية

ABDEL—MALEK (Anouar): La pensée politique arabe contemporaine, Seuil, 1970.

GLELE (Maurice A.): Religion, culture et politique en Afrique noire, Economica, 1981.

عن الصدمات الثقافية والعلاقات الدولية :

«Relations interculturelles et développement» Le savoir et le faire. Cahiers de l'Institut d'études du développement (Genève), P.U.F., 1975.

خلاصة الجزء الثالث

لقد أدت محاولة استكشاف العوامل الأساسية التي تشكل واقع عالمنا المعاصر الى تحديد السمات المميزة للوسط الذي تدور العلاقات الدولية بداخله . ونقصد بذلك ، اذا ما استخدمنا مصطلحات منهج تحليل النسق ، بيئة النظام ، أى الضغوط والامكانيات التي توجه حركة الفاعلين .

وتكمن السمة الأساسية لهذه البيئة في تعدد وتنوع التدفقات التي تشابه داخل هذه البيئة : نمو وانتقال السكان ، الانقلاب الذى حدث في ظروف الانتاج والتبادل بسبب التحولات التكنولوجية ، الخلل وعدم الاستقرار الذى تسببه التدفقات الرأسمالية ومحاولات السيطرة على الثروة ، تداول الأفكار وما تحدته من صدمات بين النظم القيمية . ومن البديهي الا تبتثق هذه التدفقات وتنتشر من خلال عملية تولد عفوى أو ذاتى . فهناك مبادرات أو ابتكارات عديدة تعدد نقطة بدء وخط سير هذه التدفقات ولكن قد يكون من الصعب رصدھا . وتأتى قوة الدفع أحيانا من جانب حكومات الدول أو من يعمل تحت سيطرتها . وأحيانا أخرى نجد أن القرارات الفردية أو المواقف التي تتخذها الجماعات المختلفة (العلمية أو الصناعية أو الايديولوجية أو المهنية) هي التي تتدخل لتخلق الظروف المواتية لاجداث التغيير أو لتدعيم الأمر الواقع .

وقد تكون هذه الجماعات موجودة داخل حدود هذه الدولة أو تلك (كالشركات أو النقابات ، على سبيل المثال) الا أن تصرفاتها تؤثر على سياسة حكوماتهم كما تؤثر ، عبر الحدود ، على سياسة حكومات الدول الأخرى ايضا . كذلك فقد توجد هذه الجماعات خارج القبضة المباشرة للحكومات والدول ، كما في حالة كل القوى « غير القومية » *transnationales* (بدءا من الشركات متعددة الجنسية وانتهاء « بالأمميات *les internationales* » السياسية أو الطائفية ، والتي تمارس نشاطا ، من خلال مركز مستقل لاتخاذ القرارات ، يتعلق بمصالح أو بخلايا تابعة داخل حدود الدول . أما الحركات السكانية فهي تعبر عن نزعات فردية أو جماعية يصعب احتواؤها داخل التقسيم السياسى القائم للحيز والتي قد تتهدد ، على الأقل في المدى الطويل ، التوازنات الجيوبوليتيكية في العالم .

ان الرأى المسبق ، والذي يعتمد اضعاء أهمية خاصة على دراسة « العوامل » *les Facteurs* « لاينبغى أن يقودنا الى عزل عنصر « الفاعلين *les acteurs* » بطريقة تحكيمية . وهذا هو ، مع ذلك ، الخطأ المنهجي الذى وقع فيه معظم الذين كتبوا عن « النماذج العالمية » والتي انتشرت موجتها بسرعة منذ صدور تقرير «نادى روما الأول»^(١) . وإذ يجرى كل شيء في هذا المرن الذهني كما لو أن الخبراء الذين يحكمون على تصور مستقبل العالم يحاولون بمساعدة عقولهم الالكترونية ، تشخيص دلالات التطور والتغيير بالمستقبل عن طريق رسوم بيانية يمكن على أساسها وضع سيناريوهات متفائلة أو متشائمة دون أن يؤخذ في الاعتبار وجود أو ردود أفعال الفاعلين الذين ينلورون على الساحة .

بل ان بعض هذه النماذج ، البدائية جدا ، تميز - عمدا - متعمداً واحداً وتعقد أنه بالإمكان تعميم نتائج دراسة هذا المتغير بحيث يمكن التنبؤ باتجاه المستقبل استنادا الى هذا المتغير وحده . وقد أسست بعض السيناريوهات المتفائلة التي صممها هيرمان كان^(١) H. Kahn والقرن توغلر^(٢) A. Toffler ، الى حد ما ج . ج سرفان شراير^(٣) J.J. Servan-Schreiber ، على أولوية العامل التكنولوجي الى حد اجمال جميع المعلومات الأخرى في البيئة . فقد « نسي » هيرمان كان في تنبؤاته لعام ٢٠٠٠ ، وبساطة شديدة ، أن يأخذ في اعتباره عنصر البترول ، أما شراير فقد وضع آماله كلها في كيفية نشر جهاز « الميكروبروسيسور micro-processeur على نطاق عالمي للقضاء على ظاهرة التخلف . ومن المؤكد أن ينتهي مثل هذا التحليل أو التنبؤ الى فشل ذريع لانهما يقومان على قاعدة هشّة وضيقة جدا .

لقد بنى نموذج نادى روما على أساس البحث عن العلاقة بين خمسة متغيرات : التصنيع السريع ، النمو السكاني السريع ، انتشار سوء التغذية ، ضغوط الموارد غير القابلة للاحتلال ، وتدهور البيئة . ويؤدي بحث احتمالات التغير في هذه المعطيات بمرور الوقت الى ابراز ضرورة خفض معدل النمو الاقتصادي والديموغرافي ايضا كي تتمكن الجماعة البشرية من تجنب حدوث مجاعة . وقد انتقد هذا الاستنتاج المشائم من جانب كل من الخبراء الغربيين وخبراء العالم الثالث على السواء . فقد شكك الخبراء الغربيون في صحة افتراضات نادى روما ، على الأقل فيما يتعلق بمحدودية الموارد^(٤) . أما خبراء العالم الثالث فقد عكسوا اجزاء المشكلة فاجتهدوا أولا في تحديد الاهداف التي يتعين تحقيقها في مجال النمو قبل أن يستخلصوا الوسائل والاجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الشركاء على الساحة للوصول الى الاهداف^(٥) .

وتتسم النماذج الكلية modélles globaux على اختلاف أنواعها^(٦) بسمّة مشتركة وهي تركيزها على دراسة العناصر أو العوامل Facteurs وإجمال قدرة الفاعلين على العمل^(٧) . صحيح ان هذه النماذج قد تمكنت من إلقاء الضوء على الآثار المحتملة والمترتبة على غياب امكانية السيطرة على التنمية العفوية والمستقلة للعناصر التي تم أخذها في الاعتبار ، وتمكنوا بذلك من تبيين الرأي العام العالمي الى خطورة بعض الاوضاع القائمة والحاجة الملحة الى اتخاذ عدد من الاجراءات العلاجية . ولكن هذه النماذج لانزوال ، من وجهة النظر العالمية ، ضعيفة على المستوى العملي لانها تعمل وجود استراتيجيات خاصة باللاعبين على الساحة الذين هم اما مصدر هذه التدفقات أو يحاولون الاستحواذ عليها . هذا في الوقت الذي أظهرت فيه دراسة العوامل كثرة عدد الفاعلين القوميين les acteurs nationaux أو تحت القوميين infra-nationaux أو فرق القوميين super-nationaux الذين يؤثرون على الوسط السالمي . وسن هنا يتعين علينا ألا نغفل بين بيئة النظام الدولي وبين النظام الدولي نفسه . فحين تتمكن من تحديد الظروف التي يمارس فيها النظام الدولي وظيفته ، يتعين علينا حينئذ أن نقوم بدراسة عناصر هذا النظام أي تشخيص الفاعلين الذين تدور بينهم العلاقات « الدولية » أي تحديد الدور الذي يستطيع أن يلعبه كل منهم في هذا الحقل الخاص من حقول البحث .

هوامش خلاصة الجزء الثاني

Halte à la croissance, Op. Cit. et les versions ultérieures: M. MESAROVIC et E. PESTEL, *Stratégie pour demain*, Seuil; J. TINBERGEN, *Reshaping the international order*, New York, P. Dutton, 1976. (١)

Herman KAHN et Antony J. WIERNER, *L'an 2000. La bible des trente prochaines années 1967*; Ed. française, Marabout Université, 1972. (٢)

Le choc du futur, 1970, Ed. française, Denoël, 1971. (٣)

Le nouveau défi mondial, A. Fayard, 1980. (٤)

H. COLE, C. FREEMAN, M. JAHODA, K. PAVITT, *L'anti-Malthus. Une critique de halte à la croissance*, Seuil 1974. (٥)

Amílcar O. HERRERA, *Un monde pour tous. Le modèle latino-américain*, (٦)

القسم الثالث

الفاعلون

مقدمة :

نقصد بالفاعل «acteur» كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على أن «يلعب دورا» في الحقل الاجتماعي ، أى على المسرح الدولى فى هذه الحالة . وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما ، أو الإتيان بفعل ما أو حتى ، ببساطة ، مجرد ممارسة تأثير على القابضين على سلطة اتخاذ القرار أو المسكين بزمام القوة المادية . ويكفى هذا الحصر السريع للتأكيد على أن «الفاعلين» الذين تلعب دور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون . ويتعين علينا أولا تشخيص هؤلاء اللاعبين قبل أن نلقى الضوء على الدور الذى يؤديه كل منهم لأن العلاقات التى تلعب بين اللاعبين هى التى تشكل فى الواقع « النظام الدولى » الذى فرغنا حالا من دراسة بيته .

وقد تتعدد الاجابات الخاصة بتشخيص اللاعبين . فأتباع هوبز وميكيا فيللى يرون أن الدولة هى الفاعل الوحيد الممكن فى حقل العلاقات الدولية وأن الحكومات هى وحدها الأجهزة المنوط بها اقامة علاقات مع غيرها من الأجهزة الأجنبية المماثلة . بينما يؤكد منظرون آخرون على أن قائمة الفاعلين ، المحتملين على الأقل ، هى قائمة طويلة جدا الى الدرجة التى لا يمكن حصرها مسبقا ، فكل العناصر التى يمكن أن تتدخل بصفة أو بأخرى ، فى لحظة أو أخرى من لحظات التاريخ يجب أن تدرج فى قائمة الفاعلين (بدءا من « الشعوب » و « الأمم » و « الأجناس » . وانتهاء بالأفراد) .

والواقع أن هذا النوع من الجدل هو جدل عقيم وملهم بالافتراضات المسبقة . ان عدم التحسك بالدولة باعتبارها الفاعل المميز فى تعريف العلاقات الدولية لايعنى اطلاقا استبعاد الدولة كفاعل . لكن ذلك يقتضى منا أن نولى أهمية خاصة ليس فقط لتحديد دور الدولة وإنما أيضا لمعرفة الظروف التى تتخذ فيها مواقفها على الساحة الدولية . فلا يوجد مدرك تواتر الناس على تأليه يمثل هذه السهولة واليسر ، حتى بالنسبة هؤلاء الذين لا يكفون عن التحذير من مغبة اللجوء الى هذا التأليه réification⁽¹⁾ عند القيام بأية محاولة للتظلم .

فكون الدولة أو الدول فاعلون دوليون ، لا معنى لاستبعاد وجود فاعلين آخرين غير الدول . ولكننا لا نستطيع هنا أن نكتفى بوضع قائمة هؤلاء الفاعلين . إذ أن اضافة نوع من التسقي على وضع يتسم بمثل هذه الدرجة من الخلط والميوعة يقتضى منا اللجوء حتما الى عملية تصنيف Typologie . وحيد . يتعين علينا أن نبحث أولا عن وضع المنظمات الدولية interétatiques أو الحكومية intergouvernementales لكي نرى ماذا كانت هذه الهيئات التى تشكلها ونحياها الدول قد تمكنت من الحصول على الحد الأدنى من الاستقلال اللازم فى مواجهة أعضائها قبل أن نحرف لها بلور خاص و متميز . وفى مواجهة الهيئات الدولية يوجد قطاع عريض وغير واضح المعالم أو محدد تشكله المبادرات الفردية . وتدرج ، تحت مايمكن تسميته بـ « القوى غير القومية Forces transnationales » نماذج عديدة ومتنوعة للمجموعات التى تضطلع بوظائف أو تمارس تأثيرا ، كبيرا أو صغيرا ، على قرارات الفاعلين الآخرين .

ان تحليل دور هذه القوى ، وليس تحديد وضعها القاتولى ، هو الذى سوف يمكننا فى الواقع من تحديد موقعها على الرقعة الدولية . ولتقوم هذا الدور فان منهج التحليل التسقى هو الذى يزودنا ، مرة أخرى ، بأفضل النتائج فى هذا المضمار . فكل لاعب يمكن اعتباره فى هذه الحالة نظاما système (أو ان شعبا نظاما فرعا sous-système للنظام الشامل système global) . وطبقا للبنية الداخلية هؤلاء اللاعبين وعلاقتهم ببقية الهيطة يمكن تقدير المكانة التى يحتلونها وهامش المناورة التى يتمتعون بها .

هوامش المقدمة:

- (١) Ràification مذك للالة على العملية العقلية التى هم من خلالها تحويل الشيء الجرد إلى شيء مالموس .
(Madeleine GRAWITZ, Lexique des sciences sociales, op. cit.).

الفصل الأول

الدول

لقد أسهم كل من الفقهاء والفلاسفة الذين تأثروا بهوز وكذا المنظرون السياسيون ، في صياغة مدرك الدولة ووضعهم في قلب العلاقات الدولية . ويتمتع هذا الموقف المتميز بميزة التماسك على الأقل ، ولكن يبقى أن نعرف مالذا كان هذا الوضع يتطابق مع تحليل الواقع .

لقد تمكن المستشار داجيسو Le Chancelier d'Aguessau من صياغة المسألة التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية للدولة صياغة واضحة حين قال : « نظرا لأن كل مجتمع بشري أو كل أمة بذاتها ليست في الواقع سوى تجمع للعديد من الأفراد المتحدين والذين يرتبطون معا بروابط الطبيعة فانه يمكن اعتبار هذا المجتمع أو هذه الأمة بمثابة رجل واحد .. ومن ثم فان كل مايقال عن الواجبات الطبيعية للفرد .. لابد وأن ينطبق على الأمة أو على الدولة بنفس الطريقة التي تنطبق على كل فرد على حده »^(١) .

وانطلاقا من هذه المطابقة بين الجماعة السياسية والانسان الفرد ، فقد أضفى الفقهاء الشخصية القانونية على الدولة . ثم قاموا بعد ذلك بتزويدها بالخصائص التي تسمح لها بأن تكون موضوعا objet وفي نفس الوقت فاعلا sujet وحيدا للقانون الدولي . وبناء عليه فعين تكتمل عناصر قيام الدولة اكتمالا صحيحا ويصبح معترفا بها من جانب مثيلاتها من الدول ، تتمتع هذه الدولة ، من الناحية القانونية ، بالسيادة ومن ثم بالمساواة مع مثيلاتها . والدول هي وحدها التي تتمتع بكافة الاختصاصات الدولية : حق شن الحرب أو صنع السلام وحق التعاقد . ولأن الدول صاحبة سيادة فانها تتمتع ، من ثم ، بتلك

الخاصية أو الميزة الماثلة التي تجعل منها مصدرا خالقا لقواعد القانون الدولي الذي ينطبق عليها في الوقت نفسه ، وحيث أنها متساوية قانونا ، فهي تصبح من ثم مستقلة تماما ويتمتع على كل منها أن تحترم تماما هذا الاستقلال وأن تتفادى التدخل في الشؤون الداخلية للأخرى^(١٢) . وترتب على هذا التصور إقامة حدود قاطعة فاصلة بين مايسميه داجسو « القانون العام الداخلي Le droit public intérieur » وبين « القانون العام الخارجي Le droit public extérieur » ، واعتبار أن العلاقات الدولية les relations internationales لايمكن، على الرغم من غموض التعبير، أن تقوم الا بين الدول.

ف نظرا لأن عملية تشخيص الدولة هي من قبيل التجريد ، فانه يتعين ، من ثم ، أن نقبل حقيقة أن العلاقات بين الدول تتم بواسطة أشخاص حقيقيين personnes physiques تخزن حق تمثيل هذه الجماعات السياسية محل الاعتبار . ويقتصر حق مباشرة هذه الوظيفة ، وعلى نحو قاطع ، على السلطات الحكومية ويمثلهم المعتمدين خصيصا لهذا الغرض (الوزراء المفوضون ، الدبلوماسيون) فهؤلاء هم وحدهم الذين يستطيعون التحدث باسم الدولة ، وترتب على تصرفاتهم مسئولية الدولة في العلاقات الخارجية . ويعنى هذا أن العلاقات « الدولية internationales » تنقلص في الواقع ، ومن خلال سلسلة متعاقبة من الاختزالات ، الى أن تصبح ليس فقط علاقات بين الدول interétatiques وإنما أيضا علاقات بين الحكومات وحدها inter gouvernementales . ولا يتيح لنا التصور القانوني التقليدي ، وهو التصور الذي لا يزال سائدا الى حد كبير على الصعيدين النظري والعمل ، أى مخرج آخر .

وفي مقابل مدرك « موضوع القانون Sujet de droit » الوحيد ، يطرح الفلاسفة وبعض علماء الاجتماع والتاريخ مدرك « الفاعل المتميز acteur privilégié » ان لم يكن الوحيد . وبصرف النظر عما اذا كانت حججهم تستند على ميزات نظرية حالة الطبيعة ، أو على قواعد القانون المعمول بها (والتي تقتصر « حق احتكار شرعية وقانونية اللجوء الى القوة المسلحة » على الدول وحدها طبقا لتعبير ريمون آرون) ، أو على التحليل المستند على موازن القوى ، فان النتيجة واحدة في جميع الحالات . وأما كانت أهمية أو فائدة الظواهر التي يصنفها الأستاذ ديرونزل تحت هذا العنوان الغامض : « الحياة الدولية » ، فان « السياسة الدولية » « تتطوى بالضرورة على أن يلعب القابضون على السلطة في بلد ما دورا رئيسيا وسيطرا في مواجهة البلاد الأخرى »^(١٣) . وفي هذا الاطار تعامل المبادرات القردية أو التي يغلب عليها الطابع الخاص باعتبارها عناصر ثانوية . وتصبح الدولة ، من خلال تمثيلها ، هي الفاعل المركزي الذي تنتظم الخيوط الأساسية للسياسة الخارجية حول الاستراتيجية التي ينتهجها . ومن هنا فان تحليل العلاقات الدولية يجب أن يتمحور حول دور الحكام الذين يمثلون وحدهم هذا الفاعل المتميز الذي هو دائما الدولة صاحبة السيادة .

وسوف يكون من السخف أن نعرض على هذه المسألة بطرح مسألة تناقضها قائلين بأن

الدولة ليست سوى حيلة أو وهم Fiction أو بقايا تاريخ محكوم عليه بالفناء . إذ لم يتمكن النقد الماركسي مطلقا من اثبات نظرية فناء الدولة ، ولم يؤد تراكُم المشروعات الطوبائية الى التخفيف من لعة السلطة التي يمارسها البشر في مواجهة أقرانهم من البشر . فانكسر وجود الدول أو انكار التأثير الذي تمارسه حكومات هذه الدول على العلاقات الدولية هو بمثابة رفض للدينيات . ولكن يوجد — بين هذا النفي المقيم وبين اعتبار الدولة موضوعا وحيدا أو فاعلا أثيرا في العلاقات الدولية — يوجد مكان لمُدخل أكثر واقعية . لكن ذلك يقتضى منا أن نتخل عن النظرة الميتافيزيقية للدولة وأن نقوم بتحليلها باعتبارها ظاهرة اجتماعية .

١ — الدولة أم الدول

الدولة هي صورة مجردة une abstraction أما الدول فهي حقائق . ولذا فإن اللجوء الى عملية التجريد الذي يعالج الدول كما لو كانت وحدات متطابقة قابلة للاحلال interchangeable لا يمكن أن يؤدي سوى الى رؤية كاليكاثورية للواقع . ان التجمعات السياسية المتصارعة فوق الحلبة الدولية ليست في الواقع سوى وحدات تباين الواحدة عن الأخرى تباينا شديدا . فأكثر الملاحظات ببساطة تؤكد على حقيقة هذا التباين بينما تحاول عملية التنظيم أن تُوحّد وأن تجانس . وحتى إذا قبلنا بفائدة وجود نظرية للدولة فإن ما يعطى باهتمامنا في هذا المجال ، خصوصا عندما ننظر الى ظاهرة الدولة من منظور العلاقات الدولية ، يجب أن يتركز على بحث السمات الخاصة والمميزة لكل دولة أو ، على الأقل ، دراسة الأنماط المختلفة للدول . ويبرز هذا التنوع في وضع النهار عندما نأخذ في الاعتبار وقع الظواهر الدولية .

إن الدول لاتتساوى في الواقع على الرغم من أنها تتساوى قانونا: فهي لاتتساوى من حيث المساحة، التي تتراوح ما بين بضعة عشرات من الهكتارات الى ملايين لكيلو مترات المربعة، ولا من حيث تعداد السكان، الذي يتراوح بين ما يقرب من مائة ألف نسمة الى ما يقرب أو يزيد عن المليار، أو من حيث التركيب النوعي لهؤلاء السكان (المزج العمرى، التجانس أو عدم التجانس الاثنى أو اللغوى أو الثقافي)، كما أنها لاتتساوى أيضا من حيث الموارد الحالية أو المحتملة، ولا من حيث مستوى النمو أو المقدرة التكنولوجية أو درجة اعتمادها على العالم الخارجى أو موقعها الجغرافى أو قدرتها على الوصول الى ثروات البحار، وأخيرا فانها لاتتساوى من حيث قدراتها العسكرية. ان الجمع بين هذه المتغيرات هو الوسيلة الوحيدة لترتيب الدول ترتيبا هرميا يسمح بتحديد درجة حضورها وقدرتها على التدخل على المسرح الدولى. واستنادا الى هذه المعايير وحدها يمكن بالفعل وضع تصنيف للقوة.

لكن المعلومات المادية ليست هي المعلومات الوحيدة التي يجب أن تحظى باهتمامنا. فرغم تجانس

الشكل رقم ٦٤ : حجم القوات العسكرية (١٩٦٥)

ترتيب الدول طبقا للملاحة بين حجم القوات العسكرية وعدد السكان في سن العمل (لكل ألف نسمة)	الترتيب طبقا للحجم الاجمالي للقوات العسكرية (بالآلاف)	الترتيب طبقا لحجم القوات العسكرية مصححا إلى مساحة الدولة
١ - سويسرا ١٧٧,٣	١ - الاتحاد السوفيتي (٣١٥٠)	١ - سويسرا
٢ - اسرائيل ١٦٣,٩	٢ - الولايات المتحدة (٣٠٠٠)	٢ - اسرائيل
٣ - فورموزا ٨٠,٨	٣ - الصين (٢٥٠٠)	٣ - فورموزا
٤ - فينام الجويه ٦٦,٤	٤ - الهند (١٠٠٠)	٤ - كوريا الجنوبيه
٥ - كوريا الشماليه ٥٥,٣	٥ - سويسرا (٧٠٠)	٥ - هولنده
٦ - لاوس ٥٢,٤	٦ - كوريا الجنوبيه (٦٠٠)	٦ - فينام الجويه
٧ - الأردن ٤٠,٦	٧ - فينام الجويه (٥٦٥)	٧ - بلجيكا
٨ - كوريا الجنوبيه ٣٩,٢	٨ - فرنسا (٥٥٠)	٨ - كوريا الشماليه
٩ - البانيا ٣٧	٩ - فورموزا (٥٢٤)	٩ - فينام الشماليه
١٠ - فينام الشماليه ٣٥,٩	١٠ - ألمانيا الاتحادية (٤٥٠)	١٠ - تشيكوسلوفاكيا
١١ - السويد ٣٥,٧	١١ - المملكة المتحدة (٤٢٤)	١١ - ألمانيا الاتحادية
١٢ - مونغوليا ٣٠	١٢ - إيطاليا (٣٩٠)	١٢ - المملكة المتحدة
١٣ - اليونان ٢٨,٦	١٣ - كوريا الشماليه (٣٥٣)	١٣ - البرتغال
١٤ - بلغاريا ٢٧,٤	١٤ - فينام الشماليه (٣٥٠)	١٤ - بلغاريا
١٥ - كوبا ، تركيا ٢٦,١	١٥ - النرويجيا (٣٥٠)	١٥ - البانيا
١٧ - الولايات المتحدة ٢٥,٧		٢٩ - الولايات المتحدة
٢١ - الاتحاد السوفيتي ٢٤,٤		٤٦ - الاتحاد السوفيتي

المصدر : Source: Charles L. TAYLOR et Michael C. HUDSON, World Handbook of political and social indicators, Yale University Press, 1972.

المكمل رقم ٦٥ : الاتفاقيات العسكرية (١٩٦٥)

الترتيب طبقا للتسمية الى الدخول	الترتيب طبقا لطول الاصحاحات (الكلمية (بالآلاف الدولارات)	تصنيف البرد من الاتفاقيات العسكرية (بالدولار)		
			الترتيب طبقا لطول الاصحاحات (الكلمية (بالآلاف الدولارات)	الترتيب طبقا للتسمية الى الدخول
١ - لبنان المسلحة	١٩,٧	٥١٨٤٤ دولارات المسلحة	١٩,٧ دولارات المسلحة	١ - لبنان المسلحة
٢ - اليمن	١٥,٦	٧٨١٧٠ العراق	١٥,٦ اقطاع السوفيتي	٢ - اليمن
٣ - لبنان ابدية	١٧,٦	٩٠٠٠ اقطاع السوفيتي	١٧,٦ الصين	٣ - لبنان ابدية
٤ - الاردن	١٣	٥٨٦٥ السويد	١٣ لشبكة المسلحة	٤ - الاردن
٥ - اسرائيل	١٢,٢	٥١٢٥ الشبكة المسلحة	١٢,٢ ليبيا	٥ - اسرائيل
٦ - العراق	٤,٠٤	١٩٧٩ ليبيا	٤,٠٤ ليبيا الاتحادية	٦ - العراق
٧ - ليبيا	١٠	٢٠,٧٧ ليبيا الاتحادية	١٠ ليبيا الاتحادية	٧ - ليبيا
٨ - اسرائيل	٨,٥	١٩٢٩ كندا	٨,٥ بوليا	٨ - اسرائيل
٩ - اقطاع السوفيتي	٩	١٧٠٠ سوريا	٩ بوليا	٩ - اقطاع السوفيتي
١٠ - السعودية	١٠	١٥٣٥ العراق	١٠ كندا	١٠ - السعودية
١١ - سوريا	٨,٤	١٣٠٠ الكويت	٨,٤ لشبكة ايرانية	١١ - سوريا
١٢ - مصر	٧,٣	١٠٠٠ بوليا	٧,٣ ليبيا الديمقراطية	١٢ - مصر
١٣ - الصين	٧,٩	١٠٠٠ الدانمارك	٧,٩ سوريا	١٣ - الصين
١٤ - فرنسا	٧,٧	٨٤٣ سوريا	٧,٧ السويد	١٤ - فرنسا
١٥ - الولايات المتحدة	٧,٦	٨٣٨ بلجيكا	٧,٦ اسرائيل	١٥ - الولايات المتحدة
١٦ - فرنسا	٥,٥	٣٥٩ الصين	٥,٥ سوريا	١٦ - فرنسا

الشكل رقم ٢٩ : مشاركة الدول في لمياء الدولية (١٩٦٥)

عدد الدول المصنفة للمياه	الترتيب طبقا للتعامل البيولوجي		الترتيب طبقا لحجم المشاركة في المنظمات الدولية		الترتيب طبقا لحجم المشاركة في المنظمات الدولية	
	عدد الدول المصنفة للمياه	عدد دولها في المحارج	عدد الدول المصنفة للمياه	عدد دولها في المحارج	عدد دولها في المحارج	عدد دولها في المحارج
١٤١٨	٢٧٨٢	١٠٠	٩١	١٦	١٠٧	١ - فرنسا
٧١٦	١١٥٢	٩٨	٧٨	١٦	٩٤	٢ - هولندا
١٢٠٥	١٤٠٣	٩٦	٧٧	١٦	٩٣	٣ - المملكة المتحدة
٧٧٨	١٢١١	٨٨	٧٥	١٦	٩١	٤ - بلجيكا
٧٠٧	٥١١	٨٧	٧٣	١٦	٨٩	٥ - إيطاليا
٢٥٨	٣٥٢	٧٤	٧٣	١٥	٨٨	٦ - ألمانيا الاتحادية
٤٧٣	٢٧٩	٧٢	٥٥	١٦	٧١	٧ - الدانمارك
٤٩٤	١٢٨	٧١	٥٢	١٦	٦٨	٨ - النرويج
٣١٥	٢٤٠	٧٠	٥٢	١٥	٦٧	٩ - النمسا
٥٥٩	٥٥٠	٦٧	٥١	١٦	٦٧	١٠ - إسبانيا
٧٣٢	١٢٤٥	٦٥	٥١	١٦	٦٧	١١ - الولايات المتحدة
٥٣٠	٤٦٧	٦٤	٥١	١٥	٦٦	١٢ - لوكسمبورج
٢٢٩	٢٩٢	٦٤	٤٩	١٦	٦٥	١٣ - السويد
	٣٠١	٦٠	٥٢	١١	٦٣	١٤ - سويسرا
٤٣١	٣٠٠	٦٠	٤٦	١٦	٦٢	١٥ - البرازيل
			٢٩	٩	٣٨	٥٩ - الاتحاد السوفيتي

المصدر : نفس المصدر السابق .

الدول من حيث طبيعتها إلا أنها تختلف من حيث نظمها السياسية (متسلطة *autoritaires* أو ديمقراطية) ونظمها الاقتصادية (موجهة أو ليبرالية) وأيضاً من حيث الأيديولوجية السائدة (نضالية *militante* أو ادارية *gestionnaire*)، ومن حيث سلوكها تجاه الدول الأجنبية (متغلقة أو مفتوحة)، ومن حيث خياراتها في رفض الأحلاف أو قبولها (الحيد القاتوني أو السياسي أو العزلة)، أى كل السمات التي لا تتوقف على الخصائص المادية بقدر ما تتوقف على خصائص البيئة الداخلية للدولة محل الاعتبار.

واعبروا فإن الدول تختلف من حيث قِيَمِها أى درجة رسوخ تقاليدها ونوعية خبرتها التاريخية. وبصفة عامة نجد أن الدول «القديمة» هي دول أكثر اعتدالاً من حيث طموحاتها كما أنها أكثر وحياً بتحركاتها من الدول الحديثة، وذلك بصرف النظر عن مواقف هذه الدول على الرقعة الأيديولوجية.

وقد بذلت محاولات عديدة، وخصوصاً في الولايات المتحدة، لتحقيق التكامل بين هذه المتغيرات والبحث عن علاقات بين العوامل وبين سلوك اللاعبين الدوليين^(١). وتواجه هذه المحاولات صعوبات عديدة من بينها صعوبة جمع بيانات موثوق بصحتها من عدد كبير من الدول وما ينجم عن ذلك من اضطراب الباحث الى الاكتفاء ببيانات قد لا تكون بالضرورة صادقة القليل، مما يصيب القارئ بالحيرة أمام نتائج مثل هذه المحاولات، أن البحث لا يؤدي سوى الى نتائج مجردة وضحلة الدلالة اذا ما انطلقنا من فرضية المقارنة بين السياسات الخارجية. ومن هنا فمن الأفضل بالتأكيد الاكتفاء بوضع تصنيف قائم على طبيعة الأدوار التي تستطيع الدول أن تلعبها على خشبة المسرح الدولي.

فاذا ما جمعنا بين السمات الظاهرة *extrinsèques* التي تضافى على الظاهرة الدولية تنوعها وبين السمات الجوهرية *intrinsèques* الناجمة عن طريقة ادارة كل وحدة دولية على حدة، لاستطعنا محاولة وضع ترتيب هرمي مختلف اللاعبين.

ويجب أن يأخذ هذا الترتيب في اعتباره قدرة اللاعبين الدوليين على القيام بدور، قد يضيق أو يتسع، على المسرح الدولي. ويمكن، من ثم، تحديد الترتيب الهرمي للأدوار بسهولة، كما يمكن، انطلاقاً من هذا الترتيب، تقويم القدرات المختلفة للدول. ويفرض هذا التقويم نفسه خصوصاً وأنه قد طرأ على عملية توزيع الأدوار وعلى الترتيب الهرمي للاعبين تطورات كبيرة بمرور الوقت، وخاصة منذ الحرب العالمية الأولى.

(١) يأتي في مقدمة هذا الترتيب أولئك الفاعلون الدوليون القادرون على الانضطلاع بدور عالمي، أى على التدخل في جميع أنحاء المعمورة. وقد يكون هذا التدخل عسكرياً كما قد يكون سياسياً (دبلوماسياً)، أو اقتصادياً أو أيديولوجياً. إن الجمع بين هذه القدرات المتعددة على التدخل هو وحده

الذى يمكن أن يضيف على دولة ما دور القوة العنيفة. فاليابان، على الرغم من كونها قوة اقتصادية على الصعيد العالمى، ليست فى وضع يسمح لها بالتدخل على الصعيدسكرى بسبب ما فرض عليها من اجراءات تنطق بنزع سلاحها فى نهاية الحرب العالمية الثانية. والصين تملك السلاح النووى ووسائل نقله مما يجعل منها قوة عسكرية كبرى، فضلا عن أنها تعد مركز تأثير إيديولوجى هام يغطى اشعاعه العالم كله، لكن وزنها الاقتصادى لا يكاد يذكر. وبقارن فرنسا اشعاعا ثقافيا قويا، لكن أيها من قوتها العسكرية أو قدرتها الاقتصادية لا يسمحان لها بالتدخل فى كل أروقة أو قطاعات النشاط الدولى. وينطبق هذا أيضا على التجمعات الدولية: فقد لاحظنا دائما أن الجماعة الأوروبية هى عملاق اقتصادى ولكنها سوف تظل دائما قرما سياسيا مالم تتمكن من تغطية العقبة التى تحول دون تحقيق وحدة عملها الديبلوماسية. ولا يوجد فى الوقت الراهن سوى دولتين فقط يمكن اعتبارهما «قوى عظمى» وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. ويحدد الفضل فى ذلك الى عدد من العوامل هى:

- ١ - الضى للمادى أى امتلاك موارد طبيعية كبيرة وضعف الاعتماد على مصادر الامدادات الخارجية .
- ٢ - السيطرة على حيز متسع يصل الى حجم قارة بأكملها .
- ٣ - الموارد البشرية الكبيرة .
- ٤ - المستوى التكنولوجى الرفيع والذى يسمح بالتوظيف الكامل للفروات المادية والموارد الديموغرافية .

وتتشكل هذه العوامل معا القاعدة المادية للقوة والتى تتيح لهاتين الدولتين امكانية التدخل العسكري ، وتشكل حاسم بسبب خطورة السلاح النووى ، فى كل نقطة على سطح الكرة الأرضية وحيثا يكون هناك تهديد لمصالحهما ، أو ممارسة ضغط حاسم اذا اقتضى الأمر من طهق التدخل الديبلوماسى أو الاقتصادى ، وكلتا امكانية توجيه شبكات التأثير الإيديولوجى على النحو الذى يحقق مصالحهما .

ولكن حجم القوة المادية لايطابق بالضرورة مع حجم القوة المستخدمة فى العلاقات الدولية . وترجع الفجوة بين القوة الكامنة (أو النظرية) وبين القوة الفعلية الى الطريقة التى تمارس بها الإزادة السياسية تأثيرها . اذ يمكن أن تساعد هذه الإزادة على مضاعفة درجة حضور الدولة على حلبة التنافس الدولى كما يمكنها فى الوقت ذاته أن تحد من هذا الحضور . فالولايات المتحدة كانت تعد بالفعل قوة عظمى فى بداية القرن العشرين ، ولكن قادتها لم يهتموا فى الواقع الا بشعور القارة الأمريكية ، عملا بالنصائح التى ضمنها جورج واشنطن فى خطاب الوداع والإرشادات التى تضمنتها مبدأ مونرو (١٨٢٣) ،

فعدت الولايات المتحدة لانتهاج سياسة العزلة فيما بين الحربين العالميتين . ولم تبدأ الولايات المتحدة في الاضطلاع بمسؤوليات عالمية الا بعد الحرب العالمية الثانية ، لكن التقاليد الأمريكية لم تكن قد هيأت الولايات المتحدة أو أعدها في الواقع للقيام بمثل هذا الدور . فلذا ماحدث وانتصر الانغماس الانعزالي من جديد في الولايات المتحدة ، على اثر هزة داخلية ، فسوف يؤدي ذلك الى شل القوة الأمريكية أو تعجيدها . لكن هذا الاحتمال مازال مستبعدا في الواقع بسبب طبيعة التحدي الذي يواجهه الوجود الأمريكي في كل مكان تقريبا خارج الحدود . ومع ذلك يجب علينا أن نعي في الوقت نفسه حقيقة أن درجة تعبئة القوة المادية الأمريكية في خدمة السياسة الخارجية تتوقف الى حد كبير على درجة تماسك الاتفاق العام consensus حول الأسس التي تقوم عليها تلك السياسة . وتشير الاحصاءات بوضوح (الأشكال ٦٤ ، ٦٥) الى أن الولايات المتحدة لم تخصص للمجهود الحربي نسبة كبيرة من دخلها القومي العام حتى في أوج فترة الحرب الفيتنامية . وقد أصبح الكونغرس الأمريكي بعد انتهاء حرب فيتنام أكثر حذرا وتشددا تجاه المبادرات الدبلوماسية التي يتخذها البيت الأبيض ، كما أصاب الرأي العام الأمريكي حالة من اللامبالاة وفضح حماسه لحل المشكلات العالمية عن طريق التدخل الأمريكي على نحو أكبر مما كان عليه الحال عقب الحرب العالمية الثانية ، لكن دين أن تصل الأمور الى حد أن يحجم جو العزلة من جديد . وهكذا فإن القوة المادية الأمريكية ، رغم توفرها ومتانتها ، قد تجد نفسها مشلولة أو عاجزة بسبب غياب الإرادة السياسية .

وتصعب المقارنة كثيرا في هذا الاطار مع الاتحاد السوفيتي بسبب صعوبة الأرقام الرسمية المتاحة ، أو بسبب نطاق السرية المضروب حول القرارات ذات الصيغة العسكرية . ومع ذلك فيبدو أن نسبة تعبئة الموارد المخصصة للسياسة الخارجية هي في الاتحاد السوفيتي أكبر منها في الولايات المتحدة (أنظر الأشكال ٦٤ ، ٦٥) . وقد يؤدي هذا الوضع ، في المدى الطويل ، الى اثارة حقن الشعب السوفيتي ، وهو ما قد يفسر الى حد ما سياسة الحد من استخدام الأسلحة الاستراتيجية وسياسة الوفاق والتي أفضت الى انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .

إن ممارسة القوة تقتضي ، على هذه الناحية وتلك ، توافر حد أدنى من التماسك الوطني وترباط العمل السياسي .

٢) ثم يجيء الدور بعد ذلك على الدول الراغبة في أن تلعب دورا عالميا ولكن قدراتها لاتساعد على أن تلعب هذا الدور الا في قطاع محدد من العلاقات الدولية . وينتج تحت هذه الفئة عدد من القوى العسكرية وبالذات أعضاء النادي الذري الآخرين من غير القوتين العظميين (الصين ، بريطانيا ، فرنسا) أو الدول التي تمارس قوة جاذبة خاصة على الصعيدين الأيديولوجي والدبلوماسي . وهذا هو حال قوى الاستعمار التقليدي القديمة مثل فرنسا وبريطانيا والتي لاتزال تتمتع بمناطق نفوذ تكاد تكون هي

نفسها مناطق النفوذ التقليدية في اطار امبراطورياتها القديمة . وهذا هو حال الصين أيضا ، ولأسباب جد مختلفة ، والذي يتمتع بمودجها الثوري بقوة جذب خاصة ويمارس تأثيرا قويا على عدد من الدول الجديدة وعلى قطاعات محددة من الانتلجيسيا الغربية . وأخيرا يمكن للغنى والتوسع الاقتصادي أن يساعد دولة ما مثل اليابان على أن تلعب دورا عالميا من خلال مشاركتها في منظمات عديدة مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E أو نادي الدول الغنية العشر Le Club de dix أو ببساطة أكثر من خلال قدرتها على اختراق دوائر الإنتاج والتبادل في الدول الأخرى . وفي هذا الاطار فقد يقترب وضع السويد وكندا من الوضع المتميز لليابان في حالات محددة .

وتكفي هذه الأمثلة المتنوعة للدلالة على الفجوة التي تفصل بين هذه الدول وبين دول المجموعة الأولى : فإما أن تؤدي عدم كفاية الوسائل التي في حوزتها إلى أن يقتصر تأثيرها على مجال دون غيره من مجالات النفوذ أو أن يقتصر هذا النفوذ على رقعة جغرافية محدودة ، وفي جميع الأحوال فإن هذه الدول لا تملك سوى عدد محدود من المؤهلات لاستطيع به أن تمد تأثيرها سوى إلى قطعة محدودة على الرقعة العالمية .

ويعتاقب اغراء الانطواء على الذات مع حلم التوسع والعظمة الذي يستمد بنايحه من الماضي عادة . وعلى سبيل المثال فمما لاشك فيه أن الرغبة في الاحتفاظ بدور على صعيد السياسة العالمية ، بعد انتهاء اضطرابات الحقبة الاستعمارية ، كان هو السبب وراء اغفال قادة الجمهورية الخامسة في فرنسا للتركيز على قضية أكثر تواضعا ألا وهي قضية التكامل الأوروبي . وتفسر هذه الظاهرة نفسها احجام الرأي العام البيطاني عن تأييد انضمام بريطانيا الى السوق الأوربية المشتركة . والواقع أن أية دولة لا تتدخل مطلقا بمحض ارادتها عن الصفوف الأولى ، اذ عادة ما تنجد نفسها مدفوعة نحو البحث عن كل ما من شأنه دعم مكانتها حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحها الآتية ، وذلك حفاظا على سمعتها . ان صعوبة الاختيار بين الأدوار المختلفة يمكن أن يقدم تفسيراً مقبولا لما تتطوى عليه السياسة الخارجية لهذه الفئة من الدول من تناقضات وحيوة .

٣) تأتي في المرتبة الثالثة تلك الدول التي ليست لديها أية طموحات ولا توجد أمامها فرصة حقيقية لأن تلعب دورا عالميا ، ولكنها تمتلك على الأقل من الوسائل ما يكفل لها أن تلعب دور الزعامة على النطاق الاقليمي . ويتعدد المرشحون على هذا اللقب وفقا لتعدد التقسيمات الاقليمية ، ولكننا يمكن أن نسمى هنا عددا من اللاعبين المميزين والذين يمكنهم ممارسة تأثير قوى على التوجهات السياسية للدول المجاورة . وهذا هو وضع مصر مثلا في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم العربي ، وإلى حد ما في افريقيا السوداء . وتعتبر كل من نيجيريا وساحل العاج وزائير مراكز نفوذ في اطار الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية والدول الافريقية الناطقة بالفرنسية على التوالي . كذلك نجد أن كوبا لا تزال تعد نموذجا للحركات الثورية في امريكا اللاتينية على الرغم من أنها تقع رسميا خارج اطار النظام الأمريكي .. وهكذا .

ومصادر هذا النوع من التأثير هي ، كالعادة ، مصادر مركبة ، مما يضعف من شأنه أحيانا . اذ تلعب القوة المادية ، مقرونة بحجم ووزن كل دولة ، دورا هاما على الصعيد الاقليمي كما هو الحال على الصعيد العالمي . ومن هذه الزاوية نجد أن كلا من نيجيريا ومصر و زائير هي في مقدمة الدول الأكثر سكانا وحجما في افريقيا . ولكن يحدث أحيانا أن تملس الدولة تأثيرا اقليميا هاما بسبب مواقفها الايديولوجية ودون أن يكون ذلك مرتبطا بالضرورة بحجم القوة المادية التي في حوزتها . وهذا هو حال كوبا ، وهو أيضا حال غانا التي فقدت زعامتها بعد تنحية نكروما . ويؤدي انهيار التماسك الداخلي الى اضعاف القدرة على ممارسة الزعامة الاقليمية . فقد كانت زائير (الكونغو ليوبولديفل ثم الكونغو كينشاسا) مشغولة بسبب انفصال كاتنجا ومأسفر عنه من صراعات داخلية طوال الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، كما أضعفت محاولة اقليم يانغا الانفصال عن نيجيريا من مكانة هذه الدولة عموما .

٤) وأخيرا تأتي الدول التي لا يمكن أن تأمل ، بسبب صغرها أو ضعفها ، سوى أن تلعب دورا محليا أي أن ينحصر هذا الدور في محاولة الحفاظ على الاستقلال وحماية الحدود من أي غزو خارجي . وهذا هو حال الغالبية العظمى من الدول في العالم ، وهي دول تتحير في الواقع موضوعها للعلاقات الدولية أكثر منها فاعلا فيها .

ومع ذلك فيجب أن نغذر من محاولات التميم انطلاقا من الحالات الحديثة والتي لايتلاق فيها بوضوح مدرك القوة puissance مع مدرك الدولة Etat . فقد تؤدي بعض « الأحداث العارضة Accidents de parcours » الى اضعاف ميزة كبرى على دولة فقيرة (ويمكن أن يتبادر الى الذهن هنا اكتشاف ثروات من البترول أو اليورانيوم) . من ناحية أخرى فقد يؤدي تجمع عدد من الدول الصغيرة الحجم والتي لها مصالح مشتركة الى أن يجعل منها سلطة تفلوزية تصبح معها هذه الدول في مركز قوة على المسرح الدولي .

وقد يبدو تقسيم الحيز الى وحدات سياسية مستقلة وكأنه ظاهرة تحكمية ومغلوطة تاريخيا ، وذلك من وجهة النظر المنطقية البحتة . لكن هذه الظاهرة سوف تبقى مابقيت قدرة اللاعين في الحلبه على التقاط واستخدام الفرص والضغوط التابعة من البيئة ، أي من الوسط الذي ينمو فيه النظام الدولي ، لصالحهم .

٢ - السياسة الخارجية للدول

يقوم الفاعل الدولى بدوره فى العلاقات الدولية من خلال مانتلق عليه « السياسة الخارجية *poilitique extérieure* » . ولكن يتعين علينا أن نكون حذرين عند استعمال المصطلحات ، وأن نتأكد على الأخص من مضمون ماينتطوى عليه هذا « الاتيكيث » .

وأول مايتور فى هذا الصدد هو معرفة ماإذا كان مفهوم السياسة الخارجية ينطوى على نفس المعنى بالنسبة لكل الدول أو ، بمعنى آخر ، ماإذا كان يمكن صياغة نظرية عامة للسياسة الخارجية تصلح لجميع الدول بصرف النظر عن قوتها أو نظامها السياسى . ونظرا لوجود الاختلافات التى عرضنا لها بين الدول فإن امكانية اجراء مقارنة بينها تبدو محدودة تماما . فهل يمكن أن يكون هناك قاسم مشترك بين عملية التحكم المضروب حول المناقشات التى تدور فى الكرملين ، وتلك التى تحيط بعملية اتخاذ القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية تحت الرقابة اليقظة للكونغرس والصحافة والرأى العام ؟ وهل يمكن أن يكون هناك توازن بين التزامات دولة كبرى يتعين عليها أن تعمل على جميع الجبهات وبين الخيارات المحدودة التى تواجه دولا صغرى فى حقل عملها الضيق ؟ ان أقل مايمكن قوله هو أن مثل هذه المقارنات يجب أن تؤخذ بشئء غير قليل من الحذر واليقظة .

وتتعلق القضية الثانية بمراحل عملية صياغة السياسة الخارجية . فخلف المسائل الشكلية والمظهرية الظاهرة التى تصطبغ بها قواعد اللعبة وعملية صياغة السياسات الرسمية ، تشير الملاحظة الثائنه الى وجود عديد من الفاعلين فى الداخل ، لايتوافر لهم أحيانا أية صفة رسمية على الإطلاق ، ولكنهم يستطيعون التدخل بالحاح وبقدر كبير من الفاعلية والنجاح فى عملية توجيه السياسة الخارجية التى تتحمل الحكومات وحدها مسؤوليتها . وتختلف هذه القضية تقبع قضية أخرى وهى : هل يمكن فصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية ؟ وألا يجب اعادة النظر فى عملية الربط الذى لايتخلف عليه أحد بين معالجة « شئون الداخل » ومعالجة « شئون الخارج » ، وألا يجب أن تنصدر هذه المسألة الجدل الدائر حول العلاقات الدولية المعاصرة ؟

أ (صياغة السياسة الخارجية :

تضفى قواعد القانون الدولى التقليدى ، والتى لايزال معمولا بها حتى هذه اللحظة خصوصا فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات ، على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها فى مجال العلاقات الدولية . ويبدو لأل وهلة أن العلاقات الدولية ، فكرا وممارسة ، تؤكد أطروحة القانونيين هذه . ويتنظم هذا التصور للسياسة الخارجية على محورين رئيسيين :

الأول : معنى أن العلاقات مع الخارج هي حكر على الجهاز التنفيذي وأن مسؤولية الاختيار في هذا المجال تقع على كبار الشخصيات الذين يحيطون قمة الهرم السلطوي في الدولة^(٩). وفي هذا الإطار تعتبر نظرية « المجال المحجوز » « *domaine réservé* » ، والتي أثارت جدلا لانهالها عندما كان الجنرال ديبيول في السلطة ، بمثابة عودة إلى أكثر التقاليد كلاسيكية . فمثل الرغم من أن الجنرال ديبيول قد اعترض على استخدام هذا المصطلح إلا أنه لم يتردد في المطالبة بالاضطلاع بالقسط الأكبر من المسؤولية في هذا المجال (مجال السياسة الخارجية) ، ومارس هذه المسؤولية بالفعل^(١٠) . كما حرص جيسكار ديستان ، من ناحية ، على أن يتولى بنفسه وأن يأخذ على عاتقه شخصا مسؤولا اتخذ أكثر القرارات خطورة ومجازفة . ففى مقابلة تليفزيونية حول تدخل رجال المظلات الفرنسيين في كلوزي Kotwezi (زائير) ، أجاب ديستان محدثه قائلا : « عندما كانت تطرح بعض القضايا ، كانت وزارة الخارجية تقول أنها لا تخصها وكانت وزارة التعاون تقول أنها لا تخصها وإنما تخص الرئاسة . اننى اضطلع بهذه المسؤولية لاننى أعتقد أن هناك بالفعل عددا من التوجهات الرئيسية الكبرى لابد من تعديلها .. وهذه التوجهات الخاصة بالسياسة الفرنسية سوف تحسب بالقسط ضمن الرصيد الإجمالي لهذه الفترة . وقد أقدمت في إفريقيا ، على سبيل المثال ، على مخاطر ما كان يمكن أن يقدم عليها نهاية عني سوى قليل من الرجال ، بل ان جميع من يحيطون بى قد رفضوا اتخاذ قرار بشأنها أو حتى مشاركتى في تحمل مسؤوليتها أحيانا^(١١) » .

أما فرانسوا ميتران ، والذي كان قد صرح في الجمعية الوطنية في ٢٤ ابريل ١٩٦٤ « أن فكرة المجال المحجوز تعد غروجا على الدستور » فقد أكد بعد أقل من شهرين فقط من توليه السلطة « أن رئيس الدولة يمارس سلطة بارزة وخصوصا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع » ثم أضاف : « ان هذا التوزيع للأدوار لا ينطوى على أى تفرد يخص شخصا بعينه ، وإنما يعكس رغبتي — المشروعة — في الرقابة شخصا على كل ما يمس أمن البلاد^(١٢) » . ان اثاره السياسة الخارجية على هذا النحو من جانب قمة السلطة السياسية يعنى يؤكد في الوقت نفسه على هبوط مركز ونهر الشؤون الخارجية . ومن بين الوزراء السبعة الذين شغلوا هذا المنصب منذ انشاء الجمهورية الخامسة ، فإن خمسة منهم كانوا من بين كبار موظفي الخارجية من الدبلوماسيين المحترفين ، واثنين منهم شغلا منصب السكرتير العام لشؤون رئاسة الجمهورية ، وكانا بهذه الصفة من أقرب مساعدي رئيس الدولة .

ولا يقتصر هذا التطور ، والذي يختلف تماما عما جرى عليه العمل أثناء الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، على فرنسا وحدها . وهو تطور يؤكد على الأهمية المتزايدة التي توليها جميع الدول إلى « شؤون الخارج *affaires du dehors* » واهتمام أعلى سلطة في الدولة ، ويصرف النظر عن شكل النظام السياسي السائد فيها ، بأن تتولى بنفسها ادارة هذه الشؤون وهو ما يدعم تقليدا كان قد استقر بالفعل .

وينطوى هذا التقليد على مسألة ثالثة مفادها أن تنفيذ السياسة الخارجية هو عملية تتطلب أشخاصا « محترفين professionnels » أكثر تأهيلا وقدرة من السياسيين أو المهواة على التعامل مع القوى الخارجية . وبأى وزير الخارجية في مقدمة هؤلاء الدبلوماسيين الذين تقول عنهم النصوص القديمة أنهم وحدهم الذين يمكنهم القيام بدور الوسيط في العلاقات مع الخارج^(١٠) .

وإذا كانت السياسة الخارجية هي « فن قيادة علاقة دولية مابينها من الدول » فإن الدبلوماسية هي « القيام بالتحفيذ والتطبيق الواعى للبرنامج المحدد » من خلال عمل منهجى ويومى ، عن طريق المفاوضات ، أو على الأقل المحادثات التى تجري بين الدبلوماسيين بعضهم البعض أو بين الدبلوماسيين ووزراء الخارجية^(١١) .

وعلى الرغم من احترام احد المتخصصين للفرقة بين « التصور » العام للسياسة الخارجية الذى يتولاه السياسيين و « تنفيذ » هذه السياسة والذى يتولاه الدبلوماسيون فقد ذهب هذا المتخصص الى حد القول « بأنه من المرغوب فيه أن يتولى السياسة الخارجية لدولة كبرى متخصصون من ذوى المهنة الدبلوماسية »^(١٢) . وحتى بدون أن نذهب الى هذا المدى فقد فرض منطق النظام فى الواقع عدم الخلط بين النوعين عند التصدى لقيادة السياسة الخارجية ، وقد أفصح نيكولسون Nicolson عن عدم رضائه عن الخلط الشائع بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية^(١٣) . بينما أكد ليون نوبل L. Noël « على أنه ليس هناك مبرر على الإطلاق لأن تخضع الدبلوماسية فى أية مرحلة من مراحلها لنقد أو رقابة وزير القوى العاملة أو وزير الصحة أو وزير الأشغال العامة أو المواصلات ، لأن ذلك سوف يؤدى الى الخلط بين الصلاحيات والمسؤوليات ومن شأنه أن يثير مناقشات سطحية كما أنه سوف يؤدى على الأخص الى إلحاق الضرر بالسرية التى لابد من توافرها لضمان نجاح العمل الدبلوماسى »^(١٤) .

وهذا هو التقليد الذى كان قد استقر بالفعل منذ العهد القديم L'Ancien Régime^(١٥) والذى لمزال متبعاً حتى يومنا هذا اذا صلحنا مايقوله رئيس الجمهورية الفرنسية بهذا الصدد^(١٦) . وقد يبرر مثل هذا الوضع تلك الرؤية التى تكشف لوزير سابق من وزراء الخارجية والذى اعتبر أن « السياسة الخارجية هي فى النهاية نوع من التخصصات الجوانية أو المكتونة esotérique »^(١٧) .

ومع ذلك فإن بقاء بعض التقاليد القديمة على قيد الحياة لايفى لإخفاء التحولات الظاهرة فى الممارسة الدبلوماسية . إذ تظهر هذه الممارسة بجملاء أن هناك قوى عديدة ، على الأقل فى الدول الديمقراطية ، تنقسم الصلاحيات فى اطار الجهاز التنفيذى ، وأن هذه القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنغمس بشكل متزايد فى عملية صياغة السياسة الخارجية .

أم قفى جانب السلطة التنفيذية ، نلاحظ أن احتكار وزير الخارجية للشؤون الخارجية قد انتهى أو أنه ، على الأقل ، يواجه اعتراضا من جميع الجهات . فإذا نظرنا ، على سبيل المثال ، الى تشكيل الحكومة الفرنسية برئاسة موروا في يونيو عام ١٩٨١ ، فسوف نلاحظ أولاً أن اختصاصات عدد من الوزراء لها صلة مباشرة بأوجه محددة من وجوه السياسة الخارجية ، حتى يمنحها التقيد الضيق . من هؤلاء : وزير الدفاع ، ووزير التجارة الخارجية ووزير التعاون والتنمية ووزير الشؤون الأوروبية . كما يلاحظ في الوقت نفسه أن معظم الوزراء «القيمين» يجدون أنفسهم مضطرين عند قيامهم بوظائفهم الى ممارسة عدد من المهام والمسؤوليات الدولية . وهذا هو حال وزراء للمواصلات والاقتصاد والمالية ، والتعليم ، والزراعة ، والصناعة ، والصحة ، والبيئة ، والبحر ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والبيد والذبح يشركون مع أقرانهم من الدول الأخرى في أعمال المنظمات الدولية التي تتعامل للمشكلات التي تدخل في نطاق اختصاصات وزاراتهم^(١٨) . فكل قطاع إداري في فرنسا له الآن مايقابل على المستوى الدولي من منظمات دولية تتعامل قضايا تدخل في نطاق هذا القطاع (المنظمة الدولية للطيران المدني ، بالنسبة لشؤون النقل الدولي ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالنسبة للمشكلات الاقتصادية والمالية ، واليونسكو بالنسبة لمشكلات التعليم ...) ، وهو ما يؤدي الى تفتيت الأنشطة الخارجية للحكومة . والواقع أنه يتندر أن نجد نشاطا وزاريا يخلو من جانب خارجي أو امتداد دولي . فوزير الداخلية وسكرتير الدولة لشؤون المهاجرين صلاحيتان محددةا للتصالح مع المشكلات المتعلقة بالمجرة أو بوضع الأجانب داخل البلاد . كما أن وزير السياحة لا يمكنه عدم الاهتمام بمصائر ٢٦ مليوناً من الأجانب الذين يعبرون الحدود الفرنسية كل عام ، ويصن على وزير التجهيز أن يشرف على جودة السلع الغذائية المستوردة من الخارج ، وعلى وزير الطاقة أن يؤمن وتنوع من مصادر الامدادات الخارجية ، وعلى وزير الشباب والهواة أن يتدخل حين تأخذ المنافسة الهافية بعدا سياسيا (كما حدث بالنسبة لمقاطعة الألعاب الأولمبية في دورة موسكو لعام ١٩٨٠) ويختصر فقما عدا وزير المهارين القدامى ووزير أوقات الفراغ ، لانكاد نجد وزيرا يخلو صلاحياته من معالجة مشكلات «دولية» ولو بطريقة عارضة . ويؤدي هذا الى طرح عدد من المشكلات الحساسة داخل الجهاز التنفيذي تتعلق بالفصل في المسائل الملقة بين هذه الوزارات أو بالتنسيق فيما بينها .

ويعتبر « مركز التحليل والتنبؤ » الذي أنشأه ميشيل جويير وزير الخارجية الفرنسي عام ١٩٧٣ مركزا خاصا بوزارة الخارجية الفرنسية . ولهذا المركز نظير له في وزارة الدفاع . لكن معالجة الشؤون الأوروبية المعقدة ، والتي تتم عددا كبيرا من الوزارات قد أملت على رئيس الوزراء إنشاء « سكرتارية عامة للجنة التنسيق بين الوزارات لشؤون التعاون الاقتصادي الأوروبي » تتبع رئيس الوزراء مباشرة وتستخدم كحلقة وصل بين الادارات الفرنسية المختلفة وبين ممثل فرنسا الدائم لدى الجماعة الأوروبية .

وتطرح مشكلة التنسيق نفسها على مستوى السفارات حيث تتعدد وظائف المستشارين والملحقين العسكريين والتجارين والماليين والثقافيين والاجتماعيين ... الخ والذين لايتبعون وزارة الخارجية دائما ، وإنما

يتبعون من الناحية الفعلية ، ان لم يكن من الناحية القانونية ، وزراعتهم الفنية مباشرة . ولذا فقد دعم القرار الصادر في اول يونيو ١٩٧٩ من سلطة السفير باعتباره « مجسدا لسلطة الدولة لدى الدولة المضيفة » (المادة الأولى) واعتباره « المنسق والموجه لنشاط الادارات المدنية والعسكرية بالسفارة » (المادة الثالثة) . ومع ذلك فان نص المادة الثانية يوضح أن هذا الاحتكار ليس مطلقا وترك مجالا لصلات مباشرة بين الادارات المتخصصة في الدولة وبين ممثلهم المخصصين بالسفارات . اذ تنص هذه المادة على « أن السفير يتلقى تعليماته مباشرة من وزير الخارجية ومن الوزراء الآخرين عن طريق وزير الخارجية ، وذلك فيما عدا ما يتصل بالسلطات المخولة لوزير الدفاع بموجب المادة ١٦ من المرسوم المشار اليه والصادر في ٧ يناير ١٩٥٩ وتلك المخولة لوزير التعاون بموجب القرار المشار اليه والصادر في ٦ يونيو ١٩٧٤ » .

ب) وبالإضافة الى الجهاز التنفيذي يجب أن ندخل اليوان في حسابنا أيضا وهو جهاز تباين اختصاصاته من دولة لأخرى . وكقاعدة عامة فان تدخل اليوان في المسائل الخاصة بالشؤون الخارجية هو تدخل لاحق . وذلك اذا استثنينا الرقابة التي يمارسها عند التصويت على الاعتمادات المالية . ولكنه قد يتعرض على التصديق على معاهدة (مثال : رفض الكونغرس الأمريكي التصديق على معاهدة فرساي ، ورفض الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على المعاهدة المنشقة للجماعة الأوربية للدفاع عام ١٩٥٤) . وقد تسقط الحكومة بسبب مبادرتها الخارجية (وهو ماحدث في مرات عديدة أثناء الجمهورية الرابعة) . ويتمتع الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية بسلطات عريضة حيث يتمتع على البيت الأبيض أن يحصل على موافقة الكونغرس المسبقة ، وفي كل حالة على حدة ، بالنسبة لمعظم النفقات الخاصة بالدفاع والمعونات الخارجية وتعيين السفراء .

ج) وترتبط الرقابة اليوانية ارتباطا وثيقا بلعبة الأحزاب السياسية^(١٩) . ففي النظم ثنائية الأحزاب ، حيث تتلارب الأغلبية الحاكمة السلطة لفترات مختلفة ، يقوم التعاون والمناسك عادة بين السلطين التشريعية والتنفيذية . ومع ذلك فانه يجب أن نأخذ في اعتبارنا امكانية حدوث توترات داخل حزب الأغلبية ، أو في صفوف المعارضة . ففي بهاتانيا لايمثل حزب المحافظين جبهة متماسكة فيما يتعلق بالموقف من الجماعة الأوربية ، كما يعد الانقسام اكثر عمقا في صفوف حزب العمال سواء فيما يتعلق بالمشكلات الأوربية أو بالمشكلات الدفاعية (وهو مايفسر جزئيا انفصال جناحه اليميني وتشكيل حزب اشتراكي — ديمقراطي جديد على استعداد للتحالف مع الحزب الليبرالي في الانتخابات التشريعية القادمة) . وعند الاستفتاء على عملية اعادة طرح موضوع انضمام بهاتانيا الى السوق المشتركة عام ١٩٧٥ فقد وجدنا زعماء عماليين يقومون بحملة مشتركة جنبا الى جنب مع زعماء من المحافظين لحث الناخب البهاتاني على الإدلاء « بنعم » في الاستفتاء وذلك في مواجهة معارضي الوحدة الأوربية من

الحزبين . وفي الولايات المتحدة نجد أن المخطوط الحزبية لامتلاك الا نادرا حول الحيلزات الأساسية للسياسة الخارجية . فحتى انتخابات نيكسون للرئاسة ، استطاع البيت الأبيض أن يحصل على تأييد لسياسته الخارجية من أغلبية مكونة من الجناح المحتل في كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري . ويؤدي هذا الوضع الى تحقيق قدر من الاستمرارية في السياسة الخارجية وخصوصا عندما لايتنفع الرئيس ، وهو ما يحدث عادة ، بأغلبية حزبية داخل الكونجرس . لكن غياب الانضباط الحزبي لايسهل دوما ، أما كانت الظروف ، من مهمة الادارة القائمة .

أما في النظم متعددة الأحزاب فإن كل شيء يتوقف على مدى صلابة التحالفات المشاركة في السلطة . وعندما تكون هذه التحالفات هشة وغير مستقرة ، كما جرى عليه الحال أثناء الجمهورية الرابعة ، فإن السياسة الخارجية لا تدار في هذه الحالة الا على أساس قانون « القاسم المشترك الأدنى »^(٢٠) . فاذا ضم التحالف القائم حزبين يتمتعان بالأغلبية في البلاد (وهو وضع الجمهورية الخامسة بعد التعديل الدستوري لانتخاب رئيس الدولة بالاقتراع المباشر) ، فإن كل شيء في هذه الحالة يتوقف على العلاقة بين الحزبين . وقد تعرض التضامن الحكومي أثناء فترة رئاسة جيمس ديستان الى اختبارات قاسية عديدة بسبب « تدمير » الديبجولين ، كما شهد التحالف بين الاشتراكيين والشيوعيين ، منذ الأشهر الأولى لفترة رئاسة ميثران ، خلافات حادة ، وخصوصا بين قيادات الحزبين ، حول تقييمهما للأوضاع العالمية وبالذات للوضع في بولندا . وغالبا مالا تتطابق ، في فرنسا كما في معظم الدول الأخرى ، خطوط التحالفات التي تم أثناء الفترات الانتخابية استنادا الى أوضاع داخلية ، مع خطوط التحالفات التي يمكن أن تقوم استنادا الى المواقف الخاصة بالسياسة الخارجية وهو وضع يسمح في بعض الظروف بقيام تحالفات ذات هرم مقلوب *front renversé* ^(٢١) . وأخيرا فإن تماسك الحزبي قد لايتحقق دائما وخصوصا تجاه بعض المشكلات الشائكة من مشاكل السياسة الخارجية (كمشكلة الشرق الأوسط مثلا) .

د) إن الأحزاب ليست هي الهيئات الوحيدة على قائمة المنظمات والجماعات التي تتدخل أثناء عملية صياغة السياسة الخارجية وتلعب فيها دورا . إذ لايمكن تصور أن تتخذ المنظمات المهنية موقفا سلبيا او تقف مكتوفة الأيدي أمام مايتخذه الحكومة من مبادرات تمس مصالحها . فقد اعترض المزارعون الأمريكيون على قرار الرئيس كارتر بفرض الحظر على بيع الحبوب الأمريكية الى الاتحاد السوفيتي ، واستطاعوا أن يحصلوا من الرئيس ريغان ، خطيفته ، على قرار يرفع هذا الحظر . ويمارس الاتحاد الوطني لنقابات الزراعيين ضغوطا هائلة على الحكومة الفرنسية للحصول على قرار يرفع الأسطر التي حددتها مجلس وزراء السوق الأوربية المشتركة ، فلذا لم تتم الاستجابة الى طريق قرار لوروي يرفع الأسطر بصدور من بروكسل فانه يلجأ حيثذ الى طلب معونة من الحكومة الفرنسية ، عادة مايمحصل عليها . وعلى الرغم من أن الممول الفرنسي هو الذي يتحمل عبء هذه المعونة ، الا أن طريقة تطبيقها عادة ماتتبر تحفظات

وحق الشركاء في الجماعة الأوربية . وقد استطاع كل من رجال الصناعة وتقابات عمال النسيج الذين تضرروا من جراء منافسة المنسوجات المستوردة من الدول منخفضة الأجور ، الحصول على مزايا ضريبية (وهو شكل غير مباشر من اشكال الدعم) وموافقة الحكومة على العودة الى اجراءات الحماية في حدود مايسمح به الاتفاق الخاص بالألياف المتعددة l'accord multifibre والذي تم مد العمل به عام ١٩٨١ . وتندفع الشركات بهلابة عن مصالحها التي قد لا تتطابق في بعض الأحيان مع استراتيجية الحكومة القائمة على السلطة . وغالبا ما تنفض الحكومات عينها عن عدد من المبادرات الخاصة التي من شأنها خدمة مصالحها العاجلة (حصيلة النقد الناجمة عن تجارة السلاح مثلا) حتى وأن كان يتعين عليها أن تتحمل ، على المدى الطويل ، الآثار الدبلوماسية والعسكرية الناجمة عن هذا التفاوض .

وبالإضافة الى عملية تحديد المواقف القطاعية هذه ، يحدث أحيانا أن ينحو أرباب الأعمال مجتمعين le patronat الى تنظيم هياكل مؤسسية ودوايب للعمل تسمح لهم بإقامة شبكة علاقات دولية خاصة بهم مع الشركات والحكومات الأجنبية والتعاون الوثيق مع السلطة السياسية بما يسمح بتحقيق المرونة الدبلوماسية المطلوبة . وهذا هو حال تنظيم الكينداترن الياباني Keindanren الواسع النطاق والذي استطاع تشكيل حوالي عشر من « لجان التعاون » الثنائية (بما في ذلك لجنة للتعاون مع الاتحاد السوفيتي) او الاقليمية ، وهي لجان يحق لها تعيين ممثلها لدى الجهات المعنية والاستشارية المختصة بتقديم النصح للحكومة ، والتي يعود لها الفضل في « المشاركة في صياغة السياسة الاقتصادية الوطنية » . ولا يتردد الباحثون اليابانيون في التأكيد على أن هذه « الدبلوماسية الخاصة التي تمارسها نقابة أرباب الأعمال » هي بمثابة « وزارة ثانية للشؤون الخارجية » (٣٣) .

ان تدخل ارباب الأعمال في السياسة الخارجية للدول التي تسود فيها الحرية الفردية تبدو مسألة بدئية . ولكن هذه الملاحظة لا تكفي وحدها للدلالة على جوهر وتوجهات هذا التأثير الذي يتم بحساب المصالح الخاصة . وعلى الرغم من أن الرئيس اينزهاور أمكنه أن يعلن ، في خطاب الوداع ، ادانته لشروط « المجمع الصناعي العسكري » مدعما بذلك مقولة وجود توافق بين الأساط التجارية وبين المشاعر المعادية للشيوعية والسائدة في أوساط العسكريين الأمريكيين ، الا أن عددا آخر من الملاحظات ينفي صحة هذه الرؤية التبسيطية للأشياء . فقد استطاع كل من بروس رامست Russett واليزابيث هانسون E.L. Hanson أن يجريا تحقيقا اشارا فيه الى أن السمعة المحافظة لهذه الأساط لم تحل دون مطالبها ، ابتداء من عام ١٩٦٧ ، بأثناء الحرب في فيتنام ، وتوصلا الى نتيجة مرضية مفادها « أن السياسة الخارجية لا تمثل بالنسبة لرجال الأعمال الأمريكيين ، سواء كانوا من الصقور أو من الحمام ، أولوية الأولويات . وفي هذا لا يختلف رجال الأعمال كثيرا عن غالبية الأمريكيين ... فالأعمال بالنسبة لرجال الأعمال الأمريكيين هي اعمال قبل أي شيء آخر .. « وهي ربما أعمال أو « شؤون » داخلية أولا » (٣٣)

أما الممارسون فلهم رأى أشد قسوة . إذ لم يتردد جيمس شليسinger J. Schlesinger بعد أن ترك منصبه كوزير للدفاع ، في أن يكتب قائلا : « لقد اتضح أن رجال الأعمال هم من أكثر جماعاتنا القيادية طوباوية فيما يتعلق بتوقعاتهم من سياسة الوفاق مع الشرق . فقد أثبت رجال الأعمال ، والذين سيطرت على عقولهم مشكلات الانتاج والبيع ، تاريخيا أنهم على قدر كبير من الغباء السياسي وأنهم لا يبالون بالأزمة التي يخلقها تطور القوى الاجتماعية والتي تشكل مركز الاهتمام الرئيسى بالنسبة لقيادة الحزب الشيوعي . وبالنسبة للسوفييت فإن سداجة رجال الأعمال الغربيين تعد مضررا للأمثال ومصدرا من مصادر التهمك والسخرية (وهى نسخة ترجع أصولها الى المقولة المنسوبة الى لينين والتي تفيد بأن البرجوازية يمكن أن تستمتع بالرغبة في بيع حبل المشنقة المخصص للالتفاف حول عنقها)^(٢٤) .

أما هنرى كيسنجر فقد اصطدم بوزارة التجارة التي يعكس وجهة نظرها عموما « الاتجاه المدهش لرجال الأعمال الأمريكيين والذين يعارضون الشيوعية بكل قواهم . وهم نظريا يطالبون بالتشدد في مواجهة الشيوعيين وغالبا ما يوجهون الاتهامات للحكومة بسبب ما تقدمه للشيوعيين من « تنازلات » . ولكن حين يتعلق الأمر بالتجارة نجدهم يتبنون وجهة نظر مختلفة تماما . فعندما كنت في الحكومة اكتشفت أن أكثر الناس تأييدا للتعامل التجارى بين الشرق والغرب هم تلك المجموعة من الرأسمالين الذين لا يكونون عن تحقير النظرة اللينينية . وهؤلاء هم من أنصار السوق الحرة على الأقل عندما تترتب على تلك الحرية إمكانية زيادة حجم أعمال شركتهم . وحين تقرر الحكومة وضع بعض القواعد أو القيود الضرورية لانخضاع العلاقات الاقتصادية للأهداف السياسية فانهم يعتبرون ذلك نوعا من « تدخل الحكومة في شؤونهم » . والواقع أن السياسة تحضى تماما حين يتمكن الاتحاد السوفيتى من الوصول الى أسواقا للحصول على قروض أو سلع استنادا الى معايير اقتصادية بحتة . وربما كان رجال الأعمال الأمريكيين حساسين بشكل خاص تجاه بساطة وطيبة الموظفين السوفييت والذين لا يكونون عن مدح هؤلاء الذين يهدون التأثير عليهم . وعادة ما نجد هذا النوع من الصداقة ، المزوجة بمجرعة خفيفة من النشوة ، سائلا في اجتماعات بعض الهيئات التجارية الرأسمالية »^(٢٥) .

ومن المفيد هنا ملاحظة أن إحدى أقوى المنظمات الخاصة برجال الأعمال تأثيرا في الولايات المتحدة ألا وهى The Business Round هى التى طلبت من الرئيس رونالد ريغان خفض النفقات العسكرية بدرجة ملحوظة لتخفيض عجز الميزانية المقرر لعام ٨٢ — ١٩٨٣ .^(٢٦) ولا يجب أن نغفل من هذه الملاحظات بأية نتائج تنطوي انطبعا « بالترعة السلمية pacifisme لأرباب الأعمال أو لاستعدادهم للتآلف مع « الشيوعية » ، ولكننا نقتصدنا بذلك فقط التأكيد على أن « الأعمال هى الأعمال » وعلى أن الدفاع عن المصالح الماجلة يمكن أن يتطلب ، فى ظروف عديدة ، على الاستراتيجية طويلة الأجل للقادة السياسيين .

(هـ) كذلك فقد يكون لكل من الادارة Administration بالشركات العامة entreprises publiques مصالح وأهداف خاصة تتدافع عنهما . فمثلا هناك تنافس بين أسلحة الجيش الثلاثة : المشاة ، البحرية ، الطوان) يؤثر على الخيارات الاستراتيجية للحكومة . وقد فسر اختيار الجنرال ميري Méry قائدا عاما للقوات المسلحة أثناء فترة حكم جيمسكار ديهستان ، من جانب الطوان والبحرية ، على أنه تحلل عن استراتيجية الردع ، واعتماد لاستراتيجية « المعركة الأمامية la bataille de l'avant » .^(٧٧) وعلى العكس من ذلك يبدو أن تعيين الجنرال سولنييه Soultier ، والذي كان قائدا للقوات الجوية الاستراتيجية ، قائدا عاما للقوات المسلحة بعد تولي الرئيس الجديد للحكم عام ١٩٨١ ، يشير الى توجه جديد لصالح الأسلحة المساندة لقوة الردع .

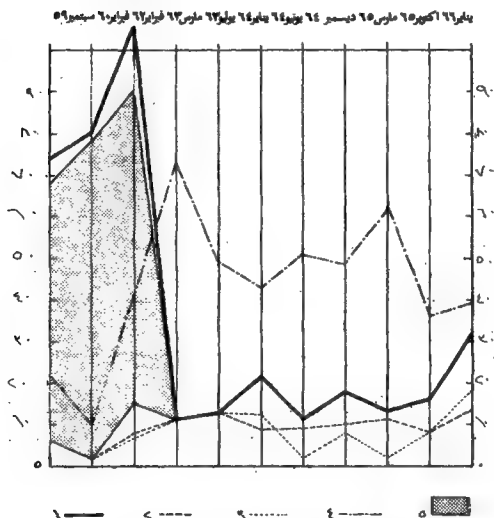
وللشركات العامة ، على الرغم من خضوعها لرقابة الدولة وتوجهات الحكومة « سياسة » خاصة بها قد تتعارض مع سياسة الحكومة أو تؤثر عليها بما يتماشى مع رغبة هذه الشركات . فعندما تقوم الشركة المستقلة للمواصلات البهسية بإبرام عقد لبناء مترو الأنفاق في مكسيكو ، فإن الذي يتأثر هنا هو ميزان المدفوعات فقط . ولكن حين تقرر شركة في مثل قوة شركة الغاز والكهرباء الفرنسية أن تلعب ورقة المفاعلات النووية أو ورقة الغاز الطبيعي (من سيجها أو الجزائر) حتى النهاية ، فإنه يحق لنا في هذه الحالة أن نتساءل ليس فقط عن الحدود الفاصلة بين ماهر « سياسي » وماهر « فني » ولكن أيضا عن الحدود الفاصلة بين المصلحة الخاصة لشركة وبين الدفاع عن المصلحة القومية كما تعبر عنها القيادة السياسية . وتستطيع شركة مطارات باريس Aéroport de Paris ، وهي شركة عامة ، أن تبيع عقوداً لبناء المطارات في الخارج وتمثل فرنسا في المفاوضات التي تتم في إطار التنظيمات الدولية الخاصة بالمطارات حيث تتألف قضايا تتعلق في جانب منها بالنقل الجوي الدولي .^(٧٨) وقد لا تتطابق سياسة هذه الشركة بالضرورة مع سياسة الحكومة أو سياسة شركات الطوان الكبرى (وخاصة إير فرانس) والتي تلعب دورا هاما في هذا الميدان من ميادين النشاط الدولي وتتأثر به مصالحها الضخمة .

(و) وأخيرا فليس من المستغرب أن تتساءل عما اذا كان يتعين على الحكومة ، حين تكون يصدد بلورة سياستها الخارجية ، الاستجابة لضغوط اقليمية نتيجة اختلاف سكان الأقاليم ومصالحهم . وعلى هذا السؤال يجيب سرجيو رومانو بالإيجاب ، فيما يتعلق بإيطاليا^(٧٩) ، حيث نجد أن الشمال المصنع يميل نحو أوروبا ، بينما يفضل الجنوب « أو الميزوجيورنو Mezzogiorno » أن يتجه بصوب صوب البحر الأبيض المتوسط . وفي فرنسا نجد أن مزارعي وسط فرنسا يعارضون بشدة انضمام اسبانيا والبرتغال الى السوق الأوروبية المشتركة أكثر من معارضة أى فريق فرنسي آخر . وكيف يمكن ألا تتأثر السياسة الخارجية الكندية بمحاولة إقليم الكويك الانفصالية أو برغبة سكان كولومبيا البريطانية في دعم علاقاتهم التجارية باليابان ، وكيف يمكن أن تغفل السياسة الخارجية البلجيكية أثر التوترات القائمة بين اقليمي الفلاندر والوالوني ؟

ز) وأخيرا فمن الملام هنا أن نفرد ، الى جانب المصالح الخاصة التي يتعين الدفاع عنها ، مكانا « للأهواء » التي تجهد في القرضى التي نجيم على النظام الدولي فرصة مواتية للانطلاق والظهور جهرا نهرا . وتلمب الصحافة في هذا الاطار ونصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية دورا جوهريا كمضخم للجدل الدائر ، وككاشف للتوترات القائمة بين المراكز المختلفة لاتخاذ القرارات . ومن هذا الشرخ الذي نمثله ، وتبعه أجهزة الأعلام ، تحاول كل الجماعات المختلفة واللجان والمدارس الفكرية والكنائس الرغبة في التسرب لمرض وجهة نظرها في القضايا الدولية والتأثير على السياسة الخارجية للدولة تجاه هذه القضايا أثناء بلورتها . ففي يناير ١٩٨٢ انتقدت جميع النقابات العمالية الفرنسية ، فيما عدا النقابة العامة للعمل C.G.T ، صفقة الغاز الطبيعي مع الاتحاد السوفيتي اذ رغبت هذه النقابات في التعبير عن عدم رضاها ازاء السلوك السوفيتي تجاه الأزمة البولندية . وفي هولندا فلان الكنائس هي التي استطاعت أن تجبر الحكومة التي شكلت عقب انتخابات يونيو ١٩٨١ على تأجيل أى قرار يتعلق بنشر الصواريخ النووية الجديدة على الأراضي الهولندية^(٣٦) .

وتقع وراء هذه المبادرات الدخوقة مشكلة أوسع وأكثر همولا وهي مشكلة الرأى العام . فالمشكلات الداخلية المعالجة (البطالة ، التضخم .. الخ) هي التي تحظى عادة بالاهتمام الأساسى للرأى العام ، وذلك فيما عدا لوقآت الأزمات الدولية الخطوية (أنظر الجدول ٢٧) . وفي الوقت نفسه يظهر الرأى العام قدرا مدهشا من التقلب أو التلون والانصياع وراء الأمر الواقع حتى وأن انتهى هذا الأمر بالفشل^(٣٧) . لكن ذلك لايجوز دون أن يلمس الرأى العام ، من خلال الانتخابات ، دورا مؤثرا على خيارات القادة ، ومن ثم ، على التوجهات السياسية العامة فيما بعد^(٣٨) . ويندر أن يصبح الرأى العام قوة تمتلك زمام المبادرة الا في الفترات الانتخابية ، وفيما عدا ذلك فلان قدرته تكمن أساسا في امكانية عرقلة أو وقف تنفيذ قرارات سبق اتخاذها من جانب الحكومات . فقد احتاج الأمر الى قدر غير قليل من العناد والمثابرة والمهارة السياسية لكي يتمكن الجنرال ديغول من التغلب على مقاومة الرأى العام الفرنسي لاستقلال الجزائر . وربما يكون نيكسون مغاليا تماما ومفرطا في الثقة حين كتب يقول « كنا قد كسبنا الحرب سياسيا وعسكريا في فيتنام » .. ، ولكنه محق تماما حين يضيف قائلا « لقد حلت الهزيمة محل النصر لأننا خسرنا الحرب سياسيا في الولايات المتحدة الأمريكية — لقد تسمم الرأى العام الأمريكي بواسطة الصحافة وأسهم في ذلك « منشقون » كان يحصرهم التندم لأنهم أول من تسبوا في ارتكاب الأخطاء السياسية »^(٣٩) . ان الاهتمام الذى يبداه القادة الغربيون بوجبات المد والجزر السلمية أو الحربية التى يطلع بها الرأى العام الأوروبي من حين لآخر يؤكد على أن تيارات الرأى هذه ، هي تيارات تؤخذ في الاعتبار حتى ولو كانت تعبيراً عن الأقلية .

الشكل ٦٧ : موقع السياسات الخارجية من اهتمامات الرأى العام القرنسى



- ١ - النسبة المئوية للاهتمامات التي أعطت أولوية جمل المسائل الدولية
- ٢ - النسبة المئوية للاهتمامات التي أعطت أولوية للمشكلات المتعلقة بالسلم والملاقات الدولية
- ٣ - النسبة المئوية للاهتمامات التي أعطت أولوية للمشكلات الأوروبية
- ٤ - النسبة المئوية للاهتمامات التي أعطت أولوية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية .
- ٥ - النسبة المئوية للاهتمامات التي أعطت أولوية للمشكلة الجزائرية .

الشكل رقم ٦٨ : الرأى العام البريطاني وأزمة السهم

تاريخ السؤال	الأجوبة
٧ - ٨ سبتمبر ١٩٥٦ : هل تهدد أو تعارض موقف الحكومة الفرنسية من أزمة السهم ؟	٤٧ مهد ٤٠ معارض ١٨ بلا رأى محدد
١ - ٢ نوفمبر ١٩٥٦ : هل تهدد أو تعارض ، بشكل عام ، الطريقة التي ساج بها لندن الوضع في الشرق الأوسط منذ العدوان الإسرائيلي على مصر ؟	٤٠ مهد ٤٦ معارض ١٤ بلا رأى
١٠ - ١١ نوفمبر ١٩٥٦ : نفس السؤال	٥٣ مهد ٥٢ معارض
١ - ٢ ديسمبر ١٩٥٦ : نفس السؤال	٥٢ مهد ٣٥ معارض ١٤ بلا رأى

المصدر : B.I.P.O

الشكل رقم ٦٩ : موقف الرأى العام البريطاني من عضوية بريطانيا للسوق المشتركة
هل تهدد أن تعترض على جهود الحكومة للاتصافق بالسوق المشتركة ؟

	يناير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر
مهدون	٢٢	١٩	٢٢	٢٣	٢٦	٢٥	٢١	٢٢	٤٤
معارضون	٥٨	٦٠	٦٠	٥٩	٥٨	٥٧	٥٢	٥١	٤١
لا يعرفون	٢٠	٢١	١٨	١٨	١٦	١٨	١٧	١٧	١٥

المصدر : قياسات معهد جالوب للرأى العام ، ١٩٧١ .

وأمام هذا العدد الكبير ، المتوخ من القاعلين « تحت القوميين infranationaux » والذين يسعون الى التسلل الى رقة السياسة الخارجية ، قد تقع تحت اغراء القول بأن وظيفة الحكام تتمحور بالتحديد في لعب دور الحكم بين هذه المصالح والاتجاهات المتعارضة لتحديد الخط المشترك وصياغة « الأجابه » reponse أو « المُخرج » out put ، على التحديتات défis أو « المدخلات » inputs القادمة من العالم الخارجى . ويمثل هذا الوضع مايجب أن يكون عليه الحال من الناحية النظرية . ولكنه لايم عمليا على هذا النحو . إذ تلقى قراءة ملكرات هنرى كيسنجر^(٣٤) الضوء على المشاحنات العنيفة التى تحدث عادة بين مختلف الأطراف فى أجهزة البيت الأبيض ، والخارجية ، والبيتاجون ، والتى تشمل وزارة التجارة أحيانا . وقد برهنت أبحاث ستاتلى هوفمان ، على عكس الرأى الشائع فى فرنسا ، على أن آليات التنسيق التى وضعت تباعا لتحقيق التجانس فى سلوك السياسة الخارجية الأمريكية كان مصبها الفشل^(٣٥) . ولم تحقق ادارة الرئيس كارتر أو الرئيس ريجان أى تقدم ملموس فى هذا الصدد .

فهل كفلت النظم الأخرى استقلالية اتخاذ القرار ؟ ان تحليل فترة حكم ديجول قد يؤدى الى الخروج بنتائج مضللة حول هذه النقطة . فلذا كانت سلطة ديجول الشخصية ، فيما يتعلق بمعالجة « شئون الخارج » ، قد سادت بلا منازع أو صدى ، الا أنه ليس من المؤكد أن يكون خلفاؤه قد ورثوا نفس الكليهما . وهل كان مبعث الضبابية والتردد اللذان ميزا سياسة جيمسكار ديستان الخارجية وتسببا فى توجيه كثير من النقد اليها يرجع الى تلك الانتقائية الشخصية التى كانت أكثر حساسية تجاه المشكلات حسب تعييدها وليس حسب أهميتها إن عدم التطابق فى الآراء والذى يتزايد ليس فقط بين صفوف الأغلبية الحاكمة وإنما ايضا داخل الفريق الحاكم نفسه ، ومنذ أن أصبحت السياسة الخارجية موضعا للتكهنات بعد العاشر من مايو ١٩٨١ ، يبرهن فيما يبدو على غموض أو ضعف التوجهات الدبلوماسية والاستراتيجية العامة . ان المقارنة مع دول أخرى متعلدة الأحزاب وديمقراطية تؤدى بنا الى نتيجة حسيطة مفادها أن القرار فى السياسة الخارجية هو ثمة حل وسط بين موقفين متعارضين بداية أو هو ، على أسوأ الحالات ، انتمكاس لانتصار مصلحة أو وجهة نظر خاصة ان لم يكن ببساطة وبوضوح تعبيراً عن نجاح مناورات مستمرة قام بها هذا الموجه الخفى أو ذاك^(٣٦) . وفى جميع الأحوال فإن هذه الصورة هى بعيدة تماما عن تلك التى يرميها القانونيون عن الدولة والتى مفادها « أنه يمكن اعتبار كل دولة بمثابة رجل واحد » . وإذا ماؤدنا أن نتصرف على الظروف الحقيقية التى هم فيها اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية ، فإن ذلك لايجب أن يتم تحت شعار أو مبدأ مجرد وغير واقعى وإنما يتعين دراسة الظروف المحددة والدقيقة التى هم فيها اتخاذ القرار فى كل حالة على حدة .

ب (السياسة الداخلية والسياسة الخارجية

إن دراسة الكيفية التى تصاغ بها السياسة الخارجية تطرح ، على الأقل بالنسبة للنظم التعددية والديمقراطية ، سؤالا جوهريا يتمثل فى العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية .

صحيح أنه لا يجب أن يغيب عن ذهننا مطلقاً أن السياسة الخارجية تخضع لقيود خاصة نظراً لأنها تتعلق بفاعلين غلغ عليهم صفة السيادة ومعهم يتم البحث دوماً ، بالتفاوض أو بالقوة ، عن تسوية دائماً ماتكون صعبة المال وغالباً ماتكون هشة — وقد حظيت مهمة السياسة الخارجية هذه بالسبق على السياسة الداخلية ، وذلك لفترة طويلة . لقد ذهب ميكافيللي الى حد القول « بأن المسائل الداخلية سوف تعالج دوماً حين تعالج المسائل الخارجية مالم يحدث تأمر داخلي يعكر صفو الحال » ، أما الجزرال دييجول ، وهو تلميذ أمين لأستاذة الفلورنس فقد افترض مذكراته عن الحرب بالتأكيد على « أن فرنسا لاتصبح فرنسا حقيقة الا حين تحتل مكاناً في الصف الأول بين الدول .. فللمشروعات الكبرى والطموحة هي وحدها القادرة على تعويض بنور التنوع والتشتت المفروسة داخل الشعب الفرنسى نفسه »^(٣٧) .

وقبل أن نحدد أسبقية كل من السياسة الخارجية والسياسة الداخلية فانه يتعين علينا أن نتساءل أولاً حول مالذا كان يمكن أن نفصل فصلاً قاطعاً بين هذين الوجهين من أوجه النشاط الدولى . وعلى هذا التساؤل تجيب النظرية الكلاسيكية دون تردد بالاثبات ، اذ أن هذه النظرية تقوم على افتراض الخصوصية الجذوية للسياسة الخارجية . غير أن فحص الممارسات المعاصرة يوحى بالتوصل الى نتائج عكسية . فقد ترتب على قابلية الحدود للاختراق من جانب كل أنواع التدفقات القادمة من الخارج (حركات السكان ، البضائع ، رؤوس الأموال ، التكنولوجيا ، الأفكار) ليس فقط نهادة الاعتماد المتبادل بين الدول وانما احدثت هذه التدفقات فى الوقت نفسه تداخلاً *compénétration* بين ميادين « شؤون الداخل » و « ميادين « شؤون الخارج » ، والتي بقت تقليدياً ولفترة طويلة مميزة ومنفصلة تماماً الواحدة عن الأخرى ، وأصبح من الصعوبة بمكان الفصل القاطع بينهما .

ومن المؤكد أنه مازالت هناك أنشطة « داخلية » خالصة لاناثير يذكر لها على السياسة الخارجية . فالتخطيط العمرانى لقبة ما ، أو الجدل المثار حول الضرائب المهنية لائثرون اهتمام العالم الخارجى ، لكن الخط الفاصل بين مامو داخلى ومامو خارجى سرعان مابتلاشى : فشق طريق جديد ، وتحسين أوضاع المسكرات الصيفية والاكثر من التجهيزات والأدوات الرياضية كلها مسائل قد تؤدى الى تنشيط السياحة ، ومى مصدر ثمين من مصادر النقد الأجنبى . وفى الوقت نفسه فان تغيير نظام الضرائب قد يشجع أو لا يشجع الاستثمارات الأجنبية . ولكى نقرر عمق هذا التداخل فربما كان من الأفضل أن نبدأ بتحليل حقل السياسة الخارجية ثم نقوم فى سياقها بتحديد الدوائر متحدة المركز مع السياسة الداخلية .

أ) اعتمدت السياسة الخارجية على عنصرين أساسيين دائماً هما الدبلوماسية والدفاع ، ومن الملام أن نضيف اليهما اليوم عنصراً ثالثاً يتصل بسياسة التعاون والتنمية . وفى هذه الدائرة الأولى أمكن أن نتعرف بوضوح على الخصائص المشكلة « للمجال المهجوز *domaine réservé* » للقادة الجالسين على قمة الهرم السياسى فى جميع دول العالم . ومع ذلك فان هذه الأنشطة الثلاثة تتصل ببعضها اتصالاً

وثيقا وتشابك ، ولأوجود من بينها من تتعدى صلتها بالشؤون « الداخلية » . فالديبلوماسية والدفاع كانا على الدوام وثيقى الارتباط الى الدرجة التى تجعلنا فى حل من اقامة الدليل على ذلك ، أما ميدان التعاون والمساعدة الخارجية فهو ميدان يقوم على خدمة أحدهما أو كلاهما ، وعادة مايسمح بتلاقى أوجه القصور الذى قد يعترى أى منهما أو كلاهما .^(٣٨)

فالديبلوماسية الذكية ، وخصوصا تلك التى لا تتوقف كثيرا عند « المبادئ » تستطيع فتح أسواق مريحة لتصدير المنتجات الوطنية ، كما قد تؤدى سياسة الدفاع الى تنشيط صناعة السلاح التى قد تضطر بدورها الى اللجوء الى التصدير لتقليل التفتقات العامة وتخفيض تكلفة الانتاج . كذلك تؤدى سياسة التعاون الى خلق وظائف جديدة فى اطار المعونة الفنية ، ويمكن القطاع الخاص من الحصول على صفقات تجارية فى مقابل المعونة المالية التى تقدمها الحكومات والواقع أننا لانستطيع أن نتعرف بالضبط ، وعلى وجه اليقين ، على طهقة الأداء فى تلك الدائرة السببية *circuit de causalité* . فالى أى مدى نستطيع أن نقول أن سبب التأيد الذى تمنحه اليابان ، والى حد ما لوروا الغربية ، الى الدول العربية يكمن فى التعاطف الأيديولوجى أم أنه مدفوع فى الواقع بالرغبة فى الدفاع عن مصالح مادية يحتم تكشف القناع فى الواقع عن مصالح الشركات الكبرى ؟ وهل كان الدافع وراء تزويد فرنسا للعراق بمفاعل نووى يكمن فى الاعتبارات الجيو — استراتيجية على النحو الذى تراه السلطات السياسية وحدها أم كان هو الرغبة فى فتح آفاق جديدة أمام قطاع صناعى وفير الربح ؟ وفى هذه الحالة الأخيرة تصبح الاعتبارات الداخلية هى الغالبة على الاعتبارات الديبلوماسية .

ب) وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للقطاع المقصور تقليديا على « السياسيين » أو « محترى » السياسة الخارجية ، فمن باب أولى أن تمتد منطقة التماس بين « الداخلى » و « الخارجى » الى الدائرة الثانية حيث توجد الأنشطة الاقتصادية والمالية . فكل قرار يتخذ فى ميدان النقود او الائتمان او التجارة او الصناعة او الزراعة او السياحة أو الاستهلاك او استغلال الموارد البحرية ، يستحيل حصره أو تحديده فى الاطار الداخلى أو الخارجى المحض . ذلك لأن أى اجراء تشريعى أو تنظيمى يتطلب بالضرورة على اوضاع تؤثر على تدفق رؤوس الأموال او البضائع من وإلى الخارج ، وفى الوقت نفسه فمن شأن أى التزام ترتبط به الحكومة مع الحكومات الأخرى سواء فى اطار الاتفاقيات الثنائية او الجماعية ، مثل تلك التى تناقش فى اطار منظمة الجات أو السوق الأوربية المشتركة ، أن يؤثر بالضرورة على النشاط الاقتصادى الداخلى وعلى التوازنات بين القطاعات أو الفئات الاجتماعية والمهنية المختلفة . ويحدث نفس الشيء حين يصدر قرار من الخارج يفرض من جانب واحد ، على سبيل المثال ، رفع سعر البترول الخام أو اسعار الفائتة . وعلى الرغم من أنه لا يوجد خلط بين ما هو داخلى وما هو خارجى فى هذا المجال الا أن شبكة التفاعلات بينهما تحمل أقصى قدر من الكثافة والحلقة . وفى هذا السياق تجدد الحكومات نفسها مضطرة للنضال على جبهتين بشكل دائم : جبهة شركائها فى الخارج وجبهة محلوها فى الداخل .

جـ) وتنطوي الدائرة الثالثة على عدد من الأنشطة (الثقافية والاجتماعية والفنية) وهي بطبيعتها أقل تأثيراً بالأوضاع الخارجية وتملك الحكومات بصدها وسائل للسيطرة عليها تتيح لها هامشاً معقولاً من حرية المناورة . ومع ذلك نجد أن الاجراءات التنظيمية الدولية تلقى بثقلها عليها بشكل متزايد (وهذا واضح على سبيل المثال في قطاع المواصلات والاتصالات) ، كذلك يتعين الأخذ في الاعتبار تلك القيود او الضغوط ، المعنية على الأقل ، التي تفرضها المنظمات الدولية مثل اليونسكو في ميدان الثقافة ومنظمة الصحة الدولية في ميدان الصحة ومنظمة العمل الدولية في ميدان العمل وكذا عملية الرقابة التي قد تمارسها المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان على المحاكم الداخلية في الدول الموقعة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان .

في هذا الاطار يحسن بنا أن نتخلى عن تبني مفهوم « السيادة » واحلاله بمفهوم آخر أكثر تواضعاً وواقعية وهو مفهوم استقلال سلطة الحكومة في اتخاذ القرار . لكن المشكلة تطرح نفسها على ارض الواقع باكثر مما تطرح نفسها على ارضية القانون . فحتى في المجالات التي لا تزال تحتفظ فيها السلطات السياسية باستقلالية القرار ، عادة ماتجد هذه السلطة نفسها مأعوزة بين شقى الرضى حين يفرض عليها أن توام بين الاعتبارات المتناقضة الصادرة عن كل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ، وكل ماتستطيع أن تفعله هو أن تحاول قدر الامكان السيطرة على لعبة تفاعل تبدو وكأنها تزداد تعقيداً على مر الأيام .^(٣٩)

د) وانطلاقاً من هذا التحليل يمكن أن نرفض ببساطة مجرد اثارة التساؤل حول التسلسل الهرمي لكل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . فنظراً لأن العلاقة بينهما تم أساساً في صورة تفاعلات . لذلك فان الظروف هي وحدها التي تحدد لولوية احدهما على الأخرى : فالحكومة الاشتراكية قد تشرع في تأميم المصارف والشركات الصناعية الكبرى (وهنا تحتل السياسة الداخلية المرتبة الأولى) ، ولكنها لا تستطيع أن تتجنب الآثار الاقتصادية لتقلب أسعار البترول أو أسعار الفائدة الأممية (وهنا تحتل السياسة الخارجية المرتبة الأولى) . وعندما يتعلق الأمر بأسعار الحاصلات الزراعية فانه يتعين عليها أن تبحث عن حل وسط يمكنها من حماية الزراعة الفرنسية دون التضحية بالتضامن الأوروبي وهو ماقد يلهمها الى دفع تعويضات معينة للمزارعين في حالة فشل محادثات بروكسل (وهنا تكون بصدد عملية توازن بين الضغوط الداخلية والضغوط الخارجية) .

ومع ذلك تبقى المشكلة كما هي لأنها لاتترك في الواقع على هذا النحو او تعالج بهذه الطريقة من جانب الأطراف المتصارعة . وكما يقول توكفيل في مذكراته « ليس لدى الدول الديمقراطية في العادة سوى افكار مشوشة او غامضة عن شغونها الخارجية ... وغالباً ماتعالج المسائل الخارجية من خلال منطق الداخل واسبابه »^(٤٠) . وتستند هذه الأطروحة التي تؤكد على أهمية السياسة الداخلية بالمقارنة بالسياسة الخارجية على حججين أساسيين . أولاهما أن اهتمامات المواطنين العاجلة تنصرف في العادة الى المشاكل اليومية (البطالة ، التضخم ، عدم التكافؤ في توزيع الثروة ، الحماية الاجتماعية ... الخ) ، وهي كلها

مشاكل داخلية في العادة . وهذا هو السبب الذي يدفع الأحزاب السياسية الى أن تولي في برامجها الانتخابية اهتماما خاصا بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، ولا تحتل المسائل الخاصة بالسياسات الخارجية سوى أهمية تالية من حيث المرتبة .^(٤١) والثانية أن الحكومات مسعولة أمام الهيئات البرلمانية كما أن القادة السياسيين يحاسبون على تصرفاتهم أمام الشعب عندما يرغبون في إعادة انتخابهم . ولهذا فلا يجب أن نندهش عندما نلاحظ أن الحوار بين الحاكمين والمحكومين عادة ما ينحصر في نطاق السياسة الداخلية وهم على أرضيتها . إذ ليس من مصلحة الحكام أن يكشفوا النقاب عن عجزهم في مواجهة الضغوط الخارجية (وكان هذا بالقطع أحد الأخطاء التكتيكية التي وقعت فيها حكومة زيموند بلر) . ويتطلع المحكومون الى التعامل مع قادة على مستوى المسعولة ولا يهتمون في كثير أو قليل أن يعرفوا أن موطن الداء الذي يعانون منه يوجد في موسكو أو واشنطن ، في بكين أو في الهامش ، في طهران أو في القدس . وهذا الوضع المعقد هو الذي يؤدي في العادة الى أن تحكم « اعتبارات الداخل » صيغة الحلول المتعلقة « بقضايا الخارج » . وتؤدي هذه الأطروحة اذا مادفعناها الى متنهاها المنطقي الى التأكيد على أن أنصار الديمقراطية وتزايد المشاركة السياسية للمواطنين في إدارة الشؤون التي تهمهم سوف يؤديان الى تضيق الفرص أمام استقلالية القيادة في تعريف شؤون السياسة الخارجية وتقليص هذه الأخيرة لتصبح مجرد « اسقاط » موجه نحو الخارج للهموم التي تسيطر على مسرح السياسة الداخلية .

ج (التغير والاستمرارية

ولكن يتعين علينا ، مع ذلك ، أن ندخل تعديلا جوهريا على هذا التفسير ، فإذا كانت الدول الديمقراطية تسير حقا وفقا للنموذج الذي تحدثت عنه توكفيل ، حيث يتغير القادة ويتغير بالتالي التوجهات السياسية بصفة دورية ، فإن استمرارية السياسة الخارجية تصبح مهددة في هذه الدول ، وعلى نحو دائم . غير أننا نجد أن التجربة تثبت ، على العكس من ذلك ، أن الاستمرارية تنزع نحو التقلب على التغير عندما تكون بعض جوانب السياسة الخارجية موضع خلاف . وقد ثبت هذا بالفعل على الأقل فيما يتعلق « بالنواة الصلبة » للسياسة الخارجية (الدبلوماسية والدفاع والتعاون) وفي هذا المجال فإنه لا بد من مراعاة ليس فقط ضرورة احترام الالتزامات المتعاقدة عليها من قبل وإنما أيضا إدراك ديمومة الضغوط والتحديات القادمة من البيئة الخارجية . فلم تكن امام اليسار الفرنسي أية فرصة حقيقية للوصول الى السلطة طالما كانت فروع الثلاثة منقسمة على نفسها حول السياسة الخارجية ودون أن يكون لديها تصور بديل للسياسة الخارجية التي تبناها اليمين الفرنسي يمكن أن تقدمه للناخبين^(٤٢) . وفي النهاية فقد كان الثمن الذي تدفعه على اليسار ان يدفعه لكي ينتصر في الانتخابات هو أن يعلن موافقته على جوهر السياسات السابقة (حلف الأطلسي ، قوة الردع ، الوحدة الأوروبية ، السياسة الأفريقية) التي انتهجها خصومه في مجال السياسة الخارجية . وتؤكد الممارسات التي تنتهجها الأغلبية الجديدة منذ ١٠ مايو ١٩٨١ فيما يتعلق بهذه المحاور الأربعة من محاور السياسة الخارجية على أن اللحن المعزوف لم يتغير

حتى وأن اختلفت حدة بعض التيارات هنا أو هناك . وفي الولايات المتحدة نلاحظ أنه لم يترتب حتى على تناوب السلطة بين الديمقراطيين والجمهوريين قطيعة فجائية أو حادة في خط السياسة الخارجية المتبع ، فهذا أيضا يفرض حقائق الموقف على القادة الجدد تغليب عنصر الاستمرارية أيما كانت حدة القناعات والمواقف التي يتم التعبير عنها ابان الفترة الانتخابية . وفي ألمانيا الاتحادية يلاحظ أن حدة الفروق في السياسة الخارجية بين التحالف الحاكم (الديمقراطيين - الاشتراكيين والاحرار) من ناحية وبين المعارضة الديمقراطية المسيحية من ناحية أخرى هي في الواقع أقل بكثير مما قد تبدو عليه لأول وهلة .

أ) وقد تؤدي هذه الملاحظات الى وقوعنا تحت اغراء التوصل الى نتيجة مفادها ثبات أو استقرار السياسة الخارجية ، على الأقل في خطوطها العريضة ، رغم تغير النظم السياسية أو الأغلبية الحاكمة . لكن المسائل هي في الواقع أعقد من ذلك بكثير . فقد تطرأ تغييرات على التوجهات العامة . وكثيرا ما تحدث مثل هذه التغييرات بالفعل ، مثلما حدث بالنسبة لفرنسا عندما شرعت في تصفية مستعمراتها أو عندما انصهت عن حلف الأطلسي^(٤٣) ، وكما حدث بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حين وضعت حدا لتدخلاتها الخارجية على الطريقة الفيتنامية ، وكما حدث بالنسبة لبريطانيا العظمى عندما رفضت أي التزام عسكري « شرق السويس » وهكذا . لكننا اذا أمعنا النظر قليلا فسوف نكتشف أن مثل هذه التغيرات لم تحدث فجأة أو تأخذ بالضرورة شكل القطيعة وإنما جاءت نتيجة تغييرات بطيئة كان يمكن التنبؤ بمحتملها قبل الاعلان عنها بالفعل كما كان من السهل السيطرة على آثارها أو احتوائها من جانب الذين احدثوها أنفسهم .

- فبالنسبة لفرنسا نجد أن سياسة انهاء المستعمرات التي انتهجها ديغول كانت في الواقع قد بدأت عام ١٩٥٦ في شمال افريقيا حين اقدمت الحكومة الفرنسية على منح الاستقلال الى عمومتين في الشمال الافريقي وقامت في العام نفسه باصدار مرسوم بقانون يتعلق بمنح لراضى مالوراء البحار حكما ذاتيا *autonomie* . واعتبرا من عام ١٩٥٦ أيضا نجد بير مندس فرانس يشير معتقدا « بضرورة اعادة النظر في مسألة حلف الأطلسي برمته »^(٤٤) وهو ماسيحاول الجنرال ديغول أن يقوم به بمجرد عودته الى السلطة^(٤٥) . لكن الانسحاب من منظمة حلف شمال الأطلسي ، وبدون أن تحدث قطيعة كاملة مع الحلف ، لم تتم الا في عام ١٩٦٦ . وهناك مثل آخر ليس يبعد ، فسياسة التقارب مع العالم الثالث والتي بدأ ميشال جومير يتبناها في الشهور الأخيرة لفترة حكم يوميندو كانت هي السياسة نفسها التي استمر عليها جيسكار ديستان وعلى أساسها استضاف في باريس أول مؤتمر للحوار بين الشمال والجنوب وأصبح أول رئيس للجمهورية الفرنسية يقدم على زيارة الجزائر بعد حصول هذه الأخيرة على استقلالها . وعلى الرغم من الانحياز في التأكيد على العلاقات المتميزة التي تربط فرنسا بالعالم الثالث منذ عام ١٩٨١ بالذات الا أن هذه السياسة تمثل في الواقع عنصرا ثابتا من عناصر السياسة الخارجية الفرنسية منذ ديغول وحتى ميتران . وقد يرى البعض أن أطروحة (أو أسطورة) المهمة المضللة قد عادت تتوهج من جديد في أتون هذه السياسة ، على الرغم من الأحداث المؤسفة التي صاحبت عملية انهاء الاستعمار^(٤٦) .

وفي الولايات المتحدة نجد أن عملية ادانة الأمهيكي في فيتنام كانت قد بدأت منذ السنة الأخيرة لفترة حكم الرئيس جونسون على الرغم من أن الجهود التي بذلها فريق نيكسون - كيسنجر لإيجاد مخرج مشرف للولايات المتحدة من هذه الحرب اقتضت سنوات عديدة . ولا تزال عقدة أو مرض فيتنام « le syndrome vietnamien » ، والتي سيطرت على الرأي العام والقيادة الأمهيكية ابان فترة رئاسة فورد القصيرة واستمرت بعدها خلال فترة كارتر ، تعزل محاولة استعادة زمام المبادرة أمام فريق الرئيس ريغان . وكان الرئيس كارتر هو الذي تراجع عن عرض اتفاقيات سولت الثانية على مجلس الشيوخ الأمهيكي للتصديق كما أنه هو الذي قام بفرض أول عقوبات اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي بعد عملية الغزو السوفيتي لأفغانستان (حظر تصدير القمح) .

وفي ألمانيا الاتحادية نجد أن سياسة التقارب مع الكتلة الشرقية والتي أصبح فيل برانت وزملاها ، كانت في الواقع قد بدأت ابان التحالف الذي قام قبل وصول برانت الى الحكم واستمر هيلموت شميدت على نفس النهج على الرغم من أن المناخ الدولي أصبح أقل مواءمة لمثل هذه السياسة . وقد انتهج كل من المحافظين والعمال بدورهما سياسة دقيقة لانهاء أوضاع المستعمرات كما تبادلوا معا مواقع النضال لتحقيق انضمام برطانيا الى السوق المشتركة والعمل على الإبقاء على برطانيا في المعسكر الأطلنطي . وقد يؤدي تزايد النفمة الراديكالية التي تتبع عن حزب العمال منذ هزيمة عام ١٩٧٩ الى جلب مزيد من الصعوبات له في الانتخابات المقبلة لأن وصوله الى السلطة قد يؤدي الى قطيعة مزدوجة لبرطانيا مع كل من أوروبا والمعسكر الأطلنطي . وفي كل مكان نجد أن الاستمرارية تتغلب دوما على التغير ، وعندما يحدث مثل هذا التغير فانه يظهر في العادة كتسوية لعمليات تغير بطيئة تستطوع في النهاية أن تعبر فوقه عملية تغيير الأغلبية الحاكمة .

ب (وتؤكد هذه الملاحظات على أن جزوا ، على الأقل ، من السياسة الخارجية مازال يحتفظ باستقلاليته في مواجهة السياسة الداخلية . وإذا كان صحيحا أن « الدائرة الثانية » ، وهي تلك التي تغطي المسائل الاقتصادية ، خاضعة لعملية تفاعل دائم ، فان مشاكل الدفاع والأحلاف والتعاون تخرج في الواقع ، الا في أضيق الحدود ، عن إطار تقلبات الظروف الداخلية ، ولا تزال مرتعا مريحا للقيادة السياسية على اعل مستوياتها . ومن هذه الزاوية يمكن أن نقول أن السياسة الخارجية لا تزال تحتفظ بأسبقيتها أو بموقعها المميز بالنسبة للسياسة الداخلية . حيث نجد أن من مصلحة الحكومات أن تحاول الحصول على موافقة اجماعية من الرأي العام تجاه قضاياها الدولية وأن تصمد هذه الموافقة بالرعاية أملا في تغطية ، أو في التقليل من حدة الخلافات التي تظهر على مسرح السياسة الداخلية . إذ يستطيع الرئيس ميتران وحكومته في الواقع ، مقابل تنازلات طفيفة ومحسوبة بمهارة ، أن يحميا مقاومة المعارضة وبالتالي يمكن حصر هذه المعارضة في ميدان الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وقد استطاع الملك الحسن ، الثاني أن يحقق الوحدة المقدسة حول العرش ، بدلا من مجزب الاستقلال وانتهاء بالشيوخين من خلال عملية « السوق الخضراء » التي هدفت الى اظهار رغبة المغرب في احتلال ذلك الجزء من الصحراء الغربية الذي

قامت اسبانيا باخلاقه ، احتلالا سلميا (١٩٧٥) . غير أن الحكومات عادة ماتخذ في الحرب وبواسطة الحرب ضالتها المنشودة لتدعيم سلطاتها ، عن طريق تحميل التوترات الداخلية في اتجاه العدو الخارجى . فقد وجدت الثورة الإيرانية في نزاعها مع العراق فرصة لاعادة وثام الجيش مع النظام الاسلامى فاستمدت الثورة بذلك حيويتهما من جديد . ومع أن تعبير « المصلحة الوطنية » هو اصطلاح غير دقيق من الناحية العلمية ، الا أن الحديث عن المصلحة الوطنية يثير دائما شعورا نحو التضامن يؤدى بدوره الى تعزيز شرعية الحكم القائم .^(٤٦) وهكذا نجد أن السياسة الخارجية ليست « كتلة » . واذا كان يتعين على كل حكومة ديمقراطية أن تناضل دائما على جبهتين : جبهة الضغوط الداخلية وجبهة القيود الخارجية فانها تتمتع على أى حال بهامش أكبر من حرية المناورة حين يتعلق الأمر « بالسياسة العليا » .

تبقى بعد ذلك حالة الدول الأتوقراطية وهي الحالة الأكثر ذيوغا سواء تعلق الأمر باتوقراطية اليمين أو اليسار . ويبدو أن تمكن هذه النظم من السيطرة المحكمة على تحركات الرأى العام وقيامها بقمع كافة اشكال المعارضة يضى عليها ميزة كبيرة بالمقارنة ببطء الأداء فى النظم الديمقراطية . فى هذه الحالة تبدو أبهى حكومات هذه الدول فى ادارة السياسة الخارجية وكأنها مطلقة الحركة ، وتستطيع ، ومن ثم ، إما الاستمرار بها كما هى أو إحداث تغييرات جوهرية وفجائية عليها . ومن المصادفات الغريبة أن تقترب هذه النظم الشمولية من النموذج الذى اقترحه هوبز أو آرون بأكثر مما تقترب من النظم الديمقراطية . وهو النموذج الذى امتدح الكتاب الليبراليون خصائصه .

ومع ذلك فعادة ماتكون المظاهر خادعة . اذ على الرغم من تحريم المناقشات العامة ، الا أنه من الممكن أن تؤدى الخلافات التى تتور عادة وسط المجموعات القيادية الى تردد فى اتخاذ القرار أو تعديل السياسة على نحو مدعش أحيانا . فقد مرت الصين أثناء فترة حكم ماو الطويلة بثلاث مراحل على الأقل فى سياستها الخارجية : مرحلة التحالف مع الاتحاد السوفيتى ، مرحلة العزلة الكاملة ابان الثورة الثقافية ، وأخيرا مرحلة التقارب مع الدول الصناعية « الغربية » (الولايات المتحدة أولا ثم المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم اليابان أخيرا) . فالأى حد يمكن ارجاع اسباب هذه التغييرات الى اوضاع تتعلق بالمناورات التكتيكية لم أن أسبابها تعود الى اوضاع تتعلق بالتوازنات داخل المجموعات القيادية ؟ واذن فليست السلطوية مرادفا دائما وأبدا للاستقرار فى مجال السياسة الخارجية . ان السياسة الخارجية هى فى واقع الامر ممارسة صعبة أبدا كانت طبيعة النظام الحاكم . ودراسة السياسة الخارجية لايمكن أن تقتصر على دراسة مظاهرها الدولية وإنما يتعين أن تتجاوز ذلك لكن تنطوى فى الوقت نفسه على دراسة مياكل وأنجاهات الحياة السياسية الداخلية التى تشكل بطبيعة ما « الوجه الخفى » للسياسة الخارجية .

هوامش الفصل الأول :

(١) Essai d'une Institution au droit public, cité d'après Discours de M. le Chancelier d'Agucan, 1810, t.II.

(٢) ينص ميثاق الأمم المتحدة صراحة على هذه المبادئ . تقول الفقرة الأولى من المادة الثانية : « أن المنظمة تقوم على مبدأ المساواة السيادية بين كافة الدول الأعضاء » . وتقول الفقرة السابقة من المادة الثانية : « لا يبيح أى نص فى الميثاق للأمم المتحدة أن تتدخل فى المسائل التى تعد من الانحصارات الوطنية الأصلية للدولة ولا أن يغير أى من الأعضاء على اعتضاع أى من هذه المسائل لاجراءات التسمية المنصوص عليها فى الميثاق » . والاستثناء الوحيد على هذه القاعدة الأخيرة يتعلق بتطبيق العقوبات المنصوص عليها فى الفصل السابع (وهو تطبيق نظرى محض) .

(٣) Tout Empire périt . مرجع سبق ذكره .

(٤) انظر على وجه الخصوص دراسات كل من

James N.ROSENAU, The analysis of international politics, The Free Press, 1972, Linkage Politics, Essays on the convergence of the national and international systems, The Free Press, 1969; de David O. WILKINSON, Comparative Foreign Relations: Framework and Methods, Dickenson Publishing Cy, 1969 et el travail le plus sophistiqué qu'on puisse actuellement consulter: Jonathan WILKENELD, Guard Hopp LE, Paul ROSSA ET Stephen ANDRIOLA, Foreign Policy Behavior: Behavior Analysis Model, Sage, 1980.

(٤) يفسر هذا فيما يبدو قرار بريطانيا استعادة جزر مالوون (فوكلاند) بالقوة المسلحة فى مايو - يونيو ١٩٨٢ .

(٥) ويختلف هذا باختلاف النظم السياسية . فهو رئيس الدولة (فى الولايات المتحدة وفرنسا) أو رئيس الحكومة (فى المملكة المتحدة ومانيا الاتحادية) أو السكرتير الأول للحرب الواحد (الاتحاد السوفيتى) .

(٦) وقد شرح الجنرال دييول على نحو جلى أسباب ذلك فى مذكراته Mémoires d'espoir

(٧) Entretien télévisé avec J. P. Elkabach, 27 nov. 1976. Le rapport de la «Commission du Bilan» note, à propos de l'action de V. Giscard d'Estaing «l'évidence de la main-mise absolue du Président sur tout le processus d'élaboration et de conduite des Affaires étrangères» La France en mai 1981. Tome V. L'état et les citoyens, p. 30, La Documentation française, déc. 1981.

(٨) حديث صحفى نشر فى صحيفة لوموند فى ٢ يوليو ١٩٨١ . وقد أعلن الناطق باسم اللجنة عقب اجتماع مصرف مجلس الوزراء خصص لمناقشة الوضع الدولى أن « رئيس الجمهورية ذكر بموقف فرنسا كما ذكر فى الوقت نفسه بمقابلة أن السياسة الخارجية تتدخل فى نطاق مسؤولته المباشرة ، وحينه شخصيا أن تحدثت فرنسا بصوت واحد » .

(٩) وكان قانون أوريول Vincent Auriol أول رئيس للجمهورية الرابعة يشكو من أنه لم يكن حتى يناط علما بالمفاوضات الجارية . ويقول « لقد علمت من الصحف أن فرنسا قد دعت الى يرمودا .. ولم تحو البيقات الدبلوماسية عن أى شيء حول هذا الموضوع ، كما لم يدرج هذا الموضوع على أى جدول أعمال تمهيدي .. وكان شاقا على النفس أن يناط الرئيس علما بهذا الموضوع عن طريق الصحافة . قد يكون واردا وقانونيا الا يؤخذ برأيه ، وقد لا يكون مهنيا عدم اطلاعه على سير الأمور ، ولكن أن يناط علما بالأخبار عن طريق الصحف فذلك ما يتجاوز حدود الأدب على الإطلاق . وسأحتج » .
(Mon septennat, 1947-1954, Gallimard, 1970, p. 574).

(١٠) « يتعين على الأجانب المصدين بأية طريقة كانت لدى الحكومة الفرنسية وكذا هؤلاء الذين يقيمون مؤقتا على الأرض الفرنسية بسبب قيام الحكومة بعمليات سياسية معينة ألا يتعاملوا على نحو مباشر الا مع وزارة العلاقات الخارجية وأن يتصلوا بالوزارات الأخرى الا عن طريقها » (المرسوم الصادر في ٢٢ من الشهر العاشر للعام السابع بعد الثورة) . وفي الوقت نفسه فقد حرم القرار الصادر في ٢٥ ديسمبر ١٨١٠ على الوزراء قبول أو الرد على مراسلات السفارات أو المصالح الأجنبية . ويتعين معالجة كافة هذه المراسلات عن طريق الخارجية .

(١١) وصاحب هذه التصفيفات هو ليون نوبل Léon Noël السفير السابق ، وقد وردت في كتابه :
«Politique et diplomatie» Les Affaires étrangères, P.U.F., 1959, p.99.

(١٢) Harold NICOLSON, Diplomatie, La Baconnière, 1945, P. 69.

(١٣) Spécialement dans L'évolution des méthodes en diplomatie, La Baconnière, 1954.

(١٤) مرجع سبق ذكره ص ١٠٤ .
(١٥) وقد كتب محمد اخدي سفير تركيا فوق العادة لدى بلاط ليس الخامس عشر ملاحظا أن « لدى الفرنسيين أكثر من وزير .. ولكل منهم جهازه الإداري الذي يمين عليه على نحو مطلق ولا يتدخل إلا في الشؤون التي تعنى وزارته فقط . وكان أسقف كامبيري هو وزير الخارجية ووظيفته هي المحافظة على السلم أو إعلان الحرب ، ورعاية التجار وحسم المفاوضات التي يتولاها السفراء وتعين واستدعاء السفراء .. »
Le Paradis des Infidèles, 1757

مرجع سبق ذكره ص ١٠٣ .

(١٦) يقول فرانسوا ميران في حديث سبق ذكره ونشرته الموند في ٢ يوليو ١٩٨١ : « مضطلع مجلس الوزراء بمسؤولية جماعية . وفي هذا الإطار تتحدد سياسة الدولة . وفيما عدا ذلك يقوم كل وزير بمهمة محددة يتعين عليه الا يتجاوزها .

(١٧) ميشيل جوير في حديث الى صحيفة لأكروا ، ١٧ مايو ١٩٧٤ .
(١٨) يحل كل وزير محققا المنصب لكل دولة عضو في مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوربية بالتناوب طبقا لطبيعة الموضوعات المروضة على جدول الأعمال (قضايا خارجية ، مالية ، زراعية ، صناعية .. الخ) .

(١٩) انظر :

Marcel MERLE, «Partis politiques et politique étrangère, en régime pluraliste» in Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit.

(٢٠) لكن ذلك لا يعني أن تصبح الحكومة عاجزة : ولذا كانت الجمهورية الرابعة لم تتمكن من السيطرة على قضايا المستعمرات ، فإن الحكومات المتعاقبة طوال هذه الفترة قد اظهرت قدرًا من الاستمرارية في مبادئ التحالفات الخارجية ولى البناء الأوروبي .

(٢١) وقد تحالف كل من الشيوعيين والديمقويين أحيانًا في توجيه النقد الى مواقف الحكومة تجاه الأطلسي وتجاه أوروبا وهي مواقف دافعت عنها كافة أحزاب الوسط (بدءًا بالمتنطلي وتنتهاء بالاشتراكيين) .

(٢٢) انظر :

«Le patronat japonais», Problèmes politiques et sociaux, n 379, 4 janv. 1980, La Documentation française.

(٢٣) Interest and Ideology. The foreign policy Beliefs of American Businessmen, San Francisco, Freeman, 1975, p. 266.

(٢٤) «Testing for America», Fortune, févr. 1976.

(٢٥) هنري كيسنجر ، سنوات البيت الأبيض ، الجزء الأول ، ص ٦١٠ .

(٢٦) لوموند ، ٦ مارس ١٩٨٢ .

(٢٧) انظر مقال الجنرال ميري الذي نشر في مجلة الدفاع الفرنسية تحت عنوان « جيش .. لماذا وكيف ؟ » (عدد يونيو ١٩٧٦ وردود الفعل المعارضة للأميرال جيهير Joyber في مقاله الذي نشر في صحيفة لوموند في ١٦ يونيو ١٩٧٦ تحت عنوان « الرادع النووي الذي طوله البحر » .

(٢٨) انظر :

Sylvette TOCHE, «Le rôle international d'un établissement public: Aéroport de Paris», Revue française de droit aérien, 1981, n 4.

(٢٩) «Plaidoyer pour une Italie subaltine», Politique étrangère, juin 1981.

(٣٠) حول مسألة التزعة السلمية المولندية انظر :

Cf. Roman catholic church, Nuclear arms and disarmament, Pax Christi, Netherlands, P.O. Box 85626-2508, La Haye (Pays-Bas) 1980 et F. BOLKESTEIN. «Les Pays-Bas et la tentation du neutralisme», Revue de L'O.T.A.N., oct. 1981; Joost Peter VAN IERSEL, «Les Pays-Bas entre l'atlantisme et la tentation et la tentation neutraliste» Politique étrangère, juin 1981.

(٣١) انظر :

Marcel MERLE, «La crise de Suez-1956» dans l'ouvrage collectif L'élaboration de la politique étrangère, P.U.F., 1969 et les fig. 68 et 69.

(٣٢) وسوف نستأنف مناقشة هذه القضية فيما بعد .

La vraie guerre, 1980, Livre de poche, p.161.

A la Maison Blanche 1968-1973, deux volumes, A. Fayard, 1979.

(٣٥) انظر بصفة خاصة

Gulliver empiété, Seuil 1971 et Le dilemme américain, op.cit.

(٣٦) يؤكد جون مونيه في مذكراته ، ونفسه على أن « رجال الحكم هم وحدهم الذين يتفردون بميزة تقرير الصالح العام . ولما لم أكن أتتبع شخصيا بهذه الميزة فقد تبين على أن أمارسها من خلال شخص آخر « مرجح سبق ذكره ، ص ٣٥٤ .

(٣٧) مذكرات الحرب ، الجزء الأول ، ص ١ .

(٣٨) ركزت التقدير الخاصة بسياسة التلون الفرنسية (في الأحوال ١٩٦٣ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٥) على الجوانب السياسية للتضامن الفرنسي — الألماني .

(٣٩) وهنا هو تقريبا نفس ما لاحظته تلميذاتي في تقريره عن الوحدة الأوربية (ديسمبر ١٩٧٥) حين قال : « لقد ضفت سيطرة الحكومات الوطنية على مواقع التأثير على مجتمعاتنا على نحو واضح ومستمر . وقد تقلصت قدرة الدول على المناورة على الصعيدين الداخلي والخارجي . وتحول هذه الدول أن تحافظ على توازنها في مواجهة معطيات داخلية وخارجية لا تملك حيلها شيئا » .

Souvenirs d'Alexis de Tocqueville. Gallimard, 1942, p. 225.

وتحدثت توكتفيل عن عبء لأنه كان وزيرا للخارجية أثناء الجمهورية الثانية .

(٤١) انظر :

Marcel MERLE, «Partis politiques et politique étrangère en régime pluraliste» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit.

(٤٢) انظر :

Marcel MERLE, «Les élections législatives de mars 1978 et la politique extérieure de la France» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit. Jean KLEIN, «La gauche française et les problèmes de défense», Politique étrangère, 1978, n 5 et les chroniques de Michel Bobry dans L'Annuaire Arès, 1978-79, 1980 et 1981.

(٤٣) مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية من ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٥٦ .

(١١) Cf. son Memorandum de sept. 1958. Sur ce point, cf. le texte et le commentaire dans le n°15 de la Revue Espoir, Institut Charles de Gaulle, Pion, juin 1976.

(١٥) انظر تلك الفقرة ذات المعنى من تقرير جوميني (١٩٦٣) التي تقول : « لم نحاول فرنسا طويلا تعليمها أن تتطوى على نفسها وإنما أظهرت الحاجة دوما نحو العمل خارج حدودها ولهذا لم نستطع أن تشبع تلك الحاجة فإنها تتطوى بالشعور بالضقة أو معتقة الملل . من الضروري لفرنسا أن تشبع هذا الإشباع لابد أن يكون من صنع رجال على استعداد للانقذلة في الخارج يحملون ثقافة تدعى أنها علمية » .

(١٦) ومن اللازم أيضا ملاحظة أن التركيز البالغ فيه على السياسة الخارجية قد يؤدي الى إهمال السياسة الداخلية وهو ما يتطوى على خط احتمال إثارة ردود فعل مضادة من جانب الرأي العام . فعندما اندلعت « أحداث » مايو ١٩٦٨ في فرنسا كانت برغبارست تستقبل ديجول استقبل الأبطال . وقد كاد ديجول أن يفقد السلطة في فرنسا في نفس اللحظة التي بلغت فيها مكانته الدولية ذروتها . وما لا شك فيه أن هذه المكانة قد تأثرت خلال الشهور التي أعقبت هذه الأحداث وحتى رحيله الأخير بسبب ما جرى على الساحة الداخلية الفرنسية .

مراجع :

(١) حول المعطيات الإحصائية الأساسية :

Annuaire statistique et Annuaire démographique des Nations Unies; Atlas de la Banque Mondiale.

Rapport annuel sur le développement dans le monde (Banque Mondiale):
Annales du S.I.P.R.I et de l'Institut d'études stratégiques de Londres.

(٢) حول عملية بلورة السياسة الخارجية :

Association française de science politique: La politique étrangère et ses fondements, A. Colin, 1954.

BASDEVANT (Jules), BERGER (Gaston) etc...: Les Affaires étrangères, P.U.F., 1959.

HAMON (Léo) (Edit.): L'élaboration de la politique étrangère, P.U.F., 1969.
HOFFMANN (Stanley): Gulliver empêtré, Seuil, 1971 et Le dilemme américain, Economica, 1962.

GROSSER (Alfred): La IV République et sa politique extérieure, A. Colin, 1967.

SAPIN (Burton M.): Contemporary American Foreign and Military Policy, Glenview (Illinois) Scott, Foresman and C, 1970.

VITAL (David): The making of British Foreign Policy, London, Allen and Unwin, 1968.

ROBINSON (James A.): Congress and Foreign Policy-Making, The Dorsey Press, Homewood, Illinois, 1967.

WALLACE (William): Foreign Policy and the Political Process, London, Macmillan, 1971 et The Foreign Policy Process in Britain, London, G. Allen and Unwin, 1977.

(٣) حول دور الأحزاب في السياسة الخارجية :

WESTERFIELD (Bradford): Foreign Policy and Party Politics, Yale University Press, 1955,

MERLE (Marcel): «Partis politiques et politique étrangère en régime pluraliste» dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op. cit.

(٤) حول دور جماعات الضغط :

RUEHL (Lothar): La politique militaire de la V^e République, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976.

«Milieux d'affaires et politique étrangère», Relations internationales, 1974-I.

RUSSETT (Bruce M.) and STEPAN (Alfred): Military force and American Society London, Happer and Row, 1973.

FINER (Samuel E.): The Man on the Horseback - The role of the Military in Politics, Penguin Books, 1975.

(٥) حول دور الرأي العام :

COHEN (Bernard C.): The Press and Foreign Policy, Princeton University Press, 1963.

ALMOND (Gabriel A.): The American People Foreign Policy, New York, Praeger, 1960.

CHARLOT (Jean): Les Francais et de Gaulle, P.U.F., 1971.

BAHU-LEYSER (Danielle): De Gaulle, les Francais et L'Europe, P.U.F., 1981.

SIMON (Rita, James): Public opinion in America, 1936-1970, Chicago, Rand Mc Nally, 1974.

الفصل الثانى

المنظمات الحكومية

تعتبر المنظمات الدولية الحكومية ظاهرة حديثة نسبيا ، اذ يعود تاريخ انشاء أولى هذه المنظمات ، وهى اللجنة المركزية للملاحة فى الراين ، الى عام ١٨١٥ . لكن تكاثر هذه المنظمات وحيويتها (انظر الشكل رقم ٢) قد جعلها منها احدى السمات الأساسية المميزة للمجتمع الدولى المعاصر . ويستحيل تصور امكانية معالجة العلاقات الدولية بدون الاشارة الى منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية المتخصصة او دورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية او الى اعمال منظمة حلف شمال الأطلسى او حلف وارسو وغيرها ...

والواقع أن تكاثر هذه المنظمات قد أدى الى خلق شبكة جديدة من الاتصالات بين الدول من فوق الشبكة التقليدية للعلاقات الدبلوماسية واتاح للدول الأعضاء اطارا دائما للمعالجة الجماعية لقضاياها الساعة . وقد تم الانتقال من هذا النمط من انماط العلاقة الى ذلك النمط الجديد بشكل طييعى وبدون أن يحس به أحد . وقد كان نظام المؤتمرات الدبلوماسية هو الأصل الذى انتبقت منه المنظمات الدولية . ومن خلال ادخال تعديلات فنية على أسلوب عمل هذه المؤتمرات (كأن تصبح المؤتمرات دورية لمعالجة عدد محدد من القضايا ، وإنشاء « مكتب » او سكرتارية لتحقيق الاتصال بين المشاركين فى هذه المؤتمرات واستمرارية العمل فيما بين فترات الانقباد) أصبح لهذه المؤتمرات تدريجيا صفة الدعومة التى تشكل السمة الرئيسية والمميزة للمنظمات الدولية بالمقارنة بنظام المؤتمرات الدبلوماسية .

ولكن لم تحمل الظاهرة المؤسسية عمل الشبكة التقليدية المبنية على العلاقات الثنائية لدرجة أن الدول أصبحت اليوم تشترك في أكثر من نظام للعلاقات في نفس الوقت : نظام للعلاقات الثنائية الدائمة ، في إطار الشبكة الدبلوماسية ، ونظام للعلاقات المتعددة الأطراف *multilatérales* الطارئة أو المؤقتة *occasionnelles* ، في إطار المؤتمرات الدبلوماسية (مثل مؤتمر بلنيس للسلام في فينتام ومؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا) ، ونظام للعلاقات الجماعية *collectives* الدائمة في إطار المنظمات الدولية . ولهذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة ما إذا كان يمكن اعتبار المنظمات الدولية الحكومية بمثابة فاعلين دوليين مستقلين أم أنه يتعين النظر إليها على نحو أكثر تواضعا باعتبارها مجرد إطار أو ديكور تمارس الدول من خلاله أنشطتها وتتنافس فيما بينها . ولكن قبل أن نجيب على هذا السؤال يتعين علينا ان نعالج باختصار السمات الأساسية للظاهرة المؤسسية في المجتمع الدولي المعاصر .

١ - السمات الخاصة بالظاهرة المؤسسية في المجتمع الدولي

ليس القصد من العرض لهذا الموضوع هنا أن نعالج بالتفصيل مشكلة فهم بمعالجتها أساسا مؤلفات أخرى . ولكن من الضروري في الوقت نفسه أن نحدد طبيعة الظاهرة أولا كي نتمكن بعد ذلك من تحديد موقعها بالنسبة للظواهر الدولية الأخرى .

١) السمات المشتركة

تتقاسم المنظمات الدولية سمة مشتركة ألا وهي أنها تؤسس وتشكل من الدول كما أن نشاطها يمارس من خلال ممثل الحكومات الذين لهم صلاحية التحدث باسم دولهم .

وهناك استثناءات من هذه القاعدة ، إذ تفسح بعض المنظمات الدولية مجالا للتمثيل البرلماني (المجلس الأوروبي ، الجماعة الاقتصادية الأوروبية) كما تفسح بعض المنظمات الأخرى مجالا لتمثيل المصالح (منظمة العمل الدولية ، الجماعة الاقتصادية الأوروبية) ، ولكنها استثناءات محدودة جدا وبالتالي فهي تأكيد للقاعدة العامة وليس خروجا عليها . وحتى في تلك المنظمات التي سمحت بأشكال أخرى من التمثيل نجد أن سلطة اتخاذ القرار لا تزال بأيدي المندوبين المفوضين من جانب حكوماتهم .

وتعد هذه الملاحظة على جانب كبير من الأهمية لأنها تؤكد على أن المنظمات الدولية الحكومية ليست في واقع الأمر سوى اسقاط ، من الناحية المؤسسية ، لهذا الشكل الغريب من أشكال المجتمع والذي يتمثل في وجود دول متجاورة تمتع نظريا بالسيادة وتتسوى في الحقوق ولكنها تفتقر في الواقع تفاديا ضخما من حيث الحجم والقدرات . ومن هذه الزاوية يؤدي وجود المنظمات الدولية إلى دعم

سظام القام الذى اقتره جماعة الدول نفسها من حيث الشكل ولكن دون أن يأخذ فى اعتباره حقيقة علاقات القوة القائمة بينها . ومن ثم تشكل المنظمات الدولية بهذا المعنى ملاذا تلوذ به الدول الصغرى وتؤكد من خلاله شرعية وجودها ذاته عن طريق المشاركة فى أنشطة هذه المنظمات ، فى الوقت الذى تصبح فيها عائقا أمام الدول الكبرى لأنها تحول دون تمتع هذه الدول بالحرية المطلقة للحركة ، اذ تتمثل القاعدة العامة التى تسير عليها هذه المنظمات فى صدور قراراتها بالأغلبية العديدة . ولهذا نجد أن الدول الكبرى عادة ماتتمسك بحق الفيتو (الذى تتمتع به فى مجلس الأمن) أو بقاعدة الاجماع (كما هو الحال فى مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة) .

وتبدو هيمنة الدول والحكومات داخل المنظمات الدولية اذا نظرنا للموضوع من زاوية أخرى وهى انتفاء السلطات المخولة للفروع التى يقع على عاتقها تأكيد دوام واستمرارية المنظمات الدولية . فالأمانات العامة أو « السكرتاريات » ليست فى الواقع سوى أجهزة ادارية تلعب دور حلقة الوصل وتقوم بالتنفيذ ولكنها لاتتمتع بأية سلطات حقيقية فى مواجهة الدول الأعضاء . وقد تتمكن شخصية هامة تتاح لها فرصة تولي مقادير منظمة من المنظمات من فرض نفسها وتحظى بسلطة معنوية حين تكون الظروف مهيأة لذلك أى حين يتيح علاقات القوى هامشا من حرية الحركة أمام هذه الشخصية .

وعموما فان الدول هى التى تسيطر على المنظمات الدولية لأنها هى التى أسستها ولأنها هى وحدها التى يمكن أن تصبح اعضاء فى هذه المنظمات .

(٢) التصنيف

وفضلا عن هذه السمة المشتركة فان المنظمات الدولية الحكومية تبدو وكأنها ظاهرة فريدة التعقيد . ولكى نستطيع فهمها فانه يتعين علينا أن نحاول تصنيفها .

(١) نستطيع أولا أن نصنف المنظمات الدولية الحكومية طبقا لحجم الوظائف التى تضطلع بها . فبعض هذه المنظمات يقوم بوظائف متنوعة تغطي ، من حيث المبدأ ، بمجم القضايا الدولية . وهذا هو الوضع بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة وأيضا بالنسبة لكبرى المنظمات الإقليمية (مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية) . لكن ليس هذا هو حال المجلس الأوروبي والذى لاتتمتع صلاحياته لا الى المسائل العسكرية ولا الى المسائل الاقتصادية ، وهى مسائل تتناولها ، على الصعيد الأوروبي ، منظمات أخرى . وهناك منظمات أخرى تقتصر صلاحياتها على مسائل بعينها مثل قضايا التعليم والثقافة (اليونسكو) ، والصحة (منظمة الصحة العالمية) والقضايا المتعلقة بالنقل الجوى (منظمة الطيران المدنى الدولى) ، وقضايا التجارة الدولية (منظمة الجات) ، الخ .

(٢) ويمكن تصنيف المنظمات الدولية استنادا الى النطاق المتاح أمام المنظمة أن تمارس عملها في اطاره . فبعض هذه المنظمات يمارس نشاطه على النطاق الكوني (على الأقل في اطار الوظائف التي تضطلع بها) . وهذا هو حال منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها (منظمة العمل الدولية ، منظمة الطيران المدني ، صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للتعمير والتنمية ، ... الخ) . ولقد كانت العالمية مطلبا بدا لفترة طويلة وكأنه صعب المنال لكنه الآن أصبح واقعا يكاد يكون قائما بالفعل ، حيث أصبحت جميع دول العالم ، باستثناء أعداد محدودة جدا ، اعضاء في المنظمات الدولية العالمية . ويعد هذا نجاحا كبيرا بالمقارنة بحقبة عصبة الأمم والتي كان من بين اسباب انهيارها انسحاب عدد من القوى الكبرى (ألمانيا ، اليابان ، إيطاليا) .

ومع ذلك فانه يتعين ابداء عدد من الملاحظات :

١ - ان البلدان الاشتراكية استمرت لفترة طويلة تقاطع المنظمات الاقتصادية ذات الطابع « الرأسمالي » (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للتعمير والتنمية ، ودرجة أقل اليوم منظمة الحيات) . ٢ - أن العالمية ليست مرادفا للفاعلية ، فعلاوة على بطء الاجراءات وتقل الآليات التي يمكن أن تطوى عليها العالمية فان تحقيق الاتفاق بين جميع القوى مسألة يصعب التوصل اليها على نحو مرضي وبالتالي فحين تواجه القوى الكبرى صعوبة في المناورة في خضم الدول الصغرى فانها تفضل دوما البحث عن تسوية لمشاكلها من خلال الاتفاق المباشر خارج اطار المنظمات الدولية الحكومية .

وهناك منظمات أخرى ذات صلاحيات « اقليمية » بحته ، مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الأمريكية والمجلس الأوروبي ، والسوق الأوروبية المشتركة ، ... الخ .

لكن هناك منظمات لها طابع مختلط من حيث أنها تربط بين دول تنتمي إلى اقاليم مختلفة من العالم . وهذا هو الوضع بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في ميدان الأمن ، وهو وضع العديد من المنظمات الأخرى ذات السمة « المهنية » (مثل منظمة الدول المصدرة للبترول ، اتفاقيات المنتجات الأساسية) أو ذات الصفة الاقتصادية (مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) .

(٣) ويثير هذان التصنيفان أو التمييزان مشكلة رئيسية ألا وهي مشكلة التنسيق أو الربط بين مهام المنظمات الدولية الحكومية . ومن الناحية النظرية نجد أن هناك آليات للربط والتنسيق . فبما أن الأمن المتحده رقابة ما على أنشطة الوكالات المتخصصة ، ولاتستطيع المنظمات الاقليمية العاملة في مجالات الأمن (مثل منظمة حلف شمال الأطلسي أو حلف ولسو) القيام بأية مبادرة عسكرية بدون تصريح مسبق من جانب مجلس الأمن ، لكننا نجد ، من الناحية العملية ، ان التنسيق بين الأنشطة الدولية ،

وهو التنسيق الذي كان يمكن للمنظمات الدولية أن تلعب دورا بارزا فيه ، لا يزال مجرد أمنية خيالية . ويعود السبب في هذا دون شك الى اعتبارات قانونية (فكل منظمة من المنظمات تنشأ باتفاق بين عدد محدد من الدول ، وبالتالي تختبر نفسها مستقلة وذات سيادة وتدافع باصرار عن خصوصيتها وتفردتها) ، كما يعود ايضا الى التناقضات التي تنشأ عن سياسة كل حكومة على حدة وتنعكس بلورها على المؤسسات الدولية المقابلة . وقد حلل تقرير جاكسون تحليلا جيدا هذا الظاهرة المزوجة عندما تعرض للمشكلة الحساسة الخاصة بالمعونة من أجل التنمية ، يقول التقرير :

« ان مقاومة التعديلات المقترحة سوف يحىء من أكثر من منظمة متخصصة . فقد أصبحت معظم هذه المنظمات ، وبدعم من حكومات الدول الأعضاء ، بمثابة امارات مستقلة لا تلتزم بتقديم أى حساب عن نشاطها الى أية سلطة مركزية . فقد تعلمت هذه المنظمات وما يشابهها بالترجيح كيف يمكنها أن تدافع بحماس عن سلطاتها ، وأن تزيد من السلطات الممنوحة لها وأن تحافظ على استقلالها وتقاوم كل محاولات التغيير . وتوجد هذه السمات كلها في الهيكل التنظيمي والاداري لكل منظمة ، وهو ما يفسر الى حد كبير الحالة التي وصلت اليها « الآلة » البيروقراطية . وكان من الممكن ألا يهصل تدهور الأحوال الى ماوصل اليه لو لم تنغمس المنظمات المتخصصة الى هذا الحد ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، في عملية التنمية . ففى غياب السلطة المركزية قامت كل منظمة بانتهاج سياسة خاصة بها دون أن تأخذ في اعتبارها عادة مصالح الدول النامية أو مصالح منظمة الأمم المتحدة ...

... أما المثل الثالث لمقاومة التغيير فنجده قابعا داخل وزارات حكومات الدول الأعضاء نفسها . فقد اسفرت التحقيقات التي اجريتها عن ملاحظة أن كثيرا من الوزارات التي تتعامل مع المنظمات الدولية المتخصصة المناظرة (على سبيل المثال ، وزارة الزراعة بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة ، أو وزارة التعليم بالنسبة لليونسكو ... الخ) ، تدافع عن سياسات تتعارض في الواقع مع السياسات التي تنتهجها حكوماتها تجاه منظومة الأمم المتحدة ككل . ويترتب على هذا منطقيا أنه مالم يتحسم اغلبية رؤساء حكومات الدول الأعضاء بالتعاون مع وزراء الخارجية ووزراء المالية لادخال اصلاحات جوهرية على « شبه النظام pseudo-système » القائم والتأكد « من أن وزاراتهم المعنية تقوم بانتهاج نفس السياسة في مختلف الأجهزة والمنظمات ، فلا مفر من أن يزداد الأمر سوءا ، مما سيتربط عليه حتما تدهور مستوى أداء منظومة الأمم المتحدة واعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث ... »⁽¹⁾

وفي ميدان الأمن الدولي يزداد التنافس بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية حدة . فتحت غطاء مبدأ حق الدفاع الجماعي عن النفس ، والمنبثق عن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، قامت تحالفات تلك وسائل رهيبة للقوة والضغط ، في الوقت الذي يعتمد التدخل المسلح للأمم المتحدة في المنازعات الدولية (كوريا ، الكونجو ، قبرص ، السويس ، لبنان) على الاسهام الاختياري للدول

الأعضاء . وهذا يعنى فى الواقع أن السلم والأمن الدوليين يعتمدان على توازن القوى بأكثر مما يعتمدان على تحكم الأمم المتحدة .

وهكذا فإنه يتعين علينا أن نستبعد فكرة السلطة المركزية المرمية سواء تعلق الأمر بالتعاون العلمى والفنى ، أو بالتنظيم الاقتصادى والنقدى أو بالمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . إذ تستخدم المنظمات الدولية الحكومية فى الدفاع عن مصالح قطاعية أو اقليمية بقدر ماتستخدم فى الدفاع عن المصالح الخاصة بالجماعة الدولية ككل .

(٤) ويمكننا أيضا أن نقترح تمييزا يستند الى ، المعايير الوظيفية . فبعض المنظمات ، العالمية او الاقليمية ، هى فى الواقع عبارة عن مجرد ساحات او ميادين Forums حيث تنحصر أنشطتها الرئيسية فى المناقشة او التفاوض أو اقرار نصوص المعاهدات او التوصيات والقرارات ، وهذا هو الوضع على سبيل المثال بالنسبة للمجلس الأوروبى او منظمة العمل الدولية . أما بعضها الآخر فيتمثل القسط الأكبر من نشاطه ، على العكس من ذلك ، فى تقديم خدمات محددة مثل مكافحة الأوبئة (منظمة الصحة العالمية) او تحسين الانتاج الزراعى (منظمة الأغذية والزراعة) أو تقديم المعلومات (المنظمة الدولية للأرصاد الجوية) .

وتشارك معظم المنظمات الدولية ، من الناحية العملية ، فى ممارسة هذه الوظائف . فمنظمة الصحة العالمية ، على سبيل المثال ، تمارس أيضا أنشطة تقنية activités réglementaires تستطيع من خلالها ارساء القواعد الخاصة بمنع انتشار الأمراض (القانون الصحى الدولى le code sanitaire international) ، كذلك فإنه على الرغم من أن الأمم المتحدة هى ساحة الجدل الكبرى والأكثر صخباً من كل الساحات الدولية ، إلا أنها قد أخذت على عاتقها فى الوقت نفسه تقديم خدمات مالية ونية للدول النامية ، كما أن اليونسكو لاتعتبر مجرد منتدى لمناقشة العالم ، ولكنها تضطلع فى الوقت نفسه بمهام محددة وعلموسة فى ميدان نشر المعرفة فى حدودها الدنيا (مكافحة الأمية ، التعليم الأساسى ... الخ) .

(٥) وأخيراً فإن المنظمات الدولية الحكومية تختلف فيما بينها طبقاً لنظمها ولوائح عملها الداخلية . والواقع أن الأشكال التنظيمية الحالية لعدد من المنظمات الدولية الحكومية لا تزال تعد صورة منقولة عن النموذج الأول الذى قامت عليه « الاتحادات » فى القرن التاسع عشر : فهناك المؤتمر العام الذى تمثل فيه كافة الدول الأعضاء والذى يجمع بصورة دورية منتظمة ، تعاونه سكرتارية دائمة . وهذا هو الوضع بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلس على سبيل المثال ، على الرغم من وجود عديد من الأجهزة الفرعية او الثانوية التى ألحقت بالسكرتارية إلا أن هذه الأجهزة لم تغير شيئاً فى الواقع من حقيقة التوزيع الأولى للسلطات .

ويقوم النموذج الأكثر ذبوعا على أساس التمييز بين وجود جهاز عام تمثل فيه كافة الدول الأعضاء *organe plenier* ويجتمع على فترات طويلة نسبيا وجهاز ضيق يمثل فيه عدد محدود من الدول الأعضاء *organe restreint* ينتخبون من جانب مجموع الدول الأعضاء ويجتمعون على فترات متقاربة . وهذا هو الصور الذي قامت عصابة الأمم على أساسه فيما مضى والذي تقوم عليه المنظمات المتخصصة اليوم . ويمكن أن نلحق الأمم المتحدة بهذا النموذج ايضا مع فارق بسيط وهو تعدد الأجهزة محدودة العضوية وتنوع تخصصاتها (مجلس الأمن ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس الوصاية) .

وفي بعض المنظمات الدولية الحكومية نجد أن تعدد الأجهزة الرئيسية يتواءم مع ازدواجية مبدأ التمثيل : فجميع الدول الأعضاء تمثل في الجمعية الاستشارية وفي اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي : لكن النواب الـ ١٢ هم الذين يحتلون المقاعد في الجمعية ، أما الذين يحتلون المقاعد في اللجنة فهم الوزراء . ويتشابه هذا النموذج التنظيمي ، والذي يكاد يكون وجوده مقصورا على المستوى الاقليمي فقط ، مع نظام فصل السلطات على المستوى المحلي بأكثر مما يشبه النموذج الخاص بالأمم المتحدة حيث تتركز السلطة في الجمعية العامة (فيما عدا ما يخص صلاحيات مجلس الأمن) باعتبارها الجهاز السيادي الذي تصدر عنه التوجيهات الرئيسية .

واخيرا فقد استحدثت نظام الجماعة الأوروبية نموذجا جديدا للتظيم يجمع بين التقسيم العضوي للمهام وبين الرغبة المؤكدة في تحقيق الفصل بين السلطات : فاللجنة *la commission* هي بمثابة جنين للسلطة التنفيذية الأوروبية وتتمتع ، من خلال طريقة تشكيلها ، باستقلال نسبي في مواجهة الدول الأعضاء وتحتير مسؤولة امام الجمعية البرلمانية ، وتقوم بحكمة العدل الأوروبية من ناحيتها بضمان توزيع السلطات على مختلف اجهزة الجماعة الأوروبية علاوة على مهنتها الأساسية والخاصة بالعمل على احترام تنفيذ معاهدة روما . أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية فيتم من خلالها التنسيق بين المصالح المختلفة ... ونستطيع أن نرى من خلال هذا النموذج التنظيمي بداية لظهور سلطة أوروبية حقيقية ، ولكن وجود مجلس الوزراء ، والذي لا يزال يحتفظ حتى الآن بالشطر الأعظم من سلطة اتخاذ القرار ، يعوق الاتجاهات الوحيدة الأوربي ويهين على استمرار الوجود المميز للدول كمحرك أساسي للنظام داخل الجماعة الأوروبية .

ويمكن توضيح النماذج التنظيمية المختلفة للمنظمات الحكومية على النحو المبين بالشكل رقم ٧٠ .

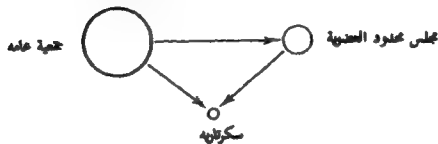
وهكذا فقد كان من الضروري أن نذكر بالسمات الخاصة بالظاهرة المؤسسية في العلاقات الدولية كي لا تقع في عطور التأنهلات الشديدة التبسيط والمبينة عادة على أساس تجميع نموذج تنظيمي بعينه واطلاقه ، ولكي يكون مدخلا للإجابة على السؤال الذي يتعين علينا طرحه الآن .

الشكل رقم ٧٠ : النماذج الخطية للمنظمات الدولية الحكومية

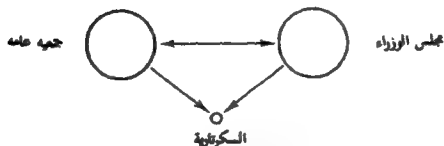
النموذج رقم ١ (: المبادئ ، القرن التاسع عشر أو نموذج حلف الأقطاب الاربعة)



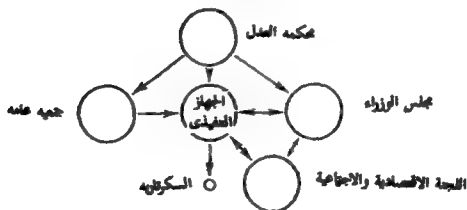
النموذج رقم ٢ (: الوكالات المتخصصة في عائلة الأمم المتحدة)



النموذج رقم ٣ (: المجلس الأوروبي)



النموذج رقم ٤ (: السوق الاقتصادية المشتركة)



ملحوظة : لم ندر اهتمامنا هنا للأجهزة الفرعية

٢ - هل تعتبر المنظمات الدولية الحكومية لاعبا مستقلا في النظام الدولي ؟

ربما تصلح المقارنة بالحلول التي يطرحها القانون الدولي حول هذا الموضوع كمدخل صحيح لمعالجة تلك القضية .

(١) المنظمات الدولية الحكومية كموضوع *subjects* للقانون الدولي

لقد كان السؤال الخاص بمدى أهلية المنظمات الدولية الحكومية وعما اذا كان يمكن اعتبارها موضوعا للقانون *subjects de droit* مطروحا للجدل لفترة طويلة . ويمكن الآن اعتبار هذه القضية محسومة بعد أن أدلت محكمة العدل الدولية بدلوها في هذا الصدد حين أصدرت في ١١ ابريل ١٩٤٨ رأيا الاستشاري الخاص بالتعهدات عن الحسائر التي لحقت بالأمم المتحدة . فعندما واجهت المحكمة موقفا تعين عليها فيه ان تقرر ما اذا كان من حق الأمم المتحدة أن تقدم طلبا بالتعويض عما لحقها من ضرر نتيجة لفقد أحد الموظفين التابعين لها (وهو الكونت برنادوت ، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين ، والذي اغتيل أثناء قيامه بمهام وظيفته) ، تعين عليها أن تقرر أولا مسألة الشخصية القانونية للأمم المتحدة . وفي هذا الصدد فقد قررت بوضوح أن الأمم المتحدة تتمتع بالشخصية الدولية وبالصلاحيات الضرورية لتمكينها من مباشرة وظائفها .

« ... إن الأمم المتحدة تمثل حاليا النموذج الأرق للتنظيم الدولي ، ولا يمكنها أن تحقق الآمال التي وضعها فيها مؤسسوها ما لم تتمتع بالشخصية الدولية . وفي رأى المحكمة أنه يحق تماما لحامين من الدول ، تمثل في ذلك الوقت الأغلبية الساحقة لاجزاء الجماعة الدولية ، وتلك من السلطة ، وفي اتساق تام مع القانون الدولي ، ما يمكنها من انشاء وحدة تتمتع بالشخصية الدولية الموضوعية *une personnalité internationale objective* وليس فقط بالشخصية المعترف بها من جانب الدول المؤسسة وحدها » .

وقد استطردت في رأيا الاستشاري لتحديد طبيعة الشخصية التي تتمتع بها الأمم المتحدة قائلة :

« ... وعلى حين تتمتع الدول بكافة الحقوق والواجبات الدولية المعترف لها بها من جانب القانون الدولي ، فإن الحقوق والواجبات المخلوة لوحدة مثل المنظمة الدولية يتوقفان على طبيعة أهداف ووظائف هذه المنظمة على النحو الذي وردت به صراحة أو ضمنا في الميثاق التأسيسي أو على النحو الذي طورتهما الممارسة القطعية » .

ومن ثم خلصت المحكمة الى صياغة لاتترك أى مجال للوضوح حول اختلاف طبيعة الدولة ، من وجهة نظر القانون الدولى ، عن طبيعة المنظمة الدولية وبالتالي حول الوضع القانونى لكل منهما :

« وتخلص المحكمة الى أن المنظمة الدولية هي شخص دولى : وهذا لايعنى أن المنظمة هي دولة ، لأنها ليست كذلك على الإطلاق ، أو أن شخصيتها القانونية ، وحقوقها وواجباتها ، تماثل تلك الممنوحة للدولة . ومن باب أولى فان هذا لايعنى أن المنظمة هي دولة « كبرى super Etat » أبأ كان المعنى الذى ينصرف اليه المصطلح . بل ان ذلك لاينطوى على أن تصبح كافة الحقوق والواجبات المعترف بها للمنظمات الدولية حقوقا وواجبات على المستوى الدولى لأن حقوق وواجبات الدول لا تقتصر على هذا المستوى . ان ذلك يعنى فقط أن تصبح المنظمة الدولية موضوعا للقانون الدولى وأن تكون لها ولاية تمكنها من مباشرة وممارسة الحقوق والواجبات الدولية وأن تكون لها القدرة على الدفاع عن تلك الحقوق عن طريق اقامة الدعوى الدولية Par voie de reclamntions internationales » .

وهكذا فمن خلال تطبيق المبدأ المعروف والقاتل « بخصوصية speciatite » الأشخاص المعنويين ، يمكن الاعتراف للأمم المتحدة ، وبالتالي لكافة المنظمات الدولية بالصلاحيات الضرورية والكاله لمكبتها من ممارسة وظائفها التى وردت فى موائيقها التأسيسية . لكنه على الرغم من اعتبار المنظمات الدولية موضوعا للقانون الدولى ، مستقلا ومتميزا عن الدول الأعضاء المشاركة فيها ، فإن هذه المنظمات لا تتمتع بكافة الصلاحيات التى يكفلها القانون الدولى للدول .

٢) المنظمات الدولية الحكومية كفاعل مستقل

هل يكفى نعت المنظمات الدولية بأنها موضوع للقانون ، بالمعنى الذى أشرنا اليه منذ قليل ، كى نخلص الى أن هذه المنظمات تعتبر «فاعلا » فى العلاقات الدولية ؟

إن الاجابة على هذا السؤال ليست على هذا القدر من البساطة ، اذ تختلف آراء أفضل خبراء المنظمات الدولية حول هذه النقطة . فبينما يعتقد ميشيل فالوى أن المنظمة العالمية هي « فاعل مستقل acteur autonome »^(٢) نجد أن كلا من كوكس وجاكوبسون يؤكدان على أن المنظمات الدولية هي « نظم غير مستقلة لأنها خاضعة لقوى البيئة الخارجية التى تشكل بالنسبة لها ضغوفا كبرى تؤثر على قراراتها على نحو حاسم » .^(٣)

فى هذا الاطار يعد الرأى القاتل باعتبار المنظمات الدولية موضوعا للقانون حكما مسبقا لصالح هذه المنظمات ، لكن عدم الحماس الذى يديه فقهاء القانون أنفسهم حول هذه النقطة يعد مؤشرا له مغزاه بالنسبة للمعضلة التى يتعين حلها . ولكى يمكن لنا أن نقول بأن المنظمات الدولية تقوم بدور

الفاعل في العلاقات الدولية فانه يتمتع عليها حقاً أن تلعب دوراً محدداً ومستقلاً عن إرادة الدول المشكلة لها . ويزودنا التحليل التسقي في هذه الحالة بمعايير مفيدة : فإذا اعتبرنا المنظمة الدولية بمثابة نظام يحل مكاناً وسط دائرة تمحدها المدخلات — والمخرجات فإنه لا يمكن اعتبار هذه المنظمة بمثابة فاعل مستقل إلا اذا كانت في وضع يسمح لها :

أ — بتحويل المطالب والدعم المستهدفين منها الى قرارات تمثل استجابة النظام الى بيئة المحيطية به

ب — بالتأثير ، من خلال ميكانيزم التغذية العكسية ، على البيئة المحيطية نفسها . وبمساعدة هذا الاطر على قياس سلطة المنظمة الدولية في اتخاذ القرار وقدرتها على التأثير المستقل :

(١) أما فيما يتعلق بمدى قدرة المنظمة على اتخاذ القرار فان الاجابة هي بالنفي . ففي أغلب الحالات لا تستطيع المنظمات الدولية سوى اصدار قرارات resolutions ليست في الواقع الا توصيات recommendations لا تتمتع بأى تأثير ملزم ، أى ليست مصحوبة بأية عقوبة في حالة عدم التزام الدول الأعضاء بتنفيذها وهو ما يحدث عادة . وهكذا فعندما تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بدعوة الدول الأعضاء الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل كنوع من الاحتجاج على قرار اسرائيل بضم هضبة الجولان السورية ، فاننا نجد أن الدول التي لا تحتل الى هذه الدعوة لاتعرض الى أى نوع من الملاحقة القضائية او العقوبات المادية . ويؤدى غياب أى اثر عمل ينطوى عليه هذا النوع من الصياغات الى وجود وضع غير ملائم يتمثل في تشجيع المنظمة الدولية على الاكثار من اتخاذ مثل هذا النوع من المواقف المجانبة وغير المسؤولة او تغطية عجزها عن الفعل بصياغات جوفاء^(٢) .

وإذا كانت بعض هذه المنظمات او بعض اجهزتها تتمتع بالفعل بسلطة اتخاذ القرارات على نحو مستقل اذ يحترف لها بهذه السلطة ، فان ذلك يمثل وضعاً استثنائياً في الواقع لكن الظروف التي تمارس فيها هذه السلطة تشير ايضا بشكل قاطع الى أن الأمر لا يتعلق في الواقع بصور قرار decision بالمعنى المعروف وانما هو اقرب الى شبه القرار Pseudo-decision ؛ لأن تبني مثل هذا القرار يتطلب موافقة مسبقة من جانب كل الأطراف المعنية او أن تنفيذه يتوقف على الموافقة اللاحقة لهذه الأطراف .

لقد تضمن الميثاق التأسيسي لمجلس حلف الأطلسي أو مجلس الجماعة الأوروبية النص صراحة على أهمية هذه الأجهزة في اتخاذ قرارات ملزمة في مواجهة الدول الأعضاء . ولكن اشتراط الاجماع لإمكان اتخاذ مثل هذه « القرارات » يحول كل دولة عضو المجتمع في الواقع بحق القيتو الذي تتمكن من خلاله من أن تمنع هذه الأجهزة من اقرار أى نص تعتقد أنه يتعارض مع مصالحها . ولذا كانت قدرة الجهاز المختص على التوصل الى حل توفيقى للخروج من المأزق الذي يواجهه العملية التفاوضية داخل الجهاز ، فان

ذلك لاغير شيئا من حقيقة أن النص الذى تم التوصل الى قراره هو عمل جماعى قامت به كافة الدول الأعضاء . ولايمكن اعتباره بأى حال من الأحوال عملا مفروضا من جانب المنظمة على الدول الأعضاء فيها . والواقع أن الدول لانزال شديدة الحرص على استمرار تمتعها بصلاحياتها ومزاياها كاملة داخل المنظمات الدولية بكافة اجهزتها التداولية ، يدل على هذا قيام الدول الأوروبية عام ١٩٥٧ ، وفى اطار المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية ، برفض منح الأجهزة العاملة فى اطار هذه الجماعة لنفس سلطة اتخاذ القرار التى كانت قد سبقت أن منحتها قبل ذلك بعدة سنوات (عام ١٩٥١) للسلطة العليا *la Haute Autorité* وهى الجهاز الذى كان بمثابة السلطة التنفيذية للجماعة الأوروبية للفحم والصلب . بل انه من الأمور ذات الدلالة البالغة فى هذا الصدد أيضا رفض أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية تطبيق أحد النصوص الأساسية فى معاهدة روما والتى كانت تهدف الى التخل عن مبدأ الاجماع عند التصويت والانتقال الى مبدأ أخذ الأصوات بالأغلبية .^(١) ومن البديهي أن قدرة المنظمة على اتخاذ القرارات تصبح وما طالما استمر العمل بقاعدة الاجماع .

وفى حالات أخرى فقد يحدث أن يتبنى الجهاز المختص فى المنظمة نص اتفاقية أو معاهدة او اتفاق على اساس الأغلبية هذه المرة . وفى هذه الحالة فقد لايمكن سيادة الدولة من حماية نفسها فى مرحلة تبنى النص ، لكن هذا الوضع ليس سوى وضع مؤقت تستطيع الدولة تلاق آثاره عند مرحلة وضع النص موضع التطبيق ، لأن النص الذى تم تبنيه فى هذه الظروف لايمكن أن يدخل مرحلة التنفيذ العمل الا بعد أن تقوم كل دولة من الدول المعنية بالتصديق عليه من جانب السلطات الداخلية المختصة . لقد انتظرت فرنسا أكثر من ثلاثين عاما (١٩٥١ — ١٩٨٢) قبل أن تسمح لرعاياها بحق الالتماس الفردى الذى اعترفت به وتضمنته الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان . وهكذا فان اشتراط موافقة الدولة على ماقرة للمنظمة الدولية ، بصرف النظر عما اذا كانت هذه الموافقة سابقة *a priori* أو لاحقة *a posteriori* يدل بوضوح على أن المنظمات الدولية الحكومية لاتملك سلطة فرض ارادتها على الدول الأعضاء .

يبقى الاستثناء الوحيد فى هذا الصدد وهو مجلس الأمن ، والذى يملك ، طبقا لما ينص عليه الميثاق فى الفصل السابع ، سلطة اتخاذ القرارات وفرض تنفيذها بالقوة الجببية اذا لزم الأمر . لكن هذا الاستثناء لم يفرج عن الاطار النظرى فى واقع الأمر . فأولا : تثير قاعدة الفيتو وبالتالى تمكن كلا من القوى الخمس الكبرى من منع تبنى أى قرار يتعلق بمجهر أى نزاع ، امكانية شل قدرة مجلس الأمن على ممارسة سلطة اتخاذ القرار . وعادة مايستخدم الفيتو بكافة الى حد قيام الدول الأعضاء الدائمة باستخدامه ليس فقط لحماية مصالحها هى وإنما ايضا لحماية مصالح علاقاتها من الدول الأخرى . وثانيا : يتوقف استخدام القوة الجببية على رضا الدول التى تملك وحدها احتكار القوة المادية . وقد يحدث ان تقوم دولة كبرى بمساعدة الأمم المتحدة فى هذا المجال عن طريق منحها مجزء من قواتها العسكرية ، خصوصا

عندما ترغب في استخدام علم الأمم المتحدة كغطاء لمقاومة الأهداف التوسعية للقوى المنافسة الأخرى (كوربا ١٩٥٠ ، الكونجو ١٩٦٠) ، لكن مثل هذه الأوضاع لم تحدث في الواقع الا نتيجة لأخطاء تكتيكية او لعيوب اجرائية كان من شأنها أن تعقد من طريقة أداء المنظمة لمهامها فيما بعد أو تشوه من صورتها ^(٧).

وأخيرا فإن وجود قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة في بعض مناطق التوتر لا يمثل سوى قيمة رمزية ^(٨) ويتوقف ، هنا ايضا ، على موافقة ورضاء الدول المعنية . ففي عام ١٩٦٧ اعتقد السكرتير العام للأمم المتحدة أنه يتعين عليه الاستجابة الى طلب الرئيس عبد الناصر الذي أصر على سحب قوات الأمم المتحدة المتمركزة في سيناء منذ عام ١٩٥٦ . والواقع أن الاسرائيليين ، وليس المصريين ، هم الذين استفادوا من الفرصة التي سنحت نتيجة لسحب هذه القوات .

ان عدم قدرة مجلس الأمن على العمل ، وعدم كفاية الامكانيات المادية الموضوعية تحت تصرفه يفسران حقيقة ان معظم الأزمات الهامة في العالم تعالج خارج هذا الجهاز . إما عن طريق الاتفاق المباشر بين الأطراف المعنية وإما نتيجة ضغط القوى العظمى . وكان هذا هو الحال خصوصا فيما يتعلق بالمشكلة القيتامية وبأهم فصول النزاع العربي — الاسرائيلي ^(٩).

وإذا كنا لا نستطيع ان نؤكد تمتع الأجهزة الرئيسية او التداولية *les instances délibérantes* بسلطة اتخاذ القرار فلا نستطيع ، من باب أولى أن نقرر تمتع الأجهزة البيروقراطية بهذه السلطة . إن أحدا لا يستطيع أن ينكر ان سكرتارية المنظمات الدولية الحكومية تلعب دورا لاغنى عنه لاعداد الموضوعات التي تعرض على جدول الأعمال ولتتابعة تنفيذ القرارات التي يتم التوصل اليها (ان وجدت مثل هذه القرارات) . لكن هذا الدور هو بطبيعته دور محايد تماما لأن الدول لا تسمح للسكرتارية بان تحل محلها في اتخاذ القرارات . وحتى في حالة لجنة الجماعات الأوربية *commission des communautés européennes* نجد أن هذه اللجنة لا تستطيع أن تفرض وجهة نظرها على اعضاء مجلس الوزراء ، على الرغم من أنها مشكلة من خبراء مستقلين عن حكومات الدول الأعضاء وعلى الرغم من تمتعها بسلطة هامة تمكنها من اتخاذ المبادرة طبقا لنصوص معاهدة روما . والسكرتير العام هو الشخص الوحيد الذي يتمتع ، في ظروف معينة وتحت شروط خاصة جدا بقدرة على التأثير لاترقى الى مستوى سلطة اتخاذ القرار .

٢) ولايعنى عجز المنظمات الدولية الحكومية في مجال اتخاذ القرار أن هذه المنظمات لا تمارس قدرة حقيقية على التأثير . ولكن يتعين علينا أن نفحص هذه القدرة على التأثير من زوايا مختلفة لأنها تسلك قنوات عديدة وتتخذ أشكالا متباينة .

أ) فالوظيفة الرئيسية التي تضطلع بها المنظمات الدولية تتمثل في أنها تتيح للدول إطارا قائما ودائما لإجراء الحوار . ولكي تتمكن من تقدير أهمية هذا التحديد يكفي أن نتذكر أن المشكلة الأساسية التي شغلت أذهان الفقهاء طيلة قرون عديدة كانت تتمثل في بحث الكيفية التي يمكن من خلالها الحصول على موافقة الدول المتنازعة لقبول وجود طرف أو أطراف ثالثة لمساعدتها على بدء أو استئناف الحوار . ولم تكن أي من الوسائل التقليدية تتمتع بلميزة الحالية التي تتمتع بها المنظمات الدولية في هذا الصدد . ذلك لأن العروض الخاصة بالمساعي الحميدة أو الوساطة أو المقترحات المتعلقة بتشكيل لجان للتحقيق كانت كلها تقضى بالحصول على الموافقة المسبقة للأطراف المتنازعة . لكن وجود المنظمات الدولية يعنى وجود منبر دائم تستطيع الدول ، بل يجب عليها ، أن تطرح من خلاله كافة وجهات نظرها ومطالبها وإن تتناقش حول وجهات نظرها ومطالبها هذه في حضور وتحت رقابة الدول الأخرى الأعضاء . إن هذا لايعنى أن «الدبلوماسية اليلانية» تحظى بكل الصفات الحميدة وتحل محل الشوايب والعيوب ، فكثيرا ماتكون ميدانا للمبارزات الخطائية والمزايدات المجانية كما قد تكون مجرد ذريعة أو وسيلة لتورع من استعراض الخطب الدعائية الموجهة للاستهلاك المحلي أكثر منها محاولة جادة لفتح باب الحوار المستمر . لكن ذلك لا يقلل بحال من الأحوال من أهمية الضغوط التي يمارسها وجود الدول الأخرى ، وامكانية اللجوء الى الاتصالات شبه الرسمية في كواليس المنظمة خارج الاجتماعات الرسمية ، وكذا جهود الوساطة ومحاولات التوفيق التي يمكن أن يقوم بها سكرتير عام حافظ وقدير ، وهي كلها وسائل قد تعين فرادى أو مجتمعة ، على تجنب أزمة أو إزالة التوتر قائم . كما تلعب المنظمات الدولية أحيانا وظيفة الشماعة أو كيش الفداء بالنسبة لبعض الزعماء المحرطين على تبير فشلهم أمام الرأي العام وهي وظيفة لايجب التقليل من شأنها أيضا .

ولايكف بعض المراقبين عن الحديث عن الفشل الذي تواجهه المنظمات الدولية . ولكي نكون أكثر انصافا ونؤهل هذه المنظمات حقها فانه يتعين علينا أن نتحدث في الوقت نفسه وبالتوازي عن قائمة المشكلات التي نجحت المنظمات الدولية في علاجها أو على الأقل أسهمت في عدم تحولها الى صراعات مسلحة ، وهي قائمة أقل شهرة من قائمة الفشل الذي عانت منه المنظمات الدولية . وفي إطار هذه الوظيفة الدبلوماسية فانه يتعين علينا ألا نعمل عملية التعلم والخبرة المستمرة التي تشهدها وفود الدول المختلفة تدريجيا من خلال الحوار والتعاون الدولي . إذ يتعين على المرء ان يتعود تدريجيا على الخطب الخطية قبل أن يتمكن من حل شفرة هذه الخطب والتقدم صوب محاولة اكتشاف الشرخ أو الانفراجة من بين هذا الخضم الهائل من العملية الدعائية ، على نحو يسمح ببدء الحوار أو التفاوض . فالدبلوماسية اليلانية هي عملية فنية تختلف تماما عن الدبلوماسية التقليدية المبينة على الحذر وكتان السر والانتاع . كما أنها تختلف تماما أيضا عن المناقشات اليلانية التي تدور رحاها العميقة في الواقع حول محاولات الاستيلاء على السلطة أو الدفاع عن وجودها ، بينما تدور المبارزات الخطائية في المنظمات الدولية اساسا حول الحفاظ على التوازن القائم أو حماية مناطق النفوذ . ومن خلال هذه « المهنة » التي يمكن تعلمها واكتسابها تبرز امكانيات جديدة للاتصال .

ب) وتمثل الوظيفة الثانية التي تمارسها المنظمات الدولية الحكومية في عملية اضافة الشرعية *legitimation* ، وهي الوظيفة التي ألقت عليها أعمال أنيس كلود أضواء ساطعة^(١٠) . فظننا لعجز المنظمات الدولية عن اتخاذ المبادرة وعدم قدرتها على فرض الالتزام الصارم بالقانون نجدها تتدخل طبقا للظروف لكي تضيف نوعا من الحجية على بعض الأوضاع القائمة بالفعل وتدخلها في اطار من الشرعية يجعلها بمنأى عن أطماع او هجمات الاعمى الآخرين . وهذا هو الحال أولا فيما يتعلق بقبول او استبعاد بعض الدول الأعضاء او الاعتراف بسلامة أوراق التفويض المخولة لبعض الوفود من جانب سلطة غير معترف بها من الجميع . ان قبول دولة في الأمم المتحدة لا يرتب التزاما بالاعتراف بها من جانب الدول الأعضاء في هذه المنظمة (فاسرائيل مثلا لا تزال غير معترف بها من جانب جميع الدول العربية فيما عدا مصر) ، ومع ذلك فان مجرد قبول الدولة بصفى عليها نوعا من الشرعية ويجبر الدول الأعداء على الاعتدال في انتقاداتهم وكبح جماح نواياهم العدوانية تجاهها . وعلى العكس فان رفض قبول دولة (مثل روديسيا الجنوبية تحت حكم ايان سميث) يعد بمثابة تحذير للدول التي قد تكون قد أغمضت عينها عن الظروف المريبة التي شابت عملية الحصول على الاستقلال او عن « السمة » العنصرية للسلطة التي تمارسها الأغلبية البيضاء . كذلك فقد كان من شأن استعادة الصين الشعبية أخيرا (١٩٧١) لمقعد الصين في الأمم المتحدة تحسين صورة نظام ماوتسى تونغ ، بينما أدى رفض قبول اوراق تفويض ممثل النظام الذى قام في كمبوديا على أسنة الرماح القيتامية الى منح فرصة امام آخر للمثليين المفوضين من قبل نظام « الخمير الحمر » *Khmers rouges* ، ويحدث الطرد نفس تلك الآثار . واذا كانت الأمم المتحدة تتردد في اللجوء الى مثل هذا الأسلوب ، حتى في مثل حالة جنوب افريقيا ، فذلك لأن هذا السلاح هو سلاح ذو حدين ، اذ تفقد المنظمة الدولية قدرا من سلطاتها تجاه الدول غير الأعضاء . لكن المنظمات الدولية الاقليمية تعتبر اكثر حمودا وغلوسرة تجاه هذه القضية . فقد استبعدت كوبا من عضوية منظمة دول امريكا اللاتينية منذ ١٩٦٠ كما طردت مصر من الجامعة العربية بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد .

وبصرف النظر عن حالات القبول او الابداع فان القرارات التي تصدرها المنظمات الدولية تكتسب أحيانا ، وفي غياب قوة الالتزام القانونية ، قيمة رمزية تجعل منها مرجعا يستند اليه لتقدير صحة او شرعية هذا الأمر الواقع او ذاك ، وهذا هو حال القرار ٢٤٢ الشهر الذى يدين ضم اسرائيل للأراضى المحتلة بعد حرب الأيام الستة (١٩٦٧) .

ج) اما الوظيفة الثالثة التي تقوم بها المنظمات الحكومية فتتمثل في القيام بعمليات ميدانية تملك حيالها هذه المرة سلطة فعلية في اتخاذ القرار . فعندما يتعلق الأمر بالتصويت على اعتمادات مخصصة لبرنامج للمعونة ، للتنمية او نحو الأمية ، فان قرارات المنظمات الدولية في هذه الحالة هي قرارات قابلة فورا للتنفيذ ، ونقلها الى حيز التنفيذ يعنى وقوع الاختيار على دول او مشروعات معينة . بل وقد يحدث أحيانا أن تقتدر المساعدة المقدمة بشروط محددة وقاطعة تشكل في جوهرها ضغطا خطيرا على التوجهات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة . الا أن قدرة المنظمات الدولية الحكومية على التأثير على اعضائها في هذا المضمار مرهونة بحجم الاعتمادات المتاحة . ومصدر هذه الاعتمادات في الواقع هي الدول الأعضاء ، نفسها ، ولا تضعها تحت تصرف المنظمات الدولية إلا بشق الأنفس لأنها تقتض ، كقاعدة عامة ، آليات المساعدات الثنائية كما سبق ان ذكرنا . ومن ثم فإن التأثير الذي يمكن للمنظمات الدولية الحكومية ان تمارسه على التخطيط العالمي للتنمية هو تأثير محدود في الواقع .

(د) أما الوظيفة الرابعة التي تقوم بها المنظمات الدولية الحكومية فتكمن في القدرة الاعلامية المتاحة لهذه المنظمات . إن حجم الوثائق الاحصائية التي تنشرها هذه المنظمات كل عام في مختلف الميادين (السكانية ، والاقتصادية ، والمالية ، والاجتماعية والثقافية ... الخ) يفوق كل خيال . ورغم بعض النقصان والقصور الفني الذي يشوب هذه الوثائق^(١١) ، الا أنها تستخدم كمرجع مشترك للجميع الأطراف . وتشكل على نحو ما مرآة تمكس تطور الوضع الدولي . وتشكل هذه الوثائق على أية حال إحدى الأوراق الهامة في الملف العالمي وتسهم في تنفيذ الجدل وتوجيه الجهود لتحسين عملية التعاون الدولي . يضاف الى هذه الآلة الاحصائية الضخمة العديد من التقارير التي تضعها مجموعات الخبراء وتعلق بشتى أنواع القضايا ، والتي تنشرها المنظمات الدولية بصفة دورية ، وكذا المعلومات التي تقوم المنظمات الدولية بجمعها ، من خلال المناقشات التي تمس احوال الدول الأعضاء فيها . فالمناقشات التي تدور رحاها في منظمة العمل الدولية على سبيل المثال تسمح بالتعرف على حالة السياسة الاجتماعية في مختلف البلاد وبالتالي فيما يتعلق بتطبيق « التشريعات » التي أقرتها هذه المنظمة . وتفيد الدعاية كقطعة ارتكاز تفضي في الواقع الى ممارسة ضغط فعال على سلوك وتصرفات الدول^(١٢) . ففى مجتمع يلعب فيه الاتصال دورا متصاعدا الأهمية لا نستطيع أن نقلل من أهمية قيام المنظمات الدولية بحقق شبكة دائمة من الاعلام بمعلومات حول اوضاع العالم المختلفة .

(هـ) واخيرا فإن المنظمات الدولية تلعب دورا أشبه ما يكون بدور المحول الكهربائي في تخفيض التوتر الدولي على مستوى العالم . ولكي تفهم هذه الوظيفة جيدا فانه يتعين علينا أن نلوك حقيقة المخلوقة التي ينطوى عليها هذا الوضع . ففى داخل المنظمات الدولية الحكومية تتمتع الدول بوضع متكافئ طبقا للمبدأ القائل بأن « لكل دولة صوتا واحدا » بينما هي تخفى في الواقع الدولي بوضع غير متكافئ . وهكذا يوجد تناقض شديد الواضح بين البيعة الداخلية للمنظمة وبين بيعتها الخارجية . فإذا تصورنا عدم وجود المنظمات الدولية أو اختفائها فإن العلاقات بين الدول تتم في هذه الحالة استنادا الى علاقات القوة الخالصة . وإذا ما تصورنا ، على العكس من ذلك ، اختفاء البيعة الخارجية وبالتالي حلوث المعجزة واختفاء علاقات القوي من الساحة الدولية ، فإن الكفة سوف ترجح في هذه الحالة لصالح الوزن العديء المؤسس على المبدأ الحكمي القاضي بالسلوة بين الدول .

ونقل كل منظمة دولية ، في الوضع القائم حالياً ، نظماً تتصل بيته الداخلية بالبيئة الخارجية . ويتلقى هذا النظام ضغوطاً من البيئة الخارجية تهدف إلى الإبقاء على ، ان لم يكن دعم ، علاقات القوى القائمة ، لكن البيئة الداخلية للمنظمة تقلع مثل هذه الضغوط وتحول إحلال العلاقات القائمة على أساس القوة بعلاقات قائمة على مبدأ المساواة في الحقوق بين الدول . ويفسر هذا التوتر القائم امكانيات وايضا حدود التأثير الذي يمكن أن تمارسه المنظمات الدولية الحكومية . إذ لا تستطيع أى منها أن تقوم بتعديل الوضع الخارجى القائم عن طريق القوة . فإذا ما لجأت إلى مثل هذا العمل (كأن تحول فرض انتقال رؤوس الأموال أو السلاح أو السكان بالقوة) فإنها تخاطر في هذه الحال ليس فقط باظهار عجزها وعدم قدرتها على القيام بمثل هذا العمل وإنما تخاطر ايضاً بوجودها ذاته واحتمال انفجارها من الداخل اذا ماقررت الدول القوية ، وهى الدول التى تسهم بالنصيب الأكبر في ميزانية المنظمة ، الانسحاب منها .^(١٧) لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع على الأقل ان تحول جعل صوت الأغلبية من الدول ، والذي هو صوت الدول الأقل حظاً ، مسموعاً على نحو واضح وبالتالى تقدم ضماناً معناها لعدد من المشروعات يمكن أن يمثل وضعها موضع التطبيق بداية على طريق تعديل عدم التوازن القائم في البيئة الخارجية .

وهزودنا تطور قائمة الموضوعات التى نوقشت داخل الأمم المتحدة وشغلنا خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية بمثل جيد عن هذا النمط من الأداء . ففى مرحلة أولى ، وعندما كانت الدول الصناعية التى خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية هى التى تسيطر على الأمم المتحدة ، فإن أكثر ما شغل هذه الأخيرة هى المشكلات الخاصة بالأمن . لكن منذ اللحظة التى بدأت فيها دول العالم الثالث تضم بكثافة إلى الأمم المتحدة لكى تشكل فيما بعد أغلبية الثلثين التى تمكنها من السيطرة على الجمعية العامة ، بدأت هذه الدول تفرض على الأمم المتحدة تغيير أولوياتها وتنبه إلى الضرورة الملحة في اجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم . وتحت ضغط هذه الدول تبنت الأمم المتحدة فكرة إقامة « نظام اقتصادى عالمى جديد » (١٩٧٤) . ومن الواضح بالطبع ان مجرد صياغة هذا الطلب لا تكفى لضمان تنفيذه القوي ونجاح ، إذ أن حالة اللاتكافؤ القائمة في ميادين الديموغرافيا والمال والتكنولوجيا ليست قابلة للإلغاء بمجرد تبني مشروع ما أبداً كان كرم هذا المشروع وطموحاته . غير أن مجرد التأكيد على هذا الموضوع وتكرار الحديث عنه من جانب أعلى الأجهزة الدولية يؤكد ، بالتفاعل مع الرأى العام العالمى ، نوعاً من الضغط المعنوى من شأنه أن يؤدى إلى تعديل سلوك الدول الغنية على المدى الطويل . وفى هذا الإطار يمكن القول بان الأمم المتحدة تمارس تأثيراً لا يمكن انكروه على الرغم من غياب قدرتها القهرية (أى قدرتها على اتخاذ القرار) .

ان التطور الذى طرأ على منظمة مثل اليونسكو يؤكد الدور القائد الذى تلعبه البيئة الداخلية في توجيه اعمال المنظمات الدولية الحكومية . فقد أدى تكوينها الأولى (والذي كان يشبه إلى حد كبير تكوين الأمم المتحدة) إلى أن تصبح اليونسكو في صورتها الأولى وكأنها « منتدى » تلتقى فيه النخب

الثقافية على أعلى مستوى من مختلف دول العالم الأعضاء . وهنا ايضا نجد أن الالتحاق الجماعى لدول العالم الثالث باليونسكو قد عدل من اولويات اهتمامات اليونسكو بحيث احتلت مسائل من قبيل محور أمية شعوب الدول المتخلفة مكان الصدارة من هذه الاهتمامات وتراجعت مهمة « المنتدى » الى الوراء .

وهكذا تلعب المنظمات الدولية ، والتي تعكس في الواقع وجهة نظر الجماعة العالمية للدول ، دورا هاما في انقياظ الوعي العالمى ، وتسهم سواء من خلال تحديد موقف من القضايا الدولية او من خلال مبادرتها الخاصة والملموسة في محاولة اعادة التوازن في علاقات القوة القائمة وبالتالى تضع حجر الأساس لاعادة ترتيب النظام الدولى . فحتى اذا لم يكن للمنظمات الدولية تأثير ملموس ومباشر على الحدث ، الا أنها أحد العوامل الممكنة من أجل التغيير . ولهذا نتخذ أن ستانلى هوفمان على حق حين يقول ان المنظمات الدولية تسهم في « تضخيم أو تعديل السمات المتحركة في النظام الدولى » .⁽¹⁴⁾

ومع ذلك فان الحرية تبهر على ان المنظمات الدولية لامتتع بميزة استقلال المواهب المتاحة لديها او الاسراع بايقاع معدلات الأداء بها . فلقد أمل كثير من المراقبين عقب الحرب العالمية الثانية في أن يصبح تعدد المنظمات الدولية الحكومية وتكاثرها عاملا حاسما في تحقيق التكامل بين الدول . ولأن المنظمات العالمية هى منظمات متسعة ومن السهل تسييسها ، فقد توجهت أنظار هؤلاء المراقبين الى المنظمات الاقليمية واملوا خيرا في التقنيات الجديدة التى ابتدعها مؤسسو الجماعات الأوربية . وقد اعتقد عدد من الباحثين الأمريكيين من أمثال ايرنست هاز وليون ليندبرج⁽¹⁵⁾ ، وغيرها ككتفين في ايجابية التجديد الذى يهدف الى التفكير التدرجى للسيادة من خلال عمليات تبدأ من أسفل لا من أعلى ، كما يطالب انصار الفيدرالية التقليدية . ولقد توقعوا أن تتحول الجماعة الأوربية ، من خلال هذا المنهج التجريبي الوظيفى تدريجيا ، وبلا رجعة ، الى نموذج جديد من نماذج الجماعات السياسية لايتطوى على اعادة انتاج السمات التقليدية للدولة القومية . كما اعتقدوا ان النموذج الاجتماعى الجديد والذى سيتخلق ويختبر في اطار الجماعة الأوربية ، يمكن أن يصلح بعد ذلك كمثل يحتذى لإرساء قواعد جديدة لجمال العلاقات الدولية .

ومن الواضح ان هذه الآمال جميعا قد أصبحت ، ليس فقط لأن الجماعة الاقتصادية الأوربية لم تصل بعد الى عتبة التكامل السياسى (على الرغم من التصهد العلن والذى قطعه الدول الأعضاء على نفسها في ديسمبر عام ١٩٧٣ بان «تتحدث بصوت واحد في مجال السياسة الخارجية ») وتراجع تفاؤل انصار الوحدة الأوربية المتحمسين والذين لم يطمحوا في أكثر من اتحاد كونفدرالى اوروى على المدى الطويل ، ولكن ايضا لأن ميكانيزمات الأداء الأوربى المشترك عند مستوى صياغة السياسات قد اصابها العطب ايضا (مثال : السياسة الزراعية) ، بالإضافة الى أن الاتحاد الجمركى يمارس دوره في ظروف صعبة (مثال : الخلافات القائمة بين فرنسا واطاليا حول تجارة النسيج) . لكن هذا لايعنى أنه لم يحدث تقدم على الاطلاق منذ توقيع اتفاقية روما ولكنه يؤكد في الوقت نفسه أنه يصعب عمما فصل المسائل

« ألفنية » أو التي يطلق عليها هذا اللفظ ، عن المسائل السياسية ، كما يعنى ان الدول تعود الى الحرص على سيادتها عندما تعتقد ان مصالحها الحيوية قد اصبحت فى خطر . ان المنظمات الدولية الحكومية تستطيع تنمية التعاون الاختيارى بين الدول ، لكن لم تتمكن أى من هذه المنظمات حتى الآن ان تحقق تكاملا بين الدول الأعضاء فيها تختفى معه سيادة الدول الأعضاء ليبدأ نمط جديد من انماط العلاقات الدولية .

خلاصة :

هل تعتبر المنظمات الدولية الحكومية أم لا فاعلين مستقلين ؟ ان تنوع واهمية الدور الذى تقوم به المنظمات الدولية الحكومية يجعلنا اكثر ميلا لأن نعترف لها بصفة الفاعل في العلاقات الدولية ، ولكن استمرار اعتمادها على الدول الأعضاء التى أسستها يحرمها في الواقع من استقلالية الفعل الذى تحتاج اليه لكي تقوم باداء وظائفها على الوجه الأكمل . وهذه الاجابة صحيحة من الناحية الفنية ، ولكن بعينها أنها تبدو وكأنها تفتش عن عيوبها الضمائر ، كما أنها اجابة تقلل من المكانة التى تحتلها شبكة المنظمات الدولية الحكومية في ميدان العلاقات الدولية ومن حقيقة اضطراب جميع الدول الى المشاركة النشطة في اعمال هذه المنظمات اذا ماأرادوا حماية مصالحهم والحفاظ على مواقع تأثيرهم .^(١٧) وبدا من أن نقحم أنفسنا في جدل ميثاقينقى حول مفهوم استقلالية اللاعبين الحكوميين فقد يكون من الأفضل أن نترك الخلاصة حول هذا الموضوع لاثنتين من الكتاب الأمريكيين :

« ان المنظمات الدولية هي عبارة عن شبكات اتصال شديدة الحساسية ، وفيها استجاب الأقواء لنداء الضعفاء دون أن يتخلوا لهم عن حق الرقابة على الأداء . وتقوم المنظمات الدولية بتسهيل الادارة المنظمة للعلاقات بين الحكومات دون أن تتمكن من تعديل هيكل القوة الذى تنظم حوله هذه العلاقات على نحو يذكر ، على الأقل في الأمد القصير أو المتوسط . وفي الأمد البعيد ، فان أكثر الاحتمالات التى تطرحها المنظمات الدولية للتخفيف تكمن في أنها تتيح الفرصة للدول الضعيفة للتأثير على المناخ السائد لدى الرأى العام وعلى القيم التى على ضوءها يتم اتخاذ القرارات .. كما يمكن أن تصبح وسيلة تمكن الدول الضعيفة التى تشكل الأغلبية من أن يكون لها صوت جماعى في ادارة العلاقات الدولية اذا أحسنت هذه الأغلبية استخدام الفرصة السانحة والمتصلة في وجود شبكة من الاتصالات ذات حساسية تجاه وجهات النظر الجماعية والمُتَّعَبَةِ » .^(١٨)

هوامش الفصل الثاني :

(١) Etude de la capacité du système des Nations Unies pour le développement, Rapport Jackson, O.N.U. Genève, 1969, p. XV et XVI.

(٢) The anatomy of influence. Decision making in International Organization, Yale University Press, 1973.

(٣) L'Organisation mondiale, Paris, A. Colin, 1972, p. 30.

(٤) مرجع سبق ذكره ص ٢٥ .

(٥) وقد تصور رؤوف شهر ، سبق له أن احتل مناصب رفيعة في سكرتارية عصبة الأمم ثم في المنظمة الدولية للاجئين ، حورا قدم من خلاله رؤية عن هذا النوع من السوق يمكن أن نحييها بالكاد خيالية :

وقد دار هذا الحوار على النحو التالي :

— إذن .. ماذا تفعل عندما تدلج الحرب ؟

— نشقى كثيرا .. انه لشيء ممتع أن ترى كل هؤلاء الموق ..

— وماذا تفعل عندما تكون هي البلد بالهروب ؟

— نقوم بفتح ملف . ونعقد اجتماعا نقر فيه باننا حذرا نغير فيه عن عميق أننا بالغ أسفنا .

— وإذا ما استمرت الحرب ؟

— حينئذ لابد من استخدام الوسيلة الراجعة ، قلنا بلهجة متأسفة . ثم تشكل لجنة ولجانا فرعية ، ويمكن أن نلعب في هذا المدى الى حد مناقشة الأطراف المعنية بوقف هذا الترهف .

— وإذا ما استمرت الحرب ؟

— حينئذ نتوقف عن المناقشة ونصدر توصية بوقف المعارك . هل تدرك الفارق ؟ إنها توصية ، ولا أضاف أنؤكد على أنها توصية بكل معنى الكلمة .

— وإذا ما استمرت الحرب ؟

— حينئذ نقوم باصدار بيانات تؤكد فيها على أن الطرف الأضعف على حق في موقفه في الوقت نفسه لا نقول للطرف القوي أنه مخطئ . ثم نطلب من الدولتين المتحاربتين أن يعلنأ أنها لا يتجلبان وإنما يقومان بمجرد بعض العمليات الأمنية لتسوية نزاع بينهما . تلك صورة أقل إزعاجا . وعموما فإن العمليات العسكرية لابد وأن تنهى يوما . وفي هذه الحالة فسوف نقبل أن يقوم الطرف الأخرى بالحصول على الأراضي التي احتلها بشرط ألا تستخدم كلمة « ضم » (Albert COHEN, Mongeocious, Gallimard, 1938)

(٦) جرى هذا الرض في البداية الى اعتراض الجنرال ديبول عام ١٩٦٥ ومع ذلك فإن أحدا من خلفاء ديبول ، والذين كانوا أكثر ميلا للتكامل الأوروبي ، أو من شركائهم في الجماعة الأوربية لم يعبر حقيقة على طلب تطبيق قاعدة الأغلبية .

(٧) لم يكن من الممكن أن يقرر مجلس الأمن تدخل الأمم المتحدة في الأزمة الكورية إلا بسبب غياب الوفد السوفيتي ، الذي كان قرر منذ عدة أشهر اتباع سياسة « المقعد الخالي » احتجاجا على رفض احتلال حكومة الصين الشعبية للمعد الصيني الذي كانت تحتله حكومة تايوان في ذلك الوقت . وقد أدت عودة الوفد السوفيتي في ١ يوليو ١٩٥٠ الى عرقلة كافة مبادرات مجلس الأمن لتسوية الأزمة الكورية . وللافتخاف حول هذه القضية فقد تمكنت الولايات المتحدة من أن تجعل الجمعية العامة تبني قرار « الاتحاد من أجل السلام » والذي يتعلق على الجمعية العامة سلطات المجلس الدولية أصلا لمجلس الأمن وفقا للميثاق وذلك في الحالات التي يبرز فيها هذا الأخير عن القيام بوظائفه بسبب استخدام حق القيتو . وقد استند كل من الاتحاد السوفيتي وفرنسا على عدم شرعية هذا التدخل في اختصاصات الأجهزة ، لرفض الاسهام ، فيما بعد ، في تمويل الحملة العسكرية التي قامت بها الأمم المتحدة في الكونغو ... وقد استفادت القوى الكبرى ، والتي أصبحت من الصعب عليها أن تسيطر على الجمعية العامة ، من هذا الحادث ، وأصبح هناك نوع من الاتفاق الضمني بين القوى الكبرى على عدم المساس بمصالحات مجلس الأمن حيث لا يزالون يحفظون تلك الميزة الكبرى وهي حق القيتو الذي يمكنهم من حماية مصالحهم .

(٨) لم يمنع وجود قوات الأمم المتحدة في قبرص من احتلال القوات التركية لأكثر من ثلث الجزيرة عام ١٩٧٤ . كما لم يمنع وجود مثل هذه القوات في لبنان من قيام الكتائب ببناء معقل خاص به في جنوب لبنان أو من عبور كل من القوات الإسرائيلية أو القوات الفلسطينية للحدود ولم يدفع إسرائيل التي قررت بسطاطة ولا مبالاة أن تقوم بغزو لبنان في مايو ١٩٨٢ .

(٩) إن دبلوماسية هنري كيسنجر المكونية هي التي تمكنت من إيجاد مخرج مشرف لكلا الطرفين في حرب أكتوبر (١٩٧٣) كما أدت جهود كارتر في الولايات المتحدة ، وليس في الأمم المتحدة ، الى التوقيع على اتفاقيات كلب ديفيد بين مصر وإسرائيل .

(١٠) انظر : «Collective Legitimization as a political Function of the United Nations», International Organization, 1966, n III.

(١١) انظر الفصل الثامن من الجزء الثاني من هذا الكتاب :

(١٢) انظر : Marcel MERLE «Le controle exercé par les Organisations internationales sur les activités des Etats membres», Annuaire français de droit international, 1958.

(١٣) وقد انسحبت الولايات المتحدة مؤقّتا من منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٧ احتجاجا على التيسيس للنظم لأعمال هذه المنظمة .

(١٤) «International Organization and the International System», International Organization, 1970, n III.

Ernst B. HAAS, «International Integration - The European and Universal Process». (١٥)
International Organization, 1961, n° IV et Beyond the Nation-state Functionalism and
International Organization, Stanford University Press, 1964; Leon LINDBERG, The Political
Dynamics of European Integration, Stanford University Press, 1963.

: انظر (١٦)

Marie-Claude SMOUTS, La France à L'O.N.U., Presses de la Fondation nationale des sciences
politiques, 1979.

Robert COX et Harold JACOBSON, The anatomy of influence - Decision-making in (١٧)
International Organizations, Yale University Press, 1973, p. 428.

: مراجع

BARROS (James): The United Nations: Past, Present and Future, New York, Free
Press, 1972.

COLLIARD (Claude-Albert): Institutions internationales, Dalloz, 1972.

CLAUDE (Inis, L.): The Changing United Nations, New York, Random House,
1967.

COX (Robert) and JACOBSON (Harold): The Anatomy of Influence,
Decision-Making in International Organizations, Yale University Press, 1973.

GERBET Pierre, GHEBALI (Victor-Yves), MOUTON (Marie-Renée): Société des
Nations et Organisation des Nations unies, Ed, Richelieu, 1973.

GOODRICH (Leland M.) and KAY (David): International Organization: Politics
and Process, The University of Wisconsin Press, 1973 (Recueil des articles les plus
importants parus dans la Revue International Organization, vol. 1 à 26).

JACOBSON (Harold): Networks of Interdependence; International Organizations
and the Global Political System, New York, A. Knopf, 1979.

JORDAN (Robert S.): Multinational Cooperation: economic, social and scientific
development, Oxford University Press., 1972.

REUTER (Paul): Institutions internationales, P.U.F., 1972.

SMOUTS (Marie-Claude): La France à L'O.N.U., Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979.

VIRALLY (Michel): L'Organisation mondiale, A. Colin, 1972.

WOOD (Robert S.): The Process of international Organization, New York, Random House, 1971.

«Approches de L'étude des organisations internationales», Revue internationale des sciences sociales, U.N.E.S.C.O., 1977.I.

الفصل الثالث

القوى عبر القومية

اقتصرت دراستنا حتى الآن على « التدفقات Flux » ، الصادرة ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، عن الدول ، أو بمعنى أدق عن الحكومات التي يفترض أنها تمثل هذه الدول على المسرح الدولي ، ولم نعرض لجملة التدفقات التي تشكل العلاقات الدولية ككل .

يوجد ، في إطار ما نطلق عليه العلاقات الدولية ، عدد من التدفقات يخرج بدرجة أو بأخرى ، أو حتى يهرب بالكامل ، من نطاق سيطرة أو رقابة الأجهزة الحكومية . وهذا هو الوضع ، على سبيل المثال ، بالنسبة لانتقال الأفراد أو رؤوس الأموال أو البضائع أو الأفكار . ومن المؤكد أن الحكومات لاتقف موقف المتفرج بالنسبة لحركة هذه الأشياء التي من الممكن أن تؤثر على توازن اقتصادها أو على قوة عملتها أو على جوهر الاتفاق الوطني القائم . لكن الحكومات عادة ماتمتعز عن أخذ زمام المبادرة في مثل هذه الأمور وتكتفي بحدود الفعل في مواجهة مبادرات تأتي من جانب الجماعات التي تتحرك من تلقاء نفسها لتحقيق أهداف خاصة بها . وهذا النوع من التدفقات Flux أو المعاملات transactions هو الذي نطلق عليه وصف «عبر القومى transnational » .

ودراسة هذه الظاهرة ، تعتبر عملية شديدة الصعوبة ودقيقة ، ذلك لأنه من السهل أن نشخص الدول أو المنظمات الدولية الحكومية باعتبارها فاعلا واضح المعالم ومحددا على مسرح العلاقات الدولية ، ولكن محاولة تحديد المنابع التي تنبثق منها العلاقات وتتبع مجراها لكي نتعرف على مجمل شبكة العلاقات

عبر القومية هي مسألة أكثر تعقيدا وتكتنفها صعوبات جمة . ففى هذا الإطار يمكن أن نؤكد دون تجلوز أن كل شخص أو جماعة تملك وسيلة من وسائل التأثير تشكل فاعلا محتملا وتصبح فاعلا مؤثرا فى كل مرة تقرر فيها استخدام السلطة التى تتمتع بها للتأثير على نطاق الفعل الدولى . وهكذا فعندما يقوم مدير بنك بعملية استثمار فى الخارج أو يقوم رجل أعمال بعقد صفقة للاستيراد أو التصدير ، أو يقوم كاتب بتأليف كتاب يوزعه ناشر فى الخارج ، فإن أيها من هؤلاء ، وحتى دون أن يكون منتسبا الى جماعة منظمة ، يمارس تأثيرا على عدد من الآليات (ميزان المدفوعات ، سعر الصرف ، مستوى المعيشة) أو القيم (العقائد ، الأيديولوجيات ، ... الخ) . ويصبح بالتالى عنصرا من عناصر اللعبة الدولية . ومن ثم فإن معالم اللعبة الدولية تتغير لكى تتضمن الى جانب التفاعلات التى تحدث بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية كل هذا الكم من المبادرات الفردية . وتوضح المقارنة بين الأشكال ٧١ ، ٧٢^(١) مدى ما يظهروه أو ماتضيفه التلذقات عبر القومية من تعقيد وغنى فى الوقت نفسه عندما نأخذها بعين الاعتبار أثناء التحليل .

وتتطوى محاولة الدراسة الشاملة على خطورة أن تصبح مجردة أكثر من اللازم . ولذا فقد يبدو من المستحسن أن نركز اهتمامنا على القوى التى يمكن تشخيصها بسهولة والتى تستخدم كركيزة للأنشطة عبر القومية .

ونقصد بالقوى عبر القومية الحركات والتيارات التضامنية الصادرة عن المبادرة الخاصة التى تحولت تثبيت دعائمها عبر الحدود وتهدف الى ترويج أو تغليب وجهة نظرها فى النظام الدولى . ويغضى هذا التعريف ، الذى نعملنا أن يكون عاما ، ظواهر شديدة التباين من حيث طبيعتها وقيمتها .

ولاستطيع قواعد القانون الدولى ، والتى استخدمناها كقطعة ارتكزت لدراسة الظواهر الدولية والمؤسسية ، أن تسعنا فى هذا المقام . فالقانون الدولى ، وهو القانون الذى ابتدعه الدول نفسها ولتفسيها ، يتجاهل فى الواقع أو لإهمال لا على نحو عرضى وثانوى يحمل الظواهر عبر القومية .

ومع ذلك فإن قواعد القانون يمكن أن تستخدم فى هذا الصدد على الأقل للتمييز بين نوعين من القوى عبر القومية . إذ تستخدم بعض المنظمات التى لا تعيد الى الربح ، على الرغم من عدم تمتعها بالوضع القانونى أو بالشخصية القانونية بمصطلحها الدقيق ، بنوع من الاعتراف يُمكنها من أن تلعب دورا استشاريا لدى المنظمات الدولية الحكومية . ويطلق على هذا النوع من المنظمات اسم المنظمات غير الحكومية (O.N.G.) . لكنه فى حالة ما إذا كان الهدف من قيام المنظمة هو الحصول على الربح فإن

القانون الدولي العام يتجاهلها في هذه الحالة ويتعامل معها القانون الدولي الخاص انطلاقاً من القواعد التي تبينها القوانين الوطنية المختلفة . ويؤدي هذا الوضع في الواقع إلى ترك الحبل على الغارب لنوع من الفاعلين نطلق عليهم الشركات متعددة الجنسية *Les firmes multinationales* ^(١) .

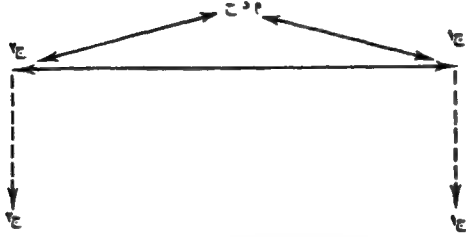
إن التمييز بين المنظمات التي تقوم بفرض تحقيق الربح والمنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح يمكن الاعتماد به ويصلح أن يستخدم كإطار للتحليل عند دراسة القوى غير القومية لأنه يعكس درجة الأهمية أو التأثير اللذين تطلقهما الحكومات على هذا النوع أو ذلك من المنظمات التي يمكن أن تتأثرها سلطتها بدرجة أو بأخرى . إلا أن هذه التفرقة لاتصلح إلا عند الحديث عن القوى المنظمة . إذ أنه إلى جانب تلك القوى المنظمة يحسن بنا أن نفصح مكاناً للقوى « التلقائية *Spontanées* » والقوى غير المنظمة . ومفهوم الرأي الدولي العام هو الذي يسمح بالتقاط ورصد هذه المظاهر وتحليل منها .

وهكذا فإننا سنقوم إذن بدراسة المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية والرأي العام العالمي على التوالي .

١ — المنظمات غير الحكومية

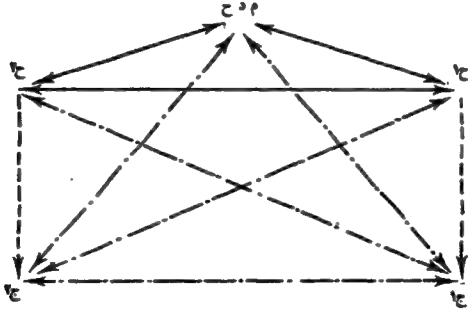
نقصد بالمنظمات غير الحكومية كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكّلة على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بفرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح . ويبدو أن هذه الظاهرة ، والتي نجد لها جنوداً ضاربة في القدم (الجماعات الدينية *ordres religieux* ، منتديات الفكر *sociétés de pensée* ، نقابات التجار القديمة *ligues ou guildes de marchands*) ، تشهد تطوراً سريعاً في الآونة الأخيرة ، وتشهد على ذلك الأرقام التي نشرها مؤرخو اتحاد الروابط الدولية *Union des Associations Internationales* :

الشكل رقم ٧٢ : نموذج المفاعل المصهور حول الدولة



— علاقات بين الدول (سياسة خارجية)
 -- علاقات داخلية (سياسة داخلية)

الشكل (٧٣)



— علاقات بين الدول (سياسة خارجية)
 — علاقات داخلية (سياسة داخلية)
 — علاقات غير قوية
 ح حكومة
 ج مجتمع

م د ح منظمة دولية حكومية

شكل ٧٣ :
المرادى للمنظمات غير الحكومية

١٧٦	١٩٨١
٥٦٠	١٩٨٢
٨٣٢	١٩٨٣
١٠٠٨	١٩٨٤
٩٨٥	١٩٨٥
١٠٧٣	١٩٨٦
١٢٦٨	١٩٨٧
١٥٥٢	١٩٨٨
١٧١٨	١٩٨٩
١٩٣٤	١٩٩٠
٢١٨٨	١٩٩١
٢٢٩٦	١٩٩٢
٢٤٧٠	١٩٩٣
٢٦٦٨	١٩٩٤

المصدر : الكتاب السنوى للمنظمات الدولية الطبعة ١٩ سنة ١٩٨١

وترجع هذه الحيوية بمداة الى التطور الكبير الذى طرأ على التجارة والاتصالات على المستوى الدولى ، ولكنها لم تعد فى الوقت نفسه دليلا حيا على وجود حاجيات لانتطيع الحكومات أو الدول أو حتى المنظمات الدولية الحكومية اشباعها . ومن هذا المنحى يتعين علينا أن ننظر بعناية الى السمات الخاصة بالظواهر التى تعبر عنها المنظمات الدولية الحكومية قبل أن نتعرض لموضوع تنوع هذه المنظمات والدور الذى يمكن أن تلعبه على المسرح الدولى .

١ - الملاح الخاصة بالظاهرة :

إذا حاولنا استعادة عناصر التعريف التى ذكرناها فسوف نجد أن الملاح الأصلية التى تميز المنظمات غير الحكومية تكمن فى عنصرين : المبادرة الخاصة والتضامن الدولى .

(١) — وتشكل المبادرة الخاصة ضمانا أو برهانا على التلقائية التى تبدو على الصعيد الدولى خارج نطاق التوجيه الحكومى أو حتى ضد رغبته . ومن المؤكد أن هناك استثناءات عديدة على تلك القاعدة : فقد قامت العديد من المنظمات غير الحكومية بعد مبادرة أو وحى أو دعم من هذه المنظمة الدولية أو تلك ، وهذا هو الوضع بالنسبة للروابط العالمية التى شكلت بايهاز من اليونسكو . ولكن حتى فى هذه الحالة نجد أن مثل هذه المبادرة هى فى الواقع مبادرة مزوجة لأن التشجيع الصادر من اليونسكو ما كان من الممكن أن يؤدى الى نتائج ملموسة لو لم يجد هذا التشجيع صدى من جانب عدد من الأفراد أو الجماعات الخاصة . أما ماقد يكون باعثا على القلق والحيرة حقا فهو ذلك النوع من المنظمات الدولية غير الحكومية التى تبرز الى حيز الوجود بوحى من بعض الحكومات أو تلك التى تتكفل الحكومات بالاتفاق على انشطتها . وتؤكد الأزمة التى اندلعت فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، حول « مصلقية تمثيل *representativité* » وحول تمثيل بعض المنظمات غير الحكومية ، على أن هذه القضية ليست من قبيل الافتراضات النظرية المحضة . لكن هذه الأمثلة لا تشكل سوى استثناءات معدودة رغم كل شيء . فالقاعدة العامة هى أن المنظمة الدولية غير الحكومية تضم أشخاصا أو جماعات لا تتلقى أية توجيهات من السلطات الحكومية المحلية أو الدولية .

(٢) — وبما يؤكد على أهمية دراسة عنصر التلقائية أنه وثيق الصلة ، فى حالة المنظمات الدولية غير الحكومية ، بعنصر التضامن بين أشخاص يتمتعون الى بلاد مختلفة عديدة . وهنا يتعين علينا أن نوضح الصورة بشكل أدق : فهناك عدد من الجماعات الخاصة التى احتفظت بطابعها المحلى البحت سواء من حيث التكوين أو العمل ، تمارس أنشطتها أو أهدافها دولية أدت الى اعتراف المنظمات الدولية بها وتقرير

وضعها كمنظمات دولية غير حكومية . وعلى سبيل المثال فإن خمس عشرة منظمة وطنية فرنسية خاصة تتمتع حاليا بالوضع الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولكن مثل هذا الوضع لا يبدو أن يكون استثناء . ففى الغالبية العظمى من الحالات تتكون المنظمات الدولية الحكومية من تجمعات الأفراد أو الحركات المنتمية الى أكثر من دولة (ثلاث دول على الأقل طبقا للمعيار الذى اقترحه اتحاد الروابط الدولية والذى على أساسه تدرج المنظمات الدولية وغير الحكومية فى دليل المنظمات الدولية غير الحكومية الذى يصدره الاتحاد) . وعندما نجد أن مثل هذه الظاهرة تتكرر بالألوف ونس عشرات بل ومئات الملايين من الأشخاص فإن ذلك يعد فى حد ذاته دليلا على أن الدول القومية ليست فى وضع يمكنها وحدها فى الواقع من إشباع كافة احتياجات وتطلعات رعاياها .

(٣) — ان الجمع بين التلقائية والتضامن فى اطار منظمة قابلة للاستمرار (حركة أو رابطة) يتيح للأفراد فرصة المشاركة فى ديناميات المجتمع الدولى . وتؤدى شبكة العلاقات والمبادلات التى تخفر لنفسها مجرى على اتساع العالم كله ، بفضل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ، بالتدرج ، الى خلق نسيج اجتماعى يسمح احيانا بامتصاص الصدمات التى تحدث نتيجة الاحتكاك بين الحكومات ، كما يسمح ، عند القطيعة ، باعادة الصلة بين البلاد المتنازعة . لكن هذه الدينامية لاتفنى بالضرورة أو دائما الى تحقيق التناسق أو التناغم بين السياسات الوطنية المختلفة ، اذ أنها قد تمارس ، فى بعض الحالات ، دورا مناهضا للتضامن الوطنى وتصبح بالتالى مصدر من مصادر التوتر الذى ينعكس سلبا على الترابط بين الدول وعلى العلاقات فيها .

ولكى نتفهم حقيقة هذا الوضع فانه يتعين علينا الآن أن نلج الى داخل الظاهرة لننترف على حقيقة تنوعها قبل أن نحاول قياس أثرها ، قدر المستطاع ، على المكونات الأخرى للعلاقات الدولية .

٢ — تنوع الظاهرة

ينطوى مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية على حقائق وأوضاع شديدة التباين . ويعد هذا التنوع الى الاختلافات التى تقع بين مختلف الجماعات التى يمكن رصدتها تحت لواء هذا المصطلح سواء من حيث المنشأ أو الحجم أو البناء أو التنظيم أو الأهداف التى يتوخى كل منها تحقيقها .

التنوع من حيث النشأة أو الموقع الجغرافى :

الاحصاءات الاجمالية هى فى العادة احصاءات مضللة . فهى تشبه الاحصاءات المتعلقة بالسكان من زاوية أن حجمها أو كثافتها لا يمكن تقديرهما تقديرًا واعيا الا من حيث صلتها بالمكان . ومن هنا يتعين أن نضع جيولوجيكية المنظمات الدولية غير الحكومية فى الاعتبار عند الحديث عن

عندها الاجمالي . وتظهر التقديرات الجيولييتيكية أن هناك عدم تكافؤ واضح في التوزيع الجغرافي للمنظمات الدولية غير الحكومية حسب القارات . وفي هذا الصدد تأتي أوروبا في موقع متميز ، أما كان المعيار الذي نستند اليه . وإذا ما أخذنا في الاعتبار عدد الأقسام (أو الفروع) الوطنية الملحقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية ، فسوف نجد أن توزيعها حسب القارات المختلفة كان عام ١٩٨٠ كالآتي :

شكل (٧٤)

المشاركة الوطنية — في المنظمات الدولية غير الحكومية حسب القارات

١٠٦٦٢	أفريقيا
١٤٨٥٨	أمريكا
١١٤٨٤	آسيا
٢٥٢٦	المحيط الهادئ
٣١٧٦٥	أوروبا
٧١٧٩٥	الجنلي

المصدر : YFARBOOK OF INTERNATIONAL OAGANIZATIONS, 1981.

شكل رقم (٧٥)
البلاد التي لها ممثلين في أكثر من ١٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية

١٨٩٨	فرنسا
١٨٧٠	جمهورية ألمانيا الاتحادية
١٧٥٠	المملكة المتحدة
١٧٣٩	بلجيكا
١٧٣٤	إيطاليا
١٧٢١	هولندا
١٥٥٤	سويسرا
١٤٦٧	الدانمارك
١٤٤٩	السويد
١٤١٠	إسبانيا
١٣٦٦	الولايات المتحدة
١٣٦٠	ألمانيا
١٢٨٣	النرويج
١٢٥٦	فنلندا
١٢١٩	كندا
١١١١	اليابان
١٠٧٢	أستراليا
٢٥٢٣	الاجمالي

المصدر : YEAR BOOK OF INTERNATIONAL ORGANIZATIONS, 1981.

وهكذا يوجد في أوروبا أكثر من نصف « الفروع » أو الأقسام الوطنية لكافة المنظمات الدولية غير الحكومية القائمة في العالم . فإذا مألدعنا في الاعتبار مؤشرات أخرى من قبيل معيار اختيار المقر أو طوبوغرافية المؤتمرات العامة التي عقدتها المنظمات الدولية غير الحكومية (الأشكال ٧٦ ، ٧٧) فسوف نجد أن التباين يبدو أشد وضوحا ، وتظهر الفجوة بين الثقل الديموغرافي للأقاليم في العالم وبين مشاركة هذه الأقاليم في شبكة المنظمات الدولية الخاصة جلية تماما .

وتحتاج هذه الأرقام الى شرح وتفسير . فإذا أظهرت هذه الأرقام أن أوروبا تحتل موقعا شديدا يتميز من حيث عدد المنظمات غير الحكومية الممثلة فيها ، فإننا سوف نكتشف أنها أقل تمثيلا في الواقع من القارة الأفريقية إذا أخذنا كلا من العنصر الديموغرافي ودرجة التطور في الاعتبار . ومن هذا المنظور فإننا نجد أن آسيا هي التي تحتل موقعا متأخرا للغاية . وهذا لا يمنع من أن نقرر حقيقة أن ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية هي ظاهرة أوربية أساسا وأهمكية عرضا أو بالنتيجة . ومن المؤكد أن آلية التنظيمات غير الحكومية قد سمح بتوسيع دائرة المستفيدين من التعاون الخاص ، فالى هذه التنظيمات يعود الفضل في إقامة جسور تصل ، من فوق الحدود الأيديولوجية ، الغرب بالشرق الذي بدأ يولى هذا النوع من المبادرات اهتماما حقيقيا . كما استطاعت افريقيا أن تخرج جزئيا من عزتها بفضل مبادرات قامت بها منظمات دولية غير حكومية من أصل أوروبي . وتبقى حقيقة أن أوروبا هي في الواقع المهد المميز للتعاون بين الأفراد على الصعيد الدولي وأن تكاثر المنظمات الدولية يعكس وجود تضامن سابق ومستقر بأكبر مما يعكس عمليات خلق جديدة للتضامن .

وسوف نجد أن هذه التمايزات تصبح أكثر حدة إذا أدخلنا في الاعتبار معيار المشاركة الفعلية في أعمال المنظمات الدولية غير الحكومية (أنظر الشكل رقم ٧٨) .

وعلىنا إذن أن نحذر من الخلط ، خصوصا في هذا الميدان ، بين ماهو « دولي international » وماهو « عالمي universel » وأن نقبل حقيقة ان القارة الآسيوية لم تتخط بالكمال بعد في هذه الشبكة من التفاعلات التي تستخدم كمنظم وفي الوقت نفسه كقتل موازن في العلاقات بين الدول .

الجدول رقم ٧٦ : جدول إيجالي للمؤتمرات
التي عقدتها المنظمات الدولية غير الحكومية عام ١٩٧٦

١ - التوزيع على أساس القارات	
٢٣٢٧	أوروبا
٧٩١	أمريكا
٣٦٠	آسيا
١٤٦	أفريقيا
٧٥	أستراليا
٣٦٩٩	
٢ - التوزيع على أساس الدول	
٤٦٧	الولايات المتحدة
٣٨٤	فرنسا
٣٤٩	المملكة المتحدة
٢١٨	سويسرا
١٧٠	ألمانيا الاتحادية
١٦٩	بلجيكا
١٤٠	كندا
١٣٨	إيطاليا
٨٥	هولندا
	... الخ

المصدر : Transnational Associations, Bruxelles, févr. 1978.

الشكل رقم ٧٧ : الدول التي تستضيف أكبر أعداد
من مقر المنظمات الدولية غير الحكومية

٦٥٧	فرنسا
٥٠٨	المملكة المتحدة
٤٩٨	بلجيكا
٣٥٠	الولايات المتحدة
٣٠٧	سويسرا
٢١٦	ألمانيا الاتحادية
١٨٠	هولندا
١٣٤	إيطاليا
١١٥	الدانمرك
٨٩	السويد
٣٠٥٩	المجموع

المصدر : الكتاب السنوي للمنظمات الدولية طعة ١٩ سـ ١٩٨١

شكل (٧٨)
الاشتراك في أعمال المنظمات الدولية
غير الحكومية

المناطق الجغرافية التي ينتمي إليها أعضاء المؤتمر العالمي التاسع للجمعية الدولية للعلوم السياسية ، مونتريال ، ١٩٧٣ .
(١٠٤٤ عضو مشترك يمثلون ٦٠ دولة)

٨٩٪	البلاد المتقدمة
	منها
٥٨,٣	أمريكا الشمالية
٢٩	أوروبا الغربية
٤	أستراليا
١٣	اليابان
٨٣٪	البلاد النامية
	منها
٢٥	آسيا (بما عدا اليابان)
٣	أمريكا اللاتينية
١١	أفريقيا
٢٤٪	البلاد الاشتراكية

التنوع من حيث الحجم dimension

إذا نظرنا إلى الشطر النشط من المنظمات الدولية غير الحكومية والذي يبلغ مايقرب من ألفي منظمة فسوف نجد أن من بينها وحدات تختلف اختلافا شاسعا من حيث الحجم . وكما فعلنا بالنسبة للدول فإننا نجد أنفسنا هنا أيضا مضطرين إلى التمييز بين « العملاقة » و « الأقزام » . وفي جانب العملاقة نجد وحدات من قبيل المنظمات النقابية الدولية مثل الاتحاد النقابي العالمي *Fédération Syndicale Mondiale* (F.S.M) الذي يضم ١٥٥ مليون عضو عامل في ٦١ دولة ، أو الاتحاد الدولي للنقابات الحرة *C.I.S.I* الذي يضم ٤٨ مليونا من الأعضاء موزعين على ٨٩ دولة أو الاتحاد العالمي للعمل *C.M.T* الذي يضم أعضاء من ٧٠ دولة ، أو تنظيمات جماهيرية من قبيل الاتحاد العالمي للمحاربين القدامى (والذي يضم ٢٠ مليون عضو ينتمون إلى ٨١ دولة) . وفي المقابل توجد منظمات دولية غير حكومية لاتضم أكثر من عدة مئات أو عشرات من الأعضاء .

هذا لايعنى أن القدرة على التأثير وممارسة النفوذ ترتبط بالضرورة ارتباطا مباشرا بالكمية العديدة . إذ توجد جماعات بالغة الصغر ، بل تكاد تكون سرية ولكنها واسعة النفوذ (مثل جماعة الباجواش *Pugwash* التي تجمع سنويا بين علماء من الشرق والغرب والتي أسهمت بنشاط ملحوظ في موضوع نزع السلاح النووي) بينما هناك أخرى لاتشكل سوى واجهة بلا فاعلية تذكر .

التنوع من حيث البنية والنظام الداخلي

تختلف درجة تماسك المنظمات الدولية غير الحكومية . إذ يقوم بعضها بالتجنيد المباشر لأعضائها من الأفراد داخل الدول المختلفة . أما البعض الآخر فهو عبارة عن اتحاد فيدرالى يجمع بين روابط أو اتحادات وطنية يحفظ كل منها باستقلال ذاتي يتيح لها حرية أكبر في مواجهة الإدارة المركزية للمنظمة باكثر مما قد يتاح للأفراد المنخرطين مباشرة في عضوية هذه المنظمات . ويساعد النظام الداخلي على تعميق أو التخفيف من حدة هذه المتناقضات حسب الأحوال . فالإدارة في بعض هذه المنظمات هي من النوع الجامد أو المركزى أما بعضها الآخر ، معظهما في الواقع ، فإنها تقبل عن طيب خاطر قدرا غير ضئيل من اللامركزية . والواقع أن التقليل من المنظمات الدولية غير الحكومية هو الذى يتمكن من احتواء التنافس بين الجماعات الثقافية أو اللغوية أو الأيديولوجية أو حتى القومية التي تتشكل منها . وتبدو هذه الظاهرة بجملاء ، حتى في داخل المنظمات ذات الطابع العلمى أو الإنسانى ، عندما تجري الانتخابات لاختيار أعضاء الأجهزة القيادية العليا أو تحديد مقر هذا النوع أو ذاك من النشاط ، أو حتى عند تحديد الموضوعات التي يتعين إدراجها على جدول أعمال المؤتمر العام ... الخ . فإذا كان هذا هو حال المنظمات ذات الطابع الإنسانى فمن باب أولى أن تصبح « الأمميات *les internationales* » السياسية أو النقابية نهباً للصراعات بين الاتجاهات المختلفة إلى حد حدوث القطيعة (الانشقاق) في

أوساط الاتحاد التقائى العالمى بعد عام ١٩٤٥) أو الانسحاب (انسحاب احدى النقابات الأمريكية القومية وهى نقابه AFL—CIO من الاتحاد الدولى للنقابات الحرة وكانت قد لعبت دورا رئيسيا فى تأسيسه) ، أو شل فاعلية اداء المنظمة بأسرها (مثلما يحدث دائما بالنسبة للدولية الاشتراكية التى لم تستطع تحقيق الاجماع بين كل اعضائها حول أى من الموضوعات العديدة العامة التى ناقشتها مثل الموقف من الاستعمار ، البناء الأوروبى ، حلف الأطلسى ، أو قضية الشرق الأوسط)^(١) .

ولابدو الأهميات الدينية التى تتكون من الكنائس ذات الطموحات العالمية بمنأى عن الصراعات والتوترات الداخلية . فعنى حفل الاستقبال الذى جرى للكاردينال دانييلو Danielou (٢٣ نوفمبر ١٩٧٣) تحت قبة الاكاديمية الفرنسية ، قال فلاديمير دورسون F. d'Ormesson ، سفير فرنسا الأسبق لدى الفاتيكان « ان الكنيسة الكاثوليكية هى للمنظمة الدولية الوحيدة التى لها وجود كامل وفاعل على هذه الكرة الأرضية » . لكن هذا التقدير لايعكس فى الواقع سوى افراط فى التفاؤل ، على الأقل فيما يتعلق بمحاضر ومستقبل الكنيسة . وهو تقدير مبنى على أساس ان الكنيسة الكاثوليكية تتمتع ، نظريا على الأقل ، بتسلسل هرمى متقن للسلطة يبدأ من بابا الفاتيكان وانهاء بأصغر كاهن فى قرية نائية ، وكذلك على اساس الحرية التى اكتسبتها بيروقراطية من الطراز الأول على قمة الجهاز . لكن هذا الرأى لايلقى بالا لدى أهمية التوترات التى تنخر فى عظام الكنيسة والتى بدأت تمس العقيدة نفسها فضلا عن مساسها بسلطتها الزمنية . وقد انعكس الجدل السياسى والأيدىولوجى الدائر فى أوساط الشعب المسيحى على قمة الجهاز الكنسى وبدأ يؤثر على عملية اعادة بناء المؤسسات نفسها حيث بدأ المجمع الكنسى يلعب دورا استشاريا هاما يحد من طغيان الزيادة البابوية ، وبدأ صوت الكنائس الوطنية كما بدأت وجهات النظر المتباينة تسمح من خلال هذا المجمع . وحتى اذا غفلنا النظر الى الأزمات التى تندلع ، على مستوى القاعدة ، بين المجاهدين المسيحيين ، فكيف يمكن لنا أن نغفل ملاحظة ان تنوع الأوضاع القائمة بين الجماعات المسيحية المختلفة يزعزع وحدة الرسالة نفسها ويجعلها تواجه موقفا بالغ الصعوبة ؟ : فهل يحمل الخطاب المتعلق بحقوق الانسان أو بملاقاة المواطن بالسلطات العامة نفس المضمون بالنسبة للقس البولندى والبرازيلى والفرنسى والبرازيلى ؟ . ان ما يحدث داخل الكنيسة الكاثوليكية ، تلك المؤسسة الضاربة بجذورها فى التاريخ وفى عقول الكهنة ، واضطرابها الى أن تقسح مجالا ، على المستويين العمل والقانونى ، الى الاصلاح على اساس تعدد المراكز Polycentrisme وتوقف مستقبلها كمؤسسة زمنية على ردود أفعال القاعدة قدر ترققه على الإرشادات الصادرة عن القيادة فى المركز ، ليوضح بما لايدع مجالا للشك مقلد الصعوبة التى يمكن أن تواجهها أية مؤسسة تطمح الى تحقيق وحدة العمل أو الفعل على المستوى الدولى .

ومن الغريب ان تذكرنا مثل هذه الانشقاقات ومعارك النفوذ بالتوترات التى تحدث فى اطار العلاقات بين الدول ، وداخل الأجهزة الفيدرالية والأجهزة الدولية الحكومية . فالتضامن الدولى ليس عملية سهلة حتى لو ارتكز على اساس من المبادرة الخاصة .

تنوع الأهداف :

ان تكثر المنظمات الدولية غير الحكومية يغطي جميع قطاعات النشاط الاجتماعي وهمد شاهدا على عالمية internationalisation المشكلات . يؤكد على هذه الحقيقة ذلك التجهيز الذى ورد فى دليل المنظمات الدولية على النحو التالى : « انظر الجدول »

الشكل رقم ٧٩ :

تنوع المنظمات الدولية غير الحكومية حسب قطاعات النشاط
(١٩٧٢)

٧٢	مكتبات ، صحافة ، توثيق
١١٢	دين ، أخلاق
١٠	علوم اجتماعية
١٤٤	علاقات دولية
٢٧	سياسة
٥٨	قانون ، إدارة
١٠٤	تبادل خدمات اجتماعية
١١٩	منظمات مهنية (أصحاب أعمال)
٧٠	نقابات
٤٧	التصايد ، ماله
٢٥١	تجارة ، صناعة
٨٨	زراعة
٨٩	مواصلات ، رحلات
١٣٣	تكنولوجيا
١٨٤	علوم
٢٥٦	صحة ، طب
١١٦	تعليم ، شباب
٨٩	فنون ، آداب ، بث إذاعي
١١٠	رياضة ، ترفيه
	مجموعات مهنية وأوساط رجال الأعمال
٢٨٣	المهنيين لدى السوق المشتركة والرابطة الأوروبية للتبادل الحر A.E.L.E.
٢٤٥٦	المجموع

المصدر : YEARBOOK OF INTERNATIONAL ORGANISATIONS, 1974

ومع ذلك فإن هذه الأنشطة لا تتطابق مع نفس نوع الهدف المرجى . إذ أن طموح عدد كبير من الروابط يقتصر في الواقع على حماية مصالح الأعضاء أو الاكتفاء بعدد من الأنشطة الداخلية البحتة ، بينما يبحث بعضها الآخر عن تحقيق أهداف إنسانية لا يؤدي تحقيقها إلى التأثير على أو زعزعة النظام السائد . وعلى العكس من ذلك فهناك عدد من هذه المنظمات منخرط بشدة في عملية البحث عن وسيلة لتغيير هذا العالم نظرا لأنها تملك إيديولوجية تدافع عنها أو تحاول نشرها مثل المنظمات الدولية غير الحكومية السياسية أو الدينية أو الثقافية والتي لا يكون هناك مبرر لوجودها ما لم تتمتع بدرجة ما من الرغبة والقدرة على الجهاد وحمل الرسالة .

وبين هذين النوعين من المنظمات الدولية غير الحكومية تتسع هوة الفروق وتباين إلى درجة لا يمكن معها مقارنة أدوارها بالأدوار التي يقوم بها الفاعلون الآخرون الذين تتعامل معهم هذه المنظمات .

٣) الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية :

على الرغم من التنوع الهائل في المنظمات الدولية غير الحكومية فإن هذه المنظمات تتعامل معاملة تكاد تكون موحدة من جانب الجهات التي تضطر هذه المنظمات أن تدخل في علاقات معها ألا وهي الدول والمنظمات الدولية الحكومية .

العلاقة مع الدول :

إن وضع المنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهة الدول هو وضع غير مريح على الإطلاق . ويرجع هذا الوضع إلى حقيقة أن الدول ، وهي وحدها التي تملك حق إصدار قواعد قانونية جديدة ، لم تقبل على الإطلاق أن تضيي على المنظمات الدولية غير الحكومية وضعها قانونيا يتناسب مع طبيعتها وضع الوظائف التي ترغب في الاضطلاع بها . وفي غياب اتفاق دولي يعترف بحق هذه المنظمات في الوجود ويحول لها حرية العمل على أرض دول المقر ، فليس أمام المنظمات الدولية غير الحكومية من سبيل سوى الرضوخ والانضواء تحت لواء التشريع المعمول به في دولة المقر . وهذا النوع من التشريعات لا يخاطب في الواقع سوى الجماعات الوطنية أو المحلية (مثل القانون الفرنسي لسنة ١٩٠١ الخاص بالروابط Associations) ومن ثم فهو لا يصلح ، من حيث المبدأ ، للتعامل مع الاحتياجات الخاصة بالروابط أو الجماعات التي يمتد نشاطها خارج الحدود . وحتى فيما يتعلق ببلجيكا ، والتي أصدرت قانونا خاصا منذ ١٩١٩ هدفت من وراءه إلى تسهيل توطن وإداء المنظمات الدولية غير الحكومية على الأراضي البلجيكية ، فإن وضع المنظمات الدولية غير الحكومية والتي استفادت من مزاي هذا القانون البلجيكي لا يزال وضعاً غير مريح لأن هذه المنظمات لا تستطيع الدفع بهذا القانون خارج الأراضي البلجيكية وفي

مواجهة سلطات اجنبية . واذا كان هذا هو وضع المنظمات الدولية غير الحكومية حين تكون خاضعة للشريعة العامة فمن البديهي ان يكون وضعها أسوأ حين تكون خاضعة لنظام تمييزي يتعامل معها باعتبارها روابط اجنبية ويشدد من رقابة السلطات الادارية عليها كما كان الحال في فرنسا في الفترة من ١٩٣٩ الى ١٩٨٢ تجاه بعض الروابط التي عرفت بأنها « اجنبية » .^(٣)

وعلى الرغم من عدم تمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بوضع قانوني دولي وكذا عدم موازنة القوانين المحلية الخاضعة لها ، إلا أن علاقة هذه المنظمات بالدول هي في العادة علاقة حسنة . فغياب الوضع القانوني بعد عقبة نظرية أكثر منها عملية . فالوضع القانوني يعنى بالضرورة تشريعات ورقابة ، ومن ثم فإن المخاطر الناجمة عن تدخل السلطات المحلية في شؤون المنظمات الدولية غير الحكومية قد تكون أكبر في حالة وجود نظام يصدر خصيصا للتطبيق على هذه المنظمات . والواقع ان معظم الروابط تتمتع ، على الأقل في البلاد الغربية ذات التقاليد الليبرالية الراسخة ، بدرجة كبيرة من التسامح تموض عقبة غياب الوضع القانوني . لكن الحال يتبدل تماما اذا مااعتبرت هذه المنظمات ذات نشاط ضار بالأمن القومي أو بالأخلاق العامة . وهذه الفرضية ليست مستبعدة خصوصا عندما يتعلق الأمر بأنشطة « الأحميات » النشطة حركيا . فهناك ، عند هذا المستوى ، احتمالات قيام أزمة تناقض بين التضامن القومي والتضامن الدولي ، وهو مايرتكده قيام العديد من الدول باتخاذ اجراءات مقيدة للأنشطة التي قد تكون موجهة من الخارج .

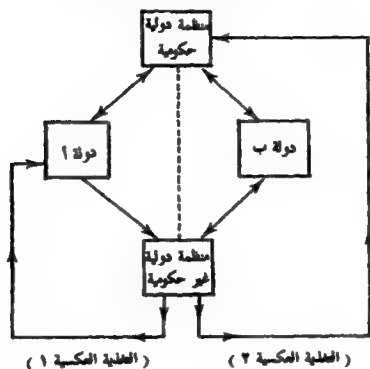
العلاقة مع المنظمات الدولية الحكومية :

أدخلت المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة تعديلا على جانب كبير من الأهمية حين نصت على مايلي :

« يستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يتخذ من الترتيبات مايراه لازما للتشاور مع المنظمات الحكومية المعنية بالمسائل التي تدخل في نطاق صلاحياته . ويمكن لهذه الترتيبات ان تطبق على منظمات دولية كما يمكن ، ان تقتضى الحال ، ان تطبق على منظمات وطنية بعد التشاور مع عضو المنظمة الذي يعنيه الأمر .»

وقد اتخذت للمنظمات الدولية المتخصصة (منظمة العمل الدولية ، منظمة الأغذية والزراعة ، اليونسكو ، منظمة الطيران المدني الدولية ، منظمة الصحة العالمية ، منظمة الأرصاء الدولية ، الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) ، وكذا عدد من الأجهزة او الفروع الملحقة بالأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، منظمة اليونسيف) بالإضافة الى منظمتين اقليميتين : (المجلس الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية) ترتيبات

شكل رقم (٨٠)
 دائرة العلاقات والتفاعلات بين
 المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والدول



مشابهة . وكان محصلة هذا كله ان تمتعت مايقرب من ٦٠٠ منظمة دولية غير حكومية بما يطلق عليه « الوضع أو النظام الاستشارى Statut consultatif » لدى هذه المنظمات الحكومية طبقا لاشكال وصيغ متنوعة ، والواقع ان استخدام مصطلح « وضع أو نظام statut » هو استخدام في غير موضعه في هذا الاطار ، لأن المسألة كلها لا تخرج عن عدد من القواعد تصدرها وتطبقها كل منظمة دولية حكومية على حدة وعلى اساس هذه القواعد تقوم كل منظمة دولية حكومية باستشارة بعض المنظمات غير الحكومية . ان اضافة أو سحب الوضع الاستشارى وكذا تجديد سبل ووسائل هذه الاستشارة هو مما يدخل في صميم الاختصاص المنفرد للمنظمة الدولية الحكومية ويقرره وحدها على اساس تميزى ، ومن ناحية أخرى فلا تتطوى ميزة التمتع بالوضع الاستشارى على اى اعتراف بالشخصية المعنوية أو تضيف اية صلاحيات قانونية أخرى خارج اطار آلية التعامل الاستشارى ذاته .

وعلى الرغم من هذا القصور المؤسسى فقد سمح نظام الوضع الاستشارى بإقامة نوع من التعاون المفيد بين المنظمات الدولية الحكومية التى تجسد مصالح الدول وبين المنظمات غير الحكومية التى تجسد مصالح ومثاليات محددة . ويرتكز هذا التعاون على دائرة من الاتصالات والمعلومات ويؤدى الى اسهام خصب في العادة من جانب المنظمات غير الحكومية في أعمال المنظمات الحكومية ، ويتخذ هذا الاسهام شكل المشاركة في مناقشة المسائل المطروحة داخل المنظمة أو القيام بمهام ميدانية محددة في اطار المهام الميدانية للمنظمة الحكومية . وهكذا تتعاون المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية في عمل وتطبيق برامج التنمية التى تقوم بها المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة .

واذا ماقتصرنا على هذا الجانب من المشكلة فرما تولد لدينا انطباع بأن هناك تراجعا خصبيا ومشيرا بين نشاط القطاع الخاص ونشاط القطاع العام على المستوى الدولى . لكن الواقع ان العلاقة بين القطاعين ليست على هذا النحو من البساطة او التوافق الذى قد يبدو للؤل وهلة .

فلولا : نجد أن « الوضع الاستشارى » يمر بأزمة منذ عدة سنوات . وترجع هذه الأزمة الى فقدان المنظمات الدولية الحكومية للثقة في عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية . ولقاومة التنفيذ المستتر الذى تحاول عدد من الدول ممارسته من خلال أنشطة بعض المنظمات الدولية غير الحكومية الخاضعة لها ، فقد اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى في ٢٣ مايو ١٩٦٨ ترتيبات جديدة لتنظيم عملية التشاور مع المنظمات الدولية غير الحكومية . ويهدف هذا النص من سلطة رقابة المجلس الاقتصادى والاجتماعى وخصوصا فيما يتعلق بمصدر الأموال التى تحصل عليها المنظمات الدولية غير الحكومية ، كما يخول له الحق في سحب ميزة تمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالوضع الاستشارى في الحالات التالية :

أ) اذا ما ثبت بما لا يقبل الشك ان حكومة ما تمارس ضغوطا سرية ، من خلال الاغراءات المالية ، لحث منظمة ما على القيام بأعمال تتعارض مع اهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ب) اذا ما أسرفت منظمة ما في استخدام الميزة التي يتيحها لها تمتعها بالوضع الاستشاري للقيام على نحو منظم بأعمال غير مبررة ومدفوعة باعتبارات سياسية ضد دول أعضاء في الأمم المتحدة بما يشكل خرقا للمبادئ التي تضمنها الميثاق أو تعارضا مع هذه المبادئ . (مادة ٣٦) .

وأقل ما يمكن أن يقال في هذا الشأن هو أن مثل هذه الترتيبات تدل على وجود بعض الشكوك تجاه المنظمات غير الحكومية التي أصبحت حرية عملها موضعاً لرقابة صارمة .

— شكل ٨١ —

وكانت اليونسكو قد اتخذت قراراً في ٧ نوفمبر ١٩٧٠ يأمر بإجراء تحقيق حول المنظمات الدولية الحكومية التي ثارت شكوك حول قيامها بالتعامل مع الأنظمة التي تمارس التفرقة العنصرية (افريقيا الجنوبية ، روديسيا ، البلاد الافريقية الواقعة تحت سيطرة الاستعمار البرتغالي) . وكانت نتيجة هذا التحقيق هو وقف اليونسكو للتعامل مع حوالي ٤٠ منظمة دولية غير حكومية وبالتالي فقدت هذه المنظمات ، مؤقتاً على الأقل ، وضعها الاستشاري لدى اليونسكو . وفي اليونسكو أيضاً تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتعامل مع حكومة غوموزا وتمارس نشاطاً على الأرض الفورموزية موقفاً مشابهاً بسبب اعتراض حكومة الصين الشعبية على نشاط هذه المنظمات .

ولهذين الحادتين مغزى يؤكد غلبة الاتجاه الحالي داخل المنظمات الدولية الحكومية والذي يرى في نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية مجرد نشاط مساعد أو مكمل لنشاط الحكومات . وإذا قدر لهذه النزعة أن تسود فإن ذلك يعني نهايةاً للتعاون المتكافئ بين هذين النوعين من المنظمات على أساس من المساواة ، وسوف تجد المنظمات الدولية غير الحكومية نفسها مستوعبة تدريجياً داخل نظام الدول القومية والتي تعد المنظمات الدولية الحكومية أحد عناصره .

وترتبط هذه الملاحظة بملاحظة أخرى ، فعندما بدأت المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب بشكل منتظم ورقة « الوضع الاستشاري » فقد أوقعت نفسها في مصيدة يصعب الفكك منها . ولأن هذه المنظمات قد سعت بطريقة منظمة الى الحصول على تأييد الدول والمنظمات الدولية الحكومية فقد تركت نفسها تساق نحو طريق للتعاون بدأ زائفاً منذ البداية . ورغم أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية لم تكن تبني وجهة نظر متعارضة كثيراً مع وجهات نظر الدول فإن المنظمات التي سعت وحصلت على الوضع الاستشاري قد انتهت بالانضواء تماماً تحت لواء ورحمة الدول والانخراط في اللعبة التي تحمّد الدول قواعدما من خلال المنظمات الدولية الحكومية التي تسيطر على طريقة وفحوى أدائها .

شكل رقم (٨١)
المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بالوضع الاستشاري
لدى المنظمات الدولية الحكومية

الأحزاب	الفترة ٣	الفترة ٢	الفترة ١	
٥١١	٣٢٤	١٧٠	١٧	المجلس الاقتصادي الاجتماعي
	٨٨			الصندوق الدولي لرعاية الطفولة
٥٣	٢	٢٦	٢٥	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٣٢	—	—	—	منظمة الأمم المتحدة للتربية والصناعة
	١٠٩	١٢٧	٣٥	اليونسكو
	٧١	٣٧	١٧	منظمة الأغذية والزراعة
	٨٧	٩	٦	منظمة العمل الدولية
١٠٥				منظمة الصحة الدولية
٣١				منظمة الطيران المدني الدولي
٣٥				الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
١٧				منظمة الأرصاء العالمية
٢٥				المنظمة الحكومية الاستشارية للملاحة البحرية
٢٩				الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٢٨				المجلس الأوروبي
٦٢				منظمة الدول الأمريكية

ملحوظة : تتعلق الفترة الأولى بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي تظهر اهتماماً رئيساً بمعظم أنشطة المنظمة الدولية الحكومية على الاعتبار . أما الفترة الثالثة فتتعلق بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي تظهر اهتماماً ببعض النواحي المحددة لهذا النشاط . وأخيراً تتعلق الفترة الثالثة بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي تحتفظ بالمنظمات الدولية الحكومية بمقها في التشاور معها عند الحاجة . ويتوقف طرق الصلوات داخل هذه الفئات الثلاث على القواعد التي تضعها لهذا الغرض كل منظمة دولية على حدة .

الشكل رقم ٨٢

قائمة بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي

تحتل بمعاملة تفضيلية خاصة من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة .

- التحالف العالمي الدولي .
- الفرقة الصليبية الدولية .
- الاتحاد الدولي للتقنيات الحرة .
- الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين .
- الاتحاد الدولي للتقنيات المسيحية .
- الاتحاد الدولي للسلطات المحلية .
- المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال .
- اتحاد البرقالات .
- الاتحاد العالمي لربطيات الأمم المتحدة .

وهنا تكمن المفارقة في أن هذه المبادرة الخاصة قد انتهت بدعم نظام للعلاقات والتوجهات قامت هي أساسا في البداية لكي تظهر تميزها عنه .

وهكذا فانه يتعين علينا الان نندخ بالمظاهر الخارجية . فالتنظمات الدولية غير الحكومية ليست في وضع يسمح لها أن تنافس الدول جديا كفاعلين رئيسيين على مسرح العلاقات الدولية . ويرجع سبب ضعفها هذا الى تشتت مراكز المصالح ، وعدم كفاية التوايا الطيبة وحدها على أن توحد من أفعالها وسلوكها لكي تفرض وجهة نظرها على محاورها ، كما يرجع أيضا الى الانقسامات التي كثيرا ما تنصيب قدرة هذه الجماعات الخاصة على الفعل حتى الآن ، بالإضافة الى اسباب تتعلق بالتكتيك الذي قاد المنظمات الدولية غير الحكومية الى طلب دعم الدول والبحث عن رعاية من جانب المنظمات الدولية الحكومية . وبالطبع فانه لا يمكن ان تكر التتبع التي تحققت في هذا الميدان ، فالرابط بين المبادرة الخاصة وبين ممارسات السلطات العامة على المستوى الدولي يمثل في حد ذاته نتيجة لا يمكن تجاهلها أو إهمالها . ولابد أن ننهي أنفسنا من أن تعدد المبادرات الخاصة في العلاقات الدولية قد ساعد الحكومات ، في ظروف معينة ، على التوصل الى حلول للمشكلات وتخطى العديد من العقبات . فهل كان يمكن ، على سبيل المثال ، أن تقوم للمؤسسات الأوربية التي تم الاتفاق عليها في بروكسل قائمة بدون المبادرات والأنشطة التي قام بها مناضلو الحركة الأوربية ؟ كذلك فان التقدير الوافية والدقيقة التي تنشرها كل عام حركات مثل منظمة العفو الدولية والتي تدعى تجاوزات السلطة التي ترتكبها الحكومات في كل بلاد العالم (الحبس بدون وجه حق ، الهجمات الصورية ، التعذيب ، الاغتيالات أو « اختفاء » الأشخاص) تعد اسهاما في مجال الدفاع عن حقوق الانسان التي تهتم الدول عادة بالتضي بها دون أن تحميا عملا . وبدون هذا الجهد الكبير من جانب هذه الجماعات المناضلة فلا بد وأن يفقد الرأي العام العالمي إحدى نقاط ارتكازه الأكثر صلابة .

ولكن الأمر لا يتجاوز أبعد من كونه مجرد دور مكمل . فلا تزال المبادرة الخاصة في هذا المجال شديدة البلبلة والتشتت بحيث لا يمكن أن تشكل جبهة موحدة في مواجهة المبادرات التي تقوم بها الدول أو تنتظر منها أن تطرح نموذجا بديلا للتعامل في المجتمع الدولي . ان التحدى الذي تتلوه الشركات متعددة الجنسية هو تحد أكثر خطورة في الواقع ، وربما تتمكن المنظمات الدولية غير الحكومية ، من خلال هذه الشركات ، من أن تضع يدها على سر التجديد .

٢ — الشركات متعددة الجنسية :

قليل هي تلك الموضوعات التي تثير من الجدل والفضول مثلما يثير موضوع الشركات متعددة الجنسية . ومع ذلك فهذه الظاهرة ليست بالجديدة . ويكفي أن نشير هنا الى الظروف التي انبثقت

الرأسمالية في اطلوها ثم انتشرت في أنحاء العالم في القرن التاسع عشر . فعلى ضوء وفى حماية المذهب القاتل دعه يعمل — دعه يمر ، قامت شركات اوروبية عديدة (وخصوصا بريطانية وفرنسية وهولندية وألمانية) وكذا شركات امريكية واستوطنت العديد من البلاد لكى تسيطر بنفسها على عمليات الامداد بالمواد الخام التى تحتاج اليها وعلى المنافذ اللازمة لتصريف منتجاتها . (الشكل ٨٣) .

وفى هذا الاطار يتعين علينا أن نحدد موقع الجدل الذى ثار حول قضية الاستعمار : فقد اعتبر أنصار الليبرالية الأثوذكسية (من أمثال ج . ب . ساي J.B. Say ، وباستيا Bastiat وكوبدن Cobden) ان أى استيلاء على الحيز من جانب الدول الكبرى يعوق النمو والتقدم الاقتصادى . وعلى العكس من ذلك فقد ضغط أصحاب المشروعات من الرأسماليين بكل قواهم على الحكومات لكى تستولى على هذه الأرض أو تلك أملا فى أن تحميهم الدولة من المنافسة الأجنبية ولكى يتمتعوا بوضع احتكرى داخل هذه الأرضى المستولى عليها .

والواقع أن اتصال هذا الاتجاه الأخير قد أسهم فى اخفاء حقيقة الظاهرة : فعندما تقوم شركات بريطانية أو فرنسية أو بلجيكية أو هولندية بفتح فرع أو مقر لها فى عدد من المستعمرات التابعة لحكوماتها فإن هذه الشركات لا تبدو فى هذه الحالة وكأنها عنصر من أصل أجنبى وإنما تبدو كمؤسسة وطنية تخدم نشاطاتها بحجة داخل حيز قانونى موحد ومتكامل . وهكذا فلم يكن أثر ممارسة الدول المستعمرة للسيادة على المستعمرات مقصورا على حماية شركات التزوييل التى استقرت فيما وراء البحار فى مواجهة المنافسة الأجنبية ، وإنما سمح هذا الوضع باستخدامه كغطاء لحركة رأس المال والمبادلات التجارية التى كانت مقصورة — حتى ذلك الوقت — على الحركة والنمو داخل حدود الدولة الواحدة . وكان يتعين الانتظار حتى نهاية عصر الاستعمار ، أى حتى انتهاء علاقة التبعية ، لكى تبدو أنشطة الشركات الاستعمارية وكأنها أنشطة أجنبية وبالتالي تقع تحت طائل نوع أو نمط جديد من التحليل والتحخيص .

ولكن ماكان لهذا التحول أن يكفى وحده لابقاظ الرأى العام . فإذا كانت ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية تحتل مقدمة المسرح السياسى الآن ، فذلك لأن الظاهرة نفسها قد تماطت وغيرت من مواقعها . فمن ناحية اتسع نشاط هذا النوع من الشركات اتساعا مدهلا وهو ما يؤكد فى حد ذاته على صحة قانونين من قوانين الاقتصاد الرأسمالى الحر أولهما : التوحيد المتساعد لسوق تتكامل فيه كافة العناصر ، والنزعة نحو تركيز المشروعات . ومن ناحية أخرى فلم تعد الشركات متعددة الجنسية تكتفى بمد جسر بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وإنما يبدو أنها تفضل التوسع فى أنشطتها الآن داخل الدول الصناعية . وسوف تتأكد هذه الحقيقة اذا مألخذنا فى الحسبان معيار الاستثمارات المباشرة (الشكل رقم ٨٤) أو معيار انشاء القروع الجديدة (الشكل رقم ٨٥) اذ سنجد أن النتيجة واحدة ألا وهى أن وجهة التفضيل للشركات متعددة الجنسيات قد تحولت الى البلدان التى يسود فيها الاقتصاد

الشكل رقم ٨٤
الأصول المقابلة للاستثمارات المباشرة
التي قامت بها الدول المقدمة ذات الاقتصاد الحر ،
موزعة حسب الدولة المضيفة ، ١٩٦٧ — ١٩٧٥

الدول المضيفة ومجموعة الدول	١٩٦٧	١٩٧١	١٩٧٥
القيمة الاجمالية للأصول (بـمليارات الدولارات)	١٠٥	١٥٨	٢٥٩
توزيع الأصول (النسبة المئوية)			
الدول المقدمة ذات الاقتصاد الحر	٦٩	٧٢	٧٤
منها :			
كندا	١٨	١٧	١٥
الولايات المتحدة	٩	٩	١١
المملكة المتحدة	٨	٩	٩
ألمانيا الاتحادية	٣	٥	٦
دول أخرى	٣٠	٣٢	٣٣
دول نامية	٣١	٢٨	٢٦
دول الأفريك ^(١)	٩	٧	٦
دول النعيم الضيق ^(ب)	٢	٣	٣
دول أخرى	٢٠	١٧	١٧
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

أ — الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، دولة الإمارات العربية ، الكوادور ، جاين ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ليبيا ، الكويت ، نيجيريا ، قطر ، فنزويلا .

ب — جزر الأنتيل الفرنسية ، جاما باربار ، برمودا ، جزر كايمان ، بنما

المصادر : Centre des Nations Unies sur les sociétés transnationales, d'après Organisation de coopération et développement économique, Coopération pour le développement 1972 et 1976 (Paris) et Les actifs correspondant aux investissements directs du secteur privé des du C.A.D. dans les pays en voie de développement, état à la fin de 1967 (Paris); et des sources nationales.

النسخ رقم (٨٥)
تاريخ تصديدها ١٨٠
الهيئة العامة أو
(مصدر الفروع)

مجموعة الدول الغنية
مجموعة الدول المتنامية
الدول النامية
الدول الفقيرة
الدول الفقيرة جداً
الدول الفقيرة جداً جداً

Cambridge, : MIT

الشكل رقم ٨٧
الحصة الطبقية الواقعة تحت السيطرة الأجنبية
في مجال الصناعات الدوائية لعدد من الدول ، ١٩٧٥
(النسبة المئوية)

الدول ومجموعه الدول الحصة المئوية	حصة المبيعات (النسبة المئوية)
نيجييا	١٠٠
بلجيكا	٨٧
كولومبيا	٩٠
فنزويلا	٩٠
البرازيل	٨٨
كندا	٨٥
استراليا	٨٥
الدومينيكا	٨٥
المكسيك	٨٥
السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى (١٩٧٠)	٨٢
الهند	٨٠
ايران	٧٥
الأرجنتين	٧٥
المملكة المتحدة	٧٠
إيطاليا	٦٠
جنوب أفريقيا	٦٠
فنلندا (١٩٧١)	٦٠
السويد	٥٠
فرنسا	٥٠
البرمال (١٩٧٠)	٤٥
تركيا (١٩٧٤)	٤٤
النرويج (١٩٧١)	٤٠
للتيا الاتحادية	٣٦
سويسرا (١٩٧١)	٣٥
اليونان	٣٤
عصر (١٩٧١)	٢٨
الولايات المتحدة	١٩
اليابان	١٥
	١٣

المصدر : CENTRE DES NATIONS UNIES SUR LES SOCLEFS TRANSNATIONALES

الخارج لا تتمتع بالشخصية الدولية فانها تستطيع ، من ثم ، أن تقلت من رقابة أية قواعد خاصة ، إذ لا يمكن التعامل معها قانونا الا من خلال أنشطتها المحلية .

٢ - أما علم الاقتصاد فيفتح أمامنا ، لحسن الحظ ، أفقا أكثر أهمية واثرة . فالشركات متعددة الجنسيات هي المثل الحي على تطور الاقتصاد الرأسمالي . وهي تنمو نحو تحقيق وحدة السوق العالمية من فوق رأس التقسيم السياسي للعالم والحيز على شكل وحدات مستقلة . ولأن الدافع الأساسي وراء حركتها هو محاولة تحقيق الربح ، فانها دائمة البحث عن نموذج للاستغلال وتوزيع الموارد يقوم على اساس من العقلانية الشاملة *rationalité globale* . وهي من هذا المنظور ، تعتبر عاملا من عوامل التغيير والتحول البنوي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ايضا التي تلج بداخلها ، سواء عن طريق خلق مراكز جذب تنمية جديدة ، أو من خلال تهيئة مناخ ملائم لمقدم نمط جديد من أنماط تقسيم العمل على الصعيد العالمي ، أو بالاسراع من الاتجاه نحو تركيز المنشآت والعمل على قيام احتكارات جديدة . ويتفق انصار واعلاء هذه الظاهرة حول نقطة واحدة على الأقل وهي أن الشركات متعددة الجنسية تشكل في الوقت الراهن « أعلى مراحل الرأسمالية » .

ول هذا الأطار العام فاننا نجد أنفسنا مضطرين لادخال تعديلات قائمة على أساس وجود أنماط مختلفة من الشركات . ان الحيوية التي تكتنف عملية تحديد المصطلحات لمي أكبر دليل على تعقد الظاهرة وتلك حقيقة تبدو بجلاء من خلال قائمة التعريفات المختلفة التي قامت « داتار DATAR » بجمعها (أنظر الشكل رقم ٨٨) .

الشكل رقم ٨٨ : التعريفات المختلفة للشركات متعددة الجنسيات

تعريف ماي M. Bye الوحدة عبارة عن مجموعة منظمة من الوسائل الخاضعة لمركز موحد لاتخاذ القرارات وقادرة الكيبي المنتشرة من بلد واحد على تحقيق قدر من الاستقلال الذاتي في مواجهة السوق وتنتشر مؤسساتها المنتجة Grand Unité inter-territoriale في أكثر من بلد واحد . (G.U.I.)

الشركة الوطنية : <i>Entreprise nationale</i>	وهي تكون الهيمنة للوسائل المستخدمة في دولة المقر والقوانين هذه الدولة	تعريفات كيندلبرجر C. Kindelberger
الشركة متعددة الجنسية <i>Entreprise multinationale</i>	وهي شركة صادقة الحساسة تجاه التقاليد المحلية وتحتج السيادة والسياسات المحلية .	

المؤسسة الدولية Société
Internationale
وهي مؤسسة تقوم بعمليات شديدة الميوعة الى
الدرجة التي لا يمكن معها أن تقع في قبضة أية
سياسة وطنية لأية دولة من الدول ، وهو ما يعطي لها
قدرا من الحرية يمكنها ، إلى حد ما ، من اتخاذ
القرارات على ضوء مصلحة ومغالبه المؤسسة
وحدها .

تميزات بيولتر. Perlmutter الشركة ذات النزعة المرقية
Entreprise à attitude
éthnocentrique توجهها يكون نحو بلد المنبع

الشركة ذات النزعة اللاعرقية
Entreprise à attitude
Polycentrique توجهها يكون نحو البلد المضيف

الشركة ذات النزعة الجغرافية
Entreprise à attitude
Geocentrique وهي شركة عالمية التوجه

ر. رونسون الشركة الدولية
Entreprise internationale وهي شركة يتم فيها دعم العمليات الدولية عن طريق
مكتب هو جزء من القسم المركزي ويتولى ، فيما
يختص بالسياسات ، وضع كافة الاستراتيجيات
البدئية من أجل اختراق السوق الدولية بما في ذلك
القيام بالاستثمار المباشر

الشركة متعددة الجنسيات
Ent. multinationale وهي شركة تبنى خطتها ، سواء فيما يتعلق ببنيتها أو
بسياساتها ، على أساس القيام بالعمليات في الداخل
أو الخارج على قدم المساواة . وعندما تقوم الإدارة
بتخصيص موارد الشركة ، فإن الاعتبار الأساسي الذي
يحكم هذه المسألة هو تحقيق الأهداف المرجوة دون
الاهتمام بمسألة الحدود الوطنية . ونظرا لأن الملكية
والادارات المركزية تبقى في هذه الحالة في الواقع
وحيدة الجنسية ، فإن القرارات تصبح محاطة
للتأثيرات الوطنية .

الشركة عبر القومية
Entreprise transnationale هي مؤسسة متعددة الجنسية مملوكة ومدارة من
جانب أفراد ينتمون الى جنسيات مختلفة . ولهذا
السبب فإن القرارات تصبح يمتد عن أية رؤية
وطنية .

الشركة فوق القومية
 Entrepri se supranatio-
 nale
 هي شركة غير قومية لأجنسية لها من الناحية القانونية
 بسبب الإمكانية المتاحة لها في أن تسجل فقط لدى
 هيئة دولية تنشأ باتفاق دولي ، وهي الهيئة التي تقوم
 بالرقابة عليها وتحصل منها الضرائب الأثيرة .

تمهيف رولف S.E.Rolfe المؤسسة الدولية
 Société Internationale
 هي مؤسسة تمتلك وحفلات انتاجية موزعه على عدد
 من البلاد بحيث يكون هناك ٢٥٪ على الأقل من
 أصولها (فإن لم يكن لها أصول يتم التقدير على
 أساس ٢٥٪ من رقم الأعمال ، أو القوة العاملة ، أو
 صافي العمليات) موجود بالخارج .

الحر بدلا من البلدان النامية . ولايعنى هذا استبعاد حقيقة أن هذه الشركات تحول السيطرة على مواقع حاكمية سواء في الدول المصنعة حديثا (أنظر الشكل رقم ٨٦) أو في قطاعات انتاجية بعينها مثل قطاع صناعة الدواء (أنظر الشكل رقم ٨٧) . إلا أن الأرقام الاجمالية تكذب التفسير الكليكاتورى السائد والقاتل بأن العائد الذى حصلت عليه هذه الشركات من خلال أنشطتها في الدول النامية هو السبب الرئيسى وراء تخلف هذه الأخيرة .

وليست المشكلة بأقل الحاحا على الصعيد السياسى . اذ تخترق مبادرات الشركات المتعددة الجنسية كافة الجوانب والحدود ، وتثير في طريقها زواجع وتقليبات تؤثر على سوق العمل وعلى مستوى معيشة السكان وعلى حركة رؤوس الأموال وعلى أسعار الصرف وعلى توازن ميزان المدفوعات . فهل هذه التقلبات تأثيرات ايجابية أم سلبية على الدول (المصنعة) ؟ ذلك سؤال يتعين طرحه . إلا أن الحقيقة التى تتمتع بها هذه الشركات عند اختيارها للمكان الذى ترغب فى الاستقرار به أو الرحيل عنه يثير مشكلة من نوع آخر لايتوقف حلها بالضرورة على نتيجة السؤال السابق أى على حصيلة ماذا كان نشاط هذه الشركات ضارا أو مفيدا . ولايمكن لهذه التأثيرات أن تكون محايدة أبدا ، ذلك لأن مستقبل الدول المعنية يتوقف ، بقدر سوف تحول تحديده فيما بعد ، على قرارات يقوم مستثمرون خاصون أجنبان باتخاذها .

من هنا فانه من الأهمية أن نحاول أولا استخلاص السمات الخاصة بهذا النوع الجديد من الفاعلين الدوليين قبل أن نحاول تقويم الدور الذى يمكن لهذه الشركات متعددة الجنسية أن تلعبه في النظام الدولى ودراسة الوسائل الكفيلة بالرقابة على أنشطتها .

١ — السمات الخاصة بالشركات متعددة الجنسية :

مفهوم الشركة متعددة الجنسية هو من أكثر المفاهيم صعوبة في التحديد والتعريف بدقة . فالمصطلح نفسه مشكوك فيه لأن صفة « متعددة الجنسية » *multinationales* المقترنة به تنطبق في معظم الأحوال على شركات هي في حقيقة الأمر شركات وطنية أولا وقبل كل شيء .

١ — ولايمكن للقانون أن يسعفنا على أية صورة من الصور في هذا الصدد لأنه يتجاهل أصلا وجود هذه الظاهرة تجاهلا تاما . فمن الناحية القانونية يتعين أن يكون لكل شركة من الشركات جنسية معينة (تتحدد عادة بجنسية المقر) وهى تخضع من ثم لقانون الدولة التى تتمتع بجنسيتها . وتحاول نظرية تنازع القوانين ، التى تشكل النواة المركزية لمادة القانون الدولى الخاص ، أن تحل مشكلة أى من القوانين يطبق على هذا النشاط أو ذاك في حالة ظهور نزاع . ونظرا لأن الشركات التى تمارس جزءا من أنشطتها في

ويمكن ، من هذه التعريفات المختلفة أن نتوصل الى خلاصة ارشادية متوجزة :

أ) أن تعبير الشركة متعددة الجنسية ينسحب بالفعل على مجموعة من الأوضاع شديدة التنوع تبدأ من الشركة الوطنية التي تبحث عن توسيع نطاق عملياتها خارج الحدود وتنتهي بالشركات او مجموعة الشركات التي تتمكن بنيتها وتنظيمها من العمل بمنأى عن أية رقابة وطنية والتي تصل مباشرة بين شركاء عديدين منهم الخاص والعلم ، المحلي والدولي . ويقع بين هذين النوعين من الشركات ، شديدي الاختلاف والتطرف ، مجموعة عديدة من الأنواع الأخرى تدرج كلها تحت تعبير الشركات متعددة الجنسية .

ب) وتشترك جميع هذه الأنواع من الشركات في نقطة واحدة مشتركة على الأقل وهي : ان عملية تدويل الأنشطة تتم من خلال رؤية استراتيجية تحاول استخدام كافة الموارد التي يتيحها الحيز من خلال عمل متكامل .

ان اختراق الشركات للمجالات الاقتصادية الأجنبية لاهم الا من أجل الاستفادة ، في أنسب الظروف الملائمة ، بالمزايا التي تتيحها عملية التوطن في اماكن عديدة والتي منها : القرب من مصادر المواد الأولية ، الوصول المباشر الى سوق المستهلكين ، النظم الضريبية والجمركية ، مستوى الأجور ، ومقاومة المنافسة الأجنبية بأسلحة متكافئة .

لكن الشركة لا تستطيع أن تحقق الاستفادة المثل من هذه المزايا المتنوعة الا اذا كانت في وضع يسمح لها باستخدام كل هذه العوامل وإن تكون قادرة على أن تتحرك وإن تحرك انشطتها واستثماراتها من قطاع لآخر ومن بلد لآخر بالسرعة الواجبة . وكلما تمكنت الشركة من تنويع أنشطتها ومد نطاق عملها كلما تزايدت قدرتها على السيطرة على الظروف المتقلبة وضاعفت من قوتها وقدرتها على التأثير . ومن ثم فان استراتيجية الشركات المتعددة الجنسية لا يمكن أن تتحقق الا اذا انبثقت عن « عقل » مركزي واحد يمكنه أن يراقب في كل لحظة كل « مفاتيح » العمليات الاقتصادية والمالية والتقنية والتجارية والسياسية ويتمتع بأقصى قدر ممكن من حرية الحركة التي تمكنه من الاستفادة بأقصى قدر ممكن من تغير الظروف وايضا من الفروق البنيوية القائمة نتيجة التقسيم السياسي للحيز الاقتصادي . ولهذا السبب فان فعالية الشركة متعددة الجنسية تتوقف على قدرة القيادة المركزة في مقر الشركة الأم على التنسيق والرقابة على أنشطة الفروع والشعب المختلفة .

ومع ذلك فان السمات التي يميزنا علم الاقتصاد على فهمها قد تقصر ، رغم أهميتها ، عن استيعاب جوانب الظاهرة وتترك في الظل جانباً أساسياً من هذه الجوانب . وهنا تكمن أهمية ملاحظة

فرانسوا بيرو F. Perroux الثاقبة : « يتطوى التفسير النظري للمبادلات الخارجية على تناقض جوهري : فهو يصورها أو يجلدها طبقا لشروط السوق بينما هي تخص وتجري في عالم تسيطر عليه السلطة السياسية »^(٤) . وعند هذه النقطة بالتحديد فإن علم الاقتصاد عليه ان يسلم الازية الى علم السياسة الذى يتعين عليه بدوره وضع ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية فى الاطوار السياسى الذى توجد فيه .

٢ - الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية فى النظام الدولى :

إلى أى حد يمكن اعتبار الشركات متعددة الجنسية بمثابة فاعلين مستقلين قادرين على منافسة لو ربما الاحلال محل الفاعلين التقليديين من أمثال الدول ؟ على هذا السؤال يمكن الرد بنوعين من الاجابة .

فالبعض يلفت النظر دوما الى ان كبرى الشركات متعددة الجنسية قد بلغت من الضخامة والقدرة المالية حنا يفوق ما يتمتع به فى هذا الميدان عدد كبير من الدول ذاتها . وهذه حقيقة لأننا اذا ماقلنا الميزانية السنوية لكثيرات هذه الشركات مع ميزانية الدول فسنجد أن هرم تسلسل القوة يفصح حيطد عن ترتيب لايمكن توقعه ، وهو مايلظهر الشكل ٨٩ .

وترتبطا على هذه الملاحظة فقد نجد أنفسنا أكثر ميلا لتقدير أن مراكز القوة قد تركزت بالفعل وأن الشركات متعددة الجنسية فى طليقتها للاحلال محل الدول . ولم تكن السلطات الروحية هى آخر من أقر بهذا الوضع . وكان الباب بولس السادس قد استنكر ، فى خطابه الرسول الى الكاردينال روى Roy (١٩٧١) الخطر الذى تمثله الشركات متعددة الجنسيات فى هذه العبارات : « اننا نشهد اليوم عصرا تحتفى فيه الحدود الوطنية تحت ضغط نظم الانتاج الجديدة وظهور قوى اقتصادية جديدة تتمثل فى الشركات متعددة الجنسية التى تستطيع من خلال تركيزها ومرونة الوسائل التى فى حوزتها أن تبني استراتيجيات مستقلة الى حد كبير فى مواجهة السلطات الوطنية العاملة وبالتالى تنأى بنفسها عن أية رقابة من وجهة نظر الصالح العام . ان التوسع فى الأنشطة التى تقوم بها مثل هذه التنظيمات الخاصة يمكن أن يقود الى ظهور أشكال تصفية للسيطرة فى المجالات الاجتماعية والثقافية ، بل والسياسية أيضا » .

وقد عبر أحد أعضاء المجمع الكنسى الروماني الذى انعقد فى أكتوبر ١٩٧١ عن هذا المعنى حين أعلن أن أعنى القوى فى العالم (أى الشركات متعددة الجنسية) « ليست اعضاء فى الأمم المتحدة » .

وعلى العكس من ذلك يعتقد البعض الآخر أن قدرة السلطة السياسية على التدخل لاتزال حاسمة فى هذا المجال وان معظم الشركات متعددة الجنسية ليست سوى ادوات فى خلدمة السياسات الحكومية . وتلك هى اطروحة فرانسوا بيرو الذى يقول :

الشكل رقم ٨٩
الميزانيات بمليرات الدولارات (١)١٩٦٨

٩٥٢	الولايات المتحدة
١٥٢	المملكة المتحدة
٩٦	جزر موروز
٨٦	إيطاليا
٧١	اليابان
٧	كندا
٥٩	مستندارد أويل
٥٩	نرويج
٥٩	سويسرا
٦٦	السويد
٦٥	جزر الكناريات
٦٤	هولندا
٦١	كولمبيا
٦٩	أ. ب. ب. ام
٦٦	موريل أويل
٦٥	بلجيكا
٦٣	يونان
٦١	بنما
٦	أستراليا

(١) إن المقارنة بين الدول والشركات متعددة الجنسية من زاوية « الميزانيات » من شأنها أن تعطي الرأي العام بالدول بسهولة . لكنها مقارنة مضللة لأن هذه الأرقام تعبر في ناحية عن رقم الأعمال ، الذي يقابل الخصائص المقدمة (في صورة بضائع أو خدمات) ، كما تعبر في ناحية أخرى عن ذلك الجزء من الدخل القومي العام الذي تستقطبه السلطات العامة للقيام بوظائف حيوية (بدءا من التعليم وإصلاح الطرق وانتهاء بالدفاع) . وإذا كان للمعيار هو مجرد حجم الأصول المحسولة دون أي اعتبار لطريقة استخدامها فإننا يمكننا القول أن لجنة شركة ما من الشركات الفرنسية للزئمة « أخرى » من دولة المربحية ما مجرد أن اللجنة لديها « ميزانية » للصرف على راحة أعضائها أكبر بالفعل من ميزانية العديد من حكومات الدول النامية . إن مثل هذه المقارنة قد تكون مفيدة لتقديم معنى للعبء في الدول النامية . ولكنها غير ذات دلالة عند تقرير القوة .

« ان المجموعة التي يطلق عليها المجموعة الوطنية *ensemble national* ليست في الواقع سوى حالة مركبة من الاحتكارات الكبرى او من جماعات اقتصادية ومالية كبيرة تمارس استراتيجيات احتكار الأقلية *Oligopole* . وهذه الوحدات مرتبطة ارتباطا عضويا بالدول ، وعلى أحسن الفروض ، فان الدول هي التي توجهها وتراقب سلوكها . وعندما تقوم الدول بتحديد سياستها في التجارة الدولية فانها لا تتنازل بتاتا عما في حوزتها من وسائل أو عما تضيفه عليها صفتها السيادية : فالدول تمارس سلطتها . وهي تمارس سلطتها في المجال الاقتصادي للحصول على الكسب او لمساعدة رعاياها في الحصول على الكسب . انه وضع الأمر التاجر *le prince marchand* . لكن أكبر الدول الآن هي دول صناعية : فبنية الانتاج ، والمركب الآلي الذي يتيح للجماعة السياسية المنظمة أكبر ميزة ممكنة للتفوق لا يتضاءل الى مجرد الحصول على عائد مالي من المبادلات التجارية ، فقد أخذ الأمر الصناعي *le prince industriel* (الدولة) على عاتقه ، واقترح على هؤلاء الذين يهتمون عليه ، مهمة القيام ببناء هيكل صناعي يمكنه من بناء دعائم القوة وفي نفس الوقت تحقيق مزايا ملادية وهما خططان يدعمان ويهيئان بعضهما البعض على نحو دائم ومتبادل .^(٤)

ويؤدي كل من هذين التفسيرين الى تشخيص وعلاج مختلفين تماما . فطبقا للتفسير الأول نجد أنفسنا نواجه بنوع جديد من السلطة ، هو نوع ضار بقدر ما هو خفي وتصبب السيطرة عليه . أما التفسير الثاني فهو يرى في الشركات المتعددة الجنسية مجرد عملية اخراج حديثة للإمبريالية القديمة التي تلتحم في اطارها على الدوام مطامع السلطة السياسية مع المصالح الخاصة بهدف تحقيق سيطرة مجتمع ماعلى آخر .

ولكي نرجع رأى فهى على آخر فانه من الضروري أولا أن نميز بين نوعين من المواقف : الموقف المتعلق بالشركات الوطنية التي قد انشطتها الى الخارج ، والموقف المتعلق بالشركات التي يمكن اعتبارها ، سواء من حيث البنية او التنظيم الداخلى ، وحدات مستقلة استقلالاً حقيقياً عن الدول .

حالة الشركات الوطنية التي قد أنشطتها خارج الحدود :

تبرهن الخبرة المشتركة كما تؤكد المسوح الإحصائية على أن اصطلاح « الشركات متعددة الجنسية » ينطبق في احيان كثيرة على شركات وطنية (مثل جنرال موتورز ، وفات وريغو) ، تمارس جزءا من نشاطاتها خارج البلد الذى ولدت فيه والتي لا تزال تتخذ منه مقرا رسميا لها . في مثل هذا السياق فانه من المشروع تماما أن نعتبر أن مثل هذه الشركات تمثل عنصرا من عناصر النفوذ تمارسه دولة ما وتتأثر به أخرى . ولكي تتمكن من تحديد طبيعة علاقة القوة التي تسهم الشركات متعددة الجنسية في اقامتها بين دولتين ، فانه يتعين علينا أولا ان نقوم بتحليل الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية داخل كل من طرفي أو قطبي العلاقة .

أولاً ولنبداً يبحث وضع قطب التأثير الموجب — أي الدولة التي تبتغي منها محاولة الهيمنة على دولة اجنية — ونفترض أن هذه الرغبة في التوسع تعبر عن نفسها في صورة محاولة للاختراق الاقتصادي اعتماداً على المبادرة الخاصة . من المؤكد أنه يمكن العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال زرع عدد من الشركات داخل اراضي الدولة الأجنبية ، لكن نفس هذه المحاولة يمكن أن تتم من خلال سياسة تجلوية نشطة تعتمد على عملية منظمة لاغراق السوق او لاهانة الصادرات . وكان هذا هو الوضع بالنسبة لليابان والذي استمر لفترة طويلة . فالاممالية الاقتصادية لاتحر بالضرورة بمرحلة زرع فروع وشعب للشركات الوطنية في الخارج .

ومع افتراض أن هذه الوسيلة تستخدم بالفعل — ومن الواضح أن هذا هو الحال ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة ولكن ايضا بالنسبة لمعظم البلدان الأوروبية المتقدمة صناعياً — فإنه من الأهمية بمكان ان نحاول هنا أن نفهم على من تقع المسؤولية في هذه الحالة وما اذا كانت مسؤولة مشتركة تتحملها كل من السلطات العامة والمبادرة الخاصة .

فقد يكون من مصلحة الحكومة أن تشجع توسع شركاتها فيما وراء الحدود وذلك لأسباب استراتيجية : (ضمان الامدادات من المواد التي لاغنى عنها بالنسبة للدفاع القومي : البترول ، اليورانيوم ، ... الخ) أو لأسباب دبلوماسية (دعم النفوذ الوطني في اقليم أو دولة ما) ، أو لأسباب اقتصادية (زيادة الدخل القومي اعتماداً على مكاسب خارجية) . ولكن قد يكون من مصلحة الحكومة ايضا ان تفرقل عملية التوسع التي تترجم على أنها هروب لرؤوس الأموال الى الخارج لانها لاتحقق عائدات في الأمد القصير (إذ يتعين الانتظار فترة تتراوح بين ١٥ ، ٢٠ عاما قبل أن تدور رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج عائدات مجتمعة) والتي قد يضر غيابها بعملية تنمية الاقتصاد الوطني نفسه . وليس الأمر هنا مجرد محض افتراض نظري لأن الانتقال المكثف لرؤوس الأموال الأهمية الى الخارج كان هو السبب الرئيسي في الواقع وراء العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأهمية وتزايد البطالة داخل الولايات المتحدة نفسها . لكن عملية تدفق رؤوس الأموال الأهمية الى الخارج بدأت تنحسر اعتباراً من ١٩٧٤ ، وشجع على ذلك تخفيض سعر الدولار الذي أدى بدوره الى تشجيع الصادرات الأهمية المنتجة في الولايات المتحدة وارتفاع تكلفة المشاركة الأهمية في الشركات الاجنية وفي المقابل فقد بدأت رؤوس الأموال « البترولية » والأوروبية ايضا في التدفق أكثر فأكثر على الولايات المتحدة الأهمية . واذن فالقول بوجود توافق اوتوماتيكي وفوري بين المصالح الوطنية ، التي تحرسها السلطات العامة ، وبين التوسع في أنشطة الشركات الخاصة خارج الحدود ، هو قول يصدر عن رؤية تبسيطية للأمور وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بدول الاقتصاد الرأسمالي .

ولنلاحظ أولاً : أن الشركات العاملة في اطار نظام ليبرالي تتمتع بحركة متناورة كبيرة تمكنها

من القيام بنقل رؤوس الأموال دون أن تكون مضطرة الى الحصول على تصريح مسبق بذلك من الحكومة وايضا دون أن تكون مطالبة بأن تقدم حسابا لأحد . ولنلاحظ ثانيا : أن استراتيجيات الشركات تحكمها اساسا لعبة المنافسة . وإذا ما نظرنا الى عملية غزو رؤوس الأموال الامهكية لأوروبا ، من هذه الزوية ، سوف نجد أن هذا الغزو كان بمثابة عملية دفاعية مكنت الشركات الأمهكية من التمتع بالازمان والشروط الميسرة القائمة في اوربوا ، وبالتالي استخدلم اسلحة متكافئة لمنافسة انتاج الشركات الأوربية . وقد أوضح احد التقارير الذى أعدته مدرسة التجارة التابعة لجامعة هارفرد هذا الجانب ، الذى لم يلتفت اليه طويلا ، من جوانب الظاهرة ، يقول التقرير :

« تنطوى معظم الاستثمارات الامهكية المباشرة في الخارج على سمة دفاعية بمعنى أن المستثمر يحاول دائما الاحتفاظ بمكانته في السوق العالمية وعلى الرغم من أن الشركات الأمهكية تفضل العمل داخل الولايات المتحدة الأمهكية .. الا أن هذه الشركات لم تعد تستطيع الاستجابة الى احتياجات السوق سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها اعتادا على الوحدات ، المقامة داخل الولايات المتحدة . وهنا فلذا ما حاولت الشركات الأمهكية أن تحصر نشاطها في اطار امركى صرف فلها سوف تفقد أسواقها لصالح الشركات الأجنبية ، التى هى عادة ماتكون اوروبية أو يابانية .

...ويدو بديهيأن هذه الشركات ماكانت لتقبل على قبول المخاطر التى تنطوى عليها عملية الاستثمار في الخارج مالم تكن مضطرة الى ذلك لاقناذ أسواقها . كذلك نجد أن المستثمرين الأمهكيين مضطرون عادة الى التدخل والقيام بنفس العمل في الدول الأقل نموا ، لأنه اذا كانت الشركات المحلية غير قادرة على تدبير الاستثمارات اللازمة لاشباع احتياجات السوق ، فإن الشركات الأوروبية ، أو اليابانية هى شركات قادرة وجاهرة للعمل . وهكذا نجد أن للاستثمارات الأمهكية المباشرة في الخارج ، بما في ذلك تلك الموجهة نحو الدول الأقل نموا ، طابعا دفاعيا ⁽¹⁾ .

وإذن فإن قيام الشركات بالاكثار من استثماراتها في الخارج يتم في الواقع لخدمة مصالحها الخاصة باكثر مما يتم لخدمة المصالح العامة للدول التى تنتمى اليها . لكن ذلك لا يمنع هذه الشركات من أن تطلب المعونة والحماية لدى السلطات العامة ، والتي عادة ماتكون في وضع يمكنها بالفعل من الاستجابة لهذه المطالب عن طريق اجراءات داخلية ، كمنح مزايا ضريبية ، أو خرجية مثل التدخل الديبلوماسى أو العسكرى المباشر ، ولكن السلطات العامة قد ترفض ايضا تقديم مثل هذه التسهيلات ان هى قدرت ان المصالح الخاصة لهذه الشركات تتعارض مع المصالح العامة .

ومن الأهمية بمكان ، قبل أن نؤكد اختلاط وتداخل المصالح الخاصة مع المصلحة القومية والنظر الى جميع الشركات التى تقوم بالاستثمار في الخارج على أنها مجرد عوامل مساعدة للاممية السياسية ، ان نخصص طبيعة علاقة القوى التى تقوم بين هذه الشركات وبين السلطات العامة ، في كل حالة على

حدة . وتتحدد علاقة القوى هذه عن طريق الجمع بين عدد من العوامل الهيكلية والعوامل الظرفية او
الوقتية المؤثرة .

وفي مقدمة العوامل الهيكلية ذات التأثير في هذا المجال ماتستطيع أن تقوم به هذه الشركات من
ضغط على الاقتصاد القومى بسبب مائلكه من عناصر القوة الذاتية ، ومن ثم فإنه يتعين علينا أن نأخذ
في الاعتبار ليس فقط عدد الشركات التى تقوم بالاستثمار فى الخارج ، وإنما أيضا حجم النشاط العام
لهذه الشركات ، ونسبة الأنشطة الداخلية الى الأنشطة الخارجية ، والمكانة التى تحتلها هذه الشركات من
حصوله الانتاج القومى (النسبة المئوية من الناتج القومى العام) . وفى هذا الإطار فالتا نجد أن الشركات
الأمريكية تعتبر بلا جدال ، فى موقع قوة أفضل فى مواجهة الحكومة . ولهذا فليس من المدهش ، والحال
هكذا ، ان تتمتع الشركات الأمريكية بحماية شاملة فى هذا الصدد وأن تتفادى الحكومة الأمريكية او
تسمح أحيانا بل وتشجع أحيانا أخرى تدخل الشركات الأمريكية المتهور فى الشؤون الداخلية للدول
الأخرى (مثل تدخل شركة I.T.T فى الشؤون الداخلية لشيلى) . لكن علاقات القوى ليست دائما فى
صالح الشركات فى كل الدول .

كذلك يمكن أن تؤثر تقلبات الظروف على الاستراتيجية المشتركة للحكومات والشرعات ، وفى هذا
السياق لا يستطيع الزعماء أن يتجاهلوا تماما ضغوط البيئة الداخلية أو الخارجية . فمتذ أن بدأت
التقاهات العمالية الأمريكية تصعيد هجماتها ضد الشركات الأمريكية اصبح من الصعب تماما على
الحكومة الأمريكية ان تستمر فى دعمها غير المشروط للاستثمارات الخارجية . وفى الوقت نفسه فقد تجد
الحكومة نفسها مضطرة الى التضحية ببعض المصالح الخاصة استجابة لمقاومة هذه المجموعة أو تلك من
الدول لاستثمارات بعضها ، وذلك حفاظا على مصالح دبلوماسية أو عسكرية .

وإذا كان تقديرنا بشكل عام هو أن السلوك الدولى للشركات الوطنية ينفرد فى إطار سياسة
للسيطرة ، فإن درجة التوافق بين المصالح الخاصة والسلطات العامة شديدة التغير . ولايكفى هذا القدر
من التحليل ان يحسم السؤال المتعلق بمعرفة ماإذا كانت هذه الشركات هى مجرد أدوات معلونة فى يد
السلطات العامة أن هى على العكس من ذلك تعد بمثابة فاعلين مستقلين .

ب (ولنبعث الآن وضع قطب التأثير السالب — أى الدولة التى تتوطن فيها أنشطة الشركات
الاجنبية .

يعتبر اسهام رؤوس الأموال الاجنبية فى العادة ، على الأقل فى المرحلة الأولى ، بمثابة عنصر ايجابي
فى عملية التنمية الوطنية .

فالمعملية الاستثمارية هي في الواقع عملية منشئة للوظائف وعامل من عوامل التجديد . ولقد وعى زعماء الدول المتخلفة تماما هذه الحقيقة وهم الذين يحثون بأنفسهم عادة رؤوس الأموال الأجنبية على التدفق الى بلادهم . ولكنهم ليسوا وحدهم في هذا المضمار ، فقد سبقهم زعماء دول أوروبا الغربية الى الترحيب ، عام ١٩٤٧ ، بالمساعدات المقدمة لهم في اطار مشروع ملرشال . بل وقامت في فرنسا منازعات بين الزعماء المحليين كل منهم يحاول اجتذاب الاستثمارات الاممية الخاصة في دائرته (مثال النزاع الذي قام بين شابان دلماس وبين سيفان شراير حول مكان اقامة مصنع فورد) .

وكثيرا ماتبدى الحكومات قلقها اذا ماقامت الشركات متعددة الجنسية بالانسحاب (أو بمجرد التهديد بالانسحاب) ، مثلما حدث في بلجيكا عام ١٩٧٦ . وعادة يتبارون في التودد نحو هذه الشركات طمعا في اجتذابها للاستقرار على اراضي دولهم . وقد لاحظ باسكال أوردونو P. Ordonneau أنه « من السهل على أية امة أن ترفض فقدان استقلالها الذي يمكن أن يجوه عليها وضع التبعية الاقتصادية بالنسبة للخارج ، ولكن من الصعب على اية امة متقدمة ان تتمكن من اقناع مواطنيها بنتائج هذا الرفض : اذ أن رفض التبعية قد يؤدي الى تخفيض ملموس في مستويات المعيشة على أثر استحالة امداد الاقتصاد بما يحتاجه من أدوات الاستهلاك والتجهيزات .. ومن الملفت للنظر أن جميع الدول (ربما باستثناء الصين) ، متقدمة كانت أو متخلفة ، اشتراكية كانت أم ليبرالية ، لاترفض الاستثمارات الأجنبية » .

ان ضرر المعملية الاستثمارية لايتظهر في الواقع الا منذ اللحظة التي تشكل فيها الرقابة المفروضة من الخارج على الاستثمارات عقبة على طريق التنمية الوطنية . ويتوقف هذا الوضع نفسه على سلسلة من العوامل منها : عدد الشركات الأجنبية ، حجم نشاط هذه الشركات مقارنة بنشاط الشركات الوطنية ، التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية ، الوضع الجيوبوليتيكي للنفوذ الأجنبي داخل الدولة (احتكار النفوذ من جانب دولة مأم تعدد مراكز هذا النفوذ) . واذا ماضربنا مثلا واحدا في هذا الاطار فاننا نقول ان احتكار توزيع الكوكاكولا قد يكون مصدرا خرافيا للربح بالنسبة للشركة الاممية التي تملك حق الاختراع ، ولكنه قد لا يؤثر اطلاقا على حرية اتخاذ القرار في دولة عربية ، بينما نجد أن السيطرة على سوق العقول الالكترونية يمكن أن يؤدي الى خلق ظاهرة تبعية حقيقية من شأنها أن تؤثر تأثيرا فعليا على قدرة دولة من الدول على التنمية اقتصاديا أو عسكريا .

وفي مواجهة مثل هذا النوع من الاخطار توجد لدى الزعماء السياسيين جمعة من وسائل الفعل والفعل المضاد . اذ يمكنهم اتخاذ اجراءات قانونية (اصدار قواعد تميزية تطبق فقط على الشركات والنظم المؤسسية الأجنبية ، دعم اجراءات الرقابة ، ... الخ) ، أو اجراءات ضريبية (فرض ضرائب جديدة) أو مالية (منع إعادة تصدير الأرباح وفرض الالتزام باعادة استثمارها داخل الدولة ، الرقابة على أسعار الصرف) . ومن ناحية أخرى يمكنهم محاولة حث الشركات الأجنبية الاخرى على منافسة الشركات التي استقرت بالفعل لاعادة التوازن الناجم عن تضخم نفوذ دولة أو مجموعة من الدول (وفي هذا الصدد

يمكن أن تقرر ان بعض الدول تتمكن بسهولة شديدة من الحصول على الاستثمارات من كلا المصادر الرأسمالية والاشتراكية) . واعيا فيمقدور الزعماء اللجوء الى عملية التأمين ، وهى العملية التى تشكل السلاح البتار (أنظر الشكل رقم ٩٠) . ولكن سلاح التأمين سلاح ذو حدين لأنه يمكن أن يعود بالضرر على الدولة التى أشهرته اذا ما لم يكن بحوزتها من الفنيين مايكفى لإدارة الشركة المؤتممة او اذا لم تكن هذه الدولة قادرة على تصريف منتجات تلك الشركة فى الخارج او الداخل .

وهكذا نجد أن بحوزة الدول الصناعية العديد من الأسلحة فى مواجهة الغزو غير المنظم للاستثمارات الاجنبية على اراضيها . وعلى صلابة ارادتهم ومهارتهم فى استخدام هذه الأسلحة يتوقف ، جزئيا على الأقل ، سقوطها فى هوة التبعية أو. المحافظة. على الاستقلال .

جـ (فإذا قمنا بالتقريب بين ما يحدث داخل القطعين المعنيين فسوف نتوصل الى نتيجة مفادها أن آثار السيطرة التى يمكن أن تنجم بالفعل عن سلوك الشركات متعددة الجنسية ليست اثرا ثابتة أو دائمة constant كما أنها لاتأخذ بالضرورة شكلا موحدا uniforme . ذلك أن السياق الاقتصادى والمالى والتكنولوجى والسياسى الذى يشكل البيئة التى تمارس الشركات عملها فى اطلرها داخل كل من الدولة المضيفة ودولة المنبع ، هو الذى يحدد ثقل القبضة التى تمكن جماعة ما (دولة) من الامساك بتلابيب جماعة أخرى (دولة أخرى) .

الشكل رقم ٩٠
درجة السيطرة على الشركات الأجنبية بواسطة الدولة المقيمة
١٩٦٥ - ١٩٧٦

السؤال والاسئلة

[illegible]

وبدلا من أن نقدم تشخيصا شاملا فقد يكون من الأحرى ان نتعرف على النمط التنفيذ طبقا للمتغيرات التي تدخل في نطاق التأثير على اللعبة والتفاعلات التي قد تحدث بين هذه المتغيرات .

أ) إن حالة التبعية المطلقة تفترض توافر شروط ثلاثة مجتمعة هي :

— السمة الاحتكارية للتنفيذ الخارجى .

— التواطؤ الكامل بين المبادرة الخاصة والتأييد السياسى فى دولة المنيع .

— استيلاء الشركة الأجنبية على قطاع أساسى او تمتعها بوضع مسيطر فى الدولة المضيفة .

وهذا الظرف الحدى يمكن أن يمثل وضع الشركة الأنجلو — ايرانية فى الخمسينات او وضع « جمهوريات الموز Banana's Republics فى امريكا الوسطى . ويمكن توضيح هذا الوضع بيانيا بالرسم (انظر الشكل رقم ٩١) .

ب) ويتضح وضع التبعية النسبى عندما تبدو ملامح توتر داخل كل قطب ، القطب المسيطر والقطب التابع ، بين مصلحة السلطات العامة وبين مصلحة الشركات الخاصة ، بين الشركات الأم من ناحية ، وفروعها من ناحية أخرى (أنظر النموذج الثانى) . كذلك فإن نفس هذا الوضع يمكن أن ينجم اذا استطاعت الدولة التابعة تحقيق التوازن بين نفوذ قطبين خارجيين .

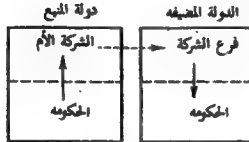
جـ) ويتحقق وضع التوازن عندما يكون كل طرف فى وضع يسمح له باختراق المجال الاقتصادى للآخر عن طريق شركاته الخاصة (أنظر النموذج الرابع) .

وبالطبع فإن هذه الأوضاع كلها هى اوضاع مبسطة للغاية ، اذ يستطيع كل من لديه الوقت ان يتصور عددا ضخما من التوزيعات انطلاقا من دراسة الأوضاع القائمة بالفعل ، لكن المهم هنا هو أن نأخذ فى الاعتبار كافة التوزيعات الداخلية والخارجية التى تتناسب مع كل من الأمثلة التى اعتمدناها ثم نقوم باستخلاص كل التفاعلات التى تحدث بين المتغيرات المعنية . ومن المرجح أن يؤدى تطبيق هذا النهج ، مع الدراسة المفصلة لتدفقات رأس المال ، الى الخروج بالجدل القائم حول الاممبالية الاقتصادية من المأزق الذى قادته اليه كل من محاولات فحص الاحصائيات الاجمالية او المعينات التى تم اختيارها على اساس تحكمى لاشباع احتياجات البوهنة .

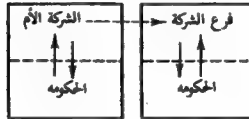
الشكل رقم ٩٩ :

تصنيف العلاقات بين الشركات متصلة الجنسية
والدول

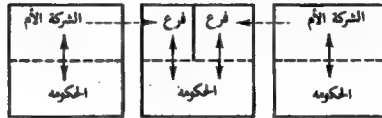
النموذج الأول : حالة التبعية الكلية



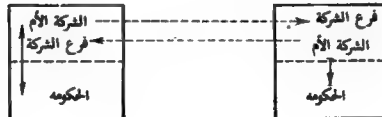
النموذج الثاني : حالة التبعية النسبية (الصورة الأولى)



النموذج الثالث : حالة التبعية النسبية (الصورة الثانية)



النموذج الرابع : حالة التوازن



وبعد هذا المحصر يمكن أن نتوصل ، على الأقل فيما يتعلق بالنموذج الأول من نماذج الشركات ، إلى نتيجتين :

(١) أن الشركات الوطنية التي لها فروع في الخارج يمكن أن تشكل بلابلدال عنصرا من عناصر السياسة الاممية ، سواء لامكانية استخدامها كوسيلة من وسائل الاحتراق من جانب الحكومات المنتسبة اليها أو لأن هذه الشركات تملك من التفوذ مايكفى لحمل الحكومات على تبنى فكرة الدفاع عن المكاسب التي تقو هذه الشركات بتحقيقها أو تلك التي تنوى العمل على تحقيقها في الخارج . وفي الحالة الأولى فانه لايمكن اطلاقا اعتبار الشركات التي تندرج في اطارها من قبيل اللاعبين المستقلين لأن مبادرات مثل هذه الشركات أو فاعلية لمؤسساتها على الصعيد الدولي تتوقفان كلية على مانحصل عليه من تأييد من جانب الحكومات . وفي اطار هذه الفرضية تصبح الشركات مجرد مصدر أو اداة لظاهرة اممية تستفيد منها الجماعة السياسية التي تنتمي اليها هذه الشركات .

(٢) لكنه لايمكن لنا على النول أن نطابق تماما وعلى نحو مبسط بين مصالح هذه الشركات ومصالح الحكومات . فقد يحدث ، حتى في حالة الشركات الوطنية ، أن تتوافق مصالحها ، وتتحا على الأقل ، مع مصالح الدول المضيفة وإن تصبح هذه المصالح بصفة خاصة ، كما يدل على ذلك مثال الولايات المتحدة الأمريكية ، متناقضة مع مصالح دولة المنبع . وفي هذه الحالة الثانية فان الشركات المتعددة الجنسية ، حتى الوطنية منها ، تصبح لاعبين دوليين لهم قدرة حقيقية على الفعل المستقل . وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لتلك الشركات ، فما بالك إذن بوضع الشركات التي تتأى بنفسها ، وبسبب بنيتها ذاتها ، عن أية رقابة من جانب دولة المنبع .

حالة الشركات متعددة الجنسية المستقلة عن الحكومات :

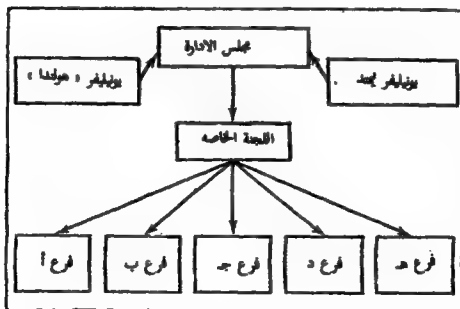
قد يصعب ، منذ الوهلة الأولى ، أن نتصور كيف يمكن لشركة أن تتأى بنفسها عن الوقوع تحت طائلة نفوذ أية حكومة إذ يقضى القانون بضرورة ان يكون لكل شركة جنسية محددة ومرتبطة بدولة ماحتى في حالة ماإذا كانت مصادر اموالها من جنسيات عديدة ، وهو مايجد عادة عندما يتعلق الأمر بأعمال كبرى .

ان جنسية المساهمين ، وبالذات جنسية المدين administrators يمكنهما ، بلجيما أن يملرسا تأثريا على استراتيجية الشركة عن طريق العمل على أن تصبح الشركة أقل انصياعا للتوجهات الصادرة من حكومة دولة المقر . لكن مصدر وطبيعة الرقابة هو الموضوع الذي يجب أن يحظى بعنايتنا الآن أكثر من موضوع هيكل رأس المال ومجلس الادلة .

وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، فإنه يوجد على الأقل ثلاث طرق يمكن للشركة بواسطتها أن تهرب من منطقة جذب وتفرض سلطة الدولة :

أ) أما الأولى فتتعلق بالهيكل الأصلي لبعض الشركات ، والتي تتكون عند قيامها من شركتين متشابهتين يتم تأسيسهما في بلدين مختلفين ولكن يديرهما مجلس إدارة موحد . وهذا هو الوضع الخاص بمجموعة يونيليفر UNILIVER التي تأسست عام ١٩٢٩ بواسطة شركة هولندية (فاند نيرج Van den Bergh) وشركة بريطانية (اخوان ليفرز Levers Brothers) . ويتم صياغة استراتيجية هذه الشركة العملاقة من خلال لجنة خاصة تشكل من ممثلين عن الشركتين الأصليتين ومساعدة ادارات للبحوث والبرمجة تقوم بتنسيق العمل بين أكثر من ١٨٠ فرعاً منتشرة في عدد كبير من الدول تمارس أنشطة متنوعة ، كل هذا بالطبع تحت رقابة مجلس إدارة واحد . وفي حالة كهذه فإن السمة الوطنية للشركات التي تتكون منها المجموعة تنفنى تحت وطأة سلطة الإدارة التي تمثل وحدة قائمة بذاتها ومستقلة تماماً عن الارتباط بأية دولة . والواقع ان الهيكل القانوني ليس سوى غطاء خارجي يخفي حقيقة أن حصة من المديين هي التي يهيمن على كافة الشركات التي تتكون منها المجموعة وتراقب أنشطتها في حجة تامة . ويمكن تصوير هذا الوضع بيانياً على النحو التالي :

الشكل رقم ٩٧
هيكل أو بنية مجموعة « يونيليفر »

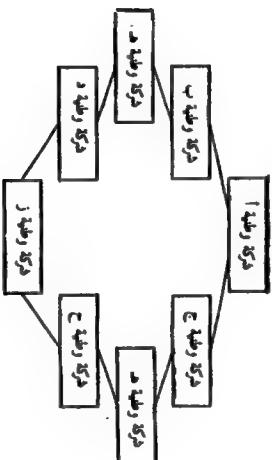


ب) وأما الثانية فهي تقتصر على قيام شركتين وطنيتين بعقد اتفاق فيما بينهما يسمح لهما بتنسيق استراتيجيتهما دون انصهار الشركتين في بوقته واحدة كما هو الوضع في الحالة الأولى . وتنتشر هذه الممارسة كثيرا في اطار السوق الأوروبية المشتركة حيث تجد الشركات الأوروبية نفسها مضطرة للتنسيق بين جهودها لمواجهة المنافسة الأمريكية . وتأخذ هذه الاتفاقات اشكالا متباينة . (انظر الرسومات الموضحة في الشكل رقم ٩٣) كما يمكن أن تتعلق بكافة الأنشطة التي تمارسها الشركات المعنية أو بقطاع أو أكثر من هذه الأنشطة : التخصص في الإنتاج ، تحديد منافذ التوزيع ... الخ . وتسفر النتيجة النهائية لهذه الأشكال المركبة عن بلورة استراتيجية مشتركة تصاغ خارج الاطار الاقليمي ، وعن طريق التشاور بين مجموعات وطنية ترغب في وضع حد للمنافسة بينها من أجل زيادة قوتها لمواجهة عدو مشترك .

جـ) وتمثل آخر هذه الوسائل في قيام كارتل أو تحالف علم بين المنتجين العاملين في حقل معين الذين يقررون تبني استراتيجية مشتركة في مواجهة شركائهم العاملين في نفس الحقل (الموردين والمستهلكين) . وهذه الظاهرة معروفة جيدا على المستوى القومي وتعملها الحكومات من خلال تشريعات عديدة تنطوي على أحكام يقصد بها تفادي قيام احتكارات عامة *monopoles* أو احتكارات اقلية *oligopoles* وهي معروفة ايضا على المستوى الدولي . وأشهر مثل على وجود مثل هذه الاحتكارات الدولية هو قيام الاحتكار البترولي عام ١٩٢٩ والذي تكون من كيانات الشركات الخاصة (روهال دوتش ، شيل ، ستاندرد أويل ... الخ) . وفي هذه الحالة فان جنسية المجموعات التي يتشكل منها الاحتكار تبقى كما هي ويتمتع كل منها باستقلالية ذاتية في العمل . ولكن يبقى اعضاء الاحتكار في حالة تضامن تام عندما يتعلق الأمر بالتفاوض مع البلدان المنتجة أو بتحديد سعر البيع للمستهلكين . وتتوقف فاعلية هذا النوع من السلوك على طبيعة وقوة المركز الاحتكاري او شبه الاحتكاري الذي تتمتع به المجموعة وكلنا على درجة وقوة مقبولة الشركاء الآخرين الأطراف في العملية . ولهذا نجد أن الاحتكار البترولي يصطدم اليوم بالمنافسة السوفيتية وبمبادرات المجموعات الفرنسية والإيطالية التي تحاول كل منها اتباع سياسة مستقلة للامدادات ، وعليه ايضا ان يراعى نجاح التحالف الذي تمكنت الدول المنتجة في النهاية من اقامته والذي اخذ شكل منظمة الدول المصدرة للبترول « أوبك » . وعلى أية حال فان شركات البترول الكبرى هي التي تتفاوض مباشرة مع ممثل الدول المنتجة وذلك منذ عدة سنوات . ان مصر سلعة على هذا القدر من الحيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الصناعية لايزال رهنا بلادة تحالف يتكون من جماعات خاصة ، وهذا دليل يكفي في حد ذاته للبرهنة على أن الدول والحكومات التي تمثلها لا تزال بعيدة عن السيطرة على مجرى التدفقات التي تتوقف عليها ، رغم ذلك ، رفايتها وأمنها . والمقارنة بالرسم البيانية السابقة (الأشكال ٩٣ ، ٩٤) فان وضع الاحتكار يمكن تمثله على النحو التالي :

ملحوظة : شكل ٩٣ أنظر ص ٥٢٢

الشكل رقم ٩٤ :
تصور مبسط لوضع استكاري



وفي تلك الحالات الثلاث التي فرغنا تيا من دراستها نجد أن سلطة الشركات تتجاوز اطار الدول التي اضطرت لأن تقيم فيها مراكزها، وتحتج هذه الشركات في الواقع لاعيين حقيقيين مستقلين يواصلون فعلهم الدولي لخدمة اهدافهم الخاصة^(٨). وهكذا فإن التصور التقليدي للإمبالية، الذي يزن السيطرة بمقياس الهيمنة الإقليمية أو النفوذ السياسي يبدو قاصرا تماما عن الاحاطة بالظاهرة التي نطلق عليها، استسهالا، اصطلاحا « الشركات متعددة الجنسية » .

٣ - الرقابة على الشركات متعددة الجنسية :

تشكل أنشطة الشركات متعددة الجنسية، والتي أصبحت في الواقع قوى جديدة يعمل حسابها وخصوصا النوع الثاني منها، تمديدا خطيرا بالنسبة للفاعلين الآخرين في النظام الدولي، ولانستطيع الدول منفردة ان تفلح نشاط هذه الشركات بمجتمعه وهو نشاط يخدم في الوقت نفسه مصالحها الخاصة أو، وهو ما يؤدي الى نفس النتيجة، يضر بمصالح منافسيها في حقل التنافس الصناعي أو التجاري .

ويمكن أن نتصور، نظها، حلا راديكاليا يضع حدا نهائيا للمشكلة وهو التأميم أو مصادرة كل الشركات متعددة الجنسية أو وضع نظام صلب للرقابة على حركات رؤوس الأموال عبر الحدود . لكن وحتى اذا افترضنا جالا أن كافة الدول سوف تتمكن من التوصل الى اتفاق على مثل هذه الاجراءات وتطبيقها في آن واحد، وهو افتراض غير محتمل، الا أن مثل هذه الاجراءات قد يؤدي الى التوقف الفجائي في المبادلات الدولية وإلى نزوب الاستنزاف .

ولم يخطئ زعماء العالم الثالث في الواقع في فهم هذه الحقيقة ففي « برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد » وهو البرنامج الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١ مايو ١٩٧٤ ورد ذكر عدد من الاجراءات تتعلق بالرقابة وتنظيم الأداء لكن لم ترد مطلقا أية اشارة لإلغاء الشركات المتعددة الجنسية، حتى الوطنية منها، تصبح فاعلين دوليين لهم قدرة حقيقية على الفعل المستقل . إن والمساعدات الفنية والمشورة في مجال الإدارة الى الدول النامية بشروط عادلة وميسرة » .

وقد يؤدي الاختفاء المفاجيء للشركات متعددة الجنسية، في ظل هذا الوضع القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية الى العودة الى نظام الاكتفاء الذاتي والمقايضة ثم انطلاق مارد الوطنية الاقتصادية في مجتمع خال من أي جهاز قادر على ضبط ايقاع وعخطيط التنمية في العالم . وإذا ما تذكرنا نفس هذه النتائج التي جلبها كساد ١٩٢٩ فإنه يحق لنا أن نتساءل عما اذا كان مثل هذا العلاج يمكن أن يكون أشد وطأة من المرض ذاته .

وربما تفسر هذه القيود ضعف الحلول التي اقترحها في هذا المجال ، واضعو الزناج المشترك لاتحاد
اليسار في فرنسا (١٩٧٢) والذي اكفى بالقول :

« انه يتعين على الشركات الأجنبية المقامة في فرنسا أن تحترم الشرعية الوطنية وتوجهات الخطة .
ولابد لأي استثمار اجنبي أن يعود بالفائدة على الاقتصاد الفرنسي (تكنولوجيا جديدة وازيادة القدرة
الانتاجية) وذلك في اطار احترام الشروط التي تمليها الخطة . وسوف تقترح فرنسا على شركائها في
السوق الأوروبية المشتركة تبني سياسة مماثلة تجاه الاستثمارات الأجنبية » .

وتفصّل المواقف الجديدة التي اتخذتها التنظيمات اليسارية الفرنسية منذ عام ١٩٧٢ عن شيء من
الحيرة والارتباك ، وهو ما يبدو واضحا من دراسات مركز الأبحاث الاشتراكي C.E.R.E.S . فهذه
المنظمة المعروفة باسم مركز الأبحاث الاشتراكي والتي تمثل تيارا يناضل في اطار الحزب الاشتراكي وعلى
يساره ، كانت تطالب دوما بالتشدد في مواجهة أنشطة الشركات الفرنسية متعددة الجنسية ، أما بالنسبة
للشركات الأجنبية منها فقد كانت تطالب بتأميم بعضها « والتفويض مع بعضها الآخر حول امكانية
الزواجا بالاطار المحدد في الخطة » (انظر كراسات المركز عن شهرى مايو ويونيو ١٩٧٦ أرقام ٣١ ،
٣٢) .

وفي فرنسا ، فقد لجأت الحكومة الاشتراكية — الشيوعية التي تشكلت بعد انتخابات يونيو
١٩٨١ الى تأميم قطاع البنوك بأكمله تقريبا وجزء من الشركات الصناعية الفرنسية ولكنها لم تجرؤ على
المساس بفروع الشركات الأجنبية . بل لم تتدد هذه الحكومة في الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية ، وهكذا
نجد أنه توجد دائما فجوة بين عصف الادانة من حيث المبدأ ، الصادرة عن كبار المنظرين ، وبين السلوك
الفعل للحكومات ، وهي فجوة تسمح بالدراك ثقل وحجم القيود الناجمة عن المنافسة الدولية : فلذا كان
هدف الحكومة اليسارية من السيطرة على الشركات الوطنية هو زيادة قدرتها على المنافسة وعلى النفاذ الى
الأسواق الخارجية بدلا من القيام بتحييد نشاط الشركات الأجنبية المتمركزة على أراضيها ، فان ذلك يعنى
ببساطة أن قانون السوق لايزال هو القانون السائد .^(٩)

وعموما فان ردود أفعال الدول على نشاط الشركات متعددة الجنسية مازال محصورا في الاطار الفنى
الخاص بكيفية تحقيق الرقابة على هذا النشاط ، لكن للنقابات كلمة تقولها في هذا الشأن وقد بدأت
ردود أفعالها ترسم ، في ظروف صعبة ، خطوطا لاستراتيجية مضادة .

موقف الدول :

لقد بدأت قضية الشركات متعددة الجنسية تثار في الواقع أمام جماعة الدول منذ عدة سنوات عن

طريق المنظمات الدولية الحكومية . فقد كان هذا الموضوع مدرجا على جدول أعمال منظمة العمل الدولية (١٩٧٢) ثم نوقش أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ثم أمام اللجنة التابعة للسوق الأوروبية المشتركة (١٩٧٣) ثم أمام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (١٩٧٦) .

وقد قطعت الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع شوطا تجاوز التمهيدية . فقد قامت سكرتارية الأمم المتحدة باعداد تقرير عن هذا الموضوع (الشركات متعددة الجنسية والتنمية العالمية ، نيويورك ، اغسطس ١٩٧٣) وعرضته على مجموعة من الخبراء لمناقشته ثم أعيد الملف بأكمله عام ١٩٧٤ الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى قام باعداد تقرير ضخم عن الموضوع نوقش فى جلسة مايو ١٩٧٨ .^(١٠)

أما التقدم الجوهري فى هذا المجال فقد أحرزته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التى شكلت مجموعة عمل ضمت ممثلين مهنيين ونقائيين . وقد استبعدت الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أية حلول «متطرفة» maximalistes ، مثل إبرام معاهدة ، قد يكون من شأنها إضفاء وضع قانونى محدد على الشركات متعددة الجنسية يسمح بتحديد حقوق وواجبات هذه الشركات ، وأعلنت هذه الدول تفضيلها للاكتفاء باصدار « مجموعة قواعد خاصة بحسن السلوك code de bonne conduite » . وهكذا تضمن الاعلان الذى تبنته المنظمة فى يونيو ١٩٧٦ توجيهات للدول بأن تلزم بمعاملة الشركات متعددة الجنسية على قدم المساواة مع الشركات الوطنية وكذلك ، وعلى وجه الخصوص ، توجيهات للشركات متعددة الجنسية . وقد طولبت هذه الشركات بالابتناع عن التدخل أو الانغماس فى الشؤون السياسية والأدانية للدول المضيفة (اشارة الى نشاط شركتى L.T.T و Lookeed) . واحترام قواعد المنافسة والقوانين الضريبية وقوانين العمل وايضا ، وعلى وجه الخصوص ، بنشر تقرير منظم (سنوى ان أمكن) يتضمن معلومات عن مركزها المالى وعن مجمل انشطتها الدولية والوطنية . وعلى الرغم من ان هذه الالتزامات ليست مقترنة بمجزئات محددة ، فان الالتزام الذى قطعتة الشركات على نفسها بالنسبة للنشر العلنى عن أنشطتها وإدارتها قد تكون له بعض الفاعلية على المدى الطويل ، خصوصا وان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد تركت ملف هذا الموضوع مفتوحا ، ومن ثم فقد احتفظت لنفسها بحق تعديل تعليماتها خلال السنوات القادمة . وتبرهن خبرة المنظمات الدولية الحكومية فى الواقع على أن الاجراءات الدعائية ، وخصوصا عندما تكون مصحوبة بمناقشات علنية ، تجبر الدول على تبهر أو تعديل سلوكها ، حتى ولو لم تكن مثل هذه الاجراءات مصحوبة بأى التزام قانونى . فلماذا لاينطبق هذا الوضع على الشركات متعددة الجنسية ؟

والعيب الجوهري فى مثل هذه المناهج المختلفة هى أنها لا تؤدى الا الى رقابة لاحقة a posteriori وبالتالى متأخرة فى المادة . ولقطع الطريق على المبادرات الخطرة من جانب الشركات متعددة الجنسية أو

التنبؤ يمثل هذه المبادرات فقد رأى تقرير الأمم المتحدة ضرورة تزويد الدول النامية الباحثة عن الاستثمارات الأجنبية بمعمونة تتمثل في خبراء متخصصين في استراتيجية هذه الشركات ، وهناك اقتراح ايضا قد يكون اكثر فاعلية ولكن اكثر صعوبة من حيث وضعه موضع التطبيق ذلك لأنه يمس مبدأ السيادة والدفاع عن المصالح الوطنية . ويتعلق هذا الاقتراح بمحاولة تحقيق التناغم الضريبي بين التشريعات الوطنية المختلفة ، ذلك ان الشركات متعددة الجنسية تلعب على المنزاياء الممنوحة لها عن قصد (على سبيل المثال في الدول التي يطلق عليها اسم «بلاد النعم الضريبي» *paradis-Fiscaux*) حين تقوم فيها الشركات بإنشاء مقار وهمية لها ، وذلك للهرب من الضرائب الاكبر ارتفاعا) ، واحيانا بدون قصد (بسبب مجرد الاختلاف بين نسب الضريبة المفروضة على أنشطة هذه الشركات في الدول المختلفة) ، وفي كلتا الحالتين تتمكن الشركات متعددة الجنسية من تحقيق أرباح ضخمة والتهرب من الرقابة الحكومية .

وحى اذا افترضنا امكانية وضع هذه الوسائل الاجرائية كلها موضع التنفيذ في وقت واحد ، فإن مشاكل كثيرة ستبقى رغم ذلك بدون حل . ففي غياب منظمة دولية للتجارة الدولية (والتي تم التخل عن مشروع اقامتها عام ١٩٤٨ تحت ضغط الولايات المتحدة) ، من هي السلطة التي سوف يكون لها صلاحية السهر والرقابة على تطبيق القواعد المطلوبة على نشاط الشركات متعددة الجنسية ، وخصوصا فرض العقوبات وتنفيذها على من يخرج منها على هذه القواعد ؟ وكيف يمكن أن نتوصل الى امتصاص رؤوس الأموال العالمة والتي تتمكن هذه الشركات (وأيضا بعض مالكي رؤوس الأموال من الدول البترولية) من حرية المناورة ، دون القيام بإصلاح جوهري في نظام النقد الدولي ، وهي مسألة تكاد تكون غير واقعية على الاطلاق في الوقت الراهن ؟

لكن تبقى حقيقة ان قضية الرقابة على نشاط الشركات متعددة الجنسية لا تزال مطروحة ولأول مرة على مستوى المنظمات الدولية . وحتى اذا لم يكن باستطاعة هذه الهيئات إيجاد حلول فورية ملائمة لهذه القضية إلا أنها تأتي في صلب ومقدمة الأوليات التي تشغل بال جماعة الدول . وهذه علامة وعى قد تكون مقدمة لتغيرات حقيقية في هياكل المجتمع الدولي .

مؤلف النقابات :

وفي انتظار ماقد يسفر عنه هذا الصراع بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية فقد بدأت تظهر على الساحة قوة أخرى هي القوة النقابية تحاول محاصرة توسع الشركات متعددة الجنسية . ذلك أن العمال قد يكونون بالفعل اول ضحايا الاستراتيجية التي تتبناها هذه الشركات لأنها قد تؤدي الى فقدانهم لوظائفهم او التأثير على مستويات أجورهم .

لكن محاولات بلورة استراتيجية مضادة تستلزم تركيزا دوليا يصطدم في الواقع بعقبات كثيرة

تعرضه في الوسط النقابي . فانقسام النقابية الدولية على نفسها وتعدد رؤاها الأيديولوجية ليسهل من مقتضيات التركيز المطلوب . إذ أن اعتبارات المنافسة بين الاتحاد الفيدرالي النقابي العالمي الشيوعي الانحياز . والاتحاد الكونفدرالي الدول للنقابات الحرة المناهض للشيوعية ، والاتحاد العالمي للعمل — الديمقراطية — المسيحي الانحياز ، هي في الواقع أقوى من اعتبارات التضامن . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فالتقل النقابي ليس موجودا في الأماكن التي يتميز وجوده فيها ، أو فلتقل غير مهية للقيام بوظيفته الدفاعية . ففي الدول النامية حيث تمارس الشركات متعددة الجنسية نشاطا مكثفا نجد أن التنظيمات النقابية ضعيفة فضلا عن أنها عادة ماتكون تحت هيمنة ورقابة السلطة السياسية ذات المصالح المرتبطة عضوا مع مصالح هذه الشركات ، وفي الأماكن ذات الوجود النقابي المكثف والتنظيم مثل أوروبا ، تزداد الانقسامات الأيديولوجية وتنعكس على تشكيل الأحميات النقابية : فالاتحاد الفيدرالي النقابي العالمي موجود بصفة أساسية في الاتحاد السوفيتي وفي دول أوروبا الشرقية وهي دول لا تثار فيها قضية الشركات متعددة الجنسية (من الناحية النظرية على الأقل) وبالتالي فهو لا يولي لهذه القضية نفس الاهتمام الذي توليه لها المنظمات النقابية الأخرى المناهضة للشيوعية . وإعيرنا نجد أنه ليس بوسع القيادات النقابية الوطنية أو الدولية أن تفرض على أعضائها دائما ، باسم التضامن الدولي ، حلولاً قد تتعارض مع مصالحهم الآن . وهكذا تبدو قيادة الشركات متعددة الجنسية في وضع يسمح لها بسهولة الحركة وحرية الفعل بينما يتسم العمل النقابي حتما بالتأقل والبطء . ولكل هذه الأسباب نجد أن اساليب مقاومة الشركات متعددة الجنسية قد تطورت على مستوى الإدارات المهنية الدولية **Secrétariats professionnels internationaux** (وهي هيئات بين نقابية **inter-syndicaux** تعمل على الصعيد الدولي في قطاعات محددة للنشاط مثل الكيمياء والمعادن ... الخ) باكراً مما تطورت على مستوى التنظيمات النقابية المركزية الدولية . فقد تمكنت هذه الهيئات من التنسيق فيما بينها للقيام بإجراءات مشتركة محددة ، وخصوصاً في قطاع الصناعات الكيماوية (ميشلان) لأجبار الشركة على الابتناع عن نقل نشاطها من دولة إلى أخرى في حالة وجود توتر اجتماعي . لكن النتائج التي تم التوصل إليها بصفة عامة حتى الآن لا تزال محدودة ولا تتجاوز قيمتها الرمزية .

وتكمن أهمية هذه المبادرات في كون أنها قد تؤدي إلى الحد من انحصار النقابية الدولية . وهناك محاولات للتقارب على المستوى الأوروبي أدت في عام ١٩٧٤ إلى إنشاء الاتحاد الكونفدرالي النقابي الأوروبي C.E.S. . ولقد لعبت المؤسسات الأوروبية المشتركة في بروكسل دوراً رئيسياً في هذا الصدد . والواقع أن الشركات المتعددة الجنسية سوف تواجه صعوبة كبيرة في فرض تكتيكها إذا ما استطاعت فكرة إقامة جبهة نقابية متحدة على المستوى الإقليمي أن تنصر على الصراعات السياسية والدينية القديمة التي قصمت ظهر الحركة العمالية . وعلى أي حال فإن العمل النقابي لا يمكن أن يكون إلا عملاً دفاعياً . أما العمل السياسي ، على أعلى المستويات الخاصة ببياكل وترتيبات السلطة الدولية ، فهو وحده القادر على السيطرة على حركة ونمو ظاهرة كالشركات متعددة الجنسية .

الرأى العام العالمى :

عندما نتحدث عن القوى عبر الدولية فاننا يجب أن نضع مكانا لإحدى هذه القوى التى يكثر الحديث عنها ولكنها رغم ذلك لاتزال مجهولة الأطوار والجوهر ويصعب الاكلام بها على نحو دقيق ألا وهى قوة الرأى العام العالمى .

وقد اعتبر كانتج **Canning** ، رئيس الوزراء البريطانى ، ومنذ بداية القرن التاسع عشر أن الرأى هو « قوة اكبر عتفا من أية قوة أخرى ظهرت حتى الآن فى تاريخ البشرية » . كما ذكر بالمستون بعد ذلك بفترة وجيزة أن « الآراء أقوى من الأسلحة » . وفى وقتنا الحاضر فان السلطات الروحية لاتترك فرصة الا وتتؤكد فيها على أهمية هذه الظاهرة وتحاول الاستعانة بها للاسهام فى محاولة خلق نوع من الضمير العالمى **conscience universelle** يسمو فوق الخلافات بين الحكومات . ففى رسالة بمناسبة يوم السلام بتاريخ ١ يناير ١٩٧٤ تحدث البابا بول السادس فى عبارات حارة عن الدور النشط للرأى العام العالمى فى المعركة من أجل السلام قائلا :

« ليس من الضرورى فى هذا المقام أن نسرف فى استخدام الكلمات للهيئة على قوة الفكرة التى اصبحت تسيطر على عقل الشعوب ، أى على قوة الرأى العام . فالرأى العام أصبح الآن القوة الحقيقية التى تحكم الشعوب بالفعل ، وتأثيره الذى لا يبارى هو الذى يشكل ويقود خطى هذه الشعوب ، ثم ان الشعوب ، أى الرأى العام الفاعل هى التى تحكم الزعماء ، وذلك يمثل على الأقل جانبا كبيرا من حقيقة واقع الأشياء » .

وقد اعترف أحد وزراء الخارجية الفرنسية من ناحيته حديثا ومن فوق منصة الجمعية الوطنية بأن « كل يوم يمر يأتى بمحصاة مر جديد من الاهدانات لكرامة البشر . ولكن الرأى العام العالمى أصبح اكبر حساسية ونقطة الى الدرجة التى لاتستطيع معها أية دولة أن تتأى بنفسها تماما عن نطاق هذا الضغط الدولى ، بل تضطر بشكل أو بآخر أن تقدم كشف حساب الى هذا الضمير العالمى الذى بدأ يطفو على السطح »^(١) .

ومن الملامم ، فى مواجهة هذه التأكيدات ، أن نذكر بتحذير باسكال « لماذا نتبع الجماعة ؟ هل لأن الحق فى جانبها أكثر ؟ ابدا ولكن لأن القوة فى جانبها .. فالامبراطورية المؤسسة على الرأى هى امبراطورية عذبة واختيائية ، أما تلك القائمة على القوة فهىمن دوما . وهكذا فان الرأى يشبه ملكة العالم أما القوة فهى طاغيته » .

ولايزال الجدل قائما بين هؤلاء الذين يخشون من مقدم الرأى الدولى العام وتزايد دوره وبين هؤلاء الذين لايزالون يصرّون على أن القوة هى الملاذ الأخير . ولكى نرى الصورة بوضوح أكبر فانه يمين علينا

أن نبدأ بتحديد مفهوم الرأى الدولى العام ، وهو مفهوم أكثر تعقيدا فى الواقع مما قد يبدو لأول وهلة .
وانطلاقا من هذا التعريف يمكن لنا حينئذ أن نشرع فى تقويم دوره وتأثيره على مجرى العلاقات الدولية .

١ — ماهو الرأى الدولى العام ؟

لا يحتاج وجود الرأى العام ، كتعبير عفوى عن سلسلة من المزايع وردود الأفعال ، الى البرهنة .
فقد تم تشخيص هذه الظاهرة وتحليلها عند عرضنا للنشاط الداخلى للدولة (الجزء الثالث ، الفصل الأول) .
لكن المشكلة المثارة هنا تتعلق بما اذا كان يمكن رصد نفس هذه الظاهرة على المستوى الدولى . فالرأى العام هو أولا وقبل كل شيء ظاهرة قومية تنبت فى تاريخ وتنتشر فى ثقافة وتنضوى تحت لواء حيز يحدده حقل معين من وسائل التعبير التى لا تزال فى جوهرها أدوات قومية . صحيح أنه وجدت دائما تيارات فكرية تجاوزت الحدود وأثرت على النخب (مثل عالمية (كوسموبوليتية) القرن الثامن عشر أو رومانسية القرن التاسع عشر) ، أو على الطبقات الشعبية (مثل الحركة العمالية اعتبارا من القرن التاسع عشر) ، كما أنه من الممكن أن نتوقع تطورات هائلة فى ميدان الاتصال وازدياد ضخام فى عملية تبادل المعلومات والأفكار بين الشعوب (أنظر الجزء الثانى ، الفصل الثانى) . لكن يبقى أن نعرف كيف يمكن لهذه التيارات أن تتبلور الى الدرجة التى يمكن معها أن تصبح واقعا اجتماعيا **Fait social** هو الرأى العام العالمى .

واذا ما تبعدنا عن التجريد فانه يمكن أن نقول ان الرأى العام الدولى لا يمكن أن ينشأ الا من خلال تقارب او تلاقى عدد من الآراء العامة المحلية المختلفة . ويمكن لمثل هذه الظاهرة أن تحدث من خلال ثلاث طرق مختلفة :

١ — يمكن أن يتشكل الرأى العام العالمى من خلال اتفاق وجهات النظر التى يعبر عنها ممثلو الجماعات القومية المختلفة او بمعنى آخر الحكومات .

وكثيرا ما يتم تجاهل هذا البعد من ابعاد الرأى العام العالمى . ومع ذلك فان البلاغة الرسمية التى تفدى تصريحات رجال الدول وكذا الخطابات التى تلقى فى المؤتمرات الدبلوماسية وأبضا ، وعلى وجه الخصوص ، القرارات والمناقشات التى تتخذ أو تدور فى محافل « الدبلوماسية البيلمانية » ، لا يجوز النظر اليها على أنها من قبيل التقرينات المجانية . فهذه البلاغة تؤدى ، من حيث كونها تعبيراً عن اتفاق آراء ممثلين لحكومات مفوضة من جانب شعوبهم ، الى مولد عدد من المزايع **assertions** الجماعية التى تعكس على الأقل الاتجاهات السائدة فى جماعة الدول . ولذلك نجد أن موضوعات مثل تلك المتعلقة بحقوق الانسان او عدم التمييز العنصرى او حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، او حق التنمية ، قد

فرضت نفسها بالتدرج كمجموعة من المبادئ التي أصبحت كثرة التداول بين كافة اللاعبين على المسرح الدولى . وتعتبر المناقشة التقليدية التي تدور حول ماذا كان لمثل هذه المبادئ قوة القواعد القانونية أم لا ، عديمة الجدوى على هذا المستوى . ففكرة الالتزام لانهم هنا كثيرا طالما يوجد اتفاق قوى عام **consensus** تمثل له الدول .

ويقول الدبلوماسيون أنفسهم بهذه الحقيقة اذ كتب جون شوفيل **J. Chauvel** يقول : لقد كتب علينا أن نرى في هذا الندى (الأمم المتحدة) ، الذى أسهمنا في أن نفتح أبوابه على مصانعها ، كل المستعمرين بمجرد حصولهم على حق تقرير المصير . وكان ذلك بمثابة انتصار للديمقراطية التي عملنا على تحقيقها . ولكن كانت النتيجة ظهور وتطور رأى عام عالمى يعبر عن نفسه بمتى الوضوح بأغلبية الأصوات وتؤكد على مر الأيام . وقد انطوى هذا الرأى على ثوابت أدت بدورها الى ظهور نوع من العرف **coutume** يتطور من خلاله قانون جديد وتنبأت حوله اخلاقيات خاصة .⁽¹⁷⁾

ولسوء الحظ فان التعبير عن رأى موحد حتى ولو كان رمزيا ومثلا لأغلبية كبيرة لا يضمن وحدة السلوكيات . بل قد يحدث احيانا ان ندافع بشدة عن اطروحات معينة لسنا على استعداد لتطبيقها على الاطلاق ، والا فكيف يمكن تفسير هذا الدفاع الحار عن حقوق الانسان والذى يصدر عن العالم بأسره وفي الوقت نفسه استمرار هذا الاحتقار القريب من جانب معظم الدول لأبسط حقوق رعاياها هي ، فضلا عن حقوق الرعايا الأجانب ؟

ولتكفى هذه الملاحظة ، على الرغم من ذلك ، لاختلاق باب المناقشة ، لأن تنبئ بمثل الدول لهذا النظام القيمي او ذاك عادة مايرتد الى مخورهم في النهاية حين تقرر مجموعة من الدول استغلاله ضد بعضها الآخر او حتى عندما يتم ذلك من جانب بعض الأفراد أو الجماعات الفردية التي تستجد مباشرة « بالضمير العالمى » في مواجهة تصرفات حكامهم . وفي هذا السياق يتعين تفسير التحرش بالاتحاد السوفيتى بسبب الاعتداء على الحريات الفردية : فمن « الداخل » يعلو صوت المثقفين السوفيت الذين يلاحقهم النظام (سولجنتسين ، زخاروف) وأتى رجوع الصدى من الخارج في صورة ابتزاز من جانب الكونغرس الأمريكى رفضا منح الاتحاد السوفيتى الاستفادة من شرط الدولة الأولى بالرعاية الا بعد أن تستجيب السلطات السوفيتية لطلب رعاياها بالهجرة الى الدول التي يرغبون فيها . وماكان من المتصور وضع مثل هذه الضغوط موضع التنفيذ لولا اعتيادها في الأساس على اتفاق واسع **large consensus** صادر عن مجمل مثل الدول .

ومن هنا فسوف نرتكب خطأ جسيما لو تصورنا ان المواقف التي يتخذها الفاعلون الرسميون هي مواقف لأطائل من ورائها ولاغزى لها بسبب صلورها عن هذا النوع من الفاعلين . وعلى الرغم من أنه لايجوز الخلط بين الرأى العام الدولى ، وبين المواقف الرسمية كما سنوضح الا أنه لايجوز استبعاد هذه

المواقف من عملية تشكيل الرأى العام . فظالما ان الدولة لاتزال موجودة باعتبارها الخلية الأولى فى بنية المجتمع الدولى ، فان الطعن فى الحاكمين كناطقين باسم هذا المجتمع لامننى له .

٢) ويمكن أن نضع على قائمة محاسن الرأى العام العالمى مجموعة الظواهر التى تؤدى الى التوافق التلقائى بين مختلف الآراء الوطنية العامة تجاه هذه المشكلة أو تلك . والتوافق لايمنى التطابق أو التشابه . اذ أن الأمر يتعلق بعملية الكشف عن الميول وعمليات التقارب والاختلافات والتطورات التى تعبر عن نفسها من بلد لآخر تجاه مشكلة بعينها أو تجاه هيئة ما أو حدث بذاته .

ويمكن ازاحة النقاب عن هذه الحركات عن طريق المقارنة المنظمة بين محتوى الرسائل الاعلامية التى تبثها وسائل الاعلام المختلفة (الصحافة ، الاذاعة والتلفزيون) وايضا عن طريق قياسات مقارنة أو آنية للرأى العام ، ويؤدى رصد هذه الملاحظات المتعددة الى اظهار مفارقات شديدة الغرابة تجاه بعض المسائل ، حول فاعلية الأمم المتحدة على سبيل المثال (انظر الشكل رقم ٩٥) ولكنها تظهر احيانا اخرى توافقات مذهلة ، حول فكرة الانضمام الى دول اوربوا الست قبل التحاق كل من بريطانيا وايرلندا والدانمرك على سبيل المثال (انظر الشكل ٩٦) .

ولكنه يتعين علينا أن نتسلح بالحذر حين نقدم على تفسير هذه الاستطلاعات . اذ لايمكن مطلقا تفسير أى قياس للرأى العام خارج السياق الذى جرى فيه : فالأسئلة المطروحة فى الاستفتاء قد لاتوحى بالضرورة بنفس المعنى من بلد لآخر (وعلى سبيل المثال فعندما يتعلق الأمر بانتخاب رئيس دولة اوربوية بالاقتراع المباشر ، فان ردود أفعال الجمهور لابد وأن تختلف فى الأنظمة الملكية ، كما هو الحال فى بريطانيا ، عنها فى الجمهوريات كما هو الحال فى فرنسا) . واخيرا فان هذا « الرأى العالمى » ليس إلا انعكاسا لعمليات القياس . وهو فضلا عن ذلك لايحير عن ارادة دائمة وقابلة للتدخل النشط فى اللعبة السياسية على المستوى المحلى أو الدولى وإنما عن رد فعل عرضى ومؤقت للأسئلة المطروحة .

وهناك أداة أخرى للقياس تزودنا بها بعض الانتخابات التى تم على المستوى الدولى . فتجربة الانتخابات الأوروبية التى جرت عام ١٩٧٩ ، والتى لامتثل لها حتى الآن ، هى تجربة تستحق التأمل . فقد توقعنا أن ينشئ عن هذه الانتخابات ، والتى كان الهدف منها اختيار نواب الجمعية الأوروبية عن طريق الاقتراع المباشر بدلا من قيام الجمعيات الوطنية البولانية فى الدول الأوربية باختيارهم كما كان يجرى عليه العمل فيما مضى ، انسياب حركة رأى قوية على المستوى الأوروبى . ولكن حكومات الدول الأوربية التسع لم تتمكن من الاتفاق على طريقة موحدة للاقتراع أو على توقيت مشترك لاجراء عملية الانتخابات . واختلقت نسبة الحضور او المشاركة من بلد الى آخر (من ٨٥.٩% فى ايطاليا الى ٣٣% فى بريطانيا) . وخاضت الأحزاب المختلفة المعركة الى جانب مرشحها تحت عباوات وطنية ، باستثناء

الشكل رقم ٩٥
بعض ردود أعمال الرأي العام العالمي

١ - هل ترفع الأمم المتحدة بعمل مفيد ؟		٢ - هل تعتقد أنه من المهم جدا العمل على تلبية الأمم المتحدة ؟	
الاجابة : نعم	%	الاجابة : نعم	%
الولايات المتحدة	٦٥	الولايات المتحدة	٨٨
السا	٦٤	كندا	٧٧
اليونان	٦٠	هولندا	٦٩
السويد	٥٧	النرويج	٦٧
انزويج	٥٥	المملكة المتحدة	٦٥
كندا	٥٤	سويسرا	٦١
سويسرا	٥١	اليونان	٥٨
أرورجواي	٣٨	السويد	٥٥
المملكة المتحدة	٣٥	ألمانيا الاتحادية	٥٣
ألمانيا الاتحادية	٣٣	أرورجواي	٥١
هولندا	٣٢	السا	٤٦
الهند	٣١	الهند	٤٢
فرنسا	١٥		

المصدر : Sondages, 1960 III

(استطلاعات أجريت في ديسمبر ١٩٥٩ ويناير ١٩٦٠)

الشكل رقم ٩٦

الرأي العام الأوروبي عام ١٩٧٠

نتائج استطلاع : دول : تم بناء على مبادرة من مجلة « بولس » مارس : خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٠

السؤال الأول : هل توافق أم لا توافق على منحور السوق الأوروبية المشتركة لكي تصبح الولايات المتحدة الأوروبية ؟

فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	بلجيكا	لوكسمبورج	سويسرا	المملكة المتحدة	
٪٦٧	٪٦٩	٪٦٠	٪٦٤	٪٦٠	٪٧٥	٪٦٥	٪٧٠	نعم
١١	٩	٧	١٧	١٠	٥	١٠	٢٢	لا
٢٢	٢٢	٣٣	١٩	٣٠	٢٠	٢٥	٤٨	لا أعرف

السؤال الثاني : هل توافق أم لا توافق على انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة ؟

فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	بلجيكا	لوكسمبورج	سويسرا	المملكة المتحدة	
٪٦٦	٪٦٩	٪٥١	٪٧٩	٪٦٣	٪٧٠	٪٦٤	٪١٩	نعم
١١	٧	٩	٨	٨	٦	٩	٦٣	لا
٢٣	٢٤	٤٠	١٣	٢٩	٢٤	٢٧	١٨	لا أعرف

السؤال الثالث : هل توافق أم لا توافق على انضمام اليونان الأوروبية بالانضمام المباشر أي أن يكون اليونان مصغرا من قبل جميع المواطنين في الدول الأعضاء ؟

فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	بلجيكا	لوكسمبورج	سويسرا	المملكة المتحدة	
٪٥٩	٪٦٦	٪٥٥	٪٥٩	٪٥٩	٪٧١	٪٦٠	٪٢٥	نعم
١٥	٩	٦	٢١	٢١	١٠	١١	٥٥	لا
٢٦	٢٥	٣٩	٢٠	٣٤	١٩	٢٩	٢٠	لا أعرف

حالات نادرة . ولم تؤد الانتخابات الى مد جسر عبر الحدود الأوروبية وإنما استغلتمت على نحو خاص لمحاولة تصفية منازعات سياسية داخلية في كل بلد لورلى على حدة . ومن ثم فليس من المفالة في شيء القول بأن هذه الانتخابات كانت « انتخابات وطنية تحت ذخمة اوروبية » .^(١٧)

ان محصلة هذا « المقياس الكبير على الطبيعة » لتوضيح بجلاء على أنه يتعين الحذر من المقولات المتسجلة والسطحية التي تؤكد على قدم رأى علم عالمى يمكنه أن ينأى بنفسه عن قبضة المشاغل القومية .

٣) ويتعين أن نميز من بين ظواهر التلاقى العفوى او التلقائى هذا ، وهى ظواهر لها فى النهاية صمة عرضية وطلاقة محدودة ، تيارات الرأى التى تقضيها التضالية السياسية أو الأيديولوجية . فهذه التيارات تعبر عن نفسها من خلال مظاهر متفق عليها بطريقة أو بأخرى بين جماعات تتحرك فى آن واحد فى أكثر من بلد ويهدف الى خلق حركة لنصرة هذه القضية أو تلك . ويزودنا التاريخ الحديث والمعاصر بأمثلة عديدة نخص بالذكر منها الحركة الأوروبية من أجل توحيد دول غرب لوروبا ، والحركات المناهضة للحرب فى فيتنام او المعارضة للانقلاب فى شىلى او الحملات من أجل نزع السلاح النووى او المناهضة لقرض حالة الطوارئ فى بولندا ... الخ .

وقد يتخذ عمل من هذا النوع طابع تلقائى . وفى هذه الحالة فإن هذا العمل يتخذ أشكالاً وثقلاً تختلف من بلد لآخر لانه يعتمد على قوة قائمة بالفعل يتوقف عند حدودها ويرث فى الوقت نفسه ديناميتها وصراعاتها الداخلية ايضا . لكن قد يتم التنسيق أحيانا بين هذه الأعمال من خلال جماعات ضغط دولية تقوم بتوحيد الشعارات الدعائية وتحديد توقيت وأشكال العمل المطلوب انجازه (ويبدو أن هذا الوضع قد انطبق على لجان العمل المناهضة للحرب الفيتنامية) . ولاتناسب قوة المواقف التى تتخذها هذه الجماعات التضالية مع درجة تمثيل هذه الجماعات . ففى بعض الأحيان تكون درجة تمثيل هذه الجماعات ضعيفة جدا ، ولكن النشاط الذى لا يهدأ *activisme* لهذه الجماعات ، حتى لو كانت تعبر عن أقلية ، عادة مايكون له وزن على القرارات الحكومية أكبر بكثير من وزن الجماهير العريضة الخاملة . فقد اتخذ العديد من الزعماء الأوروبيين مواقف علنية مناهضة للسياسة الأمريكية فى فيتنام ، كذلك فإن تصاعد التيار السلمى *pacifisme* فى أوروبا يزجج الحكومات ويصيبها بالقلق .

ولكن يواجه هذا الشكل التضالى ايضا مصاعب عديدة . اذ أنه لايقدر عادة على تعبئة الرأى العام إلا حول حدث من الأحداث الجسام . ولما كانت وثيرة الفضائح التى يمكن أن تثير حتى الجماهير قد بدأت تتزايد بدرجة كبيرة ، فإن حساسية الجماهير تجاه مثل هذه الأحداث بدأت تضعف كما بدأت مظاهرات التضامن العديدة تنزل تأثير بعضها البعض الى درجة العودة الى حالة الشك والخمول من جديد . من ناحية أخرى فمن النادر ان تغطي تيارات الرأى بتأييد على المستوى الكونى (العالمى) :

فقد كانت ردود الأفعال تجاه أزمة بولندا في ديسمبر ١٩٨١ ضعيفة جدا خارج أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . فقد انتعج الاشتراكيون اليونانيون بأن الخطر التركي أقرب بالنسبة اليهم من الخطر السوفيتي ، ولم تتضمن النظم « التقدمية » في دول العالم الثالث مع اليسار الأوروبي . وهكذا فعادة ما ينقسم الرأي النضالي إلى تيارات متصارعة على اساس جيوفوتيكى او ايدىولوجى وتنقلص العالمية التى يدعها الى مجرد واجهة مصطنعة .

وهكذا فان المصطلح على تسميته بـ « رأى العام العالمى » لايشكل مجموعة متجانسة أو متاسكة من ردود الأفعال : فلا يوجد تطابق بالضرورة او حتى تلاق بين وجهات النظر التى يعبر عنها تمثل الحكومات وبين المواقف التى عادة ماتكون سلبية وتبهرية conformistes للجماهير الرهضة ، وبين مواقف الأقلية النشطة من المناضلين . وفى هذا السياق فان تأثير هذا الرأى على سلوك صناع القرار يتوقف اذن على قوة تمثيل التيارات الموجودة على الساحة وعلى علاقات القوة التى تستقر بينها .

٢ - دور الرأى العام العالمى

من الواضح أننا لانستطيع ان نستخلص من الملاحظات السابقة أن « الرأى العام العالمى » يمكن اعتبار فاعلا مستقلا في النظام الدولى . فهذه القوة على درجة كبيرة من الانتشار والتفقد الى الحد الذى لايمكن معه تشخيصها بسهولة واعتبارها مسئولة اجمالا عن تلك المبادأة أو عن هذا التأثير . ومن هنا فقد يكون من الملائم أن تتساءل عن دور الرأى العام العالمى على مستوى كل من مكوناته الثلاثة قبل أن نبحث دور هذه المكونات مجتمعة .

١) وفيما يتعلق بالجانب الرسمى من الرأى العام فقد سبق لنا أن أشرنا الى أن تحديد الحكومات المختلفة لمواقفها ليست عملية مران مجانية وأن هذه الحكومات قد تجذب نفسها أحيانا سلبية هذه المواقف التى اتخذتها . وبشكل عام فانه يمكن لنا أن نلاحظ أن هذا النوع من النشاط يزود المجتمع الدولى بمبدئى الشرعية . ولقد كان هذا هو الحال في الواقع دائما : فقد دافع مؤتمر فينا عن مبدأ شرعية الأسر الحاكمة ، كما حاول الوفاق الأوروبى ، ونجح الى حد كبير ، في أن يوائم بين مبدأ توازن القوى ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها كما أدت سياسة المؤتمرات اعتبارا من ١٨٧٠ الى تنظيم عملية السطو الأوروبى على القارات الآسيوية والأفريقية واضفاء الشرعية على هذه السيطرة . أما عصبة الأمم فقد حاولت من جانبها ، وبلا جدوى ، أن توائم بين مبدأ الأمن الجماعى ومبدأ الشرعية الديمقراطية .

وفى أيامنا هذه تنفق الجبهة الدولية Le Concert international ونحت تأثير ضغط الدول

الجديدة ، حول قضايا جديدة ، مثل عدم التمييز العنصري والمسئولة بين الشعوب والتنمية ، وهي قضايا ترتب حقوقا لبعض والتزامات على البعض الآخر ، وبشكل مفهوم حقوق الانسان في اطارها المفتاح الرئيسى لكافة المبادئ ، ويصبح في الوقت نفسه ميدانا لكافة أشكال الخلط وعدم الوضوح .

وربما لا تكون الأيديولوجية الكامنة وراء هذه المبادئ الجديدة للشرعية متماكة تماما ولكن الأخطر من ذلك انها في وضع متناقض مع التوزيع الحقيقي للقوى على الوحدات السياسية التي يشكل منها المجتمع الدولي . فالرأى الرسمى الدولي ، كما يتضح اليوم على مستوى جماعة الدول ، يرجع كفة وجهة نظر الدول الفقيرة ويحرص على اعادة توزيع الموارد والقوى . وهكذا نكون بصدد شرعية جديدة تنهض في مواجهة الشرعية القديمة .

ولكن تتطوى لعبة هذا النفوذ على قواعد وحدود ، اذ لا يمكن التأثير بفعالية على رأى الحكام بدون اللجوء مباشرة ، ومن فوق رؤوس هؤلاء الحكام ، الى الآراء العامة القومية ، وهو ما يتطلب تركيز الهجوم على قضايا محددة لا يتطرق الى أهميتها أى شك . وهذا ما يوضحه بشكل جيد أحد المؤلفين اليوغسلاف الذين درسوا عن قرب استراتيجية دول عدم الانحياز ، قائلا :

« لا يمكن أن يكون لنشاط الدول غير المنحازة أى معنى أو تأثير على سلوك القوى العظمى الا اذا كانت القضايا التي تطرحها خطوة الأهمية وأساسية . ويرجع السبب في ذلك الى أن الدول غير المنحازة لا تكون لها فاعلية إلا حين تتمكن من تعبئة الرأى العام العالمى وأيضاً لأن النفوذ السياسى والمعنى لهذه الدول لا يكون ذا قيمة الا اذا استند الى صياغات بسيطة وغاية في الوضوح . اذ من الصعب جدا تعديل موقف الرأى العام وخصوصا من سياسات جوهية تنتهجها الدول الكبرى الا اذا تعلق الأمر بقضايا يسهل فهمها وتتطوى على مغزى له خطورته . ويصدق هذا بصفة خاصة على الرأى العام العالمى الذى يتضمن الرأى العام داخل عدد كبير من الدول من بينها الدول الكبرى والقوى العظمى » .^(١٤)

وفي ضوء هذا التحفظ وحده ، وهو تحفظ سوف نعرض لأهميته فيما بعد ، يمكن أن نقول إن الرأى العام للحكام بعد بمثابة قوة تؤثر على مجرى العلاقات الدولية .

٢) وفي المقابل فانه لايجب علينا أن نتوقع الشيء الكثير من ردود الأفعال العفوية للجماعات حتى ولو تمكن الخبراء من البهنة على وحلة حركات يمكن أن تؤثر على سلوكهم المشترك على المدى الطويل . فالرأى العام العالمى ، على هذا المستوى ، هو أقل تماسكا واستقرارا وأكثر هلامية من المستويات الأخرى المختلفة للرأى العام الدول . ويترد في الواقع ان نجد أفرادا قلائد على تكوين احكام لا تتأثر ببيئة الوطن

أو بمصالحه القومية ، الا بمقابلتها بأوضاع محددة محكم عليها بالتطور بشكل مختلف من بلد الى آخر (وهذا هو الحال بالنسبة لتتائج استطلاعات الرأى « الأوروبية » والتي تعطى الانطباع بوجود رأى مشترك بينا الحقيقة هي أن هذا الرأى ليس سوى مصفوفة من الآراء الوطنية) .

ومن ناحية أخرى فان تشابه الاجابات لا يضمن بالضرورة التلاق في المواقف أو التضامن عند الفعل . بل قد يحدث العكس تماما . وفي النشرة الأوروبية المعروفة باسم ايروبارومتر Eurobaromètre (المقياس الأوروبي) (العدد رقم ٥ : يوليو ١٩٧٦) ، حيث تقوم ادارات الاعلام التابعة للجنة بروكسل La Commission de Bruxelles بنشر استطلاعات منتظمة عن حالة الرأى العام في المجموعة الأوروبية ، نجد صورة مفيدة عن التسلسل الهرمي للموضوعات التي تشغل بال الرأى العام في الدول التسع الأعضاء . وفي جميع هذه الدول تأتي الموضوعات الخاصة بقضايا البطالة والتضخم وحماية البيئة ... الخ في المقدمة . وفي نهاية القائمة تأتي موضوعات من قبيل رقابة الشركات متعددة الجنسية ، تضيق الفجوة بين الأقاليم المختلفة ، تقوية القدرات الدفاعية ، واخيرا رفع درجة الاستقلال الذاتي للأقاليم . اما عصب هذا التحقيق فيتمثل في التأكيد على أن « الاختلافات بين دول المجموعة الأوروبية التسع هي اختلافات طفيفة قبل أن يستخلص قائلها : « وهو ما يؤكد مرة أخرى وجود رأى عام أوروبي ينشغل بنفس القضايا الكبرى ويقوم أهميتها بنفس الطريقة ، وذلك لانه يعيش نفس الأحداث » . (المرجع السابق ، ص ٧) .

وأقل ما يمكن أن يقال عن هذا التحليل انه متفائل . فالقائمة تضع في مقدمة الأولويات تلك القضايا ذات الصبغة القومية والتي قد يؤدي حلها (وخصوصا مايتعلق منها بقضايا البطالة والتضخم) الى زيادة حدة التنافس بين الدول الأعضاء ، على الأقل في الأمد القصير . بمعنى آخر فان هذا الاستطلاع يؤكد وجود توافق أو توازي (موجودان أيضا بالطبع خارج نطاق الجماعة الأوروبية في بلاد أخرى كثيرة) ولكنه لا يؤكد بأي شكل من الأشكال على وجود عقلية أوروبية مشتركة mentalité communautaire أو روح أوروبية .

وهنا أيضا نعرضنا مشكلة سبق لنا اثارتها وتتعلق بالأيديولوجيات . فالوطنية ، الصريحة أو الضمنية ، لا تزال هي الاطار المرجعي الفطري والتي يصعب في مواجهتها أن يتغلب عليها أى شكل آخر من أشكال التضامن وخصوصا في فترات الأزمة حين يكون أمن المجتمع ورفاهيته في خطر . وعند هذا المستوى فان الرأى العام العالمي لا بد وأن يثير نوعا من الفضول العالمي اذ أنه لا يمثل قوة قادرة على التأثير على قرار الفاعلين الآخرين .

٣) أما الرأى النضالي فيبدو لأول وهلة أكثر نشاطا وأكثر فاعلية . زد على ذلك أن عملية التعبئة

التي تقوم بها الجماعات والحركات النضالية تهدف أساسا الى اخراج الجماهير من سلبيتها الطبيعية .
وتعتبر جهود هذه الجماعات بالفعل أحد العناصر الهامة التي يمكن أن تسهم في تشكيل وعي جماعي
على مستوى العلاقات الدولية . لكن فاعلية هذا النشاط ليست على مستوى الجهد المبذول فيه . ويرجع
هذا الفشل الى أسباب عديدة منها :

أ) تعدد ، وأحيانا تناقض القضايا التي تحول الجماعات والحركات النضالية الدفاع عنها : فقد
اصطدم هؤلاء الذين ارادوا الدفاع عن مناضلي اقليم الياسك الذين تعرضوا للاعدام أثناء محاكمتهم في
برجوس (١٩٧١) بجماعات أخرى حولت الدفاع عن اليهود الذين تعرضت حياتهم للخطر في الوقت
نفسه أثناء محاكمة ليننجراد . أما هؤلاء الذين ارادوا الدفاع ، باسم النقاء المبلق ، عن القضيتين فلم
يحبوا آذانا صاغية كثيرة بل وواجهوا خصوما كثيرين . وقد يكون من المرغوب فيه دائما أن يحتل
الانسان ضحاياه ، ولكن يبدو انه لايزال من الأسهل ، لأنه أكثر راحة من الناحيتين الذهنية
والأخلاقية ، ان يخلط الانسان بينهم جميعا وان ينقم عليهم جميعا بنفس القدر .

ب) استغلال الحملات الدعائية ، المبررة تماما من حيث غايتها الدولية ، لخدمة أغراض السياسة
الداخلية . وعلى سبيل المثال فإن قراءة البيانات الصادرة بمناسبة أحداث شيلي اعتبارا من شهر سبتمبر
١٩٧٣ تعطي انطباعا لا ليس فيه بأن العدو الحقيقي للمناضلين كان هو الحكومة الفرنسية وليس
الطغمة الحاكمة في شيلي برئاسة الجنرال بيتوشيه .

وعادة ماتصعب مقاومة الرغبة في استغلال الأزمات الدولية لأغراض السياسة الداخلية ، أما كانت
الظروف . ومن وجهة النظر هذه يصبح الاجماع المتهيف أكثر المسائل غموضا : فمن بين الجمهور الفقير
الذي اندفع نحو السفارة البولندية في باريس في ديسمبر ١٩٨١ كنا نستطيع أن نتبين المناضلين من
الحزب الاشتراكي ، والذين حاولوا استغلال تجربة منظمة « التضامن » البولندية للدفاع عن تصورهم
الخاص للإدارة الاشتراكية الذاتية ، مختطفين بالمناضلين بلا تحفظ عن حقوق الانسان ، كما كنا نستطيع
أن نتبين في زحمة هذا الجمهور بعض المشاهير المعادين للشيوعية والذين حاولوا استغلال هذا الوضع
لضرب التحالف بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وهو التحالف الحاكم في فرنسا منذ ربيع ١٩٨١ .

ج) صعوبة تحقيق التنسيب بين أى عمل دولي في دول تفهم الموقف بطرق مختلفة : فقد كانت
للجمهور الفرنسي رؤية أكثر حيلا وهدوءا عن رؤية الجمهور البريطاني لأحداث نيجيريا
(انفصال اقليم يافرا) وأحداث روديسيا ، لكن كلا من الجمهور الألماني وكنا الجمهور البريطاني كانا
أكثر قدرة على الحكم بموضوعية تجاه أحداث الجزائر .. كذلك فقد كانت الحركات السلمية التي
أشعلت المظاهرات في أوروبا في نهاية ١٩٨١ أكثر عتفا في البلاد التي تعتمد مباشرة على الحماية الأمريكية

عنها في فرنسا حيث لاتزال السلطات الوطنية هي التي تقبض بثبات على زمام الرقابة على أسلحتها النووية .

ومع الأخذ في الاعتبار هذه الحفظات يمكن القول أن التضامن الدولي يبرز تقدما مستمرا وذلك اذا احتكنا الى عدد المنشورات أو المظاهرات التي تثيرها الانقلابات أو انتورات أو الاضطرابات من كافة الأشكال والألوان والتي تحدث في العالم يوميا . ان الشعور الحقيقي بالاضطرار والذي ساد العالم عقب الانقلاب الشيلي قد ساعد بالتأكيد على حث العديد من الحكومات الأوروبية على قطع معوناتها الاقتصادية عن النظام الذي أسفر عنه هذا الانقلاب . وهكذا يمكن أن يؤدي العمل التضال ، باعتباره وجها من وجوه الرأي العام العالمي ، الى ممارسة تأثير حقيقي على مجرى العلاقات الدولية .

٤) اذا قلنا تقسيم الرأي العام الى ثلاث شرائح أو أقسام أفقية strates horizontales (حكام gouvernants وجماهير masses ومناضلين militants) واذا وافقنا على محدودية نشاط الجماهير عندما يتعلق الأمر بقضايا الشؤون الخارجية ، فإن تقويم دور الرأي العام في هذه الحالة يقتصر في النهاية على تحليل العلاقة بين وجهة نظر الحكام ووجهة نظر المناضلين . وتبدو هذه العلاقة شديدة التعقيد . أولا : لأن طرق العلاقة ليسا متجانسين ولأن مركبات التأثير أو النفوذ التي يمكن أن يمارسها عديدة . فإذا ما لجأنا الى أقصى حدود التبسيط فانه يمكن لنا أن نقول أن هدف الحكومات بداهة هو الدفاع عن المصالح القومية ، ولكن رغبة في تحقيق أغراضهم فانهم على استعداد لاستخدام الاستراتيجية الأيديولوجية الأكثر مواءمة بما في ذلك الأيديولوجيات التي قد تقترحها عليهم مؤسسات الفكر sociétés de pensée أو الجماعات الناقدة لضيق أفق وجهة النظر القومية . أما المناضلون ، أو على الأقل هؤلاء من بينهم الذين لايدافعون عن مواقف وطنية nationalistes خالصة ، فانهم يطالبون ويريجون للتضامن عبر القومى . وليس أمام هؤلاء سوى الاختيار من بين نوعين من التكتيكات : أحدهما يقضى من حيث المبدأ برفض موقف الحكومات (وهو اتجاه متطرف لابد وأن يقضى الى مأزق بسبب غياب أى حل بديل) ، وثانيهما ، يقضى بمحاولة التأثير على تصرف الحكومة (أو الحكومات الأخرى) لحثها على العمل في اتجاه الموقف الذي يتناسب مع معتقداتهم .

واذا ما نظرنا الى الرأي العام العالمي من هذه الزاوية فسوف نجد أنه ليس شيئا أسطوريا ينبع من فراغ وينتشر بحرية في بقاع الأرض ، وانما هو في الواقع نتيجة أو محصلة للتوترات الجدلية الناجمة عن العلاقة بين : (١) كل من الحكومات والرأي العام المحلي في الدولة التي يمثلها (٢) مجموع الحكومات ومجموع القوى التي تناضل من أجل تغيير النظام الدولي .

وهناك مثل ملموس يمكن أن يوضح لنا مثل هذه الفرضيات المجردة : ففي ربيع ١٩٧٣ أعلنت

الحكومة الفرنسية عن عزمها على اجراء تجارب نووية في المحيط الهادى . وقد أثّر هذا القرار سلسلة من ردود الأفعال :

— ردود أفعال حكومات الدول التي اعتبرت أن هذه التجارب يمكن أن تهددها مباشرة . ومن ثم قامت كل من استراليا ونيوزيلندا بإرسال مذكرات احتجاج دبلوماسية الى الحكومة الفرنسية ، وعندما تمجد هذه الخطوة نفعا فقد قامت بعرض الأمر على محكمة العدل الدولية لتتلى برأيها حول « شرعية » هذه التجارب النووية .

— ردود أفعال مجموعة الدول التي أبدت الموقف السابق إما في الجمعية العامة للأمم المتحدة (تأكيد « منع » اجراء التجارب النووية في الفضاء الخارجي) أو في محكمة العدل الدولية (اعتبار الدعوى المرفوعة أمام المحكمة مقبولة من حيث الشكل ، على الرغم من احتجاج فرنسا بعدم اختصاص المحكمة في نظر الدعوى ، والمطالبة بوقف هذه التجارب انتظارا لصدور حكم نهائي في القضية) .

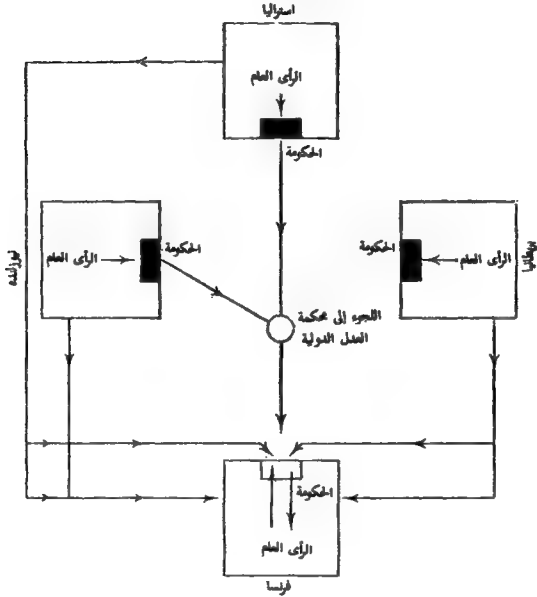
— ردود أفعال العناصر المنظمة من الرأي العام ، سواء في البلاد المعنية مباشرة (مقاطعة البضائع الفرنسية ، وقف توزيع البهد بتحريض من جانب النقابات الاسترالية والنيوزيلندية) أو في الدول الأخرى التي شهدت مظاهرات « للتضامن » (من جانب بريطانيا على سبيل المثال حيث قامت النقابات بإغلاق الطرق مع فرنسا لعدة أسابيع) .

— ردود أفعال الرأي العام الفرنسى حيث ثارت حملات صحفية ، ومناقشات جادة وحمائية بين السلطات الدينية والسلطات العسكرية كما قام أنصار السلام وعدم العنف بإرسال حملة من المتطوعين الى منطقة الاطلاق .

وتؤدى عملية الجمع بين كافة هذه العناصر الى امكانية تشخيص وضع جلي وحقيقى في هذه الحالة يعبر عن وجود الرأى العام العالمى . ولم يؤد اتخذ مثل هذا الموقف الى اطلاق قدر كاف من الضغط لحمل الحكومة الفرنسية على المدول عن القيام بالتجارب النووية التي كانت تمنع اجراءها ، ولكنه أدى على أى حال الى عرقلة عملها وأجبرها على المدول مستقبلا عن اجراء تجارب في الفضاء .

ومن المفيد أن نعقد هنا مقارنة بين هذا الوضع وبين الوضع الناجم عن قيام الصين باجراء تجارب نووية على أراضيها والذي حدث في ذات الوقت . فقد أدى هذا الحدث الى ابطال مفعول جانب من الحملة المثارة ضد فرنسا ، إذ اضطر الى أن يلوذ بالصمت كل هؤلاء الذين أرادوا من خلال الهجوم على

الشكل رقم ٩٧ :
الرأى العام العلنى والتجريب الوبى عام ١٩٧٣ . الحالة الفرنسية



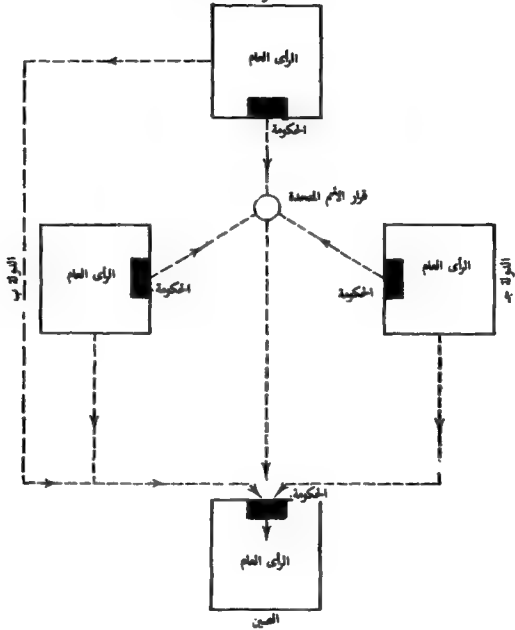
الوضع الأول : حالة فرنسا

— عشاء ملئن من جانب بعض الحكومات (أستراليا ، نيوزيلندا)
ولجوء الى محكمة العمل الدولية .

— هيئة الرأى العام لى عدد كبير من الدول (أستراليا)
نيوزيلندا ، وبهاتيا) وضبط كبير على الرأى العام الفرنسى (مقاطعة)
— توتر بين الحكومة الفرنسية وقطاع من الرأى العام الفرنسى .

النتيجة : ضغط حقيقى على الحكومة الفرنسية وتعديل مسطلح لسلكها .

الشكل رقم ٩٨ :
الرأي العام العلى والمصوب القوية عام ١٩٧٣
الحالة الصينية
الفترة ؟



الوضع التالي : حالة الصين

— عدا بطيء ، ولكن غير فوري ، من جانب بعض الحكومات

(قرار الأمم المتحدة)

— مهمة محدودة جدا للرأي العام في معظم الدول . لا مجال إطلاقا لأي فعل من جانب الرأي العام الصيني

— وفلاق بين الرأي العام الصيني والحكومة الصينية

النتيجة : حرية حركة كاملة أمام قدرة الحكومة الصينية على الفعل (على الأقل في الأمد القصير) .

قرار الحكومة الفرنسية اذاعة شرور « امبالية رأس المال » ، ولم يتمكن من الاستمرار في الحملة سوى هؤلاء المعادين من حيث المبدأ لأى تسليح نووى . ومن ناحية أخرى فلم تمر الحكومة الصينية أى اهتمام للحملة الدولية التي اندلعت ضد استئناف التجارب النووية في الفضاء . والسبب في هذا هو أن الرأى العام الصينى لم يتحرك أو لم تتح له فرصة التحرك في مواجهة قضية هى ذاتها التي أثارت ، في بلد مثل فرنسا ، مناقشات مثيرة . ويبرهن هذا على أن قدرة الرأى العام العالمى ، مهما بلغت قوته ، على التأثير على مجرى الأحداث تصبح ضعيفة ما لم يشترك الرأى العام المحلى في الحملة المثارة ضد سياسة حكومته .

ويزودنا الاتحاد السوفيتى بمثال يؤكد هذا الوضع . فقد استنكر الرأى العام العالمى ، مدعما من جانب الحكومات غير الشيوعية ، موقف الاتحاد السوفيتى من اليهود أو من المنشقين السوفيت وكذا سياسة الحكومة السوفيتية تجاه « البلاد الشقيقة » ، أكثر من مرة وبعنف . لكن الاتحاد السوفيتى لم يمر أذانا صاغية الى هذه النداءات . ولم يقدم أية تنازلات (باستثناء بعض التنازلات المحدودة جدا مثل منح تأشيرة خروج الى ابنة زخاروف) ، لأنها لم تجد أى صدى لدى القطاعات التي يمكنها أن تعبر بحرية عن وجهة نظرها . أن حركة المقولمة الداخلية ليست بالقوة التي تسمح لها بالتأثير الفعال على السلطات وحملها على تغيير موقفها ، بل قد تجد هذه السلطات في « التدخلات الخارجية غير المقبولة » ذريعة لتشديد قبضتها وقمعها ضد المعارضين للنظام .

ومن المؤكد أنه توجد مظاهر يمكن ادراجها تحت بند « الرأى العام العالمى » . لكن هذه المظاهر شديدة التباين من حيث المصدر وشديدة التنوع من حيث القدرة على التأثير . ومن ثم فسوف يكون من المغالى فيه أن نتحدث منذ الآن عن وجود رأى عام عالمى واحد أو ، بالأحرى ، تأكيد بروز ضمير عالمى ، فكلاهما يبرز في لحظات خاصة ، ويملور لبعض الوقت ردود أفعال متنوعة . وبالتالي فالأمر لا يتجاوز مجرد الظواهر العرضية حيث يجوز بالكاد أن نرى بداية لما يمكن تسميته بالتضامن العالمى . فالرأى العام العالمى هو اذن قوة ظرفية ولا يمكن اعتبارها منذ الآن لاعبا مستقلا في العلاقات الدولية .

هوامش الفصل الثالث :

(١) وهي منقولة عن :

Joseph NYE et Robert KEOHANE, *Transnational relations and World politics*, Harvard University Press, 1972.

(٢) يقول فرانسوا ميران عن الاشتراكية الدولية وأنها لا تمارس سلطه أخرى بخلاف سلطه التوصية السياسية والأعلانية ، وبعدد أسباب ذلك يوضح قائلا : « من بيننا عدد كبير من الأحزاب في الحكم ، وأكثر منهم في المعارضة . وتتلاقى مصالح الدولة مع طموحات الاشتراكيين ولكنها قد تتعارض معها في أحيان أخرى . ولا يمكن التنبؤ تماما على هذا التناقض لأنه تناقض كامن في طبيعة الأشياء نفسها . ولكن هذا التناقض يثبت أيضاً احترام كل منا لاستقلال الآخر . فالدولة ليست دولة فوق الدول ، وقد فهمنا ذلك منذ أمد بعيد ، كما أنها ليست سلطه مستمرة ، لأنه لا يوجد بالنسبة للاشتراكيين لأروما ولا موسكو . إنها مكان للقاء تصاغ فيه مسيرة هدفها المحورى استعادة الحريات »

«Ici et maintenant, 1980, Livre de poche, p. 296-297»

(٣) وقد اختفى هذا التشريع المميز ، الذى أسس على تطبيق مرسوم بقانون صادر عام ١٩٣٩ ، في عالم اليوم . ويحتج الروابط الدولية التى تتخذ من فرنسا مقراً لها بنفس الحقوق وتخضع النفس للالتزامات مثلها في ذلك مثل الروابط الفرنسية التى ينطبق عليها قانون ١٩٠١ . وهناك محاولات تجرى الآن للدراسة وتقديم مشروع قانون يضمن على الروابط الدولية الأكثر تمثيلاً والأكثر فاعلية وضما يميزها عن الروابط الفرنسية .

Indépendance de la Nation, Aubier, 1969

(٥) المصدر نفسه ص ٢٩٠ — ٢٩١

Robert B. STOBAGH, *U.S. Multinational Enterprises and the U.S. Economy*, Harvard Business School, 1971.

Les multinationales contre Etats, Editions novembre 1975, p. 182-186.

(٨) ويجب توضيح هذا التأكيد ، على الأقل فيما يتعلق بنقطة محددة تتعلق باستراتيجية المجموعات البيروية . قد كان من الممكن أن تستفيد هذه المجموعات من وضعها الاحتكاري وتزيد من أرباحها نهضة ضخمة إذا ما قامت برفع سعر البيترول . ولكن الأزمة التى اندلعت عام ١٩٧٤ أظهرت أنه كان قد أمكن تثبيت مستوى هذا السعر على نحو منخفض جداً حوال الخمسينات والستينات . وهناك علاقة بلصية بين انخفاض سعر الطاقة ومرحلة التوسع الاقتصادى الذى شهدته البلدان الرأسمالية في نفس هذه الفترة . ومن ثم قد خدمت استراتيجية الاحتكارات البيروية ، بوعى أو بدون وعى ، مصالح التطوير الرأسمالى على حساب المصالح الخاصة والمعالجة للشركات .

(٩) وطبقا للتقرير الذي عرضه السيد/ جاك إيرسم J. Erasm على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في يناير ١٩٨١ فقد وصلت الاستثمارات الأجنبية في فرنسا ، عام ١٩٧٩ ، إلى ١٥٣ مليار فرنك (صافي) ، أي ٣٠٪ من الدخل القومي الملم في مقابل ٧ مليار فرنك (صافي) استثمرتها فرنسا في الخارج . وتأتي الاستثمارات الأجنبية في فرنسا من دول السوق الأوروبية المشتركة أساسا ، أما حصة الولايات المتحدة منها فقد انخفضت من ٣٦٪ عام ١٩٧١ إلى ١٨٪ عام ١٩٧٩ . ووجه ٣٥٤٪ من هذه الاستثمارات إلى الصناعة ، ٢٧٪ إلى العقارات ، ٦٪ إلى التجارة ... هكذا . أما الاستثمارات الفرنسية في الخارج فقد وجهت في معظمها ولفترة طويلة نحو قطاع البترول ورغبة في الحصول على احتياجات فرنسا من الطاقة . وفي الفترة من ١٩٦٨ — ١٩٧٩ انخفض نصيب الصناعة من ٢١٪ إلى ١٢٪ . واتجهت معظم هذه الاستثمارات أساسا إلى دول السوق الأوروبية المشتركة (٣٣٪) والولايات المتحدة (١٤٪) ودول أوك (١١٪) ، وانخفض نصيب دول مولود البحار منها من ١٤٪ عام ١٩٧٣ إلى ٥٪ عام ١٩٧٨ .

Nations Unies, économique et social: Les sociétés transnationales dans le développement mondial: (١٠)
un réexamen, 20 mars 1980.

Jean FRANCOIS-PONCET, Intervention au débat budgétaire, Assemblée nationale, séance du 7 (١١)
novembre 1979, J.O., p.9552.

Commentaire, Fayard, 1972, t.III, p. 13 (١٢)

Geneviève BIBES, Henri MENUDIER, Françoise DE SERRE, Marie-Claude SMOUTS, «Les (١٣)
élections européennes, enjeux, campagnes, résultats», Revue de science politique, n° spécial, de 1979.

Léo MATES, Nonalignment- Theory and Current Policy, New York, Dobbs Ferry, 1972, p. 339. (١٤)

مراجع :

(١) فيما يتعلق بالمشكلات غير الحكومية :

L'UNION DES ASSOCIATIONS INTERNATIONALES, 1 rue aux Laines, Bruxelles 1.000 — Belgique publie:

a) une Revue mensuelle Transnational Associations/Associations transnationales comportant de nombreuses informations sur la vie du mouvement associatif international, ainsi que des articles de fond sur le même sujet.

b) un Annuaire (Yearbook of International Organizations, 19° éd., 1981)

comportant une mine de renseignements parfaitement tenus à jour.

C) des ouvrages retraçant le plus souvent les travaux antérieurs d'un Colloque:

L'avenir des associations internationales dans les perspectives du nouvel ordre mondial (Colloque de Genève, 1977), U.A.I. 1977.

MANSBACH (Richards W.) FERGUSON (Yale, H.), LAMPERT (Donald E.): The

Web of Politics: Non-State Actors in The Global System, Englewood Cliffs, 1976.

MEYNAUD (Jean): Les groupes de pression internationaux, Lausanne, 1961.

NYE (Joseph) and KEOHANE (Robert) — Transnational Relations and World Politics, Harvard University Press, 1972.

JACOMY-MILLETTE Anne-Marie et alia: Eglise et système mondial: la position

des Eglises vis-à-vis des grands problèmes internationaux, Québec, Centre québécois des relations internationales, 1980.

(٧) والشركات متعددة الجنسية :

CONSEIL ECONOMIQUE ET SOCIAL: «Les entreprises multinationales», Avis et Rapport, Journal officiel, 21 déc. 1972.

D.A.T.A.R.: «Les firmes multinationales», Travaux et recherches de prospective

La Documentation française, févr. 1973.

«Les effets sur l'économie américaine des activités à l'étranger des

grandes sociétés américaines» (Rapports du Conseiller Commercial français à Washington), Problèmes économiques, 21 janv. 1973, La Documentation française.

O.N.U.: Les sociétés multinationales et le développement mondial, août 1973.

O.N.U.: Sociétés transnationales: l'élaboration d'un code de bonne conduite et les problèmes qu'elle souleve, 1976.

O.N.U.: Les sociétés transnationales dans le développement mondial: un réexamen,

1979.

C.N.R.S.: La croissance de la grande firme multinationale, 1973.

BERTIN (Gilles Y.): Les sociétés multinationales, P.U.F. 1975.

BERTIN (Gilles Y.): L'industrie française face aux multinationales, la

Documentation française, 1975.

LEVINSON (Charles) — L'inflation mondiale et les firmes multinationales, Seuil, 1973.

MEYNAUD (Jean) et SIDJANSKI (Dusan): L'Europe des affaires, Paris; Payot,

1967.

SAVARY (JULIEN): Les multinationales françaises, P.U.F. 1981.

«Les Syndicats face aux sociétés multinationales», Problèmes politiques et sociaux, n° 264, 8 août 1975, La Documentation française.

VERNON (RAYmond): Les entreprises multinationales, Paris, Calmann-Lévy,

1973.

KEMENES (E): «Le renforcement des liens entre les pays socialistes par

l'apparition de nouveaux types de groupements d'intérêts, Acta Oeconomica (Budapest) 1971.1, (Reproduit dans Problèmes économiques, 23 févr. 1972), La Documentation française.

(٣) وبالرأى العام العالمى :

MERLE (Marcel): Le droit international et l'opinion publique, Académie de droit international de la Haye, Recueil des cours, 1973.

CLAUDE (Inis L.): «The impact of public opinion Foreign Policy and Diplomacy»,

Internationale Spectator, janv. 1965.

DENEY (Nicole): Bombe atomique français et opinion publique internationale,

Fondation nationale de science politique, Centre d'étude des relations internationales, Série C: Recherches n° oct. 1962.

Eurbaromètre.— L'opinion publique dans la Communauté européenne, Bruxelles,

Commission des Communautés européennes (bi-annuel).

خلاصة الجزء الثالث :

يظهر لنا التحليل السابق تعبد الفاعلين المؤثرين على مسرح العلاقات الدولية وتنوع الأدوار التي يقومون بها . ولا تزال الدولة في اعتقاد كثير من المراقبين هي الفاعل الأساسي ان تكن الفاعل الوحيد في هذه العلاقات . غير أن تحليل دور الدولة قد أوضح بجملاء أن وراء هذا المفهوم المجرد الذي ابتدعه الفقهاء تتبع ظاهرة على جانب كبير من التعقيد والتباين ، بل وتبدو الدولة ، عند قياسها بالوظائف التي يعترف لها بها القانون الدولي وكأنها مجرد قناع يخفي وراءه أفعال العديد من الفاعلين الثانويين أو تحت القوميين *infra-nationaux* الذين لا تملك الدولة التحكم في مبادراتهم أو حتى مجرد أن تكون حكما في منازعاتهم . ومن ثم فإن تقليص النظام الدولي ، ليشتمل فقط على لعبة العلاقات التي تقوم بين وحدات دولية تتبدل المواقع ، يعد تبسيطا مغللا بالحقيقة والواقع . وأيا كان وزن الأهمية التي تمثلها دراسة توازنات القوى أو التفاعلات الدبلوماسية فإن هذه الدراسة لا تفصح سوى عن جانب من النشاط الدولي لأنها تقوم على مسلّمة التنافس بين فاعلين يتصرف كل منهم «مثل رجل واحد» . كذلك فإن عدم دقة هذا المنهج تعود أيضا الى أنه يكاد يفضل اغفالاً تاماً وجود ودور فاعلين آخرين .

وربما كان من المقبول ان نفكر على هذا النحو خلال القرنين الثامن عشر أو التاسع عشر . ان ظهور وتكاثر المنظمات الدولية ذات الأجهزة الدائمة لم يؤد بالتقطع الى الغناء الدول . بل ربما تكون هذه المنظمات قد أدت الى حد ما الى زيادة الدول وتثبيت دعائم ووجود الوحدات الصغرى منها . لكن وجود هذه المنظمات أدى الى تغيير جوهرى فى الظروف والأوضاع التي تجري فيها العلاقات بين الدول . وعلى الرغم من أن هذه المنظمات الدولية مؤازرة قائمة على مبدأ التعاون بين الحكومات أساسا ، وعلى الرغم من أن استمرار مبدأ السيادة يخلق الطعن أمام احتمالات قيام أجهزة مشتركة في اطر المؤسسات الدولية تتمتع بصلاحيات حقيقية في مجال اتخاذ القرارات ، إلا أن ذلك لايعنى مطلقا استبعاد احتمالات بروز وتطور القدرة على ممارسة النفوذ . ومن يتحدث عن النفوذ يتحدث أيضا عن المشاركة في لعبة القوة حتى اذا لم يتعلق الأمر بتخصيص واضح وعمد للسلطة الشكلية . ان « *institutionalisation* » العلاقات الدولية أصبحت واقعا مكسبا منذ الآن ولا رجعة فيه . وهو مايشهد في حد ذاته على وجود نمط ثان من الفاعلين مطالبين بأن يلعبوا دوراً آخر غير ذلك الذى تلعبه الدول .

أما فيما يتعلق بالقوى غير القومية فإنها تعبر عن ظهور وتزايد أشكال جديدة من أشكال التضامن في كافة ميادين النشاط الانساني حيث لا تزال مبادرات ونشاطات الدول والمنظمات الدولية غير كافية أو غير قادرة على الاستجابة الى كافة احتياجات المجتمع الدولي . وقد بدأت مبادرات مانطلق عليه بالقوى غير القومية هذه ، والتي كانت قليلة العدد في الماضي ومحدودة الطموح ، تنطلق من كافة المواقع وتوجه الى كافة المناحي في نفس الوقت : فمنها الباحثة عن الربح ومنها ما لا يبحث عن أية منافع شخصية . ومنها الانسانية ومنها العلمية ، ومنها المهنية ومنها الإيديولوجية . ولا تزال الشبكة التي تتسبجها

هذه الجهات للعلاقات بين الأفراد والمجموعات حشة ومتضاربة الى الحد الذى يصعب معه أن تقدم لنا ميكلا بديلا للعلاقات في المجتمع الدولى . لكن ذلك لا يمنع من حقيقة أن الطاقة المستثمرة في هذا النوع من النشاط تستطيع أن تتأى بنفسها الى حد كبير عن رقابة الحكومات ، وتعتبر الحدود بدرجة أو بأخرى من السهولة وتؤدى في النهاية الى عرقلة أنشطة الحكومات أو التأثير على مبادراتها . ومع ان هؤلاء الفاعلين الخاصين لا يتمتعون بالصلاحات التقليدية من قبيل السيادة والاقليم ، الا أنهم قد استطاعوا بالفعل أن يصنعوا على المسرح الدولى بكثافة باحثين عن دور يمكن أن يلعبوه لدى السلطات الرسمية .

لكن الاعتراف بتعدد اللاعبين وتنوع أدوارهم لا يكفي وحده لرسم ملامح النظام الدولى أو لفهم طريقة أدائه . لأننا اذا اكتفينا بتحليل سلوك الفاعلين دون أن نضع بتحديد أثر العوامل *facteurs* نكون قد وقعنا في اسر الشككية مرة اخرى . ولقد أوضحنا قبل ذلك^(١٦) أن صياغة النماذج على أساس التنبؤ بمسار منحنيات الانتاج والسكان والمزويد وحدها لا بد وان يكون مصحوبا بالفشل لأن مثل هذه الطريقة تتجاهل وجود ردود الأعمال من جانب اللاعبين على مسرح العلاقات الدولية . ان اخذ دور الفاعلين وحده في الاعتبار دون تحليل الضغوط التى تتعرض لها مبادرات هؤلاء الفاعلين أو بحث الفرص التى يمكن أن تتيحها امامهم عملية التحول السريع في الوسط الدولى ، قد يؤدى الى نفس النتائج الهزلة . فلا يستطيع من يطمح الى دراسة مجتمع ان يحظى بوضع الخطوط التنظيمية والمضوية *organigramme* ، أما كانت أهمية هذه الخطوة ، دون أن يأخذ في اعتباره كافة المشاكل التى تتعرض سبل الجماعة . علينا إذن ان نتقل الى مستوى آخر من مستويات التحليل ، وهو مستوى العلاقة بين الفاعلين والعوامل أو اذا أردنا استعمال هذا النوع من المصطلحات مستوى التفاعلات بين الوظائف *Fonctions* والبنى *structures* لكى نتكمن من تقوم سمات وأنماط أداء النظام الدولى .

المواش :

(١) انظر على وجه الخصوص

Morton A. KAPLAN, *System and Process in international Politics*, John Wiley and sons, 1967.

(٢) انظر خلاصة الجيوب التالى من هذا الكتاب

الجزء الرابع

النظم النوى

لقد تمكنا ، من خلال عملية حصر التدفقات التي تجري في « الوسط » الدولي ومن خلال عملية تشخيص الفاعلين العاملين على المسرح الدولي ، من استخلاص عنصرين مؤسسين « لنظام الدولي » . لكن هذا الاستقصاء لا يكفي وحده لتحديد سمة أو وصف « النظام » الذي نعيه . ويتعين علينا الآن أن نتساءل حول الكيفية التي يمكن بها الربط المفصل بين نفوذ العوامل واللعبة التي يمارسها اللاعبون ، وكيف تتحدد المسائل موضوع الزمان أو المخاطر Les enjeux .

وللاجابة على هذه التساؤلات فانه لا يكفي الاستعانة بمفاهيم شديدة العمومية مثل « المجتمع Société و « الجماعة Communauté » ، لأن هذه المفردات هي أولا قابلة للعديد من التفسيرات ، وثانيا لأن استخدامها قد يعنى أن المسألة قد حلت . فليس هناك مايسمح لنا بالتأكيد على أن « العلاقات الدولية » قد أفرزت لنا « مجتمعا » أو ، بالأحرى ، « جماعة » دولية . ان هذا يفترض الوصول ، في الحالة الأولى وأيضا ، وبالذات في الحالة الثانية ، الى مرحلة من التكامل intégration لا نحسب أنه قد تم الوصول اليها بالفعل في عالم الواقع . صحيح أنه يمكننا أن نرصد وجود تضامن ميكانيكي بين اللاعبين وان نضع بالموجب في الحساب الختامى بروز اطر مؤسسى . لكننا حين نحتكم الى المعيار التقليدى : لكل مجتمع قانون ubi societas ibi ius سوف نكتشف ان « العلاقات الدولية » لاتزال بعيدة في الأساس عن مملكة القانون الذى هو أساس قيام « مجتمع » بالمعنى الكامل لهذا الاصطلاح . كما يستحيل في نفس الوقت أن نقرر انه قد تم بالفعل ابرام هذا « العقد الاجتماعى » الشهير والذى تنازل كل فاعل بموجبه عن حريته عن طريق القيام بتفويض سلطاته والتخلل عنها بمحض اختياره لصالح سلطة عامة من أجل تحقيق أمن الجميع . وبالتالي فمن الأحرى أن يكون غياب

« المجتمع » الدولي كافيًا لتغيير غياب « الجماعة » الدولية . لأن هذا النوع الأخير من التضامن يتطلب ، بالإضافة الى وجود روابط مادية ، الانخراط في نفس قانون القيم ، الا اذا كنا نستخدم مصطلح « الجماعة » كمترادف لمصطلح « المجتمع » وهو استخدام غير دقيق ، ومن ثم فإن استعمال مصطلحات « المجتمع » أو « الجماعة » عند التعامل مع العلاقات الدولية يعد تمسفا لغويا ، اذ يدخل ، على الأقل ، في اطار التنبؤ غير المضمون .

ولكننا لانستطيع في الوقت نفسه أن نرجى القيام بفحص نقدي لمدرک « النظام » فلا أسباب التي سبق أن ذكرناها اوضحنا انه لاجدوى من بناء النماذج الدولية ارتكازا على التقدير الاستقرائي extrapolation لتغير واحد^(١) ، أو حتى على البحث عن علاقة ارتباطية بين عديد من المتغيرات^(٢) ، نظرا لأننا بهذه الطريقة نكون قد استبعدنا فحص سلوك الفاعلين من دائرة البحث . أما تعريف « النظام » ارتكازا فقط على العلاقات بين الفاعلين فهو تعريف ينطوي على عيب عكسي إذ يختزل ، بلا مبرر ، دراسة العلاقات الدولية الى دراسة الحلقة الديبلوماسية — الاستراتيجية منها .

ان التحليل التسقي ، بالمعنى الذي عرفه دافيد ايبستون ، هو وحده الذي يقدم لنا اطارا ملائما لجمع العناصر المتباينة وتحديد موقع التفاعلات والتي يمكن انطلاقا منها أن نعيد تركيب ديناميكية المجموع ككل . ومع ذلك فإن تطبيق النموذج الاستوي على العلاقات الدولية تكتنفه صعاب لا يستهان بها ايضا . ففي المقدمة التي كتبها للطبعة الفرنسية من كتاب « تحليل النظام السياسي » اعترف دافيد ايبستون أن « الحجة التي تساق للتأكيد على وحدة النظرية تبدو أقل اقناعا في ميدان العلاقات الدولية »^(٣) . ولكنه يرضخ على الفور الاعتراض على وجود نظام دول ويؤكد « أن النظام السياسي الدولي ليس موجودا فقط ولكن يمكن أيضا تقسيمه على نحو مفيد إذا اعتبرناه ببساطة فئة catégorique أخرى من ذات النظام يمكن تحليلها ووصفها ومقارنتها بجميع النظم الأخرى . وهو لا ينطوي على سمات استثنائية أو أكثر أصالة من طبقات النظم الأخرى والتي يمكن تمييز كل منها ، لأسباب خاصة ، عن النظم الأخرى » .^(٤) وارتكازا على هذا التأكيد يشير ايبستون الى وجود ثقافة مشتركة (تجعل صورتها برسائل كثيرة من بينها القانون الدولي والعرف) ، و بروز نظام للسلطة بفضل أعمال المؤسسات الدولية ، ووجود لعبة من التفاعلات المقتدة بين عديد من اللاعبين ، بل وأيضا — وكبعض على وجود تضامن خفي أو كامن — يؤكد ايبستون على احتمالات قيام « تعاون متين في الحال بين جميع أعضاء النظام الدولي ، اذا ما تحقق ما كان بالأمر غيالا بعيد الاحتمال وأصبحتا جميعا مهلهلين بغزو عدواني قهري وجماعي يأتينا من كوكب آخر »^(٥) . وهو بالكاد يكاد يقبل مقولة أن « بنية النظام الدولي تختلف عن بنية النظم الأخرى »^(٦) . لكن ذلك لا يمنعه من الحلوس الى نتيجة مفادها « انه يمكن مقارنة النظم الدولي ، من جميع الزوايا ، بأي نوع من النظم الأخرى ، على المستوى النظري ، حتى ولو كانت المتغيرات القمية الخاصة به ، مختلفة بدهاء » .^(٧)

ولا يمكن لمثل هذا التفسير أن يصدد أمام الاختبار ، وبغلا من لوى ذراع الحقيقة لكى ندخلها مهما كان الثمن (حتى ولو اضطررنا الى اللجوء الى الخيال العلمى) فى اطار نموذج تمهيدى معد سلفا ، فمن الأفضل بالنسبة لباحث العلاقات الدولية أن يستعين بنموذج دافيد ايبستون لمحاولة تقويم خصوصية العلاقات الدولية . فالسمات الخاصة بالنظام ، وليس مدى مطابقة النظام للنموذج ، هى التى يمكن أن نعتنا على شرح الخصوصيات الكامنة فى طهقة أدائه لوظائفه .

المواش :

- (١) انظر بعض المؤلفات التى تركز على المتغير التكنولوجى مثل :
Herman KAHN (L'an 2000, Marabout Université 1972), Alvin TOFFLER (Le choc du futur, Denoël, 1971), Zbigniew BRZEZINSKI (La révolution technétronique, Calmann Lévy, 1971) et Jean-Jacques SERVAN-SCHREIBER (Le défi mondial, Livre de Poche, 1980).

- (٢) انظر خلاصة الجزء التالى من هذا الكتاب

- (٣) وهذا هو نفس المعنى الذى تضمنته تعريف هرون آرود (إننى اسمى المجموع الذى يتكون من وحفلات سياسية التى تقيم فيما بينها علاقات منتظمة ويمكن أن تصبح جميعا مشتركة فى حرب عامة ، نظاما دوليا) .
نقلا عن Paix et guerre entre les Nations مرجع سبق ذكره ص ١٠٣

- (٤) مرجع سبق ذكره ص ٤٥٤
(٥) المصدر نفسه .
(٦) المصدر نفسه ص ٤٥٧
(٧) إذ يقول : « يعكس النظام الدولى وضعاً مشابهاً ، من بعض النواحي ، لوضع النظم السلافية غير المتصلة ، أكثر مما يعكس النظم الحديثة » ص ٤٥٦
(٨) المصدر نفسه .

الفصل الأول

خصوصية النظم الدولي

إذا انطلقنا من التصريف الذى سبق أن ذكرناه للنظام السياسى (« مجموعة من العلاقات بين عدد معين من الفاعلين الموجودين داخل بيئة محددة والخاضعين لصيغة معينة من صيغ الرقابة وضبط الأداء ») ، فإنه يتضح لنا على الفور غياب عنصرين أساسيين عن النظام الدولى . الأول هو غياب بيئة خارجية يمكن للفاعلين إقامة علاقات « مجتمعية *sociétales* » ، (أى علاقات أخرى غير العلاقات « المادية *physiques* » أو تلك التى تقوم من جانب واحد *unilatérales*) ، معها . بمعنى آخر يمكن القول أن النظام الدولى يتمتع بخصوصية فهدة وهى انه نظام « مغلق *clos* » لا اتصال بينه وبين بيئة خاصة به . أما ثالى هذه العناصر التى لا تتوفر للنظام الدولى (أو على الأقل تعطى مؤشرات عن عجزها المقلق) فيتمثل فى غياب السلطة القادرة على ضبط انقياع أداء النظام .

٢) العلاقات النظم الدولى

« لقد بدأ عصر العالم المتناهى *le temps du monde fini* commence » . تلك كانت مقولة بول فالوى ، والتى كانت تبدو وقتها كمزحة نزهة ، تتجلى اليق وكأنها وردت كخاطر يحمل طابع النبوة . لقد أدى الاحتلال التدريجى للحيز والذى تم الآن بالكامل الى تطابق حدود النظام الدولى مع حدود الكرة الأرضية . ولأن النظام الدولى أصبح نظاما كونيا *global* فهو يبدو الآن وكأنه نظام مغلق

على نفسه . إن نظاما يفترض أن يحوى فى داخله على جميع القوى والعلاقات لا يمكن إلا أن يكون نظاما على درجة عالية من التقيد نظرا لضخامة ونوع الحيز الذى يحدد اطاره . وهكذا فإن قبول النظام وانغلاقه لابد وأن يؤدي أيضا الى عدم تجانسه .

١ - من النظم الجزئية الى النظام الشامل

١) ان التأكيد على أن النظام الدولى هو نظام كوتى قد يبدو لأول وهلة وكأنه مسألة بدئية تخلو من أية أهمية . فلذا وضعنا اذن ، كفرضية ، أن النظام الدولى يشتمل على كافة أشكال العلاقات والتدفقات والمبادلات التى تلور بين عدد لا نهائى من الفاعلين المتشربين فى شتى انحاء الكرة الأرضية ، فان هذا الأمر لا يخرج عن كونه تأكيداً يدخل فى نطاق الحشو الزائد ولا يملو أن يكون مجرد لغو أو تحصيل حاصل *tautologie* . وفى الوقت نفسه فلا يكفى أن نلاحظ اتساع النطاق الجغرافى للعلاقات للاستئلال على وجود تغير فى طبيعة النظام . فعلى أن تثبت على الأقل ان اتساع الحجم مرتبط بتحول فى العلاقات بين الوحدات المكونة للنظام .

والواقع أن البرهنة على ذلك مسألة ممكنة ، وعن طريقها يمكن لنا بالتحديد تبير عملية اللجوء الى مدرك أو مفهوم كونية النظام .

فقد جرت العلاقات (السلمية منها والصراعية) بين المجتمعات على مر العصور فى نقاط معينة على سطح الحيز وتعلقت بموضوعات محددة : الاستيلاء على أرض ، السيطرة على طريق للمواصلات ، لاستحواذ على مورد أو البحث عن نفوذ ، لكن جرت هذه المنافسة الدائمة من اجل القوة والغنى فى عالم مجزأ وفى اطار حيز بدا فى ذلك الوقت ، أو على الأقل من خلال العيون التى نراه بها الآن ، وكأنها تنطوى على إمكانات غير محدودة للتعدد والانتساع . ثم أدى التطور فى وسائل الاتصال ، فى مرحلة أولى ، الى تحميط عملية التجربة هذه وخلق روابط فيما بين القارات لأول مرة . وقد انبثق عن هذا التطوير بلورة آليات للسيطرة ساعدت على ابراز التفوق الأوروبى . ولكن كان يصعب الحديث عن وجود نظام عالمى فى هذه المرحلة . وبمعد السبب فى هذا ليس فقط إلى ان الاكتشافات الجغرافية للعالم لم تكن قد انتهت بعد ولكن حدث أيضا أن تفجرت وبسرعة شديدة يثر لمقاومة محاولات السيطرة الأوروبية فى أسهمها أولا انتهت باستقلال المستعمرات الهولندية والأسبانية والبرتغالية ، ثم فى الشرق الأقصى بعد ذلك مع بروز نجم القوة الصناعية والمسلحة اليابانية . فلذا ما أضفنا الى ذلك حقيقة أن السوس كان ينخر فى عظم النظام الأوروبى بسبب التنافس على الزعامة بين عناصره المختلفة ، فانه قد يمكن بالكاد فى هذه الحالة أن نتحدث عن نظام أوروبى لكننا لانستطيع مطلقاً أن نتحدث عن نظام عالمى *universal* .

ولم يظهر هذا النظام العالمى على استحياء الا مع نهاية القرن التاسع عشر ومع انعقاد أول مؤتمر

دول للسلام (لاهى ، ١٨٩٩) . وعلى ضوء معارك الحرب العالمية الأولى اتضحت بجلاء صورة تبادل المصالح والاعتماد المتبادل بين مسرح العمليات العسكرية في الوقت الذى مثل فيه نجاح الثورة في روسيا تحديا شاملا للمجتمعات « البرجوازية » . كما أوضح قيام وسقوط عصبة الأمم صعوبات وأوهام عملية الانتقال السريع الى مرحلة العالمية . واعتبرا من الحرب العالمية الثانية فقط وما تلاها بدأ يبرز نظام عالمي mondial تمثلت أهم سماته وملاحمه فيما يلى :

- (١) المشاركة المتكافئة لكل الدول في شبكة مكثفة من المنظمات الدائمة والعالمية .
- (٢) ازدياد كثافة المعاملات الاقتصادية في اطار سوق عالمية .
- (٣) فورية الاتصال في ميدان الاعلام .
- (٤) ظهور حقل استراتيجي موحد (نتيجة للتقدم الذى حدث في ميدان الصواريخ عابرة القارات) .

ويمكن أن نتوقف طويلا عند اسباب هذا التحول وأن نبحث عما اذا كان من الملائم أن ننسبها الى التقدم الفنى ، أو التنافس بين المصالح أو التغيرات التى طرأت على العقليات mentalités . ولكن هذه النقطة لا تمنينا هنا في قليل أو كثير . المهم هنا أن الفاعلين الدوليين يجدون أنفسهم ، ولأول مرة في التاريخ ، يواجهون معا نفس المشكلات ويخضعون معا لنفس القيود بما في ذلك تلك التى تفرضها عليهم علاقات الاعتماد المتبادلة والتزايدة بين مواقعهم المختلفة . ومن الطبيعي ان يختلف ثقل هذه القيود طبقا لقدرة كل من اللاعبين على المقومة والتى تعتمد بدورها على العديد من العوامل من بينها الحجم ، والثروة ، والنظام السياسى ... الخ . وصحيح أيضا ان هذه الظروف الجديدة لا تكفى وحدها لخلق علاقات تشكل نظاما، لكن اتساع نطاق وكثافة هذه العلاقات خلق مناخا ما لا بد وأن يحدث تأثيرا على فحوى أو مضمون هذه العلاقات بنفس الطريقة التراكمية التى تؤدى بها التغيرات الكمية ، عندما تصل الى نقطة معينة ، الى احداث تأثيرات كيفية . وبدون ان نطلق احكاما مسبقة لتوصيف النظام الدولي، استنادا الى معايير عديدة أخرى، فإنه يكفى ان نلاحظ في الوقت الراهن ان انتقال نظام جزئى ليصبح نظاما كليا أو كونيا لا بد وأن يؤدى إلى إعادة ترتيب الصفوف resserre le dispositif اذا ما جاز لنا استخدام المصطلحات الاستراتيجية ، ويسهم في التأثير ، بطريقة يتعين اكتشافها ، على سلوك الوحدات الداخلة في تكوينه .

(٢) وتؤدى خاصية أخرى من خواص النظام الدولي الجديد ، وهى تلك الناجمة عن انفلاق النظام ، الى دعم هذه السمات . فامتداد هذا النظام الى أقصى الحدود الطبوغرافية للحيز الأرضي يغير بشدة من القواعد التقليدية للعبة . ذلك ان هذا الامتداد يوضح بشكل قاطع الحدود الفيزيائية لحقل الموارد المتاحة أمام الكائن البشرى . صحيح أن عملية استغلال الموارد الكامنة في الحيز لا تزال بعيدة عن

التفاز . الا أن الحكام والمغامرين والمستثمرين كانوا يراهنون دائما على امكانية اكتشاف واحتلال واستغلال أراضي جديدة تبدو وكأنه لا نهاية لها . ولم يعد ذلك متاحا ، فقد تم ليس فقط اكتشاف واستغلال الحيز الأرضي بكامله ولكن احتلاله أيضا من جانب جماعات سياسية مستقلة وذات سيادة تقف الآن حائلا ضد محاولات الاختراق الأجنبي . ولاتشكل مسألة انغلاق الحيز مجرد ظاهرة فيزيائية تتطوى على آثار اقتصادية ، فهي أيضا واقع fait سياسي وهو يؤثر بهذه الصفة على سلوك نظام ظل أدافه مرتبطا دائما وحتى ذلك الوقت يهاشم من الأمان تمثل في وجود شعوب « بدائية sauvages » . وقد لجأت الدول المسيطرة ، عند الحاجة ، ليس فقط الى الاعتراف من الموارد التي احتوتها أراضي هذه الشعوب وإنما استخدمتها أيضا لدفع فاتورة حساب النزاعات التي ثارت بين هذه الدول المسيطرة مع بعضها البعض . فقد دفعت فرنسا ثمنا هزيمتها في حرب السنوات السبع في أوروبا تمثل في تنازلها ليهبانيا عن « مساحات من المناطق الجبلية في كندا » ، وبعد ذلك بقرن كامل قام بسمارك بتشجيع فرنسا على القيام بمحاولات استعمارية في افريقيا ليهدد اهتمامها عن « خط الفوج الأزرق » ligne bleue des vosges . وقد تم اسناد المستعمرات التي فقدتها ألمانيا عام ١٩١٩ الى القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى لادارتها طبقا لنظام الانتداب الذي استحدثته عصبة الأمم . لكن أصبحت الصفقات من هذا النوع مسائل مستعينة ، فلم تعد هناك اراضي تصلح كحبيبات ويمكن استخدامها لتلعب دور المنظم المتحرك volant régulateur : فالنظام الذي أصبح يضم الآن كافة الجماعات الدولية ، يعمل في اطار حيز فيزيائي وسياسي مغلق ويتمتع عليه ان يبعث في داخله عن كل « الموارد » الكفيلة بالبقاء على توازنه ويقال له .

من هنا تنجم قيود جديدة سوف تبرز عند مستوى العلاقات بين النظام وبينه .
٣- وعلى العموم فأيا كانت الخصائص الداخلية للنظام الدولي ، فانه لابد وأن يكون محروما من بيئة خارجية طالما أننا نفترض انه يشتمل على كافة العلاقات وانه يعمل داخل حيز مغلق . وهنا يثبت أولا بالمعنى المادي (الفيزيائي) أو المعنى الطبوغرافي . فالنظام لايمتد بالفعل فقط الى كل الأرض المصورة . ولكن تزايد أيضا شدة قبضة اللاعبين على الحيز الذي لم يكن داخلا من قبل في اطار سيادة الدول : فقد أصبحت اعالي البحار واعماقها أيضا موضوعا لمحاولات التحكم من جانب الدول البحرية ، في الوقت الذي ينطلق فيه عنان المنافسة بين المصالح الخاصة لاستغلال ثروات البحار . وبقلص هذا بنفس القدر من حجم « الاحتياطي » المخصص للبشرية ككل . وينطبق هذا أيضا على المجال الجوي حيث تخضع الموجات الصوتية والملاحة الجوية منذ فترة طويلة لقواعد تنظيمية وحيث بدأ الاهتمام أيضا بالمشكلات التي يطرحها وجود الأقمار الصناعية في الفضاء . وهكذا نجد أنه يترتب على محاولات استئناس الحيز في جميع المجالات جذب هذا الحيز الى لعبة صراعات القوى والمصالح .

ولكن يبدو اختفاء البيئة واضحا أيضا على الصعيد السياسي . فظنرا لأن النظام الدولي التقليدي كان يعمل في اطار مجموعة محدودة من الدول فقد كان يمارس علاقات مع قوى أخرى تمثل بالنسبة له

يبته الخارجية التي تتفاعل معها من خلال علاقات تشكل دراستها موضوعا مثيرا للاهتمام . وقد ذكرنا بالفعل حالة « البدائيين les sauvages » (وهو تعبير غطى بفضح إيمان الأوروبيين بتفوقهم الثقافي على غيرهم) ولكن يجدر بنا أن نذكر هنا أيضا حالة « البرابرة les barbares » والذين مثلوا على طول التاريخ هامش عدم الأمان الذي كان يلقي ببعته على مصير الشعوب « المتحضرة » . وقد كان الليمز le limes الروماني بمثابة رمز لا يخطئ الدلالة على الانقسام والترتيب الماوركي لهُذين العالمين : فقد ناضلت مسيحية القرون الوسطى طويلا من اجل استئصال « غير المؤمنين les infidèles » جميعهم ولم تكتشف قواعد لنوع من التعايش السلمى معهم الا متأخرا جدا ، ولم تقبل تركيا داخل الوفاق الأوروپى الا فى عام ١٨٥٦ .

ولقد اختفت أشكال هذا التمييز أو الفصل اختفاء تاما الآن . فلم يعد هناك « بدائيون » خاضعون للحماية المفرضة من جانب القوى الكبرى ، ولا « برابرة » قابعون على محيط النظام انتظروا لفرضة تتاح للانقضاض عليه . وكان من الممكن أن تلعب الدول الشيوعية هذا الدور فى مواجهة مجتمع الدول « البرجوازية » ، الا أنها عدلت عنه طويلا بدليل قبول الاتحاد السوفيتى فى عصبة الأمم عام ١٩٣٤ وجمهورية الصين الشعبية فى الأمم المتحدة عام ١٩٧١ . وإذا كانت المعارضة قد تمكنت بهذا من الرلوج داخل النظام فكلت قضية أخرى . فان مايعمنا التأكيد عليه الآن هو أن عالمية النظام تضم جميع القوى العالمية وتضعهم جميعا ، نظريا على الأقل ، على قدم المساواة ، فلا يوجد من بينهم من هو مستبعد . والجميع ملتزمون ، نتيجة مشلوكهم فيه ، بتوفير حد أدنى من الاحترام للقواعد المشتركة .

ولابنى هذا التطور حكما مسبقا على عملية توزيع القوى . لكن ادراج كافة هذه القوى داخل النظام يؤدى الى تعديل قواعد الأداء فيه . اذ لم يكتف « النظام الأوروپى » ، وهو الجسد الأكبر المباشر ، لنظامنا الحالى ، بالعيش فى تناغم en symbiose مع العالم « البدائى » ، بواسطة الاستيطان ، ولكن كان عليه أن يأخذ تدريجيا فى اعتباره قوى المقاومة والارتكاز التي وجدت لنفسها مكانا داخل النظام الفرعية Sous-Systèmes التي خرجت امكانية الرقابة عليها عن طوعه . وهكذا تدخلت الولايات المتحدة عسكريا مرتين للفصل بين القوى الأوروپية التي وجدت نفسها مشتبكة فى نزاع قاتل . ولم يعد خيار اللجوء الى تحكيم خارجى ، والذي كان يحمل فى طياته خطر تعديل التوازن القائم لمصلحة الطرف الثالث الدخيل ، قائما فى ظل وضع أصبحت فيه النظام الفرعية (الاقليمية أو الأيديولوجية) داخلية ومكاملة intégrés فى اطار نظام كوني مطلق .

ان التوترات تسحب فى أوتونها قوى تملس نشاطها فى كافة الأجزاء المترامية وعلى كافة مستويات النشاط الدولى ، وهى قوى تحسب مراهاناتها الاقتصادية والسياسية على اساس كونى planétaire . وينتج عن هذا انه لم يعد متاحا أمام النظام امكانية « التفاوض » مع قوى تقع خارجه ، حول شروط

رفاهيته او توازنه او بقاءه ، ولنفس هذا السبب فليس هناك من نظام بديل مثل ذلك الذى كان يمكن ان تطرحه الدول الواقعة خارج النظام القديم . فاذا ما طرأت تحولات على النظام فانها لابد وستتجم من خلال عملية اعادة توزيع القوى والفرص داخل النظام دون ان تنتظر أدنى محاولة للموت من جانب فاعل أو جراح خارجي .

إن مثال توزيع الموارد وكذا مثال توزيع السلطات يوهنان بشكل جيد على أن النظام الدول قد ابتلع بيته . ومن ثم فمن المسموح القيام بتقدير استقرأى انطلاقا من هذه الملاحظات والتأكيد على أن العلاقات الدولية تدور في دائرة مغلقة : فالمدخلات التي تؤثر على النظام (الضغط الديموغرافي ، انتشار الأيديولوجيات ، الرغبة في التقدم والرفاهية ، على سبيل المثال) تنطلق من أماكن متصلة قائمة داخل النظام (وهو مايسمح بالحديث عن بيئة داخلية) . أما بالنسبة للمخرجات أى ردود فعل النظام ، فلم يعد بإمكانها ، مثلما كان الوضع قديما ، التهرب من سلسلة الآثار المرجعة لكي تفرض على الآخرين تحمل نفقات الاستجابة الى المطالب . بمحولة أخرى لم يعد باستطاعة النظام ، بسبب سمته الشمولية وانغلاقه ، أن يعد تصدير متناقضاته ، وعليه أن يتحمل تبعاتها بنفسه ، وهو مايفرض كل وحدة من الوحدات الداخلة في تكوينه لضغط أكبر بكثير من الضغط الذى كان واقعا عليها فيما مضى .

ان التأكيد على كونه النظام أو هويته لايمكن اذن ان تقلص الى مجرد معاينة لحالة بديهية نظرا لأن الاطر الداخلى الذى تدور فيه العلاقات الدولية يؤثر ليس فقط على قوة العوامل وإنما ايضا على سلوك اللاعبين ، وسوف نمطى أمثلة عديدة على ذلك فيما بعد . ولكن هذه السمة الظاهرة ، على الرغم من أهميتها ، ليست هى السمة الوحيدة التي تسمح بتشخيص النظام الدول . اذ يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار أيضا بنية النظام ودرجة تماسكه .

٢ - نظام غير متجانس *hétérogène*

ان اطلاق صفة « النظام » على العلاقات الدولية قد يكون مجاوزا لو أن هذه العلاقات المعنية كانت مقطعة ومشتتة وغير متسافسة . وهى لم تعد كذلك في عالم اليوم . فبسبب سهولة الاتصالات اصبحت الدول تدخل مع بعضها البعض في علاقات دائمة ، على الأقل من خلال شبكة الاعلام . كذلك تُقوى المنظمات الدائمة التي تشترك فيها هذه الدول من العلاقات الدبلوماسية بل وتحمل عملها احيانا . ومساعد توحيد السوق العالمية ووحدة الحقل الاستراتيجى على خلق علاقات اعتماد متبادلة قد تكون وثيقة بدرجة أو بأخرى ولكنها متزايدة الكثافة دوما . ان هذا التداخل في العلاقات هو الذى يسمح في الواقع ، مؤثقا على الأقل ، بالحديث عن « نظام *systeme* » .

لكن يتميز هذا النظام ايضا بعدم التجانس بين الوحدات المكونة له . وهنا يتعين علينا ان نوضح عملية التعقيد الهائلة التى تكتنف المجتمع الدولى .

فهذا المجتمع هو أولا مجتمع مقسم جغرافيا الى حوالى ١٥٠ وحدة سياسية ، تتمتع نظريا بالسيادة والمسئولة امام القانون ولكنها تباين تباينا شديدا من حيث الحجم والقوة ، ويوجد هذا التباين أيضا ، داخل كل دولة ، بين الأقاليم المختلفة حيث تختلف درجة نمو وتطور كل من هذه الاقاليم . لكن التضامن السائد داخل كل دولة يسمح باعادة تصحيح ما يحدث من خلل وعدم توازن بين الأقاليم وذلك من خلال سياسة محددة لاعادة توزيع الدخول وسياسة تفضيلية للاستثمار داخل الأقاليم . ومع ان هذه المشكلات لاتزال بعملة عن الحل الأمثل ، الا أن الفجوة بين مستوى الدخول فى الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة لاتقلن بأى حال من الأحوال بالقجوة التى تفصل بين الدول فى مجال توزيع الثروة والقوة . وحتى اذا لم نأخذ فى اعتبارنا سوى الوجه التقليدى للعلاقات الدولية أى للعلاقات السياسية — القانونية ، فانه لايد من ان نضع فى حسابنا ذلك التنوع الهائل بين الوحدات المكونة للنظام .

كذلك يبدو عدم تجانس النظام هذا فى أشكال عديدة أخرى .

ويأتى عدم التجانس هذا كما سبق ان ذكرنا نتيجة تنوع انماط الفاعلين ، فالدول لم تعد اليوم هى الفاعل الوحيد الممكن على مسرح العلاقات الدولية . وقد استطاعت المنظمات الدولية أن تفسح لنفسها قلما من الاستقلالية فى ادائها لوظائفها وفى مواجهة اعضائها بالقدر الذى يسمح لها بممارسة قدر من التنفيذ الخاص ، على الرغم من انها لم تشكل بعد عناصر لسلطة سياسية قادرة على فرض ارادتها على الدول الاعضاء . وتأمل القوى عبر القومية فى أن تلعب دورا ، وهذا ما تتمكن منه أحيانا ، سواء من خلال محاولة النفاذ من بين ثغوب الحائط الذى تمثله العلاقات بين الدول (كما هو الوضع بالنسبة للشركات متعددة الجنسية) أو من خلال محاولة حمل الحكومات على تغيير مواقفها أو استبدال مبادئها . وإذا كان من السهل نسبيا أن نتبع ونرتب نشاط الدول الرسمى على المسرح الدولى ، فانه يصعب تحديد وتشخيص نشاط القوى العفوية أو غير المنظمة . ومع ذلك فان هذه القوى موجودة وتثبت وجودها بشكل يومى . واستبعادها من نطاق البحث بحجة أنها لاتتمتع بوضع رسمى يحمل فى طياته مخاطر السقوط فى تيه الشكلية (التى قدم القانونيون نموذجاً لها ، ولأسباب أكثر وجاهة) .

لكن المقابلة بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين يمكن ان تقع تحت طائلة الانتقادات نفسها اذا ادعينا بضرورة استخدامهما حين نقوم بعملية حصر للتقسيمات التى تمخضت شكل المجتمع الدولى . وتودى لعبة التضامن المتشعبة (فى ميدان الاقتصاد وأيضاً فى كافة الميادين الأخرى الأيديولوجية والثقافية واللغوية والمهنية) الى الإبقاء على تيارات والعمل على قيام تجمعات تخص الدول ولكنها تهم القوى عبر القومية ايضا . وهذه التقسيمات هى بالفعل عديدة .

بعض هذه التقسيمات يعكس وجود تضامن اقليمي يفصح عن نفسه عن طريق قيام هيئات معينة مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية أو المجلس الأوروبي ، تهدف الى تحقيق الأمن والرعاية والدفاع عن القيم المشتركة لجماعة بعينها من الدول . وتلتقي هذه الجهود عادة مع العمل النضالي للأيديولوجيات والحركات التي تكون القضية « الاقليمية » باعتبارها مثل حركة الوحدة الأفريقية والحركة الأوروبية .

أما بعضها الآخر فيتمحور مباشرة حول الدفاع عن المصالح الاقتصادية وأحد الأمثلة على ذلك هو قيام تحالف بين الدول المتخلفة ظهر الى حيز الوجود في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عندما ولدت مجموعة الدول التي يطلق عليها مجموعة الـ « ٧٧ » والتي تضم الآن جميع الدول التي تطالب بتحسين أوضاعها في مواجهة مجموعة الدول الصناعية . وهناك تيار فكري كامل يدعم من مطالب هذه الحكومات وهو تيار يرفض شرعية الأساس الذي يقوم عليه التقسيم الدولي الحالي للعمل . وتقدم كل من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، والوكالة الدولية للطاقة ، والكارتل الذي تم تشكيله من الدول السبع « الكبرى » في مجال الصناعات البترولية أمثلة للتجمعات التي قامت للدفاع عن أو لاستخدام منتج بعينه . وفي هذا السياق لابد أن نذكر أيضا حالة المنظمات الاقتصادية الإقليمية مثل مناطق التجارة الحرة ، والجماعات التي تهدف الى تحسين أوضاع أعضائها عن طريق تحقيق التكامل بين انشطتها وبين سياساتها (مثل جماعة السوق الأوروبية المشتركة) .

وهناك تقسيمات أخرى يغلب عليها الطابع السياسي وتعكس وجود انقسامات أيديولوجية أو صراعات عسكرية . وتقدم هيئات مثل منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو نماذج للتضامن القائم في هذا الميدان . لكن هناك دولا أخرى تبحث عن أمنها في البعد عن التكتلات العسكرية ، وقد شكلت هذه الدول مجموعة « دول عدم الانحياز » التي ترد على سياسة القوة بانتهاج سياسة مستوحاة من أيديولوجية حيادية .

ويبقى صراع الحضارات بظلاله على هذا الجدل أيضا ، ذلك أن اللغة والثقافة والدين هي كلها عوامل تضامن يمكن أن تسهم في مد الجسور عبر الحدود ، كما قد تؤدي في الوقت ذاته الى هدم التماسك القائم داخل بعض الدول . وتقدم هيئات من قبيل جماعة الدول العربية ، أو المؤتمر الإسلامي أو ، في حلد أضحى ، وكالة التعاون الثقافي والفني (وهي إحدى الهيئات العاملة في اطار الدول الناطقة بالفرنسية) نماذج تؤكد أهمية الحواضر الثقافية والدينية واللغوية في تحقيق التقارب بين الدول . وفي الوقت نفسه فإن اندلاع الصراعات اللغوية في دول مثل كندا وبلجيكا وكذا الصراعات الطائفية في دول مثل إيرلندا ولبنان ، تمثل كلها شواهد على امكانية التيل من التضامن القومي اذا ما انتقل الشعور بالانتماء الى جماعة أضحى أو أوسع من الجماعة القومية .

وأخيرا ، ولكي تكتمل الصورة ، علينا ألا ننسى وجود التوترات أو التضامن العنصري . صحيح أن العلماء قد برهنوا على بطلان مدرك العنصر ، ومن ثم أبرزوا جنوح النظام الوطني — الاشتراكي . الأثافي وسمته الجينية . لكن بقي أن نعرف ما اذا كانت هذه الحملات — المشروعة تماما — ضد سيطرة الأقليات البيضاء في روديسيا وجنوب افريقيا تكفي لاستئصال هذا الفيروس القاتل من جميع أنحاء العالم والذي مازال وجوده ملموسا ومظاهره عديدة : فمصر الآسيويين في أوغندا ، والسود في الولايات المتحدة ، واليهود في الاتحاد السوفيتي والعمال المهاجرين في الدول المستوردة للعمالة الأجنبية ، والصراعات « القبلية » التي تدور رحلها في اجزاء عديدة من افريقيا واخيرا مجموعة النزاعات التي جلبتها عملية غرس اسرائيل في فلسطين ، كلها شواهد تؤكد على أن الأزمات العنصرية لا تزال تحتل مكانا في السياسة الداخلية والخارجية للدول .^(١)

ولكنني هذا العرض المبسط جدا للخطوط التي تقسم المجتمع الدولي ، لادراك درجة تعقيد النظام . ويتمن ان نضيف اليه توضيحين : الأول يتعلق بالطريقة التي تلتقي بها خطوط التقسيم العديدة هذه فيما بينها والتي قد تم بدرجة أو أخرى من التلقائية أو القوضى . اذ تتكامل احيانا بعض اوجه التضامن : فالدولة قد تكون عضوا في مجموعة اقليمية او حلف عسكري (أو في مجموعة دول علم الانحياز) أو في منظومة اقتصادية في نفس الوقت . لكن الأمثلة على التضارب الذي تحدته أواصر التضامن هذه عديدة ايضا : اذ يتمن على مصر أن تختار دورا بين توجهاتها العربية وبين مشاركتها الفعالة في اطار منظمة الوحدة الافريقية . وهناك العديد من الدول الافريقية التي ترتبط بتجمعات عسكرية أو اقتصادية تجمعها اقرب الى الارتباط بأوروبا في اطار محالولها للجمع بين أنواع عديدة من الارتباطات . وتتناضل فرنسا نفسها لكي تتمكن من تحقيق أهداف متعددة في نفس الوقت : الاستقلال في اطار حلف الأطلسي ، التكامل الأوروبي ، الدفاع عن اللغة الفرنسية ضد غزو اللغة الانجليزية ومن أجل الحفاظ على علاقات خاصة مع شركائها الافريقيين . ولكن فرنسا لا تحتكر وحدها التناقضات التي تعد في حد ذاتها دليلا على تعدد روابط التضامن التي قد تجدد الدولة نفسها منخرطة فيها في وقت ما .

أما الثاني فيتمثل بموقع خطوط هذه التقسيمات والتي لاتضع الدول فقط في مواجهة بعضها البعض ولكنها كثيرا ما تخرق المسرح السياسي الداخلي للدول . وقد سبق أن ذكرنا هذه النقطة عندما تحدثنا عن التضامن اللغوي والديني . ولكن للتضامن أو التنافر السياسي والأيدولوجي والعنصري وحتى الاقتصادي صدها وامتداداته داخل الحدود .

ان قصر النظام الدولي على لعبة العلاقات بين الدول يعتبر اذن انتقاصا مشوها وافقارا لمضمون الواقع . ولهمم المجتمع الدولي فانه يتمن علينا ايضا أن نأخذ في الاعتبار كافة القوى والثيرات التي قد تحت الدول على التجمع طبقا لمعايير معينة أو تلك التي قد تؤدي الى انقسام الدول على نفسها ، كما يجب أيضا ان نأخذ في اعتبارنا تلك القوى التي تخرج عن نطاق رقابة الدول .

ولكن لا يكفى أى من خطوط التقسيم الاجتماعى أو الاقتصادى أو الأيديولوجى أو العنصرى ...
 الغ للتعبير وحده عن جوهر العلاقات الدولية . أما فيما يتعلق بعملية التركيب أو الترتيب الهرمى بين
 خطوط التقسيم هذه فهى عملية تحكمية وقد تركزنا فى إطار أضيق من ذلك الإطار الذى يمكن أن
 تركزنا فيه عملية تمييز الدول كفاعل . وهكذا نجد أنفسنا مضطرين الى أن نقبل بعدم تجانس
 الوحدات الداخلة فى تشكيل النظام الدولى والتي تشمل كلا من الدول (ذات الأحجام والقوى
 الشديدة التباين) ، والفاعلين غير الدوليين والمجموعات (من الدول ومن الفاعلين غير الدوليين) التى
 تتكون حول مراكز جذب عديدة للتضامن .

ويكفى هذا التعقيد لتوضيح حجم الصعوبات التى تكثفت أية محاولة لضبط أداء النظام
 الدولى .

٢) نظام يفقر الى أداة ضبط ملائمة

ان تعريف النظام لا يكون فقط من خلال علاقاته بالبيئة أو من خلال صلاية عناصره وإنما لتحديد
 ملائحته أيضا عن طريق اختيار طريقة الضبط والتنظيم *mode de regulation* ونقصد بهذه الصيغة
 اختيار السلطة المخولة بوضع القواعد التى على أساسها يقيم النظام بتأدية وظيفته ، وحسم الأزمات التى
 قد تندلع بين عناصره ، والاستجابة للتحديات القادمة من البيئة . إنه مشكل السلطة السياسية .

وقبل أن نحجب على التساؤل الخاص بما اذا كانت توجد سلطة سياسية فى النظام الدولى ، فمن
 المهم أن نقوم أولا بمحاولة تبديد نوعين متناقضين من الهمم : الأول ناجم عن استخدام منهج شديد
 الغلو فى شكله وهو منهج يضىء أهمية كبرى على قضية المؤسسات ويعتبر أن مجرد وجودها كفيل فى
 حد ذاته بظهور سلطة سياسية دولية . والثانى لا يزال ملتزما بتفسير هوبز وبرى علاقات القوة فى كل
 مكان وهى علاقات تعبت بكل شئ وتحمله ، حثا الى الأبد ، الى فوضى . وطبقا للفرض الأول فان
 النظام الدولى لابد وان يكون فى وضع يسمح له بالاقتراب تدريجيا من شكل السلطة التى استقرت داخل
 الدول ، اما اذا اخذنا بالفرض الثانى أو بالرؤية « الواقعية » فان حالة الطبيعة ببقية كسمة أساسية من
 سمات المجتمع الذى لا يستحق أن يطلق عليه لفظ النظام أو المجتمع .

وربما كان من الممكن أن نجد حلا توفيقيا ، أو على الأقل مغرجا وسطا ، بين هذين التفسيرين
 الجامدين ، وذلك بالتركيز على محاولة للتقويم المتزوج لدور كل من المؤسسات وعلاقات القوى .

كلنا يعلم حجم الآمال التي علقها المطالبون باصلاح المجتمع الدولي دوما ، خصوصا منذ بداية القرن ، على مقدم المنظمات الدولية . ويبدو الأول وهلة أن المستقبل قد أكد صحة توقعاتهم ، اذ تغطي المجتمع الدولي الآن شبكة هائلة من المنظمات الدولية الحكومية (انظر الجزء الثالث ، الفصل الثاني) . ولكننا نعرف ايضا أن هذا التكاثر المؤسسي لايمنى ان الدول قد تنزلت عن صلاحياتها . فاللؤل لانتزال تحفظ بين يديها بالعناصر الاساسية لسلطة اتخاذ القرار . ليس هذا فقط ، بل لقد استطاعت الدول، ولانتزال ، أن تستخدم بدكاء دوايب العمل الجماعية لدعم سلطاتها ونفوذها باستمرار . وعلى الرغم من ان عمل المنظمات الدولية لانتزال ايجابيا (من حيث انه يسهم على وجه الخصوص في التهرب على كيفية اتقان عملية بناء التعاون الدولي) ، غير ان هذه المنظمات لا تحتل الا موقعا هامشيا في ميدان حل المشكلات . وهناك أمثلة عديدة على أن المشكلات مازالت تسرى عن طريق علاقات القوى .

فى مجال المحافظة على السلم ، أدى قيام المنظمات الدولية الدائمة الى امكانية اختيار علة صيغ على التوالى هى صيغة الأمن الجماعى ثم صيغة « حكومة المديين directoire » المشكلة من القوى الكبرى . وتتوافق الصيغة الأولى مع تلك الآلية التى تأسست طبقا لما نص عليه عهد عصبة الأمم وهى : ان الدولة التى يعترف بأنها ارتكبت عملا من أعمال العدوان عليها ان تتوقع قيام تحالف اتوماتيكى وفورى ضدها من جانب جميع الأعضاء الآخرين فى عصبة الأمم . لكن قضية اثيوبيا اوضحت بجلاء فشل « الجزاءات sanctions » التى وقتت على ايطاليا ، فى الوقت الذى تدخلت فيه جهات أجنبية عديدة فى الحرب الأسبانية بطريقة بعيدة تماما عن رقابة عصبة الأمم . وقد أدى غياب الولايات المتحدة ، ثم انسحاب القوى المتحدية ، الى اضعاف عصبة الأمم التى عجزت تماما عن منع صعود نجم المتهلبة واندلاع الحرب العالمية الثانية .

وقد تأثر واضعو ميثاق الأمم المتحدة تأثرا لايقبل الشك بهذه التجربة ، ومن ثم فقد فضلوا اسناد المسؤولية الأساسية فى حفظ السلم الى مجلس الأمن ، وهو جهاز محدود العضوية تحتل فيه الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية ، الزاما ، مقاعد دائمة ، وتتمتع فيه فى الوقت نفسه بحق الفيتو . وطبقا لهذا التصور فقد اعتبر ضمناً أن اتفاق القوى العظمى والذى تم بالفعل وأظهر فاعليته ابان الحرب العالمية الثانية ، هو شرط ضرورى يعين توافقاً ، كما أنه شرط كاف للحفاظ على الأمن فى العالم . لكن ثبت ان هذه المسألة القاعدية كانت خاطئة ، اذ ما لبثت القوى العظمى أن اختلفت بمحله الى درجة عدم قدرتها على الاتفاق حول شروط التسوية السلمية مع الأعداء المشتركين .

ولقد استطاعت منظمة الأمم المتحدة ، على الرغم من هذا الاختناق الذى أصيب به الجهاز فى أعلى مستوياته ، أن تسدى عددا من الخدمات سواء فى مجال تقادى قيام الأزمات (بفضل موارد « الدبلوماسية البيلانية » ودور الوساطة الذى يقوم به السكرتير العام) ، أو فى ميدان اعادة أو المحافظة

على النظام (عن طريق المساعدات التي تقدمها قوات الطوارئ الدولية التي تقوّم الدول الصغرى والمتوسطة بوضعها تحت تصرف الأمم المتحدة لاستخدامها في الأماكن الحساسة من العالم) . ولكن لم يكن من الممكن تطبيق هذه الحلول الا لمعالجة أزمات ثانوية ، وإذا كان من الممكن تجنب انغلاق أزمة كبرى بين القوتين العظميين أو من الكتلتين اللتين قامتا في ظروف الحرب الباردة ، فإن الفضل في ذلك لا يعود الى ميثاق الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي وإنما الى التوازن القائم في ميزان القوى بين الأطراف المتصارعة .

ولا يجب أن نستخلص مما سبق ان منظمة الأمم المتحدة عديمة الجدوى . فهي تقوّم ، كما سبق أن ذكرنا ، بوظيفة ثمينة على الأقل ألا وهي اضعاف الشرعية اللاحقة *légitimation a posteriori* . إلا أن أمن النظام لا يزال يعتمد في مجمله في الواقع على قاعدة توازن القوى باكثر مما يعتمد على قيام سلطة فوق الدول بوظيفة رجل البوليس في العالم .

وفي غياب وجود منظم على المستوى الكوني ، فقد كان من المشروع أن نضع آمانا في آليات الأمن الإقليمية ، والتي هي في ظاهرها أكثر نجاسا وأفضل تكافلا . لكن التجارب التي تمت على هذا المستوى ، ومنذ الحرب العالمية الثانية ، كانت هي أيضا باعثة على الاحباط . فلم تستطع منظمة الدول الأمريكية ، على الرغم من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عليها ان تفرض تسوية سلمية للأزمات التي نشبت بين الدول الأعضاء وخصوصا تلك التي نشبت داخل الدول الأعضاء . وعلى الرغم من استبعاد كوبا منذ انتصار حركة كاسترو (١٩٦٠) ، فلم يتوقف تسلسل الحركات الثورية داخل القارة الأمريكية . وقد أدى هذا التسلسل الى اثارة الانقلابات العسكرية (شيلي ، الأرجنتين) أو دعم الأنظمة السلطوية (البرازيل) كما أدى أيضا الى تغذية الحروب الأهلية (نيكاراغوا ، جواتيمالا ، السلفادور) والتي تهدف ، من خلال عدائها للسلطة القائمة ، الى استئصال النفوذ الأمريكي من المنطقة . ولم تنجح منظمة الدول الأمريكية مطلقا ، على الرغم من السلطات الكبيرة المخولة لها طبقا لنصوص ميثاق بوجوتا (١٩٤٨) ومعاملة ريودي جانيرو ، في منع قيام هذه الأزمات أو فرض تسوية سلمية للمنزعات التي انبثقت عن هذه الأزمات بالفعل .

ولم تكن منظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست في أديس أبابا عام ١٩٦٣ أوفر حظا . وعلى الرغم من ان هذه المنظمة قامت على أساس مبدأ شرعية الأوضاع القائمة من ناحيتين السياسية والإقليمية ، إلا أنها لم تنجح في منع الانقلابات (التي تعد بالمشتركة منذ حركات الاستقلال الأفريقية) أو محاولات الانفصال (بيفرا) أو الحروب الأهلية (زائير ، اثيوبيا ، تشاد ، انجولا ...) . لو الأزمات الدولية (اثيوبيا - الصومال ، المغرب - الجزائر) . وفي مواجهة الأزمات العنيفة المختلفة التي هزت المنظمة ، فقد انقسم اعضاؤها على انفسهم ولم يعد باستطاعتها ماقدمه سوى الحرب ، بالامتناع عن مواجهة

المواقف ، أو الاكتفاء بإدانة بقايا « الاستعمار » (قضايا روديسيا الجنوبية ، ناميبيا أو التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا) . وتُحدّ التوترات الاثنية — الدينية بين الشمال والجنوب وكذلك التوترات الأيديولوجية بين النظم المحافظة والنظم التقدمية من قدرة منظمة لاتستطيع ان تجد أى مبرر لوحدها الا من خلال النضال ضد علو مشترك .

وقد وقعت جامعة الدول العربية ، التي تأسست عام ١٩٤٥ ، هي الأخرى ضحية للتوترات التي نشبت بين أعضائها . ولقد أدت الطموحات الناصرية الى أن تجعل منها أداة في يد مصر التي استبدلت الآن من الجامعة العربية وحاصرها العالم العربى بسبب توقيفها على اتفاقيات كامب ديفيد . ولم يستطع النضال المشترك في مواجهة اسرائيل او الدفاع عن القضية الفلسطينية ان ينال الشك والحذر بين دول لاتزال شديدة الحرص على الدفاع عن مصالحها الخاصة وايدولوجياتها^(١) .

ولم يمنع انضمام كل من اليونان وتركيا الى حلف الأطلسي من وقوع صدام مسلح بينهما بسبب المشكلة القبرصية أو قيام نزاع بينهما حول تقسيم بحر ايجه وهو نزاع ينذر بأوخم العواقب . وقد تحطم التضامن الذي كان من الممكن ان يوجد بين الأمهيكيين وبين الأعضاء الأوربيين في حلف الأطلسي مرات عديدة بسبب الخلافات حول الشرق الأوسط (١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) او بسبب العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وقد انسحبت فرنسا من الجهاز (العسكري) للحلف عام ١٩٦٦ لكنها ظلت متمتعة بشكل عام للحلف . أما حلف وارسو (١٩٥٥) فقد كان على وجه الخصوص أداة تمكن من خلالها الاتحاد السوفيتى من فرض سيطرته على حلفائه بكل الوسائل بما فيها استخدام القوة المسلحة لاستئصال جنود المقاومة من الدول التابعة الضئيلة (المجر ١٩٥٦ ، يوغوسلافيا ١٩٦٨) .

ولم تستطع أية منظمة اقليمية ، بصرف النظر عن بنيتها أو تشكيلها ، أن تجعل منطقتها الى « منطقة سلام » يسود الأمن علاقات أعضائها ويقوم التضامن دوما فيما بينها لمواجهة أى عدوان خارجى . ونظر لأن هناك بعض النتائج الايجابية التي تحققت في هذين المجالين رغم كل شيء ، الا أن تحقيقها يعود في الواقع الى لعبة علاقات القوى بأكثر مما يعود الى طريقة أداء الآليات المؤسسية .

وليس في حكم المؤكد أن يؤدي نجاح المنظمات الاقليمية الى تحقيق التناغم التلقائى في العلاقات العالمية . فقد أدت جهود التكامل التي بذلتها المنظمات العسكرية — السياسية الى اثارة أنواع أخرى من التوترات عن طريق نقل الخصومات من مستوى العلاقة بين الدول الأعضاء الى مستوى العلاقة بين جماعات من الدول ، وهكذا فقد أضحت كل من منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو رموزا لصراعات الكتل التي بدأت مع الحرب الباردة . وقد فشلت معظم المحاولات التي بذلت لبناء جسور بين النظم الفرعية المتنافسة . فلم تسهم الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكى ، والتي توجت أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا (١٩٧٥) ، بشئ أكثر من عرضها المتوازى لوجهتي النظر المتعارضة وغير المشجعة

على قيام التعاون الدولي : فقد حصلت الدول الغربية على النص في الوثيقة على ضرورة احترام حقوق الانسان والجنهات الأساسية ، وفي الوقت نفسه حصلت الدول الشرقية على النص في نفس هذه الوثيقة على وجوب الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الموقعة على الوثيقة ، ومن هنا فلم حوار الطرشان بين الوفود التي حاولت في بلجراد أولاً ثم في مدريد بعد ذلك ان تبذل أقصى ما في وسعها الكسي تتممخص نتائج ايجابية ملموسة عن وثيقة هلسنكي^(١) .

وهكذا نجد أن محاولات بناء نظام للأمن يضمن للدول الداخلة في اطاره حقوق العيش في سلام ، تصطدم بمقبات تبدو وكأنه لاسبيل للتغلب عليها وذلك على جميع المستويات العالمية والاقليمية أو فيما بين الأقاليم .

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للجانب الخاص بالأمن ، وهو جانب يس صميم وجود أو بقاء الدول ذاتها ، فمن حقنا أن نتوقع نتائج أفضل في الميادين الأخرى للنشاط الدولي . وقد تحقق بالفعل بعض التقدم في ميادين العلاقات « الفنية » ومنها ميدان الاتصالات وميدان الصحة على سبيل المثال : إذ كان من الممكن أن تعطل الاتصالات الجوية والبحدية والبرقية بين الدول وكذا عملية مكافحة الأجرة لو لم تقبل هذه الدول الالتزام بمد ادنى من الانضباط المشترك . وقد تم ، من خلال المعاهدات الدولية أو التسهيلات التي تمت في اطار المنظمات الدولية المختصة، اقرار العديد من القواعد التي هدفت الى تطبيع العلاقات بين الدول أو التنسيق بين أنشطتها أو أنشطة رعاياها . ولكن يتعين علينا ألا ننسى ان الموافقة المسبقة لهذه الدول تعد شرطاً ضرورياً لتبني هذه القواعد فضلاً عن تطبيقها : فباسم السيادة لانزال كل دولة حرة في تصرفاتها ، وهي تستطيع ، في أية لحظة ، أن تمنع الطائرات الأجنبية من عبور مجالها الجوي أو التشوش على الادعاءات الأجنبية التي قد يركن رعاياها الى الاستعاض اليها . بل لقد ذهبت دولة افريقية الى حد رفض تطبيق قواعد الرقابة الصحية على رعاياها عند مغادرة الحدود ، وهي القواعد التي طالبت بها منظمة الصحة العالمية ، وذلك بحجة أن مجرد الشك في اصابة رعاياها بالكوليرا يعد مساساً بكرامة الدولة ..! فالحدود بين ماهو « فني » وماهو « سياسي » ليس على درجة كافية من الوضوح الذي يمكن أن تتبنى معه الحساسيات القومية حتى أمام ضرورات المصلحة العامة للبشرية بأسرها .

وإذا كانت الأمور تسير على هذا المنوال في مثل تلك الأحوال فهناك اذن أسباب أخرى لأن تتخذ الحكومات نفس الموقف حين تقدر أن المبادرات التي قد تتخذها منظمة دولية ما من شأنها أن تعرض مكاسبها أو المزايا التي تتمتع بها للخطر . وهذا هو الوضع بالنسبة للقطاع الضخم من الأنشطة الاقتصادية والمالية . وإذا احتكنا إلى عدد المنظمات المختصة وعدد الاجتماعات الدولية في الميادين الاقتصادية فربما خالصنا الى نتيجة مفادها ان هناك نظاماً فرعياً اقتصادياً دولياً حقيقياً . الا أن تشتت المهام وصعوبة تحقيق تنسيق فعال من شأنهما ان يخففا من غلو هذا التفسير المتضائل . فالمشكلات

التقديرة تعالج من خلال صندوق النقد الدولى ، والمشكلات التجارية تدخل فى اطار صلاحيات منظمة الجات ، أما مشكلات التنمية فيتكفل بها البنك الدولى . وتعالج منظمة الأغذية والزراعة مشاكل الزراعة والتغذية . كما تعالج مشكلات الصناعة من خلال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .. وهكذا .

صحيح أن جميع هذه المؤسسات تنتمى الى « نظام » الأمم المتحدة وترتبط ، من ثم ، بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الا أن كل من هذه المنظمات تحفظ رغم ذلك بتشكيلها الخاص وحرية حركتها المستقلة ، ولتصحيح هذا الوضع غير الملائم قامت الأمم المتحدة بإنشاء منظمة جديدة هى « مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية »^(٤) عام ١٩٦٤ والتي يمكن للدول الأعضاء أن تناقش فى اطارها جميع المشكلات الاقتصادية الدولية . ولكننا يجب أن نضيف الى هذه القائمة ايضا مناقشات الجمعية العامة نفسها (فى دورتها العادية أو فى دوراتها غير العادية مثلما حدث عام ١٩٧٤ ، ومؤتمرات الشمال والجنوب) مثل المؤتمر الذى عقد فى باريس عام ١٩٧٧ دون ان يحقق نتائج تذكر (او مؤتمرات القمة التي تجمع دوريا بين أهم قيادات العالم) مثل المؤتمر الذى عقد عام ١٩٨١ فى كانكون . وهذه الكثرة فى المنظمات وفى المبادرات لايمكن أن تولد عملا متصلا أو متاسكا .

يضاف الى ذلك المشكلة التقليدية المتعلقة « بالسيادة » والتي تشل سلطة اتخاذ القرار وتطبيق القرارات التي يتم التوصل اليها ، شأنها فى ذلك شأن باقى المنظمات الدولية الأخرى . وقد خاض الأوروبيون معركة ضارية اثناء المفاوضات الخاصة بالتعريف الجمركية ، والتي لم تتوقف مطلقا داخل منظمة الجات ، ضد المناورات الأمريكية التي هدفت اتباع سياسة الحماية .^(٥) إذ تطوى الاتفاقيات التجارية على « بنود انقاذ clauses de souvegarde » تسمح للدول التي تواجه صعوبات معينة بالتدخل فى الالتزامات التي سبق أن وافقت عليها . لكن قطاع النقد هو القطاع الذى تضرب الفوضى بجلودها فيه : فقد أسست اتفاقيات بريتون وودز نظاما نقديا قائما على أساس سعر محدد للذهب مقوما بالدولار وبذلك أصبح الدولار هو القاعدة النقدية المعيارية لتقويم سعر العملات الأخرى . وأصبح تعديل سعر أية عملة بالمقارنة بالدولار مرهونا بموافقة مسبقة من جانب صندوق النقد الدولى . وعندما اتخذ نيكسون قرارا من جانب واحد فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ بوقف حرية التحويل بين الذهب والدولار فقد جاء هذا القرار بمثابة ضربة قاصمة لنظام بريتون وودز وفتح الباب واسعا لعودة آلية « تعويم العملات changes flottants » بكل ماقلته من خطورة . إذ تتيح لكل دولة حرية تعديل أسعار صرف عملتها . وهكذا اختفى أثر أى « ضابط regulation » الى الدرجة التي يستحيل معها الحديث اليوم عن وجود « نظام نقد دولى » .

وأخيرا تؤدي المنافسة بين المنظمات العالمية والمنظمات الاقليمية الى إضعاف القدرة على تنظيم الاقتصاد العالمى ، ويؤدي قيام الاتحادات الجمركية unions douanières (وفى مقدمتها السوق الأوربية المشتركة) إلى إدخال نوع من التمييز فى ميدان نزوع السلاح الجمركى والذي يعتمد على مبدأ

« شرط الدولة الأولى بالرعاية »^(٦) كما أدت الضغوط التي مارستها دول العالم الثالث داخل منظمة الجات الى ادخال نوع آخر من التمييز اتخذ شكل معاملات تفضيلية جمركية *préférences douanières* وافقت عليها الدول الصناعية لصالح الصادرات القادمة اليها من الدول المتخلفة . وتضيق هذه التنازلات ، والتي أقرتها منظمة الجات أخيرا ، من نطاق الالتزامات التي تم اقرارها على المستوى العالمى . وفيما يتعلق بالجهد المبذولة لتحقيق الاستقرار في أسعار المواد الأولية ، فقد رفضت الولايات المتحدة تقديم نفس التنازلات التي وافقت عليها دول السوق الأوربية المشتركة لصالح شركائهم في افريقيا ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادى ، وذلك في اطار اتفاقيات لومى . أما فيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسية ، فلا تزال أنشطتها بعيدة عن الخضوع لآلة قواعد تنظيمية ومن الممكن أن تؤدي مبادراتها دائما الى نفس التوازنات التي تحول الدول ، في صير وأناة ، تحقيقها .

وبعكس التقدم الذى تحقق في ميدان التعاون الاقتصادى الدول حقيقة علاقات القوى القائمة ، وليس بمقدور أية هيئة أو منظمة تعديل هذه العلاقة عن طريق القوة . ويصدق نفس الشيء على ميدان العلاقات الثقافية الدولية حيث لا يمكن تعديل عدم التكافؤ القائم الا بطريقة بطيئة جدا ومتواضعة من خلال تقديم التنازلات المتبادلة وبحجة تامة .

وهكذا يعتبر المطب الكامن في عمل الآليات المؤسسية إحدى السمات المميزة للنظام الدولى . فلا يوجد في هذا النظام مثل « السلطات *autorités* » التي تضمنها نموذج ايستون وهي السلطات التي تتكفل بفرض المعايير والقيم التي على أساسها تم استجابة اللاعبين للتحديات التي تطرحها البيئة .

فهل يعد هذا الوضع بمثابة تأكيد على أن « حالة الطبيعة » لا تزال قائمة ؟ الواقع أننا نستطيع ، الى حد كبير ، أن نقرر أنه لم يتم بعد التوصل الى مرحلة « العقد الاجتماعى » حتى يمكن الادعاء بتجاوزها . وسوف يستمر الوضع على هذا الحال طالما استمر رفض الدول في العلول عن مبدأ السيادة وعدم قبولها تفويض المؤسسات المشتركة الا ذلك النذر الضئيل من الصلاحيات والذى لا يؤثر على قدرتها على الدفاع عن مصالحها الحيوية .

وعلى الرغم من ذلك فانه يتعين تصحيح هذه « القراءة » المتشائمة بملاحظتين : الأولى تتمثل في أن « نموذج » المجتمع الذى تقدمه الدول لا يزال هو نفسه بينما عن تحقيق حالة التناغم الهادئ تحت مظلة القانون والتي من المفترض أن تعم المجتمع كله تحت راية العقد الاجتماعى . ويؤكد هذا الوضع الظروف التي تتم في اطرافها عملية صياغة السياسة الخارجية (انظر الجزء الثالث ، الفصل الأول) . أما الملاحظة الثانية فتتمثل في انه نظرا لغياب المنظم المؤسسى ، فلا يوجد مانع من أن نأخذ في اعتبارنا لعبة علاقات القوى . اذ قد يكون من الممكن عملا الاستماعة عن غياب مظلة القانون يواقع قائم

situation de fait (كالسيطرة أو التوازن) يؤدي نفس الوظائف الهادفة الى تحقيق الاستقرار وضبط عملية التطور . ويزودنا التاريخ بأثلة عديدة على هذا وخصوصا ذلك المثال المتعلق « بحكومة الوضع القائم gouvernement de fait » والتي مارست وظيفتها عمليا طوال القسط الأعظم من القرن التاسع عشر تحت اسم « الوفاق الأوروبي » من هنا فانه يتعين علينا أن نتساءل الآن عن مدى امكانية تحقيق انتظام الإيفاق من خلال علاقات القوة التي استقرت في هذا العالم منذ الحرب العالمية الثانية .

٢ — لعبة علاقات القوى

نظرا لعدم قدرة الدول على قبول أو الانصياع لحكم القانون فقد حاولت بشكل غهزي أن تبحث عن وسيلة لتحقيق الاستقرار فيما بينها من خلال توازن القوى حتى ولو وقعت، مؤقتا تحت طائلة سيطرة قوة وحيدة.

١ — وقد بدأ التوازن في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وكأنه قد تحقق من خلال علاقة القوة القائمة بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث ساد التنافس بينهما من خلال رغبة كل منهما في الهيمنة الشاملة، ولكن اضطرتهما القيود الكامنة في استراتيجية الدرع الى أن يصبحا شريكين في الوقت نفسه. وقد وصف هذا الوضع بـ « القطبية الثنائية bipolarité ».

ولهذا التعبير ما يبرره نظرا لظهور قطبين متقاربين في القوة. صحيح أن هذين القطبين ليسا متطابقين أو قابلين للتبادل : فالولايات المتحدة أغضت من الاتحاد السوفيتي كما أنها موجودة في قلب نظام ذو طبيعة رأسمالية وتطرح نفسها كزعيمة ومناذرة عن «العالم الحر» الذي يتميز بسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية واحترام القواعد الديمقراطية. أما الاتحاد السوفيتي فيبدو كقائد « للمعسكر الاشتراكي » والذي اتسعت حدوده كثيرا من خلال الحروب والثورات التي تنامت (خصوصا في الصين). ويرفض الاتحاد السوفيتي النظام القائم ولا يتردد في دعم مطالب الحركات الثورية التي تمردت وثلثت ضد دول التروبول. وإذن فإن القطبين في وضع تنافسي أو متعارض. ولكن هناك أوجه شبه عديدة بينهما من حيث عدد السكان، والمساحة، والتفرق الذي يتمتعان به في مواجهة منافسيهما بسبب تملكهما للأسلحة النووية.

ويؤدي التوتر الدائم الذي يخيم على جو العلاقات بين هذين القطبين الى أن تحاول بعض الدول بشكل طبيعي أن تبحث عن المساعدة والحماية لدى أي منهما في مواجهة تهديد الآخر. وبهذه الطريقة قامت الكتل، وهي نوع من التحالفات في زمن السلم، تفرض فيها كل قوة نووية سيطرتها على الآخرين مقابل تقديم الحماية لهم وتصبح فيها هذه الدول الأخرى بمثابة دول تابعة « satellites ». ومع ذلك تقتضي هذه الصورة العامة بعض التمييز التوضيحي للظلال والخطوط: فقد قام التحالف الذي أُنشئ

حول حلف الأطلسي (١٩٤٩) على أساس حرية الانضمام من جانب الدول الأعضاء، وهي الدول التي أخذت المبادرة في الواقع وتوسلت لدى الولايات المتحدة لكي تحصل على التزام هذه الأخيرة بالدفاع عن أوروبا ضد التهديد السوفيتي. وفي الشرق فقد أصر الاتحاد السوفيتي إبرام معاهدة حلف وارسو حتى عام ١٩٥٥. وهو حلف لم يكن الاتحاد السوفيتي بحاجة ماسة له لكي يتمكن من بسط سيطرته على « الديمقراطيات الشعبية » (وهي دول كانت مرتبطة بالفعل مع الاتحاد السوفيتي باتفاقيات ثنائية ويحتلها الجيش السوفيتي عسكرياً). ومع أن درجة وشكل التبعية يختلفان من كتلة إلى كتلة. إلا أن أمن كل منهما يعتمد في الأساس على قوة النواة المركزية داخل الحلف. وفيما يتعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب وعلى الأخص بمسرح العمليات الأوروبية كانت القطبية الثنائية تعبر في الخمسينات عن حقيقة واقعة ولا مراء فيها.

وتعبر القطبية الثنائية عن وضع، نسي على الأقل، للتوازن. فالحدود بين الكتلتين (وهي الحدود التي تقسم أوروبا إلى شطرين من البلطيق إلى الأديانتيك) تفصل، في حقل العلاقات بين الشرق والغرب، بين منطقتين للنموذ، ويحظر على أي من الطرفين المتصارعين، بموجب اتفاق ضمني، أن يتدخل في الشؤون الخاصة بمنطقة نفوذ الآخر. فقد تركت الولايات المتحدة والدول الغربية قوات الاتحاد السوفيتي تتدخل في الجبر (١٩٥٦) وقوات حلف وارسو تغزو تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨)، دون أن يثير هذا التدخل أية ردود فعل عسكرية من جانبها، لكن الدول الغربية لم تتنازل مطلقاً عن الحق الذي حصلت عليه بموجب اتفاقيات بالنا وبوتسدام والذي يحول لها احتلال جزء من مدينة برلين، على الرغم من أن هذا الوضع لم يعد يمثل أكثر من قيمة رمزية. ولن تتمكن الولايات المتحدة من ناحيتها أن تمنع قيام نظام ماركسي وموال للسوفييت في كوبا عام ١٩٦٠، لكنها تصدت بنجاح لمحاولات زرع الصواريخ السوفيتية على الأراضي الكوبية أثناء أزمة خيف ١٩٦٢، كذلك فلم يستطع الاتحاد السوفيتي أن يمنع تدخل القوات الأمريكية في أماكن عديدة في «نصف الكرة الأمريكي l'hémisphère américain» (وخصوصاً في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥). وفي تلك المرحلة الأولى فقد تمكنت كل كتلة من حراسة منطقة الصيد الخاصة بها حراسة تامة. وترتب على ذلك تجميد الوضع القائم *statu quo* واستمروا لفترة طويلة في العلاقات بين الكتلتين تمتعت خلاله كل كتلة باستقرار داخلي ملحوظ أيضاً.

في هذا الاطار يمكن أن نتحدث عن وجود توازن شريطة أن نوضح بدقة أن الأمر يتعلق بتوازن قائم على أساس الاحتكار الثنائي *duopole* بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فهل نذهب بعيداً، مثلاً فعل ريمون آرون، إلى حد القول بوجود «تواطؤ *connivence* » بين «الشركاء — المتنافسين ؟ » من المؤكد أن استراتيجية الردع تخلق نوعاً من الارتباط بين القوتين العظميين النوويين لأنها تمنع أيأ منهما، في ذلك الوقت على الأقل، من اللجوء إلى السلاح النووي لاستخدامه ضد الآخر. وهو مايفسر بلا جدال تحفظ كل منهما أو تردده حين تتاح الفرصة أمامه لاستغلال الصعوبات الداخلية للمعسكر الآخر، كما

يفسر أيضا القدرة على السيطرة على سير الأزمات التي تنفجر في النقاط الساخنة عن خط المواجهة (برلين، ١٩٤٨، ١٩٦١ — كوبا، ١٩٦٢). ومن هنا نجيم الحرص على إيجاد أرضية للتفاهم تسمح بالتفاوض المباشر مع الخصم الرئيسى، حتى وإن اقتضت الحاجة أن يتم ذلك من فوق رؤوس الحلفاء أنفسهم. فقد بادرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، بعد الأزمة الكوبية، بعقد سلسلة من الاتفاقيات. حول الحد من الأسلحة (منع التجارب النووية في الفضاء، ١٩٦٣، ومنع انتشار الأسلحة النووية، ١٩٦٨) قبل أن يتسكنا هما أيضا من عقد أول اتفاق ثنائى بينهما (اتفاقية سولت، ١٩٧٢) حول الحد من الأسلحة النووية. وفي خضم هذا الجو المفعم بمظاهر حسن التفاهم، وصل الأمر بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى حد التوقيع في ٢٦ يونيو ١٩٧٣ على اتفاق خاص بتدراك نشوب الحرب النووية، والذي نصت مادته الرابعة على أنه « إذا بدا في أية لحظة أن العلاقات بين الطرفين أو بين أحد منهما وأطراف أخرى تنطوى على خطر اندلاع أزمة نووية، أو اذا بدا أن العلاقات بين الدول غير الموقعة على هذا الاتفاق تنطوى على خطر اندلاع حرب نووية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أو بين أى من الأطراف الموقعة ودول أخرى، فإنه يتعين على كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أن يتصرفا بموجب هذا الاتفاق وأن يدخلتا مباشرة في محادثات عاجلة بينهما وأن يبدلا معا كافة الجهود لإزالة هذا الخطر».

وعند هذه النقطة التى تمثل ذروة التفاهم الأمريكى — السوفيتى فقد بلغ التواطؤ مرحلة متقدمة الى الدرجة التى دفعت بالقول الى قيام حكم ثنائى condominium اذ فرضت الدولتان نفسيهما معا باعتبارهما مسؤولين وحارسين للأمن في العالم بأسره دون أن يأخذنا في اعتبارهما وجهة نظر أو مصالح الدول الأخرى .

فإذا عزلنا هذه العناصر عن سياقها العام يصبح بالإمكان أن نعزض الرأى القائل بأن القطبية الثنائية bi-polarité قد أصبحت على مدى عشرين عاما، عنصرا من عناصر ضبط الأداء في النظام الدولى : فهى لم تؤد فقط الى استمرار التوازن التقريبى بين القوى الموجودة على الساحة والاستقرار السياسى والإقليمى داخل كل من المعسكرين، ولكنها سمحت أيضا بالنسوية السلمية لمنزعات كبرى بين الشرق والغرب، وتبدو المفارقة شديدة بين فعالية هذه الآليات المنبثقة مباشرة عن علاقات القوى وبين العجز الذى عانت منه، في نفس الفترة، منظمة الأمم المتحدة والتى أسند اليها الميثاق مسؤولية المحافظة على السلم. وعلى الرغم من ان الثمن المدفوع مقابل تحقيق هذه النتائج تمثل في تحمل بعض البلدان لتيبعات السيطرة (والتى كان من أهم ضحاياها الديمقراطيات الشعبية في اوربوا الشرقية وبعض بلدان امريكا اللاتينية)، الا أنه يمكن اعتبار مرحلة القطبية الثنائية، طبقا للتفسير المتفائل على الأقل، كتمثال « لحكومة الأمر الواقع » التى ملائت الفراغ الناجم عن عجز المنظمات الدولية .

ولكن كان لامبراطورية القطبية الثنائية حدودها أيضا . فقد اندلعت منافسة حادة بين كل من

الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خارج المناطق التي يغطيها حلفاها وذلك دفاعا عن منطقة نفوذ كل منهما أو رغبة في توسيع نطاق هذه المنطقة : فقد انتهى الأمر بانتصار الشيوعية في الصين (١٩٤٩) رغم الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة للحكومة الوطنية ، وأسفرت ثلاث سنوات من الحرب في كوريا (١٩٥٠ — ١٩٥٣) بالكاد عن العودة الى نقطة البداية ، ووقعت الهند الصينية ، فيتنام وكمبوديا ولاوس ، تحت السيطرة الشيوعية بعد ثلاثين عاما من المعارك . ولم تكن المنافسة بأقل حدة في المحيط الهندي أو الشرق الأوسط على الرغم من أن المعارك ، والتي اختلفت نتائجها ، كانت تدور رحاها بواسطة أطراف ثالثة أجنبية . وقد تدخلت الدول الغربية والشيوعية في افريقيا تدخلات مباشرة سواء في الحروب الأهلية أو في المنازعات الدولية التي اجتاحت القارة . ولم تكن القارة الأمريكية نفسها بمعزل عن الآثار الناجمة عن الأزمة بين الشرق والغرب . وباختصار فلم يحدث استقرار أو توازن في القسط الأعظم من العالم منذ عام ١٩٤٥ .

ومع ذلك فيتعين أن نضم الى منجزات القطبية الثنائية مايلي :

- ١ — عدم حدوث صدام مباشر مطلقا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .
- ٢ — تمكن هاتين الدولتين من السيطرة على سر بعض الأزمات (السويس ، ١٩٥٦ ، حرب أكتوبر ١٩٧٣) بتجنب التصعيد وبفرض تسوية مباشرة أو غير مباشرة على الأطراف المتصارعة . ولكن معامل ارتباط النجاح في هذه المنطقة يعتبر أقل بكثير منه على محور الشرق — الغرب . فقد تكرر كثيرا على هذا المحور احراز إحدى القوتين العظميين للنقاط على حساب الأخرى .

وأخيرا ، على وجه الخصوص ، فقد ظهر شركاء جدد تمكنوا من الابتعاد عن منطقة جذب الكتلتين . وطالب المهادنون ، الذين سُمّوا فيما بعد بالدول المنحازة ، بحقهم في عدم ربط أنفسهم باحلاف سياسية — عسكرية . وكانت هذه الحركة مقصورة في أول الأمر على عدد محدود من الدول المنعزلة (يوغوسلافيا ، الهند) ، ثم امتدت بعد ذلك الى معظم الدول التي حصلت على استقلالها بعد رحيل الاستعمار . ويمثل معسكر الدول غير المنحازة ، على الرغم من كل مايكتنفه من غموض وتناقضات ، خطا للمقاومة في مواجهة رغبة الدولتين العظميين ، منفردتين أو مجتمعتين ، في ادارة أو السيطرة على شؤون العالم . وتواجه كل من هاتين القوتين صعوبات متزايدة في المحافظة على تماسك ووحدة معسكرها نفسه . ففي الجانب السوفيتي أضعفت القطيعة مع يوغوسلافيا (١٩٤٨) ، والانقسام الصيني ثم الألباني (١٩٦٠) ، من مركز موسكو . وكان حل الكومنفرم (المكتب الاعلامي للأحزاب الشيوعية والذي أسس عام ١٩٤٧ بهدف إعادة تشكيل تنظيم مماثل للألمية الثالثة) عام ١٩٥٦ بمثابة نقطة البداية للتشكيك التدريجي للألمية العمالية ، فقليل هي الأحزاب الشيوعية التي تقبل الامتثال والطاعة للأوامر الصادرة عن موسكو الى درجة اضطراب الاتحاد السوفيتي للعدول عن عقد مؤتمرات قمة والقبول رسميا بأطروحة « تعدد المراكز polycentrisme »^(٨) . وفي جانب أوروبا الشرقية ، تبدو الشقوق

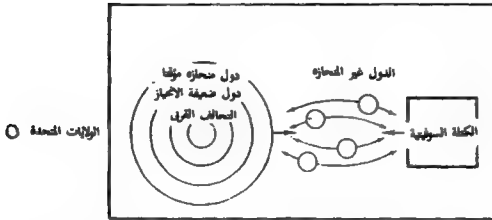
واضحة للعيان : اذ تظهر رومانيا قدرا من الرغبة في الاستقلال عند ممارسة سياستها الخارجية (التقارب مع الغرب ، الاحتفاظ بعلاقات مع الصين ومع اسرائيل) ، وذلك في الوقت الذي تنتهج فيه رومانيا سياسة داخلية ممتعة في التقليدية ، كما تؤكد الأزمة البولندية لسنوات ١٩٨٠ — ١٩٨٢ على ضعف التأييد الشعبي للدائرة الشيوعية في هذا البلد وعدم ثقة الرأي العام تجاه السيطرة السوفيتية .

وقد اهتز حماسك على الجانب الغربي ايضا: فقد خرجت فرنسا من القيادة المسكينة لحلف الأطلسي في ١٩٦٦ وابدت رغبة في تأسيس استراتيجيتها الدفاعية استنادا على قوة ردع ذاتية وطنية يكون قرار استخدامها المحتمل في أيدي القيادات الفرنسية وحدها . ورغم الانتقادات العديدة التي وجهت الى مبادرة الجنرال ديغول هذه وقها ، إلا أن أيا من الرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم بعد الجنرال ديغول لم يمر الشك حول هذا الاتجاه مطلقا . وفي عام ١٩٧٤ تبنت اليونان نفس السياسة احتجاجا على دعم الولايات المتحدة لتركيا أثناء قيامها بالفرز الجزئي لقيصر . ورغم عودة اليونان اللاحقة لحلف الأطلسي إلا أن حكومة بابا نديروس التي اسفرت عنها انتخابات ١٩٨١ علقت تهديد من جديد بقطع علاقاتها بحلف الأطلسي اذا لم تحصل على تأييد هذا الحلف لها في أزمتها مع تركيا . لكن تلك ليست سوى حوادث طفيفة بالمقارنة بتصاعد سوء الفهم بين دول الأطلسي *malentendus transatlantiques* ^(١) . فقد تزايدت على مر السنين شكوى الأوروبيين من تردد السياسة الأمريكية وتأرجعها، حسب الظروف وأوضاع الانتخابات، بين التدخل النشط *interventionnisme* والانزواء *isolationnisme*، بين البحث عن تفاهم مباشر مع السوفيت وتقوية التضامن مع حلفائها في حلف الأطلسي . أما الأمريكيون فهم ثائرون من ناحيتهم بسبب سلبية الأوروبيين في النواحي الدفاعية وأيضا بسبب استمرار الانقسامات التي تمنع أوروبا من التحدث بصوت واحد . وقد أسهمت محادثات النوايا والتفكير المستمر للشريك الخاص (فقد حلت فرنسا ميثران محل ألمانيا الاتحادية في دور الحليف الخاص للولايات المتحدة) في التأثير على مصداقية تحالف لا يستطيع أحد ضمان بقاءه .

وهكذا لم تبسط القطبية الثنائية نفوذها إلا على جزء يسير من الحيز ولم تستمر إلا لفترة محدودة من الوقت . فلم يسمح اتفاهم الاضطرابي بين الدولتين الكبريين إلا بحل جزء يسير من المشكلات التي ثارت على مستوى العالم . فضلا عن مواجهة قادة كل من المسكبين أنفسهم بصعوبات جمة تكتنف محاولات الحفاظ على النظام وحماسك كل داخل معسكره . أي أن الوظيفة التنظيمية التي مارسها القطبية الثنائية بشكل وقفي وجزئي لم تتناسب اذن مع الاحتياجات الحقيقية للنظام الدولي .

٢ — وقد أصبح من الشائع كثيرا القول بأن القطبية الثنائية قد انتهت على الرغم من أنه يصعب تماما الحديث عن تاريخ محدد لهذه النهاية ، ومنه يستنتج بشكل طبعي أن القطبية التعددية

شكل ٩٩
النموذج ثنائي القطبية كما تصوره مورجنتاو



الرسم مستوحى من الطبعة الثانية لكتاب Politics among nations الصادر عام ١٩٥٤

multipolarité قد حلت محلها ، بيد أنه من النادر أن نجد مدركا أكثر غموضا من هذا المدرك .

فاذا ما اعتمدنا المعيار الأول ألا وهو امتلاك قوة ردع نووية مستقلة فانه يتعين في هذه الحالة أن نتحدث عن « قطبية رابعة » نظرا لأن الصين وفرنسا هما وحدهما اللتان وصلتا الى مصاف القوى النووية^(١٠). لكن الهند قامت بأجراء تجارب نووية بالفعل كما أن هناك حوالى « نصف دسة » من الدول التي بمقدورها أو سوف يكون بمقدورها قريبا أن تحوز عددا من القنابل الذرية : فما هي إذن حدود النادى الذرى ؟ وكيف لا نأخذ في الحسبان حقيقة أن القوتين العظميين لا تزالان تحتفظان في هذا الميدان بتفوق ساحق بسبب عدد وتنوع ودقة الأسلحة التي تمتلكانها ؟

واذا ما تخيلنا عن معيار امتلاك الأسلحة النووية فالى أى معيار نستند لتقوم عدد الأقطاب الموجودة على الساحة : الثروة أو النفوذ أو المهيبة ؟ فهناك خصائص عديدة للقوة ولكن يصعب تقويم وتركيب وترتيب هذه العناصر هربما . وهكذا فرميا يكون من الأوفق توجيه البحث الى موضوع تنوع diversification أقطاب النفوذ بدلا من حصره في محاولة التوصل الى سلم مقارن لتحديد عدد الأقطاب الموجودة على الساحة . وتحاول الدول المسيطرة تركيز أدوات القوة لمصلحتها ، فقد كانت تقليديا هي الدول الأفضل تسليحا والأغنى ثروة والأوسع نفوذا . اما الآن فقد تفكك الارتباط بين أدوات القوة وتوزعت على نحو غير متكافئ . ولا يجادل أحد في التفوق العسكرى لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ولكن يواجه كل منهما ، ولأسباب مختلفة صعوبات اقتصادية تضعف من سلطتهما وتحد من قدرتهما على التدخل . أما القوة المالية فقد أصبحت اليوم بين ايدى الدول البترولية والتي تشكل استثماراتها الخارجية سلاحا بئارا ، أو على الأقل ، اداة ضغط لا يستهان بها . أما القوة التجارية فقد امتلكت ناصيتها الآن دول مثل اليابان والمانيا الاتحادية . ولا تزال القوة التكنولوجية ميزة تختص بها الدول الغربية : ولكن يبدو أن القوة الصناعية بدأت تميل الى جانب الدول حديثة التصنيع التي تحسن استخدام التكنولوجيا الغربية مع مزايا قوة العمل الرخيص . ولهذا السبب يعتقد كثير من الخبراء أن دول الباسفيك وبالنزات دول جنوب شرق آسيا هي الدول المرشحة لأن تصبح أهم القوى الصناعية الجديدة في عالم القد .^(١١) أما الدول القوية فلا تغلو بدورها من أدوات للنفوذ ، على الأقل عندما تنجح في ضم صفوفها وسياساتها ومطالبها ثم تعبئة الرأى العام حول قضاياها (حالة الدول المتخلفة ومطالبها من أجل اقامة « نظام اقتصادى عالمى جديد ») .

وأيا كانت الاجابة على هذا النوع من التساؤلات ، تبقى حقيقة أن أية دولة مهما بلغ شأنها لاتستطيع أن تدعى امكانية سيطرتها على كل دهايز اللعبة الدولية أو ، بالأحرى ، قدرتها على فرض ارادتها في جميع الظروف على اية دولة اخرى . ولا يستبعد هذا الوضع امكانية قيام تحالفات بين دول تملك كل منها أدوات وامكانيات مختلفة تؤدي في النهاية الى تشكيل اقطاب متجانسة شديدة القوة ،

لكن هذه التحالفات تبقى ، وبسبب أوضاع توزيع القوة نفسها ، غير مستقرة وعارضة : فاليابان تعتبر بصفة عامة أن الدفاع عن الرأسمالية والقيم الديمقراطية هي قضية مشتركة تربطها بالدول الغربية ، ومع ذلك فإن الاستراتيجية التجارية لليابان تتطوى على عدوان دائم ضد المواقع التي يسيطر عليها الأمريكيون والأوروبيون واختارت اليابان الصين الشيوعية لكي توقع معها عام ١٩٧٨ معاهدة سلام وصداقة تتضمن « شرطا مناهضا للهيمنة clause anti-hégémonique » موجها ضد الاتحاد السوفيتي . وإذا حدث وتم سحب الدولارات البترولية المستمرة حاليا في صورة سندات مسحوبة على الخزنة الأمريكية أو اليهطانية فجأة ، فقد يترتب على هذا تعرض اقتصاد هاتين الدولتين ، وبالتالي الاقتصاد الغربى كله ، الى ازمة كبرى . لكن ماحيلة السلاح النووى أمام مثل هذه المناورات التجارية والمالية .

وتتطوى القطبية المتعددة في صورتها هذه على مزايا لا يمكن انكارها فهي تصحح الجمود الزائد لثنائية التحكم الأمريكى — السوفيتى ، وتحرر الدول « الدائرة في فلكها » جزئيا من تبعيتها تجاه حمايتها من أولى البأس ،^(١٧) وتضاعف من عدد التوافيق combinaisons المحتملة في العلاقات بين الدول ومجموعات الدول . لكن تتطوى هذه المرونة في المقابل على تضاعف مخاطر عدم الاستقرار وما يتبع ذلك من انخفاض القدرة على التنبؤ بهذه المخاطر . وإذا كان من شأن القطبية الثنائية مداعبة وهم وجود آلية منظمة فإن القطبية التعددية لا تتطوى حتى على مجرد هذا الوهم . فهي تمكس بأمانة حقيقة تتداخل علاقات القوى دون أن تطرح علينا وسيلة لضبط هذه العلاقات أو السيطرة على مسار تطورها . ولا يستطيع النظام الدول ، بوضعه الراهن ، أن يعمر على أداة منظمة سواء من خلال الآليات المؤسسية أو من خلال علاقات القوى ، وهي أداة يحتاجها النظام لكي يواجه التحديات التي يتعرض لها ولكي يتمكن من أداء الوظائف التي يعين عليه القيام بها .

خلاصة :

إذا قارنا النظام الدولى بنموذج اميستون فسوف نجد أن لهذا النظام سمتين تضيفهما عليه خصوصيته . فالنظام الدولى ليس نموذجاً عقلياً بحتاً وإنما هو حقيقة مجردة موجودة داخل حدود الكرة الأرضية . لكن هذه الحقيقة ليست مادية (فيزيائية) فقط . فسيطرة الانسان على الطبيعة هى التى سمحت بالغزو والاحتلال التدرجى للحيز القابل للسكنى . وسمح التقدم الذى تحقق فى ميدان التكنولوجيا بالاستغلال المكثف وغير المنظم للموارد كما سمح فى الوقت نفسه ببناء الأساس لشبكة من الاتصالات أسهمت الى حد كبير فى بدء عملية توحيد العالم . صحيح أن عملية التوحيد هذه لم تكتمل بعد، ولا تزال بعيدة عن الاكتمال ، بل ان الأخطار الكامنة فى عملية التوحيد النمطى *uniformisation* أشعلت نقطة عارمة للخصوصية فى كل مكان تقريباً وهى خصوصية تعبر فى حد ذاتها عن انقسام الحيز الى أجزاء عديدة *compartimentage de l'espace* . وتصلطدم الجماعة البشرية ، التى تشهد غوا عظيماً ، بالحدود والقيود التى تفرضها الطبيعة . ولم ينتظر عالم الرياضة كورنو A. Cournot ظهور الحقائق التى كشفت عنها علماء البيئة لكى يلاحظ هذا التطور حين قال : « لقد صعد الانسان أو هبط (حسب ما يحلو لكل منا) بدوره الذى تمثل فى قدرته العظيمة على الخلق ، أو هكذا خيل اليه ، الى دو صاحب الامتياز على كوكب الأرض . فقد أحس الانسان عندما بدأ يفحص حجم هذا الكوكب ويتحسس سمك طبقاته الحجرية التى استغرقت آلافاً مؤلفة من السنين لكى ترسب هكذا وتعاقت عليها ثورات عديدة قبل أن يظهر الانسان على سطح الأرض التى بدأت أنشطته الصناعية تلتهمها بهذه السرعة اليوم .. أقول استطاع أن يحس الانسان ، وبشكل مختلف عما كان يعتقد من قبل، أن المستقبل محدد *mesuré* ليس أمام الأفراد فقط ولكن أمام الأمم أيضاً . لقد كان على الانسان أن يطور ميداناً ، وهو الآن يستغل منجماً : وتكفى هذه الكلمات البسيطة للإشارة الى الوجه الجديد الذى سوف تطرح به أخطر مشكلات الاقتصاد الاجتماعى نفسها ، وكذا الى ظروف الحياة التاريخية للشعوب »^(١٣)

وفى مواجهة هذه المشكلات التى يتفاقم خطرها يوماً بعد يوم منذ مايقرب من قرن فليس أمامنا سوى أن نأمل فى أن تتمكن الشعوب من أن تعى ضرورة التضامن فيما بينها وأن تصمم على صياغة القواعد وبناء المؤسسات الضرورية للاضطلاع بالمسؤوليات المشتركة التى تقع على عاتقها . والواقع انه لم يحدث تقدم حاسم فى هذا الميدان ، على صعيدى القانون او الواقع ، على الرغم من المحاولات العديدة التى بذلت . فلا يزال النظام الدولى جسداً بلا عقل (أو جسماً بلا رأس) ومن ثم فلا مجال للدهشة حين نرى أن الأعضاء تتحرك بشكل غريزى لحماية مصالحها العاجلة وأن العلاقات التى تقوم بينها هى علاقات صراعية فى معظم الأحوال . وتصبح العلاقات الدولية فى هذه الحالة ترجمة لعطب فى أداء نظام لا تتطابق أدواره مع وظيفته .

هوامش الفصل الأول :

(١) انظر :

(1) Michael BANTON, Sociologie des relations raciales, Paris, Payot, 1971.

(٢) وقد انضمت كل محاولات الاندماج (مصر — سوريا) أو مشروعات الوحدة (سوريا — العراق ، ليبيا — تونس) . كما أن تونس التي تستضيف الآن مقر جامعة الدول العربية كانت قد انضمت من هذه الجامعة عدة مرات .

(٣) انظر :

(3) Aleth MANIN, «La Conférence sur la sécurité et la coopération en Europe», Notes et études documentaires, n° 4271-4272, La Documentation française, 15 mars 1976.

(٤) وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هذا تجمع الدول أو تنقسم الى ثلاث ثلاث : الدول الصناعية الرأسمالية ، الدول الاشتراكية ، والدول النامية .

(٥) وخصوصا فيما يتعلق بالادعاء بضرورة احتساب الرسوم الجمركية على أساس السعر الأمريكي للمنتجات وليس على أساس سعر المنتجات المستوردة (وهو الخلاف الذي يطلق عليه الخلاف الخاص « بسعر البيع الأمريكي American selling price » .

(٦) والذي بمقتضاه تلتزم الدولة بمنح كافة شركائها أية مزايا تقبل منحها أحدا منهم .

(٧) ومن بين الدول ال ٩٠ التي تشكل فيها حركة عدم الانحياز نجد العديد منها محتملا على هذه الكتلة أو تلك . وعلى سبيل المثال فإن كوبا وفيتنام منحلزتان للشرق ، بينما تنحاز كل من الجابون وصهر للغرب (بينما تحاول بعضها الآخر أن تلعب دور الأقطاب الإقليمية (الهند وليبيا) .

(٨) في نوفمبر ١٩٦٠ اعترف البيان الختامي للمؤتمر الذي شارك فيه ٨١ حزبا شيوعيا بالدور الخاصة والمميز للاتحاد السوفيتي من خلال العبارات التالية : « تعلن الأحزاب الشيوعية والصالية بالاجماع أن الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي هو الظلمة المعترف بها علنيا للحركة الشيوعية الدولية . وسيبقى كذلك باعتباره القبول الأكثر عيوا ومراسا في هذه الحركة » . وفي ١٩٦٩ تغيرت هذه التوبة بشمل واضح من خلال تلك العبارات : « وفي هذه الفترة التي تتميز بعدم وجود مركز قيادي للحركة الشيوعية الدولية فإن التنسيق الحر بين مبادرات الأحزاب المختلفة يكتسب أهمية متزايدة .. ويقوم كل حزب ، انطلاقا من المبادئ المركزية الثابتة ، ببلورة سياسة في استقلال تام وتحديد القيادة وأشكال وأساليب النضال التي يعتمدنها ويحدد نهجه السلمي أو غير السلمي ، وفقا للظروف ، كما يحدد أشكال ووسائل بناء الاشتراكية في بلده » . ومنذ ١٩٦٩ لم يعقد أي مؤتمر للأحزاب الشيوعية على « مستوى القمة » . وقد أدت الأزمة البولندية في شتاء ١٩٨١ — ١٩٨٢ الى إعلان القطعية الرسمية بين الحزبين الشيوعيين الإيطالي والأسباني من ناحية وموسكو من ناحية أخرى .

(٩) وهذا هو عنوان كتابه الله كينسجر وزجته دار Denoel للنشر وصدر عنها عام ١٩٦٥ . وانظر ايضا Grosser, Les Occidentaux, Fayard, 1978

(١٠) وتشكل القوات النوبية البيطانية جزءا لا يتجزأ من قوات حلف الأطلسي . ومن ثم فإن مجرد احتلال بريطانيا لهذه الأسلحة لا يكفي لأن يجعل منها قوة نوبية .

(١١) انظر العدد الخاص من المجلة الفرنسية للعلوم السياسية (ابريل ١٩٨٠) عن « المراكز الجديدة للسلطة في النظام الدولي » والعدد الخاص من المجلة الكندية للدراسات الدولية (ديسمبر ١٩٧٩) عن « المراكز الجديدة للسلطة في ديناميات العلاقات الدولية » .

(١٢) وربما أدى افتتاح الديمقراطيات الشعبية لأوروبا الشرقية على الغرب ، وهو الانفتاح الذي اتخذ شكل القروض وتبادل التيارات الرسمية والخاصة ، إلى زعزعة استقرار هذه النظم إلى الدرجة التي أفلقت بعض القادة المهيمنين المحميين على تجنب منع أية ذهمة لتدخل الكومين . وقد عبر مستر سونيفلث Sonnenfeldt أحد مساعدي كينسجر عن مخاوفه هذه في ابريل ١٩٧٦ وقد أحدثت لفكوا هذه ضجة كبرى واستكبارا . ولكن الأزمة البولندية في ١٩٨١ أعادت هذه الأطروحة من جديد على نحو أكثر مصداقية .

(١٣) Considérations sur la marche des idées et des événements dans les temps modernes, 1872, Edition Boivin, 1954, 1954, t.1, p.203-204.

مراجع :

1° Sur la théorie des systèmes:

BRAILLARD (Philippe): Théorie des systèmes et relations internationales, Bruylant (Bruxelles), 1977.

BURTON (John W.): Systems, States, Diplomacy and Rules, Cambridge University Press, 1968.

CROZIER (Michel): L'acteur et le système, Seuil, 1977.

EASTON (David): Analyse du système politique, A.Colin, 1974.

LAPIERRE (William): L'analyse des systèmes politiques, P.U.F. 1973.

LASZLO (Ervin): The World System, Models, Norms, Variations, New York, George Braziller, 1973.

LESOURNE (Jacques): Les systèmes du destin, Dalloz, 1967.

REYNOLDS (philippe): An Introduction to International Relations, London, Longman, 1971.

SPROUT (Harold and Margaret): Toward a Politics of the Planet Earth, New York Van Nostrand Reinhold 1971.

YOUNG (Oran): Systems of Political Sciences, Englewood Cliffs, 1968.

2° Sur les interactions politique intérieure / politique extérieure:

ROSENEAU (James N.): *Linkage Politics - Essays on the convergence of National and International systems*, New York, The Free Press, 1969.

HOFFMANN (Stanley): *Gulliver empêtré*, Seuil, 1971.

«Politique intérieure et politique extérieure», *Relations internationales*, 1975, n°4.

MERLE (Marcel): «Politique intérieure et politique extérieure», *Politique étrangère*, 1976, n°5.

3° Sur les configurations de forces:

BUCHAN (Alastair Francis): *Change without War: the shifting structures of world*

power, London, Chatto and Windus, 1974.

BUCHAN (Alastair Francis): *Power and equilibrium in the 1970*, publ. for the Council on Foreign Relations, New York, Washington, London, Praeger, 1973.

ARON (Raymond): *Paix et guerre entre les nations*, op. cit.

KAPLAN (Morton A.): *System and Process in International Politics*, op. cit.

HASSNER (Pierre) et NEWHOUSE (Johon): *Les diplomaties occidentales, Unité et contradictions*, Paris, Fondation nationale des sciences politiques, 1966.

BRETTON (Philippe) et CHAUDET (Jean-Pierre): *La coexistence pacifique*, Paris, A.Colin, 1971.

VENEZIA (Jean-Claude): *Stratégie nucléaire et relations internationales*, Paris, A. Colin, 1971.

BRZEZINSKI (Zbigniew): *The Soviet Bloc, Unity and conflict*, Harvard University Press, 1960.

DUPUY (René-Jean) et BETTATI (Mario): *Le Pacte de Varsovie*, Paris, A.Colin, 1969.

BETTATI (Mario): *Le conflit sino-soviétique (2 vol.)* Paris, A. Colin, 1971.

FEJTO (François): *Chine-U.R.S.S., De l'alliance au conflit, 1950-1972*, Paris, Editions du Seuil, 1973.

TATU (Michel): *Le triangle Washington-Moscou-Pékin et les deux Europe (s)*, Paris, Casterman, 1972.

BERG (Eugène): *Non alignement et nouvel ordre mondial* P.U.F. 1980.

COLARD (Daniel): *Le mouvement des pays non alignés*, Paris, La Documentation française, Notes et études documentaires, n° 4613-4614, 30 mars 1981.

الفصل الثانى

طريقة عمل النظام

إن سبب وجود أى نظام اجتماعى هو القيام بعدد من الوظائف . ولكى نقوم على نحو صحيح طريقة أداء النظام الدولى لوظائفه ، أى قدرته على القيام بالوظائف الملقة على عاتقه ، فانه يتعين علينا أولاً تحديد طبيعة وجوهر المسائل موضوع الصراع فى العلاقات الدولية وكذا طبيعة وجوهر القوى الموجودة على الساحة . ثم يتعين علينا بعد ذلك أن نحلل سلوك هذه القوى فى علاقاتها مع بعضها البعض وذلك على ضوء الاحتياجات النابعة من التغيرات التى تطرأ على البيئة . وعندئذ فقط يمكن لنا أن نضع حساباً ختامياً يوضح النتائج التى تحققت والمشكلات التى لا تزال معلقة .

١ — المسائل موضوع الصراع Les enjeux

يتعين على كل نظام اجتماعى ، طبقاً لتصنيف تالكوت بارسونز ، أن يقوم بأربع وظائف على الأقل :

١ — الحفاظ على النموذج modèle القائم .

٢ — التأقلم مع الضغوط القادمة من البيئة .

٣ - القدرة على تحقيق أهداف مشتركة للجماعة بأسرها .

٤ - التكامل ، أى دعم التماسك بين أنشطة الجماعة وبين الأدوار المختلفة التى يضطلع بها أعضاؤها . وتستطيع النظم التى تتصف بالكمال فقط ، أى تلك التى تكون بالفعل فى وضع يسمح لها بالقيام بكل متطلبات هذه الوظائف الأربع الأساسية ، ان تحاول تعديل الغايات النهائية للجماعة ومن ثم تتمكن ، بالأحرى ، من الاندفاع نحو العمل على تحقيق مشروع أكثر طموحا بهدف تعديل النظام نفسه .

وقد سمح نموذج إيستون ، مقارنة بهذا النموذج المثالى ، بالتعرف على السمات الخاصة بالنظام الدولى وكذلك على أوجه القصور الكامنة فى هذا النظام . وبسبب طبيعته الخاصة والتى تتمثل فى وجوده داخل حيز مغلق وبدون أى اتصال اجتماعى مع بيئة خارجية ، يجد النظام الدولى نفسه خاضعا لضغوط نابعة من بيئته الداخلية وهى ضغوط شديدة التأثير لأنه لايمكن « إعادة تصديرها » . وحيث انه لا توجد ، فى مواجهة هذه المطالب ، سلطة قانونية أو فعلية يمكن أن تتدخل لتسهيل عملية تكيف النظام فى مجموعه ، فلا بد حينئذ أن تقوم فجوة تفصل بين الاحتياجات التى يتعين اشباعها وبين قدرة الأبنية المعنية على الاستجابة الملائمة ، وهو ما يؤدى الى قيام خطر كبير يتمثل فى امكانية اصابة النظام بالعطب *dysfonctionnement* . وعلى أحسن الفروض فإن هذا التكيف ان حدث يكون نتيجة لسلسلة من المبادرات الفردية التى يقوم بها الفاعلون أو مجموعات من الفاعلين الذين يذبلون جهدا خاصا بهدف اما الى النقاط التدفقات المختلفة وتوجيه مسارها لخدمة مصالحهم الخاصة وبالتالي مضاعفة قدرتهم على السيطرة على منافسيهم ، أو لتأجيل حل المشكلات التى تهم كافة الفاعلين . ومن ثم فانه لايمكن ان نتوقع من النظام الدولى القائم الآن أن يتكامل بأداء الوظائفيتين التكميليتين وهما : « التكيف *adaptation* » و « القيادة *pilotage* » اللتين وردتا فى نموذج بارسونز .

أما فيما يتعلق بالوظائف المشتقة والتى تضطلع بها النظم الأكثر تطورا والأفضل تكاملا فلا تزال صعبة المثال . ومع ذلك فمن الملامم أن تتساءل عما اذا لم يكن من الواجب أن تتمتع هذه الوظائف بأولوية خاصة وعما اذا لم يكن القيام بهذه الوظائف يعد شروطا ضروريا لإمكان ممارسة الوظائف المطلوب القيام بها من جانب النظم العادية . ويمكن أن تتوفر للنظام الدولى الشروط الملائمة لاستعادة توازنه وتحسين طريقة أدائه اذا ما استطاع أن يجد لنفسه أهدافا جديدة وإن يصلح نفسه بنفسه . لكن قلب عناصر المشكلة رأسا على عقب لا يخرج عن كونه مجرد تسلية عقلانية لا تكفى لتغيير حقائق الوضع .

ولا مفر امام النظام الدولى من أن يجد من طموحاته ، بسبب ضعف الوسائل التى فى حوزته ، وأن يقتصر على القيام بالوظيفيتين الأوتئتين ، اللتين يتوقف عليهما وجوده ان لم يكن بقاؤه نفسه وهما : ضمان حد أدنى من الانضباط الضرورى لتفادى اندلاع حرب عالمية ثالثة ، والاقدم على عملية توزيع للموارد تكفى لوقاية الشعوب ضد أخطار كبرى مثل المجاعات أو الأوبئة الفتاكة . ويمكن أن نطلق على

هذين الهدفين اذا استخدمنا مصطلحات اخلاقية « السلام » و « العدل » أما اذا استخدمنا مصطلحات سياسية فمن الأفضل أن نقول « الأمن » و « التنمية » .

وهناك بالطبع اهداف أخرى يتعين الوصول اليها اذا ما احكمتنا الى المطالب التي يلح عليها أغلبية اللاعبين : احترام حقوق الانسان ، الاعتراف بحقوق الشعوب ، تكريس المساواة بين الدول ، نزع السلاح ، تحسين التفاهم الدولي ... الخ . لكن هذه أهداف ثانوية ، وغالبا متناقضة ولن يؤثر تحقيقها على مستقبل الجماعة البشرية بشكل مباشر الا بالنذر القليل .

ومع ذلك فلا يوجد حاجز مانع بين الأهداف الكبرى والأهداف الثانوية : فالتقدم الذي يمكن أن يتحقق في ميدان الاعتراف بالكرامة الانسانية أو في ميدان الحوار بين الحضارات يمكن أن يسهم في تهيئة ظروف أفضل لتحقيق الأمن ، وبالعكس . ولا تتحقق التنمية فقط عن طريق رفع معدلات النمو أو زيادة الانتاجية ، وإنما يتعين أن تستجيب الى آمال اجتماعية وثقافية ، والا فقد تؤدي الى احياسات اضافية يمكن ان تتولد عنها أزمات جديدة . ومع ذلك فان التجربة أثبتت أن التسلسل الهرمي للمسائل العاجلة يفرض على اللاعبين في معظم الأحيان خيارات تؤدي في الغالب الى التضحية بالأهداف الثانوية في مقابل تحقيق الأهداف الكبرى .

والواقع أن هناك صلة بين القضيتين اللتين تحظيان بالأولوية القصوى . فاذا كان صحيحا أن قضية الأمن تتطلب دائما تقريبا على قضية التنمية ، وذلك لأن مخاطر اندلاع نزاع مسلح تكون عادة أكثر دراميه ، إلا أن استمرار وضع غير عادل لفترة طويلة يخلق دوما ... ظروفًا غير ملائمة للحفاظ على السلام . وبالعكس فقيام حالة من الاستقرار الممتد مصحوبة بتوتر شديد على الصعيد الدبلوماسي — الاستراتيجي يمكن أن يدفع الأطراف المتصارعة الى التضحية بـ ... تنمية الآخرين من أجل الحفاظ على أمنهم الخاص . وإذا كان صحيحا أن المسائل المتعلقة بالأمن تغطي بالأولوية على محور الشرق — الغرب وأن المسائل الخاصة بالتنمية تغطي بالأولوية على محور الشمال — الجنوب فان هذين المحورين لابد وأن يتقاطعا عند نقطة ولحظة ما .

وأخيرا فلا يوجد ما يدعو على الاطلاق لاستبعاد افتراض قيام لاعب بالارتكاب تصرف طائش بسبب اصراره على تمييز قضية بعينها لم ندخلها في حسابنا في القائمة التي ذكرناها أعلاه . ففي حالة دولة مثل اسرائيل مصممة على الدفاع عن وجودها مهما كان الثمن ، وكذا في حالة الحركات الرامية التي تجاهر برغبتها في قلب النظام الذي اقامته الحكومات رأسا على عقب ، تتور بالفعل مشكلات رهيبه ، نظرا لأن هذه الحالات الخاصة تبدو وكأنها تخرج تملما عن نطاق سيطرة أى من الفاعلين الآخرين . ولكن حالات الانحراف لاتزال استثنائية وتقصص عن نفسها من خلال ظواهر تتنى دائما بالاندماج ، بطريقة قد تكون معقدة وغير مباشرة ، داخل القضيتين الرئيسيتين .

هناك ملاحظتان تفرضان نفسيهما دون أن نكون في حاجة الى اعادة فتح النقاش حول مفهوم « الفاعل » acteur .

الأولى تتعلق بتعدد الفاعلين الموجودين على الساحة. وتبقى الدول فاعلين مميّزين ، لكنها لا تتدخل على المسرح الدولي الا من خلال ادوار شديدة التباين ، بدءا من دور البطل وانتهاء بدور « الكومبارس Figurants » . كما يلاحظ ، على الأخص ، أن الحكومات ليست هي وحدها موضوع الخلاف ، فخلق سلوك « السلطات » يمكن دائما أن نلمح حركة الجماعات المهنية والاجتماعية والمقاتلة والتي توجه مبادراتها أو تؤثر على مبادرات الحكومات . وتقوم علاقات فوق قومية بين هذه الجماعات ، وهي علاقات قد تؤدي في الظروف المواتية الى خلق بوّور للمقاومة أو للتنفيذ يتعين على الحكومات أن تعمل لها حسابا . وفي العلاقات بين الدول ترسم خطوط تشكل على أساسها مناطق للتواطؤ أو للتوتر تفرض حدودها على التقسيم السياسي للحيز والذي تشكله الحدود القومية . وأخيرا تلعب المنظمات الدولية ، دون ان تشكل مراكز سلطة حقيقية ، دورا خاصا ، باعتبارها حلقة وصل اجابية في التعامل بين الحكومات ، وهو دور يسهل أو يعقد ، طبقا للظروف ، من قدرة الحكومات على الفعل .

وتتعلق الملاحظة الثانية بدرجة تردد وكثافة التفاعلات التي تتم بين هذه الأنواع المختلفة من الفاعلين .

ان التمييز التقليدي بين ما هو داخلي وما هو خارجي لا يصمد أمام النقد ، وهو ما لاحظناه قبل ذلك عندما تعرضنا للحديث عن حقن السياسة الخارجية فقد أصبحت الكثير من المسائل ، والتي كانت تتدخل فيما مضى في سياق السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ، تدخل الآن ، وبسبب الاعتراف المتبادل والمتزايد بين الأحداث السياسية ، في سياق قطاع مختلف حيث نجد أن أية مبادرة تتم في « شؤون الداخل » لها امتداد أو صدى أو استجابة ما في « شؤون الخارج » والعكس صحيح .

ونفس المنطق فان الفصل بين قطاعات النشاط المختلفة ، والذي على أساسه تم تمييز البعد السياسي للشؤون الخارجية فيما مضى ، لم يعد له مایبره . وسبق أن لاحظنا هذه المسألة سواء عندما تحدثنا عن توزيع الاختصاصات الدولية داخل السلطة التنفيذية أو عندما تحدثنا عن التغيرات التي طرأت على البعثات الدبلوماسية . ان الفعل الدولي اذا أراد لنفسه أن يكون فعالا ومتاسكا لا يستطيع أن يصر نفسه اليوم في الأطار الضيق للميدان الدبلوماسي — الاستراتيجي . لأن المعارك تدور ونفس الشراسة في ميادين الاقتصاد ، والتكنولوجيا والثقافة . ولهذا السبب يتعين أن نضيف الى قائمة الوجوه

التي كانت تكفى فيما مضى، لتجسيد الادوار المسيطرة للمفهوم التقليدى للعلاقات الدولية ، والتي ضمت رجل الدبلوماسية ورجل الحرب ، قائمة أخرى تضم الخبير (الاقتصادى أو الفنى) ، والاكاديميكي (الدينى أو الثقافى) . وتعنى كافة قطاعات النشاط الوطنى ، بشكل أو بآخر ، بعلاقات الدولة مع غيرها من الدول والعكس صحيح : فامدادات الطاقة ، ومصير العمال المهاجرين ، والتواجد الثقافى فى الخارج ، ورفض أو قبول اللجوء السياسى الخ ، كلها ميادين معارك تنافس فيها الدول قدر طاقتها . ولهذا فليس من المفيد فى شيء احراز النصر فى ميدان اذا كان يتعين تفوق مرارة الهزيمة فى الميادين الأخرى . وهذا هو ما رصدته مراقب يقف فى منتصف القرن الثامن عشر ، لكن « خبراء » العلاقات الدولية لم يلقوا ، لسوء الحظ بالان نصائحه :

« ان الوزير ، أو المجلس ، المسئول فى دولة ما عن الشؤون الخارجية هو الذى يعطى التعليمات للسفراء ويتفاوض ، بالمعنى الحرفى ، مع الأجانب . لكن نجاحه لايتوقف فقط على قدراته ولا على مواهب الأشخاص الذين يقوم بتوظيفهم فى الخارج . اذ يجب على جميع الوزراء ، أيا كانت القطاعات الادارية التى يشرفون عليها ، أن تسهم فى الأعداد للمفاوضات . اذ ما الذى يستطيع وزير للشؤون الخارجية ، مهما بلغ من العبقرية ، أن يفعله فى دولة مثقلة بالضرائب ومليئة بالخاقدين ، خالوة خزائنها ، واهنة تجارتها ، يميل فيها الانضباط العسكرى ، وتبسط فيها الدسائس من هم الرجال فى الوقت الذى يحرم فيها التافهون والمفسدون ؟⁽¹⁾ .

ومن هنا أيضا يأتى التشكيك فى الفتره بين ماهو « public » وماهو خاص « privé » . ففى المفهوم التقليدى تحكرك السلطات السياسية النشاط الخارجى . وإذا كانت هذه القاعدة لازتال سارية الا أن فحص عملية الممارسة يؤدى الى نتائج مختلفة . فقد خلقت نشاطات الشركات متعددة الجنسية بالفعل بؤر سلطة قادرة على منافسة مبادرات الدول . ولكن حتى داخل حدود الدولة يمكن أن يكون للقرارات التى يتخذها مقلول (عندما يقرر الاستثمار فى الخارج أو يوقع عقدا مع شركة أجنبية) تأثير على مستوى الانتاج وعلى توازن ميزان المدفوعات . كما يؤدى ضغط النقابات العمالية حتما ، من أجل رفع الأجور أو خفض ساعات العمل ، الى التأثير على أسعار المنتجات أو على توازن الميزانية فى حالة تكفل الدولة بالأعباء الاجتماعية . وفى كلتا الحالتين فإن الاستجابة الى هذه المطالب يمكن أن تضعف من الوضع التنافسى للدولة على الصعيد الخارجى (عدم توازن ميزان المدفوعات فى الحالة الأولى ، التضخم أو المديونية فى الحالة الثانية) . وعلى الرغم من استمرار وجود ميدان خاص تكون فيه القرارات الرئيسية حكرا أو مقصورة على السلطات العامة العليا ، فإن المبادرات الدولية ، والتي تشكل التواة اليومية للعلاقات الدولية ، تتركز الى حد كبير على المبادرات الخاصة وعلى الضغط الذى تمارسه هذه المبادرات على السلطة السياسية .

وتنطبق نفس هذه الملاحظة على صعيد العلاقات الثقافية حيث تنبى أنشطة من قبيل نشر

الأعمال الأدبية ، اشعاع أو انتقال الافراد الى الخارج ، العلاقات الخاصة التى تحدث أثناء القيام بالدراسات الجامعية أو أثناء البعثات التعليمية ، بنسج شبكة من التضامن والصدقة تقلت خيوطها من رقابة السلطات العامة ، اذ لاستطيع فهم العلاقات بين فرنسا والدول المعربة بدون ذكر الدور الذى لعبته شخصيات مثل لوى ماسينيون ، جاك بيك ، مكسيم رودنسون ، ونفس الطريقة لايمكن فهم الصلح الألكانى — الفرنسى بعد الحرب العالمية الثانية بدون ذكر أسماء ، الفريد جروسير أو جوزيف روفان .

ويثير تعدد الفاعلين أنفسهم، وهو في حد ذاته انعكاس لزيادة كثافة التداخلات الاتصالية، سلسلة من ردود الأفعال المثالية. ان قضية أن تبقى الدولة أو لا تبقى فاعلا مميّزا في العلاقات الدولية هي، على الأقل في هذه المرحلة من التحليل ، مسألة ثانوية لأن المتحدثين باسم الدولة ، وهذه مسألة بلدية ، موجودون داخل نسج شبكة التفاعلات والتي تتداخل فيها وتتقاطع أنشطة القوى من جميع الأنواع (المختلفة من حيث المنبع أو من حيث الطبيعة) من خلال حركة دائمة لا تنقطع .

وقد تكون الدول السلطوية totalitaires ، حيث تفرض سلطة الدولة هيمنتها المطلقة على حركة جميع التدفقات التي فرغا من ذكرها ، هي وحدها التي تستطيع أن تنأى بنفسها ، من حيث المبدأ ، بعيدا عن هذه التفاعلات . لكن قدرتها على مقاومة ضغوط البيئة ليست مطلقة وإنما تنطوي على حدود أيضا (فقد اضطرت الدول الاشتراكية أن تفتح حدودها للتكنولوجيا ولرؤوس الأموال الغربية ، وهي ليست في مأمن تام يقياها من التضخم أو القحط أو البطالة المقنعة) ، وعادة ما يؤدي عدم المرونة الذي تنسج به هذه النظم الى إثارة الثورات الداخلية أو الانقلابات والتي هي تعبير عن الرغبة أو عن الحاجة الى التكيف مع التغيرات التي تطرأ على البيئة .

ويصعب تماما في اطار النظام الدولي القائم حاليا الحرب بعيدا عن تداخل القوى أو عن لعبة التفاعلات . ولا يحتر هذا القيد ضارا بالضرورة . اذ يرى البعض أن تعدد الفاعلين وكثافة التفاعلات يشكلان عنصرا من عناصر الاستقرار والتوازن . وهكذا فانه على الرغم من أنه ليس بمقدورنا أن نتحدث عن منظم أو عن انتظام الاداء regulation ، الا أننا نستطيع في الوقت نفسه أن نلاحظ ، من خلال تصاعد علاقات الاعتماد المتبادل مقدم حدث يتمثل في تشكل حد أدنى من التضامن الميكانيكي بين المجتمعات الموجودة على الساحة . ومع ذلك فان الانتقال من مرحلة التضامن الميكانيكي الى مرحلة التضامن العضوي ليست بالمسألة السهلة أو المضمونة . ولكي يتم هذا لابد أن تتمكن ظواهر التوتر بأوضاع الأزمة من أن تجد حلا متمثلا في تحقيق المهدفين الأساسيين للنظام (وهما المحافظة على الأمن بتحقيق التنمية) .

وبالاحظ أن أى نظام لا يستطيع أن ينأى بنفسه بعيدا عن التوترات أو الأزمات اذ لا يتطوع أحد بالتمسك بالاحترام للنظام الدولى على وجه الخصوص وهو أكثر عرضة للضغوط الجماعية التى تبذل كل ما فى وسعها للاستحواذ على الثروات أو لفرض نظام معين من القيم . ولا يمكن للوظائف الجماعية أن تمارس بشكل عفوى أو بشكل صحيح أو أن يضطلع بها حفنة من اللاعبين الباحثين عن مزايا عاجلة او الأكثر ميلا لنقل صعوباتهم الخاصة الى ساحة جيرانهم بدلا من التضحية بالدفاع عن مصالحهم . وهكذا فإن النظام الدولى حين يتصدى لمحاولة انتهاء المواقف الصراعية ، لا ي طرح سوى الخيار بين حلين أشار اليهما فقيه من القرن التاسع عشر حين قال : « لانه لا يوجد بين الشعوب الحرة والسيادية قاضى ، على ظهر البسيطة يمكن أن يحكموا اليه ويتوقعوا منه حولا لمنازعاتهم فلا يبق أمامهم من طريقة لانهاء هذه المنازعات سوى المفاوضات عن طيب خاطر ، فان لم يكن فلا مناص من بحث طرق الأثر الواقع les voies de fait »^(١) .

وهذا هو البديل المطروح فى الواقع أمام الفاعلين فى النظام الدولى وتلك هى محركات طريقته الأصلية فى الأداء .

٣ — طريق التفاوض négociation

ساد الاعتقاد دائما بأن التفاوض طريقة خاصة للعلاقات يمكن للدول بواسطتها تسوية المنازعات التى تنشأ بينهم سلميا . بل إن عددا كبيرا من الكتاب اعتبر بيساطة متناهية أن المفاوضات هى الدبلوماسية^(٢) .

ومع ذلك فإن المصطلح يثير فى الذهن مدرك التجارة (négoce) بأكثر مما يثير مدرك السياسة . ويمكن تعريف التفاوض بأنه مناقشة بين طرفين متنازعين يبحثان عن تسوية لمسألة عن طريق الاتفاق ، وذلك بأن يكونا على استعداد لدفع ثمن يتمثل فى قبول حل وسط بين المواقف الأولية . وهذا هو بالطبع دور الدبلوماسيين المحترفين وبالتالي دور القيادات السياسية فى علاقاتهم المتبادلة . لكن التفاوض أصبح اليوم مسألة تتجاوز بكثير حدود الأطوار التقليدية الذى كانت قد حصرت نفسها فى داخله ، وذلك دون أن تخرج تماما عن إطار القوانين التى سمحت الخيرة الطويلة بإفرازها .

وفى العلاقات بين الدول يصبح التفاوض عملية مستمرة ، وبأخذ أشكالا متعددة . وتأخذ عملية التفاوض مجراها ، بطبيعة الحال ، داخل الشبكة الدبلوماسية أولا ، لكنها تضم أيضا الوزراء ورؤساء الحكومات أو رؤساء الدول بمناسبة انتقالمهم الى الخارج أو مشاركتهم فى العديد من المؤتمرات الدولية . وتجرى هذه المؤتمرات أحيانا فى إطار أو تحت إشراف المنظمات الدولية وأحيانا أخرى خارج إطار هذه

المنظمات استجابة للاحتياجات التي لا تكف عن التعبير عن نفسها دوما وبشكل يومي تقريبا : مؤتمرات « قمة » تضم رؤساء الدول أو الحكومات ، مؤتمرات خبراء لبحث علاقات الشمال بالجنوب أو مناقشة مصير الدول الأقل نموا ... الخ . بعض هذه اللقاءات يكون منظما سلفا طبقا لجدول زمني سبق إقراره (مؤتمرات رؤساء وحكومات دول السوق الأوروبية المشتركة أو المؤتمر الأفريقي - الفرنسي) ، أما بعضها الآخر فيتحدد ارتباطا وفقا للظروف وعادة ما تكون أعمال هذه المؤتمرات غير متشعبة .

وقد تؤدي هذه المؤتمرات إلى الإبرام القوي لاتفاقيات رسمية لكنها تقتصر ، في الغالب الأعم من الحالات ، على تبادل وجهات النظر تنتهي بإعلان « بيان communiqué » تفصح صياغته عادة وبشكل غير مباشر عن نقاط الاتفاق والاختلاف التي تمت من خلال المحادثات ، ثم يتولى الخبراء اجتماعاتهم التالية متابعة الموضوع .

إن جميع المشكلات الملحة هي مشكلات يمكن أن تكون موضوعا للمفاوضات : تصفية نزاع مسلح (مثال : مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ الخاص بالهند الصينية) ، نزع السلاح ، التمهيد الجمركية ، التنمية ، قانون البحار ... الخ . وأحيانا لا تضم المفاوضات سوى دولتين فقط (مثال المفاوضات المعروفة باسم سولت SALT بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للحد من الأسلحة الاستراتيجية) أو شريكين (فرنسا وعضو جبهة التحرير الوطني الجزائرية في مؤتمر إيفيان لعام ١٩٦٢ والذي تقررت فيه شروط حصول الجزائر على استقلالها) . وأحيانا أخرى تناقش المسائل المتعلقة في مؤتمرات موسعة بمشاركة فيها العديد من الدول أو حتى جميع الدول بلا استثناء . وأحيانا يقتصر التفاوض على نقطة محدودة ومحددة (تسوية نزاع على الحدود مثلا) ، وفي أحيان أخرى تتسع عملية التفاوض لتشمل العديد من الموضوعات المعقدة والمتداخلة (قضايا التنمية على سبيل المثال) . وقد يحدث أن تتركز المفاوضات في مكان محدد وتطول وفقا لجدول زمني محدد بدقة (مثال : المفاوضات الأوربية السنوية لتحديد أسعار المواد الزراعية) ، ولكن في أحيان أخرى نجد أن هذه المفاوضات تدور داخل أجهزة متعددة في وقت واحد (مثال : مفاوضات نزع السلاح التي تناقش في نيويورك وجنيف ، في فينا وفي مدريد) ، بعضها يمتد لسنوات عديدة (مثال : مؤتمرات قانون البحار) ، أو له سمة دائمة (المفاوضات الخاصة بالتمهيد الجمركية والتي تخرج من جولة لتدخل في جولة أخرى دون أن تتوقف منذ انشاء منظمة الجات ، أو المفاوضات الاقتصادية الدائرة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) . وباختصار تلبو جماعة الدول كما لو كانت مقتنعة بالوصايا التي صاغها الكاردينال ريشليو حين قال : « إن التفاوض المستمر ليس شحيح الاسهام في انجاح الأمور .. فهناك الكثير من المزايا التي تعود على الدول من المفاوضات المستمرة حين تجري هذه المفاوضات بتعقل وروية ، وهي مزايا لا يمكن الإحاطة بها حقيقة إلا إذا كانت لدينا الخبرة العملية . يجب أن تتفاوض بلا انقطاع وبانفتاح في جميع المواقع ، حتى ولو كان يصعب أن نلمح الثمرة التي يمكن أن نقطعها في الحاضر أو التي يمكن أن نتوقعها في المستقبل .. فالتفاوض مسألة ضرورية جدا ولصالح جميع الدول »^(١) .

ولا تتفاوض الدول مع بعضها فقط . فهي تتعامل مع الشركات الأجنبية ، خصوصا فيما يتعلق بإبرام العقود ، أو القيام بمشروعات مشتركة joint ventures .. الخ . وهكذا نجد أن قطاعا كبيرا من النشاط الاقتصادي الدولي تتم تسويته من خلال اتفاقيات يكون القطاع الخاص فيها طرفا مرتبطا بمبادرات الحكومات الأجنبية .

وأخيرا فإن الحكومات مضطرة في الواقع ، بسبب التداخل المتزايد بين ما هو داخلي وما هو خارجي ، الى التفاوض على جبهتين في نفس الوقت : جبهة الأطراف الخارجية وجبهة الشركاء الوطنيين . فقليل هي تلك المفاوضات الدولية التي لا يكون لها انعكاس على الأوضاع الداخلية سواء تعلق الأمر بالقطاعات المهنية أو الطبقات الاجتماعية ، بالأجهزة الادارية أو بمجماعات الضغط الأيديولوجية ، والعكس صحيح . ولكي تقاوم الحكومات مظاهر الأزمة الاقتصادية ، فانه يتعين عليها ان تواجه في الوقت نفسه كل من المطالب الداخلية ومقتضيات المنافسة الخارجية . فكل اجراء من شأنه زيادة الاستهلاك الداخلي أو تحسين أوضاع الأمن الاجتماعي قد يحمل مخاطر زيادة حدة التضخم أو العجز في الميزان التجاري وبالتالي قد تؤثر على قدرة البلاد على الصمود أمام المنافسة الأجنبية . وعلى العكس فاذا وجهت الحكومة أولوية اهتمامها الى الدفاع عن العملة الوطنية وتوازن ميزان المدفوعات فان هذا قد ينطوي على مخاطر ازدياد البطالة وبالتالي ازدياد حدة التوترات الاجتماعية الداخلية . ولا يؤثر هذا النوع من التناقضات على ادارة الشؤون الاقتصادية والمالية فقط : فقدرة الحكومة البولندية على المناورة محدودة جدا بسبب وقوعها بين الضغوط التي تتعرض لها من الخارج ، (وخصوصا من جانب الاتحاد السوفيتي) وتلك التي يسببها لها وجود كمية تقيم من نفسها سلطة مضادة ان لم يكن مجتمعها مضادا . وبشر الدور المتزايد الذي تلعبه القوى الدينية قضائيا مشابهة (رغم انها ليست متطابقة) في كثير من بلاد امريكا اللاتينية وخصوصا في البرازيل ، وفي كثير من الدول الاسلامية حيث أدى تصاعد دور التيارات الدينية المتطرفة الى تضيق قدرة حكومات العديد من الدول على المناورة على المسرح الدولي (مثال : حالة سوريا ومصر) . ويصعب العمل بهذه الممارسات التوازنية لاسيما وان إضعاف سلطة الدولة في كثير من البلدان التعددية يؤدي الى تراجع سلطة اتخاذ القرار ، الحكومي أو التشريعي ، لصالح الاجراءات أو السبل « التفاوضية » مع الشركاء الاجتماعيين .^(*) وينزع المجالان اللذان يحكمهما ادعاء كل من المقدد الاجتماعي وحالة الطبيعة الى التشابه أكثر فأكثر بدلا من التعارض الذي كانت تؤكد عليه دائما نظرية هوز . وهكذا تغطي عملية التفاوض جميع أركان الحقل الاجتماعي معرضة السلطات الدولية ، التي تحتل موقع القلب من جميع أنواع التفاعلات ، الى ضغوط عديدة ومتناقضة .

ولا يجب أن ننخدع بانتصار التفاوض على النطاق العالمي أو نعمى عن رؤية الحقيقة . اذ يدرك خبراء العلاقات الدولية ان التفاوض هو فن بالغ الدقة ويلزم ان يكون ممارسوه على درجة عالية من المهارة والقدرة على التمييز والكتان وجميع الصفات التي لا يمكن ان تفتح وتزدهر في جو المناقشات العامة حيث تتفوق مقتضيات الدعاية على الرغبة في اقتناع الخصم . ويدرك هؤلاء الخبراء أيضا ان التفاوض لايعنى ابدا

اهمال وجود القوة أو التهديد باستخدامها . وعلى العكس من احلام اليقظة ، التي يحاول الأناس الطيبون أن يعيشوا فيها دوما ، فإن المسألة ليست بهذه البساطة الكامنة في مجرد الاختيار بين الحديد والمقل « le fer et la raison » ^(٦) وقد كان الأب مابلي l'abbé Mably على حق حين قال : « ان الفضيلة التي لاتصحبها القوة لا تترك الا على انها نوع من الضعف » قبل أن يضيف : « اذا لم تكن (القوة المسيطرة) في وضع يسمح لها بالدفاع عن نفسها دوما والقدرة على شن الحرب ، فان ذلك سيكون دافعا للخصم على التجاسر وتحملك بما هو غير عادل ، وفي هذه الحالة لن تستطيع المفاوضات ان تنقذها » ^(٧) . وهكذا وافق مابلي مقدما على رأى كلوزفيتس الذي اعتبر ان « الحرب لاتتنسئ الى ميدان العلوم أو الفنون وإنما الى ميدان الوجود الاجتماعي .. ومن ثم فان مقارنتها بالتجارة يصبح اكثر دقة من مقارنتها بأى فن من الفنون ، فالتجارة ايضا هى نوع من الأزمة في المصالح والأنشطة الانسانية ، لكنها تشبه السياسة اكثر لانه يمكن اعتبار السياسة بدورها ، جزئيا على الأقل ، نوعا من التجارة على نطاق واسع » ^(٨) .

واذن فإن الحدود التي تفصل ، نظريا ، بين التفاوض واللجوء الى العنف هي حدود صورية في جانب منها . ففى الممارسة ينتقل اللاعبون بسهولة من هذه الى تلك . وهما يمتثلان في الواقع وجهين لنفس النشاط وليسوا وسيلتين مختلفتين تمام الاختلاف ، وقد تحمل إحداها على الأخرى بل قد يحدث أحيانا مزجهما معا على مسرح المنافسة الدولية .

٤ — اللجوء الى العنف

دون أن نذهب الى حد قبول ما قاله جوزيف دى ميتر J. de Maistre من أنه « لاشيء في هذا العالم سوى العنف » فانه لا مناص من الاعتراف بأن أى نظام للعلاقات الاجتماعية ينطوى على جرعة لا يمكن اغتزالها من العوامل الصراعية . حتى العلاقات الزوجية أو الأسرية فلها لاستطعم الفكك من هذه التوترات التي تصل الى حد القطرعة . وهو ما تؤكد الأرقام الدالة على حالات الطلاق أو الأزمات المتصلة بصراع الأجيال . فكيف يمكن ان نتوقع اذن في مثل هذه الأحوال ان تتمايز مجتمعات على هذه الدرجة من الاتساع والتعقيد وعدم التجانس في تناغم تام أو ممتد ؟ حتى الأدباء ، والتي تخلق بين اتباعها نوعا من الروابط المميزة ، لم تسلم بدورها طوال مراحل التاريخ ولا تزال تعرف الانشقاقات والمفرقة والمواجهات الدامية بين الأتباع المتنمين للدين الواحد . وتقتل الاختلافات بين الأجناس ، والثقافات ، والحضارات ، والمصالح ، والأيدولوجيات ، بالطبيعة مصادر للصراعات في ظل نظام لا يستد . لا على قانون مشترك ولا على سلطة معترف بها من الجميع أو حكم مسيطر سيطرة فعلية .

ونتعين علينا أن نتفق أولا حول مفهوم العنف قبل أن نحاول تشخيص وشرح مظاهره .

إن الطابع المتعدد للمصطلح يعتبر في هذه الحالة مؤشرا جيدا على تعقد المشكلة . فبين الحرب la guerre والتي هي « أزمة تمس المصالح الكبرى وتم تسويتها بالدم »^(١) والتوتر tension ، يوجد متسع للعديد من المواقف الوسيطة التي تعبر عن العنف بدرجات مختلفة الحدة .

فالحرب هي وضع او موقف يتميز بالوضوح ، على الأقل في مظهره ، حيث نكون في هذه الحالة بصدد نزاع مسلح بين دولتين . ولأنزال الحرب ، رغم جميع ألوان الأدانات والمنع ، تعتبر إحدى الصلاحيات المعترف بها شرعا للدول ذات السيادة^(٢) . وينظم القانون الوضعي القواعد الخاصة بممارستها . ولقد فقد مفهوم الحرب ، رغم ذلك ، قدرا كبيرا من خصوصيته منذ ١٩٤٥ . فقد اندلعت الكثير من الأزمات الدولية المسلحة ، ولكن أيها منها لم يتم طبقا للإجراءات العادية المتعارف عليها . إذ يبدأ القتال عموما بدون الشعار الخاصة « بإعلان الحرب » وعندما ينتهي القتال فإن ذلك يتم أحيانا وليس دائما استنادا إلى اتفاقيات هدنة (كوريا، ١٩٥٣ ، الهند الصينية ١٩٥٤)، ولكن قد يحدث أيضا الاتحتم شروط هذه الاتفاقيات في ساحة القتال (مثال : مصر اتفاقيات بليرس لعام ١٩٧٣ حول نهاية الحرب الفيتنامية) ، وأصبح إبرام اتفاقية سلام نهائى مسألة نادرة تستثير الفضول^(٣) . فقد أصبحت العمليات العسكرية في عالم اليوم أقرب إلى عملية تسوية حساب أو حملة عقاب منها إلى الحرب بمعناها التقليدى .

وهناك عامل آخر يقلل من شأن النظرية التقليدية عن الحرب ، وينتق هذا العامل من الخلط الذى شاع بدرجة كبيرة هذه الأيام بين الحرب الدولية والحرب الأهلية . فهذه الأخيرة هي حرب محصورة داخل الحدود الإقليمية للدولة ما ، كما أن القوى التى تتصارع بالسلح تصنوى عادة تحت علم حزب أو منظمة ما وليس تحت علم دولة اجنبية . ولكن كيف يمكن في هذا الإطار ان نصف « حروب التحجير » المناهضة للاستعمار وخصوصا عندما تسفر هذه الحروب عن الاعتراف باستقلال دولة جديدة ؟ ولواجهة هذا النوع من المواقف وتوفير حد أدنى من الحماية للمحاربين فقد تم وضع قواعد « القانون الانسانى droit humanitaire » (اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧) كى يشمل المستفيدين من القواعد الخاصة بقانون الحرب كافة المتحاربين الأطراف في جميع النزاعات المسلحة ايا كانت طبيعة هذه النزاعات^(٤) . لكن لا يستطيع أحد اليوم ان يحدد بالدقة الواجبة ، من الناحية القانونية أو من الناحية الفعلية ، أين تنتهى الحرب الأهلية وأين تبدأ الحرب الدولية . ولأن هذا الخلط قد استمر خلال فترات « حروب التحجير » التى اوشكت على الانتهاء الآن ، فرما يحق لنا أن نرى في فقدان الحرب التقليدية لشخصيتها المميزة علامة دالة على وقوع انقلاب في العلاقات الدولية مثل ذلك الذى لوحظ خلال فترات الاضطراب الممتدة التى اثارها الحرب الدينية في القرن السادس عشر وسلسلة الحروب التى اثارها الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر .

ولم تعد الحرب ، أخيرا ، ميزة مقصورة على الدول ذات السيادة ، فقد كانت هذه الدول قد حصلت واحتفظت وبخدها بجمية « احتكار ممارسة العنف الشرعي » . وحتى اذا استبعدنا فرضية الحروب الأهلية ، فان هذا الوضع الاحتكاري مهده من خلال الأعمال الإرهابية . فهناك جماعات خاصة لا تتروء في استخدام القوة المسلحة لأرهاب الحكومات وإجبارها على الرضوخ لمطالبها أو لاثارة « عدم الاستقرار » في المجتمعات المدنية وذلك بالاستئصال المنظم للشخصيات التي تمثل دورها رمزا لممارسة السلطة العامة . ولا تملك أكثر الدول قوة ومكانة شيئا يعتد به في مواجهة هذا النوع من العدوان الذي بدأ ينتشر أكثر فأكثر : ويصبح المخزون النسوي بلا قيمة في هذه الحالة ، اذ لا يستطيع أن يضع حدا لموجة من محاولات الاغتيال أو يمنع احتجاز الرهائن أو اختطاف الطائرات . لقد فقدت الدول احتكار العنف المسلح . وبدأ مفهوم الحرب يتلاشى تدريجيا مع انتشار وتعدد اشكال اللجوء الى السلاح .

وعلى عكس الحرب ، تمثل أوضاع التوتر tensions مواقف صراعية لا تؤدي ، مرحليا على الأقل ، الى اللجوء الى القوة المسلحة . وقد تكون أوضاع التوتر هذه شاملة (التوتر القسام بين الشرق والغرب أو التوتر القائم بين الشمال والجنوب على سبيل المثال) أو محدودة (أزمة تهبستا بعد الحرب العالمية الثانية أو الأزمة الإيطالية - المجاورة التي نشبت حول اقليم مرتفعات ادج Haut-adige) . ولبعض مظاهر التوتر طابع دائم ، حتى ولو اختلفت حدتها من وقت لآخر (مثال : العلاقات بين الشرق والغرب وأنتى انتقلت من « الحرب الباردة » الى « الاسترخاء » ، لتعود الى حالة « الحرب الباردة » من جديد) ، كما أن لبعضها الآخر طابعا مؤقتا وتنتهي عندما يتم حسم موضوع النزاع (مثل التوتر الذي شهدته العلاقات الفرنسية - الألمانية بسبب الخلاف حول اقليم السار الى ان تم حسمه باتفاق ١٩٥٦) ، وأخيرا فان بعض هذه التوترات يتطوى على بذور الأزمة المسلحة التي قد تتدلع من وقت لآخر ولكن دون ان تؤدي الحرب بالضرورة الى حسم كافة المشاكل المعلقة (مثال : القضية القبرصية ، والنزاع العربي - الاسرائيلي) . ومن هنا فانه يتعين علينا ان نراقب جيدا مناطق التوتر في العالم ، وهي المناطق التي تفصح بجلاء عن الاعطاب الكامنة في طريقة اداء النظام ، اذا ما ابدنا ان نمنع تحول هذا التوتر الى ازمات مفتوحة . وفي هذا الاطار فان اللجوء الى التفاوض يمكن أن يؤدي خدمات جليلة .

ويجب ان نفرد قائمة تصنيف العنف في عالم اليوم مكانا لموقف وسيط ، بين الأزمات المسلحة وحالات التوتر ، يعرف باسم العنف الهيكل او البنى violence structurelle^(١٧) وينسحب هذا على المواقف التي تتمكن فيها دولة او مجموعة من الدول من ممارسة نوع من السيطرة على دول أخرى بطريقة أخرى غير طريقة استخدام القوة ألا وهي الهيمنة غير المباشرة على البنية الداخلية لهذه الدول . ويتمثل المثل التقليدي المؤيد لهذه الأطروحة في السيطرة الصامتة التي يمارسها النظام الرأسمالي على الدول غير النامية . فلم تعد هناك ضرورة لغزو اراضى دولة أخرى أو وضع قواعد عسكرية بها للسيطرة عليها ، بل

تكفى ، لتحقيق هذا الغرض ، السيطرة على خيوط القيادة من الداخل أو حتى من الخارج .
فلاستخدام الحكيم للاستشارات ، والتعديل الملائم لحجم المساعدات الخارجية ، ومنع أو رفض
التسهيلات للتصدير ، والضغط على اسعار المواد الأولية أو اللجوء الى واحدة أو أكثر من أدوات الحماية
العديدة ، كلها وسائل يمكن ان تؤدي الى ابقاء الدولة في حالة اعتماد على الخارج وضم هذه الدولة ،
دون اللجوء الى العنف ، الى شبكة الاقتصاد المسيطر . ويمكن أن نجد في هذا العرض انعكاسا للأطروحة
المركزية الجديدة المتمثلة في المقابلة بين المركز والمحيط . لكن نظرية العنف المهيكل يمكن ان تطبق على
اوضاع اخرى عديدة ، ولحقى يقال انها يمكن أن تطبق على جميع الأوضاع القائمة على علاقات غير
مكتفية أيا كان شكل ومصدر عدم التكافؤ هذا . فالسيطرة التي يمارسها الاتحاد السوفيتى على
الديمقراطيات الشعبية في اوربوا الشرقية لا تعتمد فقط على وجود القوات السوفيتية في هذه البلاد ولكنها
ترتكز ايضا على الهيمنة غير المباشرة التي تمارسها بواسطة الأحزاب الشيوعية التي تم دفعها الى السلطة في
هذه الدول . هنا ايضا يوجد عنف هيكل . وفي كل مرة كانت تصدر فيها عن آلية السيطرة اشارات
عجز او وهن (المجر ١٩٥٦ ، تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ، أفغانستان ١٩٧٩) لم يكن هناك من وسيلة
أخرى تغير اللجوء الى التدخل المسلح .

وإذا قمنا بتوسيع اطار المناقشة فسوف نكتشف من جهة أخرى أن أوضاع الاعتماد المتبادل
تتعدد ، ومن ثم نجد الدول نفسها ، في أحيان كثيرة ، في وضع يتعين أن تعتمد فيه الواحدة على
الأخرى . ان ظواهر العنف المهيكل لا تعمل في اتجاه واحد دائما وإنما هي تقاطع وتوازن بشكل أو
بآخر قد الإمكان وفقا للظروف : اذ نجد فرنسا ومعظم الدول الأوروبية نفسها خاضعة ، للحصول على
امداداتها من الطاقة ، للدول المصدرة للبتروول والفقر الطبيعي ، ولا يعلم أى منهما من محاولة استغلال
هذا الوضع ، فالدول البترولية حاولت استخدامه للحصول على السلاح والتجهيزات الحديثة وتعديل
مواقف الدول العملاء من الصراع العربى — الاسرائيلى ، ولم تكن الدول الأوروبية بأقل مهلة في محاولة
استغلال هذا الوضع للحصول على تنازلات دبلوماسية (الموقف المعتدل للحكومات تجاه الأزمة
البولندية) أو على مزايا مادية (تحويل ونقل التكنولوجيا) .

واخيرا فان نظرية العنف المهيكل تطبق على حالات هي من الكثوة بحيث تفقد معها النظرية أية
خصوصية لها ، اذ هي في نهاية الأمر ، لا تفعل شيئا أكثر من أنها تعكس الأوضاع العديدة لعدم
التكافؤ في العالم والذى لا يمتيز في حد ذاته اكتشافا خارقا — ونؤكد على وضع ، ليس بالجديد ايضا ،
وهو أن آثار السيطرة لا تتناسب بالضرورة او دوما مع حجم أو أماكن انتشار القوات العسكرية . ان
الحروب الدولية والحروب الأهلية والإرهاب كلها ظواهر هي من الكثوة والانتشار بحيث تستحق تأملا
حول العنف في النظام الدولى دون ما حاجة الى أن نسد على أنفسنا الطريق بالعنف المهيكل .

يوضح الجدول الأجمالي ، المعد على أساس المعلومات التي قامت مدرسة الحرب الإيطالية بجمعها (الشكل رقم ١٠٠) ، أهمية الظواهر الصراعية منذ ١٩٤٥^(١٤) وتشير هذه الأرقام بوضوح إلى وجود تيار متزوج للعنف : فهناك التيار الذي يؤثر مباشرة على العلاقات الدولية ، والتيار الذي يؤثر أكثر على الدول ويتخذ أشكالا من قبيل « الأزمات الداخلية » أو « الانقلابات » . وحتى إذا أخذنا في الاعتبار أن هذا الجدول يشمل جميع الأوضاع الصراعية (بما في ذلك الأوضاع التي لم تسفر عن انتلاع الأزمات المسلحة) فإنه يمكن ان نشق منها عددا من الإرشادات :

الأولى : هي ان الأزمات الداخلية أكثر تكرورا من الأزمات الدولية (اذا ادخلنا في الاعتبار عدد الانقلابات وهو رقم لاقت للخطر) . ويصعب للأسباب التي سبق أن ذكرناها التمييز بين هذين النوعين من الأزمات . لكن هناك ، رغم ذلك ، عددا من الحقائق تتمثل فيما يلي :

١ — ان معظم التفجرات الكبرى التي طرأت على ميزان القوى على الصعيد العالمي كانت نتاجا للأزمات الداخلية في معظم الأحيان أكثر منها نتاجا للحروب الدولية (الثورة الصينية والثورة الفيتنامية ، ونجاح حركات التحرير « للمركسية » في كوبا وفي المستعمرات البرتغالية القديمة وفي أنغولا ، والثورة الإسلامية في إيران) .

٢ — أن الأزمات الداخلية كثيرا ما جلبت التدخلات الأجنبية مسهمة بذلك في تدويل هذه الأزمات (كوريا ، فيتنام ، بنجلاديش ، الشرق الأوسط) . ان أكثر الصراعات في العالم المعاصر لا تؤدي فقط الى قيام مواجهة بين الدول ولكنها تم ، بل وعادة ماتبدأ في الظهور أولا ، على المسرح الداخلي في العديد من الدول . وهذا يؤكد ، اذا كنا لا نزال في حاجة الى مثل هذا التأكيد ، على السمة التحكمية لعملية الفصل بين المشكلات المحلية والمشكلات الدولية .

وزيادتنا لتحديد موقع الأزمات بسلسلة اخرى من الإرشادات . ولتحديد موقع الأزمات يكفي ، بلادة ، أن نلجأ الى الجغرافيا . ومع ذلك فإن الحيز ينقسم سياسيا إلى مناطق نفوذ . ومن ثم فمن الأفضل ان تستخدم مباشرة معايير جيوبوليتيكية بدلا من القيام بإجراء احصاء للأزمات على اساس القارات .

فلذا ما قمنا أولا بفحص الأزمات الدولية وإذا ما استبقينا فقط على الأزمات التي اتخذت شكل المواجهة المسلحة ، فإنه يصبح علينا في هذه الحالة ان نميز بين سلسلة من الأوضاع .

في مقدمة هذه الأوضاع تأتي الأزمات المتعلقة بتصفية الاستعمار وهي لزمات تمتد طوال الفترة محل الدراسة ، وإن كانت حدة احتدامها ليست على نفس الدرجة طوال هذه الفترة . وإذا كان صحيحا قيام ثورات وحركات قمع مضادة في تونس والمغرب ، واضطرابات على درجة كبيرة من الخطورة في يورما

الشكل رقم ١٠٠

الإحصاءات المتعلقة بالأزمات (١٩٤٥ - ١٩٧٤)

أزمات أو أوضاع صراعية	أزمات داخلية فقط	القطاعات عكسية
٢١	٦	٤
٢٨	١١	٢١
٤٩	١٦	٥٠
٥٤	١١	١٨
٣٤	١٧	٤٢
١٩٦	٦٦	١٣٥

المصدر :

Scuola di guerra «di conflittualità» bollettino d'informazioni. Appendice straordinaria ottobre 1979.

وفي ماليزيا وفي الهند على وجه الخصوص قبل تقسيمها الى الهند وباكستان (١٥ أغسطس ١٩٤٧) إلا أن وصف الحرب لا ينطبق على الحالات بنفس البديهة التي ينطبق بها على الأوضاع في فيتنام (١٩٤٧ - ١٩٥٤) وأندونيسيا (١٩٤٥ - ١٩٤٨) أو في الجزائر (١٩٥٤ - ١٩٦٢) . وقد اندلعت معارك عنيفة في كل من كينيا وأنجولا وموزمبيق بين قوات الاحتلال والقوات المطالبة بالاستقلال قبل حصول هذه الدول على استقلالها . ولا تزال جنوب افريقيا تقاوم الحركة الوطنية في ناميبيا . وفيما عدا هذه الحالة الاخيرة ، فإن هذا النوع من الأزمات في طيقه الى الضمور وذلك لأسباب بديهية .

وقد قامت اوضاع صراعية على محور الشرق - الغرب اخذت طابعا خطورا (حصار برلين في ١٩٤٨ - ١٩٤٩) ، أزمة حائط برلين في ١٩٦١ ، أزمة كوبا في ١٩٦٢) لكن هذه الأزمات لم تتحول الى صراع مسلح إلا على مسارح عمليات تقع على الأطراف (كوريا ١٩٥٠ - ١٩٥٣ ، فيتنام ١٩٦٠ - ١٩٧٣) وحتى في هذه الحالات فقد تعلق الأمر باشتراك طرف واحد من القوتين العظميين ضد القوات المحلية المشتركة مع خصومها في اطار حرب أهلية بهدف توحيد البلاد . وعلى الرغم من أن نتيجة المعارك التي دارت رحاها في الحالة الثانية (فيتنام) قد أثرت تأثيرا خطورا على التوازن العام للقوى ، إلا أن ندرة المواجهات المباشرة بين الشرق والغرب وخصوصا غياب المواجهة المسلحة بين القوتين العظميين ينظرون على مغزى هام وهو تسليح كل من الطرفين المتصارعين بالخطر الشديد .

وإذا تابعا دورنا الجيوبوليتيكية فسوف نكتشف ان لمسألة الثالثة التي لابد من ملاحظتها في هذا الاطار تتمثل في استقرار العلاقات بين الدول الغربية ، اذ لم يدب الاضطراب في هذه العلاقات سوى مرتين بسبب المشكلة القبرصية التي وضعت كلا من تركيا واليابان في مواجهة مباشرة ولكنها اقتضرت في النهاية على حدود هذه الجزيرة .

أما علاقات الشمال بالجنوب فلم يكتفها الاضطراب ، بعد انتهاء حروب نصفية الاستعمار ، الا من خلال عمليات عسكرية محدودة الحجم والآثار .. الاستثناء الوحيد كان الحملة الفرنسية — البريطانية في السوس (١٩٥٦) . أما التدخلات الفرنسية في بنزوت (١٩٦١) أو افريقيا السوداء (تشاد ، زائير ، جمهورية افريقيا الوسطى) والتدخلات الأمريكية في الكلبى (عملية خليج الخفانير في كوبا عام ١٩٦١ ، تدخل القوات الأمريكية في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥) ، فلم يتحقق لها النجاح ولم تتمتع بالقوة الكافية لتغيير الوضع القائم على نحو دائم . وفي هذا الاطار فان لجوء بريطانيا الى القوة المسلحة لاستعادة جزيرة فوكلاند التي احتلتها الأرجنتين في مايو — يونيو ١٩٨٢ كان بمثابة انتفاضة جاءت في غير أوانها .

وبالمقارنة فقد كانت العلاقات بين الدول الشيوعية أكثر اضطرابا بكثير . فقد تدخل الاتحاد السوفيتي عسكريا ثلاث مرات (في المجر ١٩٥٦ ، وفي تشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ ، وفي أفغانستان ١٩٧٩) لأقامة نظام خاضع لتعليماته في دول تحكمها الأحزاب الشيوعية . وهناك أزمة حدود لم تتم تسويتها بعد بين الصين والاتحاد السوفيتي وهي أزمة أدت الى صدام بين القوات السوفيتية والقوات الصينية على طول نهر اوسوري (١٩٦٩) ، بينما غزت القوات الفيتنامية كمبوديا (١٩٧٩) للقضاء على نظام « الخمير الحمر Khmers rouges » الذي تهيده الصين . فلذا أضفنا الى ذلك كل هذه المحن لم تكن في حقيقة أمرها سوى تمير ساحن عن المنافسة بين موسكو وبكين من ناحية وبين بكين وهانوى من ناحية أخرى ، لا تضح لنا ان قيام الاشتراكية في دولة لايعنى انها قد أصبحت بمأمن عن الصراع مع « الدول الشقيقة » .

وقد اندلع العديد من الأزمات المسلحة ايضا بين دول الجنوب : الجزائر والمغرب بسبب النزاع على الحدود بينهما ثم بسبب النزاع حول الصحراء الأسبانية (بواسطة جبهة البوليساريو) ، اثيوبيا والصومال بسبب النزاع على منطقة الأوجادين ، ليبيا وتشاد ، الهند وباكستان بسبب النزاع حول كشمير ثم بسبب بنجلاديش ، الصين والتبت (التي ابتلعها الصين بدرجة أو بأخرى) ، ثم الصين والهند ، ثم بين الدولتين البنيتين في الشمال والجنوب ، وأخيرا بين العراق وإيران . هذا اذا اقتصرنا على ذكر أهم الأزمات المسلحة فقط .

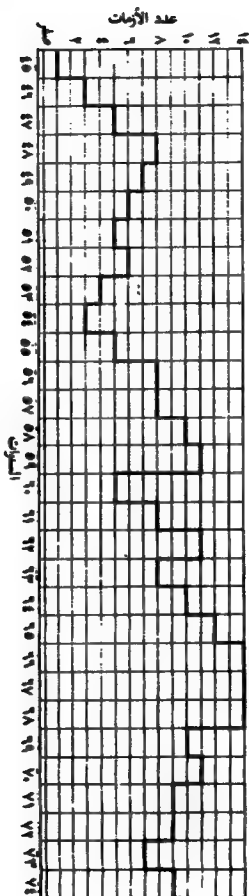
وأخيرا فمن الملام ان نفسح مكانا خاصا للأزمة القائمة بين اسرائيل ، منذ انشائها عام ١٩٤٨ ، وبين الدول العربية والمقاومة الفلسطينية . فقد تعاقبت حروب محمسة على هذا الاقليم (١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ١٩٨٢) الذي شهد ايضا العديد من المحاولات الارهابية او محاولات التوغل داخل اراضي الخصم . أى أننا بصدد منطقة هي اكثر المناطق الصراعية حدة ، ولكننا ايضا بصدد مشكلة من اكثر المشاكل تعقيدا لأن الحرب الأهلية والحرب الدولية تتداخلان فيها تتباخلا عضويا (ليس فقط داخل الأرض التي تسيطر عليها اسرائيل ، ولكن ايضا داخل اراضي بعض الدول المجاورة مثل لبنان والأردن) ، كما تدخلت فيها القوى العظمى بشكل مباشر (١٩٥٦) أو بشكل غير مباشر (١٩٦٧ ، ١٩٧٣) سواء فيما يتعلق بسور الأزمة او بمحاولة حلها .

وتأتى دول العالم الثالث مرة أخرى في مقدمة الاحصائيات الخاصة بالحروب الأهلية . ففى الشرق الاقصى ، حملت حرب اهلية طويلة في نهايتها الحزب الشيوعى الصينى إلى موقع السلطة في ١٩٤٩ . وتقرب صورة الحرب التي اندلعت بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بشكل ما من صورة الحرب الأهلية على الرغم من ان التدخل الدولى السريع أسهم في تدويل المشكلة وبالتالي تغير طبيعتها . ولم تكن الحرب القهتنامية ، في جنوب — شرق آسيا مجرد حرب تحرر مناهضة للاستعمار او فصلا من فصول الأزمة بين الشرق والغرب ، ولكنها كانت أيضا حربا أهلية بين الحكومة والحزب الشيوعى في فيتنام الشمالية من ناحية وبقية البلاد من ناحية أخرى . وكانت كمبوديا بلاس مسرحا للصراع المسلح بين الفرق المتنافسة طوال فترة السبعينات . ولاتزال كل من تايلاند وبورما وماليزيا تعيش في حالة أقرب الى حالة الحرب الأهلية اذ لاتتمكن الحكومات في هذه الدول من بسط سيطرتها على كافة ارجاء الوطن . كما شهدت الهند فترتين على الأقل من فترات الاضطراب الحاد داخل البلاد (العصيان القروى في ١٩٤٦ — ١٩٤٨ ، وثورة اقليم أسلم في ١٩٦٥ — ١٩٦٦) ، واضطرت باكستان الى الموافقة على انفصال بنجلاديش .

وفي الشرق الأوسط كانت كل من ايران ولبنان مسرحا للحروب الأهلية التي امتدت حتى بداية الثمانينات . وفي افريقيا استمرت لولر الحرب الأهلية في الكاميرون (خلال الستينات) وفي الكونغو — زائير (٦٠ — ١٩٦٥) ، وفي نيجيريا (محاولة اقليم يافرا الانفصال ، ١٩٦٧ — ١٩٧٠) وفي تشاد (١٩٦٩ — ١٩٨٢) ، وفي اثيوبيا (١٩٧٤ — ١٩٧٧) وفي رواندا وبوروندى (١٩٦٣ — ١٩٦٤) ، وامتدت الحرب بالأهلية في انجولا وموزمبيق الى ما بعد حصولهما على الاستقلال . وفي امريكا اللاتينية فإن حربا أهلية هي التي حملت كاسترو الى السلطة (١٩٦٠) ومرتت الحروب الأهلية عددا من دول امريكا الوسطى في بداية الثمانينات (السلفادور جواتيمالا ، نيكاراغوا) . كما لاتزال حرب العصابات تواصل مسيرتها على نحو زاحف ومتوطن في العديد من دول امريكا اللاتينية .

ولم تسلم الدول الأوربية من أعمال الارهاب التي تشنها الحركات الانفصالية (ايرلندا الشمالية ،

النمط رقم ١٠١
عدد الأزمات المسجلة كل عام في العراق من ١٩٤٥ - ١٩٧٤



أقليم الباسك الأسباني) ، ولكنها لم تشهد في الفترة ذاتها أزمات داخلية مسلحة مثل تلك الأزمات التي
فرغنا من الإشارة إليها على النحو .

يزداد الانطباع عن ضعف وعدم استقرار العالم الثالث ، اذا أخذنا في الاعتبار قائمة الانقلابات
في العالم . إذ يمثل اهتزاز السلطة في المنطقة الممتدة من كوريا حتى الأرجنتين منحى شبيهاً بمنحى
الحروب الأهلية مع وجود ثلاثة قطاعات حساسة بوجه خاص هي الشرق الأوسط ، وأفريقيا السوداء
وامريكا اللاتينية. صحيح أن الانقلاب قد يكون في حد ذاته نهاية حرب أهلية أو بداية لها ولكن قد
يحدث أحيانا أن يسمح الانقلاب ، بطريقة ما ، بتفادي حرب أهلية على وشك الوقوع . ولو لم
تكن امريكا اللاتينية ، التي حصلت على استقلالها منذ أكثر من قرن ونصف ، لها تقاليد طويلة من
المصيان لأصبحت أكثر ميلا الى القول بأن هذه الانقلابات ليست سوى مرض طفولي في الدول حديثة
الاستقلال . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بعدم خيرة الحكام وصعوبة بناء أمة داخل حدود مصطنعة ،
لكن ذلك لا يمثل سوى أحد عناصر التفسير التي ترتبط بعدد من العوامل الأخرى التي يتعين أن نتوقف
عندها الآن .

٣ — تحليل العنف : Radioscopie de la violence

قد يعين العرض التاريخي على فهم مصدر الأزمات ان لم يكن طبيعتها. فأولا تأتي الأزمات التي تعد
من آثار الحرب العالمية الثانية : أزمة برلين (٤٧ — ١٩٤٨ ثم ١٩٦١) وحرب كوريا (٥٠ — ١٩٥٣)
اذا نحينا الحديث عن الأزمات الأقل أهمية جانبيا (مثل قضية تايوان ٤٧ — ١٩٥٤ ، والنزاع حول
مرتفعات ادج ٥١ — ١٩٦٩) وهي الأزمات التي كان بالإمكان حلها أو التخفيف من حدة تورطها دون
صعوبة كبيرة . وفي المرتبة التالية تأتي الأزمات المتصلة بتصفية الاستعمار وهي أزمات عديدة اندلعت
طوال الخمسينات والستينات وامتدت الى السبعينات على اثر الانهيار المتأخر للامبراطورية الاستعمارية
البرتغالية . ولم تؤد تسوية هذه الأزمات الى وضع نهاية تامة للصراع ولكنها انطوت على آثار من شأنها
تفجير الصراعات بين الدول المستقلة حديثا . وعلى الرغم من منطقية هذا التسلسل فانه لا يكفي لتفسير
كل شيء ، لامتداد الأزمات المسلحة بين الدول الاشتراكية خلال الخمسة عشر عاما المنصرمة ولا كثرة
الانقلابات والحروب الأهلية في افريقيا وامريكا اللاتينية . ومن ثم فان البحث عن السببية (او العلة)
يتعين أن يكون مكملا للبحث عن التتابع التاريخي .

وفي هذا الاطار فإنه يمكن ان نميز بين ثلاثة أنماط من الأزمات تبعا لطبيعة موضوع الصراع :

١ — فقد كان موضوع الصراع في عدد من الأزمات هو محاولة الحصول على الاستقلال .
وبدخل في هذا التصنيف الأول حروب تصفية الاستعمار ، والحروب الانفصالية التي نجحت في تحقيق
هدفها وتلك التي لم تنجح ايضا (بيلورا ، كاتانجا ، بنجلاديش ، واليوم ايضا ليبيا) .

٢ - وكان موضوع الصراع في التزامات أخرى هو الرغبة في السيطرة على الحيز (تعديل الحدود أو التوسع الاقليمي على حساب الدول المجاورة مثل الأزمات التي اندلعت بين الجزائر والمغرب ، الصومال واثيوبيا ، الصين والهند ، العراق وإيران ، الهند وباكستان) .

٣ - أما التصنيف الثالث والذي يغطي بعض الأزمات الدولية ومعظم الحروب الأهلية والانتفاضات فيمكن ان نضعه تحت عنوان الأزمات الأيديولوجية ويصبح سبب الصراع او موضوعه في هذه الحالة هو محاولة فريق أو عصابة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض ارادتهم على خصومهم . وقد نفذت الصراعات الإثنية أو الدينية أو اللغوية ، وهي صراعات داخلية يحته هذا النوع من الأزمات ، لكن التنافس بين الكتلتين يمكن ايضا ان يسهم في الإبقاء على هذه الأزمات متأججه . وعموما فإن الحدود الفاصلة بين هذين الوضعين لا يمكن رسمها بسهولة إذ أن ضعف التسيج الداخلي يهيئ المناخ للملامح لاختراق النفوذ الأجنبي .

وهذا النمط من الأزمات ، سواء تعلق الأمر باتزمات بين الشرق والغرب (كوريا ، فيتنام) أو تسوية حسابات بين البلاد الشيوعية (الاتحاد السوفيتي - الصين ، الصين - فيتنام ، فيتنام - كمبوديا) أو تدخل القوتين العظميين للدفاع عن أو لإزاحة النظم القائمة أو ايضا معظم الصراعات التي هزت دول العالم الثالث خلال العقدين الأخيرين ، هو أكثر الأزمات انتشارا وخطورة . وإذا كان هذا هو الوضع فإن السبب في ذلك يعود بلاشك الى ان الطموحات القومية قد خفت حدتها وحلت محلها بالتدريج ، كعامل من عوامل العدوانية ، الخلافات الأيديولوجية التي ينظم حولها الصراع الدولي في عالم اليوم . ان معظم الأوضاع الصراعية في عالم اليوم يتم رسمها والتخطيط لها ، على الرغم من جهود حركة الدول غير المنحازة ، من جانب اطراف الصراع في الأزمة بين الشرق والغرب ، فهذه الأزمة هي التي تشكل العمق الحقيقي ، وعلى نحو متزايد ، لصورة الصراعات في عالم اليوم . فعندما يحدد الصراع على النفوذ ، داخل المنطقة الممتدة الأطراف والتي يحاول فيها كل من المعسكرين توسيع منطقة نفوذه ، يزداد التوتر بين الشرق والغرب ، وبالعكس عندما يكون هناك مابعد « la detente » تستعمل المنافسة بين دول العالم الثالث .

لكنه سوف يكون من السخافة بمكان ان نستنتج من هذه المسألة ان السلام يمكن أن يتحقق على روع العالم اذا ما تحقق الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . إذ ستبقى الأسباب الأخرى للأزمات رغم ذلك . لكنه صحيح ايضا ان المنافسة الكونية بين القوتين العظميين تساعد على تكاثر وازدياد حدة الأوضاع الصراعية في العالم . ولهذا فإن الإبقاء على التوازن بين الشرق والغرب يمثل ، في المدى القصير على الأقل ، الشاغل الأكثر أهمية ، بالنسبة للقوتين العظميين ، من استمرار الحلال بين الشمال والجنوب . وطالما بقي هذا الوضع فالأرجح ان الاعتبارات الخاصة بالأمن سوف تغطي بالأولية

وتتطرق على الاعتبارات الخاصة بالتسمية وسوف تكون الغلبة للرأى المطالب باستخدام القوة (أو التهديد باستخدامها) على حساب الرأى المطالب بالتفاوض .

٤ - النتائج :

هناك سؤال مزدوج يطرح نفسه انطلاقا من هذه التحليلات :

١ - هل يمكن اعتبار الحالة الراهنة للنظام الدولى جديدة تماما بالمقارنة بمراحل تطوره السابقة ؟ أم أنها لا تمثل سوى امتداد للخصائص الكامنة فى صلب طبيعته أى الخصائص الدائمة وغير القابلة للتطور ؟

٢ - هل يختلف النظام الدولى اختلافا جليا عن النظم السياسية - الاجتماعية الأخرى المعروفة الآن ؟ أم أنه ليس سوى احد تنويعاتها الكثيرة الأخرى ؟

أم إن الإجابة على السؤال الأول ليست سهلة . ولابد أن اتباع هوبز سوف يسارعون بالقول بأن حالة الطبيعة لا تزال قائمة على الرغم من الانتشار المتور للمؤسسات الدولية ، أما المتفائلون فسوف يردون قائلاين بأن التضامن يكسب أرضية جديدة كل يوم رغم العقبات العديدة التى لا تزال تعترض طريقه .

ولا تتناقض هاتان المقولتان بالضرورة . فإذا كان صحيحا أن هيكل النظام الدولى لا يزال يعتمد على تجلور الدول ذات السيادة وأن العنبر الحاسمة والمتشعبة فى نقل السيادة إلى سلطة أعلى مشتركة لم يتم تعطيلها بعد كما لا يبدو أن تعطيلها ممكن فى المستقبل القريب ، فإن هذا لا يغير شيئا من حقيقة أن الدول لم تصبح هى الفاعل الوحيد على المسرح الدولى وأن هناك قوى أخرى تتنافس معها على مواقع النفوذ إن لم يكن على سلطة اتخاذ القرار . لكن النظام الدولى يواجه نمط جديد من المشكلات التى تطرح نفسها بوجه خاص عند الحديث عن شروط قيام النظام الدولى بأداء وظائفه . صحيح تماما أن قضية الأمن كانت احد موضوعات الصراع الرئيسية ، لكن عندما كان النظام الدولى الحقيقى لا يخطئ سوى جزء محدود من الحيز الاقليمى ، فقد انطوت البيئة الخارجية له على موارد كافية سواء لتصليل علاقات القوى القائمة او اعادة التوازنات المهددة من خلال لعبة الصيغيات . ومنذ قيام النظام الدولى بانتلاخ بيته الخارجية إلى درجة تطابق حدود النظام مع حدود الكرة الأرضية فقد انشعلت القوى واصبحت اللعبة الدبلوماسية - الاستراتيجية تدور رحاها على رقعة واحدة تجذب جميع القطع الواقعة عليها نفسها فى وضع الاعتماد المتبادل .

صحيح ايضا ان العلاقات الدولية لم تكن متكافئة فى يوم من الأيام ، فقد كانت هناك دوما دول غنية ودول فقيرة ، دول قوية ودول ضعيفة . وقد دفع العلوم بالعصر الى محاولات السيطرة لدعم

قوتهم ، أما البؤس والبحث عن المصلحة فقد دفعا بالبعض الآخر نحو الهجرة التي أدت الى اختلاط الشعوب واحتكاك الثقافات . لكن عندما يتعلق الأمر بعالم مغلّق فإن الضغوط الناجمة من البيئة الداخلية للنظام تمارس على سلوك اللاعبين على نحو أقوى بكثير مما كان عليه الحال في الماضي . وقد أدت عوامل متعددة من قبيل التقدم الذي تحقّق في عالم الاتصالات ، والانفجارات السكانية ، وازدياد معدلات التبادل الدولي والتجديدات التكنولوجية الى توسيع حقل الامكانيات ، ولكنها أدت في الوقت نفسه الى توسيع الهوة في فرص التنمية بين الشعوب ولُغبت التنافس على الصعيد العالمي من أجل الاستحواذ على الموارد وعلى الثروة .

ومن المؤكّد أنه بدأت تظهر على السطح اتجاهات نحو إعادة التوازن بين القوى الموجودة على الساحة . لكن هذا التحول سوف يستغرق وقتاً في عالم تتعرض جميع مجتمعاته لأزمة ولن يتخلى الأنبياء والأقوياء فيه عن مزاياهم بسهولة وبسر . ومن هذه الزلوية يتخذ الطلاق بين الميكل والوظائف ، كما يتخذ الأزمة بين الوظيفتين الأساسيتين للنظام (الأمن والتنمية) طابعاً درامياً : إذ أنّ غياب السلطة القادرة على تجسيد المصلحة المشتركة للانسانية (اذا ما استخدمنا مصطلحات الأخلاقيين) أو تلك القادرة على إعادة توزيع القيم (اذا ما استخدمنا مصطلحات هبستون) أو باختصار تلك السلطة القادرة على الاضطلاع بالوظائف الضرورية للبقاء على حياة البشرية ، يؤدّي الى انتشار المبادرات المتنافرة والمتناقضة التي تغلب النظرة القصيرة على النظرة البعيدة . ومن ثم تصبح « قيادة » النظام بمعزل عن أية رقابة ، ويؤدّي الصراع على المغام بين أعضاء طاقم القيادة الى ارتباك مسير السفينة . ولم يغير من الأمر شيئا ادعاء المتشائمين بأن الحال كان هكذا دائماً . ذلك ان الطابع التراجيدي للأزمة الحالية للنظام الدولي لا يكمن في ديمومة سلوك الفاعلين بقدر ما يكمن في خطورة المشكلات التي يتعين حلها على وجه السرعة على مستوى البشرية ككل وهي مشكلات لا مثل لها في التاريخ . وربما كان من الممكن ان نأمل في امكانية التوصل الى حل وسط لو ان الصراع على المصالح أو المكائنة كانا وحدهما سبب المشكلة . الا أن الواقع أن نظم القيم هي التي تتصارع من خلال الدفاع عن المزايا المادية . وكما هو الحال خلال جميع فترات اهتزاز المجتمع، فإن عوامل الحياة والبقاء هي التي تطغى على عوامل ظروف المعيشة . ان الخوف من الخطر النووي هو وحده الذي يعرقل تصاعد المواجهة المباشرة بين الایدولوجيتين الرئيسيتين اللتين تقسمان العالم ، لكن هذا الوضع يفتح الطريق واسماً أمام الاستراتيجية غير المباشرة التي تهدف الى بث القوضى داخل صفوف المعسكر الآخر والاستيلاء على مواقع وسيطة وتحقيق النصر بلا معركة . لكن التوازن المش الذي يقوم عليه استقرار النظام الدولي لن يستمر اذا ما أصيبت استراتيجية الردع بصدع أو حادث ، أو اتفرد أحد المتصارعين خطأً تكتيكياً قد يكون من شأنه افساح المجال في هذه الحالة اما الى انفجار انتحاري أو قيام قوة وحيدة مسيطرة تهيمن ، مؤقتاً على الأقل ، على كافة قواعد اللعبة الدولية .^(١٥) وليس لهذا الوضع مثيل في تاريخ العلاقات الدولية .

ب) أما فيما يتعلق بالمقارنة بين النظام الدولى والنظم الاجتماعية والسياسية الاخرى فقد سبق أن أكدنا على ان غياب اداة الضبط الملائمة واختفاء البيئة الخارجية يكفيان في تحد ذاتهما للتدليل على خصوصية النظام الدولى . ولكن يبقى مع ذلك أن نتساءل الى أى مدى يؤثر أداء النظام الدولى الحالى على بقية النظم القارية التى يتكون منها .

ومن هذه الزاوية فإنه يتعين تركيز الملاحظة على الدولة: فانتصار نموذج الدولة كنموذج للحكم فى المجتمعات ، وخصوصا منذ نهاية الحقبة الاستعمارية ، قد يؤدى الى تثبيت نوع من الوهم خصوصا اذا اقتصرنا على التحليل الشكلى للبحث . فالواقع أن سلطة الدولة تخضع لقيد مزدوج نابع من الطموحات الداخلية والضغط الخارجى . ففى مواجهة مطالب السكان الذين يأملون شرعا فى مزيد من الرفاهية والأمن ، ومبادرات الفاعلين الآخرين (الدول المنافسة ، المنظمات الحكومية ، القوى عبر القومية) تتمتع الحكومات بهامش من manoeuvre يزداد ضيقا يوما بعد يوم . وعلى الرغم من ادعاء الحكومات لامتلاكها ناصية السيادة (وهو ادعاء لاتزال دائمة التلويح به) فإنها تبدو اليوم وكأنها تقوم بدور الحكم الذى يتعين عليه الامساك بميزان يحقق العدل بين المطالب المتنافسة . ولم يعد أمامها من خيار سوى أن تقرر فى أى جانب من جوانب الحساب الختامى (المالى وأيضاً السياسى والاستراتيجى) يتعين عليها أن تضع أرقام العجز .

وهذا هو بالطبع السبب الرئيسى وراء انتشار النظم السلطوية أو الديكتاتورية . وهذه النظم هى النظم الأكثر عددا على سطح الكرة الأرضية سواء تعلق الأمر باليمن او اليسار بالشمال أو الجنوب . فاللؤلؤ التى يسود فيها حرية الرأى وتحترم تعدد الأحزاب ويكون فيها انتقال السلطة من خلال الوسائل الديمقراطية ، أصبحت نادرة أكثر فأكثر . وقد تفسر سيادة « ديكتاتورية البروليتاريا » عند البعض و « المرض الطفولى » للديمقراطية عند البعض الآخر لماذا يتم اللجوء الى السلطوية . لكن خيرة النظم الديمقراطية الحقيقية توضح بدورها ايضا ، وبالمقارنة ، حجم الصعوبات والمخاطر التى تكتنف مشروع الدولة .

ومن الصعب بالفعل الاستجابة الى جميع الرغبات الداخلية دون التضحية بأمن الدولة ذاتها أو دون تهديد رفاهية الدول المجاورة . وعادة ماتفرض مقتضيات المشاركة والمنافسة والحوار على الدولة التدخل عن سلطتها الآمرة العليا imperium والتصالح مع القوى والتصنيفات الاجتماعية المختلفة حتى لاتلجأ الى استخدام العنف للحصول على ماتريده . وتلجأ المجتمعات الديمقراطية بشكل متزايد ، أرادت أم لم ترد ، الى استخدام أساليب كنا نتصور فى الماضى أنها مقصورة على العلاقات الدولية . يشهد على ذلك المصطلح المستخدم نفسه كثيرا هذه الأيام : « تفاوض » مع الشركاء الاجتماعيين او تدعوهم الى التفاوض معها . وتنتهى هذه « المفاوضات » ، التى تقودها « وفود » مشكلة لهذا الغرض بواسطة المنظمات المعنية ، بالتوقيع على « اتفاقات » أو « اتفاقيات » عادة ما تناقش على مستوى القاعدة

« للتصديق » على محتواها . فإذا ما استمر الخلاف يتم اللجوء الى « وسيط » أو « شخص يقوم بالمساعي الحميدة » . وثلجاً الأحزاب السياسية الى نفس الوسائل عندما توقع على « اتفاقات » تتعلق بالتكتيك المشترك في الانتخابات أو التآلف من أجل تشكيل حكومة ، ثم عادة عقب « مؤتمرات قمة » تضم قيادات الأحزاب المعنية . وعندما تتور خلافاً لاحقة نجد أن كلا منها يحفظ بحقه الريب في فض التحالف والمشاركة في تحالفات جديدة .. الخ وباحتصار فكلماً رغبت الدولة في أن تصبح ديمقراطية كلما اضطرت الى اللجوء . اذا هي حاولت أن تتفادى السقوط في قبضة المصالح المباشرة والمتبينة ، الى وسائل « دبلوماسية » تحد كثيراً من قدرتها على اتخاذ القرار وترجع ، اذا استخدمنا الصيغة التي ذكرها توكفيل ، « مقتضيات الداخل *raisons du dedans* » لحل « مشكلات الخارج *problèmes du dehors* » . إن الأمن الخارجى يصبح مهدداً في نفس اللحظة التي عين فيها سلطة الدولة في الداخل .

فكيف ، والحال كذلك ، لا يقوى اغراء الدول التي تضعف فيها التقاليد الديمقراطية لكى تحاول أن تزيع عنه المناقشة عن كاهلها وترتكز كافة قواها الوطنية وتوجهها للدفاع عن مصالحها الخارجية ؟ وهكذا يصبح عدم الشعور بالأمن وضغط المنافسة الدولية مسئولين عن انقباض الدولة وانكفاءها على نموذج سلطوى . وبالتالي ، عن ندرة النظم الديمقراطية .

هل يعد مستقبل النظم الديمقراطية نفسها مهدداً بعد حين ؟ صحيح ان سلطة النظم الديكتاتورية نفسها عادة ماتكون خادعة ، وذلك اذا ما احتكنا الى عدد الانقلابات التي تتوالى في عدد كبير منها . لكن حتى اذا لم نجد الدول الديمقراطية في هذه التجارب نموذجاً يحتذى ، فهل تستطيع أن تستمر طويلاً بالاستمتاع برفاعة « *palabre* » في الوقت الذي يكثف فيه الخصم الاقتصادى والعلو الايديولوجى من ضغطهما على الحدود ؟ لقد أسهمت الأزمة الاقتصادية في ٢٩ — ١٩٣٠ في دعم النظم الديكتاتورية واضعاف النظم الديمقراطية في مواجهة الاخطار التي أدت في النهاية الى اندلاع الحرب العالمية الثانية . وإذا ازدادت التوترات الدولية حدة ، فقد تسهم أزمة الدولة — القومية (وهى نتيجة مباشرة للتحول في النظام الدولى) في دعم النزعات السلطوية على المستوى العالمى أو الاستعصال التتريحي للنظم التي تشلها الانقسامات الداخلية .

ان « مقرطة » الحياة الدولية هو حلم لا أساس له ، اذا ما أخذنا في الاعتبار تفاوت قوة الدول وعدم تمثيل معظم الحكومات لشعوبهم تمثيلاً صحيحاً ، أما الفرضية العكسية والقاتلة بإمكانية اصابة النظم الديمقراطية بعدوى الديكتاتورية من خلال الآثار الشريرة للنظام الدولى ، فهى أكثر الفروض احتمالاً . وربما يكون الثمن الذى يتعين دفعه من أجل المحافظة على استقرار النظام هو تشدد الجماعات الدولية وانطوائها على نفسها . واذا صح هذا الشكل من أشكال ردود الفعل فسوف تؤجل حل

المشكلات الحقيقية المطروحة على الجماعة الانسانية بنفس القدر . ذلك لأن معصر النظام لا يتوقف ،
في المدى الطويل ، على استقراره بقدر ما يتوقف على قدرته على الاستجابة الى الحاجة الى التغيير .

هوامش الفصل الثاني :

- (١) Abbé MABLY, Principes des négociations pour servir d'introduction au droit public de l'Europe fondé sur les traités, 1757, p.56-57.
- (٢) DE MARTENS, Précis du droit des gens moderne de l'Europe, 1831, t.II, p. 19.
- (٣) « إن التفاوض لا يمثل فقط سبب وجود الممثل الدبلوماسي بصفته رئيسا للوحة الدبلوماسية . وإنما يمثل جوهر الدبلوماسية كلها ، وكل أشكال وجوانب العمل الرسمي للدبلوماسي هي في النهاية أشكال وجوانب خاضعة لعملية التفاوض » . (نقلا عن القاموس الدبلوماسي) . ويقول هنري كيسنجر « الدبلوماسية هي ، بالملئى المتعارف عليه ، عملية التقيب بين وجهات النظر المتضاربة من خلال المفاوضات »
Le chemin de la paix, Denoël, 1972, p. 12).
- (٤) Testament politique, II^e partie, Chap. VI.
- (٥) حول انتقال مفهوم ممارسة المفاوضات من الصعيد الدولى الى الصعيد الداخلى انظر :
Marcel MERLE, «De la négociation» dans Forces et enjeux dans les relations internationales.
(مرجع سبق ذكره)
- (٦) الاصطلاح منقول عن مؤلف : Abbé DE PRADT, Du Congrès de Vienne (1815), ص ٩
- (٧) Principes des négociations ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ — ٥٢
- (٨) De la guerre, Editions de Minuit, 1955, p.145.
- (٩) CLAUSEWITZ, De la guerre
مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥
- (١٠) انظر نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة
- (١١) لقد وضعت معاهدات السلام حنا للحرب بين الأمم المتحدة وبين الدول الخاضعة للمحور . ولكن لم توقع أية معاهدة مع اليابان . ورفض الاتحاد السوفيتى التوقيع على معاهدة السلام التى أبرمت بين الولايات المتحدة واليابان (١٩٥١) ، وكان لابد من الانتظار حتى عام ١٩٧٨ لتشهد عملية التوقيع على « معاهدة السلام والصداقة » بين الصين واليابان .
- (١٢) حول الصعوبات التى تتعرض لعملية وضع هذه التصويص موضع التطبيق انظر :
(21) Marcel MERLE, «Evolution du statut du combattant», dans Forces et enjeux dans les relations internationales,
مرجع سبق ذكره .

(١٣) حول هذه النقطة انظر مؤلفات جون جالتنج John GAL TUNG وخصوصاً دراسته المنوية :
«A structural Theory of Imperialism», Journal of Peace Research, 1971, n°2.

(١٤) وقد فضلنا اختيار هذه المعطيات على المعطيات التي طرحها المعهد الفرنسي لدراسة الحروب (جاستون بوثول ورونية كارير في كتابهما De la guerre P.U.F. ، ١٩٧٦) لأن هذه المعطيات تغطي فترة طويلة جداً (١٧٤٠ — ١٩٧٤) ولا تتأرجح سوى « كميات الأزمات المسلحة » .

(١٥) يتحدث علماء الاستراتيجية في الغرب عن « النافذة المشروعة Fenebre de Vulnérabilité » التي يمرى وجودها الى الضيق السوفيتي في مجال الأسلحة النووية على مسرح العمليات الأوربي . ولذا يطالبون بوضع صواريخ بر شنج وكروز في أوروبا الغربية لمواجهة صواريخ SS 20 التي زرعتها الاتحاد السوفيتي في مواجهة الغرب . ويلتون الدنورل في تفاصيل الجدل الدائر حول مشكلات التوازن الاستراتيجي فإنه يبدو أن هذه « النافذة المكسورة » هي نافذة سياسية في المقام الأول . ففي إطار محولاته لمواجهة المشكلات المثارة داخل مصكرو ذاته (الصراع مع الصين ، احتلال افغانستان ، قلم حالة تشبه حالة الحرب في بولند) ، قد يجد الاتحاد السوفيت نفسه راغباً في اتباع سياسة « الهروب الى الأمام » أي الضغط على الخصم الرئيس لكي يكون في وضع أفضل ، بعد تحقيق النصر الخامس ، لتصفية جيوب المطالب الاستقلالية التي ما تزال حية داخل منطقة نفوذها ذاتياً . إن عمية الأمل التي تصيب الاشتراكية والانتكاسة التي تصيب الأسمية البروليتارية ليس من شأنها حث القادة السوفيت على الحذر والاعتدال . وعلى الجانب الغربي نجد أن طابع الماطلة الذي يميز السياسة الأمريكية ، وإزدياد حدة عدم القهم بين دول الأطلنطي ، والانقسامات الأوربية : كلها عوامل من شأنها تمهد الطريق أمام السوفيتي . إن إعادة التوازن بين الشرق والغرب هو قضية تمس أولاً موضوع التضامن السياسي الغربي في مواجهة التطلعات السوفيتية التي تتسم باستمرارية وثبتت فاقا كل تصور .

مراجع :

(١) عن التفاوض :

PLANTEY (Alain): La négociation internationaux - Principes et méthodes, C.N.R.S. 1980.

«La négociation» Revue Pouvoirs, n°15, 1980.

KITZINGER (Uwe): Diplomatie et persuasion (ou comment la Grande-Bretagne est entrée dans le Marché commun), Alain Moreau, 1974.

(٢) عن العنف :

WRIGHT (Quincy): A study of War, The University of Chicago Press, 1954.

WALTZ (Kenneth N.): Man, the State and War; a theoretical analysis, Columbia University Press, 1954.

BOUTHOU (Gaston), CARRERE (René): Le défi de la guerre, 1740-1974, P.U.F., 1976.

BOUTHOU (Gaston), CARRERE (René), ANNEQUIN (Jean-Louis): Guerres et

civilisations, Fondation pour les études de défense nationale, 1979.

«La conflittualità» analisi descrittiva dei conflitti internazionali et dei conflitti interni nel periodo 1945-1977. Bolletino d'informazioni - Scuola di guerra, Rome, oct. 1977.

Hassner (Pierre): «On ne badine pas avec la force», Revue française de science politique, déc. 1971. «On ne badine pas avec la paix», Revue française de science politique, déc. 1973.

DEUTSCH (Karl): «Impérialisme et néo-colonialisme», Bulletin de la Société française de sociologie, juin 1974.

BRAILLARD (Philippe), SENARCLENS (Pierre de): L'impérialisme, P.U.F., Que sais-je?, 1980.

GALTUNG (Johan): «A structural of imperialism», Journal of Peace Research, 1971.II.

BOSC (Robert): «La théorie structurelle de l'impérialisme de J.Galtung», Projet, sept-oct. 1972.

DIDE (Asbjorn): «Méthodes et problèmes de la recherche sur la paix», Revue internationale des science sociales, 1974.I.

ZORGBIBE (Charles): La guerre civile, P.U.F., 1975.

MERLE (Marcel): «La guerre civile», dans Forces et enjeux dans les relations internationales, op.cit.

VEUTHEY (Michel): Guerilla et droit humanitaire, Genève, Institut Henri Dunant, 1976.

CHARNAY (Jean-Paul), édit.: Terrorisme et culture, Cahier de la Fondation nationale pour les défense, supplément au n°11 (3^e trimestre 1981) de Stratégique.

خلاصة عامة :

هذا الكتاب ليس « رواية » أو « وصفا » ولكنه يقوم على رهان يتمثل في محاولة ادراك جوهر العلاقات الدولية وتعميد مجراها عبر التصنيفات التي تساعد على تحليل الظواهر الاجتماعية الأخرى . ومن المفيد بل من الضروري أن تكون هناك محاولات أو خطوات أخرى . فأى عرض لموضوع على هذه الدرجة من الاتساع والتعميد (وهو في الواقع أكثر الموضوعات اتساعا وتعقيدا) لا يمكن أن يدعى لنفسه أنه أحاط بكل التفاصيل وغطى جميع أوجه الحقيقة . وعلى ذلك فإن الضوء الذى أشعله والمعالن التى وضعتها علم السوسولوجيا على الطريق تسهم اسهاما كبيرا في إبراز عدد من السمات التى أهملتها المداخل الأخرى .

أولى هذه السمات أن العلاقات الدولية هى ظواهر اجتماعية لا تختلف بطبيعتها عن الظواهر الاجتماعية الأخرى . فالأفراد والجماعات هى التى تتصارع أو تتحالف ، داخل الحدود أو خارجها ، من أجل الدفاع عن مصالحها ومعتقداتها . فليس هناك مجتمع واحد بمعزل عن الانقسامات أو عن العنف . وليس هناك مجتمع واحد يمكنه استبعاد الوسائل السلمية في حل الأزمات . ولهذا السبب فليس هناك غطر يسمح بوضع حد بين العلاقات الدولية وبين غيرها واعتبارها ميدانا خاصا له مناهجه الخاصة في البحث : فالبعد الدولى يمس كافة قطاعات النشاط الانساني والسياسى ، والقانونى ، والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والفنى ، وفي الوقت نفسه فإن كلا من هذه المجالات يسهم بدوره في تشكيل العلاقات الدولية .

ولانتم هذه التأكيدات في الوقت نفسه من أن تفصل داخل الحقل الاجتماعى الواحد بين مجموعة من الظواهر تندرج تحت عنوان « الدولى » وتؤدى الاستعانة بالتحليل النسقى على وجه التحديد الى التأكيد على السمات الخاصة بهذا النوع من العلاقات : فلأن هذه العلاقات تضم ، فرضا ، كافة ألوان النشاطات الأخرى ، فإنها لابد وأن تدور بالتالى داخل وسط مغلق حيث تأخذ التفاعلات وردود الأفعال شكلا مكثفا ، ولأن بنية هذا الوسط تقوم على تجاور تجمعات اقليمية تدعى السيادة ، أى القدرة على تعهد مستقبلها بحمة ، فلا توجد سلطة منظمة قادرة على الاضطلاع بالوظائف الضرورية اللازمة للأداء المتناغم للجماعة الانسانية أو حتى لبقاء هذه الجماعة نفسها .

وهكذا تواجه النظام الدولى الزاهن مجموعة من المشكلات التى لم يواجه في مثل حدثها مثيلا طوال تاريخه . وحيث أن الأزمة التى يمر بها لابد وأن تنعكس حتا على مصير الوحدات والنظم الفرعية التى يتشكل منها ، فإن مستقبل النظام الدولى ، من ثم ، يتوقف أساسا على تصرفات وسلوك اللاعبين على الساحة . فلما أن يستمر هؤلاء اللاعبين في الانطواء على أنفسهم ويحاولون في الوقت نفسه أن يصلوا لأنفسهم ، من فوضى النظام الحالى ، على أكبر قدر من الرأيا الخاصة . وفي هذه الحالة فإن

مخاطر توقف blocage النظام سوف تزداد ، ولن يكون هناك بديل في حالة اندلاع أزمة شاملة ، سوى هيمنة قوة وحيدة على العالم أو الانتحار الجماعي للعنصر البشرى . وأما أن يعى هؤلاء اللاعنون حقيقة المخاطر المحيطة بهم وقبلون الانصياع الى حدود دنيا من الانضباط المشترك ، حتى لو استدعى الامر التخلي عن الدفاع عن المصالح الخاصة ، ويتكاتفوا جميعا في وضع أسس لنظام ordre دول جدير حقا بهذا الاسم .

وتتوقفه فرص نجاح هذه الطفرة على تطور سلسلة من المتغيرات لا يملك البشر ، حقيقة ، سيطرة كبيرة عليها . فقد يسهل انخفاض الضغط الديموغرافي في دول العالم الثالث من تحقيق النمو الاقتصادي فيها ، وزيادة النمو الديموغرافي في الدول الصناعية قد تعينهم على التحصن ضد مخاطر التضخم والذي يبدو وكأن لا مخرج منه . وقد يؤدي تحقيق تقدم فنى خطير الى احداث ثورة في ظروف الانتاج والتبادل ولكنه يمكن أن يؤدي في الوقت نفسه الى قلب موازين اللعبة الاستراتيجية رأسا على عقب . كذلك فقد تنغير ، على المدى الطويل ، العادات والتقاليد التي هي بطبيعتها مناهضة للتغير . وقد يخرج من قلب الأوساط السياسية الراكدة رجال دولة على مستوى الأحداث يمكنهم أن يضعوا بصماتهم على مجرى التاريخ . لكن كل من هذه العوامل يمثل سلاحا متساوى الحدين ambivalent ويتعين في هذه الحالة أن نضع ثقتنا في الصدفة لكي نأمل أن هذه العوامل جميعها سوف تمارس تأثيرها في نفس الوقت وفي نفس الاتجاه وفي الاتجاه المطلوب . ولهذا فان المهمة العاجلة لاتكمن في التصدي للمشكلات اليومية التي يقال إنها « عاجلة » بقدر ما تكمن في محاولة التنبؤ بالمستقبل لتفادى تصاعد مخاطر لايمكن السيطرة عليها .

وإذا كان هذا الكتاب قد استطاع أن يسهم في زيادة الوعي بوضع العالم اليوم ، فانه سوف لا يصبح اذن عديم الجدوى حتى لو لم يجب على كافة التساؤلات المطروحة . ذلك أن « مايميز اسهام عالم الاجتماع عن اسهام الصحفي هو أن عالم الاجتماع يحاول دوما طرح أسئلة جديدة تفصح عن جوانب من المشكلة لم تكن معروفة من قبل لدى عامة الجمهور . ان العقبة التي تعترض امكانية الفهم الوعى لا تكمن في إيجاد اجابات على الأسئلة المطروحة بقدر ما تكمن في اكتشاف أسئلة جديدة يمكن أن تعين ، اذا ما أعدنا صياغة الأسئلة القديمة ، على إيجاد الحلول » .⁽¹⁾

BIBLIOGRAPHIE GÉNÉRALE

ملحوظة : انظر المراجع في نهاية كل فصل . أما المراجع المشار إليها هنا فهي مراجع ذات طبيعة عامة

١ — مراجع توليفية حول العلاقات الدولية المعاصرة

ESAMBERT (Bernard): Le troisième conflit mondial, Plon. 1977.

FONTAINE (André): Le dernier quart du siècle, Fayard, 1976.

GRAPIN (Jacqueline), PINATEL (Jean-Bernard): La guerre civile mondiale.

Calmann-lévy, 1976.

MAYER (Pierre): Le monde rompu, Fayard, 1976.

٢ — تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة

BERGERON (Gérard): La guerre froide inachevée, Presses de l'Université de Montréal, 1961.

BUCHAN (Alastair): Power and Equilibrium in the 1970s, London. Chatto and Windus, 1973.

DUROSELLE (Jean-Baptiste): Histoire diplomatique de 1919 à nos jours, Dolloz, 1978.

FONTAINE (André): Histoire de la guerre froide, Fayard, 1965.

FONTAINE (André): Un seul lit pour deux rêves, Histoire de la «détente» 1962-1981, Fayard, 1981.

MOREAU-DEFARGES (Philippe): Les relations internationales dans le monde d'aujourd'hui, Edition S.H.T., 1981.

LALOY (Jean): Entre guerres et apix, 1945-1965, Plon, 1966.

WAJSMAN (Patrick): L'illusion de la détente, P.U.F. 1977.

٣ — نظرية ومناهج العلاقات الدولية

- ARENAL (Celestino del):** La teoria de las relaciones internacionales en España, Madrid, International law Association, 1979.
- ARON (Raymond):** Paix et guerre entre les Nations, Calman-Lévy, 1968.
- BOBROW (Davis B.):** International Relations, New Approaches, New York, Free Press, 1972.
- BRAILLARD (Philippe):** Théories des relations internationales, P.U.F., 1977.
- BRUCAN (Silviu):** The dissolution of Power: a sociology of International Relations and Politics, New York, A.Knopf, 1971.
- BRUCAN (Silviu):** The dialectics of World Politics, New York, A.Knopf, 1978.
- BURTON (John W.):** International Relations - A general Theory, Cambridge University Press, 1967.
- BURTON (John W.):** Systems, States, Diplomacy and Rules, Cambridge University Press, 1968.
- BURTON (John W.):** World Society, Cambridge University Press, 1972.
- CLAUDE (Inis L.):** Power and International Relations, New York, Random House, 1965.
- DEUTSCH (Karl):** The analysis of International Relations, Prentice Hall, 1968.
- DUCHACEK (Ivo D.):** Nations and Men: an introduction to International Politics, Hinsdale, Dryden Press, 1975.
- El estudio científico de la relaciones internacionales, Mexico, U.N.A.M. Facultad de ciencias políticas y sociales, Serie Estudios, n°54.**
- FARREL (John C.), SMITH (Asa P.):** Theory and Reality in International Relations, Columbia University Press, 1967.
- FERGUSON (Yale H.), WEIKER (Walter F.):** Continuing Issues in International Politics, Goodyear, 1973.
- FRANKEL (Joseph):** International Politics - Conflict and Harmony, Pelican book, 1973.
- FRANKEL (Joseph):** Contemporary International Theory and the Behaviour of States, Oxford University Press, 1975.
- FRANKEL (Joseph):** International Relations in a changing World, Oxford University Press, 1979.
- FRIEDMANN (W.):** An Introduction to World Politics London, Macmillan, 1968.
- GONIDEC (Pierre-François):** Relations internationales, Montchrestien, 1981.

- GROOM (A.J.R.), MITCHELL (C.R.): *International Relations Theory: a Bibliography*, London, Frances Pinter, 1978.
- GROSSER (Alfred): «L'étude des relations internationales: spécialité américaine?», *Revue française de science politique*, 1956.III.
- HOFFMANN (Stanley): «Théorie et relations internationales», *Revue française de science politique*, 1961.II.
- HOFFMANN (Stanley): *Contemporary Theory in International Relations*, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1964.
- ISTITUTO DIPLOMATICO MARIO TOSCANO, Rome: *Relazioni internazionali: metodi e tecniche di analisi*, Etats Kompas, 1973.
- KNORR (KLAUS), ROSENAU (James N.): *Contending Approaches to International Politics*, Princeton University Press, 1969.
- MANNING (C.A.V.): *Les sciences sociales dans l'enseignement supérieur: Relations internationales*, U.N.E.S.C.O., 1954.
- MERLE (Marcel): *La vie internationale*, A. Colin, 1970.
- MERLE (Marcel): *Forces et enjeux dans les relations internationales*, Economica 1981.
- MESA (Roberto): *Teoria y practica de relaciones internacionales*, Maurid, Taurus, 1977.
- MORGENTHAU (Hans J.): *Politics among Nations*, New York, Knopf, 1965.
- REYNOLDS (Charles): *Theory and Explanation in International Politics*, London, Martin Robertson, 1973.
- REYNOLDS (Philip): *Introduction to International Relations*, Longman, 1971.
- ROSENAU (James N.): *The scientific Study of Foreign Relations*, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1970.
- ROSENAU (James N.): *The analysis of International Politics*, New York, The Free Press, 1972.
- ROSENBAUM (Naomi): *Reading in the International Political System*, Prentice Hall, Englewood Cliffe, 1970.
- RUSSETT (Bruce M.): *Power and Community in World Politics*, San Francisco, Freeman, 1974.
- SCHWARZENBERGER (Georg.): *Power Politics, A study of International Society*, London, Stevens, 1961.

SCHUMAN (Frederick L.): International Politics, New York, Mc Graw Hill, 1969.

SONDERMAN (Fred A.), OLSON (William C.) Me LELLAND (David S.): The theory and practice of International Relations, Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1970.

TRUYOL Y SERRA (Antonio): La teoria de las relaciones internacionales como sociologia, Madrid, Instituto de estudios politicos, 1963.

TRUYOL Y SERRA (Antonio): La sociedad internacional, Madrid, Alianza Editorial, 1974.

WRIGHT (Quincy): Problems of stability and progress in international relations,

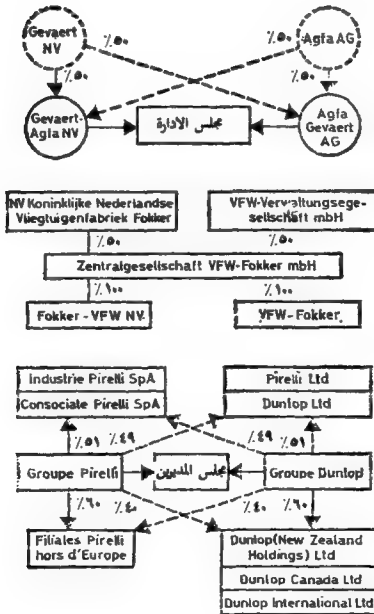
W. 12-A مرسوم

University of California Press, 1954.

ZORGBIBE (Charles): Relations internationales, P.U.F., 1978.

«L'étude des relations internationales, Paradigmes contestés», Revue internationale des sciences sociales, U.N.E.S.C.O., 1974.I.

الشكل رقم ٩٣ :
نماذج مختلفة للاقتسامات بين
الشركات الأوروبية



فهرس

اهداء	٥
مقدمة بقلم د. حسن نافعة	٧
مقدمة	١١

الجزء الأول

دراسة العلاقات الدولية

الباب الأول

المداخل المختلفة لدراسة العلاقات الدولية

الفصل الأول (الأخلاقيون)	٢٥
الفصل الثاني (السياسيون)	٣٣
الفصل الثالث (القانونيون)	٤١
الفصل الرابع (الفلاسفة)	٥٢
الفصل الخامس (الاقتصاديون)	٧٣
الفصل السادس (العلميون)	٨٨

الباب الثاني

المنهاجية

الفصل الأول (مناهج الرصد)	١٠٥
الفصل الثاني (مناهج التفسير)	١٢٥

الجزء الثاني

الوسط الدولي

الفصل الأول (الحيز)	١٤٩
الفصل الثاني (البشر)	١٦٢
الفصل الثالث (التقدم الفني)	٢٠٠
الفصل الرابع (المصالح)	٢٣٣
الفصل الخامس (الأمواء)	٢٧٤

الجزء الثالث

القاعلون

الفصل الأول (الدول)	٣١٥
الفصل الثاني (المنظمات الحكومية)	٣٥٤
الفصل الثالث (القوى عبر القومية)	٣٧٨

الجزء الرابع النظام الدولي

٤٦٠	الفصل الأول (خصوصية النظام الدولي)
٤٨٨	الفصل الثاني (طريقة عمل النظام)
٥١٦	خلاصة عامة

رقم الإيداع: ٤٢٦٦ / ٨٦
ترقيم دولي: ٧ - ٤٩ - ٠ - ٤٤٢ - ٩٧٧

• مؤلف هذا الكتاب هو البروفيسر مارسيل ميرل أحد كبار أساتذة العلاقات الدولية بجامعة باريس ١ (السوربون) ومعهد الدراسات السياسية بباريس .

• ويعتبر « سوسيولوجيا العلاقات الدولية » أهم مؤلفات الامتياز ميرل لأنه يتضمن خلاصة قراءاته ومؤلفاته الأخرى ويعكس خبرته التدريسية الواسعة في هذا الميدان والتي تمتد لأكثر من ربع قرن .

• ويعالج هذا الكتاب مختلف ظواهر الحياة الدولية بأسلوب علمي دقيق ولكنه شيق وعميق في الوقت نفسه . وتلك ميزة فريدة لا تتوفر إلا للقلّة النادرة من أساتذة العلوم الاجتماعية بصفة عامة .

• وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يحيط إجمالا بكافة المدارس الأوروبية والانجلو - ساكسونية في مجال علم العلاقات الدولية ، كما يعرض لكافة المناهج التاريخية والقانونية والفلسفية والعلمية وللأساليب العلمية المستخدمة في معاشرة وتحليل الظواهر الدولية ويوضح إسهامات وقصور كل منها بروح ناقدة وبصورة نافذة أيا كان اتفاقنا أو اختلافنا معه . ومن ثم فهذا الكتاب لا غنى عنه لأى دارس أو ممارس للسياسة سواء كان مبتدئا أو محضرا لأنه يصعب أن يتخوى كتاب واحد على كل هذا الكم من المعلومات المرتبة والمنظمة طبقا لمنهج علمي دقيق عن الحياة الدولية وظواهرها المتعددة .

• وقد نقل هذا الكتاب الهام إلى اللغة العربية أستاذ متخصص في العلوم السياسية درس في فرنسا وحصل على دبلوم معهد الدراسات السياسية بباريس وعلى دكتوراه الدولة في العلوم السياسية من جامعة باريس ١ (السوربون) عام ١٩٧٧ . ويشغل حاليا وظيفة أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت - مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

طبع بمطبع دار للنصر للطباعة والنشر
٢٢٩ شارع الجبل - القاهرة
ت : ٩٧٧١١ - ٩٧٥١٢

Bibliotheca Alexandrina



0342958